

التحارير البيوانع على جميع الجوامع للسبلي

تأليف الشيخ خالد بن عبد الله (اللزهرى) (ت 905 هـ)

رفع

عبد الرحمن البخاري
أستاذ الفقه والنحو

تأليف محمد بن العربي الهلالي السعدي

الجزء الأول

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427 هـ - 2006 م

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الثمار اليونان
على جمع الجوامع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعَ
عبد الرحمن الأزهري
أسكنه الله الفردوس

الثمار البوانع

على جميع الجوامع للسبلي

تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)

تحقيق محمد بن العربي الهلالي العقبوني

الجزء الأول

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427 هـ - 2006 م

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب: الثمار اليوانع على جمع الجوامع

المؤلف: خالد الأزهرى (ت 905 هـ)

تحقيق الأستاذ: محمد بن العربي الهلالي البعقوبي

الحقوق: جميع الحقوق محفوظة للوزارة

التصنيف والإخراج الفني: دار أبي رقران للطباعة والنشر

الطبعة الأولى: 2006/1427

رقم الإيداع القانوني 2006/1696

ردمك 9954-0-5075-2

دار أبي رقران للطباعة والنشر

10، شارع العلوين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف: 037 20 75 83 - الفاكس: 037 20 75 89

البريد الإلكتروني E-mail: editbouregreg@iam.net.ma

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجَّارِيُّ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ)
وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ

إن خير ما ألهم الجنان ونطق به اللسان حمد الله على ما منح من الإحسان. نحمده ونشكره على سيدنا محمد للبعوث بخير الأديان، للمصطفى لخاتمة الرسالات إلى بني الإنسان، وعلى آله للمهتدين وصحابته والتابعين لهديبهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من منن الله علي أنني كنت أتذاكر مع جمع من الطلبة متن جمع الجوامع في أصول الفقه وشاءت قدرة الله أن توجد بخزائنا نسخة من الثمار اليوانع على جمع الجوامع للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، فكنت أرجع إليها كلما عن لي عسير، وند عن إدراك الفهم ما هو عن أمثالي غير يسير، فأجد فيها ما يجعلني أحس بلذة الاقتناع، فنشأ لي من ذلك هاجس يرغبني في إبراز هذا الشرح القليل الوجود منقحا سديدا يستفيد منه كل راغب في الاستفادة.

إلا أن هيجان هذا البحر يمنع سفينتي عن الإقلاع ويقابل هاجسي بأموج الامتناع غير أن حب نشر العلم يسهل علي العوم في خضم هذا الهيجان ويحثني على السير في هذا الميدان لا سيما وقد ألفنا التطفل على كلام الشيخ خالد الأزهري في دروسنا النحوية، فقوي بذلك العزم وتأكدت الرغبة في نيل الأجر.

لكن ماذا أصنع في منهجية التحقيق...؟

إنه ليس أمامي إلى اللجوء إلى الأسر العلمية هنا وهناك لعلمي أجد نسخة أقابل بها نسختي وإن كانت والحمد لله منقولة من نسخة مقابلة على المؤلف فقل بذلك غلطها.

حقا سافرت وكاتبت وطال الأمد دون جدوى لقد كاد اليأس يغلب الرجاء ثم جاء الفتح من الله فحصلت على نسخة مصورة من نسخة العلامة ابن زيدان المكناسي، وبعد أن فرغت من المقابلة وجدت نسخة ثالثة لشتريتها فاجتمعت لدي والمئة لله ثلاث نسخ.

رفع

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

وصف النسخ التي اعتمدت عليها:

قلت لقد توفرت لدي ثلاث نسخ خطية:

الأولى: النسخة التي في خزانة وهي أصحها غير أن كاتبها يسقط الهمز حيثما ورد وينقط الألف المكتوب بصورة الياء ويهمل التاء التي بصورة الهاء، ولرمز لها بـ (خ) وهي بخط مشرقى جيد غير الورقتين الأوليين فإنهما بخط مغربي جميل وغير الورقات من ص 76 إلى 87 فإنه بخط مغربي لا بأس به يخالف خط الورقتين وفيها 456 صفحة وفي آخرها قال مؤلفه خالد بن عبد الله الأزهرى: إنه فرغ من تصنيفه يوم الخميس الخامس والعشرين من شهر ربيع الأخير سنة تسعمائة وأنه فرغ من كتابته بعد عصر الجمعة ثالث شهر رمضان عام اثنين وتسعمائة وكان الفراغ من تعليقه يوم الثلاثاء رابع ربيع الأول سنة اثنين وتسعين وألف من نسخة مقابلة على مؤلفه وذلك على يد أفقر العباد عامر بن حسين المالكي غفر الله له ولوالديه أمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا.

الثانية: النسخة المصورة من نسخة العلامة ابن زيدان المكناسي توجد بالخزانة الملكية بالرباط، رعى الله مولانا أمير المؤمنين وحفظه من غير الدهر ونوائبه وأبقاه ذخرا للعلم والعلماء، ولرمز لها بـ (ز) وتحمل رقم: 12042، وبداخلها طابع في عدة ورقات فيه المكتبة الزيدانية بالعربية مدور عليه بالفرنسية للمكتبة الزيدانية مكناس وكتب فوق الطابع في الصفحة الأولى من من الله تعالى على أحوج الورى إلى مولاه عبد الرحمان بن زيدان سدد الله خطاه.

وهذه النسخة بأنواع من الخط فالصفحة الأولى نوع والثانية إلى 273 نوع غير عشرة أسطر أسفل الصفحة 53 ومثل ذلك أعلى الصفحة 109 فإنه بخط يشبه المشرقي، ومن 274 إلى 303 نوع آخر وكل ذلك خط مغربي يقرأ ومن 304 إلى آخرها بخط مشرقى لا بأس به، وهذه النسخة في المرتبة الثانية تصحيحا وفيها 392 صفحة وفي آخرها قال مؤلفه الشيخ خالد الأزهرى يتغمده الله برحمته فرغت من تصنيفه يوم الخميس خامس وعشرين من شهر ربيع الأخير سنة تسعمائة تقبل الله ذلك بمنه وكرمه أمين، أمين. وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة ليلة الأربعاء لأربع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان المعظم من شهور سنة 1112 من الهجرة النبوية على شارعها

أفضل الصلاة والسلام والحمد لله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان ختمها بمدينة خير الأنام ومصباح الظلام ورسول الملك العلام عليه من الله أفضل الصلاة وأزكى السلام.

الثالثة: النسخة التي حصلت عليها من صاحب مكتبة دار التراث بالرباط السيد ناجي مصطفى يرحمه الله وهو ممن ساهموا في إنجاز هذا العمل وبه تعرفت بالسيد قاسم السملالي والأستاذ عبد العزيز الساوري اللذين ساهما في مراجع هذا البحث، وأرمر لها بـ (ت) فيها 109 صفحة تقريبا عرضها 20 سنتمترا وطولها 27 سنتمترا وهي بخط مغربي جميل وفيها بتر من قوله المطلق والمقيد كالعام إلى قوله البيان إخراج الشيء إلخ ويقدر ذلك بمقدار ورقة منها وهذه أكثرها أغلاطا وأقدمها تاريخا. في آخرها قال مؤلفه الشيخ العلامة خالد الأزهرى تغمده الله برحمته، فرغت من تصنيفه يوم الخميس خامس وعشرين من شهر ربيع الأخير سنة تسعمائة تقبل الله ذلك منه بمنه وكرمه سبحانه والحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

تم نسخه بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله في ثالث والعشرين يوما من شهر الله ربيع الثاني عام تسعين وألف على يد علي بن محمد بن يوسف الدخيسي كتبه لشيخه الولي الصالح العارف بالله ورسوله أبي الحسن علي بن أحمد المعروف بابن سعد كان الله لنا وله في الدارين وليا ونصيرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

الرابعة: النسخة الأدوزية

بعد الفراغ من تحقيق الكتاب أتخفني صديقنا الأجل البحاث الفلكي السيد الحاج محمد البوجرفاوي أستاذ المدرسة الوجاجية زاده الله رغبة في خدمة العلم في نعمة وعافية.

أتخفني بصورة من نسخة الكتاب لبعض السادات الأدوزيين جزى الله الكل خيرا، وهي بخط مغربي جميل تحتوي على 365 صفحة مع أغلاط فيها وانفردت بإثبات ما تركه النساخ في النسخ الثلاثة الأخرى من قوله: «ثامنها وبه قال قوم» إلى قوله: «تاسعها...» وذلك في الكتاب الثالث في الإجماع ص 514 ج 2 .

ولم يرد لهذه الفقرة ذكر في الكتاب في غير هذه النسخة وفي آخرها انتهى على يد كتابه في التاسع من شهر الله صفر عام 1309 هـ محمد بن محمد بن الحسن بن الحاج بن عبد الله الجلوي.

منهم التحقيق

جعلت النسخة (خ) أصلا لا أعديل عنها ما وجدت إلى ذلك سبيلا وقابلتها ب (ز) كلمة كلمة، ثم قابلت النسختين ب (ت)، فزدت في (خ) ما بدا أنه تركه كاتبها وعوضت بعض كلماتها بما جاء في (ز) و (ت) حيث يقتضي المعنى ذلك مع التنبيه عليه.

وأنبه كذلك غالبا على الكلمات المختلفة اللفظ للمقاربة المعنى في النسخ كلها. ولا أذكر ما جاء ناقصا في النسختين (ز) و (ت) ولا ما جاء فيهما محرفا إلا نادرا وأنبه على أنني أقتصر غالبا في ترجمة الأعلام على بعض ما ورد في الأعلام للزركلي بعد الرجوع إلى كل ما أمكن الرجوع إليه من مصادره وما أكثرها.

وكثيرا ما تكلفت للشقة في الرحلات إلى الخزائن الخاصة والعامة فحصل لي اليقين أنه جمع ما تفرق في مصادر متعدد باختصار فتبعته في تقديم تاريخ الولادة فالوفاة بالتاريخين أو الوفاة فقط عند عدم الاطلاع على الولادة.

وأقتصر في تخريج الحديث الولد في صحيح البخاري ومسلم عليهما غالبا وإن كانت له مصادر أخرى. وربما اكتفيت بالمصدر الذي ينسب إليه الحديث في الشرح ولو من غيرهما.

كما أنبه على أنني أترجم أو أخرج أو أفسر في أول مكان ورد فيه ما يحتاج لذلك ثم أشير إليه إذا أعيد بالترقيم غالبا رغبة في الاختصار.

وأعتقد أن القارئ يجد هذا الشرح من أهم شروح جمع الجوامع الكثيرة، والشيخ الأزهرى معروف بالإتقان والتحقيق في جميع مؤلفاته وبأنه من أحسن الناس أسلوبا فهو يميل إلى الإيجاز حيث يتضح المعنى وإلى الإطناب حيث يقتضي الحال. وبالجملة فهو يضع الهناء مواضع النقب ذلك أنه نشأ في عصر امتاز بالنشاط العلمي مليء بالأجلة من العلماء كالمحلي والسيوطي وأضرابهما.

ولعل شرحه هذا من آخر مصنفاته إذ هو آخر كتبه المؤرخة مما بأيدينا.
لقد فرغ من تصنيف تمرين الطلاب في صناعة الإعراب أول يوم من رجب
عام 886 هـ ومن شرح الأجرومية أول يوم من رجب 887 هـ ومن التصريح يوم
عرفة سنة 896 هـ. وفرغ من هذا الشرح يوم الخميس 25 ربيع الثاني 900 هـ.
وفرغ من كتابة هذا الشرح يوم الجمعة 3 رمضان 902 هـ ولم يعمر بعد هذه
الكتابة إلا ثلاث سنوات تقريبا.

وبلاحظ أنه يتفنن عند ذكر بعض الأعلام وذلك إما اختبارا للذهن أو أمانة
لنقل.

فمثلا يقول القاضي أبو زيد ويقول أبو زيد الحنفي ويقول أبو زيد الدبوسي.
كما أنه يحرص كل الحرص على أن ينسب كل قول لقائله ويكثر الاستشهاد
بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية فجاء الكتاب يحتاج إلى ترجمة الأعلام وتخراج
الآيات والأحاديث وذلك عمل غير يسير يعلم قدره من مارس التحقيق وكيفما كان
الحال فالغرض هو إبراز هذا الشرح للقارئ سالما من الأخطاء ما استطعت وما توفيتي إلا
بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ولا أنسى أن أقدم شكري الخالص لكل من ساهم معي في مقابلة هذا الشرح
وتحقيقه من تلامذتي ولكل من ساهم معي في هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والله لا
يضيع أجر من أحسن عملا.

المحقق محمد بن العربي الجعقوبي الهلالي.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع

عبد الرحمن (البحري)
(سكنه الله) (البحري)

ترجمة الإمام عبد الوهاب ابن السبكي صاحب جمع الجوامع

هو تاج الدين الشيخ عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي أبو نصر قاضي
القضاة المؤرخ الباحث ولد بالقاهرة سنة 727 هـ وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها
وبها توفي سنة 771 هـ ونسبته إلى سبك من أعمال النوبة بمصر وكان طلق اللسان قوي
الحجة انتهى إليه قضاء شيوخ عصره وأتوا به مقيدا مغلولاً من الشام إلى مصر ثم
أفرج عنه وعاد إلى دمشق وتوفي بالطاعون. قال ابن كثير جرى عليه من المحن
والشدائد ما لم يجر على قاض مثله.

من تصنيفاته طبقات الشافعية الكبرى (طبع في 16 جزءاً)، ومعيد النعم ومبيد
النقم ط. وجمع الجوامع في أصول الفقه (طبع). ومنع الموانع تعليق على جمع الجوامع
(طبع). وترشيح التوشيح وترجيح التصحيح في فقه الشافعية. والأشباه والنظائر في
الفقه. والطبقات الوسطى. والطبقات الصغرى وله نظم جيد أورد الصفدي بعضه في
مراسلات دارت بينهما. ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. وشرح منهاج الوصول
إلى علم الأصول للبيضاوي وتشحيد الأذهان على قدر الإمكان. والسيف المشهور في
عقيدة أبي منصور وغير ذلك (1).

ترجمة الشيخ خالد الأزهري

هو الشيخ خالد الأزهري بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري
زين الدين المعروف بالوقاد النحوي من أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد سنة 838 هـ
ونشأ وعاش في القاهرة وتوفي عائداً من الحج قبل أن يدخلها سنة 905 هـ له المقدمة
الأزهرية في علم العربية. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. وشرح الأجرومية،
والتصريح بمضمون التوضيح. وشرح البردة، وشرح المقدمة الجزرية في التجويد، والألغاز
النحوية. وتفسير آية ﴿لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾. وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب
وغير ذلك (2). ونزيد بعملنا هذا في قائمة كتبه. الثمار الیوانع على جمع الجوامع وقد
ذكر في الموسوعة العربية الميسرة.

(1) الكشف ج 5 ص 639، والاعلام ج 4 ص 184.

(2) الكشف ج 5 ص 343، والاعلام ج 2 ص 297.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فما ذبح

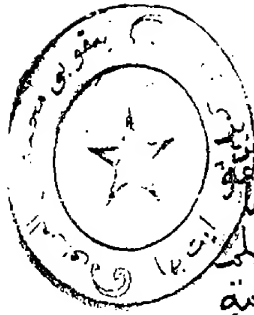
من النسخ الخفية للكتاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



وتعرب المعرفة بدلا وينقلب المتنوع تابعا لقوله تعالى الى صراط العرف
الحمد لله في قراة الجهادي الامة اي دالها بلفظ ولا حدة لغة الجهاد
والمراد بها جميع الخلق المعاصرون له صلى الله عليه وسلم
والجادون بعده وتسمى امة الدعوة ويسمى المسلمون منهم امة
الاجابة لربنا دها وهو دين الاسلام اخذ من قوله تعالى والله
ليهدي الى صراط مستقيم وعلى الله وهو اثار به المومنون من بني
هاشمة وبني عبد المطلب عند الشافعي وبني هاشمة فقط عند
ملك وابي حنيفة وقيل كل مسلم واختاره النووي في شرح المبد
وقيل من انتسب الى النضر بن كنانة وقيل اصحابه وعترته وقيل
الاقتيا من المسلمين وصحبه اسم جمع ما يجب بمعنى الصواب
وهو من اجتمع من قبا محمد صلى الله عليه وسلم وما تسمى الايمان
وبين الاله والصحب عموم وخصوص من وجه فمت اجتمع له صلى
الله عليه وسلم من اثار به المومنين فهو من الاله والصحب ومن
لم يجتمع به منهم فهو من الاله فقط ومن اجتمع به من غير
القربة بشرطه المتقدم فهو من الصحب فقط ما سمد رتبة
طريقة فاست الطروس جمع طرس بكسر الطاء وهو الحقيقة كما
في الصحاح وقيد ها في المحكم بالتي كتبت تحت محبت والمراد هنا الادراك
بذليل قوله والسطور جمع سطر وهو الكتاباته وفي كل منهما
مضاف محذوف طالب ليعيون من حيث المعنى والتقدم ما قام
بباض الطروس وسواد السطور ليعيون الانفاظ الدالة على المعان
المشعرية مقام اي قيام بياضها اي العيون وسوادها جعل
للافاظ عيوننا بياض الطروس وبياضها وسواد السطور وسوادها
فشبه بياض الطروس وسواد السطور بياض العيون الباهرة

وغيره

م
ص

عزیز

مقابلہ علی مولائے دہلی علی ہدایت

غفر الله له ولوالديه

سيدنا محمد و
آله و صحبه

تخلی

۱۰۰

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس وصلي الله على سيدنا محمد

الحمد لله على إنعامه وإفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله.

أما بعد، فهذا شرح لطيف على جمع الجوامع في أصول الفقه يتبع الأصول ويبين الفصول خال عن التعقيد والانتشار حاوٍ للإيضاح (1) والإختصار سميته **الثمار المواتع على أصول جمع الجوامع** سألني بعض الإخوان لما رأى قصر الهمم في هذا الزمان والله المسؤول أن يتلقى (2) بالقبول بمنه وكرمه آمين.

ابتدأ المصنف رحمه الله بقوله باسم الله الرحمان الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم. «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمان الرحيم فهو أجزم». رواه بهذا اللفظ الحافظان الخطيب البغدادي (3) في جامعہ وعبد القادر الرهاوي (4) في أربعين. والبال: الحال والأجزم بالمعجمة المقطوع البركة ثم أسند الحمد إلى نفسه وجميع جوارحه مبالغة فقال «نحمدك اللهم» أي نشني عليك يا الله الثناء الجميل على قصد التعظيم «على نعم» جمع نعمة اسم مصدر أنعم فهي بمعنى إنعام الذي هو المصدر القياسي وليس المراد الشيء المنعم به لأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم تعالى أمكن من الحمد على نفس النعمة التي هي أثر

(1) في ت: للإيضاح

(2) في ز: والله لسأل أن يتلقى

(3) ولد 392، وتوفي 463 هـ «1002-1072 م» أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر المعروف بالخطيب أحد الحفاظ ولما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ما له في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث من كتبه لكثيرة تاريخ بغداد 14 مجلدا ترجمته في الإعلام للزركلي ج 1 ص 172.

(4) «536-612 هـ = 1141-1215» عبد القادر بن عبد الله الفهمي بالولاء الرهاوي ثم الحراني أبو محمد من حفاظ الحديث من مصنفاته كتاب الأربعين للتبائية الإسناد والبلاد مجلدان في الحديث الاعلام ج 4 ص : 40

الإنعام كما يؤخذ من كلام المطول (1) « يؤذن » بذال معجمة أي يعلم « الحمد » المقابل للنعم « بازديادها » بالإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بازديادنا إياها لا بإضافة إلى الفاعل كما يفهم من بعض الشروح لأن زدا لا مطاوع زاد المتعدي لاثنتين فتعدي (2) هو إلى واحد تقول زدنا الله النعم فازددناها وقد عدل المصنف في هذه الفقرة اثني عشر عدلا يشهد كل عدل منها بنكتة جيدة الأول أنه عدل عن الجملة الإسمية إلى الفعلية لأنها تدل على الحدوث والتجدد المناسب للمقام الثاني أنه عدل عن الماضي الذي هو الأصل في الأفعال إلى المضارع لأنه يدل على الحال حقيقة الثالث أنه عدل عن همزة المتكلم إلى نون المشاركة إشارة إلى أنه لم ينفرد لسانه بالحمد بل شاركه فيه سائر السنة جولحه مبالغة وصح نسبة الحمد إليها كما صح نسبة الشهادة إليها في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ﴾ (3) والجامع بينهما القول. ونقل المولى زاده (4) عن الإمام الرازي (5) إن حمد الله يعم المولود الثلاثة يعني اللسان والجنان والأركان قال ووجهه أن يجعل ما يحمد به من المولود حامدا كما يجعل ما يقطع به من الآلات قاطعا كالسكين وبهذا التوجيه يندفع ما يقال إنه إن أراد المشاركة الحقيقية فذلك خلاف الواقع وإن أراد التعظيم فغير مناسب للمقام لأن خطاب العبد لمولاه بالثناء عليه مقام التلبس بالذلة والخضوع والاعتذار عنه بأنه إنما أتى بنون العظمة لإظهار ملزومها وهو تعظيم الله إياه فلا يؤدي إلى دعوى التعظيم المنافي لقوله بعد، ونضرع أي نذل ونخضع، الرابع أنه عدل عن التعبير بالثناء إلى التعبير بالحمد لاشتمال أحرفه على الحاء الحلقية والميم الشفهية والدال اللسانية حتى لا يخلو مخرج من المخارج الثلاثة من نصيبه من ذلك بالكلية، الخامس أنه عدل عن الظاهر إلى كاف الخطاب (6) للتلذذ بخطاب الله تعالى، السادس أنه عدل عن إياك نحمد بتقديم الضمير الدال على الاختصاص كما في إياك نعبد إلى نحمدك لأن المقام مقام الحمد

(1) كتاب في البلاغة لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: ط.

(2) في ز: ت فيتعدي.

(3) سورة النور الآية: 24 .

(4) محمد بن أحمد الدعبل مولانا زاده محب الدين الخنفي المتوفى 859 هـ له حاشية على بديع النظام لابن الساعاتي في الأصول وحاشية على مفتاح العلوم للسكاكي وحاشية على الهدية للمرغيناني في الفروع: كشف الظنون ح 6 ص 201 .

(5) « 544-606 هـ = 1150-1210 م » محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرزقي الإمام للفسر أوجد زمانه في العقول والنقل من كتبه الكثيرة مفاتيح الغيب في تفسير القرآن. ومعالم أصول الدين والحصول في علم الأصول:

الاعلام ج 6 ص 313 .

(6) في ز: ت: كاف للخطاب.

فتقديمه أهم من تقديمه (1) الضمير كما ذهب إليه الزمخشري (2) في تقديم الفعل كما في قوله ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (3) . السابع أنه عدل عن قوله يا لله إلى قوله اللهم لأنه أكثر في الاستعمال من كلمة يا الموضوع للبعيد مع أنه سبحانه أقرب إلى عبده من حبل الوريد قرب علم لا قرب مسافة ولذا لم يأت التنزيل إلا به، الشامن أنه عدل عن إطلاق الحمد إلى تقييده بالنعم ليكون شكرا أيضا لتعلقه (4) بحصول الزيادة للمعد بها في قوله تعالى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (5) فإن صدق الوعد في هذه الآية يقتضي كون الشكر ملزوما للإزدياد فوجوده يؤذن بوجوده لأن اللازم لا يتخلف عن ملزومه والله لا يخلف الميعاد التاسع أنه عدل عن أنعمك بالتعريف والقله إلى نعم بالتنكير والكثرة ليدل الجمع على التكثير والتنكير على التعظيم، العاشر إنه عدل عن ذكر للنعم به لقصور العبارة عن الإحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، الحادي عشر أنه عدل عن الإضمار إلى الإظهار في قوله يؤذن الحمد ولم يقل يؤذن هو للوازي لقوله تعالى ﴿اعْمَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (6) لئلا يتوهم أن الضمير لمصدر يؤذن لمجاورته له وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب (7) الثاني عشر أنه عدل عن الزيادة إلى الإزدياد لأنه أبلغ في الحصول وأنص على الوصول كالاكتساب فإنه أبلغ من الكسب لما فيه من الاعتماد كما قاله الكشف (8) «ونصلي» أيتها الجوارح ونسلم «على نبيك» بغير همز من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وهو الرفعة وبالههمز من النبأ وهو الخبر واختلف في معناه على قولين أحدهما أنه إنسان أوحى إليه بشرع سواء أمر بتبليغه أم لا، والثاني أنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه سواء كان له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله أم لا، «محمد» بدل من نبيك لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بما يقتضيه العامل.

(1) في ز: تقديم الضمير

(2) « 538-467هـ = 1144-1075 م » محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخولزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم من أئمة العلم والتفسير جاور بمكة زمانا فلقب جار الله من أشهر كتبه الكشف في التفسير يعتني بالبلاغة كثيرا:

الاعلام ج 7 ص 178 .

(3) سورة العلق : الآية 1

(4) في ز: للعلم وفي ت: للعلاقة.

(5) سورة إبراهيم : الآية 7.

(6) سورة المائدة: الآية 8 .

(7) من أمثلة النحويين للمخفوض بالمجاورة فخر روى بالجر لمجاورته لضب وهو في محل رفع صفة جحر وعلى لرفع أكثر لعرب: حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على الأجرمية ص 109 الطبعة الأولى .

(8) الكشف عن حقائق التنزيل: للعلامة الزمخشري.

وتعرب المعرفة بدلا وينقلب المتبوع تابعا كقوله تعالى ﴿إلى صراط العزيز الحميد﴾ (1) في قراءة الجر (2) «هادي الأمة» أي دالها بلطف والأمة لغة الجماعة والمراد بها هنا جميع الخلق المعاصرون له صلى الله عليه وسلم والحادثون بعده وتسمى أمة الدعوة ويسمى المسلمون منهم أمة الإجابة «لرشادها» وهو دين الإسلام أخذاً من قوله تعالى ﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم﴾ (3) «وعلى آله» وهم أقاربه المومنون من بني هاشم وبني عبد المطلب عند الشافعي (4) وبنو هاشم فقط عند مالك (5) وأبي حنيفة (6) وقيل كل مسلم واختاره النووي (7) في شرح للمهذب (8) وقيل من انتسب إلى النضر بن كنانة وقيل أصحابه وعترته (9) وقيل الأتقياء من المسلمين «وصحبه» إسم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم ومات على الإيمان وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه فمن اجتمع به صلى الله عليه وسلم من أقاربه المؤمنين فهو من الآل والصحب، ومن لم يجتمع به منهم فهو من الآل فقط. ومن اجتمع به من غير القرابة بشرطه المتقدم فهو من الصحب فقط «ما» مصدرية ظرفية «قامت الطروس» جمع طرس بكسر الطاء وهو الصحيفة كما في الصحاح (10) وقيدها في المحكم (11) بالتي كتبت ثم محيت والمراد هنا الأوراق بدليل قوله «والسطور» جمع سطر وهو الكتابة وفي كل منهما مضاف محذوف طالب لعيون من حيث المعنى والتقدير ما قام بياض الطروس وسواد السطور «لعيون الألفاظ»

(1) إبراهيم: 1.

(2) هي في قراءة غير نافع وأبي عامر.

(3) الشوري: 52.

(4) «204-150 هـ = 767-820 م» محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع إلهاشمي القرشي اللطبي أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة من كتبه الأم في الفقه وإحكام القرآن والسنة والرسالة في أصول الفقه الاعلام ج 6 ص 26.

(5) «179-93 هـ = 795-712 م» مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الميمري أبو عبد الله أمام دار الهجرة وأمام الأئمة ولد

وتوفي بالمدينة من أشهر كتبه اللوطاً وله تفسير غريب القرآن ورسالة في الوعظ وغيرها الاعلام ج 5 ص 257.

(6) «150-80 هـ = 767-699 م» النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي أبو حنيفة أحد الأئمة وأكبرهم ولد بالكوفة حبس

إلى أن مات بامتناعه عن القضاء له مسند في الحديث جمعه تلاميذه وللخارج في الفقه: الاعلام ج 8 ص 36.

(7) «676-631 هـ = 1277-1233 م» يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزلي لنووي الشافعي أبو زكرياء محي الدين مولده

ووفاته في نولمن قرى حوران بسورية من كتبه الكثيرة شرح للمهذب للشيرازي ط الاعلام ج 8 ص 149.

(8) للمهذب في الفروع للإمام الشيرازي للتوفي 476 هـ.

(9) في زت وعشيرته.

(10) كتاب مشهور في اللغة للجوهري: إسماعيل بن حماد.

(11) معجم مشهور لابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل.

الدالة على للعاني الشرعية «مقام» أي قيام «بياضها» أي العيون «وسولها» جعل للألفاظ عيوناً، بياض الطروس بياضها، وسول السطور سولها، فشبه بياض الطروس وسول السطور بياض العيون الباصرة وسولها والمعنى نصلي على نبيك مدة قيام بياض الطروس وسول السطور لعيون الألفاظ قيام بياض العيون وسولها وذهب بعض الشارحين (1) إلى أن ضمير بياضها للطروس وسولها للسطور وفيه نظر لأنه يصير معناه حينئذ ونصلي مدة قيام الطروس والسطور قيام بياض الطروس وسول السطور وذلك يؤدي إلى التوقيت بمدة قيام الجوهر بقيام عرضه واجتمع في هذه الفقرة من علم البيان أربعة أنواع وهي الإستعارة بالكناية والإستعارة التخيلية والتجريد والترشيح ومن البديع نوعان: جناس القلب والطباق وذلك أن المصنف أضمر في نفسه تشبيه الألفاظ بأصحاب العيون الباصرة في الهداية إلى المقصود وأثبت للألفاظ عيوناً وذكر الطروس والسطور والبياض والسول فالتشبيه للضمير في النفس عند صاحب التلخيص إستعارة بالكناية وإثبات العيون للألفاظ إستعارة تخيلية وذكر الطروس والسطور تجريد وهو اقتران الإستعارة بما يلائم المستعار له وذكر البياض والسول ترشيح وهو قرن الإستعارة بما يلائم المستعار منه وإضافة العيون إلى الألفاظ قرينة الإستعارة وبين الطروس والسطور جناس القلب وهو اختلاف ترتيب الحروف وبين السول والبياض طباق وهو الجمع بين المتضادين (2) في الجملة «ونضرع» بسكون الضاد بضبط المصنف ولا يخلو عن تضمين في الفعل أي نبتهل «إليك» أو مجاز في الحرف أي نذل ونخضع لك فيكون إلى بمعنى اللام وللشهور العكس ولو ضبطه بفتح الضاد والتشديد على أن يكون أصله نتضرع أبدلت التاء ضادا ولا غمت في الضاد لاستغنى عن التضمين والمجاز ولوافق (3) قوله تعالى ﴿اتَّخِذُوا زِينَتَكُمْ تَخْرُجُوا﴾ (4) والتضرع التذلل والخضوع أي نتضرع إليك اللهم أي ندعوك بتذلل وخضوع «في منع» أي دفع «الموانع» العائقة «عن إكمال» تحرير هذا للمصنف «جمع الجوامع» سمي بذلك لأنه تضمن ما جمعته الصحف الجوامع في هذا الفن ولم أقل لجمعه كل مصنف جامع كما قال بعض الشارحين (5) لأن

(1) للربا به للجلال شمس الدين الحلبي كما قرر به.

(2) في ز ت بين الضدين.

(3) في خ ويوافق.

(4) الاعراف: 55.

(5) يعني للحلي.

جامعا هنا وصف فلا يجمع على جوامع إلا شذوذاً ويجمع عليه جامعة قياساً ثم وصفه بأربعة أوصاف تدل على إكماله حقيقة فقال «الآتي» بمد الهمزة «من فني الأصول» أي فن أصول الفقه وفن أصول الدين وفي بعض النسخ من فن بالإفرا والرداء به الجنس ومن وما بعدها بيان لقوله «بالقواعد القواطع» قدم عليه رعاية للسجع والباء في بالقواعد متعلقة بالآتي والأصل الآتي بالقواعد القواطع من فني الأصول والفن النوع ويجمع على فنون والقواعد جمع قاعدة وهي لغة الأساس واصطلاحاً قضية كلية تعرف (1) منها أحكام جزئياتها كقول الأصولي في أصول الفقه الأمر للوجوب حقيقة وقول المتكلم في أصول الدين: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى والقواطع جمع قاطعة بمعنى مقطوع بها مجازاً كقولهم: عيشة راضية فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية والمراد (2) الغالب منهما فإن من أصول الفقه ما ليس بقاطع كمفهوم المخالفة ومن أصول الدين ما ليس بقاعدة كعقيدة إن الله تعالى موجود وبين القواعد والقواطع الجنس المضارع (3) لاتفاقهما في عدد الحروف والهيئات واختلافهما في الطاء والدال وهما من مخرج واحد «البالغ من الإحاطة» وهي العلم بالشيء من جميع وجوهه «بالأصلين» المذكورين وهما أصول الفقه وأصول الدين ورد الجمع إلى مفردة وثناه لأنه أخف من تثنية الجمع مع ظهور المقصود ومن وما بعدها بيان لقوله «مبلغ ذوي الجدة والتشمير» قدم عليه رعاية للسجع كما مر والأصل البالغ مبلغ ذوي الجدة والتشمير من الإحاطة بالأصلين كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (4) على أظهر الوجهين وقيل من في الآية بمعنى في وذوي بمعنى أصحاب والجدة بكسر الجيم الاجتهاد والتشمير بالشين المعجمة مصدر شمر ساعده للأمر تهيأ له «الوارد» أي الجائي «من زهّاه» بضم الزاي والمدة كما يقتضيه كلام الأخفش (5) وأصله زهاو أبدلت الواو همزة لتطرفها أثر ألف زائدة كسماء من زهوته بكذا أي حرزته قاله الصغاني (6) والمعنى من حرزاي قدر

(1) في ز ت تتعرف.

(2) في زو للرداء به الغالب.

(3) في خ الجنس اللاحق لاتفاقهما في عدد الحروف والهيئات واختلافهما من الآخر.

(4) سورة فاطر آية 40.

(5) توفي « 215 هـ = 830 م » سعيد بن مسعدة للجاشعي بالولاء البليخي ثم البصري أبو الحسن للعروف بالأخفش الأوسط نحوي عالم باللغة والأدب أخذ عن سيبويه من كتبه تفسير معاني القرآن الاعلام ج 3 ص 101.

(6) « 577-650 هـ = 1181-1252 م » الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصغاني ويقال الصغاني الحنفي رضي الدين. علم أهل عصره باللغة وكان فقيهاً محدثاً ولد في لاهور بالهند وتوفي في بغداد ونقل بعد أن دفن إلى مكة لوصيته بذلك، من تصانيفه: مجمع البحرين مجلدان في اللغة خ والتكملة 6 مجلدات جعلها تكملة لصحاح الجوهري: الاعلام ج 2 ص 214.

«مائة مصنف» تقريبا وكان القياس في همزة مائة أن ترسم ياء لكسر ما قبلها ولكنها رسمت ألفا لئلا يلتبس بصورة منه إذا لم ينقط وحصله مأي حذفت لأمها وعوض منها هاء التأنيث ومن وما بعدها بيان لقوله «منهلا» قدم عليه رعاية للسجع كما مر غير مرة وهو حال موطئة لوصفه بالجملته بعده وهي «يروى» بضم الياء «ويمير» بفتحها من الميرة وهي الطعام وفي التنزيل ﴿وَمِنْهُمْ أَهْلُنَا﴾ (1) وحذف للفعول منهما قصدا للتعميم والأصل الولد حال كونه منهلا من زهاء مائة مصنف يروي كل عطشان ويشبع كل جوعان شبه هذا الكتاب بالمنهل في الانتفاع به. وأضاف إلى المشبه وهو الكتاب الأرواء الذي هو من خواص المشبه به، وللنهل إذ المنهل عين ماء تورد (2) ثم شبه للمنهل بماء زمزم. وأضاف إلى المشبه الأرواء والإشباع اللذين هما من خواص المشبه به وجوز بعضهم أن يكون منهلا مفعولا به للورد وأن المعنى أن هذا الكتاب ورد منهلا موصوفا بالإرواء والامتيار فروى منه وامتلأوا الإعراب الأول أولى لما فيه من بيان تعدى النفع به إلى الغير بخلاف الثاني لقصوره عليه «المحيط بزبدة» بضم الزاي أي بخلاصة «ما في شرحي» بالثنائية «على المختصر» لابن الحاجب (3) و«المنهاج» للبيضاوي (4) وفي هذه الثنائية تسامح لأن من شرطها اتفاق المعنى، فلا تغنى الحقيقة وللجواز وذلك أنه شرح للمختصر حقيقة فلذلك قدمه وشرح للمنهاج مجازا لأن والده شرحه من أوله إلى قوله الرابعة وجوب الشيء مطلقا وشرح هو الباقي من الكتاب «مع مزيد» على تلك الزبدة «كثير» نعت مزيد «وينحصر» المقصود من هذا الكتاب المسمى «جمع الجوامع» «في مقدمات» قليلة لأن جمع السلامة عند سيبويه (5) من جموع القلة ومفرداها

(1) سورة يوسف : الآية 65.

(2) في ز ت يورد أي الماء وفي نسختنا بالتاء أي العين.

(3) « 646-570 هـ = 1249-1174 م » عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية كردي الأصل. ولد في اسنامن صعيد مصر وسكن دمشق. ومات بالأسكندرية وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيفه الكثيرة: مختصر في الفقه استخرجه من 60 كتابا في فقه المالكية ويسمى جامع الأمهات ومختصر منتهى السؤل والأمل: الاعلام ج 4 ص 211 .

(4) توفي « 685 هـ = 1286 م » عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين البيضاوي قاض مفسر علامة ولد في المدينة البيضاء بفارس من تصانيفه أنوار التنزيل، للعروف بتفسير البيضاوي ومنهاج الوصول إلى

علم الأصول الاعلام ج 4 ص 110.

(5) 148-180 هـ = 765-796 م عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر اللقب بسيبويه إمام النحاة وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز و قدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه له الكتاب المسمى كتاب سيبويه في النحو لم يصنع قلبه ولا بعده مثله وفي لسانه حجة وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقا جميلا. توفي شابا وفي مكان وفاته وستنها خلاف الاعلام ج 5 ص 81

مقدمة بكسر الدال من اللازم ويفتحها من المتعدي والكسر أفصح والمعنى في أمور متقدمة بنفسها أو بتقديم الغير لها على المقصود بالذات لانتفاع (1) بها في ذلك المقصود مع توقفه على بعضها كإثبات أقسام الحكم ونفيها فإنه يتوقف على تعريف الحكم المذكور في المقدمات «و» في «سبعة كتب»: الأول في الكتاب، والثاني في السنة، والثالث في الإجماع، والرابع في القياس، والخامس في الاستدلال، والسادس في التعادل والتراجيح، والسابع في الاجتهاد وتوابعه، وإنما قدم الكتاب على السنة لأنه أصلها وقدم الكتاب على السنة على الإجماع لأنه فرع عنهما وقدم الكتاب على السنة والإجماع على القياس لأنه فرعها وقدم الكتاب والسنة والإجماع والقياس على الاستدلال لأن أدلتها متفق عليها وأدلتها مختلف فيها والمتفق عليه أقوى من المختلف فيه. وقدم الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال على التعادل والتراجيح لأنها أدلة والتراجيح من صفة الأدلة والصفة متأخرة عن الموصوف وقدمت هذه الستة على الاجتهاد لأن الاجتهاد يتوقف على الأدلة وعلى ترجيح بعضها على بعض.

الكلام في المقدمات

المتقدم ذكرها «أصول الفقه» هو في الأصل لفظ مركب من مضاف ومضاف^ف إليه، ثم نقله الأصوليون وجعلوه لقباً لهذا العلم، وهو لقب مدح لأشعاره برفعة مسماه لابتناء الفقه عليه. وله استمداد وموضوع وفائدة ومسائل وحد. فاستمداده علم الكلام والعربية ومعرفة الأحكام، وموضوعه الأدلة السمعية، وفائدته العلم بأحكام الله المتعلقة بفعل المكلف ومسائله مطالبه الجزئية التي يطلب إثباتها فيه كمسائل الأمر والنهي وغيرهما وحده: «دلائل الفقه الإجمالية»، من كتاب وسنة وإجماع وقياس واستصحاب كمطلق الأمر والنهي، وفعله صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس والاستصحاب. فالأول للوجوب، والثاني للتحريم، والأربعة الباقية للإحتجاج والفقه في المحدود غير الفقه في الحد. فإن (2) المراد به في الأول أحد جزئي اللقب، وفي الثاني العلم المعروف

(1) في ز لانتفاع.

(2) في ز لان للرد.

كما قاله المصنف واحترز بالإجمالية عن التفصيلية، وهي المعينة لنوع خاص نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة والإجماع على أن لبنت الإبن السدس مع بنت الصلب إذا لم يكن عاصب وقياس الأرز على البر في منع اعتياض (1) بعضه ببعضه، متفاضلا ولستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها. فهذه الأدلة التفصيلية المعينة لهذه الأنواع بخصوصها ليست من أصول الفقه، وإن ذكرت فيه فهي لمجرد التمثيل والإيضاح. و«قيل» أصول الفقه «معرفتها» أي معرفة دلائل الفقه الإجمالية، و«الأصولي» بياء النسب إلى الأصول لأنه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه وإلا فحق جمع التكسير أن ينسب إلى مفردة. فنقول والأصلي هو «العارف بها» أي بدلائل الفقه الإجمالية «و» العارف «بطرق استفادتها»، وهي المرجحات المذكور معظمها في الكتاب السادس «و» العارف بأحوال «مستفيدها»، وهو المجتهد والمراد بهذه الأحوال شروط الإجتهد المذكورة في الكتاب السابع، هذا تقرير كلامه وفيه نظر من وجوه الأول أن هذا التعريف الذي اختاره كالتعريف بالموضوع.

قال: التفتازاني (2) في حاشية العضد والقطب (3) في شرح الشمسية (4) موضوع أصول الفقه الأدلة السمعية الثاني أن قوله وقيل معرفتها يوهم أن ثم قولاً (5) مقتصرًا على ذلك ومعلوم أن الأمر ليس كذلك وعبارة البيضاوي (6)، أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد فاقصر المصنف على صدر كلامه وجعل المرجحات وصفات المجتهد جزءاً من مفهوم الأصولي. وقال في منع الموانع (7) أنه لم يسبقه إلى ذلك أحد الثالث، أن اسم الدليل يختص بالقطعي وإن الظن يسمى إماراً ومعلوم أن قولنا الأمر للوجوب حقيقة والنهي للحرمة، كذلك وللطلق

(1) أي أخذ العوض لبعضه من بعض. وفي زت اعتياض بعضه ببعض.

(2) «793-712 هـ = 1390-1312 م» مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين من أئمة العربية والبيان والنطق. ولد بفتازان من بلاد خرلسان، ونوفي بسم قند، كانت في لسانه لكمة من كتبه تهذيب للنطق والطول في البلاغة وحاشية على

شرح العضد وغيرها الاعلام ج 7 ص: 219

(3) «694-766 هـ = 1295-1365 م» محمد أر محمود بن محمد الرازي أبو عبد الله قطب الدين عالم بالحكمة والنطق عرف بالتحفاني. توفي بدمشق من كتبه للحاكمات في للنطق وتحرير القواعد للنطق في شرح الشمسية الاعلام ج 7 ص 38.

(4) الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي الغزوني الكاتب للتوفي 493 هـ.

(5) في ز قانلا.

(6) ص 27.

(7) كتاب للمصنف وهو تعليق على هذا الكتاب.

يحمل على المقيد إلى غير ذلك ظني لا قطعي. وقد نقل للمصنف في آخر للخصصات من شرح المختصر (1) خلافا في مسائل أصول الفقه، هل كلها قطعي أو بعضها ظني ولستظهر الثاني الرابع أنه أراد بالدلائل الأدلة جمع دليل، ولم يسمع جمع دليل على دلائل. قال: ابن مالك (2) في شرح الكافية (3). لم يأت فعائل جمعا لاسم جنس على فعيل. الخامس: أن مباحث الاجتهاد من أصول الفقه وليست أدلة له لماسياتي من أن الدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، وليست هذه للمباحث كذلك إذ التوصل إلى المطلوب الخبري إنما هو بالنظر بها لا فيها. السادس: أنه حد أصول الفقه باعتبار معناه الإضافي وترك حده باعتبار معناه اللقبى، وقد جمع بينهما ابن الحاجب (4). فقال: أما حده لقبا، فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية. وأما حده مضافا، فالأصول الأدلة والفقه العلم بالأحكام انتهى و«الفقه» لغة الفهم كما قال الجوهري (5) واصطلاحا «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية» المراد بالعلم الظن القوي بالقوة أو بالفعل والمراد بالأحكام جميع النسب التامة للأخوذة من الشرع وهي القضايا التي يحسن السكوت عليها إيجابية كانت أو سلبية والمراد بالشرعية للأخوذة من الشرع للمبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل قلبي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة، وأن الوتر مندوب والمراد بالمكتسب الأخوذة وهو مرفوع صفة للعلم. ومن أدلتها متعلق بالمكتسب بيان للواقع لأن الاكتساب لا يكون إلا من دليل والهاء في أدلتها يعود (6) إلى الأحكام والمراد بالتفصيلية المعينة كأن ينصب دليل جزئي على حكم فقهي نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (7) للنصوب على وجوبها، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا﴾ (8) للنصوب على تحريمه وخرج بالأحكام العلم

(1) سماء للمصنف رفع الحاجب على مختصر ابن الحاجب: كشف الظنون ج 5 ص: 639

(2) 600-672 هـ = 1203-1274 م «محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي جمال الدين أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه الألفية في النحو، والكافية لشافعية وهي لتي خصها في الألفية وكتبه كثيرة الاعلام ج 6 ص 233.

(3) شرحها وسماه الوافية. وعلق عليه نكتا: كشف الظنون ج 2 ص: 1369

(4) ص 27.

(5) توفي «393 هـ = 1003 م» إسماعيل بن حماد أبو نصر أول من حاول الطيران ومات في سبيله لغوي من الأئمة الحفاظ أشهر كتبه الصحاح وله كتاب في العروض ومقدمة في النحو الاعلام ج 1 ص 313.

(6) في زت تعود.

(7) البقرة: 43.

(8) الاسراء: 32.

بالذوات والصفات والأفعال كتصور زيد ولونه وفعله. وخرج بالشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والأحكام الحسية كالعلم بأن النار محرقة والأحكام الوضعية كالعلم بأن الفاعل مرفوع وغير ذلك من العلوم وخرج بالعملية الأحكام الشرعية العلمية بتأخير الميم عن اللام وهي المتعلقة بالاعتقاد كالعلم بأن الله واحد، وخرج بالمكتسب ما ليس مكتسبا كعلم الله ورسله بالأحكام الشرعية وخرج بالتفصيلية الأدلة الإجمالية مثل كون الكتاب أو الإجماع حجة قاله التفتازاني (1) فإن قيل اعتبار العلم بجميع الأحكام مشكل بما روى عن أبي حنيفة (2) رضي الله عنه أنه سئل عن ثمان مسائل، فقال فيها: لا أدري وما رواه ابن عبد البر (3) عن مالك (4) أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة. فيقال في اثنين وثلاثين منها لا أدري وبما في شرح للذهب (5) عن الإمام أحمد بن حنبل (6) أنه كان يكثّر من قول لا أدري وبما رواه ابن عبد الحكم (7) عن الشافعي (8) أنه سأله عن المتعة أكان فيها طلاق أو ميراث أو نفقة؟ فقال: والله لا أدري، قلت: قد أجيب بأن المراد بالعلم التهيء القريب المختص بالمجتهد وهو ملكة يقتدر بها على إدراك الأحكام الجزئية ولا شك أن الأئمة للذكورين كانوا متهيين للعلم بالجواب لو نظروا في الأدلة، ولكن شغلهم عن ذلك شاغل. قال التفتازاني: (9) وإطلاق العلم على التهيء المذكور شائع عرفا انتهى، وهو المراد بقولي بالقوة بخلاف التهيء البعيد (10). فإنه حاصل لكل أحد، فلا يطلق العلم عليه و«الحكم» للتعارف بين الأصوليين إثباتا أو نفيا «خطاب الله» أي كلامه النفسي للسمى في الأزل خطابا حقيقة على الأصح الآتي «للتعلق» ذلك الخطاب «بفعل

(1) ص: 29.

(2) ص: 24.

(3) «463-368 هـ = 1071-978 م» يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبي المالكي أبو عمر من كبار حفاظ الحديث مؤرخ أديب بحاث. يقال له حافظ للغرب. ولد بقرطبة، وتوفي بشاطبة من كتبه الدرر في اختصار للغازي والسير والاستيعاب في تراجم الصحابة ولتمهيد لما في اللوطا من اللعاني والأسانيد الاعلام ج 8 ص: 240.

(4) ص: 24.

(5) كتاب في لفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي وشرحه للنووي.

(6) «241-164 هـ = 855-780 م» أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الوائلي أمام للذهب الحنبلي واحد الأئمة الأربعة. أصله من مرو كان أبوه وافي سرخس ولد ببغداد أشهر كتبه للسند يحتوي على ثلاثين ألف حديث الاعلام ج 1 ص: 203.

(7) «268-182 هـ = 882-798 م» محمد بن عبد الله بن عبد الحكم للصري أبو عبد الله فقيه عصره لازم لإمام الشافعي، ثم رجع إلى مذهب مالك. من كتبه أحكام القرآن وأدب القضاة الاعلام ج 6. ص: 223.

(8) ص: 24.

(9) ص: 29.

(10) في خ بالفعل وأصواب ما في زت البعيد.

المكلف» تعلقا معنويا قبل البعثة سواء وجد المكلف أم لا وتنجزيا بعد وجوده بعد البعثة والتعلق بفعل المكلف يكون «من حيث إنه مكلف» أي ملزم بشيء فيه كلفة لما سيأتي من أن التكليف إلزام ما فيه كلفة ولستغنى بذكر الحيثية عن قول غيره كالبيضاوي (1) بالاعتضاء أو التخيير وهو مشكل فإن الإقتضاء غير الجازم والتخيير لا إلزام فيهما ففي تناول حيثية التكليف لهما تكلف والمراد بالفعل الذي هو متعلق الخطاب الأثر الذي يوجد المكلف في الخارج، كالهئية المخصوصة المسماة بالصلاة والإمساك للمخصوص المسمى بالصوم لإيقاع المكلف هذا الأثر لأن الإيقاع أمر اعتباري لا وجود له في الخارج. وخرج بالمتعلق بفعل المكلف خطاب الله المتعلق بذاته وصفاته كمدلول ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (2)، وخطابه المتعلق بذوات المكلفين والجمادات. فالأول كمدلول ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (3)، والثاني كمدلول ﴿وَيَوْمَ نَنسِفُ الْجِبَالَ﴾ (4)، وخرج بقوله من حيث إنه مكلف مدلول وما تعملون من قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (5). فإنه خطاب متعلق بفعل المكلف لا من حيث إنه مكلف بل من حيث إنه أخبر عنه بأنه مخلوق لله تعالى، وعلى هذا فهو من العقائد الدينية لا من الأحكام الفقهية «ومن ثم» بفتح المثلثة أي ومن أجل أن الحكم خطاب الله. قال أهل السنة «لا حكم إلا لله» ولا حكم للعقل في الشرعيات، وهذا الحصر مستفاد من قوله الحكم خطاب الله لأن تعريف المبتدأ والخبر يفيد الحصر عند أهل المعاني، ولكنه ذكر توطئة وتمهيدا لقوله و«الحسن» للشيء و«القبح» له فيه تفصيل فإن كان الحسن «بمعنى ملائمة الطبع» كحسن الخلو والرائحة الطيبة و«و» القبح بمعنى «منافرة» أي الطبع كقبح المر و«و» الرائحة الكريهة أو كان الحسن بمعنى «صفة الكمال» كحسن العلم و«و» القبح بمعنى «صفة النقص» كقبح الجهل فهو «عقلي»، أي يحكم به العقل اتفاقا و«و» إن كان الحسن «بمعنى ترتب» المدح عاجلا والثواب آجلا والقبح بمعنى ترتب «الذم عاجلا والعقاب آجلا» أي في المستقبل فكل منهما «شرعي»، أي لا يحكم به إلا الشرع للبعوث به الرسل فالشرع عند أهل السنة ورد كإسمه شارعا للأحكام أي منشأ لها «خلافًا للمعتزلة (6)» في قولهم إنه عقلي

(1) سورة ص. الآية 13.

(2) سورة الانعام: الآية 102.

(3) سورة النساء: الآية 1.

(4) سورة الكهف: الآية 47.

(5) سورة الصافات: الآية 96.

(6) والمعتزلة من القدرية زعموا أنهم اعتزلوا فأتى الضلالة عندهم أهل السنة والخروج أو سماهم به الحسن لما اعتزلوه وأصل بن عطاء وأصحابه إلى سطوة من أسطورات للسجد. وشرع بقرر القول بالمنزلة بين المنزلتين وأن صاحب الكبيرة لا مؤمن مطلق ولا كافر مطلق بل بين المنزلتين كجماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن اعتزل عنا وأصل: لفافوس مادة عزل وأصل هذا هو الذي نشر مذهب الاعتزال.

أي يحكم به العقل لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله أي يدرك العقل ذلك، فالشرع عندهم ورد مجيزا لحكم العقل ومقرر له لا منشأ «وشكر المنعم» وهو الله تعالى على إنعامه من خلق ورزق وصحة وغيرها. قال العنبري (1): المراد بالشكر في هذا الموضع صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر والذهن إلى ما خلق لأجله فيصرف النظر إلى مصنوعاته والسمع إلى تلقي إنذاراته والذهن إلى فهم معانيها وعلى هذا القياس انتهى «واجب بالشرع لا العقل». فمن لم تبلغه دعوة نبي لا يأثم بترك الشكر ولا يعذب لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مَعْذُوبِينَ حَتَّى نَبْعِثَ رَسُولًا﴾ (2) فلو وجب الشكر عقلا لعذب تاركه وإن لم يرد شرع أو ورد ولم يبلغ التارك ذلك واللازم باطل وخالف في ذلك للعنزة (3). وقالوا الرسول في الآية هو العقل ونفي التعذيب فيها خاص بالديني والأول خلاف الظاهر، والثاني تخصيص بلا مخصص و«لاحكم» تنجيزي موجود «قبل» ورود «الشرع» وهو بعثة الرسل لقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مَعْذُوبِينَ حَتَّى نَبْعِثَ رَسُولًا﴾ فهذه الآية دالة على انتفاء لازم الحكم وهو التعذيب قبل البعثة فينتفي للزوم وهو وجود الحكم قبل الشرع وإنما لم يذكر في الآية الثواب استغناء بذكر مقابله على حد قوله تعالى ﴿سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ أي (4) والبرد وإنما انتفى الحكم قبل البعثة لانتفاء قيد من الحكم وهو التعلق التنجيزي بفعل المكلف لما تقدم من أن الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف ولا مكلف قبل البعثة حتى يتعلق الخطاب به تعلقا تنجيزيا ويؤيد أن المراد بقوله ولا حكم نفي الحكم التنجيزي قوله في منع الموانع (5) المراد نفي وقوعه علينا «بل الأمر»، أي الشأن في وجود الحكم قبل البعثة «موقوف إلى ورود» أي الشرع وهل المراد بالوقف نفي الحكم بالكلية أو هناك حكم لا نعلمه حتى يكون الوقف عن العلم به قولان. قال بالأول جماعة، وقال النووي (6) في شرح اللهذب (7)

(1) «105-167 هـ = 723-875 م»، عبيد بن الحسن بن الحصين العنبري من الفقهاء العلماء بالحديث فاض من أهل البصرة.

قال ابن حبان من ساداتها فقها وعلماء ولي قضاءها سنة 157 وعزل نفسه سنة 166. وتوفي فيها الاعلام ج 4 ص 192

وفي ز العنبري لكنه صرح باسمه في ص 392 من هذا الكتاب.

(2) سورة الإسراء: الآية 15 .

(3) ص: 32 .

(4) سورة النحل: الآية 81 .

(5) ص: 10 .

(6) ص: 24 .

(7) ص: 31 .

انه الصحيح عند أصحابنا. وقال بالثاني الإمام الرلزي (1) في للحصول (2) و«حكمت» بتشديد الكاف أي صيرت «المعتزلة العقل» حاكما وقاضيا في الأفعال قبل البعثة. فقالوا لا يخلو الفعل إما أن يكون ضروريا أو اختياريا فإن كان ضروريا كالتنفس في الهواء فإن العقل يقضي بالقطع بإباحته وإن كان اختياريا فلا يخلو إما أن يدرك فيه مصلحة أو مفسدة أو انتفاءهما فينقسم إلى الأحكام الخمسة لأنه إن اشتمل على مفسدة كالظلم فإنه يقضي بحرمة أو على ترك مفسدة كالعدل فإنه يقضي بوجوبه أو لاشتمل على مصلحة كالإحسان فإنه يقضي بندبته أو على ترك مصلحة فإنه يقضي بكرهته وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فإنه يقضي بإباحته «فإن لم» يدرك فيه مصلحة ولا مفسدة، ولا انتفاءهما كأكل الفاكهة لم «يقض» بشيء مما تقدم ثم اختلفوا. فقال بعضهم يحمل على الحظر، وقال بعضهم يحمل على الإباحة، وقال بعضهم بالوقف وهذه الأقوال مستفادة من قوله «فثالثها لهم» أي للمعتزلة «الوقف عن الحظر والإباحة» وقف حيرة بمعنى لا ندري (3) أنه محظور أو مباح ولكل دليل على مدعاه دليل الحظران الفعل تصرف في ملك الغير بغير إذنه ودليل الإباحة أن الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به فلو لم يبيع له كان خلقهما عبثا ووجه الوقف تعارض الدليلين ولما فرغ من الحكم ومتعلقاته شرع في بيان المحكوم عليه بعدم التكليف. فقال «والصواب امتناع تكليف الغافل» وهو من لا يفهم التكليف في حال غفلته كالنائم والساهي وإنما وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أتلف من المال وقضاء ما فاتته من الصلاة في حال غفلته لوجود سببيهما «و» الصواب امتناع تكليف «الملجأ» أيضا وهو من يفهم التكليف ولا بد (4) له عن ما ألجئ إليه بحيث لا يقدر على تركه كمن ألقى من شاهق على شخص يقتله فيمتنع تكليفه بالملجأ إليه أو بنقيضه لعدم قدرته على أحدهما ومقابل الصواب قول بجواز تكليف الغافل والملجأ مبني على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ورد بأن في تكليف ما لا يطاق فائدة وهي الاختبار بالموحدة بالأخذ في المقدمات وهذه الفائدة منتفية في تكليف الغافل والملجأ «وكذا» أي ومثل الملجأ في امتناع التكليف «المكره» بفتح الراء وهو من لا مندوحة له عن فعل ما أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به فيمتنع تكليفه بما أكره عليه «على الصحيح» عند المعتزلة (5) لعدم قدرته على امتثال ذلك «ولو» كان الإكراه «على القتل»

(1) ص: 22 .

(2) للحصول في علم الأصول طبع في 6 أجزاء.

(3) في ز بمعنى أنه لا يدري وفي ت لا يدرك

(4) في زولا مندوحة له .

(5) ص: 32 .

لمكافئته فإن قيل: كيف يقال بامتناع تكليف المكروه على القتل وهو آثم بمباشرته للقتل بالإجماع؟ فأشار إلى دفعه بقوله «وَأَثَمُ الْقَاتِلِ» يعني للمكروه بفتح الراء «لا يشاره نفسه» بالبقاء على مكافئه الذي خبره المكروه بينه وبين نفسه بقوله أقتل زيدا وإلا قتلك فيأثم بالقتل من جهة الإيثار دون جهة الإكراه لأن هذا الفعل له جهتان جهة إكراه ولا إثم فيها وجهة إيثار ولا إكراه فيها ومقابل الصحيح في المكروه أنه مكلف وبه قالت الأشاعرة (1) ورجع إليه للمصنف آخر في كتاب الأشباه والنظائر (2). فقال والقول الفصل أن الإكراه لا ينافي التكليف انتهى واختلف الفقهاء في التفريع على هذين القولين فمرة قطعوا بما يناسب عدم تكليفه كقطعهم بأنه لا يصح من المكروه عقد ولا حل ومرة قطعوا بما يناسب تكليفه كإكراه القاضي المديون على وفاء دينه عند قدرته عليه ومرة رجحوا سقوط أثر الإكراه على وفق منع تكليفه كإكراه من حلف لا يدخل دلرا فأكرهه على دخولها فإن الأصح أنه لا حث عليه ومرة رجحوا عدم سقوط أثر الإكراه على وفق كونه مكلفا كإكراهه على القتل فيأثم ويجب عليه القصاص على الصحيح «و» لا «يتعلق الأمر» النفسي بالمكلف المعدم تعلقا تنجيزيا بأن يكون حالة عدمه مأمورا بالأمر النفسي اتفاقا ويتعلق «ب» المكلف «المعدم تعلقا معنويا» بمعنى أن المعدم الذي علم الله أنه سيوجد بشروط التكليف طلب منه في الأزل ما يفهمه ويفعله حين وجوده بالشروط المذكورة، فإذا وجد كذلك عرض التعلق التنجيزي «خلافًا للمعتزلة» في نفهم التعلق المعنوي أيضا جريا على قاعدتهم من نفهم الكلام النفسي والنهي وغيره كالأمر. وهذه المسألة مبنية على الأصح الآتي من تنوع الكلام في الأزل إلى أمر ونهي وغيرهما وينقسم خطاب التكليف إلى إيجاب ونهْي وتحريم وكراهة وخلاف الأولى ومباح بحسب الاقتضاء أو التخيير «فإن اقتضى» أي طلب «الخطاب» أي خطاب الله «الفعل» من المكلف لشيء «اقتضاء جازما» بأن لم يجوز ترك ذلك الفعل «فإيجاب أو» اقتضاء «غير جازم» بأن جوز ترك الفعل «فندب أو» اقتضى «الترك» لشيء اقتضاء «جازما» بأن لم يجوز فعله «فتحريم أو» اقتضاء «غير جازم بنهي مخصوص» بالشيء «فكرهة أو بغير» نهْي «مخصوص» بالشيء بأن يكون النهي في ضمن الأمر بضده كما سيأتي أن الأمر بالشيء نهْي عن ضده

(1) اتباع أبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل.

(2) كتاب للمصنف في الفقه خ.

أو يستلزمه على الخلاف الآتي «فخلاف الأولى» والفرق بين المخصوص وغيره أن الطلب بالمخصوص أشد من الطلب بغير المخصوص وفي البحر المحيط (1) أن خلاف الأولى أهمله الأصوليون ومن ذكره من الفقهاء جعله واسطة بين الكراهة والإباحة «أو» كان المراد منه «التخيير» بين الفعل وتركه «فإباحة». ولو قال بدل التخيير أو خير كما في النهاج (2) عطفًا على اقتضى كان أحسن لأنه يوهم أنه معطوف على مفعول اقتضى ولا اقتضاء في الإباحة، ويشتق لمتعلقاتها منها أسماء فمتعلق الإيجاب يسمى واجبا ومتعلق التحريم يسمى حرما ومتعلق النذب يسمى مندوبا ومتعلق الكراهة يسمى مكروها ومتعلق الخطاب بخلاف الأولى يسمى خلاف الأولى ومتعلق الإباحة يسمى مباحا.

ولما فرغ من أقسام خطاب التكليف شرع في أقسام خطاب الوضع. فقال «ولن ورد» الخطاب النفسي (3) بجعل الشيء «سببا» لحكم و«شرطا» له و«مانعا» من اعتباره «و» جعله «صحيحا أو فاسدا فوضع» أي فهذا الخطاب يسمى خطاب وضع أي جعل لأن متعلقه بوضع الله تعالى أي بجعله كما يسمى الخطاب للمقتضي أو المخير خطاب تكليف ونسبة الإقتضاء والتخيير والورود إلى الخطاب مجاز «وقد عرفت حدودها» أي حدود المذكورات من أقسام خطاب التكليف الستة وحد خطاب الوضع دون حدود أقسامه فإنه لم يتقدم للمصنف ما يؤخذ منه حدود أقسام خطاب الوضع بل ذكر بعد ذلك حدوده في قوله والسبب ما يضاف... إلى آخره وطريق ذلك أن تجعل القدر المشترك بينها جنسا وما يمتاز به كل واحد منها عن غيره فصلا ويضم الفصل إلى الجنس يصير حدا فنقول في حد الإيجاب هو الخطاب للمقتضي للفعل اقتضاء جازما وفي حد النذب هو الخطاب للمقتضي للفعل اقتضاء غير جازم وفي حد التحريم هو الخطاب للمقتضي للترك اقتضاء جازما وفي حد الكراهة هو الخطاب للمقتضي للترك اقتضاء غير جازم بنهي مخصص وفي حد خلاف الأولى هو الخطاب للمقتضي للترك اقتضاء غير جازم بنهي غير مخصص وفي حد الإباحة هو الخطاب للمخير بين فعل الشيء وتركه وفي حد خطاب الوضع هو الخطاب الولد سببا وشرطا (4) ومانعا وصحيحا وفاسدا والمراد بالحد هنا الرسم لأن للميز خارج عن الماهية وسيأتي أن الحد في اصطلاح الأصوليين هو الجامع المانع وذلك يشمل الرسم «والفرض والواجب مترادفان» شرعا عند الشافعي (5) رضي الله عنه فالفعل المطلوب طلبا جازما يسمى

(1) كتاب في الأصول للزركشي المتوفى 794 هـ

(2) منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: كشف المظنون ج 2 ص 1878 .

(3) في خ جعلنا لشيء وفي ز جعله وأثبتنا ما في ت.

(4) في ز ت زو في للواضع.

(5) ص 24 .

فرضا ويسمى واجبا فهما اسمان لمعنى واحد «خلافاً لأبي حنيفة (1)» رضي الله عنه فإنه فرق بينهما بأن الفرض ما ثبت بدليل قطعي كالمتواتر من كتاب أو سنة وبأن الواجب ما ثبت بدليل ظني كخبر الواحد فجعل قراءة القرآن الثابتة بقوله تعالى ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسر منه﴾ (2) فرضاً في الصلاة وجعل قراءة الفاتحة الثابتة بقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (3) واجبة في الصلاة فيأثم بتركها ولا تفسد به الصلاة لعدم تواتره «و» هذا الخلاف ليس معنوياً بل «هو» عند صاحب (4) الحاصل «لفظي» لأنه عائد إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن ما ثبت بدليل قطعي كما يسمى فرضاً هل يسمى واجباً وما ثبت بظني كما يسمى واجباً هل يسمى فرضاً فعند أبي حنيفة (5) لا وعند الشافعي (6) نعم ومأخذهما مختلف فأبو حنيفة أخذ الفرض من فرض الشيء بمعنى جزء أي قطع بعضه والواجب من وجب الشيء أي سقط وما ثبت بظني ساقط من قسم للعلوم والشافعي أخذ الفرض من فرض الشيء أي قدره والواجب من وجب الشيء ثبت وكل من المقدر والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني وترجح أحد المأخذين بكثرة الاستعمال «والندوب والمستحب والتطوع والسنة» عند الجمهور أسماء «متراكفة» شرعاً على معنى واحد فالمطلوب طلباً غير جازم يسمى مندوباً ومستحباً وتطوعاً وسنة «خلافاً لبعض أصحابنا» وهو القاضي الحسين (7) وتلميذه البغوي (8) والخولزمي (9) تلميذ البغوي فإنهم فرقوا بينهما فقالوا السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما لم يرد فيه بخصوصه نقل (10) بل يفعله الإنسان ابتداءً باختياره كالنوافل

(1) ص : 24 .

(2) سورة الزمل: الآية 20 .

(3) رواه البخاري في باب وجوب القراءة للإمام وللأئمة عن عبادة بن الصامت ج 1 ص 184 ورواه مسلم بطريق البخاري باب وجوب قراءة الفاتحة لـ ج 2 ص 9 .

(4) الحاصل من للحصول كتاب للارموي تاج الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين للتوفى 656 . كشف الظنون ج 2 ص 1615 .

(5) ص : 24 .

(6) ص : 24 .

(7) توفي «462 هـ = 1069 م» القاضي الحسين بن محمد بن أحمد للروزي الإمام أبو علي المعروف بالقاضي من كبار فقهاء الشافعية من تصانيفه تعليقه في الفروع . شرح فروع ابن الحداد الصري . فتاوى . لباب التهذيب: كشف الظنون ج 1 ص 310 لإعلام ج 2 ص 254 .

(8) «436-510 هـ = 1044-1117 م» الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء أبو محمد ويلقب بمحي السنة البغوي فقيه محدث مفسر نسبته إلى بغا من قرى خراسان له تهذيب في فقه الشافعية وشرح السنة في الحديث ولب فتاويل في معالم التنزيل وغيرها لإعلام ج 2 ص 259 وتفقه على القاضي حين . أنظر طبقات الحفاظ للسيوط ص 457 .

(9) مطهر الدين أبو محمد محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان الخولزمي شافعي المعروف بالعباسي كان يعظ بالمدرسة النظامية ثم رجع إلى بلده وتوفي سنة 568 هـ . صنف تاريخ خولزم 8 أجزاء والكافي في الفقه: كشف الظنون ج 6 ص 403 وقال في ج 2 ص 1373: الكافي في فروع الشافعية للخولزمي في أربعة أجزاء كبار خالياً عن الاستدلال على طريقة شيخه البغوي في تهذيبه ونسبه زيادة غريبة وفي الإعلام ولد 492 هـ ج 7 ص 181 .

(10) في ز نقل وفي خ نقل وفي ت فعل.

المطلقة ولم يتعرضوا للمندوب لشموله المستحب والتطوع والسنة «و» هذا الخلاف ليس معنويا بل «هو لفظي» لأنه يرجع إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن كلا من الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة، هل يسمى بغيره منها قال القاضي وتلميذه وتلميذ تلميذه لا نظرا إلى المفهوم اللغوي لأن السنة الطريقة والعادة والمستحب المحسوب والتطوع الزيادة. وقال الجمهور: نعم نظرا إلى الماصدق (1) لأن كلا من الأقسام الثلاثة يصدق عليه أنه طريقة وعادة في الدين ومحسوب للشارع يطلبه وزائد على الواجب «ولا يجب» إتمام المندوب «بالشروع» فيه عند الشافعي لأن المندوب يجوز تركه بالكلية وتركه حاصل بترك إتمامه بعد الشروع فيه «خلافًا لأبي حنيفة» ومالك في قولهما بوجوب إتمامه بالشروع فيه لقوله تعالى ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (2) وأجيب عنه بجوابين أحدهما أنه محمول على إحباط الأعمال بالردة والثاني أنه محمول على الفرض بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان أحيانا ينوي صوم التطوع ثم يفطر كما في صحيح مسلم (3) فيحمل النهي في الآية على التنزيه جمعا بين الأدلة فإن قيل: الشافعي (4) لا يوجب إتمام المندوب بالشروع فيه فما باله خالف هذا في الحج المندوب؟ فقال بوجوب إتمامه فأشار إلى جوابه بقوله «ووجوب إتمام الحج» المندوب «لأن نفعه» أي الحج للمندوب في غالب أحكامه «كفرضه نية» بالنصب فإنها في كل منهما لفرض أو نفل و«كفارة» فإنها تجب في كل منهما بجماع مفسد له «وغيرهما» أي غير النية والكفارة كلزوم الفدية في الإلتلافات والاستمتاعات وكعدم الخروج من كل منهما بفساده بل يجب المضي في فاسده وقيل لا يحتاج إلى استثناء الحج، فإنه لا يكون من المستطيع تطوعا بل هو في حق من لم يحج فرض عين وفي حق من حج فرض كفاية كذا نقله الولي العراقي (5) وأقره وفيه نظر، فإن حج الصبي والعبد خارج عن ذلك وفرض الكفاية إنما هو إحياء الكعبة بالحج وذلك يحصل بالنفل ويلزم من قوله بطلان تقسيم الأئمة الحج إلى فرض ونقل واللازم باطل، فالملزوم كذلك.

(1) هذه عبارة للناطقة ويعنون بها الذي صدق عليه كذا.

(2) سورة محمد : الآية 33 .

(3) وهو ما رواه عن عائشة قالت: ثم أنا بوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا حيس فقال أرنيبه فلقد أصبحت صائما فأكل ج 3 ص 160 منشورات دار الآفاق. ورواه عبد الرزاق في المصنف عنها بلفظ إذا أفطر اليوم وقد كنت فرضت الصيام ج 4 ص : 488 . ومسلم بن الحجاج بن مسلم لقشيري قنيسبورى ولد 204، وتوفي « 261 هـ = 820-875 م » حافظ من الأئمة للحدثين. ولد بنيسا بور وتوفي بظاهرها أشهر كتبه صحيح مسلم وهو أحد الصحيحين للعلل عليهما عند أهل السنة ومن كتبه للسند الكبير والجامع وغيرها الأعلام ج 7 ص 221 .

(4) في ت أن الشافعي.

(5) « 826-762 هـ = 1423-1361 م » أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ولي قندين ابن العراقي الحافظ الأصولي له شرح البيهجة وشرح جمع الجوامع في الأصول وشرح نظم البيضاوي وغيرها: طبقات الحفاظ للسيوطي ص 548. الأعلام ج 1 / ص : 148

ثم شرع في أقسام خطاب الوضع فقال و«السبب» لغة ما يتوصل به إلى الشيء وله تعريفان أحدهما يبين خاصته والثاني يبين مفهومه فأما الذي يبين خاصته فهو ما عرفه به المصنف هنا بقوله «ما يضاف» أي ينسب «الحكم إليه» فيقال يجب الحد للزنا ويحرم الخمر للإسكار فيضاف الحد للزنا وتحريم الخمر للإسكار لأن الزنا سبب لوجوب الحد والإسكار سبب للتحريم فكل من وجوب الحد والتحريم حكم مضاف إلى سببه، وهو الزنا والإسكار وإنما صح إضافة الحكم إلى السبب «للتعلق به» أي لتعلق الحكم بالسبب لامن حيث إنه مؤثر فإن الزنا مثلاً حادث والحكم بالجلد قديم والحادث لا يؤثر في القديم بل «من حيث إنه معرف» للحكم أي علامة عليه كما قال أهل الحق لأن الموجد للحكم حقيقة هو الله تعالى «أو غيره» أي غير (1) أنه معرف للحكم بل مؤثر فيه إما بذاته وإليه ذهب المعتزلة (2) أو بجعل الله إياه مؤثراً وإليه ذهب الغزالي (3) أو غير مؤثر بل باعث عليه وإليه ذهب الآمدي (4). وهذه الأقوال الثلاثة مردودة وأما الذي يبين مفهومه فهو ما عرفه به المصنف في شرح المختصر (5) بقوله هو الوصف الظاهر للنضبط المعرف للحكم انتهى. والقيد الأول للاحتراز عن اللذة في اللمس لنقض (6) الوضوء والقيد الثاني للاحتراز عن المشقة في السفر لجواز (7) القصر والقيد الثالث وهو الأخير للاحتراز عن المانع و«الشرط يأتي» بيانه في مبحث التخصيص و«المانع» للحكم هو «الوصف الوجودي» لا العدمي كانتفاء الشرط «الظاهر» لا الخفي كشفقة الأب «المنضبط» لا المتفاوت للضطرب كإحسان الأب بالتربية فإنها ليست بمنضبطة «المعرف نقيض الحكم» الثابت مع بقاء حكمة السبب والقيد الأخير للاحتراز عن السبب فإنه معرف للحكم لا لنقيضه «كالأبوة» والجدودة «في» باب «القصاص» فيما إذا قتل الأب ولده أو ولد ولده مباشرة أو سبب أو شرط فلا يقتل الأب به لأن الأبوة مانعة من

(1) في ت أي معرف للحكم.

(2) ص 32.

(3) «505-450 هـ = 1111-1058 م» محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الإسلام فيلسوف متصرف مولده ووفاته في الطابران بخرلسان أشهر كتبه لكثيرة جداً إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة وللمستصفى في الأصول الاعلام ج 7 ص 22.

(4) «631-551 هـ = 1233-1156 م» علي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن سيف الدين الآمدي أصولي باحث أصله من آمد ديار بكر ولد بها وتعلم في بغداد والشام وانتقل إلى القاهرة فدرس فيها واشتهر فحسد ونسب إلى فساد العقيدة فخرج مستخفياً فتوفي بدمشق من كتبه الأحكام في أصول الأحكام ط أربعة أجزاء وأبكار الأفكار. ومختصر منتهى السؤل: الاعلام ج 4 ص 332.

(5) ص : 29.

(6) في ز بنقض

الحكم الذي وجوب القصاص للسبب عن القتل لحكمة اقتضت عدم القصاص الذي هو نقيض الحكم مع بقاء حكمة السبب وهي الحياة وتلك الحكمة، هي أن الأب كان سببا في إيجاد ولده فلا يكون الولد سببا في إعدام أبيه وفي تمثيله للوجودي بالأبوة وهي أمر إضافي مخالفة لقوله في باب القياس والإضافي عدمي لكن الفقهاء والأصوليون يطلقون الوجودي على الأبوة نظرا إلى كونها ليست عدم شيء وإن قال المتكلمون الإضافيات أمور اعتبارية لا وجودية و« الصحة » في العبادة والعقود « موافقة » الفعل « ذي الوجهين » في وقوعه « الشرع » بالنصب والوجهان موافقة الشرع ومخالفته فالفعل الواقع تارة موافقا للشرع باجتماع شرائطه وانتفاء موانعه وتارة مخالفا للشرع بعدم اجتماع شرائطه وانتفاء موانعه الصحة فيه موافقته الشرع واحتراز بقوله ذي الوجهين عماله وجه واحد كمعرفة الله تعالى فإنها لا تكون إلا موافقة الشرع (1) دائما فلا توصف بالصحة فلا يقال في العارف بالله أنه عرفه معرفة صحيحة ولا فيمن لم يعرفه أنه عرفه معرفة غير صحيحة بل يسمى هذا جهلا لا معرفة فلا توصف المعرفة بالصحة وتوصف بها العبادة وإن لم يسقط (2) القضاء عند المتكلمين و« قيل » عند الفقهاء الصحة « في العبادة إسقاط القضاء » لها والمراد رفع وجوب القضاء فسقط ما قيل أن ثبوت القضاء بأمر جديد فكيف يسقط القضاء قبل ثبوته ويظهر أثر الخلاف في صلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين حدثه فإنها صحيحة عند المتكلمين لأنها موافقة للأمر غير صحيحة عند الفقهاء لأنها لا تسقط القضاء قال الزركشي (3) والخلاف بينهم مفرع على أصل وهو أن القضاء هل يجب بالأمر الأول أو بأمر جديد فعلى الأول بنى الفقهاء قولهم أنها سقوط القضاء وعلى الثاني بنى المتكلمون قولهم إنها موافقة للأمر فلا يوجبون القضاء ما لم يرد نص جديد به انتهى ولك أن تقول لا يلزم من وصف المتكلمين إياها بالصحة أنهم لا يوجبون قضاءها فإنه ليس بين الوصف بالصحة وسقوط القضاء تلازم كيف وقد نقل الأبياري (4) عن المتكلمين التصريح بوجوب

(1) في ز للشرع.

(2) في ز ت تسقط .

(3) « 794-745 هـ = 1392-1344 م » محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله بدر الدين عالم بفقهاء الشافعية

والأصول تركي الأصل مصري للولد والوفاء صنف في عدة فنون منها الإجابة لإبراهيم ما استدركته عائشة على أصحابه ولقطة العجلان في أصول الفقه والبحر المحيط في أصول الفقه الاعلام ج 6 ص 60 .

(4) « 618-557 هـ = 1212-1161 م » علي بن إسماعيل بن علي بن عطية الأبياري شمس الدين أبو الحسن وليار بفتح الهمزة

وسكون الياء بلدة بمديرية لغربية جمع بشر وهو أحد الأئمة للحققين الفقيه الأصولي للحدث رجل الناس إليه وصاحب الدعوة للجسابة من مؤلفاته شرح لمبرهان لإمام الحرمين وسفينة النجاة وشرح المهذب وتكملة الجامع وكان الإمام ابن عقيل بفضل الأبياري على الفخر الرازي أنظر شجرة النور الزكية ص 166 وطبقات الأصوليين للمراغي عبد الله ج 2 ص 52 وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص 229 .

القضاء. وقيل (1) صحة العقد ترتب أثره واعترض بأن ترتب الأثر ليس نفس الصحة وإنما ناشئ عنها وبأن الصحة قد توجد ويتخلف عنها الأثر كالبيع قبل انقضاء الخيار فإنه صحيح ولم يترتب عليه أثره فلذلك جعل المصنف الصحة منشأ الأثر فقال «وبصحة العقد» التي هي موافقة الشرع ينشأ «ترتب أثره» أي أثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والإستمتاع في النكاح فالصحة منشأ الأثر لا نفسه قال للمصنف بمعنى أنه حيث ما وجد الترتب فهو ناشئ عن الصحة لا بمعنى أن الصحة حيث ما وجدت نشأ عنها الترتب «و» بصحة «العبادة» ينشأ «إجزؤها» بكسر الهمزة «أي كفايتها في سقوط التعبد» بالمأمور به على رأي المتكلمين وهو الأرجح وإن لم يسقط القضاء و«قيل» «إجزؤها» إسقاط القضاء «على رأي الفقهاء وهو المرجوح فالصحة منشأ الإجزاء على القول الأرجح في صحة العبادة وإجزائها ومرادفة الإجزاء (2) على المرجوح في صحة العبادة وإجزائها و«يختص الإجزاء» على المرجوح في صحة العبادة وإجزائها و«يختص الإجزاء» على الأصح «بالمطلوب» وهو العبادة واجبة كانت أو مندوبة لا يتجاوزها إلى العقد المشارك لها في الوصف بالصحة فيقال عبادة مجزئة ولا يقال عقد مجزئ و«قيل» يختص الإجزاء «بالواجب» فقط دون المندوب. فيقال فريضة مجزئة ولا يقال نافلة مجزئة ومنشأ الخلاف أحاديث منها حديث ابن ماجه (3) وغيره «أربع لا تجزئ في الأضاحي» فاستعمل الإجزاء في الأضحية وهي مندوبة عند الشافعي (4) واجبة عند أبي حنيفة (5) وحديث أبي دلود (6) وغيره إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه فاستعمل الإجزاء في الاستنجاء وهو واجب عند الشافعي مندوب عند أبي حنيفة (7) فمن قال بوجوب ما وصف في كل

(1) في ز ت . وقال الأمدى وغيره.

(2) في ز للإجزاء وفي ت الإجزاء على الأرجح.

(3) «209-273 هـ 824-887 م» محمد بن يزيد الربيعي القزويني أبو عبد الله بن ماجه أحد الأئمة الاعلام في علم الحديث من أهل قزوين له سنن ابن ماجه وهو أحد الكتب للتعمد وله تفسير القرآن وكتاب في تاريخ قزوين الاعلام ج 7 ص 144 والحديث أخرجه عن بسر بن عازب في الأضاحي في باب ما يكره أن يضحى به ج 2 ص 1050 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 24 .

(6) «202-275 هـ = 817-889 م» سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني أبو دلود إمام أهل الحديث في زمانه وأصله من سجستان وتوفي بالبصرة له السنن وهو أحد الكتب الستة وكتاب للربيع وغيرهما الاعلام ج 3 ص 122 والحديث أخرجه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فإنها تجزئ عنه» مختصر المنذري ج 1 ص 38 في باب الاستنجاء بالأحجار وأخرجه نسائي أيضا عنها ج 1 ص 41 .

(7) ص: 24 .

منها (1) بالإجزاء لما قام عنده من دليل الوجوب قال لا يوصف بالإجزاء إلا الواجب ومن قال بالندب ولو في حديث منها لما قام عنده من دليل الندب قال يوصف به كل من الواجب والمندوب والحاصل أن مورد الإجزاء أخص من مورد الصحة فإن الصحة توصف بها العبادة والعقد والإجزاء يقابله العدم «و» الصحة «بقابلها البطلان وهو» مخالفة الفعل ذي الوجهين في وقوعه الشرع وقيل في العبادة عدم إسقاطها القضاء والبطلان و«الفساد» مترادفان بمعنى واحد فكل منهما مخالفة ما ذكر للشرع «خلافاً لأبي حنيفة» (2) في تفرقته بينهما فجعل مخالفة ما ذكر للشرع على قسمين باطل وفاسد وجعل الباطل ما لم يشرع بأصله ولا وصفه كبيع الملاقيح وهي ما في بطون الأمهات لانعدام المبيع حساً وجعل الفاسد ما شرع بأصله دون وصفه كبيع الدرهم بالدرهمين لاشتماله على وصف غير مشروع وهو الزيادة وفائدة التفصيل عنده أن الفاسد يفيد للملك الخبيث إذا اتصل به القبض دون الباطل فجعل الفاسد رتبة بين الصحيح والباطل. وقال القاضي عضد الدين (3) إن الخلاف لفظي ونوزع في ذلك فلذلك تركه للصنف وأما تفرقة الشافعي بين الباطل والفاسد في بعض الفروع كالخلع والعارية والخلع والكتابة فلمدرك فقهية بخلاف تفرقة أبي حنيفة فإنها تابعة للتفرقة بين حقيقة الباطل والفاسد و«الأداء» في الاصطلاح «فعل بعض» ما دخل وقته مع فعل البعض الآخر في الوقت أيضاً صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو ركعة في الوقت والباقي من الصلاة بعد الوقت فإن الجميع أداء فاندفع بقولنا مع فعل البعض الآخر في الوقت ما قيل إنه لا يتناول أداء الصوم والصلاة والحج إذا فعلت كلها في الوقت ويقولنا أو ركعة في الوقت وباقي الصلاة بعد الوقت ما قيل إنه يوهم أن أداء الصوم والحج ما يقع بعضه في الوقت وبعضه خارجه وليس كذلك وما قيل إن البعض يشمل ما دون الركعة وليس مراداً وما قيل إنه يتناول ما لو فعل بعض قبل الوقت وبعض فيه وهو فاسد مع التعمد ومع عدمه ينقلب الفرض نفلاً و«قبيل» الأداء فعل «كل ما دخل وقته قبل خروجه» أي قبل خروج وقته واجبا كان أو مندوباً بناءً على المرجوح من (4) أن الصلاة المفعول منها ركعة في الوقت والباقي بعده أن

(1) في ز ت منهما.

(2) ص 24 .

(3) توفي « 756 هـ = 1355 م » عبد الرحمان بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الإيجي عالم بالأصول واللغاني والعربية من أهل إيج بفارس ولي القضاء وأنجب تلاميذ عظاماً ومات مسجوناً من تصانيفه للوقوف في علم الكلام والعقائد العنصرية والرسالة العنصرية في علم الوضع وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه والدخل في علم اللغاني الأعلام ج 3 ص : 295

(4) في ز ت في أن صلاة.

الجميع قضاء «و» الفعل «المؤدى» بتشديد الدال المفتوحة «ما فعل» بضم الفاء وكسر العين من كل العبادة في وقتها على القولين أو بعضها في الوقت وبعضها بعده على القول الأول «والوقت» المعتبر في كون المفعول فيه أداء هو «الزمان المقدر له» أي للمؤدى «شرعا مطلقا» سواء كان موسعا كزمن المكتوبات وسننها والعيد والأضحى أم مضيقا كزمن صوم رمضان وأيام البيض واحتراز بقوله المقدر له شرعا من النذر والنفل المطلقين ونحوهما فإن الشرع لم يقدر لهما زمانا فلا يوصفان بأداء ولا قضاء «والقضاء» في الاصطلاح «فعل كل» ما خرج وقت أدائه من الزمان المقدر لذلك الفعل شرعا و«قيل» القضاء فعل «بعض ما خرج وقت أدائه» من الزمان المذكور مع فعل البعض الآخر بعد خروج الوقت أيضا صوما كان أو صلاة أو ركعة في الوقت والباقي بعده على المرجوح «استدراكا» بالفعل المذكور «لما» أي لشيء «سبق له» أي لذلك الشيء «مقتض» أي طالب «للفعل» الماتى به واجبا كان أو مندوبا وأوضح من هذا أن نقول لما سبق لفعله مقتض «مطلقا» سواء سبق للمقتضى الفعل من المستدرك كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أم من غير المستدرك كما في قضاء النائم الصلاة، والحائض الصوم، فإنه سبق مقتض لفعل الصلاة والصوم لا من النائم والحائض بل من غيرهما ويخرج بقوله ما خرج وقت أدائه قضاء الحج الفاسد فإنه ليس وقت أدائه محدود الطرفين بل وقته العمر ووصف الفقهاء له بالقضاء ليس اصطلاحيا بل لغويا كقضاء الدين كما قاله البرماوي (1) في شرح الألفية في بحث القضاء وقيل إنما جعلوا الحجة الماتى به قضاء وإن كان وقت النسك العمر وهو باق لأنه لما أحرم به يضيق عليه ففات وقت الإحرام به وقد ذكر القاضي (2) والمتولي (3) والرويانى (4) في باب صفة الصلاة إنه إذا أفسد صلاة ثم أتى بها كانت الثانية قضاء وإن أتى بها في الوقت الأصلي لما قلنا وهو نظير المسألة ويخرج بقوله استدراكا ما فعل بعد وقت الأداء لا بقصد الاستدراك كمن صلى صلاة في وقتها ثم أعادها في جماعة

(1) «831-763 هـ = 1428-1362 م» محمد بن عبد الدائم بن موسى النعمي العسقلاني البرماوي أبو عبد الله شمس الدين عالم بالفقه والحديث شافعي للذهب مصر توفي ببيت المقدس من كتبه شرح ثلاثيات البخاري والامع تصحيح على الجامع الصحيح في شرح البخاري والفوائد السنية في شرح الألفية وهي منظومة له في أصول الفقه، الإعلام: ج 6 ص 188.

(2) أبو بكر الباقلائي ياتى ص 57.

(3) «478-426 هـ = 1086-1035 م» عبد الرحمان بن مأمون النيسابوري أبو سعد المعروف بالمتولي فقيه مناظر عالم بالأصول، ولد بنيسابور، توفي ببغداد له تنمة الابانة في فقه الشافعية لم يكمله وكتاب في أصول الدين الإعلام ج 3 ص 323.

(4) «502-415 هـ = 1108-1025 م» عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد أبو للحاسن فخر الإسلام الرويانى فقيه شافعي من أهل رويان بنولحي طبرستان بلغ من فقهه إن قال لو أحرقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي من تصانيفه البحر للذهب من أطول كتب الشافعية ومناصب الإمام الشافعي والكافي وحلية للزمن، الإعلام ج 4 ص 175.

بعد خروج وقتها فلا يسمى قضاء بل ولا يسمى إعادة لأن الإعادة مختصة بوقت الأداء كما يأتي على الأثر «والمقضي» بكسر الضاد وتشديد الياء هو «المفعول» من كل العبادة بعد خروج وقتها على القولين أو بعضها في وقتها والبعض الآخر بعد خروجه على القول الثاني من القولين. وقال في المؤدى ما فعل وفي المقضي المفعول هرباً من تكرار اللفظ لو سوى بينهما وخص الأول بالفعل والثاني بالإسم لأن الفعل البني للمفعول متقدم على اسم المفعول والمؤدى سابق على المقضي فجعل السابق للسابق واللاحق لللاحق وهذا أحسن من قول المصنف في منع الموانع (1) وعدلت في المقضي عما فعل إلى المفعول لأنه أخصر منه أنتهى. وفيه نظر لأن كلا منهما كلمتان اسم موصول وصلة وليست أل حرف تعريف حتى يقال إنها كالجزم من مدخولها فلا تعد فيه كلمة «والإعادة» اصطلاحاً «فعله» أي فعل الشيء للمعاد مرة ثانية «في وقت الأداء» له «قيل للخلل» وقع في الفعل الأول كفوات شرط كالصلاة مع النجاسة أو فوات ركن كالصلاة بدون الفاتحة سهواً فيهما «وقيل لعذر» في الفعل الأول كفوات فضيلة كالصلاة مع الانفراد حيث لا جماعة «فالصلاة للكررة» للمفعولة في وقت الأداء في جماعة بعد الانفراد من غير خلل في الأولى «معادة» على الثاني لحصول فضيلة الجماعة دون الأول لانتفاء الخلل والأول هو للمشهور الذي جزم به الإمام (2) وغيره، ورجحه إبن الحاجب (3) ولم يرجح المصنف هنا شيئاً من القولين ورجح في شرح المختصر (4). أن الإعادة ما فعل في وقت الأداء ثانياً مطلقاً أي سواء كان للخلل أو عذر أو غيرهما فيحمل كلامه هنا على ذلك «والحكم الشرعي» ينقسم إلى رخصة وعزيمة وذلك أنه «إن تغير» تعلقه تغيراً حاصلًا من تعلق ذي صعوبة «إلى» تعلق ذي «سهولة» كأن تغير من الحرمة للفعل أو الترك إلى الخل له بدليل يدل على السهولة «لعذر» شرعي «مع قيام السبب» للمقتضي «للحكم الأصلي» المتخلف عنه للعذر «فرخصة». فالرخصة هي الحكم للتغير (5) من الصعوبة إلى السهولة لعذر من قيام السبب للحكم الأصلي فخرج بالتغير ما كان باقياً على حكمه الأصلي وبقوله إلى سهولة تغره إلى صعوبة

(1) ص: 10 .

(2) ص: 10 .

(3) ص: 27 .

(4) ص: 29 .

(5) في ذات للتغير تعلقه من الصعوبة.

كالحدود والتعازير مع قيام الدليل على تكريم الأدمي للمقتضي للمنع من ذلك ويقول
لعذر التخصيص فإنه تغير لغير عذر ويقول مع قيام السبب للحكم الأصلي ما نسخ
في شريعتنا من الإصرار والمواثيق التي كانت على من قبلنا تيسيرا وتسهيلا علينا وفهم
من هذا أن شرط الرخصة أن يكون المقتضي للحكم الأصلي قائما وإنما رجع (1)
معارضه ثم الرخصة تنقسم إلى واجبة ومندوبة ومباحة وخلاف الأولى فالواجبة «كأكل
الميتة» للمضطر «و» للمندوبة نحو «القصر» للمسافر «و» للمباحة نحو «السلم» وهو بيع
موصوف في الذمة «و» خلاف الأولى نحو «فطر المسافر» في صوم «لا يجهد» أي لا
يشق عليه «الصوم» مشقة شديدة حال كون أكل الميتة للمضطر «واجبا» على الصحيح
وقيل جائز وسبب حرمة أكلها خبثها وهو حاصل حال أكلها وعذر أكلها الإضرار
وسهولته موافقة غرض النفس في بقائها «و» حال كون القصر «مندوبا» في سفر يبلغ
ثلاث مراحل فأكثر وسبب الحكم الأصلي دخول وقت الصلاة للمقصورة لأنه سبب
لوجوبها تامة وهو حاصل وقت حل قصرها وعذره مشقة السفر فإن لم يبلغها فالإتمام
أولى «و» حال كون السلم «مباحا» وسبب حكمه الأصلي الغرر وهو حاصل وقت حله
وعذره الحاجة لثمن (2) الغلات قبل إدراكها «و» حال كون فطر المسافر الذي لا
يجهد الصوم «خلاف الأولى» وسبب حكمه الأصلي دخول وقت الصوم وهو حاصل
وقت حله وعذره مشقة السفر فإن جهده الصوم ففطره أولى.

وأقسام الرخصة عقلا ستة وثلاثون ووقوعا إحدى وعشرون لأن المنتقل منه
الأحكام الستة والمنتقل إليه كذلك فذلك ستة وثلاثون سقط منها الانتقال من كل إلى
نفسه يبقى ثلاثون سقط منها ما فيه انتقال من أخف إلى أثقل وهو الانتقال من مباح
إلى الخمسة الأخرى، ومن مندوب إلى واجب ومن مكروه وخلاف الأولى إلى حرام ومن
خلاف الأولى إلى مكروه تبقى إحدى وعشرون كما قلنا. وقد تكون الرخصة لمجرد التخفيف
كقول الفقهاء ترك لصلاة في حق للجنون رخصة أي تخفيف عنه لأن للجنون لا يتعلق
بفعله حكم «وإلا» يتغير الحكم أصلا كوجوب المكتوبات أو تغير لصعوبة كحرمة
الإصطياد بالاحرام بعد إباحته قبله أو تغير لسهولة بغير عذر كحل ترك الوضوء لصلاة ثانية
لمن استمر على وضوئه بعد حرمة بمعنى أنه خلاف الأولى أو تغير لعذر (3) لامع قيام سبب
الحكم الأصلي كإباحة ترك ثبات واحد من المسلمين لعشرة من الكفار بعد حرمة

(1) في زت ترجح.

(2) في خ كثرن وأصول لثمن كما في زت

(3) في خ لغير عذر وهو سهو.

«فعزيمة» أي فكل من الأقسام الأربعة من الوجوب والتحريم وخلاف الأولى والإباحة عزيمة فالعزيمة هي الحكم غير المتغير إليه الصعب أو السهل المذكور بقسميه.

«والدليل» واحد الأدلة «ما» أي شيء «يمكن التوصل بصحيح النظر» أي مطلق الفكر «فيه» أي في ذلك الشيء «إلى مطلوب خبري» من علم أو ظن والمراد بالتوصل إليه بما ذكر عليه أو ظنه. والمراد بصحيح النظر كون النظر فيه من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب وتسمى تلك الجهة وجه الدلالة والمراد بالخبري مما يخبر به وهو التصديقي وشمل التعريف الدليل القطعي كالعالم بفتح اللام فإنه دل على وجود الصانع والظني وهو الأمانة كالنار فإنها دالة على الدخان فإذا أردنا التوصل إلى أن العالم له صانع وسطنا الحادث بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع وهو المطلوب الخبري اليقيني وإذا أردنا التوصل إلى أن النار لها دخان وسطنا المحرق بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن النار شيء محرق وكل محرق له دخان ينتج النار لها دخان وهو المطلوب الخبري الظني وعبر بإمكان التوصل دون يتوصل لأن الشيء يكون في نفس الأمر دليلاً وإن انتفى عنه النظر المتوصل به وقيد النظر بالصحيح احترازاً عن الفاسد وهو الذي يكون من غير الجهة المذكورة فإنه لا يمكن التوصل به إلى المطلوب لانتفاء وجه الدلالة عنه كما إذا نظر في العالم من حيث كونه بسيطاً وفي النار من حيث كونها مسخنة فإن البساطة والتسخين ليس من شأنهما أن ينتقل بهما إلى وجود الصانع والدخان وإنما يؤيدان إليهما بولسطة اعتقاد أو ظن كمن اعتقد أن العالم بسيط وكل بسيط له صانع وكمن ظن أن كل مسخن له دخان وقيد النظر بالخبري احترازاً عن التصوري فإنه إنما يتوصل إليه بالحد كما سيأتي لا بالدليل «واختلف أئمتنا» أهل السنة «هل العلم» بالمطلوب الحاصل عندهم «عقبيه» أي عقيب النظر «مكتسب» للناظر أم لا، فقال الأشعري (1) والأكثر: نعم، لأن حصوله من نظره المكتسب له وقال الرزبي (2) والأقلون لا لأن حصوله اضطراري لا قدرة له على دفعه فحصول العلم عند الأكثرين بطريق جري العادة بمعنى أن الله تعالى أجرى عادته بخلق العلم عقيب النظر

(1) «260-324 هـ = 877-936 م» علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة كان من الأئمة للتكلمين للجهندين ولد في البصرة وتوفي ببغداد. أتقن مذهب المعتزلة فجاءه بخلافهم من مصنفاته الإبانة عن أصول الديانة واستحسان الخوض في الكلام. واللمع في الرد على أهل الزنغ والبدع للأعلام: ج 4 ص 263.

(2) ص: 22.

الصحيح بأن يفيض على نفس المستدل بعد النظر مطلوبه الذي توجهت نفسه إليه كما أن عاداته تعالى جارية بخلق الشيع عقيب الأكل ولا يمكن تخلفه إلا خرقا للعادة كتخلف الإحراق عن مماسة النار وعند الأقلين بطريق اللزوم العقلي فلا ينفك ولا يتخلف العلم أصلا عقيب النظر كلزوم وجود الجوهر بوجود العرض. وقالت المعتزلة (1) بطريق التوليد بمعنى أن النظر يولد العلم كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح فيجب عندهم وقوع العلم بعد النظر كوقوع المعلول بعد علته والظن كالعلم فيما ذكر على قولي الإكتساب وعدمه لأن العلم الحاصل عقيب النظر لما كان بخلق الله عند الأشاعرة (2) فكذا الظن عقيب النظر يكون بخلق الله تعالى أيضا وعند المعتزلة يقال الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم وإن لم يجب عنه.

ولما فرغ من الدليل الموصل إلى التصديق عقبه بالحد الموصل إلى التصور فقال و« الحد الجامع » لأفراد المحدود « المانع » لغيرها من الدخول فيه و« يقال » أيضا هو « المطرد » أي الذي كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء من غير أفراده ويلزم المطرد كونه مانعا « المنعكس » وهو الذي كلما وجد المحدود وجد الحد فلا يخرج عنه شيء من أفراده للمحدود ويلزم للمنعكس كونه جامعا فمؤدى القولين واحد فيصدقان على الحيوان الناطق حدا للإنسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل فإنه غير جامع وغير منعكس وبالحيوان الماشي فإنه غير مانع وغير مطرد فإذا أردنا التوصل إلى معرفة الإنسان (3) وعرفنا الحيوان والناطق رتبتهما بأن قدمنا الحيوان وأخرنا الناطق فينتقل الذهن منه إلى تصور الإنسان وهو المطلوب التصوري وما ذكره المصنف تعريف (4) لخاصة الحد وأما تعريف مفهومه فهو ما يميز الشيء عما سواه ثم شرع في ذكر مسألة يتعلقان (5) بالكلام النفسي القائم بذات الله تعالى أشار إلى الأولى بقوله و« الكلام في الأزل » هل يسمى خطابا حقيقة أو لا الأصح أنه يسمى بذلك تنزيلا للمعدوم الذي سيوجد منزلة للوجود و« قيل لا يسمى خطابا » حقيقة لعدم من يخاطب به إذ ذاك وإنما يسماه حقيقة فيما لا يزال عند وجود المخاطب به وهذا القول رجحه القاضي أبو بكر الباقلاني (6) المسئلة الثانية، هل يتنوع

(1) ص 32 .

(2) ص: 35 .

(3) في ز في حد الإنسان وفي ت حد الإنسان

(4) في ت تعريفا لخاصة الحد وهو على هذا تمييز وخصوصا الحد خبر ما .

(5) في ز ت السائلين للثنين.

(6) (338-403 هـ = 950-1013 م) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر، اشتهر بالقاضي الباقلاني من كبار علماء الكلام انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة ولد بالبصرة وسكن بغداد، وتوفي فيها كان جليد الاستنباط سريع الجواب من كتبه لصحاح القرآن ودقائق الكلام والنحل ومن كتبه لتقريب والإرشاد في الأصول وغيرها الأعلام: ج 6 ص 176 وللحصول ج 1 ص 117: تحقيق طه جابر.

الكلام النفسي في الأزل إلى أمر ونهي وغيرهما أم لا؟ الأصح عند الجمهور أنه يتنوع إلى الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود وتنوعه إليها بحسب المتعلقات (1) لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات و«قيل لا يتنوع» إلى أمر ونهي وغيرهما لعدم من تتعلق به هذه الأشياء إذ ذاك وإنما يتنوع إليها فيما لا يزال عند وجود من تتعلق به وهذا القول قال به عبد الله بن سعيد بن كلاب بضم الكاف وتشديد اللام القطان (2) من أهل السنة وحيث تعلق كلامه تعالى في الأزل أو فيما لا يزال بشيء على جهة طلب فعله يسمى أمراً أو طلب تركه يسمى نهياً وهكذا بقية الأنواع ورجعها الأستاذ (3) إلى الخبر لينتظم له القول بالوحدة. فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل والنهي خبر عن تحتم الترك والاستخبار خبر عن طلب الشيء المخاطب والنداء خبر عن المنادي بكونه يصير بعد النداء مخاطباً ثم رجع المصنف إلى ما هو بصدده من تفسير النظر المأخوذ في تعريف الدليل فقال و«النظر» اصطلاحاً «الفكر» وهو حركة النفس في المعقولات «المؤدي» أي للوصول «إلى علم» بمطلوب تصديقي أو تصوري «أو ظن» بمطلوب تصديقي فقط ويسمى الأول دليلاً والثاني لمارة وغير المؤدي إلى علم أو ظن يسمى حدساً لا نظراً و«الإدراك» وهو وصول النفس إلى المعنى المدرك بحقيقته من نسبة حكميه أو غيرها إن كان «بلا حكم» معه في إيقاع النسبة أو انتزاعها فهو «تصور» ساذج بفتح الذال المعجمة كإدراك الإنسان فقط من غير حكم عليه بنفي أو إثبات فإن لم تصل النفس إلى المعنى المدرك بحقيقته بل ببعض وجوهه فهو شعور وهو أول مراتب وصول العلم إلى النفس، والمرتبة الثانية الإدراك، والثالثة الحفظ وهو استحكام المعقول في العقل، والرابعة التذكر وهو محاولة (4) النفس استرجاع مازال من المعلومات، والخامسة الذكر وهو رجوع الصورة المطلوبة إلى الذهن والسادسة الفهم وهو للمتعلق غالباً بلفظ من يخاطبك، والسابعة الفقه،

(1) في ز تتعلق وفي ت اتعلقات.

(2) توفي 245 هـ = نحو 860 م «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان متكلم من العلماء يقال له ابن كلاب قيل لقب به لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه كما يجتذب الكلاب الشيء من كنبه الصفات وخلق الأفعال ولرد على المعتزلة. الاعلام ج 4 ص 90.

(3) توفي في نيسابور 418 هـ = 1027 م «إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيب أبو إسحاق الأسفرائني عالم بالفقه والأصول كان يلقب بركن الدين وهو أول من لقب من الفقهاء نشأ في أسفرائين بين - نيسابور وجرجان أشهر كتبه الجامع في أصول الفقه وكان ثقة في الحديث. الاعلام ج 1 ص 61.

(4) في خ مزولة النفس وأثبتنا ما في ز ت.

والثامنة الدراية وهي المعرفة الحاصلة بعد تردد مقدمات والتاسعة اليقين وهو أن يعلم الشيء ولا يتخيل (1) خلافه، والعاشرة الذهن وهو قوة النفس واستعدادها لكسب العلوم غير الحاصلة والحادية عشر الفكر وهو الانتقال (2) من المطالب إلى المبادئ ورجوعها من المبادئ إلى المطالب، والثانية عشر الحدس وهو (3) الذي يتميز به عمل الفكر (4) والثالثة عشر الذكاء وهو قوة الحدس والرابعة عشر الفطنة وهو التنبيه للشيء الذي تقصد معرفته، والخامسة عشر الكيس وهو استنباط الأنفع، والسادسة عشر الرأي وهو استحضار المقدمات وإزالة الخاطر فيها، والسابعة عشر التبين وهو علم يحصل بعد الالتباس، والثامنة عشر الاستبصار وهو العلم بعد التأمل، والتاسعة عشر الإحاطة وهي العلم بالشيء من جميع وجوهه، والعشرون الظن، والحادية والعشرون العقل «و» إن كان الإدراك «بحكم» أي مع حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً فالمجموع «تصديق» كإدراك الإنسان والكاتب ونسبة ثبوت الكتابة إليه ووقوع تلك النسبة في التصديق الإيجابي أولاً ووقوعها في التصديق السلبي هذا رأي المتقدمين (5) من المنطقيين وأما متأخروهم فالحكم عندهم إيقاع النسبة أو انتزاعها وهو فعل من أفعال النفس فلا يكون إدراكاً لأن الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالاً لأن الفعل هو التأثير وإيجاد الأثر والانفعال هو التأثير وقبول الأثر فلا يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر بالضرورة، فإذا قلنا أن الحكم إدراك يكون التصديق مجموع الإدراكات الأربعة إدراك للحكوم عليه وإدراك للحكوم به وإدراك النسبة الحكيمة وإدراك الحكم، وإذا قلنا إن الحكم ليس بإدراك يكون التصديق لإدراكات الثلاثة ونفس الحكم. هذا رأي للناطق وأما رأي الحكماء فالتصديق عندهم هو الحكم فقط قال السيد (6) هذا هو الحق «و» التصديق المسمى بالحكم «جازمه الذي لا يقبل التغير» لا في نفس الأمر

(1) في ز ت أن تعلم الشيء ولا تتخيل.

(2) في ز ت انتقال.

(3) في ز ت وهو الحدس الذي

(4) في خ عمل القلب وما في ز ت أحسن.

(5) في ز ت القدماء.

(6) «816-740 هـ = 1413-1340 م» علي بن محمد السيد المجراني من كبار العلماء بالعربية من كتبه الخولثي على اللؤلؤ للتفتازاني ورسالة في أصول الحديث والكبرى والصغرى في للنطق وشرح مواقف الأبيجي. الاعلام:

ج 5 ص 7.

ولا بالتشكيك «علم» وعدم قبوله التغير يكون لموجب بكسر الجيم أي لأمر يقتضيه من حس ظاهر كالحكم بأن زيدا متحرك من يشاهده متحركاً أو حس باطن كالحكم بوجود جوع أو عطش أو غيرهما من الوجدانيات أو عقل كالحكم بأن العالم حادث أو عادة كالحكم بأن الجبل حجر مما هو مطابق للواقع «و» جازمه «القابل» للتغير بأن لم يكن لموجب طابق الواقع أم لا «اعتقاد» ثم هو اعتقاد «صحيح إن طابق» الواقع كاعتقاد السني أن العالم حادث «وفاسدان لم يطابق» الواقع كاعتقاد الفيلسوف أن العالم قديم «وغير الجازم» وهو ما معه احتمال نقض للحكم به من وقوع النسبة أو لا وقوعها ثلاثة أقسام «ظن ووهم وشك» وذلك «لأنه» لا يخلو من أن الحكم غير الجازم «إما راجح» أحد طرفيه على الآخر فالظن «أو مرجوح» فالوهم «أو مساو» كل من طرفيه للطرف الآخر فالشك وكل واحد من الظن والوهم حكم واحد والشك حكمان كما قال جمع منهم الغزالي (1) وإمامه (2) الشك اعتقاد أن يتقاوم سببهما. وقال بعض (3) للتحقق أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق إذ لا حكم فيهما لأن الوهم ملاحظة الطرف للرجوح والشك التردد في الوقوع واللاوقوع فيكونان من أقسام التصور وعلى هذا فجعلهما من أقسام التصديق كما فعل المصنف مشكل و«العلم» المستفاد من التقسيم من حيث تصوره بحقيقته. «قال الإمام» فخر الدين الرزوي (4) في للحصول (5) «ضروري» أي لا يتوقف على نظر وكسب بل يحصل بمجرد التفات النفس إليه «ثم قال» أيضاً في للحصول قبل ذلك في تقسيم حصر به العلم وأضداده ما يوخذه أنه أن العلم «هو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب» بكسر الجيم أي لأمر يقتضيه فكل من هذه القيود الثلاثة يحترز (6) به عن أضداد العلم فيحترز (7) بالجازم عن الظن والشك والوهم وبالمطابق عن الجهل ويقول لموجب عن التقليد فاقترضى كلام الإمام أن العلم ضروري وأنه يجد وجمع بين كلاميه بأنه حده أو لا على رأي من يقول إنه نظري لا على رأيه وقيل أراد بالضروري العلم

(1) ص: 39 .

(2) هو إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو للعالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين أعلم للتأخرين من أصحاب الشافعي ولد 419 هـ 1028 م. وتوفي 478 هـ 1085 م. من كتبه الكثيرة البرهان في أصول الفقه ونهاية الطلب في دراية للذهب 12 مجلداً والشامل في أصول الدين والبرقيات في أصول الفقه وغيرها. الاعلام ج 4 ص 160 .

(3) كتب في طرة خ هو التفتازاني.

(4) ص 22 .

(5) ص: 34 .

(6) في ز ت يحترز به من

(7) في ت فيمتحرز

بمعنى الإدراك. وأراد بالعلم الذي حده العلم الذي هو قسم من أقسام التصديق وهو أخص من العلم بمعنى الإدراك ولا يلزم من كون الأعم ضروريا كون الأخص ضروريا كذا في شرح ألفية الأصول للبرماوي (1) وعلم مما ذكرنا أن ثم في كلام المصنف للترتيب الذكري لا المعنوي و«قبيل» مع زيادة على كلام الإمام (2) «ضروري فلا يحد» إذ لا فائدة في حد الضروري لحصوله من (3) غير حد وهذه الزيادة وإن لم يصرح بها الإمام فهي مرادة عنده فمرجع القولين واحد «وقال إمام الحرمين (4)» نظري وحده «عسر» لا يحصل إلا بنظر دقيق لخفائه وإنما يعرف (5) بالتقسيم والتمثيل. قال المصنف «فالرأي» بسبب عسره من حيث تصوره بحقيقته «الإمساك عن تعريفه» للسبوق بذلك التصور العسر صونا للنفس عن الخوض في العسر وعرفوه بحدود كثيرة تقرب من عشرين حداً مذكورة في المطولات وكلها متكلم فيها «ثم قال المحققون» علم المخلوقين «لا يتفاوت» في جزئياته فليس بعضها ولو ضروريا أقوى في الجزم من بعض وإن كان نظريا «وإنما التفاوت» في جزئياته «بكثرة المتعلقات» في بعضها دون بعض كما في العلم المتعلق بثلاثة أشياء والعلم المتعلق بشيئين. فالأول كالعلم القائم بزيد وعمرو وبكر، والثاني كالعلم القائم بزيد وعمرو وعدم التفاوت مبني على قول بعض الأشاعرة (6) من إتحاد العلم مع تعدد المعلوم قياسا على علم الله تعالى والأشعري (7) وكثير من المعتزلة (8) على تعدد العلم بتعدد العلوم. فالعلم بهذا الشيء غير العلم بغيره، وينبغي علي هذا قول الأكثرين أن العلم يتفاوت في جزئياته إذ العلم مثلا بأن الواحد نصف الإثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث وأجاب المحققون بأن قوة الجزم في الأول لألف النفس به دون الثاني وينبغي على قولي التفاوت وعدمه الخلاف في الإيمان بمعنى التصديق هل يزد وينقص أو لا فالقائل بعدم التفاوت يقول لا يزد ولا ينقص والقائل بالتفاوت يقول يزد وينقص وهو الصحيح في علم الكلام (9) «والجهل

(1) ص: 43 .

(2) ص: 10 .

(3) في ز بغير حد.

(4) ص 50 .

(5) في ز يعلم.

(6) ص 35

(7) ص 46

(8) ص 32 .

(9) هو علم يبحث فيه عن الإدراك بالأدلة العقلية.

انتفاء العلم بالمقصود» الذي من شأنه أن يقصد ليعلم وذلك صادق بأمرين بعدم إدراك المقصود أصلاً وهو المسمى بالجهل البسيط أو (1) بإدراكه على خلاف هيئته في الواقع وهو المسمى بالجهل المركب لتركبه من جهلين = من الجهل بما في الواقع والجهل بأنه جاهل واستغنى المصنف بقوله انتفاء العلم عن تقييد قول غيره عدم العلم بقوله عما من شأنه العلم المخرج به وصف البهيمية والجماد بالجهل لأن انتفاء العلم إنما يستعمل فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم فيستعمل فيما من شأنه العلم وغيره وخارج بالمقصود الشامل للموجود والمعدوم ما لم يقصد كأسفل الأرض فلا يسمى انتفاء العلم به جهلاً و«قيل» الجهل «تصور المعلوم» أي إدراك ما من شأنه أن يعلم «على خلاف هيئته» في الواقع فالجهل البسيط على الأول ليس جهلاً على هذا وهذا القولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي (2) في العقائد الملقبة بالصلاحية (3) قال فيها:

وإن أردت أن تحدد الجهلاً * * من بعد حد العلم كان سهلاً
وهو انتفاء العلم بالمقصود * * فاحفظ فهذا أوجز الحدود
وقيل في تحديده ما أذكر * * من بعد هذا والحدود تكثر
تصور المعلوم هذا جزؤه * * وجزؤه الأخير يأتي وصفه
مستوعباً على خلاف هيئته * * فافهم فهذا القيد من تتمته

«والسهو الذهول» أي الغفلة «عن المعلوم» المرسم في القوة الحافظة ويتنبه له بأدنى تنبه بخلاف النسيان فإنه زوال المعلوم بالكلية فيستأنف تحصيله.

(1) في: زت وبإدراكه .

(2) علي بن أحمد بن مكي الرازي أبو الحسن حسام الدين فقيه حنفي من كتبه خلاصة الدلائل في مختصر القدوري فقه توفي 598 هـ 1201 م «الاعلام ج 4 ص 256 .

(3) تعرف بالصلاحية لأنه أهداها للسلطان يوسف بن أيوب صلاح الدين الأيوبي للتوفى 589 هـ حاشية لقطار ج 1 ص 214 والبناني ج 1 ص 164 .

مسألة

وهي مفعلة من السؤال وهو ما يبرهن به في العلم «الحسن» بفتححتين هو فعل المكلف «لأذون» فيه شرعا فيدخل فيه ما كان «واجبا» و«ما كان مندوبا» وما كان «مباحا» لأن كلا منها مأذون في فعله و«قبيل» الحسن ما لم ينه عنه فيدخل فيه فعل المكلف «فعل غير المكلف» كالصبي والساهي والنائم والبهيمه و«القبيح» هو فعل المكلف «المنهي» عنه شرعا و«لو» كان منهيا عنه «با» لنهي المستفاد من «العموم» كالمستفاد من أوامر الندب «فدخل» في تعريف القبيح الحرام والمكروه و«خلاف الأولى» لأن كلا منها منهي عنه في الجملة «وقال إمام الحرمين (1)» في الشامل (2) «ليس للمكروه» بالتفسير الشامل لخلاف الأولى «قبيحا» لأن القبيح يذم عليه والمكروه لا يذم عليه «ولا حسنا» لأن الحسن مأذون فيه والمكروه غير مأذون فيه وتبعه للصف في شرح المختصر (3).

مسألة جائز الترك

سواء كان جائز الفعل أيضا كصوم رمضان للمسافر أم ممتنعه كصوم الحائض «ليس بواجب» وإلا لكان تركه ممتنعا وقد فرض كونه جائزا لترك فلو ثبت كونه مع ذلك ممتنعه لترك لاجتماع النقيضان. «وقال أكثر الفقهاء يجب الصوم على الحائض والمرضى والمسافر» مع جواز الترك لهم، أما الوجوب عليهم فلأنهم شهدوا الشهر، وقد قال الله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (4) وأما جواز الترك لهم فلعذرهم بالحيض والمرض والسفر وأجيب عن شهود الشهر بأنه إنما يوجب الصوم عند انتفاء العذر لا مطلقا ويعارض التعبير بأكثر الفقهاء ما في شرح للهدب (5) في الحائض من

(1) ص: 50 .

(2) كتاب له في أصول الدين على مذهب الأشاعرة.

(3) ص: 29 .

(4) سورة البقرة: الآية 185.

(5) ص: 31 .

حكايته إجماع المسلمين على عدم وجوب الصوم عليها حال الحيض ثم نقل عن الجمهور إنها ليست مخاطبة به وإنما يجب عليها القضاء بأمر جديد ثم قال وذكر بعض أصحابنا وجهها أنها مخاطبة به زمن الحيض وتؤمر بتأخيرها و«قليل» أي قال ابن السمعاني (1) نقلا عن الحنفية (2) يجب الصوم على «المسافر» لقدرته على الصوم «دونهما» أي دون الحائض والمريض لعجز الحائض عنه شرعا وعجز المريض حسا إن لم يقدر عليه أصلا «وقال الإمام» الفخر الرازي (3) يجب «عليه» أي على المسافر دون الحائض والمريض «أحد الشهرين» الحاضر أو آخر بعده فأيهما أتى به منهما فهو الواجب قال الشيخ أبو إسحاق (4) «والخلف لفظي» لا فائدة له لأن تأخير الصوم حال العذر جائز قطعاً والقضاء بعد زواله واجب قطعاً وحكى ابن الرفعة (5) عن بعضهم أنه معنوي تظهر فائدته حيث قلنا يجب التعرض للأداء والقضاء في النية «وفي كون المندوب» يسمى «مأمورا به» حقيقة «خلاف» مبني على أن لفظ الأمر المركب من الهمزة والميم. والراء حقيقة في الإيجاب كصيغة أفعل أو في طلب الفعل وهو القدر المشترك بين الإيجاب والتدب فعلى الأول لا يسمى المندوب مأمورا به حقيقة بل مجازا وورجحه الرازي (6)

(1) «506-562 هـ = 1113-1167 م» عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني للروزي أبو سعد مؤرخ ورحالة من حفاظ الحديث مولده ووفاته بمر من كتبه الأنساب وتاريخ مرو يزيد على 20 جزءا وتذييل تاريخ بغداد للخطيب وغيرها الاعلام ج 4 ص 55 وفي الوفيات ابن السمعاني تاج الإسلام أبو سعد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي اللفظ للنصور بن محمد فانظر ترجمته وترجمة أبيه وجده. في ج 3 ص 209.

(2) اتباع أبي حنيفة الإمام ص 24.

(3) ص: 22.

(4) «393-476 هـ = 1003-1083 م» إبراهيم بن علي بن يوسف القيروزي الشيرازي أبو إسحاق العلامة للناظر. لشتهر بقرة الحج في الناظر له تصانيف منها التنبيه والتهذيب في الفقه والتبصرة في أصول الشافعية واللمع في أصول الفقه وشرحه، الاعلام ج 1 ص 151.

(5) «645-710 هـ = 1247-1310 م» أحمد بن محمد بن علي الأنصاري أبو العباس نجم الدين المعروف بابن الرفعة فقيه شافعي من فضلا مصر كان محتسب القاهرة من كتبه بذل النصائح الشرعية فيما على السلطان وولاة الأمور وسائر الرعية وكفاية قنبيه في شرح التنبيه للشيرازي، الاعلام ج 1 ص 222.

(6) «305-370 هـ = 917-980 م» أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص فاضل من أهل نري سكن بغداد وفيها مات انتهت إليه رئاسة الحنفية وخطب في القضاء فامتنع وألف كتاب أحكام القرآن وكتبا ضخما في أصول الفقه وغيرهما، الاعلام ج 1 ص 171 وله ترجمة في تاريخ بغداد: ج 4 ص 304.

والشيخ أبو حامد (1) وعلى الثاني يسمى المندوب بذلك ورجحه الأمدي (2) والغزالي (3) وابن الصباغ (4). وقال القاضي أبو الطيب (5) إنه الصحيح من مذهب الشافعي (6) المنصوص عليه في كتبه «والأصح» في المندوب عند إمام الحرمين (7) «أنه ليس مكلفاً به» وقيل «مكلف به، وإليه ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني (8) وهذا الخلاف مبني على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفة. فمن قال التكليف إلزام ما فيه كلفة قال: للمندوب ليس مكلفاً به لعدم الإلزام فيه ومن قال طلب ما فيه كلفة قال المندوب مكلف به لوجود الطلب «وكذا المباح» ليس مكلفاً به على الأصح عند الجمهور وقيل المباح مكلف به من حيث اعتقاد إباحته وإليه ذهب الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني (9) ورد بأن العلم بحكم الشيء خارج عنه «ومن ثم» أي من أجل أن المندوب ليس مكلفاً به كما صرح به المصنف في شرح المختصر (10) تبعاً لشرحه «كان التكليف» اصطلاحاً كما قال إمام الحرمين «إلزام» للمكلف المكلف بكسر اللام في الأول وفتحها في الثاني «ما» أي شيئاً «فيه كلفة» أي مشقة من فعل أو ترك «لا طلبه» أي ليس التكليف اصطلاحاً طلب ما فيه كلفة من فعل أو ترك على وجه الإلزام أولاً «خلافاً للقاضي» أبي بكر الباقلاني (11) في قوله إن التكليف طلب ما فيه كلفة «والأصح» عند الجمهور «أن المباح ليس جنساً للواجب» بل هو والواجب نوعان داخلان تحت جنس واحد وهو فعل المكلف .

(1) «344-406 هـ = 955-1016 م» أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الأسفرائني من اعلام الشافعية ألف كتباً منها مطول في أصول الفقه ومختصر في الفقه سماء الروق، توفي ببغداد: الاعلام ج 1 ص 211 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 39 .

(4) «400-477 هـ = 1010-1084 م» عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر ابن الصباغ فقيه شافعي من أهل بغداد ولادة ووفاته له شامل وتذكرة العالم والعدة في أصول الفقه وغيرها، الاعلام ج 4 ص 10 لكشف ج 5 ص 573 .

(5) «348-450 هـ = 960-1058 م» طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري أبو الطيب قاض من أعيان الشافعية له شرح مختصر للزني 11 جزءاً في الفقه والمتعلقة الكبرى في فروع الشافعية وغيرها، الاعلام ج 3 ص 222 وفيات الاعيان ج 2 ص 512 .

(6) ص: 24 .

(7) ص: 50 .

(8) ص: 47 .

(9) ص: 55 .

(10) ص: 29 .

(11) ص: 47 .

وقيل المباح جنس للواجب لأنهما مأذون في فعلهما، واختص الواجب بزيادة على ذلك وهي المنع من الترك وعورض بالمثل وهو أن المباح اختص بزيادة الإذن في الترك على السواء، وهذان القولان مبنيان على تفسير المباح فمن فسرته بالتخيير بين الفعل والترك. قال إنه ليس جنسا للواجب لأنه لو كان جنسا للواجب كان الواجب مخيرا فيه بين الفعل والترك وهو محال ومن فسرته بعدم الحرج. قال إنه جنس للواجب وثبتت عدم الحرج للواجب صحيح «و» الأصح في المباح «أنه غير مأمور به من حيث هو» مباح مع قطع النظر عن كونه قد يتحقق به ترك حرام ما، فليس بواجب ولا مندوب. وقال الكعبي (1) إنه مأمور به بل واجب من حيث إنه ما من مباح إلا ويتحقق به ترك حرام ما وترك الحرام واجب، فالمباح واجب وعلم من اختلاف هاتين الحثيتين أنه لا خلاف بينهما في المعنى فإن الكعبي لا يخالف غيره في كون المباح غير مأمور به من حيث ذاته كما يؤخذ من دليله وغير الكعبي لا يخالفه في كون المباح مأمورا به من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به «والخلف» على هذا «لفظي» وهذا لا إشكال فيه وإنما الأشكال في صنيع المصنف حيث نصب الخلاف في حيثية الذات فقط «و» الأصح «أن الإباحة حكم شرعي» أي مأخوذ من الشرع. وقال بعض المعتزلة (2) ليست حكما شرعيا وهذان القولان مبنيان على تفسير الإباحة فمن قال إنها التخيير بين الفعل والترك (3) المتوقف على الشرع. قال بالأول ومن قال أنها انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل الشرع مستمر بعده، قال بالثاني ولو أخر المصنف قوله والخلف لفظي إلى هنا لعاد على المسائل الثلاث لأن القيد المتأخر عن جمل يعتبر في الكل وكذا للتقدم بخلاف المتوسط فإنه إما يعتبر في الكل بالنية بدليل ما نقله الشيخان في أوائل الإيمان عن ابن كج (4) وأقرأه إنه لو قال عبدي حر إن شاء الله وزوجتي طالق ونوى صرف الاستثناء إليهما صح ففهم منه أنه إن لم ينو لا يحمل

(1) «319-273هـ = 931-886م» عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي من بني كعب البلخي الخراساني أبو القاسم أحد أئمة المعتزلة وإليه تنسب الطائفة الكعبية وله كتب منها التفسير وصنف في الكلام كتب كثيرة، الاعلام ج 4 ص 65.

(2) ص: 32.

(3) في زت وتركه.

(4) توفي «405هـ 1015م» يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج الدينوري أبو القاسم فقيه من أئمة الشافعية. قال ابن خلكان صنف كتب كثيرة. إنتفع بها الفقهاء، وقال ليافعي كان يضرب به الثل في حفظه للذهب الشافعي الاعلام ج 8 ص: 214.

عليهما «و» الأصح عند الأكثرين «أن الوجوب» لشيء «إذا نسخ» بقول الشارع مثلاً نسخت وجوبه «بقي الجواز» لذلك الشيء الذي كان في ضمن وجوبه من الإذن في الفعل. وقال الغزالي (1) لا يبقى الجواز بل يعود الأمر لما كان قبل الوجوب من إباحة أو تحريم أو براءة أصلية وهذا القولان مبنيان على أن نسخ الوجوب هل رفع للمنع من الترك دون الإذن في الفعل أو رفع لهما. قال بالأول الجمهور وبالثاني الغزالي فإن لم يقل الشارع نسخت وجوبه بل قال رفعت جميع ما دل عليه الأمر السابق من جواز الفعل والمنع من الترك لارتفاع الجواز اتفاقاً قاله الأسنوي (2). وهل المراد بالجواز الباقي بعد نسخ الوجوب عدم الحرج أو الإباحة أو الاستحباب أقول أشار إليها المصنف بقوله «أي عدم الحرج» في الفعل والترك من الإباحة أو الاستحباب أو الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الأولى «وقيل» هو «الإباحة» الشرعية فقط لأنه إذا انتفى الطلب بارتفاع الوجوب ثبت التخيير و«قيل» هو «الاستحباب» فقط لأنه إذا لارتفاع الوجوب تحقق انتفاء الطلب الجازم فثبت الطلب غير الجازم وسكتوا عن الحرام إذا نسخ هل تبقى الكراهة لما بينهما من الاشتراك في الجنس وهو المنع من الفعل أو يعود الأمر لما كان قبل التحريم على الخلاف للتقدم أو يحتمل خلافه فإن مأخذ الخلاف هناك أن المباح جنس للواجب ولم يقل أحد إن المكروه جنس للحرام للنظر فيه مجال.

«مسألة» الأمر بواحد مبهم من أشياء يوجب

واحد لا بعينه

«الأمر بواحد» مبهم «من أشياء معينة كخصال الكفارة المخيرة» «يوجب» على الأصح عند الفقهاء والأشاعرة (3) «واحد» منها «لا بعينه» وهو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها لأنه للأمور به فسقط ما قيل إن القدر المشترك بين الأفراد

(1) ص: 39

(2) «772-704 هـ = 1370-1305 م» عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من كتبه الكثيرة: للبهات على لروضة فقه، والأشباه والنظائر، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول، والتمهيد في تخرير الفروع على الأصول، الأعلام ج 3 ص 344.

(3) ص: 35.

لا وجود له في الأعيان بل في الأذهان ويستحيل طلب ما في الذهن ووجه سقوطه أنه إنما يستحيل طلب المشترك مجرداً عن الأفراد لا طلبه في ضمنها إذ هو في ضمن أفراد موجود في الأعيان قاله العلامة قطب الدين الشيرازي (1) في شرح المختصر (2) و«قيل» عن المعتزلة (3) يوجب «الكل» فيثاب بفعالها ثواب فعل واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات و«يسقط» الكل الواجب «بواحد» منها إذا اقتصر عليه «وقيل الواجب» في الخصال المذكورة واحد منها «معين عند الله» مبهم عند المكلف «فإن فعل» للمكلف الشيء المعين عند الله فقد صادف الواجب وإن فعل «غيره» منها «سقط» الواجب بفعل ذلك الغير لأنه أتى ببديل الواجب ويسمى هذا القول قول التراجم لأن كل فريق من الأشاعرة (4) والمعتزلة ينسبه إلى الآخر واتفق الفريقان على فساده و«قيل» عن المعتزلة الواجب من الخصال «هو ما يختاره المكلف» منها للفعل باقتصاره عليه دون غيره «فإن فعل» المكلف الخصال «الكل» على القول بأن الواجب واحد لا بعينه وفيها أعلى ثواباً وعقاباً وأدنى كذلك فإن فعلها مرتباً (5). ف قيل للثاب عليه ثواب الواجب أولها وإن فعلها دفعة واحدة «فقيل الواجب» للثاب عليه منها «أعلاها» ثواباً وثواب الواجب كثواب سبعين مندوباً كما يؤخذ مما ذكره النووي (6) في زيادة الروضة (7) أول كتاب النكاح عن إمام الحرمين (8) عن بعض العظماء أن ثواب الفريضة يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة إنتهى «وإن تركها» كلها بأن لم يأت بواحد منها «فقيل يعاقب على أدناها» عقاباً أن عوقب لأنه لو اقتصر عليه لم يعاقب فإن لم يكن فيها أعلى وأدنى بل تساوت فثواب الواجب على واحد منها وكذلك العقاب عليه وسواء في التساوية فعلت كلها معاً أو مرتباً. وقيل في المرتب الواجب ثواباً أولها كالمختلفة وظاهر التفريع في قوله فإن فعل الكل إلى

(1) «710-634 هـ = 1236-1311م» محمود بن مسعود بن مصلح لفارسي قطب الدين الشيرازي قاض عالم بالعقليات مفسر وكان ظريفاً وهو من بحور العلم من كتبه فتح اللان في تفسير القرآن نحو 40 مجلداً، وشرح مختصر ابن الحاجب، وتاج العلوم وغيرها، الأعلام ج 7 ص 187.

(2) قال في كشف الظنون لعتنى بشأنه الفضلاء، فشرحه العلامة قطب الدين محمد بن مسعود الشيرازي وعد شرحه ج 2 ص 1853.

(3) ص: 32.

(4) ص: 35.

(5) في ت مرتبة.

(6) ص: 24.

(7) لم يذكره صاحب الكشف وإنما ذكر لتاج في زوائد الروضة لابن أوكيل ج 1 ص 930.

(8) ص: 50.

آخره مشعر بأن الواجب أحدها بخصوصه، قال الشارح المحقق (1) والتحقيق أن الواجب أحدها من حيث هو أحدها لا من حيث ذلك الخصوص إنتهى و«يجوز» عند أهل السنة «تحریم واحد لا بعينه» من أشياء معينة وذلك الواحد هو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها فإذا قيل لا تأكل السمك أو اللبن أو البيض يحرم واحد منها لا بعينه فيجب على المكلف اجتنابه «خلافًا للمعتزلة» (2) في منعهم تحریم واحد منها لا بعينه بل يجب على المكلف اجتنابها كلها كما قالوا في الواجب للخير إن الكل من خصاله واجب «وهي» أي مسألة الحرام للخير في الخلاف كـ«الواجب» للخير، فيقال على قياسه للحرم واحد لا بعينه أو الكل أو واحد معين عند الله ويسقط تركه الواجب بترك ذلك للعين أو بترك غيره بدلا عنه أو للحرم في ذلك ما يختاره للمكلف منها للترك وعلى القول بأن للحرم واحد لا بعينه لو تركت الخصال المحرمة كلها امتثالا أو فعلت وهي متساوية أو بعضها أخف عقابا في الفعل وأخف ثوبا في الترك. فقيل ثواب الواجب في المتساوية على ترك واحد منها والعقاب فيها على فعل واحد منها والثواب في متفاوتة على ترك أشدها والعقاب في متفاوتة على فعل أخفها وإذا ترك من الخصال ما حصل به الواجب أثيب على ترك غيره ثواب المندوب بجهة كونه أحدها لا بجهة خصوصه و«قيل» الحرام للخير «لم ترد به اللغة» كما وردت بالواجب للخير وإن قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْغَوْا مِنْهُمْ أَنْتُمْ أَوْ كُفُورًا﴾ (3) نهى عن طاعتهم إجماعا لا عن طاعة واحد منهما فليست من الحرام للخير، ودفع بأن أو في الآية لأحد الأمرين والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النهي كأنه قيل ولا تطع واحدا منهما، قاله التفزازي (4) في حاشية الكشف (5) في سورة البقرة نقلا عن كثير من المحققين.

(1) للحلى.

(2) ص: 32.

(3) سورة الإنسان : آية 24 .

(4) ص 29 .

(5) قال في كشف الظنون هي ملخصة من حاشية الطيبي شرف الدين الحسن بن محمد مع زيادة تعقيب في العبارة ولم يتمها وصل فيها إلى سورة الفتح ج 2 ص 1478.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

«مسألة» فرض الكفاية مهم يقصد حصوله إلخ

الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية، ففرض العين ما يقصد حصوله لزوماً بالنظر إلى فاعله من كل مكلف (1) ابتلاء له بتحصيل الفعل المطلوب منه و«فرض الكفاية» أمر «مهم» ديني كصلاة الجنازة أو دنيوي كالحرف والصنائع «يقصد» أي يطلب «حصوله» لزوماً «من غير نظر بالذات إلى فاعله». فدخل في قولهم مهم الديني والدنيوي كما مثلنا، وخرج بقولنا لزوماً سنة الكفاية كالأضحية في حق أهل بيت وخرج بقوله من غير نظر إلخ، فرض العين فإنه منظور بالذات إلى فاعله من كل مكلف به «وزعمه الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (2) و«إمام الحرمين (3) وأبوه» الشيخ أبو محمد الجويني (4) أي زعم هؤلاء أن القيام بفرض الكفاية «أفضل من» القيام بفرض «العين». قال النووي (5) في زيادة (6) الروضة، قال الإمام (7) الذي أرله أن القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين لأن فاعله ساع في صيانة الأمة كلها من المآثم ولا شك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين في القيام بمهمات الدين انتهى. وفي كلام الإمام الشافعي (8) ما يدل على أن فرض العين أفضل ففي الأم (9) أن قطع الطواف المفروض لصلاة الجنازة أو الراتبة مكروه إذ لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية وجرى على هذا النص أصحابه وتبعهم الرافعي (10) في الكلام على الطواف.

(1) في ز ت من كل مكلف به

(2) ص 55.

(3) ص 50.

(4) توفي 438 هـ = 1047 م عبد الله بن يوسف بن محمد بن جويه الجويني والد إمام الحرمين من علماء التفسير وفقه من كتبه التفسير والتبصرة والتذكرة فقه وغيرها الاعلام ج 4. ص 146.

(5) ص 24.

(6) يستفاد من هذا الكتاب أن للنووي كتاباً يسمى زيادة الروضة.

(7) يعني إمام الحرمين.

(8) ص 24.

(9) كتاب للشافعي في الفقه سبع مجلدات.

(10) 623-557 هـ = 1226-1162 م عبد الكريم بن محمد أبو لقاسم الرافعي القزويني فقيه من كبار الشافعية من كتبه للحرر في الفقه وشرح مسند الشافعي الاعلام ج 4 ص 55 إذا: فالرافعي من أصحاب الشافعي ولعله خالف في غير طواف.

ولذلك عبر المصنف بقوله وزعمه واتفقوا على أن فرض العين يتعلق (1) بكل مكلف واختلفوا في فرض الكفاية (2). هل يتعلق ببعض أو الكل على قولين؟ أشار المصنف إليهما بقوله: «هو على البعض وفاقا للإمام» الرازي (3) للاكتفاء بحصوله من البعض إذ لو وجب على الكل لم يكتف بفعل البعض إذ يستبعد حصول الواجب عن المكلف بفعل غيره «لا» على «الكل» خلافا للشيخ الإمام (4) «والد المصنف و«الجمهور» في قولهم أنه على الكل لأنهم يأثمون بتركه ويسقط بفعل البعض ، وإنما اكتفى بفعل البعض لأن المقصود وجود الفعل لا الابتلاء لكل مكلف كما في فرض العين ولا استبعاد بسقوط الواجب عن المكلف بفعل غيره كما لو كان على رجلين دين فأداه أحدهما فإنه يسقط بفعل المؤدي دين غيره عنه وما ذهب إليه الجمهور هو ظاهر نص الشافعي (5) في الأم (6). حيث قال حق على الناس غسل الميت والصلاة عليه ودفنه لا يسع عامتهم تركه وإذا قام به من فيه كفاية أجزأ عنهم إن شاء الله تعالى ، إنتهى. و«للختار» على القول الأول «البعض مبهم» إذ لا دليل على تعيينه، فمن قام به سقط الفرض بفعله و«قيل» البعض «معين عند الله» دون خلقه يسقط (7) الفرض بفعل ذلك البعض وفعل غيره كما يسقط الدين عن الشخص بأداءه وبأداء غيره عنه و«قيل» البعض «من قام به» لسقوطه بفعله ثم المدلل في ذلك بغلبة الظن فعلى قول البعض من غلب على ظنه أن غيره لم يفعله وجب عليه الفعل ومن غلب على ظنه أن غيره فعله أو لم يغلب على ظنه حصول فعل الغير ولا انتفاؤه فلا يجب عليه وعلى قول الكل من غلب على ظنه أن غيره فعله سقط عنه الفرض ومن لم يغلب على ظنه ذلك لم يسقط عنه وإن أدى إلى فعل الكل «ويتعين» فرض الكفاية «بالشروع» فيه

(1) في ز ت متعلق.

(2) في ز ت أنه هل يتعلق.

(3) ص 11 .

(4) « 456-683 هـ = 1284-1355 م » علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي أبو الحسن تقي الدين شيخ الإسلام في عصره واحد الحفاظ للفسرين للناظرين والد لتاج السبكي صاحب هذا الكتاب. توفي بالقاهرة من كتبه الكثيرة

لدر انظيم وأحياء النفوس في صناعة لقاء الدروس، الاعلام ج 4 ص 302 .

(5) ص 24 .

(6) ص 60 .

(7) في ز ت فيسقط.

كفرض العين «على الأصح» بجامع الفرضية وهذا التصحيح لابن الرفعة (1) في المطلب (2) في باب الوديعه. وقال الغزالي (3): لا يلزم فرض الكفاية بالشروع في الأصح، إلا في الجهاد وصلاة الجنازة، إنتهى. وإنما استثنى هذين الفرعين لما في الأول من كسر قلوب الجند ولما في الثاني من هتك حرمة البيت ولم يصح النووي (4) والراقي (5) في هذه القاعدة شيئا بخصوصه و«سنة الكفاية كفرضها» في كونها يقصد حصولها من غير نظر بالذات إلى فاعلها كابتداء السلام من جمع وبذلك يتميز عن سنة العين كالوتر. وفي كونها أفضل من سنة العين عند الأستاذ (6) ومن ذكر معه لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل المطلوبين بها وفي كونها مطلوبة من البعض أو الكل وفي كون البعض مبهما أو معينا عند الله أو ما يختاره المكلف، وفي كونها تتعين بالشروع أولا:

واعلم أن الزمان للتعليق بالعبادة إما أن يعين الشارع ابتداءه وانتهاءه، وهو الوقت أولا، وهو المطلق والأول إما مساو لفعل العبادة وهو الضيق كصوم رمضان أو ناقص عن فعلها وقصد إيقاع جميع العبادة فيه فهو التكليف بما لا يطاق أو زائد على فعلها وهو الموسع وينبني على ذلك مسائل.

مسألة الأكثر

من الفقهاء والمتكلمين على إثبات الواجب الموسع بناء على «أن جميع وقت الظهر جوازا» لا ضرورة و«نحوه» أي نحو الظهر مما له وقت موسع كبقية الواجبات والسنن المؤقتة كصلاة العيد «وقت لأدائه، ففي أي جزء منه أوقع الفاعل (7) الظهر ونحوه فقد أوقعه في وقت أدائه الذي يسعه وغيره. و«لا يجب على» الشخص «المؤخر» بكسر الخاء وهو من يريد التأخير عن أول الوقت الموسع «العزم» في أول الوقت «على» إيقاع «الفعل» في بقية الوقت «خلافا لقوم» كثيرين من أهل السنة

(1) ص 54 .

(2) للطلب في شرح الوسيط كتاب لابن الرفعة.

(3) ص 39 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 60 .

(6) ص: 48 .

(7) قوله لفاعل كتب بظرة ز.

كالقاضي أبي بكر الباقلاني (1) والآمدي (2) وغيرهما ومن المعتزلة (3) كعبد الجبار (4) وأبي علي الجبائي (5) وأبي هاشم (6) حيث قالوا بوجوب العزم وصححه النووي (7) في شرح المهذب (8) «و» ذهب قوم كثيرون إلى إنكار الواجب الموسع وقته بناء على أن وقت الأداء لا يفضل عن الوجوب ثم اختلفوا في وقت الأداء على أربعة أقوال «قيل» وقت الأداء الجزء «الأول» من الوقت لأن الفعل يجب بدخول الوقت «فإن آخر» عن أول الوقت «فقضاء» يسد مسد الأداء وهذا القول منسوب إلى الإمام الرلزي (9). وقال ابن الرفعة (10) لم أجده في الكتب المشهورة في المذهب و«قيل» وقت الأداء الجزء «الآخر» من الوقت لانتفاء وجوب الفعل قبله «فإن قدم» على الآخر «فتعجيل» للواجب مسقط له كتعجيل الزكاة قبل وجوبها «و» قالت «الحنفية» (11) وقت الأداء «ما» أي الجزء الذي «اتصل به الأداء من الوقت» الذي وقع فيه الفعل «والا» يتصل الأداء بجزء من الوقت «ف» الجزء الآخر من الوقت وقت الأداء لتعيينه لفعل العبادة حيث لم يقع فيما قبله «و» قال «الكرخي» (12) من الحنفية «إن قدم» الفعل على الجزء الآخر من الوقت «وقع» الفعل للقدم «واجبا بشرط بقائه» أي الشخص للقدم للفعل «مكلفا» أي متصفا بصفة التكليف إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك كان مات أو جن

(1) ص 47.

(2) ص 39.

(3) ص 32.

(4) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد أبادي أبو الحسن أصولي كان شيخاً للمعتزلة في عصره مات بالري 415 هـ = 1025 م تصانيفه تنزيه القرآن عن الطاعن وشرح الأصول الخمسة واللغني في أبواب التوحيد والعدل 11 جزء، الاعلام ج 3 ص 273.

(5) 303-235 هـ = 916-849 م محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي من أئمة للمعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره وإليه تنسب الطائفة الجبائية نسبة إلى جبي من قرى البصرة له تفسير حافل مطول. الاعلام ج 6 ص 256.

(6) 303-247 هـ = 933-861 م عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من أبناء إبان مولى عثمان عالم بالكلام من كبار المعتزلة وتبعته فرقة سميت البهشيمية نسبة إلى كنيته أبي هاشم له الشامل في الفقه وتذكرة لعالم والعدة في أصول الفقه ج 4 ص 7 إذ ولده أبوه وله اثنا عشر عاما.

(7) ص 24.

(8) ص 31.

(9) ص : 22.

(10) ص 54.

(11) اتباع أبي حنيفة الإمام ص 24.

(12) 340-260 هـ = 952-874 م عبید الله بن الحسين الكرخي أبو الحسن فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق مولده في الكرخ ووفاته ببغداد له الرسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية وشرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير الاعلام ج 4 ص 193.

وقع ما قدمه نفلا وقيل يتعلق الوجوب بآخر الوقت إن بقي منه قدر تكبيرة و«من آخر»
 الفعل في الواجب الموسع فلم يفعله أول الوقت «مع ظن» ذلك الموقر ضيق الوقت لهجوم
 «الموت» أو طريان الجنون أو الحيض عقب ما يسع الواجب منه مثلاً «عصى» بالتأخير
 جزماً لظنه فوات الواجب بالتأخير «فإن عاش» وسلم من الجنون والحيض و«فعله» أي
 الواجب في الوقت «فالجمهور» قالوا هو أداء» نظراً إلى ما في نفس الأمر لأنه فعله في
 الوقت المقدّر له شرعاً ولا عبرة (1) بالظن المتبين خطأؤه «و» قال «القاضيات أبو
 بكر» الباقلاني (2) من المتكلمين و«الحسين» (3) من الفقهاء هو «قضاء» لأنه فعله
 بعد الوقت الذي يضيق بظنه وإن بان خطأؤه «ومن آخر» الفعل المذكور عن أول الوقت
 «مع ظن السلامة» من الموت والجنون والحيض ومات أو جن أو حاضت في الوقت قبل
 الفعل «فالصحيح» أنه «لا يعصي» بالتأخير لكونه جائزاً له والفوات ليس باختياره
 وقيل يعصي وجوب التأخير مشروط بسلامة العقوبة (4) «بخلاف ما وقته العمر» من
 الواجبات «كالحج» فإن من أخره بعد أن أمكنه فعله مع ظن السلامة من الموت إلى
 مضى وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل الفعل يعصي على الصحيح وإلا لم يتحقق
 الوجوب من أخر سني الإمكان أي من أول الوقت الذي لو أخره عنه لم يسعه وقيل لا
 يعصي لجواز التأخير له والفرق على الصحيح بين الحج والصلاة خروج الوقت في الحج
 بالموت بخلاف الصلاة فإن وقتها باق اللهم إلا أن يموت آخر وقت الصلاة فإنه يعصي
 لخروج (5) الوقت .

«مسألة» المقدور

الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب

الفعل «المقدور» للمكلف «الذي لا يتم» ويحصل «الواجب المطلق إلا» بأن
 توقف عليه وجود الواجب أو العلم بوجوده «واجب» (6) لتوقف الواجب عليه سبباً

(1) في زت فلا عبرة

(2) ص 47.

(3) ص 37.

(4) في ز سلامة لعاقبة مع ظن السلامة لكنه خط عليه.

(5) زت بخروج .

(6) في زت واجب بوجوب الواجب لتوقف .

كان أو شرطاً «وفاقاً للأكثر» من العلماء وهو أصح الأقوال لأنه لو لم يجب لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه وثانيها لا يجب (1) لأن دليل الواجب لا يتناول «ثالثها» يجب «إن كان سبباً» شرعياً كصيغة الاعتاق في الواجبات من كفارة أو نذر أو عقلياً كالنظر الموصل إلى العلم بالواجبات أو عادياً «ك» الإمساس لمحل «النار» فإنه سبب «للإحراق» عادة بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوب مشروطه والفرق أن ارتباط السبب بالمسبب أشد من ارتباط الشرط بالمشروط. «وقال إمام الحرمين (2)» يجب «إن كان شرطاً شرعياً» كالوضوء للصلاة «لا عقلياً» كترك ضد الواجب «أو عادياً» كغسل جزء من الرأس لغسل (3) الوجه فلا يجب بوجوب مشروطه إذ لا وجود لمشروطه عقلاً أو عادة بدونه فلا يقصده الشارع بالطلب بخلاف الشرعي فإنه لولا اعتبار الشارع له لوجد مشروطه بدونه واحترز بالمطلق عن المقيّد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة فإن وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يجب تحصيله وبالمقدور عن غيره كحصول العدد في الجمعة فإنه غير مقدور لأحد المكلفين فلا يجب تحصيله.

ومن الواجب ترك للحرم «فلو تعذر ترك للحرم إلا بترك غيره» من الجائز كما إذا اختلط ماء قليل بيول وجب ترك ذلك الغير لتوقف ترك للحرم عليه، وهذا المثال على قواعد أبي حنيفة (4) من أن الماء جوهر طاهر والطاهر إذا القيت النجاسة فيه لا يصير نجساً لأن قلب الأعيان ليس في وسع العباد بل هو باق على أصل الطهارة وإنما «وجب» اجتنابه لاختلاطه بالنجاسة «أو» عرض مانع يمكن زواله كما إذا «اختلطت منكوحة» لشخص «بأجنبية» منه لثبته المنكوحة بالأجنبية «حرمتا» معاً عليه فيمتنع من قربانهما ما لم يتبين الحال فإذا تبين الحال عاد الحل في المنكوحة «أو طلق معينة» من زوجته ثم نسيها «حرمتا» عليه أيضاً ما لم يتذكر المطلقة فإن تذكرها عاد الحل في غير المطلقة وعلم مما شرحناه أن قول المصنف أو اختلطت أو طلق معطوف على قوله تعذر فهو قسيمه لا قسم منه.

(1) في ز ت لا يجب بوجوب الواجب .

(2) ص 50 .

(3) في ز ت يغسل .

(4) ص 24 .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

مسألة مطلق الأمر

الشامل لما بعض جزئياته مكروه كراهة تحريم أو تنزيه «لا يتناول للمكروه» لأنه لو تناوله لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض «خلافًا للحنفية» (1) في قولهم يتناوله ومن فروع المسألة ما ذكره المصنف بقوله «فلا تصح الصلاة» المكروهة وهي التي لا سبب لها «في الأوقات المكروهة» إن كانت كراهة تحريم «و» كذا «إن كانت كراهة تنزيه على الصحيح» بناء على أن مطلق الأمر بالنافلة المطلقة لا يتناولهما وقيل إنها على كراهة التنزيه صحيحة لأن النهي عنها راجع إلى أمر خارج. عنها كالصلاة في الأماكن المكروهة فإنها صحيحة والنهي عنها لخارج جزما وبذلك انفصل الحنفية أيضا في قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم وإسناد الكراهة إلى الأوقات والأمكنة مجاز عقلي كقولهم نهاره صائم ونهر جار واحتراز بمطلق الأمر عن الأمر المقيّد بغير المكروه فلا يتناوله اتفاقا «أما الواحد بالشخص» إذا كان «له جهتان» غير متلازمتين «كالصلاة في» الشيء «للعصوب» من مكان أو ثوب أو غيرهما فاختلف فيها «فالجمهور» قالوا «تصح» نظرا إلى جهة الصلاة المأمور بها و«لا يثاب» فاعلها عقوبة له عليها من جهة الغصب وعدم الثواب لم يصرح به الأصوليون وإنما حكاه النووي (2) في شرح للهذب (3) عن أبي منصور (4) بن أخي ابن الصباغ (5) في فتاويه التي جمعها عن عمه (6) «وقيل» تصح و«يثاب» من جهة الصلاة وإن عوقب من جهة الغصب وهذا بحث لابن الصباغ، فإنه

(1) ص 63 .

(2) ص 24 .

(3) ص 31 .

(4) توفي 494 أحمد بن محمد بن عبد الواحد أبو منصور البغدادي المعروف بابن الصباغ لشافعي له مكاتبة الخاطر ومراقبة المناظر ومكارم الأخلاق كشف لظنون ج 5 ص 81 .

(5) ص 55 .

(6) فتاوي ابن الصباغ ورد ذكرها في كشف لظنون ج 2 ص 1218 .

قال في كتابه الكامل (1) ينبغي حصول الثواب عند من صححها «و» قال «القاضي» أبو بكر الباقلاني (2) و«الإمام» الرلزي (3) «لا تصح» الصلاة مطلقاً نظراً لجهة الغصب المنهي عنه و«يسقط الطلب» للصلاة «عندها» كما يسقط غسل اليد عند قطعها والمعنى أنها إذا فعلت يسقط الطلب عن المكلف عند فعلها لأنه أتى بمقدوره ولا يسقط الطلب بفعلها لأنه حرام والحرام لا يطلب فعله وإنما يطلب تركه والدليل على سقوط الطلب عند فعلها، أن السلف لم يأمرُوا بقضائها مع علمهم بها «و». قال الإمام «أحمد» بن حنبل (4) «لا صحة» للصلاة و«لا سقوط» للطلب عندها. قال إمام الحرمين (5) وقد كان السلف يتعمقون في الفتوى (6) يأمرُون بقضائها و«الخارج من المغصوب تائباً» من الغصب مع السرعة وسلوك أقرب الطرق وأقلها ضرراً كما قال القاضي عضد الدين (7) وغيره «آت بواجب» إذ لا تتحقق التوبة الواجبة إلا بما أتى به من الخروج نادماً على الدخول وعازماً على أن لا يعود إليه و«قال أبو هاشم (8) المعتزلي هو بخروجه آت «بحرام» لأن ما أتى به من الخروج شغل للملك الغير بغير إذنه فهو عنده قبيح لعينه كالمكث والتوبة إنما تتحقق عند انتهائه إذ لا إقلاع إلا حينئذ و«قال إمام الحرمين» متوسطاً بين القولين هو «مرتبك في المعصية» أي مشتبك فيها لا يمكنه التخلص ما دلم فيها فهو عاص باستصحاب التعدي السابق «مع انقطاع تكليف النهي» عنه من طلب الكف عن الشغل بأخذه في قطع المسافة للخروج الأمور به فلا يخلص به من المعصية المنهي عنها فاعتبر في الخروج جهة معصية وهي الإثم لحصول (9) الضرر بالشغل المذكور وجهة طاعة وهي امتثال الأمر بقطع المسافة للخروج فحكم عليه بالإرتباك في المعصية و«هو» نظر «دقيق» لأن متعاطي السبب وإن تاب قد يبقى عليه حكمه مادام متلبساً بالسبب وذكر أمام

(1) الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية لابن الصباغ عبد السلام بن محمد الشافعي للتوفى 477 هـ ذكر في كشف الظنون ج 2 ص 1381 .

(2) ص 47 .

(3) ص 22 .

(4) ص 31 .

(5) ص 50 .

(6) في زت بتعمقون في الفتوى ويأمرُون .

(7) ص 42 .

(8) ص 63 .

(9) في زت بحصول .

الحرمين (1) أن غرضه يظهر بمسألة ألقاها أبو هاشم (2) فحارت فيها عقول الفقهاء وقد ذكرها المصنف بمعناها، فقال و«الساقط» باختياره أو بغير اختياره «على» شخص «جريح» بين جرحي «يقتله إن استمر» عليه «و» يقتل غيره إذا كان «كفوؤه» في صفة القصاص «إن لم يستمر» لعدم موضع يعتمد عليه إلا بدن كفوؤه «قيل يستمر» على الجريح لزوما ولا ينتقل إلى كفوؤه لأن الضرر لا يزال بالضرر و«قيل يتخير» بين الاستمرار عليه والانتقال إلى كفوؤه لتساويهما في الضرر فيضمن ما تلف باستمراره أو انتقاله. و«قال إمام الحرمين لا حكم فيه» من إذن أو منع لأن الإذن له في الاستمرار أو الانتقال يؤدي إلى القتل للمحرم والمنع منهما لا قدرة له على امتتناله «وتوقف الغزالي (3)» في المستصفي (4). فقال: يحتمل كل من المقالات الثلاث، واحترز المصنف بقوله كفوؤه عن الكافر فإنه ليس كفؤا للمسلم فيجب الانتقال عن المسلم إليه ولو كان الأمر بالعكس وجب الاستمرار لأن قتل الكافر أخف مفسدة من قتل المسلم.

«مسألة» يجوز التكليف بالمحال مطلقا... إلخ

«يجوز» عند الجمهور «التكليف بالمحال» بمعنى تعلق الطلب النفسي بإيجاده «مطلقا» أي سواء كان المحال محالا لذاته وهو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين الضدين أم لغيره وهو الممتنع عادة لا عقلا كالمشي من المقعد أو عقلا لا عادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يومن و«منع أكثر للعتزلة (5)، والشيخ أبو حامد (6) الأسفرائني، والغزالي (7) وابن دقيق العيد (8) من التكليف بالمحال «ما ليس ممتنعا» عقلا وهو الممتنع لذاته والممتنع لغيره عادة لأن ذلك لا فائدة في طلبه من

(1) ص 50 .

(2) ص 63 .

(3) ص 39 .

(4) للمستصفي في أصول الفقه أنظره في الكشف ج 2 ص 1673 .

(5) ص 32 .

(6) « 406-344 هـ = 1016-955 م أبو حامد الأسفرائني أحمد بن محمد بن أحمد من اعلام الشافعية، ولد في إسفرايين بالقرب من نيسابور ورحل إلى بغداد فعظمت مكانته وألف كتبها منها مطول في أصول الفقه ومختصر سماه الرونق وتوفي ببغداد الاعلام ج 1 ص 211 .

(7) ص 39 .

(8) 702-625 هـ = 1302-1228 م محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدين القشيري المعروف بكأبيه وجده بابن دقيق العيد قاض من أكابر العلماء بالأصول مجتهد، توفي بالقاهرة له تصانيف منها أحكام الأحكام والإلام بأحاديث الأحكام وشرح مقدمة للطري في أصول الفقه وغيرها الاعلام ج 6 ص 283 .

للكلفين لظهور امتناعه منهم وأجيب بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في المقدمات فيسترتب عليها الثواب أو لا فالعقاب ووافقوا على الممتنع «لتعلق العلم» من الله «بعدم وقوعه» فإنه جائز وواقع اتفاقاً «و» منع «معتزلة (1) بغداد والأُمدي (2) المحال لذاته» لعدم فائدته وأجازوا المحال لغيره بقسميه «و» منع «إمام الحرمين (3) كونه» أي المحال لذاته «مطلوباً» لنفسه لاستحالة «لا ورود صيغة الطلب» له غير مراد بها الطلب فلم يمنعه كما لم يمنعه غيره فإنه وارد في التنزيل كقوله تعالى ﴿يَكُونُوا قَرِيبَةً﴾ (4) فإن صيغة الطلب وهي **يَكُونُوا** واردة لغير الطلب وهو الامتحان ثم اختلف القائلون بجواز التكليف بالمحال في وقوعه فقليل بوقوعه مطلقاً. وقيل بعدمه مطلقاً وهو قول الجمهور و«الحق وقوع الممتنع بالغير» كتكليف الله الثقلين بالإيمان. وقد قال وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين (5) فامتنع إيمان أكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه وذلك من الممتنع بالغير «لا» وقوع الممتنع «بالذات» كقلب الحجر ذهباً مع بقاء الحجرية للاستقراء بعدم وقوعه.

مسألة : الأكثر

من العلماء على «أن حصول الشرط الشرعي» وهو ما يتوقف عليه صحة للمشروط شرعاً كالإسلام للعبادات «ليس شرطاً في صحة التكليف» بمشروطه فيصح التكليف بالمشروط حال عدم الشرط كتكليف كافر بالصلاة حال كفره وبه قال مالك (6) والشافعي (7) وأحمد (8) وذهب أبو حنيفة (9) وأصحابه إلى اشتراطه و«هي» أي هذه المسألة «مفروضة» بين العلماء «في تكليف الكافر بالفروع» الشرعية كالصلاة والزكاة وغيرهما، فذهب الأكثر إلى تكليفه بها مع انتفاء شرط صحتها وهو الإسلام فيعاقب على ترك الامتنال إذا مات على كفره و«الصحيح وقوعه» كقوله تعالى

(1) ص 32 .

(2) ص 39 .

(3) ص 50 .

(4) سورة البقرة الآية 65 .

(5) سورة يوسف الآية 103 .

(6) ص 24 .

(7) ص 24 .

(8) ص 31 .

(9) ص 24 .

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يَتُوبُونَ الزُّكَاةَ﴾ (1) «خلافاً لأبي حامد الأسفرائني (2)» من أهل السنة وعبد الجبار (3) من المعتزلة (4) و«أكثر الخنفية (5)» في قولهم ليس الكافر مكلفاً بالفروع «مطلقاً» أي لا بالأوامر ولا بالنواهي لأن الأوامر لا يمكن الكافر فعلها لفوات شرطها ولا يومر بعد الإسلام بقضائها والنواهي محمولة عليها حذراً من تبعيض التكليف «و» خلافاً «لقوم في» نفياًهم تكليفه في «الأوامر فقط» لما تقدم بخلاف النواهي فإنه مكلف بها لا مكان امتثالها مع الكفر لأنها تروك لا تتوقف على النية للتوقف على الإسلام «و» خلافاً «لآخرين فيمن عدا المرتد» من الكفار فقالوا الكافر الأصلي ليس مكلفاً بالفروع والمرتد مكلف بها لتصحبها لتكليف الإسلام. قال «الشيخ الإمام (6)» السبكي «والد المصنف و«الخلاف» الذي أطلقه الأصوليون في مسألة تكليف الكافر بالفروع الشرعية محله «في خطاب التكليف» من إيجاب وتحريم «وما يرجع إليه» أي إلى خطاب التكليف «من» خطاب «الوضع» كحرمة امرأة الكافر عليه بالطلاق «لا» خطاب الوضع الذي لا يرجع إلى خطاب التكليف نحو «الإتلاف» للمال و«الجنایات» على النفس والطرف وغيرهما من حيث إنها أسباب للضمان «و» نحو «ترتب آثار العقود» الصحيحة عليها كملك للمبيع والعوض في الذمة فالكافر الملتزم لأحكام الإسلام في ذلك كالمسلم اتفاقاً بخلاف الحربي فلا يضمن متلفه ومجنيه على الأصح لأن دله الحرب ليس دله ضمان.

«مسألة» لا تكليف إلا بفعل.. إلخ

لا تكليف إلا بفعل فالمكلف به «في الأمر الفعل اتفاقاً والمكلف به «في النهي الكف» وهو من أفعال النفس «أي الانتهاء» عن النهي عنه «وفاقاً للشيخ الإمام» السبكي والد المصنف في اختياره الكف وتفسيره ووجهه للمصنف. فقال: إذا قلت لا تسافر فقد نهيتك عن السفر والنهي يقتضي الإنتهاء لأنه مطاوعه، يقال نهيتك فانتهى

(1) سورة فصلت 7.

(2) ص 68 .

(3) ص 63 .

(4) ص 32 .

(5) ص 63 .

(6) ص 61 .

والإنتهاء هو الإنصراف عن المنهي عنه وهو الترك انتهى ويحصل بالإنتهاء التلبس (1) بضد من أخذ لا المنهي عنه «وقيل» المكلف به في النهي «فعل الضد» للمنهي عنه فإذا قال لا تتحرك فمعناه افعل ما يضاد الحركة وهو السكون و«قال قوم» منهم أبو هاشم (2) المعتزلي المكلف به في النهي «الانتفاء» للمنهي عنه فإذا قال لا تتحرك فالمكلف به نفي الحركة وهو الاستمرار على السكون و«قيل يشترط» في الإتيان بالمكلف به في النهي مع الإنتهاء عن المنهي عنه «قصد الترك» للمنهي عنه امتثالا حتى يترتب العقاب إن لم يقصد المكلف الترك للمنهي عنه والأصح لا يشترط قصد الترك لعدم ترتب العقاب بل لحصول ثواب ترك المنهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» (3) و«الأمر عند الجمهور يتعلق بالفعل» للأمور به للكلف: «قبل المباشرة» من المكلف له «بعد دخول وقته إلزاما» للمكلف به والغرض من التعلق الإلزامي الامتثال ولا يحصل إلا باعتقاد الفعل للمكلف به وإيجاده و«قبله» أي قبل دخول وقته «إعلاما» للمكلف به والغرض من التعلق الإعلامي اعتقاد وجوب (4) إيجاد الفعل لا نفس إيجاده و«و» اختلف في التعلق الإلزامي هل يستمر حال المباشرة أو ينقطع. فقال: «الأكثر» من الجمهور: «يستمر» التعلق الإلزامي «حال المباشرة» للفعل و«قال إمام الحرمين (5) والغزالي (6)» والاعتزلة (7) «ينقطع» التعلق الإلزامي حال المباشرة وإلا يلزم طلب تحصيل الحاصل ولا يقول به عاقل وأجيب بأن الفعل كالصلاة إنما يحصل بالفراغ منه لانتفائه بانتفاء جزء منه و«قال قوم» منهم الرلزي (8) والبيضاوي (9) «لا يتوجه» تعلق الأمر بالفعل إلزاما «إلا عند المباشرة» للفعل قال المصنف و«هو التحقيق» إذ لا قدرة للمكلف إلا حين المباشرة «فهان» قيل يلزم على هذا التحقيق عدم العصيان بترك (10) الفعل للأمور به لأن للأمور قبل المباشرة تارك لما

(1) في ز ت ويحصل الإنتهاء بالتلبس.

(2) ص 63 .

(3) هذا الحديث صدر به البخاري جامعه أول كتاب بدء الوحي متفق على صحته وهو حديث فرد لأنه لم يروه عن عمر إلا علقمة ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد ولشهر عن يحيى حتى قيل إنه رواه عنه مائتان وخمسون نفسا، أنظر فتح الباري ج 1 ص 11 .

(4) في خ وجود إيجاد الفعل وأثبتنا ما في ز ت

(5) ص 50 .

(6) ص 39 .

(7) ص 32 .

(8) ص 22 .

(9) ص 27 .

(10) في ز ت : لترك .

تكلف به (1) فكيف يتوجه إليه الملام بترك الفعل قلنا « للملام » بفتح الليم بمعنى اللوم والذم « قبلها » أي قبل المباشرة إنما هو « على التلبس بالكف » عن الفعل « للنهي » ذلك الكف عنه لأن الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه والإمتثال إنما يحصل من المكلف بترك هذا الترك فيوجه إليه ترك هذا الترك عند مباشرته للفعل فإن لم يترك الترك توجه عليه اللوم قبل وفي هذا الجواب نظر لأن تعلق النهي عن الضد فرع تعلق الأمر بالفعل فما لم يتعلق لا يتعلق النهي فلا ملام قبل تعلقه.

«مسألة» يصح التكليف ويوجد معلوما

للمأمور أثره

في ضمنها مسألة فهما مسألتان اقتصر ابن الحاجب (2) على الأولى منهما وجمع المصنف بين الخلاف في صحة التكليف بما علم (3) الأمر انتفاء شرط وقوعه والخلاف في وجود التكليف معلوما للمكلف عقب الأمر فقال « يصح التكليف ويوجد التكليف حال كونه « معلوما للمأمور » وهو المكلف « أثره » أي عقب الأمر المسموع للمكلف حال كون صحة التكليف ووجوده « مع علم الأمر » بالمد « وكذا للمأمور » أيضا « في الأظهر انتفاء » مفعول علم المضاف للفاعل « شرط وقوعه » أي وقوع المأمور به « عند وقته » أي وقت المأمور به « كأمر رجل بصوم يوم علم » بالبناء للمفعول أي علم الأمر « موته » أي موت الرجل « قبله » أي قبل ذلك اليوم وكأمر امرأة بصوم يوم معين علمت بالعادة أو بقول النبي صلى الله عليه وسلم أنها تحيض في ذلك اليوم فقد علم بذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتمييز عند وقته فيصح تكليفهما بالصوم ويلزمهما نية الصوم لأن ليسور لا يسقط بالمعسور ويوجد التكليف معلوما لهما عقب الأمر « خلافا لإمام الحرمين (4) والمعتزلة (5) » في قولهم لا يصح التكليف مع ما ذكر وفي قولهم لا يوجد علم المأمور بشيء أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به

(1) في ز ت تارك لما لم يكلف به وهو الصواب.

(2) ص 27 .

(3) في ز ت مع علم .

(4) ص 50 .

(5) ص 32 .

أما الأول فلانتفاء فائدته من الطاعة بالفعل والعصيان بالترك وأجيب بأن فائدته الاختبار بالعزم على الفعل أو الترك فيترتب الثواب أو العقاب وأما الثاني فلأن المكلف قد لا يتمكن من فعل المأمور به لموته قبل وقته أو عجزه عنه وأجيب بأن الأصل عدم ذلك ويتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر الدال على التكليف وقول المصنف وكذا المأمور في الأظهر تبع فيه بعض المتأخرين والذي حكاه الأمدى (1) وغيره في مسألة علم المأمور بالاتفاق فيها عدم صحة التكليف و«أما» التكليف بشيء «مع جهل الأمر» غير الشارع انتفاء شرط وقوعه عند وقته كأمر السيد عبده بخياطة ثوب غدا «فاتفاق» على صحة وجوده (2).

«خاتمة»

الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب

«الحكم» الشرعي «قد يتعلق بأمرين» فصاعدا «على الترتيب» بمعنى أنه لا يجوز فعل الثاني إلا بعد تعذر الأول حسا أو شرعا كأكل المذكاة والميتة «فيحرم الجمع» بينهما «أو يباح» الجمع كالوضوء بالماء المستعمل والتيمم على رأي ابن سريج (3) فإنه نص في كتاب الودائع (4) على أنه يتوضأ به ويتيمم خروجاً من الخلاف «أو يسن» الجمع كخصال كفارة الوقاع فينبوي بكل الفرض وإن سقطت بالأولى قال ابن الملتن (5) كذا وقع في كتب الأصول وفيه نظر لأن الكفارة سقطت بالأولى فلا ينوي بالثانية الفرض لعدم بقائها عليه فلا تكون كفارة انتهى «و» قد يتعلق الحكم بشيئين فصاعداً «على البديل كذلك» فيحرم الجمع أو يباح أو يسن فالأول كتزويج المرأة من كفتين معا أو مرتبا مع بقاء عصمة الأول وإن كان كل منهما يجوز لها أن تتزوج به على انفراده بدلا عن الآخر لم تتزوج به والثاني كستر العورة بشيئين بأن يجعل أحدهما فوق الآخر وإن كان كل منهما يحصل به الستر بدلا عن الآخر لم يستتر (6) به والثالث كخصال كفارة اليمين فإن كلا منها واجب بدلا عن غيره إن لم يفعل غيره منها.

(1) ص 39 .

(2) في ز ت على صحته ووجوده.

(3) 306-249 هـ = 918-863 م أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس فقيه إشافعية في عصره مولده ووفاته في بغداد له نحو 400 مصنف منها الأقسام والخصال والودائع لمصوص الشرع وقيل فيه أنه من للجديد في الاعلام ج 1 ص 185 .

(4) كتاب له مخطوط وهو جزء لطيف ذكر في كشف الظنون ج 2 ص 2005 .

(5) « 804-723 هـ = 1401-1323 م عمر بن علي بن أحمد الأنصاري إشافعي سراج الدين أبو حفص للعروف بابن لللقن من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال مولده ووفاته بالقاهرة له نحو 300 مصنف منها إكمال تهذيب الكمال في

أسماء الرجال والتذكرة في علوم الحديث الاعلام ج 5 ص 57 .

(6) في ز ت بستر به.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب الأول

في الكتاب ومباحث الأقوال

«الأول» من الكتب السبعة «في الكتاب» العزيز «مباحث الأقوال» وهي الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ وغير ذلك والمباحث بالمثلثة جمع مبحث من بحث عن الشيء بحثا استقصى خبره و«الكتاب» في الأصل مصدر بمعنى المكتوب ومعناه الجمع والمراد به في عرف الأصوليين «القرآن» من قرأت الشيء جمعته فهو علم بالغلبة ويطلق تارة ويراد به مدلول اللفظ وهو المعنى القائم بالنفس وهو محل نظر المتكلمين ويطلق أخرى ويراد به الألفاظ الدالة على ما في النفس وهو محل نظر الأصوليين فلذلك قال: و«المعنى به هنا» أي في أصول الفقه «اللفظ المنزل على» نبينا «محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته» أبدا فخرج بقيد المنزل الأحاديث النبوية فإنها ليست لفظا منزلا ويقول على محمد صلى الله عليه وسلم المنزل على غيره كالتورية والإنجيل وغيرهما، فلا يسمى قرأنا وبالإعجاز وهو إظهار صدق النبي في دعواه الرسالة الأحاديث الربانية، وهي حكاية قول الرب سبحانه وتعالى كحديث الصحيحين «أنا عند ظن عبدي بي» (1) إلخ. وسورة منه بعض سورة كما قال للمصنف في شرح مختصر (2) ابن الحاجب (3) وبالمتعبد بتلاوته أبدا ما نسخت تلاوته نحو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة (4) وفي منع الموانع (5) للمصنف ليس قول المتعبد بتلاوته من حد القرآن بل هو حكمه وهو لا يدخل الحد لأنه لإفادة تصور الشيء والحكم على شيء فرع تصوره فلو توقف عليه لزم الدور وقد يجاب بأن الحد تارة يقصد لإفادة التصور وحينئذ فلا يذكر

(1) أخرجه البخاري عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم في كتاب التوحيد باب ويحذركم الله نفسه ج 8 ص 171، وأخرجه مسلم عنه أيضا في فضل الذكر والدعاء ج 8 ص 67 منشورات دار الأفاق.

(2) ص: 29.

(3) ص 27.

(4) أخرجه في اللوطا عن يحيى بن سعيد بن السيب في كتاب الحدود ج 3 ص 42 بلفظ الشيخ والشيخة فأرجموهما البتة وفي لتفاية ص 43 روله الحاكم وغيره.

(5) ص: 10.

فيه الحكم وتارة لإفادة تمييز مسماه عن غيره وحينئذ فيدخله الحكم لأن الشيء قد يميز بحكمه لمن تصوره بأمر يشاركه غيره فيه و«منه» أي من القرآن «البسملة» أي بسم الله الرحمن الرحيم «أول كل سورة غير براءة على الصحيح» لأنها تكتب بخط السور في مصاحف الصحابة مع أنهم لا يقرؤون في مصاحفهم ما ليس من القرآن. وقال القاضي أبو بكر الباقلاني (1) وغيره ليست البسملة منه وإنما هي في الفاتحة لابتداء الكتاب على عادة الله في كتبه وفي غير الفاتحة للفصل بين السور ثم القائلون أنها من القرآن اختلفوا هل هي قرآن قطعاً أو حكماً رجح النووي (2) في شرح المهذب (3) تبعاً للجمهور الثاني واستدل على ذلك بالإجماع على منع تكفير النافي لها واجمعوا على أنها من القرآن في أثناء سورة النمل وعلى أنها ليست منه أول براءة لنزولها بالسيف الذي لا تناسبه الرحمة المستفادة من البسملة «لا ما نقل» قرأنا «أحاد» كقراءة أبي بن كعب (4) فعدة من أيام آخر (5) متتابعة فمتتابعة ليست من القرآن «على الأصح» لأن القرآن تتوفر الدواعي على نقله. وقيل قرآن حملاً على أنه كان متواتراً في العصر الأول لعدالة ناقله «و» القراءات «السبع» قراءة أبي عمرو (6) ونافع (7) وابن كثير (8) وابن عامر (9) وعاصم (10) وحمزة (11) والكسائي (12) «متواترة» من النبي صلى الله عليه وسلم

(1) ص: 47.

(2) ص 24.

(3) ص 31.

(4) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني قنجر من الخزرج أبو اللذر صحابي أنصاري كان قبل الإسلام من أحبار اليهود ولما أسلم كان من كتاب الوحي وشهد بدرا واحداً وللشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره عثمان بجمع القرآن ومات بالمدينة سنة 21 هـ = 642 م الاعلام ج 1 ص 82 وله في الصحيحين وغيرهما 164 حديثاً.

(5) سورة البقرة: الآية 184

(6) 154-70 هـ = 771-690 م زبان بن عمار التميمي اللازني البصري أبو عمرو يلقب أبوه بالعلاء من أئمة اللغة والأدب وأحد اقراء السبعة ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة الاعلام ج 3 ص 41.

(7) توفي 169 هـ = 785 م نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء للذني أحد اقراء السبعة للشهورين كان أسود شديد لسنه حسن الخلق كُتبت إليه رئاسة القراءة بالمدينة وبها توفي الاعلام ج 8 ص 5.

(8) 120-45 هـ = 738-665 م عبد الله بن كثير الدلري للكي أبو معبد أحد اقراء السبعة كان قاضي الجماعة بمكة وكانت حرفته العطارة ويسمون العطارد لربا يعرف بالدلري وهو فارسي الأصل مولده ووفاته بمكة الاعلام ج 4 ص 115.

(9) 118-8 هـ = 736-630 م عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران الحصبني الشامي أحد اقراء السبعة ولي القضاء بدمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ولد في أبلقاء، وتوفي بدمشق الاعلام ج 4 ص 95.

(10) توفي 127 هـ = 745 م عاصم بن أبي أنجود بهذلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر أحد اقراء السبعة تابعي من أهل الكوفة وبها توفي قيل إسم أبيه عبيد وبهذلة لسم أمه الاعلام ج 3 ص 248.

(11) 156-80 هـ = 773-700 م حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل التيمي لزيات أحد اقراء السبعة كان من عوالم التميم فنسب إليهم وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ويجلب الجبن والموز إلى الكوفة ومات بحلوان، قال الثوري ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر الاعلام ج 2 ص 277.

(12) توفي 189 هـ = 805 م علي بن حمزة بن عبد الله الأسد بالولاء الكوفي أبو الحسن الكسائي أمام في اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة بها، ولد وبها تعلم النحو بعد الكبر وتوفي بالري الاعلام ج 4 ص 283.

إلينا كما نقله بعض الحنفية (1) عن أهل السنة ولا يضركون سند أسانيد القراء (2) السبعة أحاداً لأن تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ونقل عن المعتزلة (3) أن السبع أحاد قال أبو شامة (4) والمتواترة (5) كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصح مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصح من لغة العرب فمتى اختلف أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة . كما أشار إلى ذلك جمع من أئمتنا المتقدمين انتهى «قبيل» أي قال ابن الحاجب (6) السبع متواترة «فيما ليس من قبيل الأداء أي التأدية فالذي من قبيل الأداء لكونه هيئة للفظ يتحقق بدونها فليس متواتراً «ك» الاختلاف في مقدار «المد» الزائد على أصله هل يقتصر فيه على مقدار ألف ونصف كما قدر به مد السوسي (7) أو يبلغ قدر ألفين كما قدر به مد قالون (8) أو ألفين ونصف كما قدر به مد الكسائي أو ثلاث ألفات كما قدر به مد عاصم أو أربع كما قدر به مد حمزة (9) وورش (10) «و» في كيفية «الامالة» من ك كونها محضة وهي أن ينحى بالألف إلى الياء وبالفتح إلى الكسرة أو بين بين وهي كذلك إلا أنها تكون إلى الألف أو الفتح أقرب «و» في كيفية «تخفيف الهمزة» بالنقل نحو قد ﴿أفلح﴾ أو الإبدال نحو ﴿يومنوء﴾ أو التسهيل نحو ﴿أينكم﴾ أو الإسقاط نحو ﴿بجا أجلهم﴾ وإبراء المصنف كلام ابن الحاجب (11) بصيغة قيل مشعر بعدم موافقته لكنه في غير هذا الكتاب وافق على عدم تواتر المد وتردد في تواتر الامالة وجزم بتواتر تخفيف الهمزة وكذلك الاختلاف في أداء الكلمة في اللفظ كما «قال أبو شامة» (12) والألفاظ المختلف فيها

(1) ص: 63 .

(2) في زت أسانيد القرآن أحاداً .

(3) ص 32 .

(4) 599-665 هـ = 1202-1267 م عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم اللقديسي لدمشقي أبو لقاسم شهاب الدين أبو شامة مؤرخ محدث باحث له كتب كثيرة منها للرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز وإبرار للعاني في شرح لشاطبية الاعلام ج 3 ص 299 .

(5) في زت والتواتر .

(6) ص 27 .

(7) 173-261 هـ = 790-874 م صالح بن زياد السوسي الرقي أبو شعيب مقرئ ضابط للقراءات ثقة الاعلام ج 3 ص 191 وقال الشيخ علي أول كتابه تقريب النفع في القراءات السبع: أخذ قراءته بواسطة أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المعروف باليزيدي ص 4 .

(8) 120-220 هـ = 738-835 م عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى اللدني مولى الأنصار أبو موسى أحد القراء المشهورين من أهل للدينة مولداً ووفاته انتهت إليه الرئاسة في علم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز وكان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفني القارئ فيرد عليه اللحن واللفظ وقالون دعاه به نافع لجودة قراءته ومعناه بلغة لروم جيد الاعلام ج 5 ص 110 .

(9) ص: 75 .

(10) 110-197 هـ = 798-812 م عثمان بن سعيد بن عدي للصري من كبار القراء غلب عليه لقب ورش لشدة بياضه أصله من القيرون ووفاته بمصر الاعلام ج 4 ص 205 .

(11) ص 27 .

(12) ص 76 .

بين القراء» في أداء الكلمة كاختلافهم فيما فيه حرف مشدد نحو ﴿إِيَّاكَ نَحْبِبُ﴾ بزيادة على أقل التشديد من مبالغة أو توسط بين الأمرين و«لا يجوز» في الصلاة ولا خارجها «القراءة بالشاذ» كما قاله النووي (1) في المجموع (2) وفي الفتاوي (3). وقال في الفتاوي وتبطل الصلاة بالشاذ إن غير المعنى وكان قارئه عالماً عامداً. وقال في التبيين (4) إن كان جاهلاً لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة ونقل الإمامان الحافظان ابن الصلاح (5) وابن عبد البر (6) إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلى خلف من يقرأها، انتهى كلامه في التبيين فعلى هذا تبطل الصلاة بالشاذ مطلقاً سواء غير المعنى أم لا، إلا أن يحمل المطلق على المقيّد والشاذ لغة المنفرد واصطلاحاً خلاف المتواتر وهو ما نقل قراءنا أحاداً و«الصحيح» عند المصنف «إنه ما وراء العشرة» السبعة للثلاثة وقراءة يعقوب (7) وأبي جعفر (8) وخلف (9) فالسبعة متفق عليها. وهذه الثلاث تجوز القراءة بها لأنها متواترة «وفاًقاً للبغوي (10) والشيخ الإمام (11)» والد المصنف حيث قالاً يتواتر القراءات الثلاث ونقل البغوي في تفسيره الإجماع على جواز القراءة بها إلا أنه لم يصرح بذكر خلف لأن قراءته ملفقة من قراءات (12) التسعة ونظمت هذه الثلاثة في سلك المتواتر لكونها لا تخالف رسم السبع في صحة السند واستقامة الوجه في العربية وموافقة خط المصحف الإمام (13).

(1) ص: 24 .

(2) للمجموع في شرح للذهب للشيرازي.

(3) له كبيرة وصغيرة وهي للسماة يعيون للسائل المهمة كشف الظنون ج 2 ص 12030

(4) كتاب له يسمى التبيان في آداب حملة القرآن.

(5) 577-643 هـ = 1181-1245 م عثمان بن عبد الرحمن صلاح الدين بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري الشهرزوري الكردي فخرخاني أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح أحد الفضلاء للتقدمين في التفسير والحديث وفقه وأسماء الرجال. ولد في شرخان وتوفي بدمشق من كتبه معرفة أنواع الحديث يعرف بمقدمة ابن الصلاح والفتاوي وشرح الوسيط في فقه الشافعية للاعلام ج 4 ص 204 .

(6) ص: 31 .

(7) 117-205 هـ = 735-821 م يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري أبو محمد أحد القراء العشرة مولده ووفاته بالبصرة كان أسامها ومقرنها له كتب منها الجامع جمع فيه اختلاف وجوه القرآن للاعلام ج 8 ص 195 .

(8) توفي 132 هـ = 750 م يزيد بن قعقاع اللخزومي بالولاء، للدني أبو جعفر من التابعين كان إمام أهل المدينة في القراءة وعرف بالقارئ وكان من اللفتين للجهدين توفي بالمدينة للاعلام ج 8 ص 186 .

(9) 150-229 هـ = 767-844 م خلف بن هشام البزلي الأسدي أبو محمد أحد القراء العشرة كان عالماً عابداً ثقة توفي ببغداد للاعلام ج 2 ص: 311

(10) ص 37 .

(11) ص 61 .

(12) ص في زت قرأه.

(13) للصنف الإمام الذي جمعه زيد بن ثابت بأمر من أبي بكر وعمر رضي الله عنهم .

و«قيل الشاذ» «ما وراء السبعة» فتكون الثلاث من الشاذ وهو المفهوم من قول الروضة (1) كأصلها وتسوغ ألقراءة بالسبعة وكذا بالقرأة الشاذة إن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه انتهى. قال الزركشي (2) في الخادم (3) جعله الشاذ ما وراء السبعة هو المشهور ولكن الصواب أنه ما وراء العشرة. وقال في الشرح وكلام النووي (4) في المجموع (5) يفهم أن الراقعي (6) لم يتكلم إلا في الصحة لا في الجواز انتهى. وحينئذ لا إشكال في كلامه «أما إجراؤه» أي الشاذ «مجرى الأحاد» في الإحتجاج به «فهو الصحيح» لأنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته وعليه الشيخ أبو حامد (7) والماوردي (8) والرويانى (9) والقاضي أبو الطيب (10) والقاضي حسين (11) والراقعي واحتجوا في إيجاب قطع يمين السارق والسارقة بقرأة ابن مسعود (12) «فاقطعوا أيما نهما» وقيل لا يحتج به لأنه لم تثبت قرآنيته «ولا يجوز ورود ما» أي شيء «لا معنى له في الكتاب والسنة» لأن ما لا معنى له مهمل يسان عنه كلام العقلاء فكيف بكلام الله ورسوله... «خلافا للحشوية» في تجويزهم ورود ما لا معنى له في الكتاب مستدلين بورود الحروف للقطعة في أوائل السور وقاسوا السنة على الكتاب وأجيب بأن لهذه الحروف معاني تختلف في تعيينها على أقوال تزيد على ثلاثين قولاً منها أنها أسماء للسور كطه ويس وسموا حشوية لقولهم بوجود الحشو في الكتاب والسنة والحشو هو الذي لا معنى له فعلى هذا تكون الشين ساكنة وقيل سموا حشوية من قول الحسن

(1) روضة الطالبين وعمدة المتقين في الفروع هدية العارفين ج 2 ص 525

(2) ص 40 .

(3) خادم الراقعي والروضة في الفروع لبدر الدين محمد الزركشي 14 مجلدا: كشف الظنون ج 1 ص 698.

(4) ص 24 .

(5) ص 77 .

(6) ص 60 .

(7) ص 68 .

(8) 450-364 هـ = 1058-974 م علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي أقضى قضاة عصره من العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة لنافعة ولد بالبصرة كان يميل إلى مذهب الاعتزال من كتبه أدب الدنيا والدين والخواص في فقه الشافعية نيف وعشرون جزءا والإقناع في الفقه الاعلام ج 4 ص 327 .

(9) ص 43 .

(10) ص 55 .

(11) ص 37 .

(12) عبد الله بن مسعود أصحابي الجليل تأتي ترجمته .

البصري (1) لما وجد كلامهم ساقطاً وكانوا يجلسون في الحلقة أمامه ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة أي جانبها فعلى هذا تكون الشين مفتوحة. وقال ابن الصلاح (2): الفتح غلط وإنما هو بالسكون وهم قوم يجرون آيات الصفات على ظاهرها انتهى و«لا» يجوز ورود «ما يعنى» بضم الياء التحتية أي يتصد «به غير ظاهره» في الكتاب والسنة «إلا بإدليل» يعين المراد منه كما في العام المخصوص «خلافاً للمرجئة (3)» تجوزهم ورود ذلك من غير دليل فزعموا أن الآيات والأخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين أريد بها التهيب فقط بناء على معتقدهم الفاسد أن المعصية لا تضر مع الإيمان وسموا مرجئة بالهمز من أرجأه بمعنى أخره لأنهم لا يوخرون المعصية عن الاعتبار في استحقاق فاعلها العذاب وهم طائفة من القدرية (4) «وفي بقاء للجمل» في الكتاب والسنة «غير مبين» ما يراد منه إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أقوال أحدها النع مطلقاً لأن الله أكمل الدين قبل وفاته بقوله تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ (5) وثانيها الجواز مطلقاً لقوله تعالى في متشابهه الكتاب ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (6) فالوقف هنا، كما عليه الجمهور وإذا ثبت في الكتاب ثبت في السنة إذ لا قائل بالفرق و«ثالثها» وهو «الأصح» التفصيل لإمام الحرمين (7) وابن القشيري (8) فقالا «لا يبقى» للجمل «للكلف بمعرفته» للعمل به غير مبين للحاجة إلى بيانه حذراً من التكليف بما لا يطاق دون ما لم (9) يكلف بمعرفته لعدم الحاجة إليه ولو قال للعمل (10) به كما في البرهان (11) كان أوضح، وفي إفسادة الأدلة النقلية اليقين أقوال أحدها

(1) 110-21 هـ = 728-642 م الحسن بن يسار البصري أبو سعيد تابعي كان أمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمانه وهو أحد لعلماء، أفقهاء، أصلحاء، شجعان، أنساك ولد بالمدينة وشب في كنف علي بن أبي طالب وسكن البصرة وعظمت هيئته في القلوب لا يخاف في الحق لومة لائم له كتاب في فضائل مة الاعلام ج 2 ص 226 .

(2) ص: 77 .

(3) صنف تكملوا في الإيمان والعمل ووافقوا للخروج في بعض مسائل الإمامة للال وللحل للشهرستاني ج 1 ص 114 .

(4) هم للعتزلة، فقاتلون بانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد للصدر السابق ج 1 ص 43 .

(5) سورة المائدة : الآية 3 .

(6) سورة آل عمران: الآية 7 .

(7) ص 50 .

(8) أبو نصر عبد الرحيم تأني ترجمته.

(9) في زت ما لا يكلف.

(10) في زت بالعمل به.

(11) كتاب لإمام الحرمين في أصول الفقه.

تفيده مطلقا حكاة الآمدي (1) عن الحشوية (2) وثانيها لا تفيده مطلقا وهو مذهب المعتزلة (3) وجمهور الأشاعرة (4) وثالثها «و» هو «الحق» التفصيل للآمدي (5) والإمام الرازي (6) وصاحبي (7) المواقف وللقاصد «إن الأدلة النقلية قد تفيده اليقين بانضمام تواتر أو غيره» من المشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها فإن الصحابة علموا معانيها المرادة بالقرائن من المشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل تلك القرائن إلينا تواترا.

فصل المنطوق والمفهوم

اسما مفعولا من نطق وفهم «المنطوق ما» أي معنى «دل عليه اللفظ في محل النطق» من حكم أو غيره، فالأول كتحريم التأفيف للوالدين الدال عليه قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَهْ﴾ (8) والثاني كمدلول زيد ومدلول الأسد «وهو» أي اللفظ الدال في محل النطق ثلاثة أقسام «نص إن أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد» في نحو رأيت زيدا فإنه يفيد الذات للتشخصة (9) من غير احتمال لغيرها و«ظاهر إن أحتمل» غيره احتمالا «مرجوحا كالأسد» في نحو رأيت الأسد فإنه مفيد للحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع احتمالا مرجوحا لأنه المعنى المجازي والأول المعنى الحقيقي لأنه المتبادر إلى الذهن ومجمل إن احتمل غيره احتمالا مساويا كالجون في نحو قولك في ثوب زيد الجون فإنه محتمل للأبيض والأسود على السواء و«اللفظ إن دل جزئه على جزء المعنى» الموضوع له كغلام زيد «فمركب» لأن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد يدل على جزء معنى غلام زيد والأحسن في مثل هذا حذف الفاء فيكون خبرا عن اللفظ وجواب

(1) ص: 39.

(2) ص: 78.

(3) ص: 32.

(4) ص: 55.

(5) ص: 39.

(6) ص: 22.

(7) صاحب المواقف في علم الكلام هو عضد الدين عبد الرحمان بن أحمد الأبيجي وصاحب القاصد هو إفتنازني مسعود بن عمر.

(8) سورة الإسراء: الآية 23.

(9) في ز الذات للحضة للشخصة وفي ت الذات للحضة.

الشرط محذوف و«ألا» يدل جزؤه على جزء معناه بأن لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام أو يكون له جزء غير دل على معنى كزيد فإن أجزاءه وهي زي د لا تدل على معنى وإما الزاي والياء والدال فهي أسماء مسمياتها أجزاءه أو دل على معنى غير جزء معناه كعبد الله علماً أو دل على معنى هو جزؤه ولا يقصد كالحیون الناطق علماً «فمفرد» عن التركيب و«دلالة اللفظ على» تمام «معناه مطابقة» لمطابقة الدال للمدلول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق «و» دلالة اللفظ «على جزئه» أي جزء معناه «تضمن» لتضمن المعنى لجزئه المدلول كدلالة الإنسان على الحيوان «و» دلالة اللفظ «على لازمه» أي لازم معناه «الذهني» سواء عاند الخارجي أم لا «التزام» لاستلزام المعنى للمدلول كدلالة العمى أي عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً على البصر اللازم للعمى ذهناً للعاند له خارجاً وكدلالة الإنسان على قابل العلم الموافق له خارجاً و«الأولى» وهي دلالة المطابقة «لفظية» لأنها بمحض اللفظ لا انتقال الذهن فيها من اللفظ إلى المعنى ابتداءً بغير واسطة «والثنتان» وهما دلالة التضمن والالتزام «عقليتان» لأن الذهن ينتقل في التضمن من المعنى إلى جزئه وفي الالتزام من الملزوم إلى اللازم، هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها أنهما لفظيتان كالأولى اعتباراً بفهم المعنى من اللفظ ولو بواسطة وثالثها أن دلالة التضمن لفظية والالتزام عقلية والفرق أن الجزء داخل فيما وضع له بخلاف اللازم «ثم المنطوق إن توقف الصدق» فيه «أو الصحة» له عقلاً أو شرعاً «على إضمار» أي تقدير «فدلالة اقتضاء» فالأول وهو ما توقف صدق المنطوق فيه على إضمار قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان... (1)، فهذا المنطوق يدل على رفع الخطأ والنسيان عن الأمة والواقع بخلافه فإن الخطأ والنسيان واقعان من الأمة لا محالة فلا بد في صدق هذا المنطوق من إضمار المؤاخذه ونحوها، والثاني وهو ما توقف صحة المنطوق فيه عقلاً على إضمار قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقُرْبَى﴾ (2) فإن سؤال القرية غير صحيح عقلاً لأن الأبنية لا تسأل فلا بد في صحة (3) هذا للمنطوق من إضمار أهل والثالث، وهو ما يتوقف صحة المنطوق فيه

(1) أخرجه ابن ماجه بسنده عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ أن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وأخرجه عن أبي در وأبي هريرة بلفظ. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز عن أمي الخ باب طلاق للكره والناسي ج 1 ص 659 وفي سنده لين.

(2) سورة يوسف: الآية 82.

(3) في رت فلا بد لصحة.

شرعا على إضمار قولك لما لك عبدا عتق عبدك عني بكذا ففعل (1)، فإن عتق عبد الغير عن الطالب إذا لم يقدر دخوله في ملكه غير صحيح شرعا فلا بد في صحة هذا المنطوق من إضمار ملكه لي فأعتقه عني لتوقف صحة العتق شرعا على الملك و«إن لم يتوقف» الصدق في المنطوق ولا الصحة له على إضمار و«دل» اللفظ المفيد للمنطوق «على ما» أي على معنى «لم يقصد» به «فدلالة إشارة» كقوله تعالى: ﴿أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ النَّبِيَّاتِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (2) فإنه يدل بالمنطوق على جواز مباشرة النساء أي جماعهن إلى الصبح ويدل بالإشارة على معنى لم يقصد بالمنطوق وهو صحة صوم من أصبح جنبا للزومه بالمقصود بالمنطوق من جواز جماعهن في الليل الصادق بآخر جزء منه و«الفهوم ما» أي معنى «دل عليه اللفظ لا في محل النطق» وسمي مفهوما لأنه فهم من غير تصريح بالتعبير عنه واختلف في استفادة الحكم منه فقيل بدلالة العقل من جهة التخصيص بالذكر وقيل بدلالة اللفظ وبه قطع إمام الحرمين (3) ثم تارة يطلق على الحكم وتارة على محله كضرب الوالدين فإنه محل للتحريم ثم هو قسمان موافقة ومخالفة والموافقة قسمان فحوى الخطاب ولحنه «فإن وافق حكمه» المشتمل هو عليه الحكم «للمنطوق» به «فموافقة» لتوافق حكمهما ثم هو «فحوى الخطاب إن كان أولى» من المنطوق سمي بذلك لأن الفحوى ما يعلم من الكلام بطريق القطع كتحرير الضرب من قوله تعالى ﴿فَلَا تَقْلُ لِهَمَّا أَفْ﴾ (4) فتحرير الضرب المفهوم من الآية أولى من تحرير التأفيف للمنطوق به لأن الضرب أشد إيذاء من التأفيف و«لحنه» أي لحن الخطاب «إن كان» حكم للفهوم «مساويا» لحكم المنطوق سمي بذلك لأن اللحن هو للعنى من قوله تعالى ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (5) أي معناه وذلك كتحرير إحراق مال اليتيم من قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ (6) الآية فتحرير إحراق مال اليتيم للفهوم من الآية مساو لأكله في الإتيان للتوعد عليه في الآية: و«قيل لا يكون» مفهوم الموافقة «مساويا» لحكم

(1) في زت إسقاط ففعل

(2) سورة البقرة: الآية 187 .

(3) ص: 50 .

(4) سورة الإسراء: الآية 23 .

(5) سورة محمد: الآية 30 .

(6) سورة النساء: الآية 10 .

للنطوق وهذا القول عزله الصفي الهندي (1) للأكثرين ونقله إمام الحرمين (2) عن الشافعي (3) وعلى هذا يختص مفهوم الموافقة بالأولى ويسمى مفهوم الأولى على هذا أيضا لحن الخطاب والخلاف في التسمية ولا خلاف في صحة الاحتجاج بالمساوي كالأولى «ثم قال» إمامنا «الشافعي والإمامان» إمام الحرمين والإمام الرازي (4) في المفهوم الموافق «دلالتة على التوافق» «قياسية» تحصل بالقياس الأولى أو المساوي المسمى بالقياس الجلي ولا يضر في النقل عن الشافعي وإمام الحرمين عدم جعلهما المساوي من الموافقة لأن هذا بالنظر إلى الحكم فإن حكمهما عندهما واحد وذلك بالنظر للتسمية فقط وأما الرازي فقال إن الدلالة على المفهوم قياسية ولم ينقل عنه تصريح بتسمية ذلك مفهوم موافقة ولا فحوى خطاب ولا لحنه و«قيل» دلالتة على التوافق «لفظية»، أي مستندة للفظ الدال على المفهوم الموافق ولا مدخل للقياس في هذه الدلالة. قال الشيخ أبو حامد الأسفرائني (5) إنه الصحيح من المذهب ثم اختلف القائلون بأنها لفظية على قولين: «فقال الغزالي (6) والآمدي (7) فهمت من السياق والقارئ» لا من مجرد اللفظ فلولا دلالة السياق والقارئ في قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَهْلٌ﴾ (8) على أن المقصود تعظيم الوالدين واحترامهما ما فهم من منع التأفيف منع الضرب لهما ألا ترى إلى صحة قولك لعبدك، لا تشتم زيدا ولكن احضره ولولا دلالة السياق والقارئ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ (9) على أن المقصود حفظ مال اليتيم وصيانته ما فهم من منع أكله منع إحراقه ألا ترى إلى صحة قولك والله ما أكلت مال زيد وتكون قد أحرقتة فإنك لا تحث بذلك «و» على هذا القول «هي مجازية» وعلاقة للجواز فيها أنها «من» باب «إطلاق الأخص» وهو منع التأفيف والأكل في آيتي الوالدين واليتيم «على الأعم» وهو المنع من الإيذاء والمنع

(1) 715-644 هـ = 1246-1346 م محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي أبو عبد الله صفي لدين الهندي فقيه أصولي ولد بالهند وتوفي بدمشق من مصنفاته نهاية الوصول إلى علم الأصول 3 مجلدات ولفائق في أصول الدين والزيادة في علم الكلام الاعلام ج 6 ص 200 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 55 .

(6) ص: 39 .

(7) سورة النساء : الآية 10

(8) سورة ص: الآية 38 .

(9) سورة الإسراء: الآية 23 .

من الإتلاف ولم يبلغ هذا المجاز في الإشتهار أن يصير حقيقة عرفية و« قيل نقل اللفظ لها » أي للدلالة على الأعم « عرفاً » عوضاً عن الدلالة عن الأخص لغة فتحريم ضرب الوالدين وتحريم إحراق مال اليتيم على هذين القولين من منطوق الآيتين عرفاً « وإن خالف » حكم المفهوم حكم للمنطوق « فمخالفة » ويسمى المفهوم المخالف و« شرطه » للحق له « أن لا يكون للسكوت » عنه « ترك » ذكره « لخوف » على التكلم في نطقه بالسكوت الموافق عنده للمنطوق كقول قريب العهد بالإسلام لعبده بحضرة المسلمين تصدق بهذا الدينار على المسلمين ومراة بالمسلمين السلمون وغيرهم وترك ذكر غيرهم خوفاً من أن يتهم بالنفاق، فالتصريح بالمسلمين لا مفهوم له « ونحوه » كالجهل بحكم السكوت عنه كقول من يجهل حكم الغنم للعلوفة في الغنم السائمة زكاة « و » أن « لا يكون للذكور » وهو المنطوق به « خرج » ذكره « للغالب » كقوله تعالى ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ (1) فذكر الحجور جري على الغالب عادة من كون الربائب في حجور الأزواج أي في تربيتهم فتحريم الربائب اللاتي في الحجور لا تدل على حل الربائب اللاتي في غير الحجور « خلافاً لإمام الحرمين (2) » في قوله إن خروج الشيء مخرج الغالب لا يسقط التعلق بالمفهوم ولكنه في النهاية (3) وافق في آية الربائب على أن القيد فيها لموافقة الغالب فلا مفهوم له « أو » لا يكون للذكور خرج جواباً « لسؤال » عنه « أو » بيانا لحكم « حادثة » تتعلق بذلك للذكور خاصة « أو » كان التصريح بالذكور « للجهل » من المخاطب « بحكمه » أي بحكم المذكور دون حكم للسكوت. فالأول كما لو سئل النبي صلى الله عليه وسلم، هل في الغنم السائمة زكاة؟ فيقول (4) في الغنم السائمة زكاة. والثاني كما لو قيل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لفلان غنم سائمة فقال في الغنم السائمة زكاة والثالث كما لو خاطب النبي صلى الله عليه وسلم من جهل حكم الغنم السائمة دون للعلوفة. فقال في الغنم السائمة زكاة « أو » خرج للذكور لشيء « غيره » أي غير ما تقدم « مما يقتضي التخصيص » أي تخصيص حكم للمنطوق

(1) سورة النساء: الآية 23 .

(2) ص: 50 .

(3) أي في كتابه نهاية للطلب في دراية للذهب.

(4) في ز ت فقال.

«بالذكر» كزيادة الإمتنان على المسكوت كما في قوله تعالى ﴿لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ (1) فلا يدل التخصيص بالطري على منع اللحم القديد وإنما اشترطوا للمفهوم انتفاء هذه المذكورات لأنها فوائد ظاهرة وهو فائدة خفية فقدمت (2) عليه. ومن موافقة المسكوت للمذكور في حكمه كما سبق في بعض الأمثلة نشأ الخلاف في أن الدلالة على حكم للمسكوت الموافق لحكم المنطوق . هل هي لفظية أو قياسية؟ وكان القيد من صفة وغيرها لم يذكر في المنطوق أشار المصنف لحكاية هذا الخلاف (3) بقوله و«لا يمنع» ما يقتضي تخصيص حكم المنطوق بالذكر «قياس المسكوت» وهو المفهوم «بالمنطوق» بل يجوز قياسه إن كان بين المنطوق والمسكوت علة جامعة لعدم معارضته له وقيل لا. وأشار المصنف إلى استبعاد منع القياس المذكور بقوله: «بل قبل يعمه» أي يعم المسكوت للشتمل على علة الإلحاق» المعروض بالرفع وهو اللفظ المقيد بصفة أو غيرها يعني كيف يمتنع هذا القياس مع أن لنا قائلًا بأن المعروض له القيد للمذكور يعم المسكوت عنه بدون قياس. وكان القيد لم يذكر وذلك كما لو قال (4) من يجهل حكم المنطوق في الغنم السائمة زكاة، فلفظ الغنم عنده عام يشمل المعلوفة والسائمة، فالغنم معروض والصفة وهي السوم عارضة للغنم والعبارة السديدة أن تقول ولا يمتنع قياس المسكوت بالمنطوق بناء على أن المعروض لا يعم المسكوت وقيل يعمه فيمتنع قياسه عليه و«قيل لا يعمه إجماعا» لأجل العارض وإنما يلحق للمسكوت بالمذكور قياسا، وهو الحق عند المصنف لا سيما وقد ادعى بعضهم الإجماع عليه فعلى الأول (5) يصير للمعروض إذا كان فيه لفظ عموم شاملا للمذكور والمسكوت حتى لا يجوز قياس المسكوت بالمذكور بعللة جامعة لأنه منصوص فلا يثبت بالقياس لانتفاء شرط الفرع وعلى الثاني (6) يكون غير المذكور مسكوتا عن حكمه فيجوز حينئذ قياسه عليه وهو المختار بخلاف مفهوم الموافقة حيث قيل فيه سابقا إن المنطوق يعمه لأن

(1) سورة النحل: الآية 14 .

(2) في زت فلذلك قدمت .

(3) في زت وائي حكاية هذا الخلاف أشار للمصنف بقوله.

(4) في زت كما قالوا.

(5) في زت فعلى للنعم.

(6) في زت أو تقدمت .

للمسكوت في مفهوم للخالفة أدون من المنطوق بل هو أولى منه أو مساو و«هو» أي مفهوم للخالفة «صفة» أي مفهوم صفة وهو أن يذكر الاسم العام مقترنا بالصفة الخاصة سواء تأخرت أم (1) تقدمت «كالغنم السائمة أو سائمة الغنم» اتفاقا «لا مجرد السائمة» من غير اقتران بالإسم العام في قول القائل في السائمة زكاة فليس من مفهوم الصفة «على الأظهر» لاختلال هذا الكلام بحذف السائمة* منه بخلاف المثالين السابقين وقيل هو منها لدلالته على السوم الزائد على الذات فيفيد نفي الزكاة عن المعلوفة مطلقا غنما كانت أو غيرها. وقال ابن السمعاني (2) الإسم المشتق كالمسلم والكافر يجري مجرى المقيّد بالصفة عند الجمهور و«هل للنفي» عن محلية الزكاة في المثالين للجمع عليهما «غير سائمتها» وهي معلوفة الغنم فقط «أو غير مطلق السوائم» وهي معلوفة الغنم وغير الغنم من الإبل والبقر «قولان» الأول ناظر إلى السوم في الغنم وهو الراجح عند الأمام الرازي (3)، والشيخ أبي حامد (4) وغيرهما والثاني ناظر إلى السوم فقط. وفي المثال الثاني السائمة بوصف فقط وظاهر كلام للمصنف استواء المثالين السابقين في أن كلا منهما مفهوم حقيقة. وقال البرماوي (5) في شرح الألفية (6) الظاهر اتغاير بينهما وأن للمقيّد في المثال الأول الغنم بوصف السوم. وفي المثال الثاني السائمة بوصف كونها من الغنم وحينئذ فمفهوم الأول عدم وجوب الزكاة في معلوفة الغنم ومفهوم الثاني عدم الوجوب في سائمة غير الغنم من إبل وبقرة. وقال للمصنف في منع الموانع (7) أنه التحقيق وعلم من تمثيله أنه ليس المراد بالصفة النعت التحوي بل لفظ مقيّد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية فيشمل العلة والظرف والحال والعدد فلذلك قال «ومنها» أي من الصفة بالمعنى المذكور «العلة» نحو يرحم الزاني لإحصائه أي فغير الحصن لا يرحم و«الظرف» الزماني والمكاني فالأول كقولك لو كيّلك بع هذا يوم الجمعة أي لا في غيره والثاني كقولك صل خلف الإمام أي لا قبله و«الحال» كقولك جالس الأمير رخصيا أي لا ساخطا و«العدد» كقوله

(1) في ز ت أو تقدمت .

(2) ص: 54 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 68 .

(5) ص: 43 .

(6) ص: 43 .

(7) ص: 10 .

تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ (1) أي لا أكثر من ذلك و«شرط» عطف على صفة ولذلك نكره ليعلم أنه ليس من أنواع الصفة نحو ﴿وإن كن أوليات حمل فاتفقوا عليهن﴾ (2) أي فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن وأما قوله تعالى ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصن﴾ (3)، فقال ابن الحاجب (4) أنه خرج مخرج الغالب من أن الإكره غالبا إنما يكون عند إرادة التحصين والخارج مخرج الغالب لا مفهوم له انتهى. والمراد بمفهوم الشرط ما فهم من تعليق الحكم على شيء بأداة شرط نحو أن وإذا و«غاية» نحو ﴿ثم أتوا الصيام إلى الليل﴾ (5) وقوله تعالى ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ (6) فإذا طهرن واغتسلن حل قربانهن والمراد بمفهوم الغاية ما فهم من تقييد الحكم بأداة غاية كإلى وحتى واللام. ومن مفهوم للخالفة عند الجمهور مفهوم الحصر «و» هو «إنما» الدالة على إثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره نحو ﴿إنما إلهكم الله﴾ (7) أي فغيره ليس بإله حق «ومثل لا عالم إلا زيد» أي فغير زيد ليس بعالم ومفهومه إثبات العلم له هذا هو قول الجمهور وقال البرماوي (8) في شرح الألفية (9) الصحيح أنه منطوق لأنه لو قال ما له علي إلا دينار كان إقرارا بالدينار ولو كان مفهوما لم يكن مقرا لعدم اعتبار المفهوم في الأقاير انتهى.

ومن صرح بأنه منطوق أبو الحسين بن القطان (10) والشيخ أبو إسحاق الشيرازي (11) والقرافي (12) و«فصل المبتدأ من الخبر» المنكر «بضمير الفصل» نحو

(1) سورة النور: الآية 4 .

(2) سورة الطلاق: الآية 6 .

(3) سورة النور: الآية 32 .

(4) ص: 27 .

(5) سورة البقرة: الآية 187 .

(6) سورة البقرة: الآية 222 .

(7) سورة طه: الآية 98 .

(8) ص: 43 .

(9) ص: 43 .

(10) أحمد بن محمد بن أحمد القطان أبو الحسين البغدادي الشافعي توفي 359 هـ = 970 م صنف الفروع في مذهب الشافعي وغيره من الأصول كشف الظنون ج 5 ص 65 للاعلام ج 1 ص 209 .

(11) ص 58 .

(12) توفي 684 هـ = 1285 م أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي لقرافي من علماء المالكية نسبة إلى قبيلة صنهاجة من بربر الغرب والي لقرافة للحلة للجاورة لقبه الإمام الشافعي بالقاهرة وهو مصري للولد وللنشأ والوفاة له مصنفات جليلة في الفقه والأصول منها أنوار البروق في أنوار الفروق والذخيرة في فقه المالكية ست مجلدات وكتبه كثيره للاعلام ج 1 ص 94 .

زيد هو أفضل من عمرو أي لا غيره بخلاف الخبر المعروف بلام الجنس فإنه يفيد الحصر عند علماء المعاني فالحصر فيه مستفاد من الخبر لا من ضمير الفصل فإن جمع بينهما نحو زيد هو الفاضل كان تأكيداً للحصر كما ذكره التفتازاني (1) في شرح التلخيص و«تقديم المعمول» على عامله عند علماء البيان نحو ﴿إِيَّاكَ نَهَبْتُ﴾ أي لا غيرك و«أعلاه» أي أقوى المذكور من أنواع مفاهيم المخالفة مفهوم «لا عالم إلا زيد» لما مر من أنه منطوق أي صراحة لسرعة تبادره إلى الذهن ورجع الزركشي (2) والولي العراقي (3) ضمير أعلاه إلى مفهوم الحصر يعني أن النفي بلا أو بما قبل ألا وهو أعلاه مفهوم الحصر والتحرير الأول «ثم» يليه «ما» أي مفهوم ما «قيل» أنه «منطوق أي بالإشارة» كمفهوم إنما ومفهوم الغاية «ثم غيره» على الترتيب في المسئلة الآتية في ترتيب المفاهيم.

مسألة المفاهيم

للمخالفة لمنطوقاتها «إلا اللقب حجة لغة» لقول أكثر اللغويين بها و«قيل» حجة «شرعا» لمعرفة ذلك من مولد كلام الشارع و«قيل» حجة «معنى» لحصول الفائدة به من حيث المعنى وما عبر عنه هنا بالمعنى عبر عنه في مبحث العام بالعقل وعبر عنه في شرح المختصر (4) بالعرف العام لأنه معقول لأهله ولا خلاف في المعنى بل في التسمية خلافا للزركشي. أما مفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بالإسم الجامد علما كان أو لسم جنس نحو قام زيد وفي النعم زكاة فلا يدل على نفي الحكم عما عدله على الصحيح و«احتج باللقب» بعض الشافعية (5) وهو أبو بكر «الدقاق» (6) «و» أبو بكر محمد «الصيرفي» (7) وبعض المالكية وهو أبو عبد الله محمد

(1) ص: 29

(2) ص: 40

(3) ص: 38

(4) ص: 29

(5) ص: أتباع الشافعي.

(6) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر المعروف بابن الدقاق الأصولي الفقيه الشافعي ولي قضاء الكرخ ببغداد له شرح للختصر وغيره ولد سنة 306 وتوفي 392 هـ طبقات الشيرازي ص 118 والأسنوي ج 12 ص 203 والوفى بالوفيات ج 1 ص 116.

(7) توفي 330 هـ = 942 م محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر أحد التكمليين الفقهاء من الشافعية من أهل بغداد. قال أبو بكر لقال كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي له كتب منها البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام في أصول الفقه وكتاب ألفرض الأعلام ج 6 ص 224.

«بن خويزمندلا (1)» بفتح الميم وكسرهما وعن ابن عبد البر (2) أنه بكسر الباء الموحدة بدل الميم و«بعض الحنابلة (3)» وهو منصور بن أحمد (4) على ما نقله أبو الخطاب الحنبلي (5) ومنهم من عزله إلى الإمام أحمد (6) ابن حنبل. فقالوا أنه يدل على نفي الحكم عما عدله كالصفة وإلا فلا فائدة في ذكره، وأجيب بأن فائدته استقامة الكلام إذ بإسقاطه يختل بخلاف الصفة فلا يختل الكلام بإسقاطها و«أنكر» الإمام «أبو حنيفة (7)» للمفاهيم المخالفة «الكل» فلم يحتج بشيء منها «مطلقا» في جميع أقسامها في كلام الشارع فقط كما نقله ابن الهمام (8) في تحريره (9) وهو أخير بمذهب إمامه من المخالف له وأما قوله في للسكوت بخلاف حكم المنطوق كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة فليس من المفهوم بل من أمر آخر وذلك أن الأصل عدم الزكاة ووردت في السائمة فبقيت المعلوفة على الحكم الأصلي وهو عدم الوجوب «و» أنكر الكل «قوم» منهم ابن السمعاني (10) فلم يقولوا بشيء منها «في الخبر» المقابل للإنشاء نحو قول القائل رأيت غنما سائمة فهو إخبار عما شاهده ولا يلزم منه أن يكون لم يشاهد ما ليس

(1) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويزمندلا. الإمام لعالم للتكلم الفقيه الأصولي. أخذ عن أبي بكر الأبهري وغيره ألف كتابا كبيرا في الخلاف وكتابا في أصول الفقه وكتابا في أحكام القرآن لم أفد على وفاته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص 103 وفي شرح الكوكب ج 2 ص 50 قبصري كان بجانب علم الكلام وينافر أهله ويحكم عليهم بأنهم من أهل الأهواء توفي في حدود 390 هـ = 999 م.

(2) 463-362 هـ = 1071-978 م يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي أبو عمر من كبار حفاظ الحديث مؤرخ أديب بحاث يقال له حافظ للغرب ولد بقرطبة وتوفي بشاطبة ولي قضاء لشبونة وشنترين من كتبه الكثيرة الدرر في اختصار الغازي والسير والإستيعاب في تراجم الأصحاب والتمهيد لما في اللوطا من اللعاني والأسانيد والإستدكار في شرح مذاهب الأمصار: الاعلام ج 8 ص 240.

(3) علماء مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

(4) هكذا ورد في جميع النسخ والصولب وهو منصور أحمد كما في البحر للزركشي ج 4 ص 25 إرشاد الفحول للشوكاني ص 182 ويؤيده عبارة أبي الخطاب في التمهيد ج 2 ص 202 جامعة أم القرى فصل فإن علق الحكم باسم دل على أن ما عدله بخلافه نص عليه وقول الشارح ومنهم من عزله إلخ أي غيّر أبي الخطاب فتأمل.

(5) 510-432 هـ = 1116-1041 م محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوثي أبو الخطاب البغدادي إمام الحنبلي في عصره من كتبه التمهيد في أصول الفقه والإختصار في السائل لكبار والهداية في فقه والخلاف، الاعلام ج 5 ص 291 كشف الظنون

ج 6 ص 6.

(6) ص: 31.

(7) ص: 24.

(8) 861-790 هـ = 1457-1388 م محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيولسي الإسكندراني كمال الدين المعروف بابن الهمام من علماء الحنفية عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والنطق من كتبه فتح القدير في شرح الهداية 8 مجلدات في فقه الحنفية والتحرير في أصول الفقه الاعلام ج 6 ص 255.

(9) لتحرير في أصول الفقه مجلد أنظر كشف الظنون ج 1 ص 357.

(10) ص: 54.

على هذه الصفة بخلاف الإنشاء نحو زكَّ عن الغنم السائمة فإنه يفيد نفي الزكاة عن المعلوفة فالفرق أن الخبر لنسبته القائمة بالنفس متعلق خارجي يجوز الإخبار ببعضه بخلاف الإنشاء فإنه لا خارجي له فلا فائدة في القيد فيه إلا النفي عما عدله «و» أنكر الكل «الشيخ الإمام (1)» والد المصنف «في غير الشرع» من كلام مؤلف أو واقف فقال لو وقف على الفقراء لا تخرج الأغنياء بالمفهوم بل عدم استحقاقهم بالأصل وعلل التفرقة بين الشرع وغيره بأن الشارع تعالى لا يغيب عنه شيء بخلاف غيره لغلبة الذهول عليه «و» أنكر «إمام الحرمين (2)» صفة لا تناسب» الحكم كأن يقول الشارع في الغنم البيض زكاة فإن البياض لا مدخل له في إيجاب الزكاة بخلاف الصفة المناسبة وهي ما كانت كالجالبة للحكم كالسوم فإن خفة المؤنة ظاهرة في الإيجاب وعدمها في عدمه «و» أنكر «قوم» منهم الإمام الرلزي (3) «العدد» من المفاهيم فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الزائد عليه أو الناقص عنه إلا بقرينة «دون غيره» أي غير العدد من المفاهيم فلم ينكروه.

أما مفهوم الموافقة فمتفق على حجيته وإن اختلف في طريق الدلالة عليه هل هي لفظية أو قياسية كما سبق.

مسألة الغاية قيل منطوق

أي بالإشارة لتبادره إلى الأذهان و«الحق» عند الجمهور إنه «مفهوم» ولا يلزم من تبادره إلى الذهن أن يكون منطوقا ويجري هذا الخلاف في إنما ومثله في الرتبة فصل المبتدأ ويتلو لا عالم إلا زيد الغاية «و» الغاية «يتلوه الشرط» إذ لم يقل أحد إنه منطوق «فالصفة المناسبة» تتلو الشرط لأن بعض القائلين به خالف في الصفة «فمطلق الصفة غير العدد» من النعت والحال والظرف والعلة الخالي كل منها عن مناسبة فكلها بعد مرتبة الصفة المناسبة «فالعدد» يتلو هذه المذكورات لإنكار قوم له دونها «فتقديم المعمول» هو أدنى مفاهيم للمخالفة «لدعوى البيانين» في فن المعاني «إفادته

(1) ص: 61 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 22 .

الاختصاص» أي الحصر باستقراء مواقع الكلام البليغ و«خالفهم ابن الحاجب (1)» في شرح المفصل (2) و«أبو حيان (3)» في تفسيره. فقال كل منهما إن تقديم العمول لا يفيد الاختصاص و«الاختصاص» هو «الحصر» نفسه لأنه يفيد مفاده «خلافاً للشيخ الإمام (4)» والد للمصنف «حيث أثبتته» أي الاختصاص و«قال ليس» هو «الحصر» بل غيره لأن الحصر إثبات الحكم لشيء ونفيه عما عدله والاختصاص إعطاء الحكم للشيء والسكوت عما عدله فتقديم العمول إنما يفيد الاختصاص لا غير وإن أفيد به النفي فمن دليل آخر.

مسألة إنما «قال الأهدى» (5)

وأبو حيان: لا يفيد الحصر»

وإنما يفيد تأكيد الإثبات فقط مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة الكافة ولا تعرض لها للنفي للمشتمل عليه الحصر بدليل حديث مسلم (6) «إنما الربا في النسيئة» (7) فإن الربا في غير النسيئة كرابا الفضل ثابت بالإجماع وإن أفيد به الحصر كما في ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِ﴾ (8) فمن أمر خارج وذلك أنه سيق للرد على اللخاطبين في اعتقادهم إلهية غير الله و«قال الشيخ» أبو إسحاق الشيرازي (9) و«الإمام» الغزالي (10) و«رفيقه»

(1) ص: 27 .

(2) كتاب له يسمى الإيضاح في شرح للفصل للزمخشري.

(3) 745-654 هـ = 1344-1256 م محمد بن يوسف بن حيان لغرناطي الأندلسي الجباني النغري أمير الدين أبو حيان من كبار علماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات من تصانيفه لكثيرة البحر للحيط في تفسير القرآن، الاعلام ج 7 ص 152

(4) ص: 61 .

(5) ص 39 .

(6) ص 36 .

(7) أخرجه عن ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنما الربا في نسيئة»: البيهقي ج 5 ص 50 منشورات دار الأفاق.

(8) سورة طه: 98 .

(9) ص: 59 .

(10) ص: 39 .

أبو الحسن علي «إلكيا» الهراسي (1) بكسر الهمزة والكاف وهو لفظ فارسي معناه الكبير و«الإمام» الرازي (2) «يفيد» الحصر «فهما» أي بطريق المفهوم و«قيل نطقاً» أي بطريق المنطوق أي بالإشارة كما سبق ولا بعد في إفادة المركب ما لم تفده أجزاؤه لأنه يحدث بعد التركيب ما لم يكن «و» أنما «بالفتح الأصح أن حرف أن» المفتوحة الهمزة «فيها فرع» إن «المكسورة» الهمزة والفرع يتبع أصله «ومن ثم» أي من أجل ذلك «لادعى الزمخشري (3) والبيضاوي (4) في تفسير ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (5) «إفادتها» أي إفادة أنما للمفتوحة «الحصر» كما في المكسورة لأن ما ثبت للأصل ثبت للفرع حيث لا معارض والأصل انتفاؤه وهو حصر مقيد لأن الخطاب مع المشركين والمعنى ما أوحى إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد أي لا ما أنتم عليه من الإشراف وما إلهكم إلا إله واحد أي لا متعدد وفائدة اجتماع الحصرين الدلالة على أن الوحي إليه صلى الله عليه وسلم مقصور على استيثار الله بالوحدانية وليس حصراً مطلقاً لاقتضائه أنه لم يوح إليه سوى التوحيد وليس كذلك والجمهور على أنها لا تفيد الحصر والفرع لا يجب أن يجري على وتيرة الأصل في جميع أحكامه وقيل للمفتوحة أصل للمكسورة وقيل كل منهما أصل برأسه.

مسألة من الألفاظ

حدوث الموضوعات اللغوية

«من» أثر «الألفاظ» بالعباد «حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر» بالبناء للمفعول «عما في الضمير» أي النفس، أي ليعبر كل إنسان عما في ضمير (6) نفسه مما

(1) 450-504 هـ = 1058-1110 م علي بن محمد بن علي أبو الحسن الطبري للقب بعماد الدين المعروف بالكنية الهراسي فقيه شافعي مفسر ولد في طبرستان وسكن بغداد واتهم بمذهب الباطنية فرجم، من كتبه أحكام القرآن، الأعلام ج 4 ص 329.

(2) ص: 22

(3) ص: 23

(4) ص: 27

(5) سورة الأنبياء: الآية 108

(6) في زت عما في نفسه.

يحتاج إليه لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به (1) ولهذا يقال الإنسان مدني بالطبع لاحتياجه إلى أهل مدينة و«هي» أي الألفاظ الموضوعية «أفيد» دلالة على «ما في الضمير» من الإشارة والمثال «بأن يشير إلى ما في الضمير أو يجعل له مثالا أي شكلا يدل عليه لأن الألفاظ تعم للوجود وللعدوم والإشارة والمثال يخصان للوجود المحسوس و«أبسر» منهما أيضا لتوافقها (2) للأمر الطبيعي دونهما فإن الألفاظ كصفات تعرض للنفس الضروري «و» للموضوعات اللغوية «هي الألفاظ الدالة على للعاني» المقصودة مفردة كانت أو مركبة بناء على قول المصنف في بحث الأخبار والاختار أن المركب موضوع أي بالنوع ويدخل في ذلك الضمائر المستترة فإنها ألفاظ حكما ويخرج عنه المهمل و«يعرف» بثلاثة طرق «بالنقل تواترا» كالسما والارض لعناهما المعروف فإنه يفيد القطع بذلك «أو» بالنقل «أحادا» كالقرء للطهر والحبيض فإنه يفيد الظن بذلك و«باستنباط» أي باستخراج «العقل من النقل» كالجمع المحلى بالعام (3) فإن العقل يستنبط عموم مما نقل أن هذا الجمع يصح الإستثناء منه وأن كل ما صح الإستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى فيضم (4) إحدى للمقدمتين إلى الأخرى، فالعقل (5) يستنبط من هاتين المقدمتين النقيضتين عموم الجمع المحلى باللام فيحكم بعمومه «لا مجرد العقل» فإنه لا يعرف به إذ لا مجال له في ذلك و«مدلول اللفظ إما معنى جزئي» وهو ما يمتنع (6) تصوره من الشركة فيه كمدلول زيد «أو كلي» وهو ما لا يمنع تصوره من الشركة فيه كمدلول الإنسان «أو» لفظ أي، وإما لفظ «مفرد مستعمل كالكلمة فهي قول مفرد» فمدلول الكلمة لفظ مستعمل يصدق على الاسم والفعل والحرف كزيد وقام وهل «أو» لفظ مفرد «مهمل كأسماء حروف الهجاء» فمدلول أسماء الحروف الهجائية لفظ مهمل يصدق على نحو الصاد والدال والقف أسماء لحروف صدق فالصاد اسم صه والدال اسم ده والقف اسم قه وها السكت زائدة في الجميع لبيان الحركة «أو» لفظ «مركب» مستعمل كالخبر للمقابل

(1) في ز ت إسقاط به.

(2) في ز ت لموافقتهما.

(3) في ز ت للعموم.

(4) في ز ت فإذا ضم.

(5) في ز ت فإن لعقل.

(6) في ز ت ما يمنع تصوره من شركة كمدلول إلخ.

للإنشاء فمدلول الخبر مستعمل يصدق على نحو قام زيد وعمرو قاعد أو مهممل كالهذيان بالمعجمة فمدلول الهذيان لفظ مركب مهممل وفي وضع المركب ووجود المهممل خلاف يأتي في مبحث الأخبار و«الوضع جعل اللفظ دليلاً على المعنى» فيفهمه منه العارف بوضعه له لغة أو عرفاً أو شرعاً و«لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى» في وضعه له عند الجمهور محتجين بصحة الوضع للشيء وضده كالجون للأسود والأبيض ولو كانت المناسبة شرطاً لما صح ذلك لأن اللفظ الواحد لا يناسب الضدين مناسبة طبيعية في وضعه لهما «خلافاً لعباد» بن سليمان الصيمري (1) بفتح الصاد المهملة والميم نسبة لصيمر (2) قرية من آخر عراق العجم «حيث أثبتتها» بين كل لفظ ومعناه وإلا لما كان اختصاص ذلك اللفظ بذلك المعنى أولى من غيره واعتراض نقل الاشتراط عن عباد بأنه لم يصرح بذلك بل قال إفادة اللفظ للمعنى لذاته وكون هذا شرطاً يحتاج لنقل صريح في ذلك وإلا فالمذهب لا يثبت بالاحتمال واختلف الناقلون عنه في المراد بالمناسبة «ف قيل بمعنى أنها حاملة» للواضع «على الوضع» على وفقها فيحتاج إلى الوضع في دلالة اللفظ على معناه وهو مقتضى نقل الآمدي (3) عنه و«قيل بل» بمعنى أنها «كافية في دلالة اللفظ على المعنى» فلا يحتاج لوضع اللفظ بل يدرك ذلك من خصه الله به كالقائف ويعرفه غيره منه وهو مقتضى نقل الإمام (4) عنه قال الأصفهاني (5) هذا هو الصحيح عن (6) عباد و«اللفظ» الدال على معنى له جهتان جهة إدراكه بالذهن وجهة تحققه في الخارج هل الوضع له باعتبار الجهة الأولى أو الثانية أو من غير نظر إلى شيء منهما فيه ثلاثة مذاهب. قال الشيخ أبو إسحاق (7) هو «موضوع للمعنى الخارجى لا الذهني خلافاً للإمام» الرازي (8) فإنه قال هو موضوع للمعنى الذهني وإن لم يطابق الخارج لدوران الألفاظ مع المعاني الذهنية وجوداً وعدماً فإن من رأى شبهاً

(1) هو أبو سهل من معتزلة البصرة كما في العطار ج 1 ص 347 وفي الحصول تحقيق الدكتور طه فياض ج 1 ص 244 من الطبقة السابعة من المعتزلة كان من أصحاب هشام بن عمرو القوطي ربما تكون وفاته في حدود سنة 250 هـ يقول عنه أبو الحسين اللطلي: ملأ الأرض كتباً وخلفاً وخرج عن حد الاعتزال إلى حد الكفر والزندقة. راجع التنبيه والرد ص 44 والبصرة في الدين ص 47 ونفائس فقرتي ج 1 ص 97.

(2) هي كلمة أعجمية وهي في موضعين أحدهما بالبصرة والثاني بين ديار الجبل وديار خوزستان: معجم البلدان ج 3 ص 498.

(3) ص: 39.

(4) ص: 61.

(5) 1346-1276-749-674 م الأصبهاني أو الأصفهاني محمود بن عبد الرحمن بن القاسم شمس الدين مفسر، كان عالماً بالعقليات، من كتبه شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول وشرح البيهقي لابن الساعاتي في أصول الفقه، وشرح منهاج البيضاوي للاعلام ج 7 ص 176.

(6) في زت عند عباد.

(7) ص: 48.

(8) ص: 22.

من بعد تخيله ظللاً سماه ظللاً، فإذا تحرك فظنه شجراً سماه شجراً فإذا قرب منه وآه رجلاً سماه رجلاً وأجيب بأن اختلاف الاسم لاختلاف المعنى في الذهن لظن أنه في الخارج كذلك لا لمجرد اختلافه في الذهن. فالموضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لإدراك الذهن له حسبما أدركه و«قال الشيخ الإمام (1)» والد للمصنف هو موضوع «للمعنى من حيث هو» من غير تقييد بخارجي أو ذهني فاستعماله في أيهما استعمال حقيقي عنده وصنف فيه مصنفًا. قال المصنف في منع اللوائح (2) وليس الخلاف في الاسم المعرفة بل في اسم الجنس أي النكرة كرجل لأن المعرفة توضع تارة للخارجي كريد وتارة للذهني كأسامة. وأعترض بأن الاسم النكرة موضوع للحقيقة من حيث هي وقيل موضوع لفرد منتشر يتناول جميع الأفراد على البديل وعلى هذين القولين مدلوله كلي والكلي يلزم أن يكون ذهنيًا «وليس لكل معنى لفظ» موضوع له فإن من المعاني ما لم يوضع له لفظ كأنواع الروائح «بل» اللفظ إنما يوضع «لكل معنى محتاج إلى» وضع «اللفظ» له كالمعاش ونحوها ويل في كلامه للانتقال من غرض إلى آخر لا للإبطال «و» اللفظ «الحكم» هو «للتضح المعنى» نصا كان أو ظاهراً «و» اللفظ «المتشابه» هو «ما استأثر» أي اختص «الله» تعالى «بعلمه» فلم يتضح لمخلوق معناه و«قد يطلع» الله «عليه بعض أصفياه» الراسخين في العلم، واعترض بأن اطلاع البعض ينافي الاستيثار فأخر كلامه يدافع أوله والأحسن أن يقول للمتشابه ما استأثر الله بعلمه وما لا يطلع عليه إلا بعض أصفياه والأول مبني على أن الوقف في الآية على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ والثاني مبني على أن الوقف على قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (3) وهو قول الأشعري (4). قال النووي (5) في باب الأدب من شرح مسلم (6) إنه الأصح لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته انتهى (7) وهذا الاصطلاح مأخوذ من قوله تعالى ﴿فِيهِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (8)

(1) ص: 61.

(2) ص: 10.

(3) سورة آل عمران: الآية 7.

(4) ص: 46.

(5) ص: 24.

(6) ص: 36.

(7) بل هو في كتاب العلم في باب النهي عن اتباع متشابه القرآن ونصه والأصح الأول وأن الراسخين يعلمونه لأنه لا يبعد الخ

ج 10 ص 100 بهامش القسطلاتي.

(8) سورة آل عمران: الآية 7.

«قال الإمام» فخر الدين الرازي (1) في المحصول (2) و«اللفظ الشائع» أي المشهور معناه بين الخواص والعوام كلفظ الحركة بمعنى الانتقال «لا يجوز أن يكون موضوعا لمعنى خفي» على أحد «إلا على الخواص» لأنه لا يكون خفيا عليهم بخلاف العوام لا متناع تخاطب العوام بما هو خفي عليهم غير مدرك لهم «كما يقول» بعض المتكلمين وهم «مثبتوا الحال» في تفسيرها «الحركة معنى يوجب تحرك الذات». أي الجسم فإن هذا المعنى خفي التعلق على العوام والمشهور تفسير الحركة بنفس الانتقال لأنها معنى أوجب الانتقال والقصد بهذه للسألة الرد على مثبت الحال أي الوسطة بين الوجود والمعدوم عرفوا الحال بأنها صفة لا موجودة ولا معدومة لكنها قائمة بوجود كالعالمية وهي النسبة بين العالم والمعلوم والأمور النسبية لا وجود لها في الخارج وكان المناسب تأخيرها إلى قوله في أواخر (1) الكتاب وأنه لا حال ولكنه تبع الرازي في ذكرها عقب التشابه لاشتراكها معه في الخفاء.

«مسألة» قال ابن فورك

والجمهور اللغات توقيفية

«قال» أبو بكر «ابن فورك (2)» بفتح الفاء ولا يصح فيه ضمها عند المحققين كما نبه عليه القرافي (3) وأبو بكر هذا من العلماء الأجلة (4) في العقول والنقول ومن أكابر أصحاب الأشعري (5) ولذلك أفرد بالذكر «و» قال «الجمهور» أيضا «اللغات توقيفية» بمعنى أن الله تعالى هو الذي وضعها ووقف عباده عليها بأن «علمها الله عباده» إما «بوحى» إلى بعض أنبيائه كآدم لقوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (6) «أو خلق الأصوات» التي سمعها بعض العباد من بعض الأجسام بأن خلق الله في ذلك

(1) في ز في آخر الكتاب.

(2) توفي 406 هـ = 1015 م محمد بن الحسن بن فورك واعظ عالم بالأصول والكلام من فقهاء لشافعية. قال ابن عساكر بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريبا من المائة الاعلام ج 6 ص 83. أنظر بعض مؤلفاته في كشف لظنون ج 6 ص 60.

(3) ص: 130.

(4) في ز الأجلة وفي خ ت الجلة وهما جمعا جليل كإجلاء.

(5) ص: 54.

(6) سورة البقرة: الآية 31.

البعض أسمع اسم بقصد الدلالة على المعنى ففهم (1) السامع منه ذلك «أو» بخلق «العلم الضروري» في صدر بعض العباد واحد أو جمع بأن وضعها (2) وضع تلك الألفاظ بإزاء المعاني «وعزي» القول بأنها توقيفية «إلى» الشيخ أبي الحسن «الأشعري» (3) قيل ولا يصح عزوه إلى الأشعري لأن محققي كلامه كالقاضي أبي بكر أباقلاني (4) وإمام الحرمين (5) لم يذكروه في المسألة أصلاً «و» قال «أكثر» للعزلة» أبو هاشم (6) وأتباعه اللغات «اصطلاحية» من البشر وضعها واحد منهم أو أكثر «حصل عرفانها» لباقي البشر «بالإشارة» من الواضع «والقرينة» منه «كالطفل» يعرف لغة أبويه بهما واحتجوا بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ (7) أي بلغتهم دل ذلك على سبق اللغة (8) الإرسال ولو كان بالتوقيف لسبق الإرسال اللغة (9) فيلزم الدور وأجيب باندفاع الدور بأن يوحى إليه بها فيعملها ثم يعملها ثم يرسل «و» قال «الأستاذ» بالمعجمة أبو إسحاق الأسفرائني (10) «القدر للحتاج» إليه منها «في التعريف» للغير «توقيف» لمسيس الحاجة إليه «وغيره» أي غير القدر للحتاج إليه «محتمل» للتوقيف والاصطلاح (11) «قبل عكسه» أي القدر للحتاج إليه في التعريق منها الاصطلاح وغيره محتمل للتوقيف والاصطلاح نقله في للحصول (12) «توقف كثير» من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها «وللختار» وفاقا لابن الحاجب (13) وابن دقيق العيد (14) «الوقف عن القطع» بواحد منها لأن أدلتها لا تفيد القطع «أن التوقيف» للصدر به أول هذه المذاهب «مظنون» فيكون هو الأرجح ظنا لظهور دليله دون دليل الاصطلاح، قال الماوردي (15) في تفسيره (16)

- (1) في ز: فيفهم.
- (2) في ز ت: بأن وضعها.
- (3) ص: 46.
- (4) ص: 47.
- (5) ص: 50.
- (6) ص: 63.
- (7) سورة إبراهيم: الآية 4.
- (8) في ز اللغات.
- (9) في ز ت اللغات.
- (10) ص: 48.
- (11) في ز اصطلاح.
- (12) ص: 34.
- (13) ص: 27.
- (14) ص: 68.
- (15) تأتي ترجمته ص: 249.
- (16) هي المنكث ولعبون في تفسير القرآن.

وفائدة الخلاف أن من جعل الكلام توقيفا جعل التكليف مقارنا لكمال العقل ومن جعله اصطلاحيا جعل التكليف متأخرا عن العقل مدة الاصطلاح على معرفة الكلام انتهى.

«مسألة» قال القاضي:

لا تثبت اللغة قياسياً

«قال القاضي» أبو بكر الباقلاني بالنون مع تشديد اللام أو بالهمزة مع تخفيفها و«أمام الحرمين والغزالي (1) والآمدي (2)» والصيرفي (3) وأكثر الحنفية (4) «لا تثبت اللغة قياساً وخالفهم ابن سريج (5)» وابن السمعاني (6) و«ابن أبي هريرة (7)» والقاضي أبو الطيب (8) و«أبو إسحاق الشيرازي (9) والإمام الرزبي (10)». فقالوا: تثبت قياساً مثاله النبيذ المسكر من غير ماء العنب فإنه يغطي العقل هل يسمى الخمر (11) قياساً على الخمر من ماء العنب بجامع تغطية العقل أولاً فالتثبت جعل تحريمه بالقياس على الخمر والتأني جعله دخلاً في اسم الخمر من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ...﴾ (12) الآية واللائط هل يسمى زانياً فيجلد لدخوله في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (13) الآية أو يجلد بالقياس على الزاني القولان وسواء في الثبوت الحقيقة والمجاز و«قيل تثبت الحقيقة» قياساً «لا للمجاز» لأن رتبة الحقيقة أعلى من رتبته «ولفظ القياس» في قولهم لا تثبت اللغة قياساً «يغني عن قولك» يابن الحاجب (14) «محل الخلاف فيما لم يثبت تعميمه

(1) ص: 39 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 88 .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 73 .

(6) ص: 54 .

(7) توفي 345 هـ = 956 م الحسن بن الحسين بن أبي هريرة أبو علي فقيه انتهت إليه أمانة الشافعية في العراق كان عظيم القدر مهيباً له مسائل في الفروع وشرح مختصر الزني مات ببغداد الاعلام ج 2 ص 188 .

(8) ص: 55 .

(9) ص: 58 .

(10) ص: 22 .

(11) في زت خمر.

(12) سورة اللائدة: الآية 90 .

(13) سورة النور: الآية 2 .

(14) ص: 27 .

باستقراء» كالضرب والقطع أما ما ثبت تعميمه باستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول فهو من اللغة بالنص فلا حاجة لثبوت (1) ما لم يسمع منه إلى القياس حتى يختلف في ثبوته لأن ما ثبت بالنص لا يفتقر إلى ثبوته بالقياس.

«مسألة» اللفظ والمعنى إن اتحدا

في الوحدة كلفظ واحد لمعنى واحد «فإن منع تصور معناه» أي معنى اللفظ «الشركة» فيه بين إثنين فأكثر «فجزئي» كزيد علما «وإلا» يمنع تصور معناه الشركة فيه «فكلي» سواء تعدد معناه في الخارج كالإنسان أم لا كالشمس والكلي إما «متواطئ إن استوى» معناه في أفراده كالإنسان والشمس فإن الإنسان متساوي المعنى في أفراده الخارجية والشمس متساوية المعنى في أفرادها الذهنية سمي بذلك من التواطئ أي التوافق لتوافق أفراده معناه وإما «مشكك إن تفاوت» معناه في أفراده بالشدة والضعف أو التقدم أو التأخر وبالأولوية، فالأول كالبياض فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج والثاني كالوجود فإن حصول معناه في الواجب قبل حصوله في الممكن والثالث كالوجود فإنه في الواجب أولى منه في الممكن سمي مشككا لتشكيك (2) الناظر فيه في أنه متواطئ نظرا إلى جهة لاشتراك الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطئ نظرا إلى جهة الاختلاف بأحد الأوجه الثلاثة فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل بأنه (3) متواطئ لتوافق أفراده فيه وإن نظر إلى جهة الاختلاف أو ضحه أنه (4) مشترك و«إن تعددا» أي اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس «فمتباين» أي فذلك اللفظ للتعدد للمعنى المتعدد متباين فإن كل مفرد منه بالنسبة للآخر (5) مباين له لتباين معناه و«إن اتحد المعنى دون اللفظ» كالإنسان والبشر «فمتتراف» أي فذلك اللفظ للتعدد للمعنى الواحد مترلاف فإن كل

(1) في ز ت في ما لم يسمع منه إلى قياس.

(2) في ز ت لتشكيكه الناظر.

(3) في ز خيله أنه .

(4) في ز: أوهه أنه.

(5) في ز إلى لآخر.

مفرد بالنسبة إلى الآخر مرادف له لترادفهما على معنى واحد والترادف التوالي «وعسكه» وهو أن يتحد اللفظ ويتعدد للعنى كأن يكون للفظ معنيان فينظر «إن كان» اللفظ «حقيقة فيهما» أي المعنيين (1) كالقراء للحيض والطهر «فمشارك» لا اشتراك المعنيين فيه «وإلا» يكن حقيقة فيهما بل في أحدهما «فحقيقة ومجاز» كالأسد فإنه حقيقة في الحيوان للفترس مجاز في الرجل الشجاع أو مجاز فيهما فمجازان بناء على أنه يجوز أن تجوز في لفظ ولا يكون له معنى حقيقي كما سيأتي في بحث المجاز و«العلم» بفتحيتين «ما» أي لفظ «وضع لمعين لا يتناول» اللفظ «غيره» أي غير المعين على سبيل البديل فخرج بقوله لمعين النكرة ويقول لا يتناول غيره بقية المعارف فإن كلا منها وضع لمعين ويتناول غيره بدلا عنه فأنت مثلا وضع لما يستعمل فيه من أي جزء يستعمل فيه من جزئيات المخاطب ويتناول جزئيا آخر بدله وهلم جرا وكذلك الباقي «فإن كان التعيين» في المعين «خارجا فعلم شخص» كزيد والاشتراك الاتفاق لا أثر له في الوضع و«إلا يكن» التعيين خارجيا بأن كان ذهنيا ملاحظا الوجود فيه «فعلم الجنس» كأسامة علما للسبع أي الماهية (2) الحاضرة في الذهن و«إن وضع» اللفظ «للماهية من حيث هي» أي مع قطع النظر عن التعيين في الخارج أو الذهن «فاسم الجنس» كأسد إسما لماهية السبع وقيل إن اسم الجنس وضع لمفرد مبهم والفرق بين علم الجنس واسم الجنس على ما اختاره للصنف اعتباري وهو اعتبار الإشارة إلى نفس الماهية في الذهن في علم الجنس وعدمه في اسم الجنس والماهية فيهما مستفادة من جوهر اللفظ وعلى مقابل المختار حقيقي وهو أن علم الجنس موضوع للماهية الكلية واسم الجنس للفرد للبهم.

مسألة الاشتقاق

من حيث قيامه بالمفعول أي المشتق أخذ لفظ من لفظ يناسبه في التركيب ليجعل دالا على معنى يناسب معناه ومن حيث قيامه بالفاعل أي الحاكم «رد لفظ إلى» لفظ

(1) في ز لي في المعنيين.

(2) في ت أي لماهيته الحاضرة.

«آخر» بأن يحكم الراء بان الأول مأخوذ من الثاني ليكون فرعاً عنه «ولو» كان اللفظ الآخر «مجازاً المناسبة بينهما» أي بين اللفظين «في المعنى» بأن يكون معنى الثاني موجوداً في الأول «و» في لفظ «الحروف الأصلية» بأن تكون فيهما على ترتيب واحد كضارب من الضرب وأشار بقوله ولو مجازاً إلى تعميم الاشتقاق للحقيقة والمجاز تلويحاً بالرد على الغزالي (1) وألكيا (2) والقاضي أبي بكر (3) في منع الاشتقاق من المجاز كما فهمه المصنف عنهم من قولهم إن عدم الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازاً وجرى على ذلك الزركشي (4) والعراقي (5) والبرماوي (6) في شرح (7) ألفيته، وفيه نظر. فإنه لا يلزم من قول الغزالي وغيره ذلك أن يقولوا بالمنع ولو سلم ذلك فلازم القول ليس بقول على الأصح مثال الاشتقاق من الحقيقة كالناطق المأخوذ من النطق بمعنى التكلم حقيقة ومثاله من للمجاز كالناطق بمعنى الدال مجازاً من قولهم الحال ناطقة بكذا أي دالة عليه فاستعمل النطق في الدلالة مجازاً ثم اشتق منه اسم الفاعل وقد لا يشتق من المجاز كالأمر بمعنى الفعل مجازاً لا يشتق منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ويشتقان من الأمر بمعنى القول حقيقة وخرج بقوله في المعنى نحو الحلم واللح واللحم فإنها متناسبة في الحروف الأصلية لا في المعنى فليس بعضها مشتقاً من بعض وخرج بقوله في الحروف الألفاظ المترادفة كبشر وإنسان فإن أحد اللفظين وإن وافق الآخر في المعنى لم يوافق في الحروف وخرج بالأصلية الحروف الزائدة. فلا يحتاج للمناسبة فيها لعدم الاعتدال بها في الاشتقاق وهذا الاشتقاق يسمى الصغير وأما الكبير فهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف الأصول من غير ترتيب كالحمد واللدح والأكبر هو أن يكون في بعض الحروف تناسب في للخروج كنق و نهق فإن العين من مخرج الهاء. قال به من النحاة

(1) ص: 39 .

(2) ص: 92 .

(3) ص: 47 .

(4) ص: 40 .

(5) ص: 38 .

(6) ص: 43 .

(7) الفوائد السنية في شرح الألفية ص: 43 .

أبو الفتح (1) ومن اللغويين: ابن فارس (2) و«لابد» في تحقيق الاشتقاق الصغير «من تغيير» بين اللفظين إما بزيادة حرف فقط نحو كاذب من الكذب، أو زيادة حركة كنصر من النصر، أو زيادة حرف وحركة كضارب من الضرب، أو نقصان حرف كسهل من الصهيل، أو نقصان حركة كسفر بسكون الفاء من السفر بفتحها، أو نقصان حرف وحركة كصب من الصبابة، أو زيادة حرف ونقصان حرف كصاهل من الصهيل، أو زيادة حركة ونقصانها كحذر بكسر الذال من الحذر بفتحها أو زيادة حرف ونقصان حركة كعاد بالتشديد من العد، أو زيادة حركة ونقصان الحرف كرجع من الرجعى، أو زيادة حرف مع زيادة حركة ونقصانها كموعِد من الوعد، أو زيادة حركة مع نقصان حرف وزيادته كمكمل من الكمال، أو نقصان حرف مع زيادة حركة ونقصانها نحو صل من الوصل، أو نقصان حركة مع زيادة حرف ونقصانه نحو كال بتشديد اللام من الكلل، أو زيادة حرف وحركة معاً ونقصانهما معاً نحو كامل من الكمال فهذه خمسة عشر نوعاً وتنتهي إلى أربعة وعشرين نوعاً، كما في المطولات فإن فقد التغيير لفظاً حكماً بالتغيير تقديراً كطلب من الطلب فتقدر أن فتحة اللام في الفعل غيرها في الاسم وبذلك تكمل أركان الاشتقاق الأربعة وهي المشتق والمشتق منه والمشاركة بينهما في المعنى والحروف والتغيير. ولا يدخل الاشتقاق في ستة أشياء وهي: الأسماء الأعجمية كإسماعيل، والأصوات كغاق، والأسماء المتوغلة في الإبهام كمن وما، والأسماء النادرة كطوبى له لسم للنعمة، واللغات كالجون للأبيض والأسود، والأسماء الخماسية كسفرجل ويدخل فيما سوى ذلك، نقله الزركشي (3) في البحر (4) عن ابن عصفور (5) «وقد يطرد» المشتق «كاسم الفاعل» نحو عالم لكل من قام به العلم إلا أن يمنع مانع كالفاضل فإنه يتمتع إطلاقه على الله لعدم الإذن فيه «وقد يختص» ببعض الأشياء (6) «كالقارورة» براءين مهملتين للزجاجة المعروفة فتختص بذلك دون غيرها مما هو مقرر للمائع كالحوض والكوز فلا يسمى شيء منهما

(1) توفي 392 هـ = 1002 م عثمان بن جني اللصلي أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو له للحتسب في شولة القراءات والخصائص واللمع في النحو الاعلام ج 4 ص: 204 .

(2) 329-395 هـ = 941-1004 م أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرزي أبو الحسين من أئمة اللغة والأدب قرأ عليه البديع الهمداني والصاحب ابن عباد من تصانيفه مقاييس اللغة 6 أجزاء وجامع التأويل في تفسير القرآن والفصح، الاعلام ج 1 ص 193 .

(3) ص: 40 .

(4) كتاب له في أصول الفقه ثلاثة مجلدات.

(5) 597-669 هـ = 1200-1271 م علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي لإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور حامل لوله العربية بالأندلس في عصره من كتبته للقرب في النحو واللمع في التصريف وشرح التنبي، الاعلام ج 5 ص 27 .

(6) في ز الأسماء.

قارورة وإما القازوزة بمعجمتين من أولن الخمر فمن أوضاع العجم «ومن» أي والشيء الذي «لم يقيم به وصف لم يجز أن يشتق له منه» أي من لفظه «اسم» للوصف فلا يقال لشخص لم يقيم به الضرب إنه ضارب «خلافاً للمعتزلة (1)» في تجويزهم إطلاق اسم المتكلم على الله تعالى إنه بمعنى خالق الكلام في جسم كاللوح لا بمعنى قيامه بذاته بناء على إنكارهم الكلام النفسي فلزم من ذلك صدق المشتق على من لم يقيم وصف الاشتقاق به وأنت خير بأن لازم المذهب ليس بمذهب على المعتمد «ومن بنائهم» على التجويز «اتفاقهم على أن إبراهيم» عليه الصلاة والسلام «ذليح» ابنه إسماعيل أي ممر عندهم آلة الذبح على محله من إسماعيل لأمر الله إياه بذبحه «واختلافهم هل إسماعيل» عليه الصلاة والسلام «مذبوح» أم لا فقل نعم وكان كلما قطع إبراهيم شيئاً التحم. وقيل لا لأنه لم يقطع منه شيئاً والقائل هذا أطلق الذليح على من لم يقيم به الذبح وما ذكره هنا من جعل محل اتفاقهم كون إبراهيم ذليحاً بمعنى ممر الآلة ومحل اختلافهم كون إسماعيل مذبوحاً بمعنى مقطوع محل الذبح أنسب بالبناء مما ذكره في شرح المختصر (2) من جعل محل اتفاقهم كون إسماعيل غير مذبوح بمعنى غير مزهق ومحل اختلافهم كون إبراهيم ذليحاً بمعنى قاطع مع أن مرادهما واحد لأن مورد خلافهما على كل من العبارتين هل حصل قطع والتحم دون إزهاق أم لم يحصل قطع أصلاً واتفقوا على إمرار الآلة وعدم الأزهاق وعند أهل السنة ليس إبراهيم ذليحاً ولا إسماعيل مذبوحاً لا بمعنى القطع ولا بمعنى إمرار الآلة لنسخه قبل التمكن منه وما ذكر من أن إسماعيل هو المذبوح لا إسحاق هو ما عليه الجمهور، كما قاله النووي (3) ولكن حديث البخاري (4) يدل على أنه إسحاق «فإن قام به ما» أي قام بالشئ وصف «له اسم» موضوع «وجب» في اللغة «الاشتقاق» من ذلك الاسم لمن قام به ذلك الوصف كاشتقاق المتكلم من الكلام لمن قام به معناه «أو» قام بالشئ «مالمس له اسم» موضوع «كأنواع الروائح» القائمة بمحلها من ذوي الروائح كرائحة التفاح القائمة بذاته فإنها لم توضع لها أسماء تخصصها استغناء عنها بالتقييد بالإضافة كرائحة كذا

(1) ص: 32 .

(2) ص: 29

(3) ص: 24.

(4) 194-256 هـ = 810-870 م محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله حبر الإسلام والمخاظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الجامع الصحيح للعروف بصحيح البخاري والتاريخ والضعفاء. في رجال الحديث للاعلام ج 6 ص 34 وهذا الحديث في كتاب بدء الخلق عن سعيد بن جبيرة ويدل على أن إبراهيم ترك لإسماعيل رضيعاً وأمه، ولم يعد إليهما إلا بعد أن تزوج إسماعيل واذبح أمر بذبحه عندما بلغ معه السعي: لكن قوله في الحديث فلما رآه أي رأى إسماعيل أباه قام إليه فصنعا كما يصنع الوالد بالولد والولد بالولد يدل على أنه كان يتعاهده قبل ذلك فلو تركه من رضاعه إلى هذه اللة لما عرفه بمجرد رؤيته والله أعلم.

«لم يجب» ولم يجر أيضا الاشتقاق لاستحالاته «والجمهور» من العلماء ومنهم الإمام الرلزي (1) والبيضاوي (2) «على اشتراط بقاء» معنى «المشتق منه» في المحل الذي قام به الاشتقاق كالعلم القائم بذات العالم «في كون المشتق» المطلق على ذلك المحل «حقيقة» هذا «إن أمكن» بقاء ذلك للمعنى بتمامه وقت الإطلاق كالقيام والعود فإن كلا منهما باق حال إطلاق قائم وقاعد «وإلا» يمكن بقاء ذلك للمعنى بتمامه لكونه من الأعراض السيالة كالكلام الذي لا يؤخذ منه حرف إلا بعد انقطاع آخر حرف منه «فآخر» أي فالشرط في إطلاق المشتق حقيقة بقاء آخر «جزء» من المشتق منه فلا يطلق التكلم حقيقة إلا في حال التلفظ بالدال من زيد من قولنا قام زيد بعد الشروع في الكلام فإن لم يبق المعنى بتمامه ولا جزؤه الأخير في المحل فالمشتق المطلق على المحل مجاز كإطلاق المشتق على محل قبل وجود المعنى المشتق منه كقوله تعالى ﴿إِنَّكَ صَيِّتٌ﴾ (3) فأطلق على من سيموت وما نقله المصنف عن الجمهور هو أحد أقوال ثلاثة وثانيها وبه قال الآمدي (4) أنه لا يشترط بقاء معنى المشتق منه فيكون المشتق حقيقة بعد انقضاء المعنى لاستصحابا لحالة الإطلاق السابقة ونقل أيضا عن جماعة من المعتزلة (5) منهم أبو علي الجبائي (6) وابنه أبو هاشم (7) وابن سينا (8). وثالثها الوقف «عن الاشتراط وعدمه وعزله الزركشي (9) في البحر (10) للآمدي (11) وابن الحاجب (12) ونوزع في ذلك وقال البرمأوي (13) في شرح الألفية (14) إنه يخرج من كلام أبي الطيب (15) قول بالتفصيل بين إطلاق المشتق عقب

(1) ص: 22 .

(2) ص: 27 .

(3) سورة الزمر: الآية 30

(4) ص: 39 .

(5) ص: 32 .

(6) ص: 63 .

(7) ص: 63 .

(8) 423-370 هـ = 1037-980 م الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي شرف اللك الفيلسوف الرئيس صاحب تصانيف في الطب والنطق والطبيعات منها للعاد في الحكمة والشفاء وأرجوزة في للنطق، الاعلام ج 2 ص 241 .

(9) ص: 40 .

(10) ص: 36 .

(11) ص: 39 .

(12) ص: 27 .

(13) ص: 43 .

(14) ص: 43 .

(15) ص: 55 .

المعنى المشتق منه فيكون حقيقة وبين أن يتناول الزمان فلا يكون حقيقة «ومن ثم» أي ومن أجل اشتراط بقاء المعنى المشتق منه «كان لسم الفاعل» وغيره من المشتق «حقيقة في الحال أي في حال التلبس» أي تلبس الفاعل بالمعنى المشتق منه أو بجزءه الأخير «لا» حال «النطق» أي التلفظ من الناطق بالمشتق «خلافا للقرافي (1)» حيث لزم في كلامه ذلك فإنه قال محل الخلاف إذا كان المشتق محكوماً به كزيد سارق أوزن فإن كان محكوماً عليه كالسارق تقطع يده والزاني يجلد مائة فإنه حقيقة مطلقاً فيمن اتصف به ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً وإلا سقط الاستدلال لقوله تعالى ﴿فأقْبَلْتُوا الْمَشْرِكِينَ﴾ (2) ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ (3) ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ (4) على الموجودين في هذه الأعصار فإنه يقال لا يتناول (5) هذه الآية من الموجودين حقيقة إلا من اتصف منهم بالمعنى حال نزولها أما بعد نزولها فمجاز والأصل عدم المجاز وهو مشكل بأن الإجماع قائم على تناولها للموجودين انتهى فأجاب المصنف تبعاً لوالده عن هذا الإشكال بأن المراد بالحال حال التلبس بالمعنى وإن تأخر عن النطق بالمشتق فيما إذا كان محكوماً عليه لا حال النطق بالمشتق وحاصل الجواب أنهما أبقيا المسألة على عمومها وغيرهما كالأسنوي (6) سلم للقرافي تخصيصها بما ذكر «وقيل» أي قال الآمدي (7) مخصصاً لمحل الخلاف «إن طرأ على المحل» لذلك الوصف «وصف» آخر وجودي يناقض «الوصف» الأول «كطريان اليقظة بعد النوم السابق» لم يسم «الحل حقيقة» بالأول «وهو المشتق من اسمه» إجماعاً فلا يسمى اليقظان نائماً حقيقة باعتبار النوم السابق والخلاف في غير ذلك هذا هو المعتمد عند الزركشي (8) وتلميذه البرماوي فينبغي حمل إطلاق من أطلق الخلاف عليه ولا يرد نقل الإجماع بعد ظهور الفرق «وليس في المشتق» وهو الدال على

(1) ص: 87.

(2) سورة التوبة: الآية 5.

(3) سورة النور: الآية 2.

(4) سورة المائدة: الآية 38.

(5) هكذا في النسخ كلها والصواب لا يتناول.

(6) 772-704 هـ = 1370-1305 م عبد الرحيم بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من علماء العربية من كتبه للهمات على الروضة (فقه) والهداية إلى أوهام الكفاية والأشباه والنظائر ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول، الاعلام

ج 3 ص: 344

(7) ص: 39.

(8) ص: 40.

ذات متصفة بمعنى المشتق منه القائم بتلك الذات كالأسود «إشعار بخصوصية» تلك «الذات» للتصفة بالسواد من كونها جسماً أو غيره وإن علم من ذلك شيء فهو على طريق الإلتزام لا باعتبار كونه جزءاً من مسماه ولو أشعر الأسود بخصوص الجسم كان معناه الجسم ذو السواد جسم وهذا (1) تكرار بلا فائدة.

مسألة المترادف

وهو اللفظ المتعدد المتحد للمعنى «واقع» في الكلام العربي في الإسم والفعل والحرف كالإنسان والبشر وجلس وقعد ونعم وجير «خلافاً لشعلب (2) و» تلميذه أحمد «ابن فارس (3)» والزجاج (4) وأبي هلال العسكري (5) في نفيهم وقوعه «مطلقاً» في الأسماء الشرعية واللغوية وحملوا مثل الإنسان والبشر وجلس وقعد على التباين بالصفة فالإنسان باعتبار النسيان أو أنه يأنس والبشر باعتبار بادي البشرية أي ظاهر الجلد والجلوس بأنه ما كان عن قيام والقعود بأنه ما كان عن نوم «و» خلافاً «للإمام» الرلزي (6) في نفيه وقوعه «في الأسماء الشرعية» واحتج بأن الترادف ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في النظم لإقامة الوزن والقافية وفي السجع ولا حاجة إليه في كلام الشارع والمراد بالشرعية ما وضعها الشارع كما سيأتي وأما ما أورده للمصنف تبعاً للقرافي (7) من ترادف الفرض والواجب والسنة والتطوع فلا يرد لأنه من اصطلاح أهل الشرع لا من وضعهم و«الحد» كالحيلون الناطق و«الحدود» كالإنسان «و» المتبوع وتابعه

(1) في ز وهو تكرار.

(2) 291-200 هـ = 816-914 م أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس المعروف بشعلب إمام الكرخيين في النحو واللغة كان روية للشعر محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة ولد ومات ببغداد من كتبه الفصح وقواعد الشعر ومعاني القرآن، الاعلام ج 1 ص 267.

(3) ص: 102.

(4) 311-241 هـ = 855-923 م إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق لزجاج عالم بالنحو واللغة ولد ومات ببغداد كان في فتوته يخرط لزجاج ومال إلى النحو فعلمه للبرد وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره من كتبه معاني القرآن والإشتقاق والأمال في الأدب واللغة وإعراب القرآن، الاعلام ج 2 ص 40.

(5) توفي بعد 395 هـ = بعد 1005 م الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهملن العسكري أبو هلال عالم بالأدب من كتبه التلخيص في اللغة ومعجم في اللغة وجمهرة الأمثال والحث على طلب العلم، ج 2 ص 196.

(6) ص: 22.

(7) ص: 87.

«نحو حسن بسن» وعطشان وبطشان وخراب يباب كل لفظين منهما «غير مترادفين» أي متحدي المعنى «على الأصح» في المسألتين أما الأولى فلأن لفظ الحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلا ولفظ المحدود يدل عليها إجمالاً وما به التفصيل غير ما به الإجمال ومقابل الأصح لا ينظر إلى ذلك وأما الثانية فلأن التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه ومن شأن المترادفين لاستقلال كل منهما بالمعنى على حدته ومقابل الأصح يمنع ذلك «والحق إفادة التابع التقوية» للمتبوع وفي ذلك رد لقول البيضاوي (1) إذ التابع لا يفيد ولعل مراده أنه لا يفيد استقلالا بخلافه تابعا وسمع في خمسة نحو كثير بشير بوزر بحير بدير فإن قلت ألفاظ التوكيد تفيد التقوية نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون ابتعون أبصعون فأى فرق بينها وبين التابع المذكور قلنا الفرق بينهما من وجهين أحدهما أنه يفيد مع التقوية رفع احتمال للجواز ولا كذلك التابع والثاني أنه يشترط في التابع كونه على زنة متبوعه ولا كذلك التوكيد «و» الحق «وقوع كل من» اللفظين «الرديفين» أي للمتحدّي المعنى «مكان» الرديف «الآخر إن لم يكن» أي يوجد «تعبد» بضم الباء اللوحدة ورفع الدال «بلفظه» أي بلفظ الرديف الآخرة كتكبيره الإحرام للقادر عليها فلا يكفي وقوع مرادفها كخداي أكبر مكانها (2) للتعبد بلفظها عند الشافعي (3) وأحمد (4) خلافا لأبي حنيفة (5) فإن لم يتعبد بلفظها فإنه يقع كحضر الليث مكان حضر الأسد «خلافا للإمام» الرزّي (6) وأتباعه في نفيهم ذلك «مطلقا» سواء كان الرديفان من لغة واحدة أو من لغتين «و» خلافا «للبيضاوي (7)» وصفي الدين «الهندي (8)» في نفيهما وقوع كل من الرديفين مكان الآخر «إذا كانا من لغتين» «لأنك لو أتيت مكان من الجارة بمرادفها بالفارسية وهو أز بفتح الهمزة وسكون الزاي فقلت في خرج من الدار خرج أز الدار لم يستقم الكلام لأن ضم لغة إلى الأخرى كضم مهمل إلى مستعمل وذلك لا يجوز.

(1) ص: 27 .

(2) في خ ت معناها .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 31 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 83 .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مسألة المشتوك

وهو اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي «واقع» جوارا في القرآن والحديث وغيرهما من لغة العرب في الأسماء كالقرء للحيض والظهر وفي الأفعال كعسّس لأقبل وأدبر وفي الحروف كمن للتبعيض وبيان الجنس «خلافاً لثعلب (1)» بثلاث أوله «و» الأبهري (2) «نسبة إلى أبهر و» البلخي (3) «نسبة إلى بلخ في نفيهم وقوعه «مطلقاً» في القرآن وغيره ونقل للمصنف عنهم في شرح المختصر (4) إحالته قالوا وما ظن مشتركاً فهو إما حقيقة ومجاز كالعين حقيقة في الباصرة محاز في غيرها كالذهب لصفائه أو متواطئ كالقرء موضوع للقدر المشترك بين الطهر والحيض وهو الجمع لأن الدم يجتمع في زمان الطهر في الجسد وفي زمان الحيض في الرحم أخذاً من قرأت الماء في الحوض أي جمعته «و» خلافاً «لقوم» منهم ابن دلوود الظاهري (5) في نفيهم وقوعه «في القرآن» فقط ورد بوقوع نحو القرء وعسّس «قيل» في القرآن «وفي الحديث» معاً قالوا لو وقع فيهما لوقع إما مبيناً فيطول بلا فائدة وغير مبين فلا يفيد وأجيب باختيار أنه وقع فيهما غير مبين ويفيد إرادة أحد معنييه «وقيل» هو «واجب الوقوع» لأن للعاني أكثر من الألفاظ الدالة عليها وأجيب بمنع ذلك إذ ما من مشترك إلا ولكل من معنييه لفظ يدل عليه «وقيل» هو «ممتنع» مطلقاً عقلاً لإخلاله بفهم المقصود من الوضع وأجيب بأنه يفهم بالقرينة ومنهم من رد القول بالوجوب والقول بالامتناع إلى أنه هل وقع أم لا فإن الواقع يجب وجوده وما لم يقع يمتنع وجوده «وقال الإمام» الرلزي (6) المشترك «ممتنع بين النقيضين فقط» كوجود شيء وعدمه وعلمه بأن سماعه لا يفيد غير التردد بين الأمرين وهو حاصل عقلاً فالوضع له عبث وأجيب بأن فائدته

(1) ص: 106 .

(2) توفي 663 هـ = 1264 م للفضل بن عمر بن الفضل الأبهري السمرقندي أثير الدين منطقي له اشتغال بالحكمة والطبيعات من كتبه هداية الحكمة الإيساغوجي وجامع الدقائق في كشف اللغات في المنطق، الاعلام ج 7 ص 279 .
(3) 235-322 هـ = 849-934 م أحمد بن سهل أبو زيد البلخي أحد الكبار الأئمة من علماء الإسلام جمع بين الشريعة وفلسفة والأدب والفنون، ولد في إحدى قرى بلخ من كتبه أقسام العلوم وشرائع الأديان وكتاب سياسة الكبير والصغير وما يصلح من أحكام النجوم، الاعلام ج 1 ص 134 .

(4) ص: 29 .

(5) 255-297 هـ = 869-910 م محمد بن دلوود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي المعروف بالظاهري أبو بكر قال الصفدي الإمام ابن الإمام لأهو ابن الإمام دلوود الظاهري من أذكيا، العالم من تصانيفه الانتصار على محمد بن جرير وعبد الله بن شريش وعيسى بن إبراهيم الضرير والوصول إلى معرفة الأصول وزهرة العلوم وغيرها، الاعلام ج 6 ص 120 وهدية العارفين ج 2 ص 22 .

(6) ص: 22

لستحضار التردد بين أمرين يغفل الذهن عنهما والفائدة الإجمالية قد تقصد ثم يبحث (1) عن المراد منها وبهذا القول تتم سبعة أقوال في مسألة وقوع المشترك.

«مسألة: المشترك يصح إطلاقه»

لغة «على معنیه» أو معانيه إن أمكن الجمع «معا» كقول المتكلم الواحد في زمن واحد عندي عين ويريد الباصرة والجارية «مجازاً» لأنه لم يوضع لهما معا وإنما وضع لكل منهما من غير نظر إلى الآخر «وعن الشافعي (2) والقاضي» أبي بكر الباقلاني (3) و«للعنزة (4)» هو «حقيقة نظراً لوضعه لكل منهما وفي تعبيره بعن إشارة إلى أن القول بأنه حقيقة غير مجزوم به عنده فإنه قول الشافعي والقاضي وإلى أن في نسبته للمعتزلة تساهلاً فقد منعه منهم أبو هاشم (5) والبصريان (6) والكرخي (7) «زاد الشافعي ظاهر فيهما عند التجرد عن القرائن» للعينة لأحدهما كالمصحوب بالقرائن للعممة لهما «فيحمل عليهما» لظهوره فيهما و«عن القاضي» هو عند التجرد عن القرائن للعينة والمعممة «مجمل» أي غير متضح المراد منه و«لكن يحمل» عليهما «احتياطاً» لا حقيقة «وقال أبو الحسين» (8) البصري من المعتزلة و«الغزالي (9) يصح أن يراد» بالمشترك جميع معنیه عقلاً «لا أنه» أي لا أن ما يراد من معنیه «لغة» لا حقيقة كما قال الشافعي ومن تبعه ولا مجازاً كما رجحه المصنف وابن الحاجب (10) وعلى هذا النفي الحنفية (11) والبيانين وغيرهم و«قيل يجوز» لغة أن يراد به المعنيان «في النفي لا» في «الإثبات» فنحو لا عين عندي

(1) في خ ت ثم بحث.

(2) ص: 24.

(3) ص: 47.

(4) ص: 32.

(5) ص: 63.

(6) أبو عبد الله البصري للجعل وأبو الحسين.

(7) ص: 63 أي ومنعه لكرخي كذلك وليس للراد أنه من المعتزلة.

(8) توفي 436 هـ = 1044 م محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري أحد أئمة المعتزلة ولد في البصرة وتوفي في بغداد قال الخطيب البغدادي له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته من كتبه للعتد في أصول الفقه وتصفح الأدلة وشرح الأصول الخمسة كلها في الأصول الاعلام ج 6 ص 275.

(9) ص: 39.

(10) ص: 27.

(11) ص: 63.

يجوز أن يراد به نفي الباصرة والذهب بخلاف عندي عين فلا يجوز أن يراد به إلا أحدهما والفرق أن زيادة النفي على الإثبات معهودة كما في عموم النكرة المنفية دون المثبتة وفي نسخة بدل يجوز يصح وهو أنسب لتوافق التعبير بالصحة في قوله سابقا يصح إطلاق المشترك وقوله لاحقا وقال أبو الحسين والغزالي يصح و«الأكثر» من العلماء على «أن جمعه» أي المشترك «باعتبار معنييه» أو معانيه نحو لي عيون وتريد باصرتين وجارية أو باصرة وجارية وذهبا «إن ساغ» الجمع «مبني عليه» أي على جواز إطلاق المشترك على معنييه معا، وكذا منع جمعه مبني على منع إطلاقه على معنييه والأقل من العلماء لا يبني الجمع على الإطلاق بل يجمع المشترك سواء قيل بجواز إطلاقه على معنييه أم لا، وقوله إن ساغ الجمع إشارة إلى اختلاف النحاة في جواز جمع للمشترك فرجح ابن مالك (1) الجواز مطلقا وابن الحاجب (2) المنع مطلقا ويجرى «في الحقيقة والمجاز» الخلاف في المشترك فيصح أن يراد معا باللفظ الواحد كقولك رأيت الأسد تريد به الحيوان المفترس والرجل الشجاع «خلافا للقاضي» أبي بكر الباقلاني (3) في قطعه بعدم صحة ذلك وقال الزركشي (4) والعراقي (5) واللفظ له لم يمنع القاضي استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وإنما منع حملة عليهما بغير قرينة فاختلطت مسألة الاستعمال بمسألة الحمل انتهى. والفرق أن الاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى وهو من صفات التكلم والحمل اعتقاد السامع مراد للتكلم أو ما اشتمل على مراده فهو من صفات السامع وأما الوضع فهو جعل اللفظ دليلا على المعنى وهو من صفات الواضع «ومن ثم» أي من أجل صحة استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه «عم» أي شمل «نحو» قوله تعالى ﴿افْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ (6) الواجب والندوب «بناء على جواز استعمال صيغة أفعل في حقيقتها وهو الوجوب ومجازها وهو الندب» «خلافًا لمن خصه» أي فعل الخير «بالواجب» بناء على أنه لا يراد بصيغة أفعل للمجاز مع الحقيقة «و»

(1) ص: 30 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 47 .

(4) ص: 40 .

(5) ص: 38 .

(6) سورة الحج: الآية 77 .

مسألة الحقيقة

(1) في ز التحتانية

قوم كالشرعية «ونفى قوم إمكان» الحقيقة «الشرعية» بناء على أن بين اللفظ ومعناه مناسبة مانعة من نقله إلى غيره «و» نفى «القاضي» أبو بكر الباقلاني (1) «و» أبو نصر (2) «بن» الإمام «القشيري» (3) نسبة لقشير بن كعب أبو (4) قبيلة «وقوعها» أي الشرعية، وقال إنها مستعملة في الشرع في معناها اللغوي فالصلاة مثلاً مستعملة شرعاً في معناها اللغوي وهو الدعاء والأمور الزمّة كالركوع والسجود إنما اعتبرت للاعتدال بها. و«قال قوم وقعت» الحقيقة الشرعية «مطلقاً» فرعية كانت أو دينية وهو قول الجمهور من الفقهاء والمعتزلة (5) وحكاها ابن برهان (6) وابن السمعاني (7) عن أكثر المتكلمين وصحّاه «و» قال «قوم» منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (8) وقعت «إلا الإيمان» بكسر الهمزة فإنه باق على مدلوله اللغوي وهو تصديق القلب واعتبر الشارع في الاعتدال به التلفظ بالشهادتين من القادر «وتوقف الآمدي» (9) في وقوع الشرعية مطلقاً و«المختار» عند المصنف «وفاقاً لأبي إسحاق الشيرازي» (10) والإمامين «إمام الحرمين» (11) والإمام الرازي (12) «وإبن الحاجب» (13) وقوع «الشرعية الفرعية» كالصلاة «لا» الشرعية «الدينية» وهي المتعلقة بأصول الدين كما فسرها بذلك لقاضي (14) في التقريب (15) وأمام الحرمين في التلخيص (16)

- (1) ص: 47 .
(2) توفي 514 هـ = 1120 م عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن أبو نصر من علماء نيسابور له شهرة كأبيه وله اللقابات والأدب في الوعظ، الاعلام ج 3 ص 346 وفي كشف الظنون له تفسير القرآن والوضع في فروع الشافعية ج 5 ص 559.
(3) 376-465 هـ = 986-1072 م عبد الكريم بن عوزين بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري من بني قشير بن كعب زين الإسلام وشيخ خراسان في عصره من كتبه التيسير في التفسير ولطائف الإشارات في التفسير والرسالة القشيرية الاعلام ج 4 ص 57 .
(4) في ز ت أبي قبيلة.
(5) ص: 22 .
(6) 479-518 هـ = 1087-1124 م أحمد بن علي بن برهان أبو الفتح فقيه بغدادى غلب عليه الأصول كان يضرب به المثل في حل الأشكال من تصانيفه البسط والوسيط والوجيز في الفقه والأصول وكان يقول أن العامي لا يلزمه التقيد بمذهب معين مولده ووفاته ببغداد، الاعلام ج 1 ص 173 .
(7) ص: 54 .
(8) ص: 58 .
(9) ص: 39 .
(10) ص: 58 .
(11) ص: 50 .
(12) ص: 22 .
(13) ص: 27 .
(14) ص: 47 .
(15) كتابه الأصولي التقريب والإرشاد أنظر للحصول بتحقيق طه جابر ج 1 ص 117 .
(16) أنظر كشف الظنون ج 1 ص 466 والوفيات ج 3 ص 168 .

والبرهان (1) فإن الدينية مستعملة في معناها اللغوي وهي في الإيمان التصديق القلبي «ومعنى الشرعي» الذي هو مسمى الاسم الشرعي الصادق بالحقيقة الشرعية «ما» أي شيء «لم يستفد لسمه» أي ما لم يستفد وضع الاسم له «الا من الشرع» كالصلاة ذات الركوع والسجود فإن اسم الصلاة لهذه الهيئة المخصوصة لم يستفد إلا من الشرع وإطلاق المعنى على الماصدق (2) شائع في كلامهم نظرا إلى أنه مستفاد من اللفظ كالمفهوم «و» لا يختص الاسم الشرعي بالواجب بل «قد يطلق على المندوب والمباح». فالأول كقولهم من النوافل ما يشرع أي يندب فيه الجماعة كالعيدين والثاني كقول القاضي الحسين (3) لو صلى التراويح أربعاً بتسليمه لم يصح لأنه خلاف المشروع يعني المباح وتفسير الشرعي بما لم يستفد لسمه إلا من الشرع بجامع كل من إطلاق الشرعي على المباح والواجب والمندوب لأن كلاً منها لم يستفد لسمه إلا من الشرع. يقال شرع الله الشيء أباحه وشرعه أي طلبه وجوبا أو ندبا «والمجاز» الإفرادي بكسر الهمزة لعة أو عرفا أو شرعا «اللفظ المستعمل» فيما وضع له «بوضع ثان لعلاقة» بين ما وضع له ثانيا فخرج بقوله بوضع ثان الحقيقة فإنها بوضع أول ويقول له لعلاقة العلم للنقول كزيد فليس بمجاز لأنه لم ينقل لعلاقة «فعلم» من تقييد الوضع بقوله ثان دون تقييد الاستعمال بذلك «وجوب سبق الوضع» للمعنى الأول «وهو» أي وجوب سبق الوضع «اتفاق» في تحقق للمجاز «لا» وجوب سبق «الاستعمال» في المعنى الأول فلا يجب سبقه في تحقق للمجاز «وهو المختار» إذ لا مانع من أن يتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أو لا فعلى هذا لا يستلزم للمجاز الحقيقة كما لا تستلزم الحقيقة للمجاز بالاتفاق فقد يوجد لفظ حقيقي لم يتجاوز فيه وقيل يستلزمها فيجب سبق الاستعمال وما ذكر من أنه لا يجب سبق الاستعمال «قيل مطلقا» في المصدر وغيره و«الأصح» عند المصنف أنه لا يجب «لما عدا المصدر» ويجب سبق استعمال الحقيقة لمصدر المجاز فلا يتحقق في المشتق مجاز إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن بالألف واللام لم يستعمل لغير الله واستعماله في حق الله مجاز لأنه من الرحمة وحقيقتها الرقة وميل القلب. وهما مستحيلان عليه تعالى «وهو» أي

(1) البرهان في أصول لفقه كشف الظنون ج 1 ص 242 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 37 .

المجاز «واقع» في الكتاب والسنة وغيرهما «خلافاً للأستاذ» أبي إسحاق الأسفرائني (1) «و» أبي علي «الفارسي (2)» في نفيهما وقوع للمجاز «مطلقاً» وتوقف الغزالي (3) وإمامه (4) في صحة هذا النقل عن الأستاذ «و» خلافاً «للظاهرة» (5) «كأبن دلوود (6) وابن حزم (7) وغيرهما في نفيهما وقوعه» في الكتاب والسنة. قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب لأنه ينفي فيصدق نفيه وكلام الله ورسوله منزّه عن ذلك وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة لأن النفي لا يصح بالنسبة إلى المعنى المجازي الذي يعتبر فيه العلاقة وإنما يصح نفي المعنى الحقيقي و«إنما يعدل» عن الحقيقة «إليه» أي إلى المجاز «لثقل» لفظ «الحقيقة» على اللسان كالتخفيف بخاء معجمة مفتوحة فنون ساكنة ففاء مفتوحة فقاوين بينهما ياء مثناة تحتية ساكنة اسم للداهية يعدل عنه إلى الموت إذ الداهية. كما قال الجوهري (8) ما يصيب الشخص من نوب الدهر العظيمة «أو بشاعتها» كالحراءة بكسر الحاء المعجمة وفتح الهمزة بوزن الرسالة يعدل عنها إلى الغائط وحقيقته المكان المنخفض «أو جهلها» للمتكلم أو المخاطب يعدل عنها إلى المجاز المعلوم عندهما «أو بلاغته» أي المجاز نحو زيد أسد فإنه أبلغ من شجاع «أو شهرته» دون الحقيقة كالرؤية فإنها في ظرف الماء أشهر من معناها الحقيقي وهو البعير ونحوه «أو غير ذلك» كتعظيم للمخاطب نحو سلام على المجلس العالي بخلاف سلام عتيك وموافقة الروي والسجع والمطابقة والمقابلة واللجانسة إذا لم يحصل ذلك بالحقيقة فالأول كقوله (9):

عارضتنا أصلاً فقلنا للرب * حتى أضاء الأبقحون الأشيب

(1) ص: 48 .

(2) 377-288 هـ = 987-900 م الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي أحد الأئمة في علم العربية، له كتاب الإيضاح والتذكير في علم العربية 20 مجلدات وتعليق سيبويه، الاعلام ج 2 ص 179 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 50 .

(5) علماء مذهب الإمام الظاهري

(6) ص: 108 .

(7) 456-384 هـ = 1064-994 م علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد عالم الأندلس في عصره واحد أئمة الإسلام أشهر مؤلفاته الفصل في اللل والأهواء والنحل والحلى وجمهرة الانساب، الاعلام ج 4 ص 254 .

(8) ص: 24 .

(9) عارضتنا أصلاً فقلنا للرب، حتى أضاء الأبقحون الأشيب، هذا البيت مطلع قصيدة للبحراني يمدح بها إسحاق بن إبراهيم ج 2 في ديوانه ص 268 هو في جميع نسخ الكتاب تصرف فيه الأقسام فأبعدته عن الافهام وقد أثبتته كما ورد في الديوان غير الكلمة الأخيرة فإنها وردت فيه بلفظ الأشيب وحينئذ فلا شاهد فيه فالأشيب يوصف به الشجر حقيقة فكانه قال حتى أضاء الشجر الأشيب فالمجاز في الأبقحون وعلى ما شرح عليه الشارح يكون للنفي حتى أضاء الشجر للشبه بالشيب في البياض وأصلاً جميع أصيل وقريرب تقطع من بقر فوحش أو تغزق كما في لسان العرب.

ولو قال بدل الأشيب الأبيض خالف الروي والثاني نحو حمار ترتار بخلاف بليد ترتار والثالث مثل (1) قوله كلما لح قلبي في هولها لحت في مقتى ولو قال لزدلا هولي لم يكن طباقا والرابع مثل اتخذت للأشهب الأدهم ولو قال قيذا فانت المقلبة والخامس مثل سيع سباع ولو قال شجعان فانت المجانسة «وليس» للجاز «غالبا على» الحقيقة في كل «اللغات» العربي وغيرها «خلاقا لابن جني (2)» بسكون الباء معرب كني بكاف بين الجيم والكاف أي ليس بكاف خالصة ولا جيم خالصة في قوله إنه غالب على الحقيقة في كل لغة إذ ما من لفظ إلا ويشتمل في الغالب على مجاز كقولك بعت العبد والمبيع بعضه «ولا» أي وليس للجاز «معتمدا» بفتح الميم عليه أي معمولا به «حيث تستحيل الحقيقة خلافا لأبي حنيفة (3)» في قوله إن المجاز عند استحالة الحقيقة معتمد عليه فحكم بالعتق على من قال لعبد الذي هو أسن منه هذا ابني عملا بالمجاز عند استحالة الحقيقة وهي كون الأكبر مخلوقا من نطفة الأصغر وعند الشافعي (4) لا يعتق لأن هذا اللفظ لا يصلح مجازا عن العتق الذي هو لازم البنوة فيلغو ولو كان مثل العبد يولد لمثل سيده فإن كان غير معروف النسب من غيره عتق العبد اتفاقا وكذا إن كان معروف النسب فإنه يعتق عندهم، وهو أصح الوجهين عند الشافعية مواخذاً باللازم وهو العتق وإن لم يثبت للزوم وهو البنوة «وهو» أي المجاز خلاف الأصل فإن أريد به الغالب فالمخالف فيه ابن جني (5) أو الدليل فالمراد أن للجاز خلاف الدليل أو الراجح وهو الأظهر فالمراد أن المجاز خلاف الراجح فإذا دل لفظ بين كونه محتملا للحقيقة الراجحة والمجاز المرجوح فالراجح حملة على الحقيقة لعدم الحاجة فيها إلى قرينة فقول القائل رأيت أسدا فإنه يحتمل الحقيقة وهي الحيوان المفترس ويحتمل للمجاز وهو الرجل الشجاع على خلاف الأصل فيحمل على المعنى الحقيقي «والنقل خلاف الأصل» فإذا دل لفظ بين كونه منقولاً (6) وباقيا على حقيقته اللغوية فحملة على حقيقته أرجح فقول القائل صليت يحتمل للنقل عنه وهو الدعاء بخبر ويحتمل للنقل إليه وهي الصلاة الشرعية على خلاف الأصل فيحمل على المعنى الحقيقي «و» للجاز أولى من الاشتراك

(1) في خ إسقاط مثل قوله ولح في كل لنسخ بالحاء للهملة والصراب لح بالجيم

(2) ص: 102 .

(3) ص: 24 .

(4) من على مذهب الإمام الشافعي .

(5) ص: 102 .

(6) في ز منقولا أو باقيا .

فإذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى بالاشتراك أن يكون في معنى آخر حقيقة ومجازا فحملة على المجاز أولى من حملة على المشترك لأن المجاز أغلب (1) من الاشتراك بالاستقراء مثاله النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء أو بالعكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة والمجاز في الآخر والنقل « أولى من الاشتراك » فإذا احتمل اللفظ أن يكون منقولا وأن يكون مشتركا فحملة على النقل أولى من حملة على الاشتراك مثاله الزكاة حقيقة في النماء وهو الزيادة وما يخرج من المال محتمل لأن يكون حقيقة لغوية أيضا فيكون مشتركا ومحتمل لأن يكون منقولا شرعيا « قيل » والمجاز أولى من الإضمار فإذا احتمل الكلام أن يكون فيه مجاز وإضمار فحملة على المجاز أولى من حملة على الإضمار مثاله قولك لعبدك المعروف النسب من غيرك الأصغر منك سنا هذا ابني يحتمل أن يكون مجازا عن العتق تعبيرا عن اللزوم وهو العتق بالملزوم وهو البنوة فيعتق ويحتمل أن يكون فيه إضمار أي مثل ابني في الشفقة فلا يعتق والأصح الأول مؤاخذاً باللائم وإن لم يثبت للزوم وهو البنوة « و » قيل النقل أولى « من الإضمار » فإذا احتمل لفظ أن يكون فيه نقل وإضمار فحملة على النقل أولى من حملة على الإضمار مثاله قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (2) محتمل أن يكون الربا نقل شرعا إلى العقد فيفسد وبأثم فاعله ويحتمل أن يكون فيه إضمار أي أخذ الربا وهو الزيادة كبيع درهم بدرهمين مثلا فيصح البيع إذا سقطت الزيادة ويرتفع الإثم والأصح الأول عند الشافعي (3) خلافا لأبي حنيفة (4) « والتخصيص أولى منهما » أي من كل واحد من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام أن (5) يكون فيه تخصيص ومجاز أو تخصيص ونقل فحملة على التخصيص أولى أما أنه أولى من المجاز فلان دلالة العام على أفرادها بعد التخصيص يحتمل أن تكون حقيقة ودلالة المجاز على معناه المجازي لا يحتمل ذلك لكونه خلاف الإجماع والحقيقة راجحة على المجاز والمحتمل للرأب راجح وأما أنه أولى من النقل فلان التخصيص خير من المجاز. والمجاز خير من النقل والخير

(1) في ت أقوى من الاشتراك.

(2) سورة البقرة: الآية 275 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) في ز ت لأن يكون

من الخير خير مثال الأول قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَتَضَرَعُونَ إِلَيْكُمْ﴾ (1) يحتمل أن يكون مجازاً عن الذبح أي مما لم يذبح فعبر الذبح بما يقارنه غالباً من التسمية ويحتمل أن يكون المراد التلفظ بالتسمية عند الذبح وخص منه الناسي لها فتحل ذبيحته وبه قال الحنفي (2) ومثال الثاني قوله تعالى ﴿وَأَجَلُ اللَّهِ بَرِّئٌ قَلِيلٌ﴾ هو المبادلة مطلقاً وخص منه الفاسد لعدم حله وقيل نقل شرعاً إلى المستجمع لشروط الصحة وهما قولان للشافعي وإنما اقتصر المصنف على هذه الخمسة وهي التخصيص والمجاز والإضمار والنقل والاشتراك لأنها أصل ما يخل بالتفاهم اليقيني ويقع التعارض بينها على عشرة أوجه وأصلها عشرون وجهاً وذلك أن خمسة مقابلة لأربعة وخمسة في أربعة بعشرين لكن ما قابل الشيء فقد قابله فصارت عشرة أوجه وضابط ذلك أن تأخذ كل واحد مع ما قبله فالاشتراك يعارضه الأربعة قبله والنقل يعارضه الثلاثة قبله والإضمار يعارضه الإثنان قبله والمجاز يعارضه التخصيص ومجموع ذلك عشرة أولها تعارض الاشتراك مع النقل، ثانيها الاشتراك مع الإضمار، ثالثها الاشتراك مع للمجاز، رابعها الاشتراك مع التخصيص، خامسها تعارض الإضمار مع للمجاز، تاسعها الإضمار مع التخصيص خامسها تعارض النقل مع الإضمار، سادسها النقل مع للمجاز، سابعها النقل مع التخصيص، عاشرها تعارض للمجاز مع التخصيص وكل من التخصيص والمجاز والإضمار والنقل والاشتراك يقدم على النسخ وقد جمعها بعضهم

فقال: يقدم تخصيص مجاز ومضمّر * * ونقل (3) تلا والاشتراك على النسخ
وكل على ما بعده متقدم * * وقدم لضداد الجميع ذوو النسخ

ولابد للمجاز من علاقة وهي التعلق بين المعنى الموضوع له أولاً والمعنى الموضوع له ثانياً، وأنواعها أحد وثلاثون نوعاً اقتصر المصنف منها على أربعة عشر نوعاً فقال «وقد يكون» المجاز «بالمشابهة» في «الشكل» كإطلاق الأسد على صورته للنقوشة في حائط «أو» للمشابهة في «صفة ظاهرة» كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع فالشجاعة صفة ظاهرة بخلاف الرجل الأبر لأبخر في الأسد صفة خفية «أو باعتبار

(1) سورة الأنعام: الآية 121

(2) من على مذهب أبي حنيفة من العلماء.

(3) في زت يليه الاشتراك .

ما يكون» أي يوجد في المستقبل «قطعا» نحو ﴿إِنَّكَ هَيَّتَ﴾ (1) «أو» باعتبار ما يكون «ظنا» كإطلاق الخمر على العنب كقوله (2) تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَمْرًا﴾ (3) وقد لا يؤول العصر إلى الخمر «لا احتمالا» كإطلاق الحر على العبد فلا يجوز «وبالضد» كإطلاق المفازة على البرية المهلكة «وللجاورة» كإطلاق الروية على ظرف الماء فإنها في الأصل اسم للدابة التي تحمل الماء من بغير أو غيره ثم أطلقت على ظرف الماء لمجاورته لها و«الزيادة» نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (4) فالكاف زائدة وقيل الزائد مثل وإلا لزم إثبات المثل والمقصود نفيه و«النقصان» نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (5) أي أهل القرية (6) و«السبب للمسبب» نحو للأمر يد أي قدرة فهي مسببة عن اليد لحصولها بها و«الكل للبعض» نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ (7) أي أناملهم في آذانهم فأطلقت الأصابع التي هي كل على بعضها وهي الأنامل لجريان العادة أن الإنسان لا يضع جميع الأصبع في أذنه و«المتعلق» بكسر الهمزة «للمتعلق» بفتحها وصوره كثيرة ومنها إطلاق المصدر على المفعول وعلى الفاعل. فالأول نحو ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ (8) أي مخلوقه والثاني كرجل عدل أي عادل و«بالعكس» وهي إطلاق اسم المسبب على السبب كتسمية للرض الشديد موتا فإنه سبب عادي للموت وإطلاق البعض على الكل نحو فلان ذبح ألف رأس غنم والذبح للكل لا للرأس وإطلاق للمتعلق بفتح اللام على للتعلق بكسرها نحو ﴿بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ (9) أي الفتنة «و» إطلاق «ما بالفعل على ما بالقوة» كإطلاق المسكر على الخمر في الدن وهذه العلاقة داخلية في قوله سابقا أو باعتبار ما يكون ثم إن كان علاقته غير المشابهة فهو للجاز للرسول وإن كان علاقته المشابهة فهو الاستعارة «وقد يكون» للجاز «في الإسناد» وهو أربعة أقسام لأن المسند والمسند إليه قد يكونان حقيقيين كقوله تعالى ﴿وَإِذَا تَلَيَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (10) أسندت زيادة الإيمان وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكون الآيات المتلوة سببا لها عادة . وقد يكون للمسند

(1) سورة الآية الزمر: 30 .

(2) في ز ت في قوله تعالى .

(3) سورة يوسف: الآية 36 .

(4) سورة الشورى: الآية 11 .

(5) سورة يوسف: الآية 82 .

(6) في ز هنا زيادة "فقد تجوز أي توسع بزيادة كلمة أو نقصها وإن لم يصدق عليه حد للجاز".

(7) سورة البقرة: الآية 19 .

(8) سورة لقمان: الآية 11 .

(9) سورة القلم: الآية 6 .

(10) سورة الأنفال: الآية 2 .

والمسند إليه مجازين كأحياني اکتحالي بطلعتك فاستعمال الإحياء في السرور والاکتحال في الرؤية مجاز ولحيي في الحقيقة هو الله تعالى وقد يكون المسند حقيقة والمسند إليه مجازا نحو أثبت البقل شباب الزمان وقد يكون المسند إليه حقيقة والمسند مجازا نحو أحيى الأرض الربيع «خلافاً لقوم» في نفیهم للمجاز في الإسناد ثم منهم من يجعل للمجاز فيما يذكر من أمثله في المسند كابن الحاجب (1) ومنهم من يجعلها في المسند إليه كالسكاكي (2) «و» قد يكون للمجاز الأفرادي «في الأفعال والحروف وفاقاً لابن عبد السلام (3) والنقشواني (4) مثاله في الأفعال ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾ (5) أي يأتي وعكسه ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطين﴾ (6) أي تلتنه ومثاله في الحروف ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ (7) أي ما يهلك «ومنع الإمام» الرلزي (8) «الحرف» أي المجاز في الحرف «مطلقاً». فقال لا يكون فيه مجاز أفراد لا بالذات ولا بالتبع ورده النقشواني بنحو قوله تعالى ﴿ولأعلنكم في جنوع النخل﴾ (9) أي عليها فإن في وضعت ابتداء للظرفين فاستعمالها للاستعلاء مجاز وأجيب بأنها هنا للظرفية المجازية فإن الجذوع ظرف للمصلوب لتمكنه عليها تمكن للظروف من الظرف وجري على ذلك الزمخشري (10) والبيضاوي (11) ومعنى المجاز بالتبع في الحرف أنه يجري أولاً في متعلق الحرف ثم يسري للمجاز من متعلق الحرف هل هو المجزوء بالحرف أو للعنى القائم بذلك الحرف «و» منع الإمام أيضاً «الفعل وللشئ» كاسم الفاعل. فقال لا يوجد فيهما مجاز «إلا بالتبع» لأصلهما وهو المصدر

(1) ص: 27 .

(2) 626-555 هـ = 1160-1229 م يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخولزمي الغنفي أبو يعقوب سراج لدين عالم بالعربية والأدب مولده ووفاته بخولزم من كتبه مفتاح العلوم. رسالة في علم الناظرة، الاعلام ج 8 ص 222 .

(3) 660-577 هـ = 1181-1262 م عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين للقب بسلطان العلماء فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد توفي بالقاهرة من كتبه لتفسير الكبير والإمام في أدلة الأحكام وقواعد الشريعة، الاعلام ج 4 ص 21 .

(4) ورد هنا وفي التعادل والترجيح ونقل الزركشي في البحر كثيرا عن كتابه تلخيص الحصول ولم أفد له على ترجمة رغم مجهود كبير.

(5) سورة النحل: الآية 1

(6) سورة البقرة: الآية 102

(7) سورة الأحقاف: الآية 35 .

(8) ص: 22 .

(9) سورة طه: الآية 71

(10) ص: 23 .

(11) ص: 27 .

بأن يقع المجاز أو لا في المصدر ثم يسري منه إلى الفعل والمشتق فإن كان المصدر حقيقة فلا مجاز فيهما واعترضه النقشواني (1) بأنه يناقض قولهم أن استعمال المشتق بعد زوال المشتق منه مجاز و«لا يكون» للمجاز «في الإعلام» مطلقا «خلافًا للغزالي (2) في ملمح الصفة» بضم الميم الأولى وفتح الثانية أي في العلم الذي يتلمح فيه معناه الأصلي وهو كونه صفة كالحارث فإنه كان صفة ثم نقل إلى العلمية فقال إنه مجاز لأنه يراد منه الصفة. وقد كان قبل العلمية موضوعا لها بخلاف العلم الذي وضع للفرق بين الذوات كأدد وسعاد فلا مجاز فيه وقد يكون المجاز في الإعلام مطلقا حكاه ابن الأنباري (3). تقول قرأت سببويه وأنت تريد كتابه فقد تجوز بإطلاق اسم صاحب الكتاب على الكتاب ورد بأن التجوز فيه من جهة حذف الكتاب لا من جهة إطلاق لفظ صاحب الكتاب عليه وهذا الخلاف في التسمية وعدمها أولى فإن وضع العلم شخصي ووضع المجاز نوعي وذهب الأكثرون إلى أن العلم ولسطة بين الحقيقة والمجاز و«يعرف» للمجاز «بتبادر غيره» إلى الفهم من اللفظ «لولا القرينة» الصارفة كقولك رأيت أسدا يضحك فلولا القرينة وهي الضحك لتبادر إلى الفهم للمعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس و«صحة النفي» للمعنى الحقيقي في نفس الأمر كقولك للجد هذا أب فإنه يصح نفي الأب عنه «وعدم وجوب الأطرلا» فيما يدل عليه كالقرية تستعمل لأهلها وهي اسم للمحلية (4) كما في ﴿واسئل القرية﴾ (5) أي أهلها فإنه غير مطرد إذ لا يقال ولسأل الحصير أي مالكتها وقيد الوجوب للإحتراز عن جواز الأطرلا كما في الأسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة و«جمعه» أي جمع اللفظ الدال عليه «على خلاف جمع» اللفظ الدال على «الحقيقة» كالأمر بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر واعترض بأن المشترك قد يختلف الجمع في معنييه لاختلافهما مع أن كلا منهما حقيقة كالذكران والذكور في جمع الذكر ضد الأنثى والمذاكير في جميع الذكر بمعنى الفرج على غير قياس. قال

(1) ص: 186 .

(2) ص: 39 .

(3) 558-469 هـ = 1163-1076 م محمد بن عبد الكريم بن إبراهيم الشيباني أبو عبد الله سديد الدولة بن الأنباري كاتب الإنشاء بديون الخلافة ببغداد خمسين سنة كان ذارأي وتدير وكان فاضلا أديبا بينه وبين الحريري مراسلات مدونة، الإعلام ج 6 ص 215 .

(4) في ت بالمحلة وفي ز للمحلة وكتب بطرتها وهي اسم.

(5) سورة يوسف: الآية 82 .

الجوهري (1) لأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو الفحل وبين الذكر الذي هو العضو في الجمع و«بالتزام تقييده» كجناح الذل أي لين الجانب بخلاف المشترك من الحقيقة فإنه يقيد من غير لزوم كالعين الجارية. وهذا المثال من قبيل المجاز في المفرد. وإضافة الجناح فيه للذل قرينة للمجاز والتزام هذه الإضافة علامة ميزت للمجاز عن الحقيقة والعلاقة حينئذ المشابهة وهي أن الجناح آلة يخفضها الطائر شفقة على فراخه ممن يقصدها بسوء «وتوقفه» في إطلاق اللفظ عليه «على المسمى «الآخر» الحقيقي نحو ﴿وَمَكْرُوهًا وَمَكْرُوهًا﴾ (2) أي جازاهم بإطلاق المكر على المجازة عليه متوقف على وجود المكر وهو المسمى الآخر وهذا المجاز يسمى في البديع بالمشاكلة وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً كما تقدم أو تقديرًا نحو ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ (3) فإن مكرهم وإن لم يذكر في اللفظ فهو مقدر التقدم و«الإطلاق على المستحيل» فإن الإستحالة تقتضي أنه غير موضوع له فيكون مجازاً نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (4) فاستعمل سؤال القرية في سؤال أهلها ولا شك أن سؤال القرية بقصد الاستخبار مستحيل لأنها الأبنية المجتمعة وإنما يسأل أهلها وبعد الاتفاق على وجود العلاقة في المجاز هل يشترط في أنواع المجاز أن تنقل (5) بأعيانها عن العرب أم لا بل يكتفي بالعلاقة قد اختلف فيه (6) و«اختار لاشتراط السمع» من العرب «في نوع المجاز» فليس لنا أن نتجاوز في نوع منه إلا إذا سمع من العرب صورة منه أو أكثر ومقابل المختار وصححه ابن الحاجب (7)، أنه لا يشترط السمع بل يكتفي بالعلاقة التي نظرت إليها العرب فيكفي السمع في نوع مثلاً لصحة التجوز في عكسه و«توقف الأمدي» (8) في الاشتراط وعدمه، أما شخص المجاز بمعنى أنه لا يستعمل إلا في الصور المستعملة للعرب فلا يشترط السمع في ذلك الشخص إجماعاً بل هو راجع للمتكلم بشرط عدم خروجه عما اعتبرته العرب من أنواع علاقة للمجاز.

(1) ص: 24 .

(2) سورة آل عمران: الآية 54 .

(3) سورة الأعراف: الآية 99 .

(4) سورة يوسف: الآية 82 .

(5) في ت أن تسمع .

(6) في ز ت فيه خلاف .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 39 .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
(سنة النبوة الفروسي)

«مسألة العرب»

بتشديد الراء المفتوحة «لفظ غير علم استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم» فخرج بقوله غير علم العلم الأعجمي فإنه باق على ما كان عليه من العجمة فلا يسمى معربا وظاهر كلامه في شرح المختصر (1) أنه يسمى بذلك حيث لم يقل غير علم وخرج بقوله في غير لغتهم الحقيقة والمجاز فإن كلا منهما استعمل فيما وضع له في لغة العرب و«ليس» للعرب واقعا «في القرآن» العزيز «وفاقا للشافعي» (2) في رسالته (3) و«ابن جرير» الطبري (4) في تفسيره (5) و«الأكثر» من العلماء محتجين بنحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (6). وقيل إن للعرب واقع في القرآن كمشكاة اسم لكوة لا تنفذ وهل هي حبشية أو هندية قولان . قال بالأول الرلزي (7) وبالثاني الأمدي (8) وابن الحاجب (9) وكالقسطاس وهي رومية سما للميزان واستبرق وسجيل فارسيتان الأولى اسم لغليظ الديداج والثانية اسم للحجر من الطين. وأجيب عن هذه الألفاظ ونحوها بأن وضع العرب لها وافق وضع غيرهم فيكون مما اتفق عليه اللغتان كالصابون والتنور واتفق الجميع على وقوع العلم الأعجمي في القرآن كإبراهيم وإسماعيل وعلم من نصب الخلاف في وقوعه في القرآن أنه واقع في السنة وقد بوب عليه البخاري (10). فقال باب من تكلم بالفارسية والرطانة (11) وأسند فيه

(1) ص: 29 .

(2) ص: 24 .

(3) في أصول الفقه.

(4) 310-224 هـ = 839-923 م محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر اللوزخ للفسر الإمام توفي ببغداد، له أخبار المرسل واللوك يعرف بتاريخ الطبري 11 جزءا وجامع البيان في تفسير القرآن 30 جزءا وللسترشد في علوم الدين، الاعلام

ج 6 ص 69 .

(5) قال في الإتقان هو أجل التفاسير وأعظمها. وقال النوي أجمعت الأمة على أنه لم يصنف في التفسير مثله كشف الظنون ج 1 ص 437. قال في أول كتابه جامع البيان والصاب في ذلك عندنا أن يسمى عربيا أعجميا أو حبشيا عربيا ج 1 ص 9 .

(6) سورة يوسف : الآية 2

(7) ص: 22 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 27 .

(10) ص: 103 .

(11) جاء في كتاب الجهاد والسير ج 4 ص 36 ط د ل افكر.

عن أم خالد (1) أتيت النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي وعلي قميص أصفر فقال صلى الله عليه وسلم: سنه سنه. قال ابن المبارك (2) هي بالحشية حسنة وفي البخاري أيضا ويكثر الهرج (3)، أي القتل. قال أبو موسى الأشعري (4) هي لغة الحبشة ومنهم من نصب الخلاف في وقوعه في السنة أيضا كابن القشيري (5) وغيره.

مسألة اللفظ

إما حقيقة أو مجاز أو حقيقة ومجاز

اللفظ الواحد بعد الاستعمال في المعنى «إما حقيقة» فقط كالأسد للحيوان المفترس «أو مجاز» فقط كالأسد للرجل الشجاع «أو حقيقة ومجاز، إما «باعتبارين لمعنيين مختلفين كلفظ العام للخصوص فإنه حقيقة باعتبار دلالة على ما بقي مجاز باعتبار سلب دلالة على ما أخرج منه أو باعتبار وضعين كالصوم فإنه في اللغة مطلق الإمساك. وفي الشرع إمساك معروف (6) وكالدابة في اللغة لكل ما يدب على الأرض وفي العرف العام لذوات القوائم الأربع فاستعمال الصوم في مطلق الإمساك حقيقة لغوية مجاز شرعي وفي الإمساك المعروف حقيقة شرعية مجاز لغوي واستعمال الدابة في كل ما يدب على الأرض حقيقة لغوية مجاز عرفي وفي ذوات الأربع فقط حقيقة عرفية مجاز لغوي ويدخل في قوله باعتبارين اجتماع الحقيقة والمجاز في الإرادة على

(1) كُتبت أمه بولدها خالد بن الزبير بن العولم وكان الزبير تزوجها فكان لها منه خالد وعمرو لبنا الزبير، وذكر ابن سعد أنها ولدت بالحبيشة وقدمت مع أبيها بعد خيبر وهي تعقل وأبوها خالد بن سعيد بن العاصي بن أمية أسلم قديما ثالث ثلاثة أو رابع أربعة ولستشهد بالشام في خلافة أبي بكر أو عمر. كتاب لباس فتح الباري ج 10 ص 280. وجاء ذكرها في الإصابة ج 4 ص 238 ص 447 للطبعة الأولى.

(2) 118-181 هـ = 736-897 م عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي للروزي أبو عبد الرحمن الحافظ شيخ الإسلام

للمجاهد التاجر صنف تصنيفات ورحلات أفنى عمره في الأسفار حاجا ومجاهدا وتاجرا وجمع الحديث والفقه مات بهيت

منصرفا من غزو الروم وهو أول من صنف في الجهاد، الاعلام ج 4 ص 115 .

(3) جاء في كتاب الفتن في باب ظهور الفتن فتح الباري ج 13 ص 14 .

(4) 12 قبل هـ = 44 هـ = 602-665 م عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب أبو موسى من بني الأشعر من قحطان

صحابي من الشجعان الولاة للفاتحين وأحد الحكمين، الاعلام ج 4 ص 114 الإصابة ج 2 ص 359 .

(5) ص: 112 .

(6) في ز ت الإمساك للعروف.

القول بجواز الجمع بينهما فيها ويخرج عنه استعمال اللفظ حقيقة ومجازاً باعتبار واحد فإنه ممتنع للتنافي بين وضعي الحقيقة والمجاز في لفظ واحد و«الأمران» وهما الحقيقة والمجاز «منتفیان» عن اللفظ الموضوع «قبل الاستعمال» لأن الاستعمال مشروط فيهما ولا يوجد المشروط بدون شرطه فلا يوصف اللفظ قبل الاستعمال بكونه حقيقة ولا مجازاً بل واسطة بينهما «ثم هو» أي اللفظ المذكور «محمول على عرف المخاطب» بكسر الطاء وهو الشارع أو أهل العرف أو أهل اللغة «ففي» خطاب «الشرع» المحمول عليه هو المعنى «الشرعي لأنه عرفه» أي لأن الشرعي عرف الشارع «ثم» إن لم يوجد معنى شرعي أو وجد وصرف عنه صارف فالمحمول عليه هو المعنى «العرفي العام» لأن الظاهر إرادته لتبادره إلى الأذهان «ثم» إن لم يوجد معنى عرفي أو وجد وصرفه صارف فالمحمول عليه هو للمعنى «اللغوي» لتعيينه حينئذ والحاصل أن الذي له مع المعنى الشرعي معنى عرفي عام (1) أو معنى لغوي أو هما يحمل أولاً على الشرعي وأن الذي له معنى عرفي عام ومعنى لغوي يحمل أولاً على العرفي العام و«قال الغزالي (2) والأمدی (3)» في الذي له معنى شرعي ومعنى لغوي محمولة «في الإثبات» هو المعنى «الشرعي» على حسب ما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم إنني إذن أصوم (4)، حتى يستدل به على صحة صوم النفل بنية من النهار «و» اختلف الغزالي والأمدی «في النفي» وعبارتهما النهي. فقال «الغزالي» اللفظ «محمل» أي لا يتضح المراد منه كالنهي عن صوم يوم النحر إذ لو حمل على المعنى الشرعي لزم صحة صومه إذ لا ينهى إلا عن ما يمكن صومه شرعاً ولو حمل على اللغوي كان حملاً للكلام على غير عرف المتكلم «و» قال «الأمدی» محمله المعنى «اللغوي» لتعذر الشرعي بالنهي لحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر (5) وأجيب بأن المراد بالشرعي ما يسمى شرعاً بذلك الاسم صحيحاً كان أو فاسداً يقال صوم صحيح وصوم فاسد وبالاتفاق على حمل قوله صلى الله عليه

(1) في ز ت أن الذي له المعنى الشرعي وله معنى عرفي عام.

(2) ص: 39 .

(3) ص: 39 .

(4) روله مسلم عن عائشة رضي الله عنها بلفظ يا عائشة هل عندك شيء؟ قالت : فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء، قال فإني صائم. كتاب الصيام باب جواز صوم لنافلة بنية من النهار ج 3 ص 159 منشورات دار لآفاق وروله عبد الرزاق في المصنف عنها بلفظ قال إذا أصوم اليوم ج 4 ص 288 .

(5) روله مسلم بهذا اللفظ بسنده عن أبي سعيد الخدري ج 3 ص 153 منشورات لآفاق وروله البخاري بسنده عنه بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الفطر والنحر في باب صوم يوم الفطر ج 2 ص 249 .

وسلم: دعي الصلاة أيام أقرئك (1) على المعنى الشرعي مع أن دعي في معنى النهي «وفي تعارض اللجاز الراجح والحقيقة المرجوحة أقوال» أولها وبه قال أبو حنيفة (2) الحقيقة المرجوحة أولى في الحمل لأصالتها وثانيها وبه قال أبو يوسف (3) اللجاز الراجح أولى لغلبته و«ثالثها» وعزي إلى الشافعي (4) وهو «المختار» اللفظ «مجمل» أي متساو ما في النهاج (5) لأن كل واحد منهما راجع على الآخر من وجه ومرجوح من وجه آخر فيحصل التعادل وينبغي على الأقوال ما لو حلف لا يشرب من هذا النهر ولا نية له فحقيقة الشرب منه أن يكون (6) بفيه ومجازه الراجح أن يغترف عنه بإناء ونحوه فهل يحنت بالأول لا بالشاني أو عكسه أو يحنت بكل منهما وفي بعض الشروح أو لا يحنت بواحد منهما وهو منتقد فإنه يوهم لابتنائها على مختار للمصنف أنه للذهب والذي في الروضة (7) وأصلها (8) الحنت بكل منهما كما قررنا فإن هجرت الحقيقة قدم اللجاز عليها اتفاقا مثاله كما في الروضة كأصلها في كتاب الإيمان أنه لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة حمل على الأكل من ثمرتها أي فيحنت به دون ورقها وأغصانها التي هي الحقيقة للهجرة حيث لا نية وإن تساوى كل من الحقيقة واللجاز قدمت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت غالبية و«ثبوت حكم» بدليل كالإجماع وذلك الحكم «يمكن كونه مرلا من خطاب» له حقيقة ومجاز «لكن» يكون الخطاب الدال على ذلك المراد «مجازا لا يدل» الثبوت المذكور «على أنه» أي على أن ذلك الحكم الثابت بالإجماع ماثلا «هو المراد منه» أي

(1) روله في جامع الأصول عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عنه صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة بلفظ تدع الصلاة أيام أقرئها ج 8 ص 234 ورواه أبو دلوود بلفظ فانظري إذا أتى قرءك: فلا تصلي فإذا أمر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء ج 1 ص 180 مختصر للندري، وقال لصابوني في رولع البيان ص 329 ج 1 أخرجه الدررقي وأنظر الكشف ج 1 ص 365 ورواه ابن ماجه بمثل لفظ أبي دلوود ج 1 ص 203 وفي جامع البيان للطبري ج 2 ص 444 قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي جبيش دعي الصلاة أيام أقرئك.

(2) ص: 24 .

(3) 113-182 هـ = 731-798 م يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه كان فقيها علامة من حفاظ الحديث وأول من دعي بقاضي القضاة وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب إمامه من كتبه الخراج والآثار وهو مسند أبي حنيفة والنوادر، الاعلام ج 8 ص 193 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 36 .

(6) في ز ت أن يكرع بفيه.

(7) ص: 58 .

(8) هو شرح الوجيز للراقي أنظر كشف الظنون ج 1 ص 929 .

من الخطاب «بل يبقى الخطاب على حقيقته» لعدم الصارف عنها «خلافًا للكرخي (1)» من الحنفية (2) «و» أبي عبد الله «البصري (3)» من المعتزلة (4) في قولهما يدل على إرادة للجواز ولا يبقى الخطاب على حقيقته إذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره مثاله انعقاد الإجماع على وجوب التيمم على المجمع الفاقد للماء يمكن إرادته من قوله تعالى **أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا** (5) لكن على جهة للجواز في الملامسة لأنها عند الكرخي (1) والبصري (2) وغيرهما حقيقة في الجس باليد مجاز في الجماع فتكون الآية حينئذ مستند الإجماع إذ لو كان له مستند غير الآية لذكر وحكم بعدم نقض الوضوء بالجلس والجواب من طرف القائل ينقض الوضوء بالجلس أنه يجوز أن يكون مستند الإجماع غير الآية وحينئذ فاللمس فيها على حقيقته من الجس ولقائل أن يقول الملامسة حقيقة تماس البدنين بشيء من أجزائهما من غير تقييد باليد وعلى هذا فالجماع من أفراد مسمى الحقيقة فيتناوله اللفظ حقيقة واعتراض على الصنف بأن هذا الخلاف مفرع على امتناع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما صرح به الأصفهاني (6) وهو مرجوح عنده وجوابه أنه بصدد إلزام المخالفين وهم لا يقولون بحمل اللفظ على حقيقته ومجازه.

«مسألة» الكناية لفظ استعمال

ففي معناه مراداً منه لازم المعنى

«الكناية» بالنون «لفظ استعمال في معناه» الحقيقي «مراداً منه لازم المعنى» سواء انتقل من الملزوم إليه بواسطة أم لا فالأول نحو قولهم زيد كثير الرماد مراداً به

(1) ص: 63 .

(2) فص: 63 .

(3) 369-288 هـ = 980-900 م الحسين بن علي بن إبراهيم أبو عبد الله اللقب بالجعل فقيه من شيوخ المعتزلة من كتبه الإيمان والإقرار والعرفة الاعلام ج 2 ص 244 وفي هدية العارفين ولد سنة 303 وتوفي 399 الحسين بن علي بن إبراهيم بن الكاغدي أبو عبد الله للتكلم البصري الحنفي للعرف بالجعل ج 1 ص 307 .

(4) ص: 32 .

(5) سورة النائدة: الآية 6 .

(6) ص: 94 .

كرمه فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الطبخ ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى الكرم وللزوم في ذلك كله عادي والثاني نحو زيد طويل النجاد مراداً به طويل القامة إذ طولها لازم لطول النجاد أي حمائل السيف «فهي حقيقة» لاستعمال اللفظ في معناه الحقيقي وإن أريد منه لازمه «فإن لم يرد» باللفظ «المعنى» الحقيقي و«إنما عبر بالملزوم عن اللازم فهو» أي اللفظ للمكنى به «مجاز» لأنه استعمل في غير معناه الأول والعلاقة فيه إطلاق الملزوم على اللازم و«التعريض» بمعجمة «لفظ استعمال في معناه» الحقيقي «ليلوح» بفتح الـ والو المشددة والخاء المهملة أي للتلويح «بغيره» كقوله تعالى حكاية عن الخليل ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ (1) وضمير فعله يرجع لكسر الأصنام وكانت سبعين صنماً فكسرها بفأس حتى لم يبق إلا الكبير علق الفأس في عنقه كأنه غضب أن يعبد معه الأصنام الصغار فكسرها والقصد بهذا التلويح تعنيف العابدين للأصنام بأنها لا تصلح لكونها آلهة لأنهم إذا نظروا بعين عقولهم علموا عجز كبير الأصنام عن الكسر والإله لا يكون عاجزاً وإذا غضب كبير الأصنام لعبادة غيره فالله تعالى أحق أن يغضب لعبادة غيره ممن ليس بآله «فهو» أي التعريض بالنسبة إلى استعمال اللفظ في المعنى الأصلي «حقيقة أبداً» لأن اللفظ فيه لم يستعمل في غير معناه بخلافه في الكناية فإن المراد منه لازم المعنى وقد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً كما اختاره والد للمصنف (2) وفي للفتاح (3) أن التعريض بالنسبة إلى المعنى الأصلي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد أوضحه السيد (4) في حاشية اللطول (5) فلا نطيل بذكره.

فصل «الأسماء والحروف»

للمذكورة هنا سبع وعشرون كلمة «أحدها إذن قال سيبويه (6) للجواب

(1) سورة الأنبياء: الآية 63 .

(2) ص: 61 .

(3) مفتاح العلوم للسكاكي: ونصه ولعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل للجواز ص 174 دل الكتب

(4) ص: 49 .

(5) ص: 49 .

(6) ص: 27 .

والجزاء» معا «قال» أبو علي «الشلوبين» (1) بفتح اللام وهو الأبيض الأشقر بلغة الأندلس «دائما وقال» أبو علي «الفارسي (2) غالبا» كقولك إذن أكرمك لمن قال إني أريد أن أزورك فقد أجبتة وجعلت إكرامك جزاء زيارته ومن غير الغالب أن تتمخض للجواب كقولك إذن تصدق لمن قال إني أحبك إذ لا مجازلة هنا والأصل عدم التأويل «الثاني إن» بكسر الهمزة وسكون النون «للشرط» نحو ﴿وَإِنْ تَعْوِظُوا نَحْوَ﴾ «والنفي» نحو: (3) ﴿إِنْ عَنَدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ (4) بهذا و«الزيادة» كقوله (5):

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب

«الثالث أو» العاطفة «المشك» من التكلم نحو ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (6) و«الإبهام» على السامع نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّاهُي أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (7) و«التخيير» سواء امتنع الجمع نحو تزوج هذا أو أختها أم جاز نحو جالس العلماء أو الزهاد و«مطلق الجمع» كالولو نحو

جاء الخلافة أو كانت له قدرا (8)

أي وكانت و«التقسيم» وهو نوعان تقسيم الكلّي إلى جزئياته أو تقسيم الكل إلى أجزائه فالأول نحو الكلمة إسم أو فعل أو حرف والثاني كقوله: فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما * * صدور رماح أشرعت أو سلاسل (9)

«بمعنى إلى» كقوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك للننى (10)

(1) 562-645 هـ = 1166-1247 م عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي أبو علي الشلوبيني أو الشلوبين من كبار العلماء بال نحو واللغة مولده ووفاته بإشبيلية من كتبه القوانين في علم العربية وشرح المقدمة الجزولية وحواش على كتاب للفصل للمخشي الاعلام ج 5 ص 62 .

(2) ص: 114 .

(3) سورة الأنفال: الآية 19

(4) سورة يونس: الآية 68 .

(5) قال في خزنة الأدب ج 2 ص 125 للطبعة الأولى بولاق: ولم أر من نسب هذا البيت لقائله مع كثرة الإستشهاد به في كتب النحو واللغة والله أعلم.

(6) سورة المؤمنون: الآية 113 .

(7) سورة سبأ: الآية 24 .

(8) هذا صدر بيت لجرير بن الحظفي وقامه كما أتى ربه موسى على قدر وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز للقاصد لنحوية في شرح شواهد الألفية ص 485 ج 2 بهامش خزنة الأدب وقال في اللغني والذي رأيته في ديوان جرير جاء الخلافة إذ كانت .

(9) أبيت لجعفر بن عليّة الحارثي حاشية الأمير علي مغني اللبيب ج 1 ص 112 في معاني = أو

(10) هذا صدر بيت مستشهد به في كتب النحو دون عزو لقائله: وقامه فما نقادت الأعمال إلا لصابر.

«وإلضراب كبل» نحو قوله تعالى ﴿كَلِمَاحُ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (1) أي بل هو أقرب نبيه على ذلك الرضى (2) «قال الحريري (3)» وتبعه أبو البقاء (4) «والتقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع» يقال ذلك لمن قصر الزمن بين وداعه وسلامه. قال ابن هشام (5) في حواشي التسهيل والحق أن أو هنا للشك وهو محصل للمعنى المراد من سرعة الوداع وكان زمانه لما اشتدت مقاربتة لزمن السلام أشكل الحال انتهى. «الرابع أي بالفتح» للهمزة و«السكون» للياء «للتفسير» في المفرد نحو عندي غضنفر أي أسد وفي الجملة نحو.

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب (6)

فأنت مذنب تفسير لترمينني بالطرف فإن معناه تنظر إلي بطرف عينها نظر مغضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب «ولنداء القريب أو البعيد أو للمتوسط أقوال» أولها للمبرد (7) وثانيها لسيبويه (8) وثالثها لابن برهان (9) «الخامس أي بالفتح

(1) سورة النحل : الآية 77 .

(2) توفي نحو 686 هـ = نحو 1287 م محمد بن الحسن الرضى الأستر أباضي نجم الدين عالم بالعربية من أهل لسترياد اشتهر بكتابة الوقية في شرح الكافية لابن الحاجب جزءان وشرح مقدمة ابن الحاجب التسمية بالشافعية في الصرف، الاعلام ج 6 ص 86 .

(3) 446-616 هـ = 1054-1122 م القاسم بن علي بن عثمان أبو محمد الحريري البصري الأديب الكبير صاحب اللقائات الحريرية ومن كتبه درة الغواص في أوهام الخواص وملحة الأعراب، الاعلام ج 5 ص 177 .

(4) 538-616 هـ = 1143-1216 م عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي أبو لبقاء محب الدين عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب أصله من عكبر ومولده ووفاته ببغداد من كتبه شرح للتنبيه واللباب في علل أقباء والأعراب وشرح اللمع لابن جني والبيان في إعراب القرآن، الاعلام ج 4 ص 80 .

(5) 708-761 هـ = 1309-1360 م عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام من أئمة العربية مولده ووفاته بمصر من تصانيفه مغني اللبيب وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة 4 مجلدات والتذكرة 15 جزءا وغيرها، الاعلام ج 4 ص 147 .

(6) قال في خزنة الأدب وهذا البيت لم أقف على تتمته وقائله مع أنه مشهور قلما خلا منه كتاب نحوي ج 4 ص 493 .

(7) 210-286 هـ = 826-899 م محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ثمالی الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد أمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار مولده بالبصرة ووفاته ببغداد من كتبه الكامل والذكر والمؤنث والنقضب، الاعلام ج 7 ص 144

(8) ص: 27 .

(9) ص: 112 .

والتشديد اسم للشرط « نحو ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (1) و« الاستفهام » نحو ﴿ أَيُكُم يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ (2) و« موصولة » نحو: فسلم على أيهم أفضل (3)

أي الذي هو أفضل و« دالة على معنى الكمال » فتكون صفة للنكرة وحالا من المعرفة ولا تستعمل إلا مضافة فإن أضيفت لجامد فهي للمدح بكل صفة وإن أضيفت لمشتق فهي للمدح بالمشتق منه فقط فالأول نحو مررت برجل أي رجل أو بعالم أي عالم أي كامل في الرجولية أو العلم، والثاني نحو جاءني زيد أي رجل أو أي عالم أي كاملا في صفات الرجولية أو العلم « ووصلة لنداء ما فيه لـ » نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ (4) ﴿ وَيَأْتِيهَا النَّفْسُ ﴾ (5) « السادس إذ اسم للماضي ظرفا » نحو جئتكم إذ طلع الفجر أي وقت طلوعه و« مفعولا به » نحو ﴿ وَادْكُرُوا إِيَّاهُ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكُثِرْكُمْ ﴾ (6) أي اذكروا وقت كونكم قليلا هذا مذهب الأخفش (7) والزجاج (8) « وبدلا من للفعل » نحو ﴿ وَادْكُرُوا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتِ ﴾ (9) أي وقت اتبأذاها و« مضافا إليها اسم زمان » نحو ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ (10) وهي من إضافة الأعم إلى الأخص و« اسم للمستقبل في الأصح » نحو ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي إِعْنَاقِهِمْ ﴾ (11) فإن يعلمون مستقبل لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا ومقابل الأصح يأول ذلك ويقول هي هنا للماضي على تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك « وترد للتعليل » وهل تكون « حرفا » كاللام « أو ظرفا » بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ إذ قولان في المغنى (12) من غيير ترجيح

(1) الإسراء: 110 .

(2) سورة النمل: الآية 38 .

(3) هذا عجز بيت وصدره إذا ما لقيت بني مالك قال في خزنة الأدب لم يبلغني قائله . وقال ابن الأنباري حكاه أبو عمرو الشيباني بضم أيهم عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب اهـ فغسان قائل لبنت وزعم ابن هشام أنه لرجل من غسان

والله أعلم ج 2 ص 523 .

(4) سورة اللائدة: الآية 41 .

(5) سورة الفجر: الآية 27 .

(6) سورة الأعراف: الآية 86 .

(7) ص: 26 .

(8) ص: 106 .

(9) سورة مريم: الآية 16

(10) سورة الزلزلة: الآية 4

(11) سورة غافر: الآية 71

(12) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام

ونسب الأول لسبويه (1) نحو أكرمت زيدا إذ جاءني أي لمجيئه أو وقت مجيئه و«للمفاجأة» بعد بينا أو بينما «وفاقا لسبويه» وهل هي حرف أو ظرف زمان أو مكان أقوال نحو بينا أو بينما أنا واقف إذ قدم زيد أي فاجأ قدومه وقوفي أو فاجأ زمان أو مكان قدومه وقوفي وقيل ليست للمفاجأة وهي في ذلك ونحوه زائدة «السابع إذا للمفاجأة» بين جملتين ثانيهما ابتدائية «حرفا وفاقا للأخفش وابن مالك (2). وقال المبرد (3) وابن عصفور (4) ظرف مكان والزجاج (5) والزمخشري (6) ظرف زمان» نحو خرجت فإذا زيد واقف أي فاجأ وقوفه خروجي أو مكانه أو زمانه وهل الفاء الداخلة عليها زائدة لازمة أو عاطفة لجملة المفاجأة على ما قبلها أو للسببية للحضة كفاء الجواب أقوال أولها للفارسي (7) وثانيها لابن جني (8) وثالثها للزجاج «وترد» إذا «ظرفا للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا» فيجاب بالفاء نحو إذا جاء زيد فأكرمه ومن غير الغالب نحو آتيك إذا احمر البسر أي وقت احمراره «وندر مجيئها للماضي» نحو ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (9) فإنها نزلت بعد الرؤية والانفضاض «والحال» نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (10) فإن الغشيان مقارن لليل (الثامن الباء) الموحدة (للإصاق) وهو تعليق شيء بشيء واتصاله به لأن الباء تعلق الفعل بالمفعول (حقيقة) كأمسكت الحبل بيدي (ومجازا) كمزرت بزيد فإن المرور لم يلتصق بزيد وإنما التصق بمكان يقرب منه و(التعدية) كالهزمة نحو ﴿يَذْهَبِ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (11) أي أذهب و(الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل نحو نجرت الخشب بالقدوم (والسببية) نحو ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا جُرْمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبَاتٌ أُحْلَتْ لَهُمْ﴾ (12) (وللصاحبة) نحو ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ (13) أي مصاحبا له و«الظرفية» الزمانية

(1) ص: 27 .

(2) ص: 30 .

(3) ص: 129 .

(4) ص: 102 .

(5) ص: 106 .

(6) ص: 23 .

(7) ص: 114 .

(8) ص: 102 .

(9) سورة الجمعة: الآية 11 .

(10) سورة الليل: الآية 1 .

(11) سورة البقرة: الآية 17 .

(12) سورة النساء: الآية 160 .

(13) سورة النساء: الآية 170 .

والمكانية فالأول نحو ﴿نجيناهم بسحر﴾ (1) والثاني نحو ﴿وما كنتم بجانب الخوري﴾ (2) و«البديلية» كقول بعضهم ما يسرني أني شهدت بدرأ بالعقبة (3) أي بدلها و«المقابلة» فتدخل تارة على الثمن وتارة على المثل فمن الأول ﴿وشروه بثمن بخس﴾ (4) ومن الثاني ﴿ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا﴾ (5) و«المجاوزه» نحو ﴿فاسأل به خبيرا﴾ (6) أي عنه و«الاستعلاء» نحو ﴿ومنهم من إن تأمنه بيدينا﴾ (7) أي عليه و«القسم» الاستعطافي وغيره فالأول نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستحلفا والثاني كقوله:

أو تحلفني بربك العلي * أني أبو ذيا لك الصبي (8)

و«الغاية» نحو ﴿وقد أحسن بي﴾ (9) أي ألي و«التوكيد» نحو ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (10) و«كذا التبعية» فإنه من معاني الباء «وفاقا للأصمعي» (11) بفتح الميم و«الفارسي» (12) والكوفيين و«ابن مالك» (13) نحو ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ (14) أي منها وقوله شربن بباء البحر (15) أي منه ومنه عند الشافعي (16) ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ (17) في آية الوضوء «التاسع بل للعطف» إذا وليها مفرد نحو ما جاء زيد بل عمرو وجاء زيد بل عمرو و«الإضراب» إذا وليها جملة (إما للإبطال) لما وليته نحو ﴿أم يقولون به جنه بل

(1) سورة القمر: الآية 34 .

(2) سورة القصص: الآية 44 .

(3) هو رافع الأزرق يقول لابنه رفاعه ما يسرني الخ البخاري باب شهود للأنكة بدراج 5 ص 14 .

(4) سورة يوسف: الآية 20 .

(5) البقرة: 41 .

(6) سورة الفرقان: الآية 59 .

(7) سورة آل عمران: الآية 75 .

(8) البيت لرؤية بن العجاج: للقاصد النحوية للعيني ج 2 ص 232 ثم قال وقال ابن بري هذا المرجز لبعض العرب.

(9) سورة يوسف: الآية 100 .

(10) سورة البقرة: الآية 195 .

(11) 216-122 هـ = 740-831 م عيد لللك بن قريش بن علي بن إصمع الباهلي روية العرب واحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان مولده ووفاته في البصرة كان كثير التطواف في البلاد يفتيس علومها ويتلقى أخبارها من تصانيفه الإبل

وخلق الإنسان والتراول وغيرها الاعلام ج 4 ص 162 .

(12) ص: 114 .

(13) ص: 30 .

(14) سورة الإنسان: الآية 6 .

(15) هذا بعض بيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب وقامه شربن بباء البحر ثم ترفعت متى لجح خضر لهن نتيح: للقاصد النحوية ج 3 ص 249 .

(16) ص: 24 .

(17) سورة النازعة: الآية 6 .

جاءهم بالحق ﴿١﴾ فالجائي بالحق لا جنون به « أو للانتقال من غرض إلى آخر » نحو ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون﴾ بل قلوبهم في غمرة من هذا ﴿٢﴾ فما قبل بل باق على حاله « العاشر بيد » بفتح الموحدة وسكون الياء التحتية وفتح الدال اسم « بمعنى غير » وعليه قوله صلى الله عليه وسلم: « نحن الآخرون السابقون بيد (3) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » أي غير أنهم و« بمعنى من أجل » ذكره أبو عبيدة (4) والشافعي (5) فيما رواه ابن حبان (6) في صحيحه عند عقب الحديث المتقدم و« عليه » قوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد « بيد أي من قريش » أي من أجل أنني منهم وقيل هذا الحديث لا أصل له (7) « الحادي عشر ثم حُرف عطف للتشريك » في الإعراب والمعنى اتفاقاً و« المهلة على الصحيح » خلافاً للفراء (8) و« الترتيب خلافاً للعبادي » (9) أبي عاصم في قوله إذا قال وقفت على أولادي ثم أولاد أولادي بطناً بعد بطن أنه للجمع كالولو نقله عنه القاضي الحسين (10) في فتاويه وهذا القول حكاه السيرافي (11) عن الفراء وحكاه غيره عن الأخفش (12) ولا حجة له في قوله تعالى ﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا﴾ (13) الإمكان حملها على حذف

٢

- (1) سورة الرمنون: الآية 70
- (2) سورة المؤمنون: الآية 63.62
- (3) رواه البخاري عن أبي هريرة إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن لآخرين الحديث كتاب الجمعة ج 1 ص 211.
- (4) 209-110 هـ = 728-824 م معمر بن النسيب التميمي بالولاء البصري أبو عبيدة النحوي من أئمة العلم بالأدب واللغة مولده ووفاته في البصرة لع مجاز القرآن ومآثر العرب ومعاني القرآن وكتبه تبلغ نحو 200 مؤلف الاعلام ج 7 ص 272 .
- (5) ص: 24 .
- (6) توفي 354 هـ = 965 م محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم البستي ويقال له ابن حبان مؤرخ علامة جغرافي محدث قال ياقوت أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره من مصنفاته للسند الصحيح في الحديث وروضة العقلاء في الأدب والأنواع والتقسيم في الأذهنية جمع فيه ما في الكتب الستة. الاعلام ج 6 ص 78 .
- (7) قال السيوطي في عقود الجمان في تأكيد للدح بما يشبه الذم: أورده أصحاب الغريب ولا يعلم من أخرجه ولا أسنده ص 129 .
- (8) 207-144 هـ = 761-822 م يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد أو بني منقر أبو زكرياء المعروف بالفراء إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ومن كلام ثعلب لولا الفراء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة وتوفي بطريق مكة وكان من تقدمه في اللغة فقيها من كتبه للقصور وللمدود ومعاني القرآن وآلة الكتاب، الاعلام ج 8 ص 146 .
- (9) 458-375 هـ = 985-1066 م محمد بن أحمد بن محمد العبدي الهروي أبو عاصم فقيه شافعي من القضاة ولد بهرة وصنف كتباً منها أدب القضاة والبسوط والهادي إلى مذهب العلماء وطبقات الشافعية، الاعلام ج 5 ص 314 .
- (10) ص: 34 له الفتاوى للفيضة أنظر كشف الظنون ج 5 ص 310 .
- (11) ص: 37 .
- (12) ص: 26 .
- (13) سورة الاعراف: الآية 11.

مضاف تقديره ولقد خلقنا إياكم وزائدة عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت

عليهم الأرض بما رحبت﴾ (1) إلى قوله ثم ﴿تاب عليهم﴾ ومن هنا حكى ابن هشام (2) في المغنى (3) الخلاف في التشريك وليس كذلك لأن الكلام في العاطفة لا في مطلق ثم «الثاني عشر حتى لانتها الغاية غالباً» نحو ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ (4) ونحو مات الناس حتى الأنبياء ومن غير الغالب أن تكون للابتداء نحو حتى ماء دجلة أشكل (5) و«للتعليل» نحو سلم حتى تدخل الجنة أي لتدخلها و«ندر» مجيء حتى «للاستثناء» كقوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل (6)

أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع و«الثالث عشر رب للتكثير» كقوله صلى الله عليه وسلم «يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» (7) و«للتقليل» كقوله

إلا رب مولود وليس له أب * * * وذو ولد - لم يلده أبوان (8)

يريد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام و«لا يختص بأحدهما» أي التكثير أو التقليل «خلافاً لزعم ذلك» أي زاعم أنها تختص بالتكثير وهو ابن درستويه (9)

(1) سورة التوبة: الآية 118 .

(2) ص: 129 .

(3) ص: 129 .

(4) سورة القدر: الآية 5 .

(5) البيت لجرير وصدره فما زلت لقتلى تمج دماءها: بدجلة حتى ماء دجلة أشكل: من قصيدة يهجو بها الأخطل ديوانه ص 457 وخزانة الأدب ج 4 ص 143 .

(6) البيت للمقتنع الكندي: حاشية الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص 195 .

(7) ورد في البخاري في باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل بلفظ يارب كسية في الدنيا عارية في الآخرة

ج 2 ص 43 قال في فتح الباري ج 13 ص 22 في كتاب الفتن وفي رواية هشام من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.

(8) البيت لرجل من زعم السراة: حاشية الأمير ج 2 ص 207 : ولتنصيح ج 2 ص 18 وللأصايد لنحو ج 3 ص 255 وقال وحكى أبو علي الفارسي أن قائله هو معروء الجني: وورد في الخزانة بلفظ عجبت الخ ج 1 ص 397 .

(9) 347-258 هـ = 958-871 م عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن الرزيان أبو محمد علماء اللغة فارسي الأصل توفي ببغداد من تصانيفه تصحيح الفصحى وكتاب الكتاب والإرشاد في النحو وغيرها الاعلام ج 4 ص 76 .

والجرجاني (1) والزمخشري (2) وعزاه ابن خروف (3) وابن مالك (4) لسبويه (5) وزعم أنها تختص بالتقليل وهو قول الجمهور «الرابع عشر على الأصح أنها قد تكون لسما» بقله «بمعنى فوق» وذلك إذا دخل عليها من نحو قوله:

غدت من عليه بعدما تم ضمؤها (6)

أي من فوقه ومن ثم قال الشلوبين (7) وابن خروف أنها اسم دائما. وقال السيرافي (8) حرف دائما ولا مانع من دخول حرف جر على مثله و«تكون حرفا للاستعلاء» حسا نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَاحِلُونَ﴾ (9) أو معنى نحو ﴿فَظَلْنَا بِهِمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (10) و«المصاحبة» نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَخَدُّوَ مَغْفِرَةٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلَمِهِمْ﴾ (11) مع ظلمهم و«المجاورة كعن» كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير (12)

أي عني و«التعليل» نحو ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ (13) أي لهدايته إياكم (14) و«الظرفية» نحو ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ (15) أي في حين غفلة و«الاستدراك» نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أي لكنه و«الزيادة» نحو قوله صلى الله عليه وسلم: لا أحلف على يمين (16) أي يمينا «إما

1) توفي 471 هـ = 1078 م عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر واضع أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان من كتبه لسرر البلاغة ودلائل الإعجاز والجمال في النحو واللغني في شرح الإيضاح 30 جزءا وغيرها، الاعلام ج 4 ص 48.

2) ص: 40.

3) 609-524 هـ = 1212-1130 م ابن خروف النحوي علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن عالم بالعربية أندلسي له شرح كتاب سبويه وشرح الجمل للزجاج وله ردود على بعض معاصريه، الاعلام ج 4 ص 330.

4) ص: 27.

5) ص: 30.

6) البيت لمزاحم العقيلي من قصيدة عدتها 84 بيتا ومن هذا البيت الخ قصيدة 25 بيتا كلها في وصف لقطا وهو شاعر: خزنة الأدب ج 4 ص 258.

7) ص: 128.

8) توفي 358 هـ 969 م الحسيم بن عبد الله السيرافي أبو سعيد نحوي عالم بالأدب له الإقناع في النحو والبلاغة وشرح كتاب لسبويه وغيرها، الاعلام ج 2 ص 195 ولوفيات ج 2 ص 78.

9) سورة غافر: الآية 80.

10) سورة البقرة: الآية 253.

11) سورة المرعد: الآية 6.

12) البيت للقحيف العقيلي يمدح لها حكيم بن السبب القشيري وعجزه لعمر الله أعجبنى رضاها والقحيف شاعر إسلامي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام وهو شاعر مقل، خزنة الأدب ج: 249-250.

13) سورة البقرة: الآية 185.

14) في زهدايتكم وفي تلهديتكم.

15) سورة القصص: الآية 15.

16) رولا البخاري في باب قول الله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ آخر ج 8 ص 217.

على يعلو ففعل» اتفاقا نحو ﴿ولعلهم﴾ (1) وبذلك يكمل لها أنواع الكلمة الثلاثة «الخامس عشر الفاء العاطفة للترتيب المعنوي» نحو ﴿أما ته فاقبره﴾ (2) و«الذكرى» وهو عطف مفصل على مجمل نحو ﴿فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾ (3) و«للتعقيب في كل شيء بحسبه» تقول تزوج فلان فولد له إذا لم يكن التزويج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته و«للسببية» نحو ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾ (4) «السادس عشر في للظرفين» للمكاني والزماني فالأول نحو ﴿في أجنى الأرض﴾ (5) والثاني نحو ﴿في بضع سنين﴾ (6) و«للمصاحبة» نحو ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ (7) أي معها و«التعليل» نحو ﴿فذاكر الذي لمتني فيه﴾ (8) أي لأجله و«الاستعلاء» نحو ﴿ولأطلبنكم في جذوع النخل﴾ (9) أي عليها فإن الصلب ينبئ عن الظهور والاشتهار والظرفية تشعر بالاستتار و«التوكيد» وهي الزائدة نحو قال ﴿اركبوا فيها﴾ (10) أي لركبوها و«التعويض» وهي الزائدة عوضا عن في أخرى محذوفة نحو زهدت فيما رغبت والأصل زهدت فيما رغبت فيه فحذفت في بعد رغبت وزيدت بعد زهدت و«بمعنى الباء» نحو قوله:

ويركب يوم الروع منا فولرس * بصيرون في طعن الأباهر والكلي (11)
أي بطعن «و» بمعنى «إلى» نحو ﴿فردوا أيديهم في أفواههم﴾ (12) أي إليها «و» بمعنى «من» كقوله :

ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال (13)

(1) سورة المؤمنون: الآية 91 .

(2) سورة عبس: الآية 21 .

(3) سورة النساء : الآية 153 .

(4) سورة القصص: الآية 15 .

(5) سورة الروم: الآية 3.

(6) سورة الروم: الآية 4 .

(7) سورة القصص: الآية 79 .

(8) سورة يوسف: الآية 32 .

(9) سورة طه: الآية 71 .

(10) سورة هود: الآية 41

(11) البيت لزيد الخليل الصحابي والأباهر جمع أبهر وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب والكلي جمع كلية للإنسان والحيوان

كليتات وهما لحمتان حمرا لون لآزقتان بعظم الصلب وصفهم بالخلق في الطعن فهم يتعمدون للقاتل . خزنة الأدب ج 4 ص 148

(12) سورة إبراهيم: الآية 9 .

(13) البيت لامرئ القيس صدره وهل يعمن من كان أحدث عهده الأمير على مغنى اللبيب ج 1 ص 253 خزنة الأدب

ج 1 ص 29.

أي منها « السابع عشر كي للتعليل » كقوله تعالى ﴿ فَرِحَ بِبَنَاتِهِ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ (2) أي لأجل القرة و« بمعنى أن المصدرية » كقوله تعالى ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ (1) أي لأن لا تأسوا « الثامن عشر كل اسم لاستغراق أفراد » المضاف إليه (النكر) نحو ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ (3) والمعروف الجموع نحو كل العالمين حادث « و » لاستغراق « أجزاء » المضاف إليه « المفرد المعروف » نحو كل الرجل يفنى أي كل أجزائه هذا هو الأصل في معنى كل وقد يتخلف فتأتي مضافة إلى النكر والمراد استغراق الأجزاء كقراءة السبعة غير أبي عمرو (4) وابن ذكوان (5) ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ ﴾ (6) بترك تنوين قلب وقد تأتي مضافة إلى المفرد المعروف والمراد استغراق الأفراد نحو ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (7) وأجيب عن الأول بأنه على تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزائها وعن الثاني بأنه من قبيل المعروف الجنسي وهو في المعنى كالنكرة « التاسع عشر اللام الجارة تأتي للتعليل » كقوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة (8)

أي لأجل ذكرى إياك و« الاستحقاق » وهي الواقعة بين معنى وذات نحو العزة للمومن (9) و« الاختصاص » نحو السرج للدبة و« الملك » نحو الدار لزيد. قال ابن الخشاب (10) والفرق بين الثلاثة أن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما صلح له التملك ولكن أضيف إليه ما ليس بملوك له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فالأم فيه للملك و« الصيرورة أي » المثال و« العاقبة » نحو ﴿ وَلَقَدْ كُذَّبْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ (11) و« التملك » نحو وهبت لزيد توباً أي ملكته إياه

(1) سورة القصص: الآية 13.

(2) سورة الحديد: الحديد 22.

(3) سورة فطور: الآية 19.

(4) ص: 75.

(5) 242-173 هـ = 857-789 م عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القريشي الفهري أبو عمرو من كبار القراء لم يكن في عصره قرأ منه توفي بدمشق، الأعلام في ج 4 ص 65.

(6) سورة غافر: الآية 35.

(7) سورة آل عمران: الآية 93.

(8) البيت لأبي صخر الهذلي وقامه كما انتفض العصفور بلله لقطر تصریح ج 1 ص 336 وللأصايد لبحرية ج 3 ص 67.

(9) في ز ت للمومنين.

(10) « 567-492 هـ = 1172-1099 م » عبد الله بن أحمد بن الخشاب أبو محمد لعلم معاصريه بالعربية من أهل بغداد مولداً ووفاء عان عارفاً بعلوم الدين منطلقاً على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة من تصانيفه شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو 4 مجلدات والرتجل في شرح الجمل للزجاجي ونقد اللقمان للحريرية، الأعلام ج 4 ص 67.

(11) سورة الأعراف: الأعراف 179.

و«شبهه» نحو ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ (1) و«توكيد النفي» وهي الداخلة في خبر كان أو يكون للنفيتين نحو ﴿وَمَا كَأَنَّ اللَّهَ لِيُظِلَّكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ (2) لم يكن الله ليخفف لهم ﴿(3) و«التعدي» نحو ﴿وَتِلْكَ لِلْجِبِينِ﴾ (4) و«التأكيد» وهي ثلاثة أنواع المعارضة بين الفعل المتعدي ومفعول كقوله:

وملكت ما بين العراق ويشرب * ملكا أجار لمسلم ومعهاهد (5)
والمعارضة بين المتضايين كقوله:

يا بوس للحرب التي وضعت (6)

والمقوية للعامل لتأخيرها نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (7) ولفرعيته نحو ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (8) و«بمعنى إلى» نحو ﴿بِأَنَّ رِيكَ أَوْجَى لَهَا﴾ (9) أي إليها «و» بمعنى «على» نحو ﴿يَخْرُجُ لِلْإِنْفِقَانِ﴾ (10) أي عليها «و» بمعنى «في» نحو ﴿وَنُخْجُ الْمَوَازِينِ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (11) أي فيه «و» بمعنى «عند» نحو بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴿(12) بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة الجحدري (13) أي عندما جاءهم «و» بمعنى «بعد» نحو ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوْكَ الشَّمْسِ﴾ (14). أي بعده «و» بمعنى «من» نحو ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيْقًا﴾ (15) أي منها «و» بمعنى «عن» نحو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (16) أي عنهم ولو كانت اللام للتبليغ لقليل ما سبقتهمونا إليه أي إلي الإيمان «العشرون لولا

(1) سورة النحل : الآية 72 .

(2) سورة آل عمران: الآية 179 .

(3) سورة النساء: الآية 168 .

(4) سورة الصفات: الآية 103 .

(5) البيت لابن ميادة الرماح يدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان: الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص التصريح ج 2 ص 11 .

(6) هذا صدر بيت تمامه أرلوط فاستراحوا وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة الشاعر: الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص 312 وكتاب سيبويه ج 2 ص 207 .

(7) سورة يوسف : الآية 43 .

(8) سورة البقرة: الآية 91 .

(9) سورة الزلزلة: الآية 5 .

(10) سورة الإسراء: الآية 107 .

(11) سورة الأنبياء: الآية 47 .

(12) سورة ق: الآية 5 .

(13) عاصم بن أبي الصياح العجاج وقيل ميمون أبو الجسر الجحدري البصري أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس. قال خليفة بن خياط وغيره مات قبل ثلاثين ومائة وقال للدائني سنة 128: طبقات القراء لابن الجزري ج 1 ص 349 .

(14) سورة الإسراء: الآية 78 .

(15) سورة للك: الآية 7 .

(16) سورة الأحقاق: الآية 11 .

حرف معناه في الجملة الأسمية امتناع جوابه لوجود شرطه» نحو لولا زيد أي موجود لأكرمتمك امتنع الإكرام وهو الجواب لوجود زيد وهو الشرط «و» معناه «في» الجملة «المضارعة التحضيض» بمهلة ومعجمتين وهو الطلب الحثيث نحو ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ (1) أي استغفروه ولا بد «و» معناه في الجملة «الماضية التوبيخ» نحو ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ (2) وبخهم الله على عدم نصر الشركاء إياهم «قيل وترد» لولا «للفني» بمنزلة لم، قاله الهروي (3) وجعل منه ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمْنَتْ﴾ (4) أي لم تكن أمنت قرية من القرى المهلكة إلا قوم يونس والاستثناء متصل وقال الأخفش (5) والكسائي (6) والفراء (7)، إنها في هذه الآية للتوبيخ والمعنى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة أمنت قبل مجيء العذاب فنفعها إيمانها ويؤيده قراءة أبي (8) وعبد الله (9) فهلا ويلزم من ذلك معنى النفي لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه والاستثناء منقطع وإلا فيه بمعنى لكن «الحادي والعشرون لو حرف شرط» يكثر «للماضي» نحو لو جئتني لأكرمتمك و«يقبل للمستقبل» نحو أحسن إلى زيد ولو أساء وعلى الماضي «قال سيبويه» (10) لو «حرف لما» أي لفعل «كان سيقع» أي لانتفاء ما كان يقع وهو الجواب «لوقوع غيره» وهو الشرط و«قال غيره» من المعربين «حرف امتناع» أي امتناع الجواب «لامتناع» أي لامتناع الشرط ولا خلاف بين هذين القولين في المعنى ومرادهما إن انتفاء الشرط والجواب هو الأصل وبقاء الجواب على حاله مع انتفاء الشرط عارض في بعض الصور الآتية فسقط ما قيل والصواب أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته.

(1) سورة النمل: الآية 46.

(2) سورة الأحقاف: الآية 28.

(3) «415-340 هـ = 1025-951 م» علي بن محمد أبو الحسن الهروي عالم باللغة و النحو من أهل هرة من كتبه للدخائر في النحو والأزهرية وللرشد في النحو، الاعلام ج 4 ص 327.

(4) سورة يونس: الآية 98.

(5) ص: 26.

(6) ص: 75.

(7) ص: 75.

(8) ص: 75.

(9) هو ابن مسعود قال لشوكاني في فتح القدير ج 2 ص 474 ولولا هذه هي التحضيضية التي بمعنى هلا. كما قال الأخفش والشوكاني وغيرهما ويدل على ذلك ما في مصحف أبي وابن مسعود فهلا قرية توفي عبد «لله 32 هـ = 653 م» وهو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن أكابر الصحابة فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن السابقين إلى الإسلام وأول من جهر بقراءة القرآن بككة وكان خادما رسول الله لأمين وصاحب سره وزقيقه في حله وترحاله وغزواته الاعلام ج 4 ص 137.

(10) ص: 27.

وإنما لها تعرض لامتناع الشرط و«قال» أبو علي «الشلوبين (1) لا تدل لو على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب وإنما هي «لمجرد الربط» للجواب بالشرط وتبعه على ذلك ابن هشام الخضرلوي (2) ورده (3) في المغني (4) و«الصحيح وفاقا للشيخ الإمام» والد المصنف (5) ما قاله ابن مالك (6) في التسهيل (7) لو حرف شرط يقتضي «امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» إنتهى والمعنى أنه يقتضي امتناع ما يليه وهو الشرط مثبتا كان أو منفيًا ويقتضي استلزام الشرط لتاليه وهو الجواب مثبتا كان أو منفيًا فالأقسام أربعة لأنهما إما مثبتان نحو: لو جاء زيد أكرمته، أو منفيان نحو لو لم يجر ما أكرمته أو الأول مثبت والثاني منفي نحو لو يجئني عتبت عليه «ثم ينتفي التالي» أيضا وهو الجواب «أن ناسب» للمقدم وهو الشرط بأن يكون بينهما ارتباط عادي أو عقلي أو شرعي «ولم يخلف للمقدم» شرط «غيره» في مناسبة الجواب له «كـ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» (8) «أي السموات والأرض ففسادهما بخروجهما عن نظامهما للمشاهد مناسب لتعدد الآلهة لما بينهما من الارتباط العادي عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف للمقدم وهو التعدد في ترتب الفساد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد هذا تقرير كلامه وقال ابن الحاجب (9) في أماليه (10) إن هذه الآية سبقت لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة لأنه خلاف للمفهوم من السياق ولأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه إنتهى «لا إن خلفه»

(1) ص: 128 .

(2) محمد بن يحيى بن هشام الخضرلوي نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس ويقال له الأندلسي حاشية الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص 3 وفي الاعلام 575-646 هـ = 1180-1248 م محمد بن يحيى بن هشام الخضرلوي الأنصاري الخزرجي أبو عبد الله المعروف بابن البردعي عالم بالعربية أندلسي من أهل الجزيرة الخضراء توفي بتونس من كتبه لخب في مسائل مختلفة عدة أجزاء والإفصاح في شرح كتاب الإيضاح والإقتراح في تلخيص الإيضاح والنقض على للمتبع لابن عصفور وغيرها ج 7 ص 138 .

(3) أي ابن هشام جمال الدين بن عبد الله ص 129 .

(4) ص: 130 .

(5) ص: 61 .

(6) ص: 30 .

(7) تسهيل الفوائد وتكميل للقاصد في النحو: كشف لظنون ج 1 ص 405 .

(8) سورة الأنبياء: الآية 22 .

(9) ص: 27 .

(10) النحوية فيه فوائد شتى من النحو ، أنظر كشف لظنون ج 1 ص 162 .

أي خلف للمقدم غيره في ترتب التالي عليه فلا يلزم من انتفاء المقدم انتفاء التالي «كقولك لو كان» هذا الشاخص «إنسانا لكان حيوانا» فالحيوان مناسب للإنسان لما بينهما من الارتباط العقلي لأنه جزؤه ويخلف الإنسان في ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم من انتفاء الإنسان عن شيء انتفاء الحيوان عنه لجولز أن يكون غير إنسان إذ لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم «ويثبت التالي» على حاله مع انتفاء المقدم بقسيميه «إن لم يناف» وجود التالي انتفاء المقدم «وناسب» وجود التالي انتفاء المقدم إما و«ب» للناسب «الأولى كلو لم يخف لم يعص» من قول عمر (1) رضي الله عنه نعم العبد صهيب (2) لو لم يخف الله لم يعصه (3). رتب عدم العصيان على عدم الخوف وعدم العصيان بالخوف أولى وأنسب «أو المساواة» أي بالمناسب المساوي «كلو لم تكن ربيبة لما حلت» لي للرضاع من قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (4) إنها لو لم تكن ربيبة في حجري ما حلت لي أنها لابنة أخي من الرضاعة (5) رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة وكونها ابنة أخ رضاعا وهما متساويان في عدم الحل شرعا «أو» بالمناسب «ألا دون كقولك» في امرأة عرض عليك نكاحها «لو انتفت أخوة النسب» بيني وبينها «لما حلت» لي «للرضاع» بيننا بالأخوة وهذا المثال مقلوب وصوابه لو انتفت أخوة الرضاع لما حلت من النسب رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع للبين بأخوتها من النسب والأخوة من النسب مناسبة لعدم الحل شرعا فيترتب أيضا عدم الحل على الأخوة من الرضاع للناسب له شرعا لكن دون مناسبته للأول لأن حرمة الرضاع أدون من

(1) «40 قبل هـ = 23 هـ = 644-584 م» عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص ثاني الخلفاء الراشدين وأول من لقب بأمر المؤمنين لصحابي الجليل صاحب الفتوحات يضرب بعدله المثل أسلم قبل الهجرة بخمس سنين. قال ابن مسعود ما كنا نقدر أن نضلي عند الكعبة حتى أسلم عمر، الاعلام ج 5 ص 45.

(2) «32 قبل الهجرة - 38 هـ 592-659 م» صهيب بن سنان بن مالك من بني النمر بن قاسط صحابي جليل من أمى العرب سبها وله بأس وهو أحد... السابقين إلى الإسلام، الاعلام ج 3 ص 210.

(3) قال السيوطي في عقود الجمان ص 37 قال الشيخ بهاء الدين في عروس الافراح ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفًا لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة إفحص عنه قال السيوطي قلت ما زال في نفسي منه حتى رأيته فسررت به سرورا لم يعد له شيء لكنه في سالم لا في صهيب فأخرجه أبو نعيم في الحلية عن محمد بن علي بن حبيش عن أحمد بن حماد بن سفيان عن زكرياء بن يحيى بن أبياد عن أبي صالح كاتب الليث عن أبي لهيعة عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن عبد الله بن الأرقم عن عمر بن الخطاب. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن سالما شديد الحب لله لو لم يخف الله عز وجل ما عصاه وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس قلت قال ابن رجب الحنبلي في كتابه لستشاق نسيم الأنس وذكر أبو عبيد في غريبه أن عمر قال نعم لعبد صهيب الخ ص: 31.

(4) «28 ق هـ = 62 هـ = 681-596 م» هند بنت سهيل المعروف بأبي أمية بن المغيرة القرشية الخزومية أم سلمة من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها في السنة الرابعة للهجرة وكانت من أكمل النساء عقلا وخلقا وهي قديمة الإسلام هاجرت مع زوجها الأول أبي سلمة إلى الحبشة، الاعلام ج 8 ص 97.

(5) أخرجه البخاري بسنده عن أم حبيبة بنت أبي سفيان ج 4 ص 125 في كتاب لنكاح باب «وامهاتكم الاتي أرضعنكم»

حرمة النسب « وترد » لو « للتمني » نحو ﴿ قُلْ أُولَئِكَ فَنَكُوهُ ﴾ (1) أي ليت لناكرة و« العرض » بفتح العين المهملة وسكون الراء وهو طلب بلين ورفق نحو: لو تنزل عندنا فنكرمك و« التحضيض » بمهملة فمعجمتين وهو طلب بحث ولزجاج نحو: لو تسلم فتدخل الجنة أي هلا تسلم و« التقليل نحو » قوله صلى الله عليه وسلم "ردوا السائل" أي بالإعطاء و« لو بظلف محرق (2) » رواه النسائي (3) والمعنى تصدقوا بما تيسر ولو بلغ في القلة كالظلف. قاله ابن هشام اللخمي (4) وقد يدعى أن التقليل إنما استفيد من مدخولها لا منها لأن الظلف يشعر بالتقليل والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل والمراد بالمحرق المشوي المنتفع به « الثاني والعشرون لن حرف نفي » لحدث المضارع و« نصب » للفظه و« استقبال » لزمانه « ولا تفيد توكيد النفي ولا تأبيده خلافا لمن زعمه » وهو الزمخشري (5) ذهب في الكشف (6) إلى الأول وفي الأنموذج (7) إلى الثاني و« ترد » لن « للدعاء وفاقا لابن » السراج (8) وابن « عصفور (9) » بضم العين نحو ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُوهُ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (10). قالوا معناه فاجعلني لا أكن ولم يثبت ذلك ابن مالك (11) ولا حجة في الآية لإمكان حملها على النفي للحض ويكون ذلك معاهدة منه الله تعالى أن لا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه « الثالث والعشرون ما ترد اسمية » في

(1) سورة الشعراء: الآية 102

(2) روله في اللوطا في ما جاء في للساكن بلفظ ردوا للسكين ولو بظلق محرق ج 3 ص 109 وأخرجه النسائي في باب رد السائل ج 5 ص 81 .

(3) « 303-215 هـ = 915-830 م » أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر دينار أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن القاضي الحافظ شيخ الإسلام أصله من نسا بخراسان له السنن الكبرى في الحديث والجلبي وهو السنن الصغرى والضعفاء ولتر وكون الاعلام ج 1 ص 171 .

(4) توفي 577 هـ = 1181 م محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي أبو عبد الله عالم بالأدب أندلسي من كتبه للدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان والفصول وغيرها ، الاعلام ج 5 ص 318 .

(5) ص: 23 .

(6) ص: 59 .

(7) كتاب اقتضيه من للفصل .

(8) توفي 316 هـ = 929م محمد بن السري بن سهل أبو بكر أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد يقال ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله مات شابا من كتبه الأصول في النحو وشرح كتاب سيبويه والشعر والشعراء وغيرها ، الاعلام ج 6 ص 136 .

(9) ص: 102 .

(10) سورة القصص: الآية 17 .

(11) ص: 30 .

خمسة أماكن و«حرفية» في غيرها فالإسمية ترد «موصولة» نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ (1) الآية أي الذي عندكم ينفد والذي عند الله باق «ونكرة موصوفة» نحو مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك و«للتعجب» نحو ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (2) و«استفهامية» نحو ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (3) و«شرطية زمانية» نحو ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ﴾ (4) الآية أي فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم «و» شرطية «غير زمانية» نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (5) «و» الحرفية ترد «مصدرية كذلك» أي زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو ﴿وَأَوْصَانِي بِالْحِلَالَةِ وَالزُّكَاةِ مَا كُنتُمْ حَيًّا﴾ (6) أي مدة دولمي حيا وغير الزمانية نحو ﴿وَوَدَّوَمَا عَنِتُّمْ﴾ (7) أي عنيتكم و«نافية» نحو ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ﴾ (8) «وزائدة كافة» نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (9) و«غير كافة» نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ (10) «الرابع والعشرون من» بكسر الميم «لابتداء الغاية غالبا» في المكان اتفاقا نحو ﴿مَنْ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (11) وفي الزمان عند الكوفيين نحو ﴿مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾ (12) والمراد بالغاية هنا جميع للسافة كما نبه عليه الرضي (13). قال إذ لا معنى لابتداء النهاية «و» من غير الغالب ورودها «للتبعض» نحو ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ (14) أي بعضه «والتبيين» نحو ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (15) «والتعليل» نحو ﴿مَنْ غَمَّ أُعْيِدُوا فِيهَا﴾ (16) أي لأجله و«البديل» نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (17) أي بدلها و«الغاية» كإلى

(1) سورة النحل: الآية 96.

(2) سورة البقرة: الآية 175.

(3) سورة طه: الآية 17.

(4) سورة التوبة: الآية 7.

(5) سورة البقرة: الآية 215.

(6) سورة مريم: الآية 32.

(7) سورة آل عمران: الآية 118.

(8) سورة المجادلة: الآية 2.

(9) سورة النساء: الآية 171.

(10) سورة اللومنون: الآية 40.

(11) سورة الإسراء: الآية 1.

(12) سورة التوبة: الآية 108.

(13) ص: 129.

(14) سورة آل عمران: الآية 92.

(15) سورة الحج: الآية 23.

(16) سورة الحج: الآية 22.

(17) سورة التوبة: الآية 38.

نحو قربت منه أي إليه و«تنصيص العموم» وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل لأن النكرة المنفية ظاهرة في العموم محتملة لنفي الواحد في الدار من رجل لأن النكرة للمنفية ظاهرة في العموم محتملة لنفي الواحد فإذا اجرت بمن ارتفع احتمال الواحدة فإن كانت النكرة مختصة بالنفي كانت من لتأكيد التنصيص على العموم نحو ما في الدار من أحد و«الفصل» بين المتضادين نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (1) و«مرادفة الباء» نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ (2) أي به قاله يونس (3) وهو ظاهر أن أريد أن الطرف آلة للنظر وإما أن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لا ابتداء الغاية قاله الدماميني (4) «و» مرادفة «عن» نحو ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ (5) أي عنه «و» مرادفة «في» نحو ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ (6) أي في قوم بدليل قوله ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ نقله ابن الصباغ (7) عن الشافعي (8) «و» مرادفة «عند» نحو ﴿لَوْ تَخَفِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ (9) أي عند الله قاله أبو عبيدة (10) وقيل أنها هنا للبدل أي بدل طاعة الله أو بدل رحمة الله «و» مرادفة «علي» ﴿وَنُصْرَتَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ (11) أي عليهم وقيل ضمن نصرناه معنى منعناه «الخامس والعشرون من» بفتح الميم «شرطية» نحو ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (12) و«استفهامية» نحو ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَحْصِيكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ (13) و«موصولة» نحو ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ (14) و«نكرة موصوفة» نحو مررت بمن معجب لك أي بإنسان معجب لك «قال أبو علي» الفارسي (15) «ونكرة تامة» كقوله:

(1) سورة البقرة: الآية 220 .

(2) سورة قشور: الآية 45 .

(3) 182-94 هـ = 798-713 م «يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن ويعرف بالنعوي علامة بالأدب كان إمام نحاة البصرة في عصره أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من كتبه معاني القرآن كبير وصغير واللفاء والنوادر ومن كلامه ليس لعبي مروة ولا لنقص البيان بهاء، الاعلام ج 8 ص 261 .

(4) 827-763 هـ = 1424-1362 م «محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد اللخزومي القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب ولد في الأسكندرية من كتبه شرح لمغني اللبيب ونزول الغيث نتقد فيه شرح لأمية العجم للصفدي وشرح للخزرجية ومصابيح الجامع شرح لصحيح البخاري، الاعلام ج 6 ص 57 .

(5) سورة الأنبياء: الآية 97 .

(6) سورة النساء: الآية 92 .

(7) ص: 55 .

(8) ص: 24 .

(9) سورة آل عمران: الآية 10 .

(10) ص: 133 .

(11) سورة الأنبياء: الآية 77 .

(12) سورة النساء: الآية 123 .

(13) سورة الأحزاب: الآية 17 .

(14) سورة الرعد: الآية 15 .

(15) ص: 114 .

ونعم من هو في سر وإعلان (1)

فمن تمييز وفاعل نعم مستتر فيها والضمير للنفصل هو المخصوص بالمدح وغير أبي علي لم يثبت ذلك ويقول من موصولة فاعل نعم وما بعدها صلة لها والمخصوص بالمدح هو محذوف راجع إلى بشر في البيت قبله «السادس والعشرون هل» تختص بالدخول على اللوجب نحو: هل قام زيد؟ فيجواب: بنعم أو لا، فتكون لطلب التصديق مطلقا إيجابا أو سلبا ولا تدخل على منفي فلا يقال هل لم يقم زيد ومن قال كالمصنف تعباً لشيخه (2) ابن هشام (3) في المغني (4) هل «لطلب التصديق الإيجابي لا للتصور ولا للتصديق السلبي» فقد انتقل ذهنه من السؤال إلى الجواب. قال السكاكي (5) وغيره هل لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الإنتفاء يقال في جواب هل قام زيد نعم أو لا فاطلق التصديق ولم يقيده بالإيجاب وعلم منه أنها لا تكون لطلب التصور فلا يقال هل الإنسان وإنما يقال ما الإنسان فيقال في جوابه حيوان ناطق «السابع والعشرون الولو» العاطفة «لمطلق الجمع» بين المتعاطفين في الحكم من غير تقييد بمعية أو تأخر أو تقدم هذا هو الأصح و«قيل» هي «لترتيب» لكثرة استعمالها فيه وبه قال قطرب (6) والرعي (7) والفراء (8) والزاهد (9) وهشام (10) وثعلب (11) فقليل مطلقا وقيل حيث يستحيل الجمع نحو ﴿اركعوا واسجدوا﴾ (12) وقيل في المفردات دون الجمل

(1) صدره ونعم مذكراً من ضاقت مذهبه والبيت قيل في بشر أخي عبد للك كان جوداً وقبله وكيف أربأ أمراً أو أراع له، وقد زكأت إلى بشر بن مروان أورده الأمير في حاشيته على معنى اللبيب دون عزم ج 2 ص 29 والعين في اللقاصد النحوية ج 1 ص 487 والبغداد في الخزانة ج 4 ص 114 .

(2) فالمصنف من تلاميذ ابن هشام .

(3) ص: 129 .

(4) ص: 130 .

(5) ص: 119 .

(6) توفي 206 هـ = 821 م «محمد بن السنتير بن أحمد أبو علي الشهير بقطرب نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة من اللوحي كان يرى رأى للعتزلة النظامية وهو أول من وضع للثلاث في اللغة وقطرب لقب دعاه به استأذه سيبويه من كتبه معاني القرآن والنوادر والأضداد وغيرها الاعلام ج 7 ص 95 .

(7) 328-420 هـ = 940-1049 م «علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الرعي عالم بالعربية أصله من شيراز اشتهر وتوفي ببغداد من تصانيفه في النحو البديع قال الأنباري حسن جداً وشرح مختصر الجرمي وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي الاعلام ج 4 ص 318 .

(8) ص: 113 .

(9) توفي 546 هـ = 1151 م «محمد بن عبد الرحمن بن أحمد أبو عبد الله البخاري علاء الدين للقب بالزاهد مفسر من أهل بخارى كان مفتياً أصولياً عارفاً بعلم الكلام صنف كتاباً في تفسير القرآن قيل: أكثر من ألف جزء وله محاسن الاسلام الاعلام ج 6 ص 191 .

(10) توفي 209 هـ = 824 م «هشام بن معاوية أبو عبد الله نحوي ضربه من أهل الكوفة من كتبه الحدود والمختصر والمقياس كلها في النحو، الاعلام ج 8 ص 88 .

(11) ص: 106 .

(12) سورة الحج: الآية 77

و« قيل للمعية » لأنها للجمع والولو الأصل فيه للمعية، وبه قال بعض الحنفية (1) ولم يقل الجمع المطلق كما قال ابن الحاجب (2) لايهامه تقييد الجمع بالإطلاق والغرض نفي التقييد كما قال المصنف في شرح المختصر (3) وقال أخوه (4) في شرح المختصر التعبير لن سواء.

فصل «الأمر»

قسمان لفظي ونفسي الأول «أم ر» أي اللفظ المركب من هذه الأحرف الثلاثة المسماة بألف ميم راء فالألف اسم أ والميم اسم م، والراء اسم ر، وعلى هذا فيقرأ بصيغة الماضي مفككا «حقيقة في القول» أي اللفظ «المخصوص» الدال على طلب الفعل بأي لفظ كان من صيغة فعل أمر أو اسم فعله أو مضارع مقرون بلامه أ أو مصدره بمعناه فالأول نحو ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ (5) أي قل لهم صلوا، والثاني نحو: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة صه فقد لغوت" (6) كذا في بعض الطرق والثالث نحو ﴿لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ (7) والرابع نحو ﴿فَيَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾ (8) «مجاز في الفعل» اللغوي كقوله تعالى ﴿أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (9) أي من فعله و«قيل» أم ر وضع حقيقة «للقدر المشترك» بين القول والفعل بالإشتراك للعنوي، فيكون من باب المتواطئ قيل وهذا القول لا يعرف قائله و«قيل» أمر «مشارك بينهما» أي بين القول والفعل بالإشتراك اللفظي فيكون حقيقة فيهما و«قيل» مشترك بين القول والفعل و«بين الشأن والصفة والشيء» فيكون مشتركا بين الخمسة فالقول نحو

(1) ص: 63.

(2) ص: 27.

(3) ص: 29.

(4) الشيخ بهاء الدين ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب: حولني الشيخ محمد الجوهري على غاية الوصول شرح لب الأصول لأبي زكرياء الأنصاري ص 62. وكشف الظنون ج 5 ص 113 وابن السبكي هذا ولد 719 وتوفي 763 وهو أحمد بن علي بن عبد الكافي وله عروس الأفراح شرح تلخيص للفتاح وغيرهما.

(5) سورة طه: الآية 132.

(6) روله الجماعة إلا ابن ماجه بلفظ نصت وروله الإمام أحمد وأبو دلوود بلفظ ومن قال: صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له، للتنقيح 2 ص 30 وفي فتح الباري ج 2 ص 414 ولأحمد من حديث علي مرفوعا من قال: صه فقد تكلم ومن تكلم فلا جمعة له، ولأبي دلوود نحوه.

(7) سورة الطلاق: الآية 7.

(8) سورة محمد: الآية 4.

(9) سورة هود: الآية 73.

﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ أي قل لهم والفعل نحو ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (1) أي في الفعل الذي تعزم عليه والشأن نحو وما أمر فرعون (2) أي وما شأنه والصفة كقوله: لأمر ما يسود من يسود (3)

أي لصفة من صفات الكمال والشيء كقوله: (4) لأمر ما جدع قصير أنفه أي لشيء والأصل في الاستعمال الحقيقة فيكون مشتركا بينها وأجيب بأن للجواز خير من الاشتراك القسم الثاني النفسي «وحده اقتضاء فعل غير كف» بفتح الكاف «مدلول عليه» أي على الكف «بغير» لفظ «كف» بضم الكاف فاقتضاء الفعل طلب فيشمل الأمر والنهي الجازمين وغير الجازمين وغير كف مخرج للنهي فإنه طلب فعل هو كف ومدلول على الكف بغير لفظ كف مدخل لنحو قوله صلى الله عليه وسلم كف عليك (5) هذا يعني اللسان فإنه أمر بالكف عن الشيء لا نهى عنه وسمى المصنف مدلول كف أمراً لا نهياً، موافقة للدال في اسمه فإن مدلول كف ولا تفعل واحد فإن دل عليه بلفظ كف سمي أمراً وإن دل عليه بلفظ لا تفعل سمي نهياً لأن النهي طلب كف ومن أنكر الكلام النفسي كالمعتزلة (6) اقتصر على اللفظي «و» الأصح أن الأمر «لا يعتبر فيه علو» بأن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب منه «ولا استعلاء» بأن يكون الطالب يطلب العلو في الطلب بإظهار تعاضم على المطلوب منه و«قيل يعتبران» وبه جزم ابن القشيري (7) والقاضي عبد الوهاب (8) وإطلاق الأمر دونهما مجازي و«اعتبرت المعتزلة» إلا أبا الحسين (9) منهم «وأبو إسحاق الشيرازي (10) وابن الصباغ (11)

(1) سورة آل عمران: الآية 159 .

(2) سورة هود: الآية 97 .

(3) صدره عزمت على إقامة ذي صباح، والبيت لانس بن مدرک الخثعمي وهو جاهلي، خزنة الأدب ج 1 ص 476 قال وصحفه ابن خلف في أبيات الكتاب بأوس بن مدرک وورد في الكتاب ج 1 ص 227 قال رجل من خثعم البيت.

(4) التضمير للزباء كما في أمثال منجد الطلاب وللثلث ضمنه الحريري مقامته 27 ص 284 .

(5) هذا بعض حديث معاذ الذي رواه الترمذي وقال حسن صحيح وأورده النووي في رياض الصالحين ص 413 .

(6) ص: 32 .

(7) ص: 112 .

(8) 422=362 هـ = 973=1031 م عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي أبو محمد قاض من فقهاء المالكية من كتبه التلخيص في فقه المالكية (ط) ومسائل الخلاف وغرر الحاضرة ورؤوس مسائل للناظرة وشرح فصول الأحكام (ط)، الاعلام ج 4 ص 184 .

(9) ص: 109 .

(10) ص: 58 .

(11) ص: 55 .

والسمعاني (1) العلو « فقط » واعتبر « أبو الحسين » المعتزلي و« الإمام » الرلزي (2) و« الأمدي (3) وابن الحاجب (4) » وابن برهان (5) « الاستعلاء » فقط و« اعتبر أبو علي » الجبائي (6) و« ابنه » أبو هاشم (7) زيادة على العلو « إرادة الدلالة باللفظ على الطلب » ليخرج بهذه الإرادة استعمال الأمر في غير الطلب كالتهديد نحو ﴿اعملوا ما شئتم﴾ (8) فإنه لا يتميز عن التهديد إلا بالإرادة وأجيب بأن الأمر حقيقة في الطلب فإذا أريد غيره كان مجازاً محتاجاً لقرينة.

ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال الاقتضاء المأخوذ في تعريف الأمر معناه الطلب وهو نظري والطلب أخفى من الأمر والتعريف بالأخفى ممتنع فأشار إلى دفعه بقوله و« الطلب بديهي » التصور لأن كل عاقل يفرق بالبدية بين الطلب والخبر فلا يكون نظرياً و« الأمر » المحدود باقتضاء فعل إلى آخره « غير الإرادة » لذلك الفعل لأن الله تعالى أمر بالإيمان من علم عدم إيمانه كأبي لهب (9) ولم يرد إيمانه لإخباره تعالى بعدم إيمانه وما أخبر الله بعدمه ممتنع (10) وقوعه والممتنع وقوعه غير مراد « خلافاً للمعتزلة » في قولهم الأمر نفس الإرادة والذي ألجأهم إلى ذلك أنهم لما أنكروا الكلام النفسي ولم يمكنهم إنكار الاقتضاء المحدود به الأمر قالوا أنه الإرادة ونقل الزركشي (11) في البحر (12) عن بعض المتأخرين الحق أن الأمر، يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعاً ودينياً وقد يأمر بما لا يريده كوناً

(1) منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد للروزي السمعاني أبو اللفظ مفسر من علماء الحديث من أهل مرو مولداً ووفاء له تفسير السمعاني والانتصار لأصحاب الحديث والقواطع في أصول الفقه، الاعلام ج 7 ص 303.

(2) ص: 22.

(3) ص: 39.

(4) ص: 27.

(5) ص: 112.

(6) ص: 63.

(7) ص: 63.

(8) سورة فصلت: الآية 40.

(9) توفي 2 هـ = 624 م عبد العزي بن عبد للطلب هاشم من قرش عم رسول الله واحد الشجعان في الجاهلية ومن أشد الناس عدوة للمسلمين كان غنياً عتياً كبير عليه أن يتبع ديناً جاء به ابن أخيه وفيه نزلت ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ مات بعد بدر ولم يشهدا، الاعلام ج 4 ص 12.

(10) في ز ت ممتنع.

(11) ص: 40.

(12) ص: 36.

وقدرا كإيمان أبي لهب (1) وكأمره خليله (2) بالذبح ولم يذبح وأمره رسوله بخمسين صلاة ولم يصلها وفائدته العزم على الامتثال وتوطين النفس عليه وإنما قال المصنف والأمر ولم يقل والطلب غير الإرادة لأن الطلب كله ليس أمرا عند المعتزلة (3) بل إرادة وأمرا خاصا وهو طلب مع العلو ليكون هو في محل الخلاف لا مطلق الطلب.

مسألة القائلون بالنفسي

اختلفوا هل للأمر صيغة تخصه

«مسألة القائلون بـ» الكلام «النفسي» وهم أهل السنة «اختلفوا هل للأمر» النفسي «صيغة تخصه» بأن تدل عليه دون غيره «ف قيل نعم وقيل لا و» النفى «منقول «عن الشيخ» أبي الحسن الأشعري (4) وغيره ثم اختلف في مراده بالنفى «ف قيل» النفى «للقف» على معنى أنه يقول لا أدري ما وضعت له صيغة إفعال حقيقة في وضع اللسان العربي من وجوب وندب كما قاله ابن الهمام (5) في تحريره (6) وفاقا لابن الحاجب (7) «وقيل» النفى «للاشتراك» بين الأمر والتهديد والتعجيز والتكوين فلا يحمل على شيء منها إلا بدليل هكذا نقله ابن برهان (8) عن الشيخ (9) واتباعه ثم قال الغزالي (10) تبعا لإمامه (11) «و» هذا «الخلاف في صيغة إفعال» والمراد بها كل ما يدل على الأمر من صيغه المتقدمة فلا يدل عند الأشعري وموافقيه على الأمر بخصوصه إلا بانضمام قرينة كان يقال إفعال وجوبا أو لزوما أو حتما دون قول القائل

(1) ص: 148 .

(2) إبراهيم عليه السلام.

(3) ص: 32 .

(4) ص: 46 .

(5) ص: 89 .

(6) كتاب له في الأصول ص 133 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 112 .

(9) أبي الحسن الأشعري.

(10) ص: 39 .

(11) ص: 50 .

أمرتكم ونحوه فإنها صيغة أخبار وظاهر كلام المصنف أن الخلاف في صيغة أفعل خاصة فإنها الواردة لمعان مختلفة «و» ذلك أنها «ترد» لستة وعشرين معنى «للموجوب والندب» نحو ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ (1) فالإيتاء واجب والكتابة مندوبة و«الإباحة» نحو ﴿وَإِذَا جَلَلْتُمْ فَاصْطَلُّوا﴾ (2) و«التهديد» نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (3) أي من حرام أو مكروه و«الإرشاد» نحو ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (4) و«إرادة الإمتثال» كقولك لحر لسقني ماء فإنك لا تحدث (5) من نفسك إلا إرادة إمتثال السقي فإن فرض ذلك من السيد لعبده أمكن أن يكون للموجوب أو الندب مع زيادة كونه لغرض السيد و«الإذن» كقولك لمن طرق الباب لادخل و«التأديب» كقولك لصبي تجول يده في القفصعة كل مما يليك و«الإنذار» نحو ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِن مَّصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ (6) ويفارق التهديد بذكر الوعيد و«الإمتنان» نحو ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِكُمْ بِاللَّهِ﴾ (7) ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه و«الإكرام» نحو ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ﴾ (8) فقرينة السلام والأمن تدل على الإكرام و«التسخير» والمراد به الانتقال إلى حالة ممتحنة نحو ﴿يَكُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (9) و«التكوين» وهو الإيجاد عن العدم بسرعة نحو ﴿يَكُنْ فَيَكُونُ﴾ (10) و«التعزيز» أي إظهار العجز نحو ﴿فَاتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ (11) و«الإهانة» نحو ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (12) و«التسوية» نحو ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (13) أي فصبركم وعدمه سواء و«الدعاء» نحو ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ (14) و«التمنى» مثله ابن فارس (15) بقولك لشخص كن فلانا قال الزركشي (16) في

-
- (1) سورة النور: الآية 33
 - (2) سورة المائدة: الآية 2 .
 - (3) سورة فصلت: الآية 40
 - (4) سورة البقرة: الآية 282 .
 - (5) في ز ت فلا تجد .
 - (6) سورة إبراهيم: الآية 142
 - (7) سورة الانعام: الآية 142
 - (8) سورة الحجر: الآية 46 .
 - (9) سورة البقرة: الآية 65 .
 - (10) سورة يس: الآية 82 .
 - (11) سورة الطور: الآية 34 . والتلاوة فليأتوا بحديث مثله لكنه جاء في كل النسخ هكذا.
 - (12) سورة الدخان: الآية 49 .
 - (13) سورة الطور: الآية 16 .
 - (14) سورة المائدة: الآية 114 .
 - (15) ص: 102 .
 - (16) ص: 23 .

البحر (1) وهذا أولى من التمثيل بقول امرئ القيس (2).

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل (3)

لأنه قد يدعى في انجلي (4) استعارة التمني، إنتهى. و«الإحتقار» نحو ﴿ألقوا ما أنتم ملقون﴾ (5) فإنه حقير بالنسبة إلى معجزة موسى عليه الصلاة والسلام و«الخبر» نحو قوله صلى الله عليه وسلم: إذا لم تستح فاصنع ما شئت (6) أي صنعت ما شئت و«الأنعام» أي تذكر (7) النعمة نحو ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾ (8) و«التفويض» وهو رد الأمر إلى الغير ويسمى أيضا التحكيم وسماه العبادي (9) التسليم نحو ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ (10) و«التعجب» للمخاطب نحو ﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال﴾ (11) و«التكذيب» نحو ﴿فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ (12) و«المشورة» نحو ﴿فانظر ماذا ترى﴾ (13) و«الاعتبار» نحو ﴿انظروا إلى ثمره إذا أثمر﴾ (14) فإن في ذلك لعبرة (15) لمن يعتبر فهذه ستة وعشرون معنى وأوصلها بعضهم لنيف وثلاثين والأول منها خاص بالقائلين بالكلام النفسي وباقيها لا اختصاص له بهم و«الجمهور» قالوا صيغة أفعّل «حقيقة في الوجوب» فقط «لغة أو شرعا أو عقلا مذاهب» ثلاثة أصحابها عند الشيخ أبي إسحاق الشيرازي (16) أولها ونقله إمام الحرمين (17) عن الشافعي (18) واختار في البرهان (19) ثانيها و«قيل» صيغة أفعّل حقيقة «في الندب» وبه قال

(1) ص: 36.

(2) نحو 80-130 قبل الهجرة = 545-497 م = امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني أكل للزل أشهر شعراء العرب

على الإطلاق الاعلام ج 2 ص 11.

(3) وقامه بصبح وما الإصباح منك بأمثل والبيت في معلقته للشهيرة: شرح للعلاقات للزوزني ص 27.

(4) في ز ت قد يدعى لن في الانجلي.

(5) سورة يونس: الآية 80.

(6) أخرجه البخاري عن ابن مسعود في الأدب باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت ج 7 ص 100.

(7) في ز ت أي تذكرة.

(8) سورة البقرة: الآية 172.

(9) ص 133

(10) سورة طه: الآية 72.

(11) سورة الإسراء: الآية 48

(12) سورة آل عمران: الآية 93.

(13) سورة الصافات: الآية 102.

(14) سورة الانعام: الآية 99.

(15) في ز ت عبرة.

(16) ص: 58

(17) ص: 50.

(18) ص: 24.

(19) ص: 79.

أبو هاشم (1) وغيره. و«قال» أبو منصور «الماتريدي» (2) من الحنفية هي موضوعة «للمشترك بينهما» أي للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب فتكون من المتواطئ و«قيل» هي «مشتركة بينهما» بالاشتراك اللفظي فتكون موضوعة لكل منهما وبه قال المرتضي (3) من الشيعة «وتوقف القاضي» أبو بكر الباقلاني (4) و«الغزالي» (5) و«الآمدي» (6) فيهما «بمعنى أنهم لا يدرون أي حقيقة في الوجوب أم في الندب أم فيهما» و«قيل» هي «مشتركة فيهما» أي في الوجوب والندب و«في الإباحة» وهل هو اشتراك لفظي أو معنوي قولان و«قيل» هي «مشتركة» «في» هذه «الثلاثة» الوجوب والندب والإباحة «و» في «التهديد» وينقدح طرد القولين اللفظي والمعنوي فيه و«قال عبد الجبار» (7) من المعتزلة (8) تفريعا على إنكاره الكلام النفسي هي موضوعة «لإرادة الإمتثال» الصادقة بالوجوب والندب و«قال» أبو بكر «الأبهري» (9) من المالكية (10) «أمر الله تعالى للوجوب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم للمبتدأ» منه «للندب» بخلاف الموافق لأمر الله أو المبين له فللوجوب أيضا وحكى الزركشي (11) في البحر (12) أن تلميذه القاضي عبد الوهاب (13) نقل عنه أن قوله الذي رجع إليه آخر موافقة الجمهور من غير فرق بين أمر الله وأمر رسوله و«قيل» هي «مشتركة» بين الخمسة الأول «الوجوب والندب والإباحة والتهديد والإرشاد» و«قيل» وهي «مشتركة» بين الأحكام الخمسة «الوجوب والندب والإباحة والتجريم والكرهية»

(1) ص: 63 .

(2) توفي 333 هـ = 944 م «محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي من فقهاء الحنفية ومن أئمة الكلام نسبة

إلى ما تريد من كنه التوحيد وأوهام المعتزلة وماخذ الشرائع في أصول الفقه وتأويلات القرآن وغيرها، الاعلام ج 7 ص 19 .

(3) 310-278 هـ = 891-922 م = محمد بن يحيى بن الحسين بن لقاسم بن إبراهيم العلوي الطالبي للقب بالمرتضي إمام زيدي

فقيه عالم بالأصول من أهل صعدة باليمن وبها توفي من كتبه الإيضاح والنوزل وجواب مسائل مهدي كلها في الفقه،

الاعلام ج 7 ص 135 وشيعة الرجل أتباعه وأنصاره وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علما وأهل بيته حتى صار

اسما خاصا بهم قاموس مادة شاع .

(4) ص: 47 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 39 .

(7) ص: 63 .

(8) ص: 32 .

(9) ص: 165 .

(10) علماء مذهبه.

(11) ص: 23 .

(12) ص: 36 .

(13) ص: 147 .

و«المختار» عند المصنف «وفاقا للشيخ أبي حامد» الأسفرائني (1) و«إمام الحرمين» (2) «أنها» «حقيقة في الطلب الجازم» لغة وهو ما لا يحتمل التقييد بالمشيئة وترتب الوعيد على تركه بالعقاب بأمر خارج وهو الشرع «فإن صدر» الطلب الجازم بصيغة أفعّل «من الشارع أوجب» صدوره منه «الفعل» من للكلف بخلاف صدوره من غير الشارع فلا يوجب الفعل إلا أن يكون الشارع أوجب طاعة ذلك الغير كأمر السيد عبده بفعل فإنه يجب على العبد امتثاله وإذا وردت صيغة أفعّل من الشارع مجردة عن القرائن وفرعنا على أنها حقيقة في الوجوب فهل يجب اعتقاد أن المراد بها الوجوب قبل البحث عن كون المراد بها الوجوب أو غيره أو لا؟ قولان كالقولين الآتين في وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص وإلى ذلك أشار المصنف بقوله «وفي وجوب اعتقاد الوجوب» من (3) المطلوب بها «قبل البحث» عما يصرفها عنه إن كان «خلاف العام» هل يجب اعتقاد عمومها حتى يتمسك به قبل البحث عن المخصص، فالأصح نعم وما قاله المصنف حكاه الشيخ أبو حامد وابن الصباغ (4) في العدة (5) وهي مسألة غريبة قل من ذكرها وإذا فرعنا على اقتضاء الأمر الوجوب فإن ورد الأمر «أي صيغته» بعد حظر «بمهمة فمعجزة أي تحريم» قال الإمام «اللزّي» (6) «أو» بعد «لستندان» فيه «فلإباحة» حقيقة لتبادرها إلى الذهن فالأول كقوله تعالى ﴿وَإِذَا جَلَلْتُمْ فَاصْطَلُّوا﴾ (7) والثاني ما مثل به الإمام الزلي من قول الصحابة كيف نصلي عليك (8) قال قولوا اللهم صل على محمد. وفيه نظر لأن سؤالهم عن الكيفية وليس فيها استئذان والمثال الجيد أن يقولوا: أنصلي عليك: فيقول لهم: صلوا و«قال» القاضي «أبو الطيب» (9) «و» «الشيخ أبو إسحاق الشيرازي» (10) «و» أبو المظفر «السمعاني» (11) والإمام «الزلي» «للوّجوب» حقيقة كما في غير ذلك نحو

(1) ص: 68

(2) ص: 50 .

(3) في زت في اللطوب .

(4) ص: 55 .

(5) في أصول الفقه أني ص: 435

(6) ص: 22 .

(7) سورة اللائدة: الآية 2 .

(8) أخرجه البخاري عن كعب بن عجرة في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي حميد في بابا هل يصلي

على غير النبي، لدعوتك، ج 7 ص 156-157 .

(9) ص: 55 .

(10) ص: 58 .

(11) ص: 148 .

﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (1) و«توقف إمام الحرمين» (2) فلم يحكم بإباحة ولا وجوب «أما النهي» أي صيغته الولدة «بعد الوجوب فالجمهور» قالوا للتحريم» كما في غير ذلك والفرق أن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بدفع المفسد أكثر من جلب المصالح «وقيل للكرهية» على قياس أن الأمر للإباحة والجامع حمل كل من الصيغتين على أدنى المراتب و«قيل للإباحة» نظراً إلى أن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت الجواز فيه و«قيل لإسقاط» أي لرفع «الوجوب» فيكون نسخاً له ويرجع الأمر لما كان قبله من تحريم لكون الفعل مضرة أو إباحة لكونه منفعة و«إمام الحرمين على وقفه» أي على توقفه في مسألة الأمر فقال أما أنا فأسأله الوقف عليه كما قدمته في صيغة الأمر بعد الحظر.

مسألة الأمر لطلب الماهية

«مسألة الأمر» أي إفعال موضوع «لطلب الماهية» المأمور بها «لا» موضوع «لتكراره ولا مرة و» لكن «المرة» الواحدة لا توجد للماهية بأقل منها فهي «ضرورية» وليست مدلول الأمر و«قيل» للمرة «مدلوله» قاله أبو حنيفة (3) وغيره وعلى هذا والذي قبله يكون حمله على التكرار بقرينة و«قال الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (4) «و» أبو حاتم «القزويني» (5) وغيرهما الأمر «للتكرار مطلقاً» سواء علق بشرط أو صفة أم لا وتحمل على المرة بقرينة والرد بالتكرار فعل مثل الأول لا الأول بعينه فإنه محال قاله الصفي الهندي (6) و«قيل» للتكرار «إن علق بشرط» نحو ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (7) «أو صفة» نحو ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (8) فتتكرر الطهارة بتكرر الجنابة وتتكرر الجلد بتكرر الزنا ويحمل المعلق المذكور على المرة بقرينة كأمر الحج للعلق بالإستطاعة وعلى هذا إن لم يتعلق

(1) سورة التوبة: الآية 5 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 48 .

(5) توفي 440 هـ = 1048 م = محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف الأنصاري أبو حاتم الطبري القزويني من علماء الشافعية تفقه على الشيخ أبي حامد الأسفرائني والباقلاني أشهر كتبه الخيل، الاعلام ج 7 ص: 168 وطبعة الشافعية ج 5 ص 313

(6) ص: 83 .

(7) سورة المائدة: الآية 6

(8) سورة النور: الآية 2 .

الأمر بشرط ولا صفة حمل على المرة فقط ويحمل على التكرار بقرينة وقيل المعلق بالصفة (1) يقتضي التكرار دون المعلق بالشرط (2) ولرتضاه القاضي أبو بكر (3) ورجحه بعض المتأخرين و«قيل بالوقف» عن المرة والتكرار وهو محتمل لقولين محكيين أحدهما أن الأمر مشترك بينهما فيتوقف أعماله في أحدهما على قرينة والثاني أنه لأحدهما ولا نعرفه فتوقف عليه أيضا لعدم عملنا بالواقع و«لا» هو مقتضى «لفور» أي المبادرة بالفعل عقب ورود الأمر بفعل للأمور به «خلافاً لقوم» من الخفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية (4) في قولهم الأمر لفور و«قيل» الأمر «للفور أو العزم» في الحال على الفعل في المستقبل به وبه قال من المعتزلة (5) أبو علي الجبائي (6) ولينه أبو هاشم (7) وعبد الجبار (8) وحكاه ابن الحاجب (9) عن القاضي (10) ورده و«قيل» الأمر «مشترك» بين الفور والتراخي وصححه الأصفهاني وقيل بالوقف عن الفور والتراخي بمعنى لا نعلم أوضع الأمر للفور أم التراخي وعلى هذا الخلاف يبنيني قوله و«المبادر» بالفعل «ممثل» للأمر بناء على القول بالفور «خلافاً لمن منع» الفور وقال أنه للتراخي و«و» خلافاً لقول «من وقف» عنهما ولو قال المصنف خلافاً لمن منع المبادرة ومن وقف عنها لسقط ما قيل أن ظاهر كلام المصنف مشعر بأن لنا قائلاً بأن المبادر غير ممثل وليس كذلك فقد قال جمع منهم الحرميين (11) إن هذا القول لم يصير إليه أحد.

-
- (1) في ز ت بصفة.
(2) في ز ت بشرط.
(3) ص: 47.
(4) علماء هذه المذاهب.
(5) ص: 32.
(6) ص: 63.
(7) ص: 63.
(8) ص: 63.
(9) ص: 27.
(10) أبي بكر الباقلائي 47.
(11) ص: 50.

رفع

عبد الرحمن النخعي مسألة الوازي والشيروزي وعبد الجبار: الأمر يستلزم القضاء

«مسألة» قال جمع من الحنفية (1) منهم أبو بكر «الرازي» (2) والقاضي أبو زيد (3) وشمس الأئمة السرخسي (4) وفخر الإسلام البزدوي (5) «و» جمع من الشافعية منهم الشيخ نجم الدين بن الرفعة (6) والشيخ أبو إسحاق «الشيروزي» (7) وجمع من المعتزلة منهم أبو الحسين البصري (8) «و» القاضي «عبد الجبار الأمر» الأول بشيء مؤقت «يستلزم القضاء» له إن لم يفعل في وقته المعين له شرعا لإشعار الأمر الأول بطلب استدراكه لأن القصد منه الفعل ولم يفعل فيجب قضاؤه بالأمر «و» قال الأكثر «من العلماء» «القضاء» ليس بالأمر وإنما هو «بأمر جديد» وهو الأصح ونقله إمام الحرمين (9) عن الشافعية (10) وقال به أكثر أصحابه كالشيخ أبي حامد (11) وسليم الرازي (12) وابن الصباغ (13) وبدل لهم حديث الصحيحين من نسي الصلاة

(1) ص: 63 .

(2) ص: 22 .

(3) توفي 430 هـ = 1039 م هو القاضي عبد الله بن عمر بن عيسى المعروف بأبي زيد الدبوسي من أكابر فقهاء الحنفية أول من وضع علم الخلاف من كتبه تأسيس النظر وتقويم الأدلة، والأسرل في الفروع والأصول، وفيات الأعيان ج 3 ص 48 الاعلام ج 4 ص 109 وفي كشف الظنون: عبيد الله بن عيسى الدبوسي «دبوسة قرية سمرقند للقاضي أبو زيد الفقيه الحنفي أحد لقضاة السبعة توفي ببخاري سنة 432 من تصانيفه الأسرل في الأصول والفروع وأمد الأقصى من خزنة الهدى والأثرل في الأصول وخزنة الهدى في الفتاوي وشرح الجامع الكبير للشيباني ج 5 ص 648 .

(4) توفي 483 هـ = 1090 م محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة قاض من كبار الأحناف مجتهد من أهل سرخس في خراسان أشهر كتبه للبسوط في الفقه والتشريع 30 جزءا وله شرح للجامع الكبير للإمام محمد وشرح لسير الكبير له والأصول في أصول الفقه وغيرها، الاعلام ج 5 ص 315 .

(5) 400-482 هـ = 1010-1089 م علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي فقيه أصولي من أكابر الحنفية من سكان سمرقند نسبة إلى بزدة من كتبه للبسوط وكنز الوصول في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي وتفسير القرآن كبير جدا وغناء الفقهاء في لفقه، الاعلام ج 4 ص 328 .

(6) ص: 54 .

(7) ص: 58 .

(8) ص: 109 .

(9) ص: 50 .

(10) ص: 24 .

(11) ص: 39 .

(12) 365-447 = 975-1055 م أبو الفتح الرازي سليم بن أيوب فقيه أصله من الري حج فغرق في البحر له كتب منها غريب الحديث والإشارة، الاعلام ج 3 ص: 116 .

(13) ص: 55 .

فليصلها إذا ذكرها (1) وجه الدلالة منه أن قوله فليصلها أمر جديد غير الأمر الأول وهو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (2) فلو كان الأمر الأول باقيا على حاله لم يحتج إلى هذا الثاني فلما ذكره دل على أن الوجوب به لا بالأمر الأول وإلا لما كان لذكره فائدة ولم يخالف الشيرازي (3) أصحابه في ذلك فذكره مع الأولين سهو ولا فرق في الأمر بين أن يكون نصا أو إجماعا أو قياسا جليا و«الأصح أن الآتيان به الشيء» «الأمور به» شرعا «يستلزم الأجزاء» بالمآتي (4) به لسقوط الطلب وقيل لا يستلزمه لجواز ألا يسقط المآتي به القضاء بأن يحتاج إلى الفعل ثانيا كما في صلاة من ظن الطهارة ثم تبين له الحدث والخلاف مبني على تفسير الأجزاء فمن فسره بأنه الكفاية في سقوط الطلب وهو الأصح قال بالأول ومن فسره بأنه إسقاط القضاء قال بالثاني «و» الأصح عند الجمهور «أن الأمر» للمخاطب «بالأمر» لغيره «بالشيء» ليس أمرا» لذلك الغير «به» أي بالشيء مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لأولياء الصبيان مروهم بالصلاة لسبع (5) فليس الصبيان مأمورين بالصلاة بأمر الشارع بل بأمر الأولياء فإن الأولياء مأمورين أن يأمرهم وقيل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء وإلا فلا فائدة فيه لغير المخاطب وقد تقوم قرينة على أن غير المخاطب مأمور بذلك الشيء كما وقع لابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فيراجعها (6) «فالمأمور بالمراجعة هو ابن عمر (7) وليس هو للمخاطب وإنما للمخاطب أبو» «و» الأصح «إن الأمر» بمد الهمزة وكسر الليم وهو المتكلم «بلفظ يتناوله» أي المتكلم «داخل فيه» أي في ذلك اللفظ. مثاله قول السيد لعبده أكرم العلماء وكان السيد عالما فيدخل السيد في الأمر بالإكرام وقيل لا يدخل لبعد أن يريد المتكلم نفسه وصححه اللصنف في مبحث العام وجمع بين التصحيين في منع الموانع (8) بحمل كلامه

(1) أخرجه البخاري عن أنس في مرقيت الصلاة باب من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها ج 1 ص 148 وأخرجه مسلم عن أبي هريرة في باب قضاء الصلاة لفاتنة، ج 2 ص 138 منشورات دار الآفاق

(2) سورة البقرة: الآية 43 .

(3) ص: 58.

(4) في ز ت للمآتي به.

(5) أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين وأضرهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع ج 1 ص 270 مختصر للنذري.

(6) أخرجه البخاري في كتاب طلاق عن عبد الله بن عمر، ج 6 ص 163 .

(7) قبل هـ 73 = 613-692 م عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن صحابي نشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه وشهد فتح مكة مولده ووفاته بها أفتى في الإسلام ستين سنة وعرضت عليه الخلافة بعد موت عثمان فأبى وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة، الاعلام ج 4 ص 108 .

(8) ص: 10 .

هنا على الإنشاء سواء صدر عن المنشئ للحكم وهو الله تعالى أو عن المبلغ عنه وهو النبي صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه في مبحث العام على الخطاب أعم من كونه إنشاء أو خبرا انتهى والمعتمد عدم الدخول فقد رجحه ابن الصباغ (1) والشيخ أبو حامد (2) وجرى عليه الرافعي (3) والنووي (4) وقد تقوم قرينة على عدم الدخول كقول السيد لعبده تصدق على من دخل داري وقد دخلها السيد واحترز بقوله يتناول المتكلم عن مثل ﴿وَأَيُّهَا قَالِ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُذِبحُوا بِقِرَّةٍ﴾ (5) فلا يدخل موسى عليه الصلاة والسلام في الأمر اتفاقا لأن اللفظ غير متناول له بدليل قوله فذبحوها (6) «و» الأصح تبعا للآمدي (7) «إن النيابة تدخل» الفعل «المأمور» به البدني جواز كالحج بشرطه «إلا لما منع» كالصلاة استقلالا لا تبعا كركعتي الطواف فإنها تقبل النيابة تبعا لبقية أعمال الحج وقالت المعتزلة (8) لا تدخل النيابة البدني لأن الأمر به إنما هو لقهر النفس وكسرها بفعله والنيابة غير محصلة لذلك وأجيب بأن النيابة لا تاباه لما فيها من بذل المؤونة وتحمل اللنة وأما للمالي كتفرقة الزكاة فليس من محل الخلاف كما نبه عليه الصفي الهندي (9) وقال اتفقوا على جواز النيابة في العبادة المالية ووقوعها كتفرقة الزكاة واختلفوا في البدنية فذهب أصحابنا إلى جوازها ووقوعها ومنعه غيرهم انتهى وفي تعبيره بالوقوع تنبيه على أن مراد الآمدي (10) بالجواز الجواز العقلي لا الشرعي فلا ينافيه قول تلميذه ابن عبد السلام (11) في أماليه (12) الطاعات يعني البدنية لا تدخلها النيابة إلا الحج والصوم لأن مراده الحكم الشرعي فلم يتولدا على محل واحد.

(1) ص: 55 .

(2) ص: 68 .

(3) ص: 60 .

(4) ص: 24 .

(5) سورة البقرة: الآية 67.

(6) سورة البقرة: الآية 71 .

(7) ص: 39 .

(8) ص: 32 .

(9) ص: 83 .

(10) ص: 39 .

(11) ص: 119 .

(12) ذكره صاحب كشف الطونج 5 ص 580 وج : 1 ص 166 وهو الأمالي في تفسير

رَفَعُ
عبد الرحمن المحمدي
«مسألة»
«سلك» «نبي» «مروسي»

«قال الشيخ أبو الحسن الأشعري (1) و«القاضي» أبو بكر الباقلاني (2) في التقرير (3) «الأمر النفسي» أي القائم بالنفس «بشيء معين» إيجاباً كان أو ندباً «نهى عن ضده الوجودي» فضع الوجوب التحريم وضد الندب الكراهة فإذا قيل صل الظاهر فقد نهاه عن الحرام وإذا قال صل الوتر فقد نهاه عن المكروه والجامع لهما الطلب فهو بالنسبة إلى الوجوب والندب أمر وبالنسبة إلى التحريم والكراهة نهى «و» ذكر إمام الحرمين (4) «عن القاضي» أبي (5) بكر للتقدم أنه صار في آخر مصنفاته إلى أن الأمر ليس نفس النهي ولكنه «يتضمنه» أي يدل عليه ضمناً لا قصداً وأصل الخلاف هل متعلق الأمر بالشيء هو متعلق النهي عن ضده أو مستلزم له و«عليه» أي على المتضمنين «عبد الجبار (6) وأبو الحسين (7) «البصري من المعتزلة (8) «والإمام» الرزقي (9) و«الآمدي» (10) من أهل السنة فالأمر بالسكون يتضمن النهي عن التحرك فإن قلت الخلاف في الأمر النفسي والمعتزلة ينكرونه فكيف ساع للمصنف نقل تتضمن فيه عن المعتزليين (11) قلت سوغ ذلك كون النفسي هو الطلب المستفاد من الأمر اللفظي وذلك الطلب هو حقيقة الأمر النفسي وهو يتعلق بترك الضد ونحن نسميه نفسياً وهما لا يسميانه بذلك و«قال إمام الحرمين (12) والغزالي» (13) الأمر النفسي «لا عينه» أي النهي ولا يتضمنه» لجواز أن لا يريد الأمر الضد حالة الأمر ويمتنع أن يكون الأمر طالبا لما لا يريده و«قيل أمر الوجوب يتضمن» النهي عن ضده «فقط» وأمر

- (1) ص: 46 .
(2) ص: 47 .
(3) ص: 112 .
(4) ص: 50 .
(5) ص: 47 .
(6) ص: 63 .
(7) ص: 109 .
(8) ص: 32 .
(9) ص: 22 .
(10) ص: 39 .
(11) في زت عن المعتزلة .
(12) ص: 50 .
(13) ص: 39 .

الندب لا يتضمن النهي عن ضده والفرق أن أضداد الندب مباحة غير منهي عنها واحتترز بالمعين عن المبهم من أشياء كما في الواجب المخير فإن الأمر على التخيير قد يتعلق بالشئ وضده فليس الأمر بالشئ المبهم من أشياء فيها ضدان فأكثر نهيا عن ضده من تلك الأشياء ولا متضمنا له وبالوجودي عن العدمي أي ترك المأمور به فالأمر نهى عنه أو يتضمنه قطعاً «أما» الأمر «اللفظي فليس عين النهي» اللفظي «قطعاً ولا يتضمنه على الأصح» وقيل يتضمنه على معنى أنه إذا قيل أسكن كان على معنى لا تتحرك أيضاً لأنه لا يتحقق السكون بدون الكف عن التحرك و«أما النهي» النفسي عن شيء تحريماً أو كراهة «فقليل» هو «أمر بالضد» له إيجاباً أو ندباً قطعاً بناءً على أن المطلوب في النهي فعل الضد وقيل لا، بناءً على أن المطلوب فيه انتفاء الفعل «وقيل على الخلاف» الجاري في الأمر من أن النهي أمر بالضد أو يتضمنه أو لا عينه ولا يتضمنه أو نهى التحريم يتضمن الأمر بالضد دون نهى الكراهة ويقاس النهي اللفظي على الأمر اللفظي.

وفائدة الخلاف في هذه المسألة أنه إذا خالف هل يستحق العقاب بترك المأمور به فقط في الأمر ويفعل للنهي عنه فقط في النهي أو يستحق العقاب بارتكاب الضد أيضاً.

مسألة الأوامر غير متعاقبين

أو بغير متماثلين غيران

«مسألة الأمران» الصادران من أمر واحد حال كونهما «غير متعاقبين» وتعاقبهما بأن لا يكون بينهما فصل بسكوت أو غير ويصدق متعلق غير المتعاقبين بالمتماثلين والمتخالفين «أو» الصادران حال (1) كونهما متعاقبين «بغير» أي بشيئين غير (متماثلين) ويصدق هذا بعطف وتركه نحو ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ (2) ونحو أضرب زيداً اعطه درهمين «غيران» خبر الأمران فيجب العمل بهما قطعاً سواء أمكن

(1) في ز: الصادران من أمر واحد حال كونهما

(2) سورة لقطة: الآية 43.

الجمع بينهما كصل وصم أو امتنع كقف وطف «و» الأمران «المتعاقبان» لكن «بمتماثلين و» الحال أنه «لا مانع من التكرار» في متعلقهما المطلوب منهما من عادة أو غيرها «و» الأمر «الثاني» منهما «غير معطوف» نحو صل ركعتين صل ركعتين «» قيل معمول بهما «لأن الأصل التأسيس ونقله المصنف في شرح المختصر (1) عن الأكثرين منا ومن غيرنا و» قيل «الأمر الثاني «تأكيد» للأول نظرا إلى الظاهر و» قيل بالوقف «عن التأسيس والتأكيد لاحتمالهما و» في «الأمر الثاني «المعطوف» على الأمر الأول نحو صل ركعتين وصل ركعتين قولان قيل «التأسيس أرجح» من التأكيد لظهور العطف فيه و» قيل التأكيد «أرجح من التأسيس لتمام المتعلقين «فإن رجح التأكيد» على التأسيس «بعادي» تمنع (2) العادة من التكرار كاندفاع الحاجة بالمرة الأولى أو غير عادي كالتعريف. فالأول نحو اسقني ماء واسقني ماء والثاني نحو صل ركعتين وصل الركعتين «قدم» التأكيد فإن العادة باندفاع الحاجة بمرة في الأول والتعريف في الثاني يرجحان التأكيد و» إلا «ترجح التأكيد بعادي أو غيره نحو صل ركعتين وصل ركعتين «فالوقف» عن التأسيس والتأكيد لاحتمالهما ومن خص ترجيح التأكيد بالعادي بأن يكون في غير العطف وخص انتفاء ترجيحه بأن يكون في العطف فقد خالف ما في الأحكام (3) والمختصر (4) وشرحه (5) ففيها أنه مع العطف أن رجح التأكيد بتعريف أو غيره وقع التعارض فيقدم الأرجح وإن تساوى فالوقف وخرج بقول المصنف ولا مانع من التكرار ما إذا كان هناك مانع من تكرار الأمر عقلا كإقتل زيدا أقتل زيدا أو شرعا كأعتق عبدك أعتق عبدك فالثاني في الثالين تأكيد اتفاقا فإنه يستحيل عقلا تكرار القتل في زيد ويستحيل شرعا تكرار العتق في العبد إذا لم يلتحق بدل الحرب ثم يسترق.

فصل النهي

«النهي النفسي» اقتضاء كف عن فعل لا بقول كف» وما في معناه كذر ودع

(1) ص: 29 .

(2) في زت يمنع في العادة.

(3) الأحكام في أصول الأحكام للأمدى. كشف الظنون ج: 1 ص: 17

(4) ص: 29 .

(5) ص: 29 .

(6) في زت وشرحه .

واترك ولمسك فإنما هو كذلك أمر، والمراد أن يكون النهي بصيغة لا تفعل والإقتضاء كالجنس يشمل الإقتضاء الجازم وغيره وبإضافته للكف يخرج الأمر ولا يعتبر في النهي علو ولا استعلاء على الأصح كما في الأمر و«قضيته الدوام» على الكف «ما لم يقيد بالمرة» الواحدة فإن قيد بها كقولك لا تسافر اليوم فإن السفر فيه مرة من السفر فقضيته المرة فيحمل عليها و«قيل» قضيته الدوام «مطلقا» وتقييده بالمرة صارف له عن قضيته وصيغة النهي لا تفعل «وترد صيغته للتحريم» نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾ (1) و«الكراهة» نحو ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تَنْفَقُونَ﴾ (2) و«الإرشاد» نحو ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبْجَلْكُمْ تَسْوَأُكُمْ﴾ (3) والفرق بين الإرشاد والكراهة. إن الإرشاد لدرء مفسدة دنيوية والكراهة لدرء مفسدة دينية والآية تبين أن النهي عن السؤال لدرء مفسدة دنيوية وهي سماع ما يسوءهم سماعه و«الدعاء» نحو ﴿لَا تَوَآخِضْنا﴾ (4) و«بيان العاقبة» نحو ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ (5) الآية أي عاقبة الجهاد الحياة لا الممات و«التقليل» بالقاف نحو ﴿وَلَا تَمُدُّ مَعِيكَ إِلَى مَا مَتَّحْنَا بِهِ﴾ (6) أي فهو قليل و«الإحتقار» نحو ﴿لَا تَحْتَذِرُوا قَوْلَ كُفْرَتُمْ﴾ (7) و«اليأس» نحو ﴿لَا تَحْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ (8) «و» يجري «في الإرادة والتحريم ما» تقدم من الخلاف في «الأمر» فقل لا تدل صيغة النهي على الطلب إلا إذا أريد الدلالة بها عليه والمجهور على أنها حقيقة في التحريم وقيل في الكراهة وقيل فيهما وقيل في أحدهما ولا نعرفه «و» قد «يكون» النهي «عن» شيء «واحد» وحكمه ظاهر «و» قد يكون النهي عن «متعدد جمعا» بينهما «كالحرām للخير» نحو لا تفعل هذا أو ذاك فيحرم جمعهما لا فعل أحدهما فقط وعليه ترك أحدهما فقط «و» قد يكون النهي عن متعدد «فرقا كالنعلين يلبسان» جميعا «أو ينزعان» جميعا و«لا يفرق» بينهما بلبس أحدهما فقط أو نزع فقط فهو منهى عنه لحديث الصحيحين: لا يمشين أحدكم في نعل واحدة (9) لينعلهما جميعا أو ليخلعهما جميعا فيصدق أن

(1) سورة الأنعام: الآية 151.

(2) سورة البقرة: الآية 267.

(3) سورة المائدة: الآية 101.

(4) سورة البقرة: الآية 286.

(5) سورة آل عمران: الآية 169.

(6) سورة طه: الآية 131.

(7) سورة التوبة: الآية 66.

(8) سورة التحريم الآية 7.

(9) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب اللباس في باب لا يمشي في نعل واحد ج 7 ص 49. وأخرجه مسلم في اللباس أيضا عن أبي هريرة ج 6 ص 153 منشورات دار الأفاق.

النعلين منهي عنهما لبسا أو نزعا من جهة الفرق بينهما بخلاف الجمع بينهما باللبس أو النزاع فإنه لا نهى فيه «و» قد يكون النهي عن متعدد «جميعا» بيا بعد الميم «كالزنا والسرقة» فكل واحد منهما منهي عنه سواء أتى به مفردا أم مع الآخر «ومطلق نهى التحريم» وهو ما لم يقيد بفساد أو صحة مقتضى للفساد في النهي عنه جزما «وكذا التنزيه في الأظهر» فمطلق نهى التنزيه مقتضى «للفساد» أيضا فلا يعتد بالمنهي عنه إذا وقع واختلف في دلالة مطلق النهي على الفساد فقل «شرعا» إذ لا يفهم ذلك إلا من الشرع «وقيل لغة» لفهم أهل اللغة ذلك من مجرد اللفظ «وقيل معنى» لأن الشيء إنما ينهى عنه إذا استعمل على ما يقتضي فساده والكلام «فيما عدا المعاملات» من العبادات والإيقاعات للطلاق والعق «مطلقا» سواء رجع النهي فيما ذكر إلى نفس النهي عنه كصلاة الحائض وصومها أو إلى لازم ما ذكر كصوم يوم النحر والصلاة في الأوقات المكروهة «و» أما المعاملات فالنهي «فيها» مقتضى للفساد «أن رجع» النهي إلى أمر داخل فيها نص كالنهي عن بيع الملاحيح وهي ما في بطون الأمهات من الأجنة «قال» الشيخ عز الدين «بن عبد السلام» (1) في القواعد (2) «أو احتمال رجوعه إلى أمر داخل» فيها تغليباً له على الخارج وعبارته وكل تصرف نهى عنه ولم يعلم لماذا نهى عنه فهو باطل حملاً للفظ النهي على الحقيقة انتهى ومثله بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (3) «أو» رجع إلى أمر لازم لها كالنهي عن بيع درهم بدرهمين فأنها من ربا الفضل والنهي فيها راجع إلى أمر لازم لها وهو الزيادة المشروطة «وفاقاً للأكثر» من العلماء في أن النهي للفساد في المذكورات وحكاية ابن برهان (4) عن نص الشافعي (5) «وقال الغزالي (6) والإمام الرزبي (7) النهي للفساد «في العبادات فقط» دون المعاملات والإيقاعات ففسادها لفوات (8) ركن أو شرط عرف من خارج عن النهي «فإن كان»

(1) ص: 119 .

(2) لقواعد الكبرى في فروع الشافعية، ج 2 ص: 1359 .

(3) روله في المنتقى من أخبار اللطفي لأبي البركات عبد السلام بن تيمية عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع طعام حتى يجري فيه الصاعان صاع لبايع وصاع للشري. روله الدارقطني ج 2 ص 325 وابن ماجه ج 2 في التجارات.

(4) ص: 112 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 39 .

(7) ص: 22 .

(8) في ز. لفساد ركن وفي ت بفساد.

مطلق النهي «لخارج» عن النهي عنه غير لازم له «كالوضوء بمغصوب» وكالبيع وقت نداء الجمعة «لم يفد» النهي الفساد «عند الأكثر» من العلماء لأن النهي عن الوضوء بماء مغصوب والبيع وقت النداء لأمر خارج عن حقيقة الوضوء وهو إتلاف مال الغير عدوانا وخارج عن حقيقة البيع وهو تفويت الجمعة وكل من الإتلاف والتفويت غير لازمين للوضوء والبيع أما الإتلاف فقد يحصل بغير وضوء وأما التفويت فقد يحصل بغير بيع «وقال» الإمام «أحمد» (1) بن حنبل مطلق النهي «يفيد» الفساد «مطلقا» من غير تفصيل و«لفظه» أي النهي «حقيقة» في الفساد وأن انتفى الفساد «فيه» «لدليل» خاص إذ لا يخرج ذلك عن حقيقته: إنتهى كلام الإمام أحمد. مثاله النهي عن طلاق الحائض فإن الأمر بمراجعتها دل على انتفاء الفساد فيه فيقع الطلاق في حال الحيض فهذا النهي الخاص لا يخرج النهي المطلق عن كونه باقيا على حقيقته لأنه لم ينتقل عن جميع موجبه من الكف والفساد فهو كالعام للخصوص (2) «و» قال «أبو حنيفة» (3) مطلق النهي «لا يفيد» الفساد «مطلقا» من غير التفصيل للتقدم قال أبو حنيفة «نعم المنهي» عنه وهو القبيح «لعينه» شرعا كصلاة الحائض وبيع الملاقيح «غير مشروع» فلا خلاف في فساده وحينئذ «ففساده عرضي» أي عارض للنهي لأن المنهي عنه يجب أن يكون متصور الوجود شرعا وما ليس بمشروع لا يتصور وجوده شرعا والنهي عن المستحيل عبث فالنهي للمتعلق به ليس على حقيقته بل أستعمل مجازا عن النفي الذي الأصل فيه أن يستعمل في غير المشروع إخباراً عن عدمه لانعدام محله وعلاقة المجاز بينهما للشابهة في اقتضاء عدم الفعل وإن كان اقتضاء النهي العدم من قبل القيد واقتضاء النفي العدم من الأصل فعرض الفساد للنهي من حيث استعماله مجازا عن للنفي ثم «قال» أبو حنيفة و«المنهي» عنه «لوصفه يفيد» النهي فيه «الصحة» للمنهي عنه ويفسد الوصف فقط كما لو تباع شخصان درهما بدرهمين ثم طرحا الزيادة فيصح البيع عنده واحترز المصنف بمطلق النهي عن النهي المقيد بما يدل على الفساد أو الصحة فيعمل به في ذلك اتفاقا، فالأول نحو لا تصل بغير طهارة والثاني نحو لا تصروا الغنم

(1) ص: 31 .

(2) في ز للخصص.

(3) ص: 24 .

فمن ابتاعها فهو بخير النظرين (1) الحديث واختلف فيما نفي عنه القبول هل يكون صحيحاً أو فاسداً على قولين مبنيين على أن القبول أخص من الصحة أو مرادف لها وإليهما أشار المصنف بقوله و« قيل أن نفي عنه القبول » فإنه يفيد الصحة لظهور النفي في عدم الثواب دون الاعتداء وعليه الحديث: "إذا أبق العبد من مواليه لم يقبل الله له صلاة حتى يرجع إليهم". (2) روله مسلم (3) وهذا القول مبني على أن القبول أخص من الصحة ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ولا ثبوته وإنما دل على ثبوته هنا لأن ما ليس بصحيح لا يصح نفي القبول عنه كما لا يصح نفي الأبصار عن الحائط و« قيل بل النفي » للقبول « دليل الفساد » لظهوره في عدم الإعتدال وعليه الحديث: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ" (4) روله الشيخان (5). وهذا القول مبني على أن القبول مرادف للصحة واختاره ابن دقيق العيد (6) إلا ما دل الدليل على صحته و« نفي الأجزاء كنفي القبول » في أنه يفيد الفساد أو الصحة قولان مبنيان على أن الأجزاء الكفاية في سقوط الطلب أو إسقاط القضاء والأرجح الأول وحمل عليه الحديث لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأم القرآن (7) روله الدار قطني (8) وغيره (9) و« قيل » نفي الأجزاء « أولى بالفساد » من نفي القبول لتبادر عدم الاعتدال منه إلى الذهن.

- (1) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في البيوع باب انتهى للبائع أن لا يحفل بالإبل والغنم، ج 3 ص: 26 وأخرجه مسلم عنه كذلك ج 5 ص: 4 منشورات دار الآفاق.
- (2) روله عن جرير بلفظ إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة أما زيادة حتى يرجع إليهم فهي في حديث جرير أيضاً أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم ج 1 ص 59 منشورات دار الآفاق.
- (3) ص: 36.
- (4) روله مسلم عن أبي هريرة بلفظ لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ج 1 ص 140 ورواه البخاري عنه في كتاب الوضوء بلفظ لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ ج 1 ص 43.
- (5) هما البخاري ومسلم.
- (6) ص: 68.
- (7) روله في المنتقى عن الدار قطني بلفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ج 1 ص: 382.
- (8) 385-306 هـ = 995-919 م علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدار قطني الشافعي أمام عصره في الحديث وأول من صنف في لقراءات ولد بدر القطن من أحياء بغداد وتوفي بها في من كتبه لسان والعلة لوردة في الأحاديث النبوية واللجني والذئب والاختلاف وغيرها. الاعلام ج 4 ص 314.
- (9) كابن خزيمة وابن حبان وأبي حاتم بلفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

الشمولي « لفظ يستغرق الصالح له » من جزئياته « من غير حصر » نحو من فإنها صالحة لكل من يعقل وما فإنها صالحة لكل ما لا يعقل من غير حصر والمراد بالصلاحية التناول لأفراده دفعة لا على سبيل البدل كالنكرة في الإثبات فإنها في حال التثنية تتناول كل اثنين وفي حال الجمع تتناول كل جمع جمع تناول بدل لا تناول شمول وشمل الحد اللفظ للمستعمل في حقيقته أو مجازه (1) أو حقيقته ومجازه والمشارك للمستعمل في أحد معانيه كلفظ العين في أفرد الباصرة فقط لقريته وخرج بقوله من غير حصر لسم العدد من حيث الأحاد فإنه يستغرقها بحصر نحو ليس له عندي عشرة فليس بعام وبشكل عليه صحة الاستثناء منه نحو له عشرة إلا ثلاثة والاستثناء معيار العموم كما سيأتي ويجاب باختلاف الجهة فإن العام من جهة اللفظ والعموم من جهة المعنى ويؤيده فرق الزركشي (2) في البحر (3) بين العموم والعام بأن العام اللفظ للتناول والعموم تناول اللفظ لما يصلح له انتهى و« الصحيح دخول » الصورة « النادرة » و الصورة « غير المقصودة » وإن لم تكن نادرة « تحته » أي تحت العام لشمول الحكم لهما نظرا للعموم وقيل لا يدخلان تحت العام نظر المقصود المتكلم بالعام عادة والفرق بينهما أن غير المقصودة لا تخطر بالبال غالبا وتدرک بالقرينة بخلاف النادرة مثال النادرة قولك كل عبد لي حر وفيهم من دخل في ملكه ولم يعلم به فإنه يدخل تحته ويعتق عليه على الصحيح « و » الصحيح « إنه » أي العام « قد يكون مجازا » كما يكون للمجاز عاما نحو جاءني الأسود الرماة إلا زيدا وقيل لا يكون العام مجازا فلا يكون للمجاز عاما فلا يتناول جميع الأفراد إلا بقرينة كما تقدم في المثال . ولو قال والصحيح دخول المجاز تحت العام كان أنسب لما قبله ووافق للنقول في المسألة « و » الصحيح « في العموم إنه من عوارض الألفاظ » حقيقة لا مجازا « قيل ومن عوارض « المعاني » كذلك فيكون مشتركا بينهما ثم قيل بالاشتراك للعنوي فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما كالمواطن وقيل بالاشتراك اللفظي فيكون موضوعا لكل منهما حقيقة فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام ذهني كان ذلك المعنى كمعنى

(1) في خ في حقيقته أو مجازه.

(2) ص: 40 .

(3) ص: 36 .

الإنسان فإنهر من المعاني الكلية التي لا توجد خارجاً أو كا المعنى خارجياً أي من الموجودات الخارجة عينا (1) كان كمعنى المطر أو عرضاً كمعنى الخصب بكسر الخاء «وقيل به» أي بعروض العموم «في» المعنى «الذهني» حقيقة بخلاف المعنى الخارجي فإنه فيه مجاز وقيل ليس من عوارض المعاني لا حقيقة ولا مجازاً وقيل من عوارضها مجازاً ونسبه الهندي (2) إلى الجمهور وقيل العموم مجاز في الألفاظ والمعاني و«يقال» في اصطلاح الأصوليين «للمعنى أعم» وأخص و«للفظ عام» وخاص تفرقة بين صفتي الدال وهو اللفظ والمدلول وهو المعنى وخص المعنى بأفعل لأنه أعم من اللفظ «و» اللفظ العام «مدلوله» من حيث الحكم عليه «كلية أي محكوم فيه على كل فرد مطابقة» لأنه في قوة قضايا بعدد أفراده «إثباتاً» خبراً أو أمراً نحو جاء عبيدي فأكرمهم «أو سلباً» نفياً أو نهياً نحو ما خالفوا فلا تهنهم أي جاء فلان وجاء فلان وأكرم فلانا وأكرم فلانا وما خالف فلان وما خالف فلان ولا تهن فلانا ولا تهن فلانا وهكذا فكل من هذه القضايا محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة فكذا ما هو قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة فإن قلت فقد قال القرافي (3) إن دلالة المطابقة دلالة اللفظ على مسماه بكماله ولفظ العموم كـ ﴿اقتلوا المشركين﴾ (4) لا يدل على الواحد منهم كزيد المشرك بالمطابقة لأن زيداً ليس تمام مسمى للمشركين قلت أجاب الأصفهاني (5) بأن الدلالات محلها في لفظ مفرد دال على معنى لا حكم فيه وأما عند الحكم فإنه متضمن لقضايا كثيرة فدلالة للمشركين على قتل زيد للمشرك مطابقة انتهى فلذلك قلنا من حيث الحكم عليه «لأكل» وهو المقابل للجزء أي ليس مدلول العام حين الحكم عليه كلا لأن الكل هو المحكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل يرفع الصخرة العظيمة أي مجموع الرجال لا كل فرد و«لا كلي» وهو المقابل للجزئي أي ليس مدلول العام حين الحكم عليه كلياً لأن الكلي محكوم فيه على الماهية أي الحقيقة من حيث هي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل

(1) في زت جوهرا كان

(2) ص: 83 .

(3) ص: 87 .

(4) سورة التوبة: الآية 5 أي كقوله تعالى ﴿اقتلوا﴾

(5) ص: 94 .

خير من المرأة أي حقيقته خير منحيققتها «و» العام «دلالته على أصل المعنى قطعية» لأنه لا يحتمل خروجه بالتخصيص بل ينتهي التخصيص إليه كما سيأتي و«هو» المشهور «عن الشافعي (1)» رضي الله عنه والمراد بأصل المعنى الواحد من أفراد العام حيث كان العام غير جمع والثلاثة أو الإثنان حيث كان العام جمعا على الخلاف في أقل الجمع أهو ثلاثة أو اثنان والأصح أصح «و» دلالة العام «على كل فرد بخصوصه ظنية» ولا تكون قطعية إلا بالقرائن «وهو» منقول «عن الشافعية (2)» وبعض الحنفية (3) لاحتماله للتخصيص في الجملة لكثرة التخصيص في العمومات و«عن» أكثر «الحنفية» دلالته على كل فرد بخصوصه «قطعية» ومعناه أن العام يدل على ثبوت الحكم في جميع ما يتناوله من الأفراد قطعاً ومرادهم بالقطع عدم الإحتمال الناشئ عن الدليل لأعدم الإحتمال مطلقاً كما صرحوا به و«عموم الأشخاص» للكلفين «يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع» لأن الأشخاص لا غنى لها عنها فقوله تعالى ﴿اقتلوا المشركين﴾ (4) يتناول قتل كل مشرك على أي حال كان وفي أي زمان كان وفي أي بقعة كان وخص منه أهل الذمة «و» هذا الإستلزام المذكور «عليه الشيخ الإمام (5)» والد المصنف والإمام الرلزي (6) وذهب القرافي (7). وجماعة من المتأخرين إلى أن العام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأحوال والبقاع والمطلق يكتفى بالعمل به في صورة فاقتلوا المشركين يتناول كل مشرك لكن لا يعم الأحوال حتى يقتل في حال الذمة ولا البقاع حتى يدل على قتل المشركين في أرض الهند ولا الزمان (8) حتى يدل على القتل اليوم قال ويلزم على هذه القاعدة أن لا يعمل بعام في هذه الأزمنة ورده السبكي (9).

(1) ص: 24 .

(2) ص: 68 .

(3) ص: 63 .

(4) سورة التوبة: الآية 5 .

(5) ص: 61 .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 87 .

(8) في زت ولا الأزمان .

(9) مر أول الكتاب .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

«مسألة»

صيغ العموم «كل» نحو كل إنسان يموت وقد تقدمت «والذي والتي» نحو أكرم الذي يحسن إليك والتي تحببك أي كل من أحسن إليك وكل من أحببتك ولستشكل جعل الموصول من صيغ العموم مع لشرائطهم في الصلة أن تكون معهودة وأجيب بأن العهد ليس في الموصول المدعى عموم بل في صلتها وقيد العهد فيها لا يسقط عموم الموصول بل يخصه اللهم إلا أن يكون الموصول واقعا على شخص معين نحو أحسن إلى زيد الذي قام وعند التي قعدت فلا عموم فيه «وأي وما» الشرطيتان وتقدمتا «ومتى» للزمان في الإستفهام والشرط نحو متى تقوم ومتى أقم «وأي» للمكان في الإستفهام والشرط نحو أين كنت وأين تجلس اجلس و«حيثما» للمكان في الشرط فقط نحو حيثما تجلس اجلس و«نحوها» كجمع الذي والتي وكمن الإستفهامية والشرطية والموصولة وتقدمت في الحروف فهذه كلها «للعوم حقيقة» لتبادره إلى الذهن و«قيل للخصوص» حقيقة وهو الواحد في صيغ عموم ليست للجمع كمن وما والإثنان أو الثلاثة فهي صيغ عموم هي جمع الذين ولستعمال كل وما عطف عليها على هذا القول في العموم مجاز و«قيل مشتركة» بين العموم والخصوص لأنها تستعمل لكل منهما والأصل في الإستعمال الحقيقة و«قيل بالوقف» عن واحد منها بمعنى لا نعلم أهي حقيقة في العموم أم في الخصوص أم فيهما وهذا القول يعزى للأشعري (1) وكثير من أتباعه كالقاضي (2) و«الجمع» المذكر أو المؤنث «المعرف باللام» نحو ﴿قل للمؤمنين﴾ (3) و﴿قل للمؤمنات﴾ (4) «أو الإضافة» نحو ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ (5) الشامل للذكور والإناث «للعوم ما لم يتحقق عهد» فإن تحقق عهد صرف إليه وينتفي العموم «خلافًا لأبي هاشم (6)» وأبي علي الجبائي (7) وجمع من الفقهاء في قولهم لا يفيد العموم «مطلقا» بل هو للجنس الصادق بفرد كما في قولك

(1) ص: 46.

(2) ص: 47.

(3) سورة النور: الآية 30

(4) سورة النور: الآية 31

(5) سورة النساء: الآية 11

(6) ص: 63.

(7) ص: 63.

تزوجت النساء إذا لم تتزوج إلا واحدة فإن قامت قرينة على العموم صرف إليه كما في الآية السابقة «و» خلافاً «لإمام الحرمين (1)» في نفيه العموم عن الجمع المذكور «إذا احتمل معهود» أي إذا احتمل الجمع العموم والعهد فاللفظ متردد بين العهد والعموم حتى تقوم قرينة فإن تحقق عهد صرف إليه جزماً وعلى القول بالعموم في الجمع المذكور (2) فقليل أفراده جموع وقيل أحاد وعليه الأكثر (3) من أئمة الأصول والنحو والتفسير وسواء في ذلك الإثبات والنفي فالإثبات نحو ﴿والله يحب المحسنين﴾ (4) أي يثيب كل فرد منهم والنفي نحو ﴿أَلَا اللَّهُ لَا يَحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (5) أي يعاقب كل فرد منهم وإنما فسرت المحبة فيهما بذلك بأن معناها الحقيقي مستحيل في حقه تعالى ومحل عموم الجمع لكل فرد حيث لم تقم قرينة على إرادة مجموع الأفراد فإن قامت أنصرف الجمع لمجموع الأفراد نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم «والمفرد المحلي» باللام «مثله» أي مثل الجمع المعروف باللام في كونه للعموم إلا أن تحقق عهد كقوله تعالى ﴿وَأَجَلُ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ (6) فيعم كل بيع وخص منه البيع الفاسد كالربا «خلافاً للإمام» الرازي (7) في نفيه العموم عن المفرد المحلي باللام «مطلقاً» سواء أكان واحدة بالتاء أم لا، وسواء أكان هناك عهد أم لا، فيكون المحلي باللام عنده للجنس الصادق بفرد (8) كأكلت التمر ولبست الثوب أي فرداً منه إلا أن قامت قرينة على العموم فيحمل عليه كقرينة الاستثناء في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الْهَادِينَ آمَنُوا﴾ (9) فإن الاستثناء من شيء قرينة دالة على عمومها وعلى هذا فاللام في ﴿وَأَجَلُ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ للعهد «و» خلافاً «لإمام الحرمين (10) والغزالي (11)» في نفيهما العموم عن المفرد المحلي باللام فيما «إذا لم يكن واحده بالتاء» كالماء بشرط «زلا» «الغزالي» بقوله «أو يميز» واحدة «الوحدة» كالرجل فيقال فيه رجل واحد فالملحى في المثاليين للجنس الصادق

(1) ص: 50.

(2) في زت الجمع للذكر.

(3) في زت الأكثر.

(4) سورة آل عمران: الآية 134.

(5) سورة آل عمران: الآية 32.

(6) سورة البقرة: الآية 274.

(7) ص: 22.

(8) في زت بفرد.

(9) سورة العصر: الآية 2/1.

(10) ص: 50.

(11) ص: 39.

بالبعض كشرية الماء ونظرت الرجل فلا يعم ما لم تقم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم أي كل دينار خير من كل درهم ولو في قوله أو يميز بمعنى الواو لأن التمييز بالوحدة قيد فيما إذا لم يكن واحدة بالتاء فإنه إذا ميز بالوحدة لا يعم كالرجل وإذا لم يميز بالوحدة كالذهب فإنه يعم ولم يخالفا فيما واحدة بالتاء كالتمر إنه للعموم وبقي عليه المفرد المضاف لمعرفة فإنه للعموم على الصحيح كما صرح به المصنف في شرح المختصر (1) كقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (2) أي كل أمر وخص منه أمر الندب فإن تحقق عهد صرف إليه جزمًا في المحلى وغيره و«النكرة» المعنوية إسمًا كانت أو فعلاً الواقعة «في سياق النفي للعموم وضعا» نظرا إلى أن الحكم في العام على كل فرد بالمطابقة كما تقدم و«قيل لزوما» نظرا إلى النفي يتوجه أولا إلى الماهية ويلزمه نفي كل فرد و«عليه» أي اللزوم «الشيخ الإمام» والد (3) للمصنف تبعا للحنفية (4) ويتفرع على الخلاف ما لو قال شخص والله لا أكلت ونوى تخصيص الأكل بغير التمر مثلا فيقبل منه ذلك على القول الأول فلا يحث بأكل التمر لأن أكلت عام وضعا يقبل التخصيص بالنية ولا يقبل منه التخصيص على القول الثاني والنكرة في سياق النفي تفيد العموم «نصا إن بنيت» مع لا «على الفتح» أو جرت بمن الزائدة فالأول نحو لا رجل في الدر والثاني نحو لا من رجل في الدر فلا يجوز بل رجلان «و» النكرة المنفية تفيد العموم «ظاهرا إن لم تبين» على الفتح ولم تجر بمن الزائدة نحو لا في الدر رجل فيحتمل نفي الواحد احتمالا مرجوحا لصحة أن يقال لا في الدر رجل بل رجلان أو بل رجال والأكثر أن يعمم اللفظ لغة كما تقدم وسكت عن النكرة الواقعة في سياق الشرط (5) نحو من يأتيني بمال أجازته فإن العموم فيها بدلي كما قال المصنف في شرح للنهاج (6) قال البرماوي (7) وقد يكون شموليا نحو ﴿وَأِنْ أَجَزْتَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَهُمْ﴾ فإنه شامل لكل واحد منهم و«قد يعمم اللفظ عرفا

(1) ص: 29 .

(2) سورة النور: الآية 61

(3) ص: 61 .

(4) ص: 68 .

(5) في زت في سياق أدوات الشرط.

(6) ص: 36 ج، شرحه هذا في كشف الظنون ج 2 ص 1879 .

(7) ص: 43 .

كالفحوى» واللعن وهما مفهوما الموافقة الأولى والمساوي نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا﴾ (1) ونحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى﴾ (2) الآية قيل نقلهما العرف إلى تحريم جميع الإيذاءات والإتلافات وسبق في المفهوم إن لاستفادة ذلك من العرف رلي لم يرتضه للمصنف «و» كإضافة الحكم إلى الأعيان نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ (3) نقله العرف من تحريم العين إلى تحريم جميع الإستمتاعات المقصودة من الإناث من الوطء ومقدماته وقيل إنه مجمل «أو» يعمم اللفظ «عقلا كترتيب الحكم على الوصف» فإنه يفيد عليه الوصف، للحكم عقلا على معنى أنه كلما وجد الوصف وجد الحكم نحو حرمت الخمرة لإسكارها (4) فالحكم وهو التحريم مترتب على الوصف فإن الإسكار علة للتحريم فحيثما وجدت العلة وجد المعلول وحيثما انتفت انتفى «كمفهوم للمخالفة» عند القائلين به كقوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم الزكاة (5) فإنه دال على انتفاء الوجوب في غير السائمة كذا في الحصول (6) قيل ولم يتابع عليه والأظهر ما اختاره في المعالم (7) إن دليل العموم فيه العرف العام وهو المعبر عنه فيما مضى بالمعنى و«الخلاف في» المفهوم مطلقا من «أنه لا عموم له لفظي» لأنه يرجع إلى اللفظ والتسمية ومنشأ الخلاف في العموم هل هو من عوارض الألفاظ والمعاني أو من عوارض الألفاظ فقط؟ فمن قال بالأول أثبت للمفهوم عموماً لأن العام عنده لفظ يستغرق في الجملة الشامل للعموم اللفظ والمعنى ومن قال بالثاني نفى عنه العموم لأن العام عنده لفظ يستغرق ما يصلح له في مجل النطق ولا خلاف من جهة المعنى من أنه شامل لجميع صور ما عدا المذكور من عرف وإن صار به منظوقا أو عقل «و» الخلاف «في أن الفحوى» وهو مفهوم للموافقة «بالعرف و» إن «المخالفة» أي مفهوما «بالعقل تقدم» في مبحث المفهوم فقال في الأول دلالة قياسية وقيل لفظية وقيل نقل اللفظ لها عرفا وفي الثاني المفاهيم إلا ألقب حجة لغة وقيل شرعا

(1) سورة الإسراء: الآية 23 .

(2) سورة النساء: الآية 10 .

(3) سورة النساء: الآية 33 .

(4) لفظ الحديث عند مسلم: كل شرب مسكر حرام.

(5) أخرج البخاري عن أنس في الزكاة: في باب زكاة الغنم: وفي صدقة الغنم في سائمتها إلخ... ج 2 ص 124 ولساني كذلك ج 5 ص 29 وللتقى عنه في باب صدقة اللواشي ج 2 ص 124 .

(6) ص: 34 .

(7) للعالم في أصول الفقه للإمام فخر لمدين لم يلزم ورد في كشف الظنون ج 2 ص 1726 .

وقيل معنى فعبر هنا عن اللغنى بالعقل و«معييار العموم الاستثناء» فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى والمعييار كالمفتاح آلة الاعتبار وهو الاختبار والمراد به هنا ما يختبر به عموم اللفظ أما ما فيه حصر كأسماء الأعداء فإنه خارج عن مفهوم العموم ولهذا لم يشترط ابن مالك (1) في الإستثناء كونه من عام بل جوزه من النكرة في الإثبات بشرط الفائدة نحو ما جاءني قوم صالحون إلا زيد أو خرج عليه الاستثناء من العدد و«الأصح أن الجمع للنكر» في الإثبات «ليس بعام» فإذا قيل جاء عبيد لزيد فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنان وقيل عام لأنه كما يصدق على أقل الجمع يصدق على جميع الأفراد فيحمل عليها «و» الأصح «إن أقل مسمى الجمع» كرجال وزيد «ثلاثة» وبه قال أبو حنيفة (2) والشافعي (3) والإمام (4) وأتباعه «لا اثنان» وهو مقابل الأصح. وبه قال مالك والأستاذ أبو إسحاق (5) وأغزالي (6) فإن قلت هذا في جمع الفلة وأصح وإما في جمع الكثرة فمشكل لأن النحاة أطبقوا على أن أقله أحد عشر قلت أجاب عنه المصنف في شرح المختصر (7) لشيوع العرف في إطلاق الدراهم على ثلاثة ويجري الخلاف في ضمير الجمع أيضا «و» الأصح في الجمع تصحيحا وتكسيरा «إنه يصدق على الواحد مجازا» لاستعماله فيه كقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ (8) فإن المراد عائشة (9) رضي الله تعالى عنها وقيل لا يصدق عليه والمراد بالمحصنات في الآية جميع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم «و» الأصح «تعميم العام» المسوق لغرض سواء كان «بمعنى اللدح والذم» أم غيرهما «إذا لم يعارضه عام آخر» لم يسق لشيء من ذلك نحو ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (10) فإن عارضه عام آخر لم يسق

(1) ص: 30.

(2) ص: 24.

(3) ص: 24.

(4) ص: 61.

(5) ص: 48.

(6) ص: 39.

(7) ص: 30.

(8) سورة النور: الآية 23.

(9) عام 9 قبل الهجرة 58 هـ = 613-678 م «عائشة بنت أبي بكر عبد الله بن عثمان القرشية لفقته نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية بعد الهجرة فكانت أحب نسائه إليه وأكثرهن رولية للحديث، الاعلام ج 3 ص 240.

(10) سورة الإنفاطار: الآية 14-13.

لذلك قدم نحو ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ جَاهِلُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (1) فهذه الآية سبقت للمدح وتعم بظاهرها إباحة الجمع بين الأختين ولكن عارضها عام آخر لم يسق للمدح وإنما سيق لبيان الحكم وهو ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (2) فإنه شامل لحمة وطء الأختين جميعا بملكي اليمين والنكاح فقدم على ما قبله فإن قلت من أين استفيد العموم في وأن تجمعوا قلت من سبك المصدر من أن والفعل فإنه في تأويل مصدر مضاف لمعرفة والتقدير وحرم عليكم جمعكم بين الأختين ومثال ما سيق لغرض غير المدح والذم قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء أو كان عثريا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر (3) فإنه سبق لبيان مقداره الواجب فهو عام في القشاء والرمان والقصب ولكن عارضه عام لم يسق لذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم فأما القشاء والرمان والقصب فعفوا رواه الحاكم (4) فيقدم على الأول وما ذكره من تعميم للسوق لذلك أحد أقوال ثلاثة وثانيها لا يعم مطلقا لأنه لم يسق للتعميم و«ثانيها لا يعم مطلقا» سواء عارضه عام آخر أم لا وينظر عند المعارضة إلى المرجح «و» الأصح «تعميم نحو لا يستوون» من قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (5) فإنه لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن نفيها لأن الفعل المنفي في ضمنه مصدر منكر والنكرة في سياق النفي تفيد العموم هذا ما ذهب إليه الشافعي (6) وصححه ابن برهان (7) والأمدى (8) وابن الحاجب (9) وقيل (10) لا يعم نظرا إلى أن الاستواء المنفي هو الاشتراك في بعض

(1) سورة المؤمنون: الآية 6

(2) سورة النساء: الآية 23 .

(3) أخرجه البخاري عن سالم بن عبد الله عن أبيه بلفظ فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر في كتب الزكاة باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ج 3 ص 67 منشورات آفاق وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة في باب صدقة الزرع والتمارج 1 ص 580 .

(4) 405-321 هـ = 1014-933 م «محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الطهماني نيسابوري الشهير بالحاكم ويعرف بابن البيع أبو عبد الله من أكابر حفاظ الحديث والتصنيف فيه مولده ووفاته بنيسابور من تصانيفه تاريخ نيسابور وللمستدرک علی الصحیحین أربع مجلدات والإكليل والدخل وغيره، الإعلام ج 6 ص 227 وفي موطأ الإمام مالك في ما لا زكاة فيه من الفواكه ما يشبه رواية الحاكم وكذا في مصنف ابن أبي شيبة والصنعاني موقوفا على عطاء.

(5) سورة السجدة: الآية 18 .

(6) ص: 24 .

(7) ص: 112 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 22 .

(10) في زت زيادة والإمام هنا والصواب ما في خ بدليل ما بعده.

الوجه وهو مذهب الحنفية (1) واختاره الإمام (2) والبيضاوي (3). ومن فوائد الخلاف الاستدلال بهذه الآية على أن الفاسد هل يلي عقد النكاح أو لا فلا يلي على الأول ويلي على الثاني «و» الأصح تعميم الفعل المتعدي إذا وقع بعد نفي ولم يذكر له مفعول كقولك والله «لا أكلت» فإنه عام في نفي جميع المأكولات فيحث بفرد منها وقيل لا يعم لأنه نفي للحقيقة وهي شيء واحد ورجحه الإمام (4) وهو مذهب الحنفية وفائدة الخلاف قبول التخصيص ببعض المأكولات فيقبل على الأول فلا يحث غيره ولا يقبل على الثاني «قيل» والأصح تعميم الفعل للذكر إذا وقع في سياق الشرط نحو قولك «إن أكلت» فعبدى حر فهو للمنع من جميع المأكولات وقيل لا يعم وبه قال أبو حنيفة (5) وإما عبر عنه المصنف بقيل لأنه يرى أن عموم النكرة في سياق الشرط بدلي دائما ونوزع في ذلك والغالب أنه شمولي كقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ (6) أي كل فرد فرد من المشركين ولذلك سوى ابن الحاجب (7) بين الشرط والنفي وتمثيله بالفعل المتعدي يخرج القاصر نحو إن خرجت فعبدى حرفان ظاهر كلام الغزالي (8) والأمدى (9) إن الخلاف لا يجري فيه فيجوز التخصيص فيه بالنية جزما لكن القاضي عبد الوهاب (10) أطلق الفعل «لا المقتضي» بكسر الضاد وهو اللفظ الطالب لإضمار أحد أمور فإنه ليس بعام لأنه لا يعم جميعها على الصحيح لاندفاع الضرورة ببعضها واختاره الشيخ أبو إسحاق (11) والغزالي وابن السمعاني (12) والرازي (13) وابن الحاجب وقيل هو عام فيعمها

(1) ص: 63 .

(2) ص: 61 .

(3) ص: 27 .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 24 .

(6) سورة التوبة: الآية 6 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 39 .

(10) ص: 147 .

(11) ص: 48 .

(12) ص: 54 .

(13) ص: 22 .

حذرا من الإجمال حكاه القاضي عبد الوهاب (1) عن أكثر المالكية (2) والشافعية (3) واختاره النووي (4) في الروضة (5) في الطلاق فقال: والمختار لا يقع طلاق الناسي لأن دلالة الإقتضاء عامة، انتهى. مثاله حديث مسند أخي عاصم (6) رفع عن أممي الخطأ والنسيان فافتضى بظاهره رفع الخطأ والنسيان عن جميع الأمة وذلك متعذر فوجب إضمار المواخذة أو الضمان أو العقوبة فقد رنا المواخذة لئنهما عرفا من مثله وقيل يقدر جميعها ويسمى ذلك المقدر للمقتضى بالفتح لأنه أمر اقتضاء النص لتوقف صحته عليه «و» لا «العطف على العام» فإنه لا يقتضي العموم في المعطوف على الأصح وقيل يقتضيه لجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وصفته وإليه ذهب بعض الحنفية (7) مع اتفاقهم على أن النكرة الواقعة في سياق النفي تعم مثاله ما رواه الإمام أحمد (8) وأبو داود (9) والنسائي (10) لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده (11) فإن قوله بكافر في المعطوف عليه يعم الذمي والحربي، فهل يقدر في المعطوف بكافر فيكون عاما أيضا قالوا نعم وحص منه غير الحربي بالإجماع قلنا لا حاجة إلى ذلك بل يقدر بحربي لأن قالوا يلزم التخالف بين المتعاطفين في الوصف قلنا لا يضر وهذا من الفريقين مبني على أنه من عطف للفرد على الفرد أما إذا جعل من عطف الجملة على الجملة فلا حاجة فيه إلى تقدير إذ للعني لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل معاهد في مدة عهده لقوله تعالى ﴿فَاتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى صَدَّتْهُمْ﴾ (12)

(1) ص: 147 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 58 .

(6) الفضل بن جعفر التميمي أبو القاسم المعروف بأخي عاصم: في فوائده حدثنا الحسين بن محمد حدثنا محمد بن مصفى بن صفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع عن أممي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه «الإبتهاج بتخريج أحاديث للنهاج ص 128 وكتاب الفوائد هذا ورد ذكره في كشف الظنون ج 2 ص 1295 ولعله للرد بمسنده.

(7) ص: 24 .

(8) ص: 31 .

(9) ص: 41 .

(10) ص: 142 .

(11) الحديث أخرجه أبو داود عن قيس بن عباد عن علي بلفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ج 6 ص 329 مختصر للنسائي وأخرجه النسائي عن ابن حسان بن علي بهذا اللفظ في باب سقوط القود من السلم للكافر ج 8 ص 24 .

(12) سورة التوبة: الآية 4 .

«والفعل المثبت» بدون كان «و» المقترن بكان فلا يعمان أقسامهما فالأول نحو حديث بلال (1) أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة (2) فلا يعم الفرض والنفل والشائي «نحو» حديث أنس (3) أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يجمع» بين الصلاتين «في السفر» (4) فلا يعم جمع التقديم والتأخير وقيل يعمان لصدقهما بكل من قسمي الصلاة والجمع وقد يفيد المضارع للمقترن بكان التكرار كقوله تعالى ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ (5) وقد لا يفيد كقول جابر (6) رضي الله عنه كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة فنذبح البقرة عن سبعة (7) لأن إحرامهم متمتعين بالعمرة إلى الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان مرة واحدة في حجة الوداع وقد يفيد التكرار بدون كان نحو حاتم (8) يكرم الضيف أي يتكرر منه ذلك و«لا» الحكم «للتعلق بعلّة» كقول الشارع حرمت الخمرة لإسكارها (9) فإنه لا يعم كل مسكر «لفظا» على الأصح و«لكن يعمه قياسا» وقيل يعمه لفظا لذكر العلة فكأنه قال حرمت المسكر وقيل لا يعمه أصلا وهو محكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني (10) «خلافا لزاعمي ذلك» أي للعموم في المسائل الخمس للمقتضى وما ذكر بعده «و» الأصح «أن ترك الاستفصال» في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال «ينزل منزلة العموم في المقال» هذه عبارة الشافعي (11) رضي الله عنه . كما قال إمام الحرمين (12) ومعناها أنه صلى الله

- 1) توفي 20 هـ = 641 م «بلال بن أبي رباح أبو عبد الله مؤذن رسول الله وخازنه على بيت ماله من مولدي السرة وأحد السابقين للإسلام توفي في دمشق له في البخاري 44 حديثا، الاعلام ج 2 ص 73 .
- 2) أخرجه البخاري في الحج باب إغلاق البيت عن سالم عن أبيه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت وهو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاغلقوا عليهم فلما فتحو كانت أول من ولج فلقبت بلالا فسأله هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم بين العمودين اليمانيين، ج 2 ص 160 وأخرجه مسلم في الحج أيضا والشائي فيه وفي الصلاة.
- 3) 10 قبل الهجرة 93 هـ = 612-712 م «أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري أبو ثمامة أو أبو حمزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه روى عنه رجال الحديث 2286 حديثا ولد بالمدينة وأسلم صغيرا وخدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قبض ثم رحل إلى دمشق وإلى البصرة وبها توفي وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، الاعلام ج 2 ص 24 .
- 4) أخرجه البخاري عن أنس في باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء: قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر وقبله عن ابن عباس يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء، ج 2 ص 39 .
- 5) سورة مريم: الآية 55 .
- 6) 16 قبل هـ 78 هـ = 607-697 م «جابر ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي صحابي جليل من الكثيرين في الرواية عنه صلى الله عليه وسلم وله ولأبيه صحبة غزاة عشرة غزوة، الاعلام ج 2 ص 104 .
- 7) أخرجه مسلم عن جابر ج 4 ص 88 منشورات دار الآفاق.
- 8) توفي 46 قبل الهجرة = 558 م «حاتم بن عبد الله بن سعيد بن الحشر الطائي القحطاني أبو عدى فارس شاعر جواد جاهلي يضرب للثل بجوده كان من أهل نجد الاعلام ج 2 ص 151 .
- 9) لعله جاء لمجرد التثال ولفظ الحديث عند مسلم كل شراب مسكر حرام.
- 10) ص: 47 .
- 11) ص: 24 .
- 12) ص: 50 .

عليه وسلم إذا حكم بأمر في واقعة اطلع عليها واحتمل وقوعها على وجه أو أكثر يكون ما حكم به جاريا في كل محتملاتها ، وكأنه تلفظ بالعموم فيها فمن ذلك أن غيلان بن سلمة (1) الثقفى لما أسلم على عشرة نسوة قال له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً وفارق سائرهن (2) رواه الشافعي (3) وغيره (4) فلم يستفصل صلى الله عليه وسلم غيلان هل تزوج العشرة معا في عقد واحد أم مرتباً فعدم استفصاله منزل منزلة التنصيص على عموم الأحوال كلها وإلا كان (5) تأخيراً للبيان عن وقت الحاجة وقيل أنه لا ينزل منزلة العموم بل هو مجمل وأول الحنفية (6) أمسك بابتدى نكاح أربع منهن في المعية ولستمر على الأربع الأول في الترتيب فإن قلت فقد نقل عن الشافعي عبارة أخرى وهي وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الإحتمال كساها ثوب الإجمال ووسط (7) بها الإستدلال وبينهما تعارض فإن العبارة الأولى فيها عموم فيستدل بها والثانية فيها إجمال فلا يستدل بها فكيف الجمع . قل: جمع بعضهم بينهما بحمل العبارة الأولى وقائع فيها قول من النبي صلى الله عليه وسلم يحال عليه العموم كحديث غيلان السابق ويحمل الثانية على وقائع ليس فيها إلا مجرد فعله صلى الله عليه وسلم والفعل لا عموم له كحديث ابن عباس (8) . إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر (9) فإن ذلك يحتمل أن يكون لعذر للرض وأن يكون جمعا صوريا بأن يكون آخر الأولى إلى آخر وقتها وعجل الثانية وصلاتها عقبها أول وقتها «و» الأصح «إن نحو ﴿يا أيها النبي إتق الله﴾» (10)

(1) توفي 23 هـ 644 م غيلان بن سلمة الثقفى حكيم شاعر جاهلي أدرك الإسلام واسلم يوم الطائف وعنده عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاختر أربعاً فصارت سنة وكان أحد وجوه ثقيف انفرد في الجاهلية بأن قسم أعماله على الأيام فكان له يوم يحكم بين الناس ويوم ينشد فيه شعره ويوم ينظر فيه إلى جماله وهو بمن وفد على كسرى وأعجب بكلامه الإعلام، ج 5 ص 124 وفيات الأعيان ج 1 ص 404 والإصابة ج 3 ص 189 .

(2) مسند الشافعي ص 274 .

(3) ص: 24 .

(4) أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر، قال أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: خذ منهن أربعاً: كتاب النكاح باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ج 1 ص 628 وزله في للتنقي فأسلمن معه وقال: روله أحمد وابن ماجه والترمذي وأنظر تحفة الطالب لابن كثير ص 343 .

(5) في ز ت لكان تأخيراً .

(6) ص: 63 .

(7) في ز ت فسقط وهو جيد .

(8) 3 قبل هـ = 68 هـ = 619-687 م عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس حبر الأمة الصحابي الجليل ولد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة فلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الأحاديث الصحيحة توفي بالطائف له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثاً ، الاعلام ج 4 ص 95 .

(9) روله مسلم عنه ج 2 ص 152 .

(10) سورة الأعراب: الآية 1 .

« لا يتناول الأمة » في الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يتناولهم ولا ينصرف الحكم عنه إلا بدليل خارجي وهو محكي عن أبي حنيفة (1) وأحمد ابن حنبل (2) واختاره جمع من أصحاب الشافعي (3) منهم أمام الحرمين (4) ومحل الخلاف إذا أمكن إرادة الأمة معه ولم تقم قرينة على إرادتهم معه أما ما لا يمكن فيه ذلك نحو ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ﴾ الآية أو أمكن فيه ذلك ولكن قامت قرينة على إرادتهم معه نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (5) الآية فليس من محل الخلاف، أما نحو يأيتها الأمة فقال القاضي عبد الوهاب (6) والهندي (7) لا يدخل النبي فيهم قطعاً «و» الأصح «أن نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾» (8) مما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم من العمومات المتناولة له لغة «يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم وإن اقترن بقل» وثانيها لا يشمل مطلقاً لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره و«ثالثها التفصيل» بين أن يقترن بقل فلا يشمل لظهوره في التبليغ وإن لم يقترن بقل فيشمله لظهوره في التبليغ وإن لم يقترن بقل فيشمله ونقل عن الصيرفي (9) وزيفه إمام الحرمين وغيره «و» الأصح في نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ «إنه يعم العبد» شرعاً كما يعمه لغة حكاية ابن برهان (10) عن معظم الأصحاب وقيل لا يعمه لصرف منافعه إلى سيده شرعاً وأجيب بأن ذلك في غير أوقات ضيق العبادات «و» الأصح أنه يعم «الكافر» أيضاً لأنه مخاطب بفروع الشريعة على الصحيح . وقيل لا يعمه بناء على أنه غيره مكلف بها «و» الأصح أنه «يتناول للموجودين» وقت ورود الخطاب به «دون من» وجد بعدهم «فلا يتناولهم لعدم وجودهم وقت الخطاب وقيل يتناولهم أيضاً لمساواتهم للموجودين في الحكم للطلب من الخطاب إجماعاً وإليه ذهب الحنابلة (11) وجولنا أن مساواتهم للموجودين في الحكم إنما هو (12) بدليل منفصل

(1) ص: 24 .

(2) ص: 31 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 50 .

(5) سورة الطلاق: الآية 1 .

(6) ص: 147 .

(7) ص: 83 .

(8) سورة البقرة: الآية 21 أول مكان ورد فيه .

(9) ص: 88 .

(10) ص: 112 .

(11) علماء للذهب المنبلي .

(12) في ز في الحكم ظاهر بدليل .

وهو مستند الإجماع لا من يأيها الناس والقول بأن إطلاق الناس على المجودين والمعدومين على وجه التغليب شائع جوابه أن الأصل عدم التغليب «و» الأصح «أن من الشرطية تتناول الإناث» وضعا بدليل قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَحْمِلْ مِنَ الْعَاطِلَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ (1) وجه الدلالة منه أن من ذكر أو أنثى بيان لمن الشرطية فيتناول القسمين وذهب بعض الحنفية (2) إلى أنها لا تتناول الإناث وبني على ذلك عدم قتل المرتدة في حديث البخاري (3) والسنن (4): "من بدل دينه فاقتلوه" (5) لزعمه اختصاص من بالذكور وعلى الأصح السابق تقتل وخرج بقوله الشرطية الموصولة والإستفهامية. وقال الصفي الهندي (6) الظاهر أنه لا فرق والخلاف جار في الجميع «و» الأصح «أن جمع المذكر السالم» كالمسلمين في قول القائل وقفت هذا على المسلمين «لا يدخل فيه النساء ظاهراً بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾» (7) الآية فإن العطف يقتضي التغاير فإن دلت قرينة على الدخول دخلت على الأصح كما لو قال وقفت على بني هاشم فإن القصد الجهة قاله الزركشي (8) وقيل يدخل النساء ظاهراً لمشاركتهم للذكور في غالب الأحكام وإليه ذهب الحنابلة (9) وتقبيده الجمع بالسالم لبيان محل (10) النزاع فيما ميز بين صيغة المذكر والمؤنث بعلامة فإن العرب تغلب فيه المذكر على المؤنث وذلك كالمسلمين وضمير الجمع كفعلوا وافعلوا فهذه الصيغة إذا أطلقت هل هي ظاهرة في دخول النساء أو لا الأصح الثاني «و» الأصح «إن خطاب الواحد» من الناس بحكم في مسألة ولم يقتصرن به ما يختص به «لا يتعداه» إلى غيره وعلى هذا ينبغي استدلال الأمة على حكمنا بمثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ (11) الآية، فإن هذه الضمائر لبني

(1) سورة النساء : الآية 123 .

(2) ص: 63 .

(3) ص: 103 .

(4) أخرجه ابن ماجه كتاب الحدود ج 2 ص 848 وأبو داود مختصر للنذري ج 6 ص 14 والنسائي في الحكم في الرد

ج 7 ص 104 .

(5) أخرجه البخاري عن عكرمة عن ابن عباس في كتاب استنابة الرد باب حكم الرد ج 8 ص 50 .

(6) ص: 83 .

(7) سورة الأحزاب : الآية 35

(8) ص: 40 .

(9) ص: 63 .

(10) في زت أن محل.

(11) سورة البقرة: الآية 43 .

لسرائيل فلا يتعداهم الخطاب إلينا «وقيل يعم» غيره «عادة» لجريان عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجمع وقيده بن تيمية (1) بأن يشاركوهم في المعنى ثم قال وهذا في الخطاب الولد على لسان محمد صلى الله عليه وسلم أما خطابهم على لسان أنبيائهم فهي مسألة شرع من قبلنا انتهى «و» الأصح «إن خطاب» الشارع في «القرآن والحديث بـ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم﴾» (2) ونحوه «لا يشمل الأمة» الإسلامية لأن المراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى وقيل يشملهم فيما يتشاركون فيه «و» الأصح «إن المخاطب بكسر الطاء وهو المتكلم «داخل في» عموم متعلق «خطابه إن كان خبرا» نحو ﴿والله بكل شيء عليم﴾» (3) فإنه سبحانه وتعالى عليم بذاته وصفاته «لا» إن كان «أمرا» كقول السيد المحسن لعبد أكرم من أحسن إليك فلا يدخل السيد في هذا والفرق بين الخبر والأمر أنه يبعد أن يريد الأمر نفسه بخلاف للخبر وقيل يدخل مطلقا نظرا لظاهر اللفظ وقيل لا يدخل مطلقا لبعد أن يريد للتكلم نفسه إلا بقرينة. وقال النووي (4) في الروضة (5) في كتاب الطلاق إنه الأصح عند أصحابنا في الأصول والنهي كالأمر كما صرح به للمصنف في شرح المختصر (6) وصح في بحث الأمر الدخول في الأمر وتقديم الكلام فيه «و» الأصح «إن نحو ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾» (7) «يقتضي الأخذ» للصدقة «من كل نوع» من أنواع أموالهم إلا أن يخص بدليل من السنة وقيل لا يقتضيه ويكفي أخذ الصدقة من نوع واحد من الأموال لدلالة من على التبعية وهو منقول عن الكرخي (8) واختاره ابن الحاجب (9) مع قوله أن الأكثرين على خلافه و«توقف الأمدي (10)» عن ترجيح واحد من القولين والأول ناظر إلى الجميع والثاني ناظر إلى المجموع. ولما فرغ من مباحث العام شرع في مباحث التخصيص فقال:

(1) 728-661 هـ = 1263-1328 م أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي الدين بن تيمية الإمام شيخ الإسلام آية في التفسير والأصول قلمه ولسانه متقاربان من كتبه الفتاوى والإيمان ومنهاج السنة ولصارم للسلول على شاتم لرسول وكتبه كثيرة، الاعلام ج 1 ص 144 .

(2) سورة النساء: الآية 171 .

(3) سورة النساء: الآية 176 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 58 .

(6) ص: 30 .

(7) سورة التوبة: الآية 104 .

(8) ص: 63 .

(9) ص: 22 .

(10) ص: 39 .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التخصيص

«التخصيص» هو «قصر العام على بعض أفراد» فلا يراد منه البعض الآخر سواء أكان انتفاء إرلاته باعتبار الحكم فقط دون التناول أم باعتبارهما معا والأول يسمى العام المخصوص والثاني يسمى العام المراد به الخصوص وسيأتي الفرق بينهما و«القابل له» أي للتخصيص «حكم ثبت لمتعدد» لفظا أو معنى فالأول نحو ﴿فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (1) فالحكم بالقتل ثابت لكل مشرك لفظا وخص منه الذمي ونحوه والثاني كمفهوم للوفاقه نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْه﴾ (2) فالحكم بعدم الإيذاء ثابت لجميع أنواعه معنى وخص منه حبس الوالدين بدين الولد فإنه جائز كما صححه الغزالي (3) وصحح النووي (4) تبعا لتصحيح البغوي (5) وغيره المنع ومفهوم للخالفه نحو إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث (6) إن مفهومه إنه إذا لم يبلغ قلتين يحمل الخبث خص من الخبث ميتة ما لا نفس له سائلة و«الحق جوله» أي التخصيص «إلى» أن لا يبقى بعد الإخراج غير فرد «واحد إن لم يكن لفظ العام جمعا» نحو من و للفرد للحلى بالام «و» جوله تخصيص العام «إلى أقل الجمع» ثلاثة على الراجع واثنين على مقابله «إن كان» لفظ العام «جمعا» نحو المسلمين وللسلمات. وهذا التفصيل للقفال الشاشي (7) و«قليل» يجوز التخصيص إلى أن يبقى واحد «مطلقا» سواء كان لفظ العام مفردا أم جمعا لأن أفراد الجمع آحاد كغيره وبه قال جمع كثير منهم الشيخ أبو إسحاق (8) وإمام الحرمين (9) و«شد للنوع» من التخصيص إلى واحد «مطلقا» بأن

(1) سورة التوبة: الآية 5.

(2) سورة الإسراء: الآية 23.

(3) ص: 39.

(4) ص: 24.

(5) ص: 37.

(6) روله لانساني عن ابن عمر عن أبيه عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث باب التوقيت في الماء ج 1 ص 175 ورواه أبو دلود عنه أيضا بهذا اللفظ ج 1 ص 56 مختصر للنذري ورواه عنه بهذا اللفظ الخمسة، للتقى: ج 1 ص 15.

(7) 365-291 هـ = 904-976 م محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال أبو بكر من أكابر علماء عصره من تصانيفه أدب القاضي على مذهب الشافعي تفسير القرآن محاسن لشرعة في فروع الشافعية وأصول أفقه وشرح رسالة الشافعي وغيرها والشاشي نسبة إلى الشاش وهي مدينة وراء نهر سيحون وهذا القفال غير للروزي. الاعلام، ج 6 ص 274 هدية لعارفين ج 2 ص 48 وفيات الأعيان ج 4 ص 200.

(8) ص: 48.

(9) ص: 50.

لا يجوز إلا إلى أقل الجمع مطلقا حكاه ابن برهان (1) «وقيل بال منع» من التخصيص «إلا أن يبقى» عدد «غير محصور» فيجوز التخصيص حينئذ وصححه الإمام الرزني (2) والبيضاوي (3) وغيرهما و«قيل» بال منع من التخصيص «إلا أن يبقى» عدد «قريب من مدلوله» أي العام قبل التخصيص فيجوز التخصيص حينئذ نقله ابن الحاجب (4) عن الأكثر والفرق بين هذا القول والذي قبله أن مقتضى هذا عدم صحة إخراج الأكثر أو النصف وإن كان الباقي غير منحصر ومقتضى الذي قبله جواز ما قاله ابن حلول (5) وقال الزركشي (6) وتبعه أبو زرعة العراقي (7) وهذان القولان الأخيران متحدثان معنى إذ المراد بكونه يقرب من مدلول العام أن يكون غير محصور فإن العام هو المستغرق لما يصلح له من غير محصور . وقال تلميذه البرماوي (8) وتبعه تلميذه الحلبي (9) هما متقاربان و«العام للمخصوص عموم» لجميع أفراد «مراد تناولا» أي من جهة تناول لفظه لجميع أفراد «لا» أن عموم مراد «حكما» فإن بعض أفراد بالنظر إلى تخصيصه لا يشمل حكم العام «و» العام «المراد به الخصوص ليس» عموم لجميع أفراد «مرادا» أصلا لا من جهة الحكم ولا من جهة التناول «بل» هو بحسب مفهومه «كلي» نظرا لأفراد بحسب أصله «لستعمل في جزئي» من أفراد «من ثم» أي ومن أجل أنه كلي لستعمل في جزئي «كان مجازا

(1) ص: 112 .

(2) ص: 22 .

(3) ص: 27 .

(4) ص: 27 .

(5) جاء في كشف الظنون عند ذكر شرح جمع الجوامع: وشرح أبي العباس أحمد بن خلف بن حلول للتوفى بعد سنة 895 ج 1 ص 596 وفي الإعلام 815-898-1412-1493 م أحمد بن عبيد السلام بن موسى بن عبيد الحق المزليطي القيرواني أبو العباس المعروف بحلولو عالم بالأصول مالكي من أهل القيرون، استقر بتونس وولي قضاء طرابلس الغرب ثم صرف عنه فتوجه إلى تونس وولي مشيخة بعض المدارس إلى أن توفي بها له كتب الضياء للامع في شرح جمع الجوامع وشرح مختصر خليل مطول والتوضيح في شرح التنقيح، الاعلام ج 1 ص 147 وفي طبقات المالكية أحمد بن عبد الرحمن عرف بحلولو ص 259 .

(6) ص: 40 .

(7) ص: 38 .

(8) ص: 43 .

(9) 791-864 هـ = 1389-1459 م جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم الحلبي الشافعي أصولي مفسر مولده وفاته بالقاهرة له تفسير الذي أنه السيوطي وكثر الرافضين في شرح النهاج في فقه الشافعية ولبيد الطالع على جمع الجوامع وشرح لورقات لإمام الحرمين وغيرها، الاعلام ج 5 ص 333 .

قطعا» لأنه يستعمل في غير ما وضع له أولا مثاله قوله تعالى ﴿أمر يحسبوه﴾ (1) فالناس عام والمراد به خاص وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح إطلاقه عليه لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة وقيل المراد بهم العرب فظهر بهذا أن الناس كلي يستعمل في جزئي لا كلية لعدم شمول الحكم لجميع الأفراد وما تقدم من كون مدلول العام كلية إنما جاء من جهة شمول الحكم لكل الأفراد وإذا (2) انتفى هذا الشمول كان استعمال الكلي في الجزئي فلا تسامح في عبارته ثم ما ذكره من كونه مجازا إنما يأتي على القول بأن العام لا يدل على أفراده بالمطابقة فإن قلنا يدل عليها بالمطابقة لم يكن مستعملا في غير موضوعه فلا يكون مجازا بل حقيقة لأنه كاستعمال المشترك في أحد معنياه وهو استعمال حقيقي ويفترق العام للمخصوص والمراد به الخصوص باعتبار القرينة فإن قرينة الأول لفظية وقد تنفك عنه وقرينة الثاني عقلية وغير منفكة عنه و«الأول» وهو العام للمخصوص «الأشبه» أنه «حقيقة» في البعض الباقي بعد تخصيصه «وفاقا للشيخ الإمام (3)» والد المصنف و«الفقهاء» الكثيرين من الشافعية ومنهم الشيخ أبو حامد (4). وقال أنه مذهب الشافعي (5) وأصحابه والكثير من الحنفية (6) والحنابلة (7) وحجتهم أن تناول اللفظ للبعض الباقي في التخصيص كتناوله بلا تخصيص وذلك تناول حقيقي اتفاقا فليكن هذا تناول حقيقة مثله «وقال» أبو بكر «الرازي» (8) من الحنفية هو حقيقة «إن كان الباقي» بعد التخصيص «غير منحصر» بحيث يعسر العلم بعدده وإلا فمجاز كذا قال المصنف تبعا لجمع والذي في كتب الحنفية عن الرازي. أنه إن كان الباقي جمعا فحقيقة وإلا فمجاز نبه على ذلك ابن الهمام (9) في تحريره (10) «و» قال «قوم» منهم الإمام (11) في الحصول (12)

(1) سورة النساء: الآية 54 .

(2) في زفادات فإنه

(3) ص: 61 .

(4) ص: 68 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 63 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 22 .

(9) ص: 89 .

(10) ص: 89 .

(11) ص: 22 .

(12) ص: 34 .

والكرخي (1) من الحنفية وأبو الحسين (2) من المعتزلة (3) هو حقيقة «إن خص بما» أي بمخصص «لا يستقل» من صفة أو شرط أو استثناء أو غير ذلك وإن خص بما يستقل من حس أو عقل أو غيرهما فمجاز والفرق إن ما لا يستقل جزء من المقيد به فالعموم بالنظر إليه فقط فإذا قلت أكرم بني تميم الطوال فالعموم في الطوال منهم فقط دون غيرهم بخلاف المستقل نحو ﴿تخصر كل شيء﴾ ونحو ﴿وأوتيت من كل شيء﴾ «و» قال «إمام الحرمين (4)» هو «حقيقة ومجاز باعتبارين» وفي نسخة باعتباري «تناوله والإقتصار عليه» فباعتبار تناوله للبعض الباقي بعد التخصيص حقيقة وباعتبار الإقتصار على ذلك البعض مجاز «و» قال «الأكثر» من العلماء «مجاز مطلقا» لأن العام حقيقة في استغراق الأفراد فاستعماله في بعضها يلزم عليه إما الاشتراك أو للمجاز، وللمجاز خير من الاشتراك فيحمل على للمجاز وهو ما اختاره ابن الحاجب (5) والبيضاوي (6) والصفى الهندي (7) و«قيل» هو مجاز «إن استثنى منه» لأنه بالاستثناء يتبين أنه أريد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من المخصصات اللفظية فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر إليه فقط وهو منقول عن القاضي (8) و«قيل» مجاز «إن خص بغير لفظ» كالعقل بخلاف ما إذا خص بلفظ كالصفة أو الشرط فحقيقة لأن العموم بالنظر إليه فقط «و» العام «للمخصص» بفتح الصاد الأولى وهو ما دخله التخصيص هل هو حجة في الباقي بعد التخصيص أولا؟ «قال الأكثر» هو «حجة» مطلقا لاستدلال الصحابة به من غير تكثير عليهم و«قيل» هو حجة «إن خص بمعين نحو: أكرم بني تميم إلا الفسقة بخلاف اللبهم نحو إلا بعضهم فلا يكون حجة لإبهامه للخرج إذ كل فرد منه يحتمل أن يكون هو

(1) ص: 63

(2) ص: 109 .

(3) ص: 32 .

(4) ص: 50 .

(5) ص: 27 .

(6) ص: 27 .

(7) ص: 83 .

(8) ص: 47 .

المخرج وعزي إلى الأكثرين (1) و« قيل » حجة إن خص « بمتصل » كالصفة لما مر من أنه حقيقة فإن خص بمنفصل كالحس والعقل فهو مجمل فلا يكون حجة و« قيل » هو حجة في الباقي « إن أنبأ عنه العموم » كـ ﴿ اَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (2) فإن عمومه ينبئ عن الحربي كما ينبئ عن الذمي والمستأمن فإذا أخرجنا عن العموم بقي حجة في الحربي فإن لم يكن العموم منبئا عنه فليس بحجة كـ ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (3) فإن عموم السارق لا ينبئ عن كون المسروق ربع دينار فصاعدا ولا عن كونه مخرجا من حرز فإذا انتفى العمل به عند فقد النصاب والحرز لم يعمل به عند وجودهما. قال الهروي (4): وهذا التفصيل ملغى لأن كونه لا ينبئ عن النصاب والحرز كذلك اُقتلوا المشركين لا ينبئ عن أهل الذمة والحرب انتهى وفيه نظر و« قيل » هو حجة « في أقل الجمع » ثلاثة أو اثنين لأنه للتيقن وما عداه مشكوك فيه وبه قال الغزالي (5) وابن القشيري (6) وطائفة و« قيل » هو « غير حجة مطلقا » لأنه يشك فيما يراد منه إذ يحتمل أن يكون قد خص بغير ما ظهر فلا يتبين المراد منه إلا بقرينة وبه قال جمع منهم أبو ثور (7) وعيسى بن أبان (8) بالموحدة ونقله إمام الحرمين (9) وغيره عن كثير من الشافعية (10). قال المصنف وهذا الخلاف مفرع على قول من يقول العام للمخصوص مجازا ما على القول بأنه حقيقة فهو حجة جزما و« يتمسك بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن للخصص » اتفاقا كما قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائني (11) و« كذا » يتمسك به « بعد الوفاة » للنبي صلى الله عليه وسلم « خلافا لابن سريج (12) »

(1) في ز إلى الأكثر

(2) سورة التوبة: الآية 5 .

(3) سورة المائدة: الآية 38 .

(4) في خ إرهوني والصواب ما في زت الهروي ص 139 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 112 .

(7) توفي 240 هـ = 854 م إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي أبو ثور لفيقه صاحب الإمام الشافعي قال ابن حبان كان أحد أئمة الدنيا فقهها وعلمها وورعا وفضلا صنف الكتب وفرع على السنن ودب عنها يتكلم في الرأي فيخطئ ويصيب مات ببغداد شيخا وقال ابن عبد البر له مصنفات كثيرة منها كتاب فيه اختلاف مالك والشافعي وذكر مذهبه في ذلك وهو أكثر ميلا إلى لشافعي، الاعلام ج 1 ص 37 .

(8) توفي في 221 هـ = 836 م عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى قاض من كبار فقهاء الحنفية كان سريعا بانفاذ الحكم عفيفا من كتبه إثبات القياس واجتهاد الرأي والجامع في الفقه والحجة للصغيرة في الحديث، الاعلام ج 5 ص 100 .

(9) ص: 50 .

(10) ص: 24 .

(11) ص: 48 .

(12) ص: 73 بالسين للهلمة والجيم وما جاء بلفظ شريح فغلط.

وغيره من عامة الأصحاب في وجوب التوقف فيه حتى يبحث عن المخصص له فإن وجد له مخصص عمل به وإلا عمل بالعموم «و» على قول ابن سريج إذا اقتضى العام عملاً موقتاً هل يعمل بالعموم مطلقاً أو لا مطلقاً أو يفصل أقوال «ثالثها إن ضاق الوقت» لم يجب البحث عن المخصص وإن وسع وجب «ثم يكفي في البحث» على قول ابن سريج «الظن» أي غلبة الظن بأن لا مخصص للعام «خلافاً للقاضي» أبي بكر الباقلاني في قوله لا بد من القطع وعبارة القاضي (1) في التقريب (2) حتى يقطع أو يظن وهي صريحة في أن القطع غير متعين عنده وحكى الغزالي (3) قولاً ثالثاً أنه لا (4) يكفي الظن ولا يشترط القطع بل لا بد من اعتقاد جازم وسكون نفس بانتفاء مخصص «والمخصص» بكسر الصاد الأولى «قسمان» متصل ومنفصل «الأول المتصل وهو» لفظ غير مستقل بنفسه بل مرتبط بالعام وألفاظه «خمسة أحدها الاستثناء» على تقدير مضاف أي لفظ الاستثناء «و» الاستثناء معنى «هو الإخراج» بين (5) متعدد «بالأول أو إحدى أخواتها» حال كون الإخراج مع المخرج منه «من متكلم واحد» حقيقة أو حكماً فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آٰمَنُوا﴾ (6) والثاني كما لو قال النبي صلى الله عليه وسلم إلا أهل الذمة (7) عقب نزول قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (8) لأن صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم كالمصرح به في كلام الله تعالى لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قراءة فيكون استثناء وقال الصفي الهندي (9) الراجح إنه ليس استثناء وإنما هو من المخصصات للنفصلة وصححه القاضي أبو بكر أيضاً بناءً على رأيه من أن شرط الكلام صدوره من ناطق واحد «وقيل مطلقاً» سواء صدر من متكلم واحد أم لا، بناءً على أنه لا يشترط في الكلام صدوره من ناطق واحد لأن اتحاد الناطق ليس معتبراً في الكلام كما أن اتحاد الكاتب

(1) ص: 47.

(2) ص: 112.

(3) ص: 39.

(4) في ز ت إنه يكفي وما في خ هو الصواب لأن للراء لا يكفي مجرد ظن وحده ولا يشترط الوصول إلى القطع بل بينهما.

(5) في ز ت من متعدد وهو جيد.

(6) العصر: 2/1.

(7) لو للفرض والتقدير

(8) لقية: 5.

(9) ص: 83.

ليس معتبرا في كون الخط خطأ قاله ابن مالك (1) والمعتمد الأول ويؤيده قول الروضة (2) لو قال لي (3) عليك ألف . فقال إلا درهما لم يكن مقرا بما عدا للمستثنى في الأصح وخرج بقوله يالا أو إحدى أخواتها ما لو قال شخص لزيد علي ألف لستثنى منها مائة فإن فيه وجهين في الرفع (4) أحدهما إنه استثناء والثاني إنه وعد بالاستثناء وليس استثناء (5) و«يجب» في المستثنى «اتصاله» بالمستثنى منه «عادة» لأنهما في حكم كلام واحد فلا يضر انفصاله لسكتة (6) تنفس أوعي أو سعال «و» نقل «عن ابن عباس (7)» روايات فقل أنه يجوز انفصاله «إلى شهر وقيل» إلى «سنة وقيل» يجوز انفصاله «أبدا» وأول الأكثر ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنه محمول على أن الاستثناء يقع متصلا بكلام الشخص وبنوي شيئا ثم يظهر ما نواه بعد ذلك ويدين فيه «و» نقل «عن سعيد ابن جبير (8)» أنه يجوز انفصاله «إلى أربعة أشهر» ونقل «عن عطاء» بن أبي رباح (9) و«الحسن» البصري (10) أنه يجوز انفصاله «في» دوام بقاء «المجلس» ونقل «عن مجاهد (11)» أنه يجوز انفصاله «إلى سنتين وقيل» يجوز انفصاله «ما لم يأخذ» أي يشرع للتكلم «في كلام آخر» غير كلامه الأول فإذا شرع في كلام آخر امتنع الاستثناء و«قيل» يجوز انفصاله «بشرط أن ينوي» الاستثناء «في الكلام» فإن لم تعرض له نية الاستثناء إلا بعد فراغ المستثنى منه لم يعتد به ثم على اشتراط النية قيل يعتبر وجودها أول الكلام . وقيل يكتفي بوجودها قبل فراغه إما في أوله أو أثناءه (13) . وهذا هو الصحيح على

(1) ص: 30

(2) ص: 58 .

(3) لعله لو قال لك علي ألف إلخ .

(4) ص: 60 .

(5) في ز ت باستثناء .

(6) في ز ت بسكتة .

(7) ص: 178 .

(8) 95-45 هـ = 665-714 م سعيد ابن جبير الأسدي بالولاء الكوفي أبو عبد الله تابعي كان أعلمهم على الإطلاق وهو حبشي الأصل أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر ثم كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه يقول: أتسألوني وفيكم ابن لم دهما يعني سعيدا . الاعلام . ج 3 ص 93 .

(9) 114-27 هـ = 647-732 م ابن أبي رباح عطاء بن اسلم بن صفوان تابعي من أجل الفقهاء . كان عبدا أسود . ولد في جند باليمن ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم توفي فيها . الاعلام ج 4 ص 235 .

(10) ص: 79 .

(11) 104-21 هـ = 642-722 م مجاهد بن جبر أبو الحجاج للكي مولى بني محروم تابعي مفسر من أهل مكة . قال للذهبي شيخ القراء واللفسين أخذ التفسير عن ابن عباس قرأه عليه ثلاث مرات يقف عند كل آية يسأله فيم نزلت وكيف كانت قيل أنه مات وهو ساجد . الاعلام ج 5 ص 278 .

(12) في ز ت أو في أثناءه

اعتبار النية و« قيل يجوز » انفصاله « في كلام الله فقط » لا في كلام غيره والفرق أنه تعالى لا يغيب عن علمه شيء فإن علمه شامل لكل معلوم فالإستثناء مراد له أو لا ، بخلاف غيره « أما » الإستثناء « للنقطع » وهو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو جاء القوم إلا حمارا « فثالثها » أي الأقوال « متواط » في المنفصل (1) وللتصل أي مشترك بالاشتراك للعنوي بينهما وأولها أنه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وهو الأصح وثانيها أن المنقطع لا يسمى إستثناء لا حقيقة ولا مجازا وهو محكي عن القاضي (2) في التقريب (3) والشيخ أبي إسحاق الشيرازي (4) و« الرابع مشترك » بالإشتراك اللفظي أي موضوع لكل منهما على انفراده و« الخامس الوقف » أي لا يعلم أنه حقيقة فيهما أم في أحدهما أم في القدر المشترك بينهما ويتحصل في المنقطع أقوال أحدها يسمى إستثناء مجازا والثاني لا يسمى إستثناء لا حقيقة ولا مجازا والثالث يسمى إستثناء حقيقة بالإشتراك للعنوي والرابع يسمى إستثناء حقيقة بالإشتراك اللفظي والخامس الوقف عن واحد منها . وأعلم أن في الكلام الإستثنائي شبه تناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن المستثنى منه ثم ينفي صريحا ففي قولك لزيد علي عشرة إلا ثلاثة إثبات للثلاثة في ضمن العشرة ونفي للثلاثة صريحا ولا شك أنهما لا يصدقان معا والتناقض غير جائز في الكلام لا سيما في مثل قوله تعالى ﴿ قَلْبُشْ فِيْهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (5) فاحتاج العلماء إلى تقرير دلالة الإستثناء دون تناقض واختلفوا في طريق التقرير على ثلاثة مذاهب و« الأصح » منها « وفاقا لابن الحاجب (6) إن المراد بعشرة في قولك » مثلا له علي « عشرة إلا ثلاثة العشرة باعتبار » جميع « الأفراد » أي الأحاد « ثم أخرجت ثلاثة » بقولك إلا ثلاثة « ثم أسند » الحكم « إلى الباقي » بعد الإخراج وهو سبعة « تقديرًا وإن كان » الإسناد « قبله » أي قبل إخراج الثلاثة إلى العشرة « ذكرًا » أي لفظا ففي اللفظ أسند الحكم لعشرة وفي التقدير أسند لسبعة فليس الإستثناء مثبتا (7) للمراد بالأول

(1) في زت في للتصل وللنقطع

(2) ص: 47 .

(3) ص: 112 .

(4) ص: 58 .

(5) سورة العنكبوت: الآية 13 .

(6) ص: 27 .

(7) في زعليه يحصل الإخراج فكأنك قلب علي الباقي من عشرة أخرجت منها ثلاثة

وليس في ذلك إلا الإثبات فقط ولا نفي أصلاً فلا تناقض و«قال الأكثر» من العلماء «المراد» بعشرة في المثال المذكور «سبعة» فقط و«إلا» ثلاثة «قرينة» دالة على ذلك المراد وتلك القرينة تثبت (1) أن الكل وهو عشرة مستعمل مجازاً في الجزء وهو سبعة و«قال القاضي» أبو بكر الباقلاني «عشرة إلا ثلاثة» لفظ مركب مدلوله «بإزاء إسمين مفرد» وهو سبعة و«مركب» وهو عشرة إلا ثلاثة ولا نفي أيضاً على القولين قول الأكثر وقول القاضي (2) فلا تناقض و«و» شرط الإستثناء عدم استغراقه فلذلك «لا يجوز» الاستثناء «المستغرق» فلو قال له علي عشرة إلا عشرة لزمه عشرة ولغى (3) الإستثناء «خلافاً لشذوذ» نحو ما نقله القرافي (4) عن ابن طلحة (5) في المدخل (6) إنه نقل عن مالك (7) قولين فيمن قال لإمرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً أحدهما يقع الطلاق وهو يقتضي فساد الاستثناء والثاني لا يقع عليه الطلاق وذلك يقتضي صحة الإستثناء للمستغرق. قال القرافي والأقرب أن هذا الخلاف باطل لأنه مستغرق بالإجماع إنتهى. ومن نقل الإجماع على امتناع المستغرق الآمدي (8) والروزي (9) والإمام (10) ومحل الإجماع (11) إذا اقتصر عليه فإن عقبه باستثناء آخر غير مستغرق، فالخلاف فيه مشهور نحوه علي عشرة إلا عشرة إلا ثلاثة فقبل يلزمه عشرة لبطلان الأول لاستغراقه والثاني لترتبه عليه وقبل يلزمه ثلاثة لأن الثلاثة مستثناة من العشرة تبقى سبعة والسبعة مستثناة من العشرة تبقى ثلاثة. وقبل يلزمه سبعة لبطلان المستغرق دون الثاني «قبل ولا» يجوز الاستثناء «الأكثر» من الباقي نحوه علي

(1) في زينت .

(2) ص: 47 .

(3) أبي بطل وفي ز ت ولغى.

(4) ص: 87 .

(5) ولد 511 وتوفي 598 هـ أبو بكر عبد الله بن طلحة بن أحمد بن عبد الرحمن بن عطية للحاربي الغرناطي الإمام لعالم الفاضل كان معدوداً في فقهاء بلده صدرا في أهل الشورى والفتيا سمع أباه وابن عم أبيه القاضي أبا محمد عبد الحق وأبا الحسن ابن البادش وتفقه بأبي محمد بن السماك وسمع أبا الفضل عياضاً وأجاز له عدد من العلماء وروى عنه جلة منهم أبو الحسن بن عميرة، طبقات للالكية ص: 161

(6) كتاب لابن طلحة للالكية في الموائع، أنظر اللبناني على هذا للحل ج 2 ص 14 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 22 .

(10) ص: 22 .

(11) في ز ت ومحل الخلاف وهو غير ظاهر.

عشرة إلا ستة ويجوز المساوي نحو له علي عشرة إلا خمسة والأقل نحو عشرة إلا ثلاثة و«قيل» لا يجوز الأكثر «إن كان العدد» في المستثنى والمستثنى منه «صريحا» نحو له علي عشرة إلا تسعة فإن لم يكن العدد صريحا نحو: خذما في الكيس إلا الزيوف وكانت الزيوف أكثر من الباقي أو مساوية فإنه يصح حكاها ابن الحاجب (1) في الأكثر والعضد (2) في المساوي و«قيل لا يستثنى من العدد عقد صحيح» نحو له ألف إلا مائة فلا يصح بخلاف مائة إلا تسعة فيصح و«قيل لا» يستثنى من العدد «مطلقا» لا عقد ولا غيره وهو قول ابن عصفور (3) وأجاب عن قوله تعالى ﴿قُلِبَتْ فِيهِمُ الْآلَةُ سَنَةً إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (4) بأن الألف تستعمل في التكثير كقولك لمن يستعجلك احصبر ألف سنة أي زمانا طويلا والأصح جواز كل من الأكثر والعقد الصحيح و«الإستثناء من النفي إثبات» كقولك ليس له علي شيء إلا عشرة فيلزمه عشرة و«بالعكس» أي من الإثبات نفي كقولك له علي عشرة إلا خمسة فيلزمه خمسة هذا (5) ما ذهب إليه الشافعي (6) والجمهور في المسألتين «خلافًا لأبي حنيفة» (7) فيهما كما قال الصفي الهندي (8) وقال الإمام (9) في للعالم (10) إن خلاف أبي حنيفة في المسألة الأولى فقط وقال التفتازاني (11) في حاشية العضد (12) إن للذكور في كتب الحنفية (13) أنه ليس من الإثبات نفيا ولا من النفي إثباتا بل هو تكلمم بالباقي بعد الثنيا (14) ومعناه أنه أخرج للمستثنى وحكم على الباقي من غير حكم على المستثنى وقال البرماوي (15) ما قاله الشافعي والجمهور موافق لقول سيبويه (16) والبصريين (17) وما قاله أبو حنيفة

- (1) ص: 27 .
- (2) ص: 42 .
- (3) ص: 102 .
- (4) سورة العنكبوت : الآية 13
- (5) في زت وهذا.
- (6) ص: 24 .
- (7) ص: 24 .
- (8) ص: 83 .
- (9) ص: 22 .
- (10) ص: 172 .
- (11) ص: 29 .
- (12) ص: 42 .
- (13) ص: 63 .
- (14) في زت بعد الإستثناء
- (15) ص: 43 .
- (16) ص: 27 .
- (17) نحاة البصرة وهي بالعراق.

موافق لقول نحاة الكوفة (1) لأنه كوفي انتهى «و» الاستثناءات «للتعددة إن تعاطفت» أي عطف بعضها على بعض «فلأول» وهو المستثنى منه ترجع المستثنيات كلها نحوه عشرة إلا أربعة وإلا اثنين وإلا واحدا فيلزمه ثلاثة لأن المخرج سبعة وهي الأربعة والإثنان والواحد ومجموعها سبعة و«إلا» تتعاطف «فكل» منها يرجع «لما يليه» لا إلى المستثنى منه «ما لم يستغرقه» أي في مدة عدم استغراق كل استثناء ما يليه نحوه علي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا يلزمه سبعة لأن الواحد مخرج من الاثنين يبقى واحد والواحد مخرج من الأربعة يبقى ثلاثة والثلاثة مخرجة من العشرة يبقى ثلاثة والثلاثة مخرجة من العشرة يبقى سبعة وكل استثناء منها غير مستغرق لما يليه لأن الواحد لا يستغرق الاثنين وهما لا يستغرقان الأربعة وهي لا تستغرق العشرة وإن استغرق كل من المستثنيات ما يليه نحوه علي عشرة إلا عشرة إلا أحد عشر بطل الجميع وإن استغرق غير الأول نحوه علي عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة رجع جميع المستثنيات إلى المستثنى منه فيلزم واحد فقط لأن الاثنين والثلاثة والأربعة تسعة مخرجة من عشرة يبقى واحد وإن استغرق الأول فقط نحوه عشرة إلا عشرة إلا أربعة قيل يلزمه عشرة لبطلان الأول لاستغراقه والثاني تبعا وقيل أربعة اعتبارا لاستثناء الثاني من الأول لأنه لما عقب الاستثناء بالاستثناء خرج (2) الأول عن كونه مستغرقا هذا هو الأصح كما في نظيره من الطلاق وقيل ستة اعتبارا للثاني دون الأول «و» الاستثناء «الوارد بعد جمل متعاطفة» يعود «للكل» من الجمل المتقدمة عليه إن أمكن عود الاستثناء لكلها بأن قام الدليل على ذلك كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ (3) فهذا الاستثناء عائد لكل جزما فإن لم يمكن عوده إلا للأول فقط أو الأخير فقط لدليل اقتضى ذلك فلا خاف في العود إليه فقط مثال الأول قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ مَبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ (4) الآية فاستثناء من اغترف يرجع لمن شرب منه فقط لا لمن يطعمه ومثال الثاني قوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾ الآية فقوله ﴿إِلَّا أُو۟لُو۟ا۟ يَصۜدِقُوا﴾ (5) يرجع للدية فقط لا للكفارة ومثال ما

(1) بالضم: للصر للشهور بأرض بابل بالعراق.

(2) في زت أخرج.

(3) سورة الفرقان: الآية 70/69/68.

(4) سورة البقرة: الآية 247.

(5) سورة النساء: الآية 91.

أمكن عوده للكل الذي هو محل الخلاف قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ إلى قوله **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا** (1) وفي بعض النسخ بعد قوله للكل «تفريقا» أي بجعل الإستثناء من كل المفرقين مع بقائهما على تفريقهما و«قيل جمعا» أي يجمع للفرق ويستثنى ذلك من المحاصل منهما ماله إذا قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا إلا أربعا فإن قلنا أن الفرق لا يجمع وهو الأصح أوقعنا الثلاث لأن قوله إلا أربعا استثناء من كل منهما وهو باطل لاستغراقه وإن جمعنا الفرق فكأنه قال ستا إلا أربعا فيقع ثنتان و«قيل للكل إن سيق» الجمل «الكل لغرض» واحد عاد الإستثناء للكل نحو: سلم على بني تميم وأخلع عليهم وأمدحهم إلا أن سافروا فالغرض من جملة سلم وأخلع وأمدح واحد وهو الإكرام فإن سيق الجمل لأغراض متعددة عاد الإستثناء للأخيرة فقط نحو أكرم بنات عوف ولستأجرهن ولستولدهن إلا القصار منهن و«قيل إن عطف» كل الجمل «بالولو» عاد الاستثناء إلى الكل وإن كان بضم أو بالفاء عاد إلى الأخيرة فقط وبه قال إمام الحرمين (2) والآمدي (3) وابن الحاجب (4) وهو ظاهر منهاج (5) النووي (6) تبعا لأصله و«قال أبو حنيفة (7) والإمام» الرلزي (8) يرجع الاستثناء «للاخيرة فقط» لأنه للتيقن ولهذا قال إن شهادة القاذف مردودة وإن تاب «وقيل» الاستثناء عقب الجمل «مشارك» بين عوده للكل وعوده للأخيرة لوروده تارة للكل وتارة للأخيرة وبه قال للترضي (9) من الشيعة (10) و«قيل بالوقف» أي لا نعلم ما الحقيقة منهما وبه قال القاضي (11) والزلزي (12) والغزالي (13) ويتبين للرا على قولي الوقف والاشتراك بالقرينة «و» الاستثناء «الولد بعد مفردات» كتصدق بهذا الفقير والمسكين وابن

(1) سورة نور: الآية 5/4 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 27 .

(5) منهاج الطالبين في الفروع أنظر كشف الظنون ج 6 ص 525 .

(6) ص: 24 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 22 .

(9) ص: 152 .

(10) ص: 152 .

(11) ص: 47 .

(12) ص: 70 .

(13) ص: 39 .

السبيل إلا افسقة منهم « أولى بها لعود إلى « الكل » من الولد بعد جمل لعدم استقلال المفردات « أما القرآن » بكسر القاف أي الاقتران في العطف « بين الجملتين لفظاً » بأن تعطف إحداهما على الأخرى « فلا يقتضي التسوية » بينهما « في غير المذكور حكماً » نصب على التمييز عن النسبة أي لا يقتضي القرآن تسوية حكمهما في غير المذكور عند الجمهور بدليل قوله تعالى ﴿ فَكَاتَبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ ﴾ (1) فعطف وجبا على مستحب ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ ﴾ (2) فعطف وجبا على مباح « خلافاً لأبي يوسف » (3) من الحنفية (4) « و » أبي إبراهيم (5) للزني (6) « من الشافعية (7) في قولهما يقتضي التسوية في ذلك لأن العطف يقتضي المشاركة في الحكم كقوله تعالى ﴿ امْسِكُوهُمْ بِمُحْرَوَفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمُحْرَوَفٍ وَأَشْهَدُوا ﴾ (8) فالإشهاد في المفارقة غير واجب فكذا في الرجعة ويجاب بأن الجمل الناقصة في حكم الجملة الواحدة « الثاني » من المخصصات للتصلة اللفظ للفاد منه « الشرط » و الشرط عن الأصوليين « هو ما » أي شيء « يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته » وليس بمقوم وذلك كالطهارة فإنها شرط للصلاة ويلزم من عدم الطهارة فدم الصلاة ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة ولا عدمها لجواز أن يتطهر ولا يصلي وينقسم إلى شرعي كما مثلنا وعقلي كالحياة للعلم وعادي كالسلم للصعود ولغوي وهو تعلق أمر على آخر بأداة شرط وهو المراد بالمخصص هنا نحو أكرم العلماء إن عملوا بعلمهم أي العاملين منهم فينعدم الإكرام للمأمور به بانعدام العمل ويوجد بوجوده إذا امتثل الأمر واحترز المصنف بقوله يلزم من عدمه العدم من الماتنع فإنه لا يلزم من عدمه شيء ويقول له ولاي لزم من وجوده وجود ولا عدم من السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ويقول له لذاته من شيئين أحدهما مقارنة الشرط للسبب كالحول والنصاب ، فالحول شرط لوجوب الزكاة والنصاب سبب

(1) سورة نور: الآية 33 .

(2) سورة الانعام: الآية 141 .

(3) ص: 125 .

(4) ص: 63 .

(5) جاء في خ أبي عبد الله والصلاب أبي إبراهيم كما في ز ت .

(6) 175-264 هـ = 791-878 م إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم للزني صاحب الإمام الشافعي من أهل مصر كان

زاهدا عالما، مجتهدا أقوى الحجة وهو إمام الشافعيين من كتبه : الجامع الكبير والصغير وللختصر والترغيب في العلم نسبته إلى مزينة من مضر. قال الشافعي للزني ناصر مذهبي وقال في قوة حجته لو ناظر الشيطان لغلبه الاعلام

ج 1 ص 329 كشف الظنون ج 5 ص 207 وفيات الأعيان ج 1 ص 217 .

(7) ص: 24 .

(8) سورة اطلاق: الآية 2

للوجوب فإنه يلزم منه وجود الوجوب لكن لا لذات الشرط وهو الحول بل لوجود السبب وهو النصاب والثاني مقارنة الشرط للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم منه العدم لكن لا لذات الشرط بل لوجود المانع فظهر من هذا أن قوله لذاته راجع إلى العدم والوجود معا واحترزنا بقولنا وليس بمقوم عن جزء العلم لأنه كالشرط فيلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ومعنى المقوم الداخر في مسمى الماهية فركن الماهية مقوم لها بخلاف شرطها فإنه خارج عنها قاله ابن حنبل (1) و«هو» أي الشرط المخصص «كالاستثناء اتصالا» فيشترط اتصاله كالأصح في الاستثناء و«أولى» من الاستثناء «بالعود إلى» الجمل «الكل» للتقدمة عليه نحو أكرم بني عدنان وأحسن إلى بني معد وأخلع على بني مضران جاءوك فيعود الشرط إلى الكل «على الأصح» وقيل بالاتفاق وقيل إلى الأخيرة فقط وقيل بالوقف ولم يقس الحنفية (2). الشرط على الاستثناء في العود إلى الكل فقالوا في الشرط يعود إلى الكل وفي الاستثناء يعود لما قبله فقط والفرق أن الشرط له صدر الكلام فهو مقدم تقديرا بخلاف الاستثناء وضعفه في العضد (3) بأنه في التقدير إنما يتقدم على المقيد به فقط «و» قد يخالف الشرط الاستثناء فإن الشرط «يجوز إخراج الأكثر به وفاقا» من المخالفين في الاستثناء وفي إخراج الأكثر بالاستثناء خلاف تقدم «الثالث» من المخصصات المتصلة «الصفة» نحو أكرم العلماء العاملين خرج غير العاملين وهي «كالاستثناء في العود» إلى كل متعدد على الأصح «ولو تقدمت» مثال المتأخرة وقفت على أولادي وأولادهم للمحتاجين فتعود الصفة إلى الأولاد وأولادهم ومثال المتقدمة وقفت على محتاجي أولادي وأولاد أولادي فتعود الصفة إلى الأولاد وأولاد الأولاد وقيل لا «أما» الصفة «المتوسطة» بين متعدد كوقفت على أولادي للمحتاجين وأولادهم «فا» المصنف. قال بعد قوله أنه لا يعلم فيها نقلا و«للمختار اختصاصها بما وليته» وقيل لا يتعين ذلك فيجوز أن يعود (4) لما وليها لأنها بالنسبة إلى ما قبلها متأخرة وبالنسبة إلى ما بعدها متقدمة وكل من للمتقدمة وللتأخرة يعود إلى الكل كما تقدم

(1) ص: 183 .

(2) ص: 63 .

(3) ص: 42 .

(4) في زت فيجوز أن تعود إلى ما وليها أيضا.

ولذلك سكتوا عنها «الرابع» من المخصصات المتصلة «الغاية» وهي منتهى الشيء كوقفت هذا على بناتي إلى أن يتزوجن فخرج من تزوجت فلا تعطى شيئاً وبه قال الشافعي (1) والجمهور وقيل تدخل الغاية فيما قبلها مطلقاً وقيل تدخل إن كان من الجنس كبعثك الأشجار إلى هذه الشجرة (2) وإلا فلا كبعثك الأشجار إلى هذا البيت والغاية «كالاستثناء في العود» لكل ما تقدمها في الأصح كوقفت على أولادي وأولادهم إلى أن يستغنوا و«الرد» بالغاية المخصصة عند الأصوليين «غاية تقدمها عموم يشملها لو لم تأت» تلك الغاية «مثل» قوله تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿حَتَّى يَعْطِلُوا الْجُزْيَةَ﴾ (3) فلو لم تأت هذه الغاية وهي إعطاء الجزية قاتلتناهم وإن أعطوا الجزية و«أما» غاية لم يتقدمها عموم يشملها «مثل» قوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (4) فإن طلوع الفجر ليس من أجزاء الليل حتى تشملته الليلة «فلتحقيق» أي فالغاية فيه لتحقيق «العموم» فيما قبل حتى فالغاية فيها ليست للتخصيص وبيان تحقيق العموم في الآية أن الليلة سلام في جميع أجزائها كلها إلى طلوع الفجر كيلا يظن أن كونها سلاماً مخصوص ببعض أجزائها و«كذا» الغاية لتحقيق العموم في قولهم «قطعت أصابعه من الخنصر إلى البنصر» بكسر أولهما لا غير وثالثتهما ويجوز فتحه بل قال الفارسي (5) أن اللغة الفصحى فتح صاد خنصر والمعنى أن زيدا مثلاً قطعت جميع أصابعه حتى البنصر فتقطع أولاً الخنصر ثم الأصابع الثلاث غير الخنصر والبنصر ثم قطع البنصر وهو الذي يلي الخنصر ولو قال من الخنصر إلى الإبهام كما قال في شرحي المختصر (6) والمنهاج (7) كان أوضح ولكنه قصد السجع والتدقيق في فهم للرد بالتعميم (8) وأتى بمثالين لأن الغاية داخلية في الغياو من الغياو الثاني بخلافهما في الأول «الخامس» من المخصصات المتصلة «بدل البعض من الكل» نحو أعجبني زيد وجهه فإن زيدا معبر به عن الذات بجميع أجزائها

(1) ص: 24 .

(2) في زت كبعث هذه الأشجار إلى هذه الشجرة

(3) سورة التوبة: الآية 29.

(4) سورة القدر: الآية 5.

(5) ص: 114 .

(6) ص: 29.

(7) ص: 36.

(8) في ز بالعموم .

من وجه وغيره فإذا قلت وجهه فقد خصصت الإعجاب بوجهه فقط. قال البرماوي (1) و به قال الشافعي (2) كما نقله أبو حيان (3) عنه و«لم يذكره الأكثرون وصوبهم» أي صوب عدم ذكرهم إياه «الشيخ الإمام» والد (4) الصنف لأن المبدل منه في نية الطرح فلم يتحقق فيه معنى الإخراج والتخصيص لابد فيه من إخراج وكون المبدل منه في نية الطرح فمفهوم من لفظ المبدل فإنه لا يجتمع مع المبدل منه فإذا اجتمعاً قدر عدم اجتماعهما وفاء بذلك وفيه نظر فإن المبدل منه ليس في نية الطرح دائماً «القسم الثاني» من المخصص «المتفصل» وهو ما يستقل بنفسه وهو ثلاثة أقسام حس وعقل ونقل وبدأ بالحس وهو الشهادة فقال «يجوز التخصيص بالحس» كقوله تعالى أخباراً عن الريح المرسله على عاد ﴿تظهر كل شيء﴾ (5) أي تهلكه ونحن نشاهد موجودات لم تدمرها الريح كالسما والأرض و«العقل» الضروري والنظر فالأول كقوله تعالى ﴿الله خالق كل شيء﴾ (6) فالعقل قاض بالضرورة إنه تعالى لم يخلق ذاته ولا صفاته لاستحالة خلق القديم والثاني كقوله تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت﴾ (7) فإن العقل قاض بنظره أن الطفل والجنون غير دخليين في التكليف بالحج لعدم فهمهما «خلافاً لشذوذ» من للتكلمين في منعهم التخصيص بالعقل و«منع الشافعي (8)» في الرسالة (9) «تسميته تخصيصاً» نظراً إلى أن ما يخص بالعقل لا تصح إراداته بالحكم فقال في قوله تعالى ﴿الله خالق كل شيء﴾ هذا عام لا خاص (10) فيه فكل شيء من سماء وأرض وذي روح وشجر وغير ذلك فالله خالقه انتهى و«هو» أي الخلاف «لفظي» لأنه عائد إلى اللفظ والتسمية فيما نفى عنه العقل حكم العام هل يسمى تخصيصاً أولاً والنقل وإليه أشار بقوله و«الأصح جواز تخصيص الكتاب» العام «به» أي بالكتاب الخاص وهو من تخصيص قطعي اللان بقطعيه كقوله تعالى

(1) ص: 47.

(2) ص: 7.

(3) ص: 135.

(4) ص: 81.

(5) سورة الإحقاق: الآية 25.

(6) سورة الزمر: الآية 62.

(7) سورة آل عمران: الآية 97.

(8) ص: 7.

(9) كتاب له في أصول الفقه مطبوع.

(10) في ز لا خصوص وهو الأظهر.

﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (1) خصص عمومها للحوامل بقوله تعالى ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ (2) ومقابل الأصح قول بعض الظاهرية (3) لا يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ويرده ما تقدم من الآيتين «و» جواز تخصيص «السنة» العامة «بها» أي بالسنة الخاصة كتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (4) ومقابل الأصح قول دلوود (5) وطائفة أن السنة مع السنة متعارضتان فلا يجوز تخصيص إحدهما بالأخرى «و» الأصح جواز تخصيص السنة العامة «بالكتاب» الخاص كتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم ما أبين من حي فهو ميت (6) بقوله تعالى ﴿ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين﴾ (7) ومقابل الأصح لا يجوز ذلك لقوله تعالى ﴿لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (8) جعله مبينا للكتاب فلا يكون الكتاب مبينا لسنة ودفع بأنه لا مانع من ذلك لأنهما من عند الله «و» الأصح جواز تخصيص «الكتاب» العام «بـ» السنة «للتواتر» الخاص ومثله البيضاوي (9) بتخصيص آية اللواريث (10) بحديث القاتل لا يرث مع أنه ضعيف (11) فضلا عن أن يكون متواترا وأجاب القرافي (12) عنه بأن زمان التخصيص كان في عصر الصحابة فيحتمل أن يكون متواترا ذلك الوقت

(1) سورة البقرة: الآية 228.

(2) سورة الطلاق: الآية 4.

(3) ص: 108.

(4) أخرجه البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس فيما دون خمس أوق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس أوسق صدقة الزكاة باب ما أدى زكاته فليس بكنز ج 2 ص 111 ورواه مسلم عنه في الزكاة بتقديم الجزء الأخير ج 3 ص 66.

(5) 201-270 هـ = 816-884 م دلوود بن علي بن خلف الأصبهاني أبو سليمان اللقب بالظاهري أحد الأئمة للجهدين في الإسلام سمي بالظاهري لأخذه بظاهر الكتاب والسنة وأعترضه عن التأويل والري والقياس من تصانيفه أبطال لتقليد كتاب الإجماع كتاب الأصول وغيرها: هدية العارفين ج 1 ص 359 ج 2 ص 333.

(6) روى ابن ماجه عن ابن عمر بن النبي صلى الله عليه وسلم. قال ما قطع من البهيمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة ج 2 ص 1702 وروى عن تميم الدلري إلا فما قطع من حي فهو ميت ص 1073. ورواه بلفظ الكتاب الحاكم من حديث أبي سعيد النقابة ص 41.

(7) سورة النحل: الآية 80.

(8) سورة النحل: الآية 44.

(9) ص: 27.

(10) يوصيكم الله.

(11) روله ابن ماجه في لديات من طريق إسحاق بن أبي فروة عن أبي هريره ج 2 ص 883. وقال ابن كثير في التحفة ص 318 قال الترمذي هذا حديث لا يصح ولا يعرف إلا من هذا الوجه وإسحاق بن عبد الله بن فروة تركه بعض أهل العلم. وقال أحمد بن حنبل والعمل على هذا عند أهل العلم.

(12) ص: 87.

ولا يضر صيرورته في هذا الزمان أحاداً ومقابل الأصح لا يجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة الفعلية بناء على أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يخص بكسر الصاد والأصح خلافه «وكذا» يجوز تخصيص الكتاب العام «بخبر الواحد» الخاص «عند الجمهور» مطلقاً وهذا أصح الأقوال وثانيها لا مطلقاً وحكاه ابن برهان (1) عن المتكلمين و«ثالثها» وبه قال عيسى بن أبان الحنفي (2) يجوز «إن خص» قبل لذلك «بقاطع» كالعقل لضعف دلالة العام بعد تخصيصه بالدليل القاطع فإن دلالة العام عنده قبل التخصيص بالدليل القاطع قطعية فإذا خصَّ بالدليل القاطع صار ظني الدلالة بالنسبة إلى آحاده بخلاف ما لم يخص أصلاً أو خص بدليل ظني. قال للمصنف باحثاً في دليل عيسى بن أبان و«عندي عكسه» وهو المنع إن خص قبل ذلك بقاطع وإلا جاز لأن الغالب في العمومات أن تخص حتى قيل ما من عام إلا وقد خص إلا قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (3) ونحوه فما خص بقاطع داخل في الغالب فلا حاجة إلى تخصيصه وما لم يرد قاطع يخصه تدعو الحاجة إلى إدخاله في الغالب فيعتبر تخصيصه بخبر الواحد لذلك وهو بحث ظاهر و«قال الكرخي (4)» من الحنفية (5) يجوز تخصيص الكتاب بخبر الأحاد إن خص قبل ذلك «بمنفصل» قطعي أو ظني فإن لم يخص أصلاً أو خص بمتصل لم يجز تخصيص الكتاب بالأحاد وهو مبني على قول تقدم في بحث العام إن للخصوص بما لا يستقل حقيقة «وتوقف القاضي» أبو بكر الباقلاني (6) عن القول بالجواز وعدمه مع أنه واقع كتخصيص قوله تعالى ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ بَيْتٍ دَخَلْتُمْ﴾ (7) الشامل للولد الكافر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (8) رواه البخاري (9) ومسلم (10) ويجرى

(1) ص: 112 .

(2) ص: 186 .

(3) سورة النساء: الآية 175 .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 63 .

(6) ص: 47 .

(7) سورة النساء: الآية 11 .

(8) رواه البخاري في الفرائض باب لا يرث إلخ عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر للمسلم ج 8 ص 11 ومسلم عنه كذلك ج 5 ص 59 منشورات دار الآفاق .

(9) ص: 103 .

(10) ص: 36 .

الخلاف في تخصيص السنة للتواترة بالآحاد كما صرح به القاضي أبو بكر الباقلاني والبيضاوي (1) ولم يتعرض له الإمام (2) وابن الحاجب (3) «و» الأصح جواز تخصيص كل من الكتاب والسنة «بالقياس» إن كان حكم أصله مخرجا من العموم بنص خاص من كتاب أو سنة متواترة أو آحاد «خلافًا للإمام» الرلزي (4) في منعه ذلك «مطلقا» حذراً من تقديم القياس على النص لأن النص أصل للقياس في الجملة فلا يقدم القياس عليه «و» خلافًا «للجبائي (5)» في منعه التخصيص بالقياس «إن كان» القياس «خفياً» لضعفه بخلاف الجلي وسيأتي بيانهما في آخر كتاب القياس والمعروف كما قال بعضهم حكاية التفصيل عن ابن سريج (6) والإطلاق عن الجبائي وعلى ذلك مشى في شرحه للبيضاوي (7) والمختصر (8) «و» خلافًا «لابن أبان (8)» في منعه التخصيص لكتاب أو سنة بالقياس «إن لم يخص» العام «مطلقا» وعليه الحنفية فإن خص جاز تخصيصه بالقياس لضعف دلالته حينئذ وقد أطلق عيسى (9) ابن أبان الجواز هنا وقيده فيما سبق من التخصيص للكتاب والسنة بخبر الواحد بما إذا خص العام بقاطع لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد إلا أن يكون رلويه فقيها «و» خلافًا «لقوم» في منعهم التخصيص بالقياس «إن لم يكن أصله» وهو المقيس عليه «مخصصا» بفتح الصاد لي مخرجا «من العموم» بنص فإن كان مخرجا منه بنص جاز التخصيص بالقياس «و» خلافًا «للكرخي (10)» في منعه التخصيص بالقياس «إن لم يخص» العام «بمنفصل» وذلك صادق بأن لم يخص أصلا أو خص بمتصل فإن خص بمنفصل جاز التخصيص بالقياس لضعف دلالة العام حينئذ و«توقف إمام الحرمين (11)»

(1) ص: 1327.

(2) ص: 22.

(3) ص: 27.

(4) ص: 27.

(5) ص: 63.

(6) ص: 73.

(7) ص: 27.

(8) ص: 29.

(9) ص: 186.

(10) ص: 63.

(11) ص: 50.

في كتبه الأصولية عن القول بالجواز وعدمه وخالف ذلك في كتبه الفروعية وفي شرح البرهان (1) للأبياري (2) إشارة إلى أن محل الخلاف في قياس مظنون إما القياس المقطوع به فيجوز تخصيص العموم به اتفاقاً «و» يجوز التخصيص «بالفحوى» وهو مفهوم الموافقة وقيد البرماوي في شرح الألفية (3) بما إذا كان الحكم فيه أولى من المذكور ومثله بحديث أبي دلوود (4) والنسائي وابن ماجه (5) لي الواجد يحل عرضه وعقوبته (6) خص بمفهوم قوله تعالى في حق الوالدين ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْءُ﴾ (7) ففحوله يدل على تحريم أذلهما بحبس وغيره ولذلك لا يحبس الوالدان بدين الولد على الأصح عند النووي (8) تبعاً لتصحيح البغوي (9) ونقله إمام الحرمين عن للعظم واللي للطل والواجد بالجيم الغني وفسر سفيان الثوري (10) حل العرض بأن يقال مطلني حقي والعقوبة بالحبس و«كذا دليل الخطاب» وهو مفهوم للخالفه يجوز تخصيص العام به «في الأرجح» مثاله حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه (11) خص بمفهوم حديث ابن ماجه (12) وغيره إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل الخبث وقيل لا يخصص العام بمفهوم للخالفه لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وللمنطوق مقدم على المفهوم «و» يجوز تخصيص العام «بفعله» صلى الله عليه وسلم و«تقريره في الأصح» فيهما فالأول كنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر ثم صلى

(1) ص: 79.

(2) ص: 40.

(3) ص: 43.

(4) ص: 41.

(5) 273-209 هـ = 887-824 م محمد بن يزيد الربيعي القزويني أبو عبد الله ابن ماجه أحد الأئمة في علم الحديث من أهل قزوين صنف كتابه سنن ابن ماجه وهو أحد الكتب الستة للتعتمد وله تفسير القرآن وتاريخ قزوي. الاعلام ج 7 ص 144.

(6) روله ابن ماجه في المصداقات باب الحبس في الدين عن عمرو بن اشريد عن أبيه ج 2 ص 811 والنسائي عنه في البيوع مغل لغني ج 7 ص 316 وأبو دلوود في الأقضية ج 5 ص 235 مختصر للنذري.

(7) سورة الإسراء: الآية 23.

(8) ص: 22.

(9) ص: 37.

(10) 161-97 هـ = 778-716 م سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله أمير المؤمنين في الحديث له الجامع الكبير والصغير في الحديث وكتاب في الفرائض وكان آية في الحفظ، الاعلام ج 3 ص 104 والطبقات ص 95.

(11) روله النسائي وأبو دلوود بدون الإستثناء.

(12) أخرجه ابن ماجه في الطهارة عن أبي أمامة الباهلي. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه (ج 1 ص 174) والنسائي في الطهارة باب ذكر بشر بضاعة ج 1 ص 174.

ركعتين بعد العصر لسبب (1) فيحصل التخصيص بذلك والثاني كتقريره صلى الله عليه وسلم على ترك وضوء من نام قاعدا (2) وقيل فعله وتقريره لا يخصصان بل ينسخان حكم العام وأجيب بأن التخصيص أولى من النسخ لما فيه من أعمال الدليلين و«الأصح أن عطف العام على الخاص» لا يخصصه كقوله تعالى ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (3) فإنه عام في المطلقات والمتوفى عنهن وإن كان قد عطف على ما هو خاص بالمطلقات وهو قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَضَعْنَ﴾ (4) وهذه مسألة غريبة ذكرها القفال الشاشي (5) ومثلها بهذه الآية وظاهر تعبير المصنف يقتضي أن فيها خلافا والمشهور أن الخلاف بين الشافعية (6)، إنما هو في العكس وهو عطف الخاص على العام كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده وتقدم الكلام عليه في بحث العام لكن مدرك الحنفية هناك في التخصيص به وهو وجوب اشتراك المتعاطفين في الأحكام يقتضي طرد خلافهم في عطف العام على الخاص كما في المتن «و» الأصح «إن رجوع الضمير» من المذكور عقب العام «إلى البعض» من أفراد العام لا يخصصه بل يبقى على عمومته كقوله تعالى ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ (7) المذكور بعد عموم قوله ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية العام في البوائن والرجعيات لأن أحقية البعول بالذكر خاص بالرجعيات ومقابل الأصح قول أكثر الحنفية أن رجوع الضمير للمذكور يخصص العام وعدم رجعية البوائن من دليل آخر «و» الأصح عند الجمهور وعزله في للحصول (8) للشافعي (9) أن «مذهب الرلوي» للعصام إذا كان مذهبه يخالف العام

(1) أخرجه البخاري في باب إذا كلم وهو يصلي عن عبد الرحمن بن هرمز ج 1 ص 67 وفي باب وفد عبد القيس عن بكر أن كريبا لخب ج 5 ص 117 وأخرجه مسلم عن بكر عن كريب ج 2 ص 210 وفي الحديث سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تصليهما فقال سألت عن الركعتين بعد العصر وأن أناني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان.

(2) أخرجه أبو داود عن أنس قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الأخيرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون ج 1 ص 143 مختصر للتذري.

(3) سورة الطلاق: الآية 4.

(4) سورة الطلاق: الآية 4.

(5) ص: 182.

(6) ص: 24.

(7) سورة البقرة: الآية 228.

(8) ص: 34.

(9) ص: 24.

لا يخصص ما رواه و«لو» كان الروي للعام «صحابيا» مثاله حديث البخاري (1) من رواية ابن عباس (2) من بدل دينه فاقتلوه مع أن مذهب ابن عباس إن ثبت عنه أن المرتدة لا تقتل كما هو مذهب أبي حنيفة (3) ومقابل الأصح أن مذهب الروي يخصص العام مطلقا سواء كان الروي صحابيا أم لا وقالت الحنفية (4) والحنابلة (5) إن مذهب الصحابي غير الروي للعام وقيل يخصصه إن كان الروي للعام صحابيا «و» الأصح «إن ذكر بعض أفراد العام» بحكم العام إذا حكم عليه بمثل حكم العام «لا يخصص» العام مثاله رواية مسلم (6) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الإهاب فقد طهر (7) مع حديث مسلم إنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به . فقالوا إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها (8) فإنه ذكر بعض أفراد ما دخل تحت قوله إذا دبغ الإهاب فقد طهر فلا يقتضي تخصيص الحكم بذلك البعض وقيل يخصصه أي يقصره على ذلك البعض بمفهومه إذ لا فائدة لذكره إلا التخصيص وأجيب بأنه مفهوم لقب ومفهوم اللقب ليس بحجة كما تقدم وفائدة ذكر البعض نفي احتمال تخصيصه من العام «و» الأصح «إن العادة» الجارية «بترك بعض للأمور» به أو بفعل بعض المنهي عنه لصيغة (9) العموم «تخصص» أي تلك العادة بقصر العام على غير المتروك في الأول وغير المفعول في الثاني «إن» كانت العادة في عهده صلى الله عليه وسلم وعلم بها و«أقرها النبي صلى الله عليه وسلم أو كانت بعد وأقرها» «الإجماع» من الكثير من الناس على فعلها ولم ينكر الباكون عليهم وتسامح للمصنف في إسناده التخصيص إلى العادة لأن المخصص في الحقيقة هو التقرير أو الإجماع الفعلي ومقابل الأصح أن العادة المذكورة لا تخصص

(1) ص: 103.

(2) ص: 178 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 132 .

(6) ص: 36 .

(7) أخرجه مسلم آخر كتاب الحيض في باب طهارة جلود لليته بالدباغ عن ابن عباس ج 1 ص 191 وأخرجه النسائي بلفظ يطهرها للاء والقرض ج 7 ص 175: وابن ماجه في اللباس بلفظ أيما إهاب فقط طهر ج 2 ص 1193 .

(8) أخرجه مسلم عن ابن عباس في نفس الباب ج 1 ص 190 .

(9) في زت بصيغة .

«و» الأصح «إن» اللفظ «العام لا يقصر على المعتاد» بين الناس في عرفهم «ولا على ما وراءه» أي خلف المعتاد «بل تطرح له» أي للعام «العادة السابقة» عليه فيستمر عمومهم في القسمين مثال الأول ما لو كان عادتهم إطلاق الطعام على البر أو اللققات ثم نهى عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا ومثال الثاني ما لو كان عادتهم بيع البر بالبر متفاضلا ثم نهى عن بيع الطعام بالطعام فقليل يقصر الطعام في الأول على البر المعتاد وفي الثاني على غير البر المعتاد والأصح عدم القصر عليهما «و» الأصح «أن نحو» قول لأصحابي أن النبي صلى الله عليه وسلم «قضى بالشفعة للجار (1) لا يعم» كل جار «وفاقا للأكثر» لأن ما ذكر ليس لفظ (2) الرسول صلى الله عليه وسلم بل حكاية لفعله ويحتمل أن قضاءه كان لجار بصفة يختص بها على أن هذا الحديث بلفظ قضى (3) لا يعرف وقيل يعم كل جار لأن الظاهر أن الصحابي روى كما سمع من غير زيادة ولا نقص.

«مسألة»

«مسألة جواب السائل» نوعان مستقل دون السؤال بحيث لو ورد ابتداء كان مفيدا أو «غير» مستقل وهو ما لا يفيد بدون السؤال كنمعم وبلى فغير «المستقل دونه» أي دون السؤال «تابع للسؤال في عموم» إن كان عاما وخصوصه إن كان خاصا. فالأول حديث الترمذي (4) وغيره (5)، أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل

(1) قال ابن كثير لم أر هذا اللفظ في شيء من الكتب الستة: تحفة الطالب بعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب ص 178 وفي جامع الأصول عن أنس بن مالك سمرة ابن حنبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال جار الدار أحق بالدور ج 2 ص 13 ورواه ابن أبي شيبة عن عبيد الله قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجور ج 7 ص 164

(2) في زت ليس لفظا لرسول الله إلخ.

(3) إنما الذي لا يعرف في الكتب الستة لفظ الجار إما قضى فهو رواية البخاري عن جابر بن عبد الله قال قضى رسول الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم كتاب الشفعة ج 3 ص 74 على أن قول أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسقبة في معنى قضى به للجار والسقبة المقرب قال في لسان العرب ومنه الحديث الجار أحق بسقبة. والسقبة بالسين والضاد في الأصل المقرب ويحتج بهذا الحديث من أوجب الشفعة للجار وإن لم يكن مقاسما أي أن الجار أحق بالشفعة من الذي ليس بجار ومن لم يثبتها للجار تأول الجار على الشريك فإن الشريك يسمى جارا هـ لسان العرب ج 1 ص 469 مادة سقب قلت يؤيد تفسير الجار بالشريك قول أبي رافع: يا سعد أتع مني بيتي في ذلك فكون البيتين في دار سعد دليل على كونها بينهما

(4) 279-209 هـ = 824-892 م محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي أبو عيسى من أئمة علماء الحديث وحفاظه من أهل ترمذ تلميذ البخاري ومشاركه في بعض أشياخه يضرب به المثل في الحفظ له الجامع الكبير والمنازل النبوية والتاريخ والعلل في الحديث للإعلام ج 6 ص 322.

(5) رواه النسائي في البيوع باب شره الرطب بالتمر عن زيد بن أبي عياش بلفظ فقالوا نعم فنهى عنه ج 7 ص 269 ورواه عنه ابن ماجه في التجارات بلفظ فنهى عن ذلك ج 2 ص 761 وعنه بهذا اللفظ أبو داود في البيوع باب في التمر ج 5 ص 32

عن بيع الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا ببس قالوا نعم قال فلا إذن فقوله فلا إذن جواب غير مستقل بدون السؤال وهو عام لكل بيع للرطب بالتمر فيعم السائل وغيره في امتناع بيع كل رطب بتمر والثاني كما لو (1) توضع رجل من البحر وسأل النبي صلى الله عليه وسلم هل يجزئه ذلك فقال يجزيك فقوله يجزيك خاص بالسائل عن الوضوء بماء البحر فيختص بالسائل «و» الجواب «للمستقل» بنفسه دون السؤال ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون أخص من السؤال أو مساوياً له في العموم والخصوص أو أعم منه. فالأول «الأخص» منه «جائز» الوقوع وجواز ذلك مشروط بما «إذا أمكنت معرفة للسكوت» عنه من الجواب ولا بد من اعتبار ثلاثة أمور أحدها أن يكون في الجواب تنبيه على حكم للسكوت عنه وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ثانيها أن يكون للمخاطب بالجواب أهلاً للتنبيه بذلك بأن يكون من أهل الاجتهاد وإلا لم يفد التنبيه ثالثها أن يبقى من وقت العمل زمن متسع لتأمل للجهتهد ما يتوقف عليه التنبيه لئلا يلزم تكليف مالا يطاق مثاله أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر (2) في جواب من أفطر في نهار رمضان ماذا عليه فيفهم من قوله جامع أن الإفطار بغير الجماع لا كفارة فيه فإما إذا لم يمكن معرفة للسكوت من الجواب فلا يجوز وقوعه لتأخير البيان عن وقت الحاجة «و» الثاني «للساوي» للسؤال في العموم أو الخصوص حكمه «واضح» مثال المساوي في العموم كان يقال من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب ما على من جامع في نهار رمضان ومثال المساوي في الخصوص كان يقال عليك كفارة كالظاهر في جواب من قال جامع في نهار رمضان ماذا علي والثالث الأعم من السؤال مندرج في قوله «و» العام «الولد» على سبب خاص» في سؤال أو غيره «معتبر عمومه» فلا يخصصه ذلك السبب الذي ورد عليه بل تبقى دلالة على العموم «عند الأكثر» ولا عبسرة بخصوص السبب مثاله ما روي عن أبي سعيد الخدري قيل: يا رسول الله أتتوضأ أي أنت من بثر بضاعة وهي بثر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن (3) فقال: إن الماء طهور لا ينجسه شيء أي من للذكورات وغيرها

(1) لو للفرض والتقدير .

(2) أي مثلاً.

(3) رواه عنه النسائي بلفظ وهي بثر يطرح فيها لحوم الكلاب والحيض ولنتن فقال الماء طهور لا ينجسه شيء ج 1 ص 174 .

نظرا إلى العموم. قال الشافعي (1): وكانت بئر بضاعة لا تتغير بما يلقي فيها من النجاسات لكثرة مائها ومقابل الأكثر أن السبب يخص ويصير معنى الحديث لا ينجمه شيء من المذكورات وإما غير المذكورات فمسكوت عنه فلا يكون عدم التنجيس ثابتا به بل بدليل آخر كالقياس على المذكورات ومحل الخلاف حيث لم تكن قرينة دالة على العموم «فإن كانت» أي وجدت «قرينة التعميم فأجدر» أي أحق باعتبار العموم مما لم توجد القرينة مثاله قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (2) فإن سبب نزول هذه الآية كما قيل أن رجلا سرق رداء صفوان (3) فذكر السارقة مع السارق قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط بل على إرادة التعميم وقال الحافظ بن حجر (4) لم أر هذا السبب في شيء من كتب التفسير وقد تقوم القرينة على اختصاص العام بالسبب كنهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه (5) وذلك يدل على اختصاصه بالحريات فلا يتناول المرتدات و«صورة السبب» التي ورد عليها العام «قطعية الدخول» في العام «عند الأكثر» من العلماء لورود العام فيها «فلا يخص» أي يخرج من العام «بالإجتهد» بخلاف الزائد عليها فقد يدخله التخصيص و«قال الشيخ الإمام (6)» والد المصنف صورة السبب «ظنية» فيجوز إخراجها من العام بالإجتهد ونقل المصنف في شرح المختصر (7) عن القاضي (8) وغيره الإجماع على أن صورة السبب داخله قطعاً وإما عورض ذلك بلازم

(1) ص. 24.

(2) سورة المائدة: الآية 38.

(3) أخرج النسائي في أرجل يتجاوز للسارق عن سرقة عن صفوان بن أمية أن رجلا سرق بردة له فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطعه. فقال يارسول الله قد تجاوزت عنه فقال أبا وهب أفلا كان قبل أن تأتينا به فقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ج 8 ص 68) وليس فيه ما يدل على أن الآية نزلت فيه بل يدل على أن الحكم معلوم قبله وجاء في أسباب النزول للنيسابوري ص 111. قال الكلبي: نزلت في طعمة بن أبيرق سارق الدرع.

(4) 852-773 هـ = 1449-1372 م أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين بن حجر من أئمة العلم والتاريخ ولد وتوفي بالقاهرة ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث فأصبح حافظ الإسلام في عصره من تصانيفه الكثيرة لدرر الكامنة في أعيان اللثة الثامنة ولسان اللين والأحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام وفتح الباري في صحيح البخاري، الاعلام ج 1 ص 178.

(5) قال القسطلاني هي غزوة الفتح كما في المعجم الأوسط للطبراني ج 5 ص 147 والحديث رواه البخاري عن ابن عمر في الجهاد باب قتل النساء في الحرب ج 4 ص 21 وأخرجه مسلم في اللغازي وأبو دؤود في الجهاد وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة في بعض الطريق فنهى عن قتل النساء، والصبيان ج 2 ص 947.

(6) ص: 22.

(7) ص: 29.

(8) ص: 47.

قول أبي حنيفة (1) إن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق إلا بالإقرار فإنه يلزم من قوله ذلك إخراج ولد الأمة المستفرشة من عموم قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش (2) مع أن صورة السبب الذي ورد هذا العام عليه هو ولد زمعة (3) ولازم المذهب ليس بمذهب على الأصح «قال» والد المصنف أيضا و«يقرب منها» أي من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظني «خاص» وقع «في القرآن تلاه في الرسم» للقرآن بمعنى وضعه موضعه وإن لم يتله في النزول «عام» فاعل تلاه «للمناسبة» بين التالي وللتلو مثاله قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (4). فهذا عام تال لخاص وهو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَوْمَنُوتُ بِالْجَبْتِ﴾ (5)، الآيات فإنها نزلت في كعب بن الأشرف (6) وأصحابه من أهل الكتاب الذين كتموا صفة النبي صلى الله عليه وسلم مع بيانها (7) لهم وأخذ اللوائح أن لا يكتموا ذلك فكان ذلك أمانة عندهم فلم يودوها وخانوا فيها وذلك مناسب لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (8) فهذا عام في كل أمانة وذاك خاص بأمانة هي صفة محمد صلى الله عليه وسلم والعام تال للخاص في الرسم متراخ عنه في النزول بست سنين وهذه الأمانة الخاصة قطعية الدخول في الأمانات العامة أو ظنية الدخول فيها إلا أنها لم يرد العام بسببها بخلاف صورة السبب فلهذا قال ويقرب منها.

مسألة إن تأخر الخاص عن العمل نسخ العام

إذا ورد نصان عام وخاص فأيهما يعمل به؟ فينظر «إن تأخر الخاص عنه» دخول وقت «العمل» بالعام «نسخ» الخاص «العام» بقدر ما عارضه من أفراد العام لا جميع أفراد العام فإنه لا خلاف في جواز العمل ببقية أفراد العام في المستقبل و«إلا» يتأخر

(1) ص: 24 .

(2) أخرجه البخاري عن عائشة في الأحكام باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه ج 8 ص 116 وأخرجه أيضا في البيوع والحواريين والفرائض وأخرجه مسلم عنها في الرضاع ج 4 ص 171 منشورات دار لافانق.

(3) الولد عبد الرحمن بن زمعة وزمعة أبو سودة بنت زمعة أم المؤمنين لقسطلاني ج 10 ص 249 : الأحكام .

(4) سورة النساء: الآية 58 .

(5) سورة النساء: الآية 51 .

(6) قتله محمد بن مسلمة حين قال صلى الله عليه وسلم من لكعب بن الأشرف وهو يهودي من بني لنظير حض على الأخذ بشأ من قتل من قرش بيد وقصته في البخاري في اللغازي.

(7) في زت مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ اللوائح عليهم إن إلخ .

(8) سورة النساء: الآية 58 .

الخاص عن دخول وقت العمل بالعام فإنه يصدق بأربع صور إحداها أن يتأخر الخطاب بالخاص عن الخطاب بالعام قبل دخول وقت العمل الثانية أن يتأخر الخطاب بالعام عن الخطاب بالخاص مطلقا، الثالثة أن يتقارنا أي يتصل الخطاب بالعام بالخطاب بالخاص في التكلم به، الرابعة أن يجهل تاريخهما فإن اتفق شيء من ذلك «خصص» الخاص العام في كل من الصور الأربع و«قيل إن تقارنا تعارضا في قدر الخاص» من العام «كالنصين» الخاصين (1) للختلفين بالنصوصية فيحتاج العمل بالخاص إلى مرجح يرجحه على العام و«قالت الحنفية (2) وإمام الحرمين (3) العام للتأخر» عن الخاص «ناسخ» للخاص المتقدم كعكسه بجامع التأخر وفرق بأن العمل بالخاص للتأخر لا يلغي العام بخلاف العكس وعلى قول الحنفية وإمام الحرمين «فإن جهل» التاريخ بين العام والخاص «فالوقف» عن العمل بواحد منهما كما حكاه ابن السمعاني (4) عنهم «أو التناقض» كما حكاه ابن الحاجب (5) عنهم، مثال العام ﴿اقتلوا المشركين﴾ (6) والخاص لا تقتلوا أهل الذمة (7) «وإن كان كل» منهما «عاما من وجه» خاصا من وجه «فالترجيح» بينهما من دليل خارج عنهما واجب لتعاد لهما سواء تقارنا أم تأخر أحدهما عن الآخر و«قالت الحنفية (8) المتأخر ناسخ» للمتقدم مثاله حديث البخاري (9) من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء (10) فالأول عام في الرجال والنساء، خاص بأهل الردة. والثاني خاص بالنساء، عام في الحريات والمتردات. والحاصل أن النصين إما أن يكون أحدهما أعم من الآخر مطلقا والآخر أخص مطلقا وإما أن يكون كل منهما أعم من الآخر من وجه

(1) في زت كالنصين للختلفين وما في خ هو الصحيح.

(2) ص: 63 .

(3) ص: 50 .

(4) ص: 54 .

(5) ص: 27 .

(6) سورة التوبة: الآية 5 .

(7) جاء في البخاري في الجهاد باب أثم من قتل معاهدا عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة وأن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما (ج 4 ص 65) .

(8) ص: 68 .

(9) ص: 103 .

(10) رواه البخاري عن ابن عمر في الجهاد باب قتل النساء في الحرب (ج 4 ص 21) ومسلم عنه في الجهاد أيضا باب تحريم قتل النساء والصبيان (ج 5 ص 144) منشورات دار الآفاق.

وأخص من وجه، والأول إما أن يعلم منه تاريخ ورودهما أو يجهل، وإن علم فإما أن يكون الخاص مؤخراً عن العام أو عكسه وإما أن يتقارنا فإن كان الخاص مؤخراً عن العام فهو قسمان أحدهما أن يكون قبل دخول وقت العمل، والثاني أن يكون بعده.

فصل المطلق والمقيد

« للطلق والمقيد » هذا مبحثهما « للطلق الدال على الماهية بلا قيد » من وحدة وتعدد واحترز بقوله بلا قيد عن النكرة فإن دلالتها مقيدة بالوحدة الشائعة « وزعم الأمدى (1) وابن الحاجب (2) دلالتهم على الوحدة الشائعة » أخذوا من تعريفيهما الآتي « توهماه النكرة » أي وقع وهما أن المطلق هو النكرة لأن كلا منهما دل على الوحدة الشائعة حيث لم يخرج عن الأصل وهو الفرد إلى التثنية أو الجمع وهذا التوهم لازم من تعريفيهما فالأمدى عرف للطلق بالنكرة في سياق الإثبات وابن الحاجب عرفه بما دل على شائع في جنسه وكلا التعريفين صادق على النكرة لأن النكرة في سياق الإثبات دالة على الوحدة الشائعة وهذا هو الموافق لأسلوب الأصوليين لأن كلامهم في قواعد استنباط أحكام أفعال للكلفين والتكليف متعلق بالأفراد دون المفهومات الكلية التي هي أمور عقلية « ومن ثم » أي من أجل ما زعمه الأمدى (3) وابن الحاجب (4) من دلالة للطلق على الوحدة الشائعة « قالوا الأمر بمطلق للماهية أمر بجزئي » من جزئياتها لا بالكلية للشترك، فالمطلوب باضرب مثلاً فعل جزئي من جزئيات الضرب من حيث مطابقته للماهية الكلية لأن المقصود وجود للماهية ولا وجود لها في الأعيان وإنما توجد جزئياتها فالأمر بها أمر بجزئي لها قال للصنف و« ليس » ما قاله « بشيء » لأننا نفرق بين الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء وإذا فرق بين هذه الأمور علم أن المطلوب بالأمر بشيء مطلق للماهية من حيث هي لا تفيد جزئية ولا كلية و« قيل » الأمر بمطلق للماهية أمر « بكل جزئي » لها لاشعار بعدم التقييد بالتعميم وإليه ذهب الإمام فخر الدين (5).

(1) ص: 39 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 27 .

(5) ص: 22 .

فقال إنه أمر بالماهية المشتركة بين الأفراد لا بجزئي معين و« قيل » الأمر بمطلق الماهية « إذن » للمكان « فيه » أي في كل جزئي أن يفعله ويخرج عن عهدة المأمور بواحد من جزئيات تلك الماهية قاله الصفي الهندي (1) بحثاً.

المطلق والمقيد

«مسألة المطلق والمقيد» في الأحكام «كالعام والخاص» فما جاز تخصيص العام به من المتفق عليه والمختلف فيه من التخصصات يجوز تقييد المطلق به وما لا، فلا «و» يزيد المطلق والمقيد على العام والخاص بأحكام منها «أنهما أن اتحد حكمهما وموجبهما» بكسر الجيم أي سبب حكمهما و«كانا مثبتين» كإطلاق الرقبة في كفارة القتل في موضع وتقييدها بالإيمان في موضع آخر (2) و«تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو» أي المقيد «ناسخ» للمطلق بالنظر لصدقه بغير المقيد و«إلا» يتأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فإنه يصدق بأربع صور بأن تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق لا عن وقت العمل أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقاً (3) أو تقارنا بأن يعقب أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما فإن اتفق ذلك «حمل المطلق» في الصور الأربع «عليه» أي على المقيد جمعا بين الدليلين ولا يكون ناسخاً للمطلق في الأصح «وقيل للمقيد ناسخ» للمطلق «إن تأخر» عن وقت الخطاب بالمطلق كما لو تأخر عن وقت العمل به بجامع التأخر وأجيب بأنه قياس مع قيام الفارق إذ التأخر عن وقت العمل يستلزم تأخير البيان عنه وذلك لا يجوز بخلاف التأخير عن وقت الخطاب دون العمل و«قيل» لا يكون للمقيد ناسخاً للمطلق بل يلغى القيد و«يحمل المقيد على المطلق» هذا (4) إذا كان المطلق والمقيد مثبتين و«إن كانا منفيين» نحو لا يجرى عتق مكاتب لا يجرى عتق مكاتب كافر أو منهيين نحو لا تعتق مكاتباً لا تعتق مكاتباً

(1) ص: 83 .

(2) كان يقال مثلاً أعتق رقبة في كفارة لقتل ثم يقال في موضع آخر اعتق رقبة مومنة في كفارة لقتل فهو مجرد تمثيل وإلا فالرقبة قيدت بالإيمان في لقتل في سورة النساء: 92 وأطلقت في كفارة الظهار في الجادلة: 3 وكفارة اليمين في اللائدة: 89.

(3) في ز ت حذف مطلقاً ولا صواب ما في خ أنظر للحلي

(4) ص: في ز ت فيما إذا كان

كافرا «فقال» الحجية بـ «المفهوم» للمخالف كالشافعي (1) «يقيده به» أي يقيد المطلق بالمقيد في ذلك ونافي الحجية بالمفهوم كأبي حنيفة (2) يلغي المقيد ويجري المطلق على إطلاقه «و» هذه المسألة في التحقيق «هي خاص وعام» لكون المطلق نكرة في سياق النفي فيعم ولكون المقيد مخصصا وليست من المطلق والمقيد في شيء وإن عبر بهما فهو بالنسبة إلى الإصطلاح مجاز «وإن كان أحدهما أمرا والآخر نهيا» نحو: اعتق رقبة لا تعتق رقبة كافرة اعتق رقبة مومنة لا تعتق رقبة «فالمطلق» من ذلك «مقيد بضد لصفة» التي في المقيد لتجتمع، فالمطلق في المثال الأول مقيد بضد الكفر وهو الإيمان وفي الثاني مقيد بضد الإيمان وهو الكفر «إن اختلف» الموجب بكسر الجيم وهو «السبب» واتحد الحكم كإطلاق الرقبة في كفارة الظهار في قوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ (3) وتقييد الرقبة بالإيمان في كفارة القتل في قوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مَوْعِنَةً﴾ (4) فالحكم واحد وهو وجوب الاعتاق والسبب مختلف وهو الظهار والقتل «فقال أبو حنيفة (5)» رضي الله عنه «لا يحمل» للمطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب بل يبقى للمطلق على إطلاقه و«قيل يحمل» للمطلق على المقيد «لفظا» أي يحمل عليه بمجرد ورود اللفظ للمقيد من غير حاجة إلى جامع ونسبه للوارد (6) والرويانى (7) وسليم الرلزي (8) إلى ظاهر مذهب الشافعي (9) ولم ينسبه للصنف إليه فقال «وقال الشافعي رضي الله عنه يحمل للمطلق المقيد «قياسا» فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال المتقدم حرمة سبب كل من الظهار والقتل فيحمل المطلق فيه على المقيد قياسا لوجود الجامع ولا يحمل المطلق على المقيد مع وجود الفارق بينهما كآية عدة الوفاة مع آية عدة الطلاق فالأولى وهي ﴿الَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ﴾ (10) الآية مطلقة لأنها لم تقيد بالدخول والثانية وهي ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (11) الآية مقيدة

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) سورة المجادلة: الآية 3 .

(4) سورة النساء: الآية 92 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 112 .

(7) ص: 43 .

(8) ص: 251 .

(9) ص: 24 .

(10) سورة البقرة: الآية 240 .

(11) سورة البقرة: الآية 288 .

بالدخول في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَاقِبَةٍ تَحْتَظُونَهَا﴾ (1) فلا تقييد عدة للموت بالدخول قياساً على عدة الطلاق لوجود الفارق وهو بقاء أحكام الزوجية بعد الموت من تغسيلها للزوج وارتها منه بخلاف البائن «فإن اتحد الموجب» فيهما وهو السبب و«اختلف حكمهما» كإطلاق اليدين في آية التيمم (2) وتقييدهما بالمرافق في آية الوضوء (3) وسبب التيمم والوضوء واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف من مسح المطلق وغسل للقييد بالمرافق «فعلى الخلاف» للمتقدم من أنه على المرجوح لا يحمل المطلق على القييد أو يحمل عليه لفظاً أو قياساً وهو الراجح والجامع في المثال المذكور لاشتراك التيمم والوضوء في سبب حكمهما وهو الحدث «و» للمطلق «القييد» في محلين «بمتنافيين» وقد أطلق في محل كما في قوله تعالى في قضاء أيام رمضان ﴿فعدة من أيام﴾ (4) من غير تقييد بتتابع ولا تفريق وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين (5) بقيد التتابع وفي صوم التمتع ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ (6) بقيد التفريق بين الثلاثة والسبعة «يستغنى عنهما» أي يستغني المطلق عن القيدين للمتنافيين فيبقى على إطلاقه لامتناع تقييده بهما لتنافيهما وبواحد منهما لانتفاء مرجحه فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق هذا «إن لم يكن» المطلق «أولى بأحدهما» أي بأحد القيدين من القييد الآخر «قياساً» فإن كان أولى بالتقييد بأحدهما من الآخر من حيث القياس بأن وجد الجامع بينه وبين مقيده دون الآخر قيد به بناء على الراجح من أن حمل المطلق على القييد قياسي، أما على القول بأنه لفظي فلا يقيد بأحد القيدين للمتنافيين بل يبقى على إطلاقه.

(1) سورة الأحزاب : الآية 19

(2) سورة النساء: الآية 43.

(3) سورة المائدة: الآية 7 .

(4) سورة البقرة: الآية 184 .

(5) سورة المجادلة: الآية 40 .

(6) سورة البقرة: الآية 195 .

رَفَعُ

عبد الرحمن (الرحمى) (الحنفى)
(أسكنه الله الفردوس)

الظاهر والمؤول

فصل «الظاهر والمؤول» هذا مبحثهما «الظاهر ما» أي لفظ «دل» على معنى «دلالة ظنية» أي راجحة فيه مرجوحة في غيره ولا فرق في تلك الدلالة بين أن تكون لغوية أو عرفية أو شرعية. فالأول كالأسد فإنه راجح في الحيوان المفترس مرجوح في الرجل الشجاع والثاني كالغائط فإنه راجح في الخارج المستقذر مرجوح في المكان المظنن والثالث كالصلاة فإنها راجحة في ذات الركوع والسجود مرجوحة في الدعاء وخرج بالظنية القطعية وهي دلالة النص كزيد فإن دلالة على معناه قطعية «و» للمؤول ما دل على المعنى دلالة مرجوحة إذ «التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل «على الرجوح» لدليل «قطعي أو ظني مقتض للحمل «فصحيح» أي فهو تأويل صحيح «أو» حمل على الرجوح «لما يظن دليلا» وليس بدليل في نفس الأمر «ففساد» أي فهو تأويل فاسد «أو» حمل على الرجوح «لا شيء» أصلا «فلعب» أي فهو لعب «لا تأويل» للظاهر لأنه إنما يسمى مؤولا لأنه يؤول إلى الظهور عند قيام الدليل عليه فإذا لم يوجد دليل قاطع ولا مظنون فلا تأويل ثم التأويل قريب يترجح على الظاهر بأدنى دليل ويعيد لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه فمن القريب تأويل ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (1) على عزمتم على القيام إليها ووجه قرينه قيام الإجماع على أن للرد ذلك و«من البعيد تأويل» الحنفية (2) «لمسك» من قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان (3) وقد أسلم على عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن (4) «على ابتدئ» نكاح أربع منهن فيما إذا نكحهن معا لبطلانه كالمسلم واستمر على الأربع الأول فيما إذا نكحهن مرتباً ووجه بعده، إن المخاطب بمحل التأويل وهو أمسك قريب عهد بالإسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم «و» من البعيد تأويل الحنفية أيضاً «ستين مسكينا» من قوله

(1) سورة لائحة : الآية 7

(2) ص: 63 .

(3) ص: 178 .

(4) واللفظ للشافعي في مسنده ص: 274 .

تعالى ﴿فَإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾ (1) «على ستين مدا» على حذف مضاف والتقدير فإطعام طعام ستين مسكينا وهو ستون مدا فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوما كما يجوز إعطاؤه لستين مسكينا في يوم واحد ووجه بعده أنه يلزم عليه إبطال النصوص عليه وهو ستون مسكينا ولا يجوز أن يستنبط من النص معنى يبطله واعتبار ما لم يذكر من المضاف ومن البعيد تأويل الحنفية أيضا «أيا امرأة نكحت نفسها» من قوله صلى الله عليه وسلم: أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل (2) روله أبو دلوود (3) وغيره (4) «على الصغيرة والأمة والمكاتبة» على الترتيب كما في مختصر ابن الحاجب (5) فبعضهم حمل المرأة في هذا الحديث على الصغيرة لصحة تزويج الكبيرة نفسها عندهم فاعترض بأن الصغيرة ليست امرأة في لسان العرب كما أن الصغير ليس رجلا فحملها بعض آخر منهم على الأمة فاعترض بما روله البيهقي (6) من قوله صلى الله عليه وسلم فإن أصابها فلها مهر مثلها (7) فإن مهر الأمة لسيدها لا لها فحملها بعض آخر من متأخريهم على المكاتبة فإن للمهر لها ووجه بعده على كل من التأويلات أنه قصر للعام على صورة نادرة منافيه لما قصده الشارع من عموم منع لستقلال المرأة بالنكاح «و» من البعيد تأويل الحنفية (8) أيضا «لا صيام لمن لم يبيت» للأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له (9) روله بهذا اللفظ أبو دلوود (10) وغيره (11) «على» صوم «القضاء

(1) سورة المجادلة: الآية 4 .

(2) ثلاث مرات روله عن عائشة ج 3 ص 26 مختصر للندري

(3) ص: 41 .

(4) وأخرجه عنها ابن ماجه بلفظ أيا امرأة لم ينكحها الولي الخ ج 1 ص 605 .

(5) ص: 27 .

(6) 458-374 هـ = 1066-994 م أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر من أئمة الحديث ولد في خسر جرد من قرى بيهق بنيسابور قال إمام الحرمين ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه إلا البيهقي فإن له الفضل ولله على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرته مذهبه وسط مجزئه وتأيد آرائه قال الذهبي لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً لكان قادراً من كتبه السنن الكبرى للعارف والأسماء والصفات وكتبه كثيرة، الاعلام ج 1 ص: 116

(7) وكذا روله ابن ماجه وأبو دلوود وهو تمام الحديث للتقدم أيا امرأة الخ .

(8) ص: 63 .

(9) الذي جاء في مختصر للندري من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ج 3 ص 331 قال وقد روي من حديث عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له ص 332 وروله ابن ماجه عن حفصة عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ لا صيام لمن لم يفرضه من الليل ج 1 ص 542 .

(10) ص: 41 .

(11) روله بهذا اللفظ عن ابن عمر عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له للجبتي في الصيام ج 4 ص 179 وكذا روله بلفظ من لم يجمع الخ.

والنذر» لصحة غيرهما من الصيام عندهم بنية من النهار ووجه بعده أنه قصر للنص العام على نادر «و» من البعيد تأويل أبي حنيفة (1) دون صاحبيه (2) حديث ابن حبان (3) وغيره (4) «ذكاة الجنين ذكاة أمه» برفع ذكاة الثانية ونصبها «على التشبيه» فقدر الرفع على حذف مضاف والأصل مثل ذكاة أمه وقدر النصب على حذف حرف التشبيه والأصل كذكاة أمه فحذف الجار وانتصب المجرور وعلى التقديرين فالمراد الجنين الحي لحرمة الميت عنده وأحله صاحبه كالشافعي (5) ووجه بعده ما فيه من التضييق لاحتياجه إلى ذكاة، ومن إمكان حمل الكلام على خلاف تقديره فيحمل الرفع على التقديم والتأخير والأصل ذكاة أم الجنين ذكاة له يدل له رواية ذكاة الجنين بذكاة أمه (6) ويحمل النصب على حذف حرف الظرفية والأصل في ذكاة أمه فحذفت في وانتصب مجرورها ويدل له رواية البيهقي ذكاة الجنين في ذكاة أمه (7) وإذا كان ذكاة أم الجنين ذكاة له فلا يحتاج إلى تذكيره إذا لم تدرك فيه حياة مستقرة «و» من البعيد تأويل الحنفية (8) ومالك (9) وأحمد (10) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ (11) الآية «على بيان» محل «المصرف» دون بيان استيعاب الأصناف بالعطاء كما ذهب إليه الشافعي (12) وعند الحنفية ومالك وأحمد يجوز صرف الصدقات لأي صنف من المذكورين في الآية ووجه بعده ظهور الآية في استيعاب جميع الأصناف واستحقاق الجميع حيث أضاف الصدقات إليهم بلام الاستحقاق وعطف

(1) ص: 24 .

(2) هما أبو يوسف ومحمد بن الحسن لشيباني.

(3) ص: 133 زلا في بلوغ اللرم وصححه ابن حبان ص 282 .

(4) قال في التتقي روله أحمد والترمذي وابن ماجه ج 2 ص 877 وأخرجه الإمام أحمد في السند بسنده عن أبي سعيد الخدري وقال هذا إسناد حسن مختصر للبخاري ج 4 ص 120 وأخرجه ابن ماجه في المذاهب عن أبي سعيد بلفظ سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجنين. فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه ج 2 ص 1067 وأخرجه أبو داود عن جبار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة أمه ج 4 ص 119 .

(5) ص: 27 .

(6) أخرجه البيهقي قاله سببه أي أن ذكاة الجنين حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية. ليقف ما عند البيهقي أيضا ذكاة الجنين في ذكاة أمه: سبل لسلام للصنعاني ج 4 ص 88 .

(7) وفي اللوطا عن عبد الله بن عمر كان يقول إذا انحرت لناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها وعن ابن السيب ذكاة ما في بطن البهيمة في ذكاة أمه ولشترط تمام خلقه ونبت شعره وهو مذهب مالك ج 2 ص 40 .

(8) ص: 63 .

(9) ص: 24 .

(10) ص: 31 .

(11) لتوبة: 60 .

(12) ص: 24 .

بعضهم على بعض بولو التشريك «و» من البعيد تأويل بعض الشافعية (1) قوله صلى الله عليه وسلم «من ملك ذا رحم محرم» عتق عليه (2) وفي رواية فهو حر (3) «على الأصول والفروع» دون بقية الأرحام للحارم ووجه بعده ما فيه من صرف العام عن عمومته ويجاب بأن المقتضي لذلك الإضطراب في هذا الحديث فقال النسائي (4) منكر (5). وقال الترمذي (6) لا يتابع ضمرة (7) عليه. وقال الحاكم (8) صحيح وعلى تقدير صحته يقال مخصصه القياس على النفقة فإنها لا تجب عند الشافعي لغير الأصول والفروع «و» من البعيد تأويل يحيى بن اكنم (9) وغيره (10) حديث الصحيحين لعن الله «السارق يسرق البيضة» فتقطع يده (11) «على سرقة بيضة الحديد» وهي الخوذة على رأس المقاتل دون بيضة الدجاجة ليوافق حديث اعتبار النصاب في قطع اليد ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من بيضة الدجاجة والمراد بذلك التوبيخ لسارق القليل دون الكثير كما جرى عرف الناس بذلك «و» من البعيد تأويل بعض السلف «بلال يشفع الآذن» للأخوذ من حديث النسائي أمر

(1) ص: 24 .

(2) رواه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف عن قتادة موقوفا على عمر بن الخطاب بلفظ من ملك ذا رحم محرم عتق ج 9 ص 183.
(3) أخرجه أبو دلوود عن سمرة قال وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال أبو دلوود ولم يحدث هذا الحديث إلا حماد بن سلمة وقد شك فيه وقال علي بن لديني هذا عندي منكر ج 5 ص 407 .
(4) 142 لم أجده في اللجتي للنسائي ولعله في السنن الكبرى له ورواه ابن ماجه عن سمرة بن جندب عنه صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذا رحم محرم فهو حر ج 2 ص 843 .
(5) قال في البيقونية .

وللنكر لفرد الذي رلوغدا ** تعديله لا يحمل انفردا

(6) ص: 341 .

(7) ضمرة بن ربيعة الدمشقي الرملي روى عن مولا علي بن أبي جميلة والثوري وخلق وروى عنه نعيم بن حماد وخلق وثقه أحمد ويحيى والنسائي وغيرهم ومات سنة 202 طبقات الحفاظ للسيوطي ص 154 .

(8) ص: 204 .

(9) 242-109 هـ 775-857 م يحيى بن اكنم بن محمد ابن قطن لشمسي الأسدي للروزي أبو محمد قاض رفيع القدر عالي الشهرة من نبلاء الفقهاء له غزوات وله كتب في الأصول وكتاب أورده على لعراقيين سماه التنبيه بينه وبين دلوود بن علي مناظرات الاعلام ج 8 ص 138 .

(10) كالأعشى كما جاء في البخاري في اللود بعد ذكر الحديث وقال في سبل السلام وأما تأويل الأعشى له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالجهل جبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق لتفويته العظيم بالحقير ج 4 ص 20.

(11) رواه البخاري في اللود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ج 8 ص 15 ورواه مسلم عنه كذلك ج 5 ص 113 منشورات دار الآفاق.

بلال أن يشفع الآذن ويؤثر الإقامة (1) «على أن يجعله» أي آذن بلال «شفعا لآذن ابن أم مكتوم (2)» بأن يؤذن بلال للصباح قبل أن يؤذن ابن أم مكتوم كما في حديث الصحيحين (3) لا على جعل كلمات الآذن شفعا ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من تثنية كلمات الآذن ومن أن الأول لا يكون شفعا للشاني وما في صحيح ابن خزيمة (4) وغيره (5) من تأخير آذن ابن أم مكتوم فهو من المقلوب (6).

المجمل

فصل «للمجمل ما» أي شيء «لم تتضح دلالاته سواء كان قولاً أم فعلاً فخرج ما لا دلالة له كالمجمل وما له دلالة واضحة كالمبين «فلا إجمال في آية السرقة» وهي قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (7) لا في القطع ولا في اليد خلافاً لبعض الحنفية (8) في قوله بالإجمال فيهما لأن القطع يطلق على الشق والإبانة واليد تطلق على العضو إلى الكوع وإلى المنكب ولم يتضح شيء من ذلك وفعل الشارع مبين لذلك ودفع بأن إطلاق اليد إلى المنكب حقيقة والقطع ظاهر في الإبانة وطلاق اليد إلى الكوع مجاز دل عليه فعله صلى الله عليه وسلم «و» لا إجمال في «نحو ﴿جِئْتُمْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ﴾» (9) مما أسند فيه التحريم إلى الأعيان فإن العرف

- (1) روله عن أنس قال أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بلالا إلخ ج 2 ص 3 وبلال ص 289 .
- (2) توفي 23 هـ 643 م عمرو بن قيس ولم مكتوم أمه عاتكة ويقال لسمه عبد الله وعمرو أكثر من المهاجرين السابقين ولستخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة وحضر القادسية فقاتل وهو أعمى ترجمته في الإصابة ج 2 ص 523 والاعلام ج 5 ص 83
- (3) روله البخاري في الأدب عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن بلالا ينادي بليل فكلوا ولشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ج 1 ص 153 وروله عنه مسلم في الصيام بلفظ فكلوا ولشربوا حتى تسمعوا آذن ابن أم مكتوم ج 3 ص 153 وروله عنه مسلم في الصيام بلفظ فكلوا ولشربوا حتى تسمعوا آذن ابن أم مكتوم ج 3 ص 129 .
- (4) 311-223 هـ = 924-838 م محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي أبو بكر إمام نيسابور في عصره كان فقيها مجتهدا عالما بالحديث وتوفي بنيسابور لقبه السبكي بإمام الأئمة تزيد مصنفاته على 140 منها كتاب التوحيد ومختصر المختصر للسمي بصحيح ابن خزيمة الاعلام ج 6 ص 29 .
- (5) كأحمد وابن حبان جاء في منهج ذوي النشر شرح منظومة علم الأثر ص 83 ومثله أيضا «أي للقلوب» البلقيني بحديث أنيسة عند أحمد وبنو خزيمة وحبان إذا آذن ابن أم مكتوم فكلوا ولشربوا وإذا آذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا الحديث إذ للشهور حديث الصحيحين.
- (6) قال السيوطي في المنظومة في علم الأثر للقلب في اللحن وفي الإسناد قرأ ما بإبدال الذي به لشتهر إلخ.
- (7) سورة المائدة: الآية 38 .
- (8) ص: 63 .
- (9) سورة النساء : الآية 86 .

قاض بأن المراد تحريم الإستمتاع بوطء ونحو فهو من المبين خلافا للكرخي (1) والبصري (2) وبعض الشافعية (3) في قولهم بأنها مجملة لأن الإسناد إلى الأعيان لا يصح فلا بد من تقدير شيء وهو محتمل لأمر لا حاجة إلى جميعها ولا مرجع لبعضها فكان مجملا وجوابه يعرف مما تقدم ولا إجمال في ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (4) خلافا لبعض الحنفية في قولهم بالإجمال في ذلك لتردد المسح بين كل الرأس وبعضها ومسح الشارع الناصية مبين للإجمال ومنع الشافعية التردد بأن المسح في الآية مطلق صادق بأقل ما ينطلق عليه اسم المسح وبغيره كمسح الناصية فيكون المسح حقيقة في القدر المشترك ومن قال بمسح كل الرأس فلا إجمال عنده أيضا لتعلق المسح بالرأس التي (5) هي حقيقة في الكل «و» لا إجمال في نحو قوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي (6) » صححه الترمذي (7) وغيره (8) خلافا للقاضي أبي بكر الباقلاني (9) في قوله بالإجمال لعدم صحة النفي من تقدير شيء ويحتمل أن يكون للقدر نفي الصحة أو الكمال ولا مرجح لأحدهما فكان مجملا وأجاب الجمهور بعدم إجماله بناء على ثبوت الحقائق الشرعية فإن المختل منها لفقد شرط أو ركن منفي حقيقة لأن الشرعي هو التام الأركان للتوفر للشرائط «و» لا إجمال في قوله صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (10). روله الحافظ أخو عاصم (11) خلافا لبعض

(1) ص: 63 .

(2) ص: 109 .

(3) ص: 91 .

(4) سورة المائدة: الآية 6 .

(5) الرأس مذكر قال الزجاجة في الجمل باب ما يذكر ولا يجوز تأنيثه من الأعضاء الرأس فبدأ به ص 295 وقال في الصباح للنير في مادة روس: الرأس عضو معروف وهو مذكر.

(6) قال في التتقى عن أبي موسى عنه صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي ج 2 ص 504 .

(7) قال الترمذي ورواية الذين رويوا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى أصح عندي للتتقى ج 2 ص 504 ورواه ابن ماجه عن ابن عباس قال وفي الزوائد في إسناده الحجاج بن لطاة مدلس وكذا روله عن أبي موسى ج 1 ص 605 والترمذي ص 341 .

(8) قال علي بن الدين حديث إسرائيل صحيح في لا نكاح إلا بولي وسأل عنه البخاري . فقال لزيادة من الثقة مقبول وإسرائيل ثقة ج 3 ص 28 مختصر للتذري .

(9) ص: 57 .

(10) روله ابن ماجه عن ابن عباس عن أنس بن مالك صلى الله عليه وسلم بلفظ إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ج 1 ص 659 ونظر تحفة الطالب لمعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب ص: 271 .

(11) ص: 176 .

الخنفية (1) وبعض القدريّة (2) وأبي الحسين (3) وأبي عبد الله (4) البصريين من المعتزلة (5) في قولهم بالإجمال لتردد مثل ذلك بين نفي الصورة والحكم والجواب أن نفي الصورة لا يمكن إرادته لما فيه من نسبة كلامه صلى الله عليه وسلم للخف فتعين أن يكون للرد الحكم واعتراض على المصنف بأنه جزم في بحث العام بنفي العموم عن هذا الحديث وجزم هنا بعدم إجماله وجمع البرماوي (6) بينهما بأنه جزم في بحث العام بنفي العموم عن هذا الحديث وجزم هنا بعدم إجماله وجمع البرماوي بينهما بأنه لا يلزم من نفي عمومته ثبوت إجماله بدليل انتفاءهما إذا دل الدليل على بعض المقدرات «و» لا إجمال في «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» المأخوذ من حديث الصحيحين بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب (7) خلافا للقاضي أبي بكر الباقلاني وشرح هذا يعلم من شرح لا نكاح إلا بولي والحاصل أنه لا إجمال في آية السرقة وما عطف عليها «لوضح دلالة الكل» فيكون من المبين و«خالف قوم» في الجميع كما تقدم بيانه و«إنما الإجمال في مثل القرء» بفتح القاف وضمها لتردد بين الطهر والحيض لاشتراكه بينهما فحملة الشافعي (8) على الطهر، وأبو حنيفة (9) على الحيض وكل منهما موافق لجمع من الصحابة والتابعين «و» في «النور» لصلاحيته للعقل ونور الشمس لتشابههما من حيث الإهداء بكل منهما في الجملة «و» في «الجسم» لصلاحيته للسماء والأرض وغيرهما من الأجسام المختلفة «و» في «مثل المختار لتردده بين» اسم «الفاعل» فيكون أصله مختير بكسر اللثناة التحتانية بوزن مقتدر «و» اسم «المفعول» بفتح التحتانية بوزن معتبر تحركت الياء في كل منهما بعد فتحة فقلبت ألفا ويقع التمييز

(1) ص: 32 .

(2) نسبة للقدري وهم للمعتزلة لأنهم يقرّون أن العبد قادر على خلق أفعاله أنظر لللل والنحل للشهرستاني ج 1 ص 43 .

(3) ص: 109 .

(4) 369-288 م الحسين بن علي بن إبراهيم أبو عبد الله اللقب بالجعل من شيوخ المعتزلة نشرت شهرته مولده ووفاته ببغداد من كتبه الإيمان والإقرار واللعرفة وغيرها الإعلام ج 2 ص 244 كشف الظنون ج 5 ص 307 طبقات الشيرازي 143 وغيرها .

(5) ص: 32 .

(6) ص: 43 .

(7) أخرجه البخاري عن عبادة بن الصامت في كتاب لأذن باب وجوب القراءة في الصلاة كلها ج 1 ص 184 وأخرجه مسلم عنه في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة ج 2 ص 9 منشورات دار الأفاق .

(8) ص: 24 .

(9) ص: 24 .

لهما بحرف الجر تقول في الفاعل مختار لكذا وفي المفعول مختار من كذا «و» في «قوله تعالى ﴿أَوْ يَحْضَوْا إِلَيْهِ يَدَيْهِمْ﴾ (1)» لتردده بين الزوج والولي وعلى الأول الشافعي (2) وأبو حنيفة (3) وعلى الثاني مالك (4) «و» في ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ فإنه مستثنى من ﴿أَحْلَفْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْإِنْعَامِ﴾ (5) ووجه إجماله أنه استثناء مجهول وللجهول إذا أخرج من معلوم يصير الكل من المستثنى والمستثنى منه مجهولا «و» في ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (6) لتردد لفظ والراسخون بين العطف والإستئناف والجمهور على الثاني وهو (7) موافق لما سلف من أن التشابه ما استأثر الله بعلمه «و» في «قوله عليه» الصلاة و«السلام» مما رواه الشيخان «لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه في جداره» (8) لتردد ضمير جداره بين عوده إلى صاحب الخشب وهو الجار لأنه أقرب مذكور أو إلى الأحد لأنه المحدث عنه وخشبه بلفظ الجمع مضاف للمضني وروي خشبة بالأفراد منونا «و» في «مثل قولك زيد طبيب ماهر» لتردد هذا القول بين رجوع للمهارة إلى الموصوف بالطب وهو زيد فتكون مهارة زيد في الطب وغيره وإلى وصف زيد وهو طبيب فتكون مهارة زيد في الطب فقط «و» في قولك «الثلاثة زوج وفرد» لتردد الثلاثة في هذا القول بين كون جميع أجزائها زوجا وفردا وكون جميع صفاتها زوجا وفردا والأول قضية صادقة والثاني قضية كاذبة لأن الثلاثة لا تتصف بالزوجية والفردية معا لما بينهما من التضاد والإجمال إنما دخله من حيث دلالة الأصلية وتعين الأول للصون عن الكذب و«الأصح» في للجمل «وقوعه في الكتاب والسنة» كما تقدم خلافا لدلوود الظاهري (9) ولم يتابع «و» الأصح «أن للمسمى» أي للمعنى «الشرعي» للفظ كلفظ الصلاة والصوم «أوضح من»

(1) سورة البقرة: الآية 235 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) سورة المائدة: الآية 2 .

(6) سورة آل عمران: الآية 7 .

(7) في ز فهو موفق .

(8) رولا مسلم في البيوع في باب غرز الخشب في جدار الجار عن أبي هريرة بلفظ لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره ج 5 ص 57 وأخرجه البخاري عنه في اللطائم باب لا يمنع إلخ بلفظ لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره . قال في فتح الباري ج 5 ص 110 كذا الأبي ذر بالتنوين على أفراد الخشبة ولغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب ورواه ابن ماجه عن ابن عباس بلفظ لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة على جداره وقال في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف ج 2 ص 783 .

(9) ص: 198 .

مسماه اللغوي» والمراد بالشرعي للأخوذ من الشرع صحته أو فساداه لا ما يكون صحيحاً فقط إجمالاً في لفظ له معنى شرعي ومعنى لغوي بل يحمل على الشرعي بناء على الصحيح من ثبوت الحقائق الشرعية إلا أن يقوم دليل على إرادة المعنى اللغوي ومقابل الأصح أنه لا يحمل على الشرعي في النهي فقيلاً أنه مجمل وعليه الغزالي (1) وقيل يحمل على اللغوي وعليه الآمدي (2) «وقد تقدم» الكلام على هذه المسألة في بحث الحقيقة واللباز وذكرت هنا توطئة وتفرعاً لقوله «فإن تعذر» في لفظ مسماه الشرعي «حقيقة فيرد إليه» أي إلى المسمى الشرعي «بتجاوز» محافظة على مسماه الشرعي ما أمكن «أو» هو «مجمل» لتردد بين مجازه الشرعي وحقيقته اللغوية فلا يرد إلى مسماه الشرعي بتجاوز «أو يحمل على» مسماه «اللغوي» تقديماً للحقيقة على اللباز «أقول» ثلاثة وللختار منها الأول وعليها يحمل حديث الترمذي (3) وغيره الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام (4) تعذر فيه مسمى الصلاة شرعاً فيرد إليه بتجاوز بأن يقال الطواف حكمه حكم الصلاة في الطهارة وستر العورة والنية ويدل على التجاوز قوله إلا أن الله أحل فيه الكلام أو يحمل على المسمى اللغوي وهو الدعاء بخير لاشتمال الطواف عليه فلا يعتبر فيه الطهارة وغيرها أو هو مجمل لتردد بين الأمرين و«للختار أن اللفظ المستعمل لمعنى» وللختار أن اللفظ المستعمل لمعنى «واحد» تارة وللعنيين «أخرى على السواء» وليس ذلك المعنى «الواحد في المرة الأولى» أحدهما «أي أحد للعنيين في المرة الثانية» «مجمل» لتردده بين المعنى الواحد وللعنيين وقد (5) يترجح للعنيين لأنه أكثر فائدة مثاله حديث مسلم (6) لا ينكح المحرم ولا ينكح (7) بكسر الكاف فيهما وإلياء مفتوحة في الأول مضمومة في الثاني

(1) ص: 39.

(2) ص: 39.

(3) ص: 204.

(4) روله الترمذي في أبواب الحج باب ما جاء في الطواف (ج 3 ص 284) ولفظه لوطاف حول البيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير، أنظر تحفة الطالب ص 324 ورواه النسائي في الحج: إباحة الكلام في الطواف عن طاوس عن رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم. قال الطواف بالبيت صلة فاقبلوا من الكلام ج 5 ص 222.

(5) في ز وقيل يترجح.

(6) ص: 36.

(7) روله مسلم في النكاح باب تحريم نكاح المحرم بلفظ: قال إن سمعت عثمان بن عفان يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ج 4 ص 136 منشورات دار الأفاق وأخرجه النسائي عنه بلفظ نهى أن ينكح المحرم أو ينكح أو يخطب ج 5 ص 192.

بناء على بناء على أن النكاح مشترك بين العقد والوطء فإن النكاح أن حمل على الوطء استفيد منه معنى واحد وهو أن المحرم لا يوطأ ولا يوطئ بفتح الطاء في الأول وكسرهما في الثاني أي لا يمكن غيره من وطئه وإن حمل على العقد استفيد منه معنيان بينهما قدر مشترك وهو أن المحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره وليس الوطء أحد هذين المعنيين «فإن كان» ذلك المعنى الواحد «أحدهما» أي أحد المعنيين «فيعمل به» جزماً لوجوده في الاستعمالين لأنه إن كان هو تمام المراد باللفظ فلا إشكال وإلا فهو أحد المرادين «ويوقف» المعنى «الآخر» للتردد فيه مثاله حديث مسلم (1) "الطيب أحق بنفسها من وليها" (2) فالأحقية صادقة بأمرين الأول أن تعقد لنفسها لا غير، والثاني أن عقد لنفسها أو تأذن لمن يعقد لها ولا يجبرها. والمعنى الأول أحد هذين المعنيين وبه قال أبو حنيفة (3) والتقييد بقوله ليس إلخ من عندياته (4) وعبارة العضد (5) إذا أطلق اللفظ لمعنى واحد تارة ولمعنيين أخرى مثل الدابة يراد بها الفرس تارة والفرس والحمار أخرى فإن ثبت ظهوره في أحدهما فذاك وإلا فالمختار أنه يكون مجملاً إنتهى.

فصل البيان

«البيان» بمعنى التبيين كالكلام بمعنى التكليم «إخراج الشيء من حيز الأشكال» والإجمال «إلى حيز التجلي والوضوح وهذا التعريف للضيرفي (6) واعترضه القاضي (7) بأنه غير جامع لخروج ما كان ظاهراً ابتداءً من غير سبق إجمال وأجيب بأن هذا بيان لغوي والتعريف للاصطلاحى واعترض أيضاً بأن الحيز بفتح الحاء للهملّة

(1) ص: 36 .

(2) روى مسلم عن ابن عباس في النكاح باب استئذان الطيب إلخ (ج 4 ص 141) منشورات دار لآفاق ورواه النسائي عنه كذلك بلفظ الأيم أحق بنفسها من وليها ج (6 ص 84) ورواه ابن ماجه عنه كذلك بلفظ الأيم أولى إلخ (ج 1 ص 601) .

(3) ص: 24 .

(4) في زمن عند رأيه.

(5) ص: 42 .

(6) ص: 88 .

(7) ص: 47 .

وتشديد الياء للثناة التحتية المكسورة وبإزالة المكان واستعماله في اللجاز بالقرينة يدخل التعريف كما صرح به الغزالي (1) « وإما يجب » البيان « لمن » أي لمكلف « أريد » منه « فهمه » لذلك المشكل « اتفاقا » أما للعمل به كالصلاة أو لافتاء غيره كالقراء في حق النسيان بخلاف غير المكلف لأن الفهم شرط التكليف والمراد بالوجوب هنا ما لا بد منه إذ لا يجب على الله شيء ولا خلاف في البيان أنه يكون بالقول ولا فرق فيه بين كونه من الله ومن رسوله فالأول كقوله تعالى ﴿ صَفَرَاءَ فَاقِحَ لَوْنَهَا ﴾ (2) فإنه مبين لقوله أولا بقرة والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر (3) فإنه مبين لقوله تعالى ﴿ وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (4) واختلف في البيان هل يكون بفعله صلى الله عليه وسلم على قولين و« الأصح » منهما « أنه قد يكون بالفعل » كقوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج وصلوا كما رأيتموني أصلي (5) وخذوا عني مناسككم (6) فصلاته وحجه مبينان لقوله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (7) ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ﴾ (8) ومقابل الأصح أنه يمتنع أن يكون البيان بالفعل لأن زمن الفعل قد يطول فيؤدي إلى تأخير البيان مع إمكان تعجيله بالقول وذلك ممتنع وأجيب بمنع تسليم ذلك وسند المنع أنه قد يكون طول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان ما في ركعتين من الهيئات « و » الأصح على ما اختاره الرائي (9) ونقله الصفي الهندي (10) عن الجمهور « إن » البيان « للظنون بين » للجمل « المعلوم » والثاني واختاره ابن الحاجب (11) أنه يجب كون البيان أقوى دلالة من المبين والثالث واختاره الكرخي (12) إنه يجوز أن يكون مساويا « و » إذا ورد بعد للجمل بيانان قول وفعل واتفقا بيانا فالأصح « إن للتعقدم »

(1) ص: 39 .

(2) سورة البقرة: الآية 69 .

(3) ص: 248 .

(4) سورة الانعام: الآية 141 .

(5) أخرجه البخاري في كتاب الآذان باب الآذان للمسافر إلخ عن مالك بن النويرث (ج 1 ص 155) وفي الأدب باب رحمة الناس باليهائم (ج 7 ص 77) وفي أخبار الأحاد باب ما جاء في إجازة خير الواحد لصدوق (ج 8 ص 132) .

(6) أخرجه مسلم عن ابن جابر بلفظ لتأخذوا مناسككم (ج 4 ص 79) منشورات الآفاق، ورواه النسائي عن جابر بلفظ بأيتها الناس خذوا مناسككم ج 5 ص 270، ورواه أبو داود عن جابر أيضا بمثل لفظ مسلم (ج 2 ص 416) مختصر للتذري .

(7) سورة البقرة: الآية 43 .

(8) سورة آل عمران: الآية 97 .

(9) ص: 22 .

(10) ص: 83 .

(11) ص: 27 .

(12) ص: 63 .

منهما و«إن جهلنا عينه من القول والفعل» المبينين (1) «هو البيان» للمجمل والمتأخر
توكيد للبيان المتقدم وإن كان دون المتقدم قوة وقيل إن كان كذلك فهو البيان وإن جهل
المتقدم منهما فهو كما لو علم وقال الأمدي (2) الأشبه مع الجهل تقدير للرجوح سابقا
فيكون هو البيان والثاني توكيد له لئلا يلزم من عكسه تأكيد الراجح بالمرجوح وهو
ممتنع ودفع بأن للنوع من ذلك خاص بالمفردات دون الجمل وما جرى مجراها مثال للتفقيين
كما لو طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافا واحدا وأمر بطواف
واحد و«إن لم يتفق البيانان» من القول والفعل فإن زاد الفعل على مقتضى القول أو
نقص عنه فإن زاد «كما لو طاف» صلى الله عليه وسلم «بعد» نزول آية «الحج»
للتشتملة على وجوب الطواف «طوافين وأمر بواحد فإ» لبيان هو «القول» على
الصحيح و«فعله» صلى الله عليه وسلم الزائد على مقتضى قوله من خصائصه أما
«ندب» له «أو واجب» عليه سواء كان القول «متقدما» على الفعل «أو متأخرا» عنه
جمعا بين الدليلين و«قال أبو الحسين» البصري (3) وهو مقابل الصحيح البيان هو
«للتقدم» منهما كما في اتفاقهما وإن نقص الفعل عن مقتضى القول كما لو طاف
طوافا واحدا أو أمر بطوافين فقياس ما سبق على الصحيح أن القول هو البيان ونقص
الفعل عنه تخفيف في حقه صلى الله عليه وسلم سواء تقدم الفعل على القول أو تأخر
عنه وقياس مقابل الصحيح وهو قول أبي الحسين السابق أن البيان هو المتقدم منهما فإن
كان للتقدم القول فحكم الفعل ما سبق من أنه تخفيف في حقه وإن كان المتقدم الفعل
فما زاده القول مطلوب في حقه من ندب أو واجب.

«مسألة تأخير البيان»

لمجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره «عن وقت الفعل» الممثل به الخطاب «غير واقع
وإن جاز» وقوعه عند أهل السنة بناء على الراجح عندهم من تجويزهم تكليف ما لا

(1) في زت للتفقيين .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 109 .

يطاق خلافا للمتعتلة (1) «و» تأخير البيان عن وقت الخطاب به «إلى وقته» أي الفعل جائز و«واقع عند الجمهور» مطلقا «سواء كان للمبين ظاهر» يعمل به كعام يبين تخصيصه وكمطلق يبين تقييده وكدال على حكم يبين نسخه «أم لا» كبيان المجمل من مشترك يبين أحد معنياه ومتواطئ يبين أحد ما صدقاته (2) وما نقله المصنف عن الجمهور هو أصح الأقوال وثانيها وعليه جمع منهم الصيرفي (3) ود لود (4) الظاهري والمعتزلة (5) وكثير من الحنفية (6) يمتنع تأخير البيان مطلقا لا خلاله بفهم المراد عند الخطاب فلا يقع شيء محتاج للبيان إلا ومعه بيانه و«ثالثها» وعليه جمع كثير منهم القاضي أبو الطيب (7) وجمع من الحنفية «يمتنع» تأخير البيان «في غير للمجمل وهو ماله ظاهر» لإيقاعه المخاطب في فهم غير المراد بخلاف تأخير البيان في المجمل و«رابعها» وبه قال أبو الحسين (8) «يمتنع تأخير البيان الإجمالي فيما له ظاهر» كهذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم منسوخ ببدل لوجود المحذور قبله في تأخير البيان الإجمالي دون البيان التفصيلي إذا قارن البيان الإجمالي ورود الخطاب «بخلاف» تأخير البيان فيما ليس له ظاهر يعمل به مثل «المشترك والمتواطئ» فيجوز تأخير بيانهما الإجمالي قياسا على التفصيلي فالإجمالي كان يقال المراد أحد المعنيين مثلا في المشترك واحد الماصدقات مثلا في المتواطئ لانتفاء المحذور المتقدم وهو إيقاع المخاطب في فهم غير المراد وجعل المصنف المتواطئ مما ليس له ظاهر تبع فيه صاحب الحصول (9) وتعقبه الأصفهاني (10) بأنه مما له ظاهر وهو القدر المشترك و«خامسها» وبه قال الجبائي (11) «يمتنع» تأخير البيان «في غير النسخ» لإخلاله بفهم المراد من اللفظ بخلاف تأخير البيان في النسخ فيجوز لأن النسخ إما رفع للحكم أو بيان لانتفاء أمده على الخلاف الآتي و«قليل يجوز تأخير» البيان في «النسخ

(1) ص: 32 .

(2) جمع ما صدق ص: 35 .

(3) ص: 88 .

(4) ص: 189 .

(5) ص: 32 .

(6) ص: 63 .

(7) ص: 55 .

(8) ص: 109 .

(9) ص: 34 .

(10) ص: 94 .

(11) ص: 63 .

اتفاقاً» وهو مقتضى كلام الباقلاني (1) وإمام الحرمين (2) والغزالي (3) و«سادسها» وهو مفترع (4) عن الجواز في الكل «لا يجوز تأخير بعض» من البيان «دون بعض» لأن تأخير بعض يوهم للخطاب أن المتقدم جميع البيان بخلاف تأخير البيان جميعه فإنه يجوز و«على المنع» من تأخير البيان جميعه عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة «المختار أنه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ» بما (5) أوحى إليه من الأحكام في قرآن أو سنة «إلى» وقت «الحاجة» إليه لانتفاء المحذور السابق عنه وقيل لا يجوز لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (6) أي على الفور وظاهر كلام الآمدي (7) والرازي (8) وابن الحاجب (9) يقتضي المنع في القرآن قطعاً لأنه متعبد بتلاوته بخلاف غيره لما علم أنه كان يسأل عن الحكم فيجيب تارة ويقف أخرى إلى أن ينزل الوحي «و» المختار على المنع أيضاً إنه يجوز أن يعلم المكلف بالعام ويتأخر علمه بالتخصيص بأن «لا يعلم» المكلف «الموجود» وقت البيان بـ«الوصف للخصص» بكسر الصاد كما وقع لسيدتنا فاطمة (10) رضي الله عنها أنها علمت عموم قوله تعالى ﴿يُوحِيهِمُ اللَّهُ فِي أَوَّلَائِكُمْ﴾ (11) ولم تعلم بوجود المخصص وهو قوله صلى الله عليه وسلم أنا معاصر الأنبياء لا نورث (12)، فالبيان لم يتأخر وإنما تأخر علم المكلف به ومنع الجبائي (13) ذلك في المخصص السمعى دون

(1) ص: 147 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 39 .

(4) في ز ت فرع .

(5) في ز ت لما أوحى .

(6) سورة المائدة: المائدة 67 .

(7) ص: 39 .

(8) ص: 22 .

(9) ص: 27 .

(10) 18 قبل الهجرة 11 هـ = 605-632 م فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأُمها خديجة بنت خويلد تزوجها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الثامنة عشرة من عمرها وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر وهي أول من جعل له النعش في الإسلام عملته لها أسماء بنت عميس وكانت رآته في الحبشة، الإعلام ج 5 ص: 132

(11) سورة النساء: الآية 11 .

(12) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج 2 ص 463 بلفظ: أنا معاصر الأنبياء، لا نورث، ورواه النسائي في سننه الكبرى عن مالك بن أوس بن الحدثان بلفظ أنا معاصر إلخ. أنظر الإتهاج بتخريج أحاديث للإتهاج ص 85. وقال ابن كثير في تحفة الطالب بعد ذكر الحديث بلفظ نحن معاصر إلخ هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء، من الكتب الستة وإنما الذي في الصحيحين لا نورث ما تركنا صدقة ص 250 .

(13) ص: 63 .

العقلي وخرج بالموجود من ليس موجودا حالة ورود التخصيص فلا يتأتى فيه ذلك بلا خلاف لعدم إمكانه «و» يجوز أن يعلم للكلف بالمخصص كالعقل مثلا و«لا» يعلم «بأنه مخصص» لعام معين كان يخاطب بعام ولم يطلع على أن العقل يخصه.

فصل النسخ

«النسخ اختلف في» التعبير عنه من «أنه رفع» للحكم الشرعي «أو بيان» لأمره قال بالأول القاضي أبو بكر (1) وطائفة وبالثاني الأستاذ أبو إسحاق (2) وطائفة و«المختار الأول والمراد به رفع» تعلق «الحكم الشرعي بخطاب» فاندفع بقيد التعليق ما يقال أن الحكم قديم فكيف يرتفع وإنما يرتفع الحادث وهو التعليق التنجيزي وبالشرعي رفع البراءة الأصلية وتقييد الرفع بالخطاب احتراز عن الرفع بالموت والجنون والغفلة والعقل والإجماع فلا يسمى شيء من ذلك نسخا اصطلاحيا «فلا نسخ بالعقل» لأنه ليس خطابا شرعيا و«قول الإمام» الرازي (3) في للحصول (4) أن «من سقط رجلاه نسخ» عنه «غسلهما» في طهارته «مدخول» من الدخول بسكون الخاء وقد تفتح العيب أي معيوب حيث جعل رفع وجوب الغسل بالعقل نسخا نظرا لسقوط محل الغسل وذلك مخالف للإصطلاح «ولا» نسخ أيضا «بالإجماع» لعدم انعقاده في حياته صلى الله عليه وسلم لأن الحجة في حياته بقوله لا بالإجماع ولا نسخ بعد وفاته «و» لكن «مخالفتهم» أي للجمعين لنص دل على حكم «تتضمن ناسخا» لذلك النص وهو مستند إجماعهم و«يجوز على الصحيح نسخ بعد القرآن تلاوة» أي لفظا «وحكما أو أحدهما فقط» وقال أبو مسلم الأصفهاني (5) لا يجوز نسخ بعض القرآن مطلقا كما لا يجوز نسخ كله إجماعا وقيل لا يجوز في البعض نسخ التلاوة دون الحكم

(1) ص: 47 .

(2) ص: 48 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 34 .

(5) 322-254 هـ = 934-868 م محمد بن بحر الأصفهاني أبو مسلم معتزلي من كبار الكتاب كان عالما بالتفسير وغيره من صنوف العلم ولي لصفهان وبلاد فارس للمقتدر العباسي من كتبه جامع التأويل في التفسير (4 مجلدا) والنسخ والنسخ وكتاب في النحو ومجموع رسائله، الاعلام ج 6 ص 50 .

والعكس لأن الحكم مدلول اللفظ فإذا افترض انتفاء أحدهما لزم انتفاء الآخر. وأجيب بأنه إنما يلزم ذلك إذا روعي وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك وقد وقع الأقسام الثلاثة مثال منسوخ التلاوة والحكم حديث عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات رواه مسلم (1) ومثال منسوخ التلاوة دون الحكم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كان في القرآن كما رواه النسائي (2) والمراد بهما للحصن والمحصنة ومثال منسوخ الحكم دون التلاوة نسخ عدة الوفاة بالحول المدلول عليه بقوله تعالى ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ بقوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (4) لتأخره في النزول عن الأول كما نقله البخاري (5) في الصحيح عن ابن عباس (6) رضي الله عنهما «و» يجوز على الصحيح عند الجمهور «نسخ الفعل» بعد وجوبه أو ندبه «قبل يتمكن» من فعله الصادق بما قبل مجيء وقته وبما بعده ولم يمض منه ما يمكن فعله فيه ومقابل الصحيح قول المعتزلة (7) وبعض الحنفية (8) والحنابلة (9) إنه لا يجوز لعدم استقرار التكليف ورد بوقوعه ليلة الإسراء برفع الصلوات الخمسين إلى خمس وأما نسخ الشيء بعد خروج وقته بلا عمل فمتفق على جوازه وكذا في الوقت بعد مضي زمن يسعه خلافا للكرخي (10) فيما حكاه الصفي الهندي (11) عنه من النسخ «و» ويجوز على الصحيح «النسخ

(1) عن عائشة قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات بحر من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن (ج 4 ص 167) منشورات دار الأفاق، ومسلم مر (ص 20) ورواه النسائي عنها ج 6 ص 100 .

(2) ص: 227 روله في السنن الكبرى في الرجم عن أبي أمامة أسعد بن سهل بن سهل عن خالته قالت: لقد أقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من لذهما، أنظر تحفة الطالب ص: 384 .

(3) سورة البقرة: الآية 240 .

(4) سورة البقرة: الآية 234 .

(5) ص: 103 .

(6) ص: 293 لذي في البخاري قال عطاء قال ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فتعتد حيث شاءت إلخ وروى عن ابن أبي مليكة قال ابن الزبير قلت لعثمان بن عفان ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَخْرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها قال يا ابن أخي لا أغبر شيئا من مكانه: لتفسير باب وإذا أطلقتم النساء: ج 5 ص 160 فليحذر ما قاله

الشارح.

(7) ص: 32 .

(8) ص: 63 .

(9) ص: 132 .

(10) 63 .

(11) ص: 83 .

بالقرآن لقرآن» كما تقدم في عدة الوفاة و«سنة» كالتوجه في الصلاة لبیت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم فإنه نسخ بقوله تعالى ﴿قُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (1) وقيل لا يجوز نسخ القرآن بالقرآن ولا السنة بالقرآن ودفع بوقوعه كما تقدم «و» يجوز على الصحيح النسخ «بالسنة» للمتواترة والأحاد «للقرآن» لقوله تعالى ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (2) وقيل لا يجوز لقوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَلَّا أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي﴾ (3) والنسخ بالسنة تبديل من تلقاء نفسه وأجيب بأنه ليس تبديلاً من تلقاء نفسه بل باتباع ما أوحى إليه على وفق قوله تعالى ﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾، والوحي لا يتعين كونه قرآناً. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (4) و«قيل يمتنع» نسخ القرآن «بالأحاد» لأن القرآن قطعي والأحاد ظني ولا ينسخ القطعي بالظني. أجيب بأن محل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه ظنية و«الحق» إن نسخ القرآن «لم يقع إلا «ب» السنة «المتواترة» إذ هما جميعاً موجبان العلم والعمل ومقابل الحق قول بعض الظاهرية (5) إنه وقت بالأحاديث كحديث الترمذي (6) وغيره (7) لا وصية لولث فإنه ناسخ لقوله تعالى ﴿كَتَبَ﴾ إلى قوله ﴿الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (8) وأجيب بأنه متواتر للحاكمين بالنسخ لقرب زمانهم من النبي صلى الله عليه وسلم وأما نقل إمام الحرمين (9) الاتفاق على نفي وقوعه بالأحاديث فمحمول على عدم اعتداده بالمخالف «قال الشافعي» (10) رضي الله عنه في الرسالة (11)

(1) سورة البقرة: الآية 144 .

(2) سورة النحل: الآية 44 .

(3) سورة يونس: الآية 15 .

(4) سورة النجم: الآية 4 .

(5) ص: 176 .

(6) ص: 204 عن عمرو بن خارجة روى الخمسة إلا أبا دلود وصححه الترمذي للنتقى (ج 2 ص 446) .

(7) روى ابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لولث (ج 2 باب لا وصية لولث ص 905) ورواه النسائي في المجتبى عن عمرو بن خارجة ج 6 ص 247

(8) سورة البقرة: الآية 180

(9) ص: 50 .

(10) ص: 24 .

(11) ص: 24 .

لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه ثم قال وكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنته انتهى. وأردا بهذا أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان ثم سنة ناسخة له ولا تنسخ السنة إلا بالسنة وإن كان ثم كتاب ناسخ لها «و» يفهم منه أنه «حيث وقع» نسخ القرآن «بالسنة فمعها قرآن» عاضد لها يبين توافق الكتاب والسنة «أو» وقع نسخ السنة «بالقرآن فمعها سنة عاضدة» له وقع نسخ السنة «بالقرآن فمعها سنة عاضدة» له «تبين توافق الكتاب والسنة» هذا هو المشهور عن الشافعي أنه لا تنسخ السنة بالكتاب في أحد القولين حكاه الرافعي (1) عن اختيار أكثر أصحابه ولا الكتاب بالسنة فقليل جزما وقيل في أحد القولين والأول هو المشهور عنه كذا نقله إمام الحرمين (2) والآمدي (3) وابن الحاجب (4) والنووي (5) وغيرهم في السنة للتواترة وأما الأحاد فحكى إمام الحرمين الإجماع على عدم وقوع نسخ الكتاب بها وتقدم جوابه وسكت المصنف عن نسخ السنة بالسنة للعلم به من نسخ القرآن بالقرآن فتنسخ السنة المتواترة بمثلها والأحاد بمثلها وبالسنة المتواترة وكذا المتواترة بالأحاد على الصحيح، فالأقسام تسعة لأن المنسوخ إما قرآن أو سنة متواترة أو أحاد والناسخ كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في مثلها تسعة ويسقط منها على مقابل الأصح نسخ المتواتر بالأحاد «و» يجوز النسخ للنص «بالقياس» مطلقا على الصحيح لإستناده إلى النص فكأنه الناسخ مثاله أن يرد نص بإباحة بيع الأرز بالذرة متفاضلا ثم يرد حرمان الربا في السنة المنصوصة فتنسخ الإباحة للمتقدمة بالقياس على السنة المنصوصة وقيل بالمنع مطلقا حذرا من تقديم القياس على النص وبه قال الأكثرون وحكاه أبو إسحاق المروزي (6) عن نص الشافعي. وقال القاضي حسين (7) أنه للمذهب و«ثالثها» يجوز «إن كان قياس «جليا»» لأنه في معنى النص بخلاف الخفي وهو محكي عن ابن سريج (8) و«الرابع»

(1) ص: 60 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 27 .

(5) ص: 24 .

(6) توفي 340 هـ = 951 م هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي من فقهاء الشافعية تفقه على ابن سريج وتفقه عليه خلق كثير منهم أبو بكر السبتي وأبو أحمد بن القاضي وأبو بكر للحمودي من مصنفاته شرح مختصر للزني والفصول في معرفة الأصول وكتاب الخصوص والعموم وغيرها . توفي بمصر لتسع خلون من رجب سنة 340 ونسبته إلى مرو الشاهجان وقيل لها ذلك لتميز عن رو الروذ (وفيات الأعيان ج 1 ص 26 والاعلام ج 1 ص 28) .

(7) ص: 37 .

(8) ص: 73 .

يجوز «إن كان» القياس «في زمنه عليه» الصلاة و«السلام والعلم» فيه «منصوصة» بخلاف قياس وجد بعد زمنه لانتفاء النسخ حينئذ لأن طريق النسخ الوحي وقد انقطع أو كانت علته مستنبطة لضعفه «و» يجوز على الصحيح «نسخ القياس» الموجود «في زمنه عليه» الصلاة و«السلام» بنص وقياس مثال الأول ما لو قال صلى الله عليه وسلم للفاضلة في البر حرام لأنه مطعوم فلو فرض أنه قبل بعد ذلك بيعوا الأرز بالأرز متفاضلا كان هذا النص ناسخا لقياس الأرز على البر في الحكم الثابت بالنص السابق ومثال الثاني أن يأتي بعد القياس المستند إلى النص الأول نص بجواز بيع الذرة بالذرة متفاضلا فيقاس عليه بيع الأرز بالأرز متفاضلا فهذا القياس ناسخ لذلك القياس وقيل لا يجوز نسخ القياس بنص لأنه مستند إلى نص فيدوم بدوامه ورفع بمنع لزوم دوامه كما لا يلزم دولم حكم النص بأن ينسخ و«شرط ناسخه» أي القياس «إن كان قياسا أن يكون أجلى» من القياس للنسخ «وفاقا للإمام» الرلزي (1) و«خلافًا للأمدي (2)» في عدم اشتراط كون الناسخ أجلى واكتفى بالمساوي فلا يكفي إلا دون عند الأمدي وغيره اتفاقا ولا المساوي عند الإمام الرلزي لانتفاء المرجح ومنع القاضي عبد الجبار (3) وغيره نسخ القياس مطلقا «و» يجوز «نسخ الفحوى» وهو مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والمساوي «دون أصله» وهو للمنطوق مثاله نسخ الضرب وغيره من أنواع الأذى دون التأفيف «كعكسه» وهو نسخ أصل بالفحوى دون الفحوى مثاله نسخ تحريم التأفيف دون بقية أنواع الأذى «على الصحيح» في المسألتين لأن الفحوى وأصله مدلولان متغايران فجاز نسخ كل منهما وحده وقيل لا فيهما لأن الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ واحد منهما بدون الآخر واختار ابن الحاجب (4) منع الأولى وجواز الثانية واختار غيره عكسه «و» يجوز «النسخ به» أي بالفحوى قال الإمام الرلزي (5) والأمدي (6) اتفاقا وحكى الشيخ أبو إسحاق الشيرلزي (7) كما قال للصنف المنع بناء على أنه قياس وأن

(1) ص: 3 .

(2) ص: 38 .

(3) ص: 85 .

(4) ص: 13 .

(5) ص: 3 .

(6) ص: 38 .

(7) ص: 69 .

القياس لا يكون ناسخاً و«الأكثر» من العلماء ومنهم البيضاوي (1) على «أن نسخ أحدهما» أي الفحوى أو أصله يستلزم الآخر» أي نسخه وقيل لا يستلزم نسخ واحد منهما نسخ الآخر وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم نسخ الأصل بخلاف نسخ الأصل فإنه يستلزم نسخ الفحوى فإن قلت ما صححه المصنف من جواز نسخ كل منهما دون الآخر ينافي ما عليه الأكثر من استلزام نسخ كل منهما للآخر قلت لا منافاة بينهما لصحة حمل الأولى على ما إذا نص مع نسخ أحدهما على بقاء الآخر وحمل هذه على الإطلاق «و» يجوز «نسخ» مفهوم «للمخالفة وإن تجردت عن أصلها» وهو المنطوق كنسخ مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء (2) بقوله إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل (3) مع بقاء منطوقه على حكمه وهو وجوب الغسل بالإنزال و«لا» يجوز نسخ «الأصل» أي أصل المخالفة وهو المنطوق «دونها» أي للمخالفة «في الأظهر» من احتمالي الصفي الهندي (4) لأنها تابعة لأصلها في الثبوت فتتبعه في الإتيان والثاني يجوز وتبعيتها للأصل من حيث دلالة اللفظ عليها لا من حيث ذاته ودفع بأنه إذا ارتفع حكم المنطوق سقط اعتبار دلالة اللفظ عليه «و» اختلف في جواز النسخ للنص بالمخالفة فقال ابن السمعاني (5) «لا» يجوز «النسخ بها» لضعفها عن معارضة النص. وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الصحيح الجواز لأنها في معنى النص «و» يجوز «نسخ الإنشاء ولو كان» الإنشاء «بلفظ القضاء» نحو فاقض ما أنت قاض (6) وخالف بعض المفسرين فقال لا يجوز لأن القضاء إنما يستعمل فيما لا يتغير نحو ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (7) أي أمر بذلك «أو» كان الإنشاء بلفظ «الخبر» كقوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ (8) أي ليرضعن فنسخ الوجوب بقوله تعالى

(1) ص: 27 .

(2) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري باب إنما الماء من الماء (ج 1 ص 185) منشورات آفاق ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة عن أبي أيوب قال صلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء (ج 1 ص 199) .

(3) رواه ابن ماجه عن عائشة إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا (ج 1 ص 199) . وأخرجه مسلم عنها قالت أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل وعائشة جالسة فقال صلى الله عليه وسلم إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم تغتسل (ج 1 ص 187) .

(4) ص: 83 .

(5) ص: 54 .

(6) سورة طه : الآية 72 .

(7) سورة الإسراء : الآية 23 .

(8) سورة البقرة : الآية 233 .

﴿وَإِنْ تَحَاسَرْتُمْ فَاغْلُظْ﴾ (1) وخالف في ذلك أبو بكر الدقاق (2) فمنع نسخه لكونه على صورة الخبر «أو قيد» الإنشاء «بالتأيد وغيره» على الأصح عند الجمهور فال أول «مثل صوموا» يوم عاشوراء «أبدا» والثاني مثل «صوموا حتما» أو لزوما والثاني (3) لا يجوز وعليه بعض المتكلمين وبعض الحنفية (4) كالماتريدي (5) وأبي زيد الدبوسي (6) وحجتهم أن النسخ ينافي التأيد والتحتيم وأجيب بأن المراد به افعلوا إلى وقت وجود الناسخ كما يقال لازم غريمك أبدا أي إلى أن يرضيك و«كذا» يجوز نسخ قول القائل «الصوم واجب مستمر أبدا إذا قاله إنشاء» لا إخبارا «خلافا لابن الحاجب (7)» في منعه نسخه وعلة بأنه خبر فيلزم من تطرق النسخ إليه الخلف بخلاف صوموا أبدا فإنه إنشاء لفظا ومعنى وتقييد المصنف له بقوله إذا قاله إنشاء لم يصرح ابن الحاجب به ولكنه مراده لذكره منع نسخ الخبر بعد ذلك «و» يجوز «نسخ» إيجاب «الأخبار» لشيء مما يتغير كوجوب الإخبار بقيام زيد مثلا «بإيجاب الإخبار بنقيضه» وهو عدم قيامه قبل الأخبار بقيامه لجواز أن يتغير حاله من القيام إلى عدمه وإن كان الزخبار بما لا يتغير كحدوث العالم فمنعه للمعتزلة (8) بناء على التقييد العقلي وجوزه أهل السنة لأنهم لا يقولون بالتقييد العقلي «لا» ينسخ «الخبر» أي مدلوله فلا يجوز وإن كان مما يتغير لأنه يوهم الكذب أي يوقعه في الوهم أي في الذهن حيث يخبر بالشيء ثم ينقضه وذلك محال على الله تعالى و«قيل» في للتغير «يجوز» مطلقا وقيل يجوز «إن كان» الإخبار «عن» شيء «مستقبل» لجواز للحوف فيما يقدره الله والإخبار يتبعه بخلاف الإخبار عن ماض و على هذا القول البيضاوي (9) وقال الخطابي (10) إنه

(1) سورة الطلاق: الآية 6 .

(2) ص: 88 .

(3) في زت والثالث وهو غير ظاهر لأنه مقابل قوله على الأصح عند الجمهور .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 152 .

(6) ص: 156 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 32 .

(9) ص: 27 .

(10) 388-319 هـ = 998-931 م الخطابي حمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان فقيه محدث من أهل بستان بلاد كابل من نسل زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب له معالم السنن في شرح سنن أبي داود وبيان أعجاز القرآن وغريب الحديث وشرح البخاري (الاعلام ج 2 ص 273) وفيات الأعيان (ج 1 ص 165) .

الصحيح وقيل يجوز إن كان عن ماض أيضا وعلى هذا القول الإمام الرازي (1) والآمدي (2) « ويجوز النسخ ببدل » مساو أو أخف اتفاقا أو « أثقل » خلافا لبعض المعتزلة فالساوي كنسخ استقبال بيت المقدس بالكعبة والأخف كنسخ وجوب مصابرة المائة من المسلمين ألفا من الكفار بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَخْلَبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ (3) والأثقل كنسخ التخيير من (4) صوم رمضان والفدية بتعيين الصوم « و » يجوز النسخ « بلا بدل » خلافا لأكثر المعتزلة « لكن لم يقع وفاقا للشافعي (5) » رضي الله عنه في عدم وقوعه لقوله في الرسالة (6) ولا ينسخ فرض أبدا إلا أثبت (7) مكانه فرض وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول في قوله تعالى ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ نِجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (8) بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (9) الآية وأول الصيرفي (10) كلام الشافعي على أن المراد بالفرض الحكم أي إذا نسخ لا بد أن يعقبه حكم آخر وصدقة النحوي لما نسخ إيجابها عاد الحكم إلى الجواز.

« مسألة النسخ واقع عند كل المسلمين »

وافترقت اليهود إلى ثلاثة (11) فرق شمعونية (12) وعتابية (13) وعيسوية (14) فالشمعونية إحلته عقلا والعتابية أجازته ومنعت وقوعه والعيسوية

-
- (1) ص: 22 .
 - (2) ص: 39 .
 - (3) سورة الأنفال: الآية 67 .
 - (4) في زت بين صوم .
 - (5) ص: 24 .
 - (6) ص: 192 .
 - (7) في زت إلا إذا أثبت .
 - (8) سورة المجادلة : الآية 12 .
 - (9) سورة المجادلة: الآية 13 .
 - (10) ص: 88 وفي زت الفرض في كلام مكان الصيرفي .
 - (11) هكذا بالتاء في جميع النسخ والصولب حذفها
 - (12) نسب الأمدي في الأحكام ج 2 ص 245 والأسنوي في نهاية السؤل (ج 2 ص 166) لقول باستحالة النسخ عقلا للشمعونية من اليهود .
 - (13) ورد في نسخ الكتاب كلها عتابية والصولب عنانية أنظر الأحكام ونهاية السؤل وهي فرقة من اليهود منسوبة لعنان بن دلوود أنظر ذكره أنظر ذكرها في اللل والنحل (ج 1 ص 215) .
 - (14) جاء ذكرها في اللل والنحل (ج 1 ص 215) .

اعترفت بالجواز والوقوع وهم أصحاب أبي عيسى الأصفهاني (1) للتعرفون ببعثة نبينا صلى الله عليه وسلم لكن إلى بني إسماعيل (2) خاصة وهم العرب «و» النسخ «سماه أبو مسلم» الأصفهاني المعتزلي (3) «تخصيصا» لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان «فقليل خالف» في وجود النسخ حيث لم يسمه باسمه وقيل أراد أن النسخ لا يقع في شريعة واحدة وإن وقع نسخ شريعة بأخرى وقيل أراد أن النسخ لا يقع في القرآن خاصة وهو ظاهر ما في الحصول (4) عن أبي مسلم «فالخلف» الذي حكاه الآمدي (5) وغيره عنه من نفيه وقوعه «لفظي». قال والد للمصنف (6) والإنصاف أن الخلاف بين أبي مسلم والجماعة لفظي لأن أبا مسلم يجعل ما كان مغيا في علم الله كالذي هو مغيا في اللفظ ويسمى الجميع تخصيصا فلا فرق عنده بين أن يقول ﴿وَأَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (7) وأن يقول صوموا مطلقا وعلمه تعالى محيط بأنه سينزل لا تصوموا وقت الليل والجماعة يجعلون الأول تخصيصا والثاني نسخا (8) انتهى. و«المختار أن نسخ حكم الأصل» وهو المقيس عليه «لا يبقى معه حكم الفرع» وهو المقيس بل يرتفع حكمه لزوال علته. وقالت الحنفية (9) يبقى لأن القياس مظهر له لا مثبت «و» المختار «إن كل» حكم «شرعي يقبل النسخ» فيجوز نسخ جميع الأحكام الستة المذكورة أول الكتاب ونسخ بعضها «ومنع الغزالي (10)» والمعتزلة (11) «نسخ جميع التكاليف» لأنه على تقدير وقوعه يتوقف العلم به على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكاليف ولا يتأتى نسخها «و» منعت «للمعتزلة نسخ وجوب المعرفة» لله تعالى وهو مبني على أصلهم في التحسين والتفبيح العقليين وأهل السنة لا يقولون بذلك والخلاف في المسألتين في الجواز العقلي و«الإجماع على عدم الوقوع» فيهما من نسخ جميع

(1) أبي عيسى بن إسحاق بن يعقوب الأصفهاني وقيل في لسمه غير ذلك كان في زمن للتصور لبته دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية مروان بن محمد: اللال والنحل للشهرستاني (ج 1 ص 215).

(2) بن إبراهيم عليهما السلام.

(3) ص: 227.

(4) ص: 34.

(5) ص: 39.

(6) ص: 61.

(7) سورة البقرة: ثم أتوا الصيام إلى الليل: الآية 187.

(8) في ز ناسخا.

(9) ص: 63.

(10) ص: 39.

(11) ص: 32.

التكاليف ووجوب المعرفة «والمختار أن الناسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم الأمة لا يثبت» حكمه «في حقهم» لعدم عملهم به «وقيل يثبت بمعنى الاستقرار في الذمة لا» بمعنى «الإمتثال» كما في النائم وقت الصلاة والمراد إنه إذا بلغ جبريل النبي صلى الله عليه وسلم الناسخ وقبل أن يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم الأمة لا يثبت في حقهم كما لا يثبت في صور الأولى ما قبل نزول الناسخ إلى الأرض وقبل بلوغه إليه صلى الله عليه وسلم الثانية ما وقع ليلة الإسراء بعد بلوغه النبي صلى الله عليه وسلم وقبل نزوله إلى الأرض من رفع فرض خمسين صلاة بخمس صلوات الثالثة ما بعد نزوله إلى الأرض وقبل أن يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الصورة والأولى لا يثبت فيهما حكم الناسخ قطعا وأما الثانية ففي ثبوتها احتمالان لأن ظاهر كلام المصنف والمختصر (1) يفهم بطريق أولى أن المختار لا يثبت وكلام ابن السمعاني (2) يقتضي ثبوته أما بعد تبليغه صلى الله عليه وسلم الأمة فيثبت في حقهم قطعا ومن لم يبلغه ولم يتمكن من علمه فلا يتعلق به حكمه على المشهور عند الجمهور لا بمعنى وجوب الإمتثال ولا بمعنى ثبوته في الذمة «أما الزيادة» لجزء في عبادة (3) وغيرها «على النص» الولد فيها فالأول كزيادة غسل عضو في الوضوء وزيادة ركعة أو ركوع في الصلاة أو صفة كالإيمان في رقبة الكفارة والثاني كزيادة جلدات في حد «فليست بنسخ» لحكم المزيد عليه وهو النص «خلافًا للحنفية (4)» في قولهم أنها نسخ للنص «و» هذا الخلاف «مثاره» أي المكان الذي ثار فيه الخلاف بيننا وبينهم أن الزيادة «هل رفعت» حكما شرعيا فعندهم نعم فيكون نسخا وعندنا لا فليست بنسخ «وإلى المخذ» للخلاف بيننا وبين الحنفية «عود الأقوال للفصلة» بكسر الصاد في هذه للسألة كقول القاضي عبد البار المعتزلي (5) إن الزيادة إن غيرت حكم المزيد عليه بأن صار لا يعتد به كجعل الصلاة الثلاثية رباعية فهي نسخ وإن لم تغير حكم المزيد عليه كزيادة التغريب على الجلد فليست بنسخ واختاره القاضي (6) وكقول الغزالي (7) إن

(1) ص: 29 .

(2) ص: 54 .

(3) في زت في لعبادة

(4) ص: 63 .

(5) ص: 63 .

(6) ص: 47 .

(7) ص: 39 .

الزيادة إن اتصلت بالمزيد عليه اتصال اتحاد كزيادة ركعتين في الصبح فهي نسخ وإن لم تتصل كذلك كزيادة عشري جلدة في حد القذف فليست بنسخ وأما زيادة عبادة مستقلة فإن كانت مجانسة كصلاة سادسة فإنه ليس محل خلاف للحنفية وإن خالف فيه بعض أهل العراق (1) وإن كانت غير مجانسة كالزكاة بالنسبة إلى الصلاة فليس بنسخ إجماعاً «و» إلى التآخذ للذكور أيضاً «الفروع المبينة» بفتح اللوحدة والياء المشددة من البيان أي التي بين العلماء أن الزيادة فيها نسخ أولاً فمن ذلك زيادة الشاهد واليمين الثابتة بحديث مسلم (2) على نص القرآن من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ووقع في بعض الشروح للبنية من البناء والتحرير ما قدمته «وكذا الخلاف» السابق في الزيادة على النص هل هي بنسخ أو لا يجري «في» نقص «جزء من العبادة» كنقص ركعة «أو» نقص «شرطها» كنقص الوضوء هل هو نسخ لتلك العبادة فقال جمهور الشافعية (3) لا وقال غيرهم نعم وقال عبد الجبار (4) نقص الجزء نسخ ونقص الشرط ليس بنسخ ووافقه الغزالي (5) في الجزء وتردد في الشرط ولا فرق في الشرط بين المتصل وهو المصاحب لكل العبادة كالإستقبال والمنفصل عنها وهو المتقدم عليها كالوضوء وقيل نقص للمنفصل ليس بنسخ اتفاقاً.

خاتمة يتعين الناسخ بتأخيره

لمسائل النسخ يعرف بها الناسخ من المنسوخ «يتعين الناسخ» لشيء «بتأخيره» عن منسوخه و«طريق العلم بتأخيره الإجماع» على أن هذا متأخر لما قام عندهم على تأخيره «أو قوله صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ» لذلك «أو» هذا «بعد ذلك أو كنت، نهيتكم عن كذا فافعلوه» كما في حديث مسلم (6) زيارة القبور فزوروها (7) «أو النص» منه صلى الله عليه وسلم «على خلاف الأول» كان يذكر الشيء على خلاف

(1) عاصمتها بغداد قال في معجم البلدان والعراق أعدل أرض الله هواء وأصحها مزاجاً وماء. فلذلك كان أهلها أهل لعقول الصحيحة والآراء المراجعة إلخ ما قال (ج 4 ص 107).

(2) ص 36 أخرجه عن ابن عباس في الأفضية: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد (ج 5 ص 128) منشورات دار الآفاق.

(3) ص: 131.

(4) ص: 63.

(5) ص: 39.

(6) ص: 36.

(7) رواه عن ابن بريدة عن أبيه بلفظ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها الجنائز (ج 3 ص 25) باب لتأذّن النبي إلخ منشورات دار الآفاق.

ما ذكره فيه أولا « أو قول الرلوي هذا سابق » على ذاك فإنه يقتضي تأخر ذلك أو قوله كان آخر الأمرين كذا كقول جابر (1) رضي الله عنه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار (2) روله أصحاب السنن وصححه ابن حبان (3) وبان خزيمة (4) « ولا أثر لموافقة أحد النصين للأصل » وهو البراءة الأصلية في طريق العلم بالتأخر عن النص الآخر المخالف لها فلا يكون الموافق لها ناسخا للمخالف لها خلافا لمن زعم ذلك نظرا إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون للمخالف هو السابق على الموافق ورد بأن ذلك لا يلزم لجواز العكس « و » لأنظر إلى « ثبوت إحدى الآيتين في المصحف » بعد الأخرى في تأخر نزولها فلا تكون الأخيرة في الترتيب ناسخة للمتقدمة لأن العبرة بالتأخر في النزول لا في الترتيب في الوضع كما سبق في آيتي عدة الوفاة « و » لأنظر إلى « تأخر إسلام الرلوي » لأحد الدليلين عن إسلام الرلوي للدليل الآخر فلا يكون مروى متأخر الإسلام ناسخا لمروى متقدم الإسلام وخلافا لمن زعم ذلك نظرا إلى أنه الظاهر ورد بعدم لزومه لجواز العكس « و » لأنظر إلى « قوله » أي الرلوي « هذا ناسخ » بالتنكير « لا » قول الرلوي هذا « الناسخ » بالتعريف لشيء علم أنه منسوخ وجهل ناسخه فإن له أثرا في تعيين الناسخ والفرق بين التنكير والتعريف إنه في صورة التنكير يحتمل أن يكون قوله هذا ناسخ عن اجتهداد وليس اجتهداده حجة على مجتهد آخر « خلافا لزاعميها » أي زاعمي الآثار السابقة ما عدا الأخير.

(1) ص: 177 .

(2) روله لئساني عن جبار بن عبد الله (ج 1 ص 108) للجنبي ورواه عنه أبو دلود (ج 1 ص 141) بلفظ مما غيرت النار .

(3) ص: 133 .

(4) ص: 217 .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

«الكتاب الثاني هي السنة»

وهي أقوال سيدنا «محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله» وتقريره ولتوقف حجيتها على العصمة قال: «الأنبياء عليه الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنه ذنب ولو» كان «صغيرة سهوا» يعني لا يصدر عنهم ذنب أصلا لا كبيرة ولا صغيرة لا عمدا ولا سهوا «وفاقا للأستاذ» أبي إسحاق الأسفرائني (1) «و» أبي الفتح «الشهرستاني (2)» نسبة إلى شهر ستانة بلدة قريبة من خولزم «و» القاضي «عباض (3)» والشيخ الإمام «والد للمصنف (4)» وهو الأصح عند القاضي الحسين (5) وحكاها ابن برهان (6) عن اتفاق المحققين ومعه النووي (7) في زوائد (8) الروضة وذهب جماعة إلى أنه يجوز عقلا صدور الصغيرة عنهم سهوا إلا الدالة على الخسة كسرقة لقمة بشرط أن ينهوا عليها فينتبهوا والطريق الأولى هي التي يجب اعتقادها وطرح ما عداها وهي أنهم لا يصدر عنهم ذنب أصلا «فإذن لا يقر» سيدنا «محمد صلى الله عليه وسلم أحدا علي» شيء «باطل» عبادة أو غيرها «وسكوته ولو» كان في حال سكوته غير مستبشر «بفعل» «على الفعل» متعلق بسكوته أي وسكوته على الفعل دليل على جوازه «مطلقا» سواء أكان للسكوت على فعله ممن لا يغريه الإنكار أم لا وسواء كان كافرا منافقيا أم غير منافق «وقيل الأفعال» أي إلا سكوته على فعل «من يغريه» أي يحمله «الإنكار» عليه فإن سكوته حينئذ لا يكون دليل الجواز وهذا القيد مبني على

(1) ص: 48 .

(2) 548-479 هـ = 1153-1086 م محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني من فلاسفة الإسلام كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم يلقب بالأفضل من كتبه لللل والتحليل ونهاية الأقدم في علم الكلام والإرشاد إلى عقائد العباد وغيرها الاعلام (ج 6 ص 215) .

(3) 544-476 هـ = 1149-1083 م عباس بن موسى بن عباس بن عمرو بن يحيى بن أبي الفضل عالم للغرب وأمام أهل الحديث في وقته كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم ولي قضاء سبتة ومولده فيها ثم قضاء غرناطة وتوفي براكش مسموما قبل سمه يهودي من تصانيفه أشفا بتعريف حقوق للصطفى والغنية وترتيب الدلائل وشرح صحيح مسلم وغيرها الاعلام (ج 5 ص 99) .

(4) ص: 61 .

(5) ص: 37 .

(6) ص: 112 .

(7) ص: 24 .

(8) هو كتاب له تارة بسميه زيادة لروضة كما في ص 80/77 وتارة بسميه زوائد لروضة كما في هنا وهو كتاب لم يذكر له في كشف الظنون ولا في الاعلام .

عدم وجوب الإنكار على من يغريه الإنكار حكاية ابن السمعاني (1) عن المعتزلة (2) والأظهر وجوبه و« قيل إلا الكافر » أي إلا سكوته على فعل الكافر فليس دليلا على جواز فعله بناء على عدم تكليفه بالفروع و« لو » كان ذلك الكافر « منافقا » في الظاهر لأنه كافر في الباطن و« قيل إلا الكافر غير المنافق » لأن المنافق تجرى عليه أحكام المسلمين في الظاهر فسكوته على الفعل في ذلك « دليل الجواز للفاعل » فيرتفع الحرج عن الفاعل لأن سكوته عن الفعل تقرير له ودليل على جوازه للفاعل و« كذا لغيره » لأن التقرير يجري مجرى الخطاب في العموم « خلافا للقاضي » أبي بكر الباقلاني (3) في قوله إنه لا يعم غير الفاعل ومحل الخلاف ما لم يسبق منه صلى الله عليه وسلم بيان قبح ذلك الفعل ثم يسكت بعد ذلك عليه لأمر آخر شرعي كمضي كافر قرر بالجزية إلى كنيسة للتعبد فلا يدل سكوته على جواز الفعل جزما و« فعله » صلى الله عليه وسلم « غير محرم للعصمة » أي لعصمته صلى الله عليه وسلم من الحرام و« غير مكروه » وخلاف الأولى « للندرة » بضم النون أي لقلة وقوعهما من التقى من أمته فكيف يقعان منه مع عظمة منصبه الشريف وما فعله منهما لبيان الجواز فهو أفضل في حقه لأنه مأمور ببيان المشروع فلا يكون مكروها في حقه ولا خلاف الأولى و« ما كان » من أفعاله « جبليا » أي خلقيا كأكله وشربه وقيامه وعوده « أو بيانا » لنص مجمل كصلاته المبينة لقوله تعالى ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (4) أو لنص أريد به غير ظاهره كقطعه السارق من مفصل الكوع فإنه مبين لمحل القطع في آية السرقة « أو مخصصا » بفتح لاصاد « به » دون أمته تعظيما له كزيادته في النكاح علي أربع نسوة « فواضح » أنا في غير البيان لم نتعبد به وحكى بعضهم في أتباعه في الجبلي ثلاثة أقوال مباح مندوب ممتنع و« فيما تردد » من فعله « بين الجبلي والشرعي » كجلوسه للإستراحة و« كالحج » زي كحجه « راكبا » واضطجاعه بين ركعتي الفجر « تردد » فقبل يحمل على الجبلي لأن الأصل عدم التشريع فلا يسن لنا وقيل يحمل على الشرعي لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان

(1) ص: 54 .

(2) ص: 32 .

(3) ص: 47 .

(4) سورة البقرة: أول مكان ورد فيه : 43 .

التشريعات وعليه الأكثرون «وما سوله» أي سوى المذكور من فعله «إن علمت صفته» من وجوب أو ندب أو إباحة «فأتمته مثله» أي فحكم أتمته كحكمه في ذلك «في الأصح» للقطع بأن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله للمعلوم صفته عبادة كان أو غيرها وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا فيكون كمجهول الصفة فيجري فيه الخلاف الآتي في قوله وإن جهلت و«تعلم» صفة فعله من وجوب أو ندب أو إباحة «بنص» عليها كقوله هذا واجب أو مندوب أو مباح و«تسوية» لذلك الفعل «بمعلوم الجهة» أي الصفة كقوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعلوم أو مثله «ووقعه بيانا» لمجمل «أو امتثالا لدال» أي لأمر دال «على وجوب أو ندب أو إباحة» فيكون حكمه تابعا لحكم المبين أو التمثيل واعترض قول المصنف وما سوله فإنه يشمل البيان فيصير تقدير كلامه وما سوى البيان تعلم صفته بكونه بيانا ولا معنى لذلك. وأجيب بأن المراد بذكره ثانيا إفادة أن الفعل الواقع بيانا والمراد بذكره ثانيا إفادة أن الفعل الواقع بيانا فيما (1) تعلم به صفته و«تخص الوجوب» عن الندب والإباحة «إمارته» بفتح الهمزة أي علامة الوجوب «كالصلاة» للمقترنة «بالآذان» والإقامة فاقترن الصلاة بهما دليل على وجوبها لأنهما شعار الصلاة الواجبة بخلاف ما لا يؤذن لها بل ينادى لها الصلاة جامعة فلا تكون واجبة كصلاة العيد والكسوف والإستسقاء و«كونه» أي الفعل «ممنوعا» منه «لو لم يجب كالتحтан» للرجل بقطع ما يغطي^ف حشفته وللمرة بقطع جزء من اللحم بأعلى فرجها و«الحد» كقطع يد السارق فإن الجرح والإبانة ممنوع منهما فجوزهما دليل على وجوبهما ونقض بسجودي السهو والتلاوة في الصلاة فإن الأصل للمنع منهما ومع هذا لم يدل فعلهما على وجوبهما وأجيب بأن قيام الدليل على سنيتهما مانع من الاستدلال بالإمارة على وجوبهما فالنقض بهما غير قادح و«و» يخص «الندب» عن الوجوب والإباحة «مجرد قصد القرية» لله تعالى بأن تدل قرينة على قصد القرية بذلم الفعل مجردا عن قيد الوجوب بأن ينتفي دليل الوجوب وقرينته و«هو» أي الفعل بمجرد قصد القرية «كثير» في التطوعات من صلاة وصوم وذكر ونحوها وأشار بقوله

(1) في ز ت ما .

وهو كثير إلى أن إمارة النذب أكثر من إمارة غير فسقط ما قيل أنه لا فائدة في ذكره و«إن جهلت» صفة فعله صلى الله عليه وسلم «فللوجوب» في حقه وحقنا لأنه إلا حوط وهذا هو الأصح و«قيل للنذب» لأنه المتحقق بعد الطلب وحكي هذا عن الشافعي (1) و«قيل للإباحة» لأن الأصل عدم الطلب وحكي هذا عن مالك (2) واختاره إمام الحرمين (3) و«قيل بالوقف في الكل أي في الوجوب والنذب والإباحة لتعارض أوجه الكل حتى يقوم دليل على حكمه وحكي هذا القول عن جمهور المحققين. وصححه القاضي أبو الطيب (4) واختاره الأمدى (5) والبيضاوي (6) و«و» قيل بالوقف «في الأولين» الوجوب والنذب «فقط مطلقا» سواء ظهر قصد القرية أم لا لأنهما الغالب في فعله صلى الله عليه وسلم «و» قيل بالوقت «فيهما» أي الوجوب والنذب فقط أن ظهر قصد القرية والافا لإباحة واختار الأمدى وابن الحاجب (7) أنه «إن ظهر قصد القرية» فالنذب وإلا فللإباحة فإن قيل كيف يتصور اجتماع القول بالإباحة مع قصد القرية لأن بين استواء (8) الطرفين ورجحان أحدهما تنافيا. قلت للرد بالإباحة هنا عدم الحرج كما نبه عليه الأمدى (9) فإن قلت فقد أجاب المصنف عن ذلك بأنه يمكن تصور ذلك بأن يقصد الشارع بفعل المباح بيان الجواز للأمة فيكون قرية ويثاب على هذا لا قصد قل اعترضه البرماوي (10) بأن الكلام في قصد القرية بالفعل من حيث هو لا من حيث كونه بيانا «وإذا تعارض» أي تخالف «القول» من النبي صلى الله عليه وسلم و«الفعل» منه بأن اختلفا على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر و«دل دليل على تكرار مقتضى القول فإن كان» القول «خاصا به» صلى الله عليه وسلم كقوله يجب علي صوم عاشوراء في كل سنة ثم افطر في سنة بعد تاريخ هذا القول أو قبله وعلم للتأخر من القول والفعل «فالتأخر» منهما «ناسخ» للمتقدم منهما فإن لم

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 50 .

(4) ص: 55 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 27 .

(7) ص: 27 .

(8) قال في لسان العرب في مادة سوا ولستوى المشينان وتساويا تماثلا.

(9) ص: 39 .

(10) ص: 43 .

يدل دليل على تكرار مقتضى القول فإن تأخر الفعل عن القول كقوله يجب علي صوم عاشورا ثم أفطر فلا نسخ لدلالة الفعل على الجواز المستمر وإن تأخر القول عن الفعل كان أفطر يوم عاشوراء. ثم قال يجب علي صوم عاشوراء كان القول ناسخا لما دل عليه الفعل من استمرار الجواز، هذا إن علم المتأخر منهما «فإن جهل» المتأخر من قوله وفعله «فتالثها» أي الأقوال «الأصح» منها «الوقف» عن العمل بالقول أو الفعل إلى قيام دليل على العمل بواحد منهما بأن يبين تاريخ التأخر منهما وأول الأقوال العمل بالقول لأنه أقوى دلالة من الفعل وثانيها العمل بالفعل لأنه أقوى في البيان ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسيسنا به في الفعل لعدم تناول القول لنا «وإن كان» القول «خاصا بنا» كان قال صلى الله عليه وسلم يجب عليكم صوم عاشوراء في كل سنة وأفطر فيه في سنة بعد القول أو قبله «فلا معارضة» بين قوله وفعله «فيه» أي في حقه صلى الله عليه وسلم لعدم تناول القول له «وفي» حق «الأمة» إن علم «للتأخر» من القول والفعل فالتأخر منهما «ناسخ» للمتقدم «إن دل دليل على» وجوب «التأسي به» في الفعل وإن لم يدل دليل على وجوب التأسي به فلا تعارض بالنسبة إلى الأمة لعدم ثبوت حكم الفعل في حقهم هذا إذا علم تاريخ التأخر منهما «فإن جهل التاريخ» للمتأخر منهما «فتالثها» أي الأقوال «الأصح» منها لا يعمل بالوقف عن القول والفعل كما في المسألة السابقة بل «يعمل بالقول» وأول الأقوال يعمل بالفعل وثانيها بالوقف عن العمل بواحد منهما وإنما صحح للصنف في هذه المسألة العمل بالقول وفيما قبلها الوقف والقول أقوى فقدم على الفعل وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فقد انقطع العمل فلا ضرورة للترجيح فكان الأحوط الوقف «وإن كان» القول «عاما لنا وله» صلى الله عليه وسلم. كما قال يجب علي وعليكم صوم عاشوراء في كل سنة وأفطر فيه في سنة قبل تاريخ هذا القول أو بعده «فيقدم الفعل أو القول له» صلى الله عليه وسلم و«للأمة كما مر» من التفصيل السابق وهو أن المتأخر من القول والفعل إذا علم متقدم على الآخر فيكون ناسخا في حقه صلى الله عليه وسلم في حقنا إن دل دليل على تأسيسنا به في الفعل وإلا فلا تعارض في حقنا وإن جهل المتأخر من القول والفعل فاصح الأقوال في حقه صلى الله عليه وسلم الوقف. وفي حقنا يقدم القول «إلا أن يكون» القول «العام ظاهرا فيه» صلى الله عليه وسلم (1) لا نصا كان قال يجب علي كل واحد صوم

(1) في ز ت حذف صلى الله عليه وسلم.

عاشوراء في كل سنة وافطر فيه (1) سنة قبل تاريخ هذا القول أو بعده «فالفعل تخصيص» للقول العام في حقه صلى الله عليه وسلم تقدم أو تأخر أو جهل حاله وإنما لم يكن فعله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة ناسخاً لأن التخصيص أخف من النسخ لأن النسخ رفع لجميع أفراد العام والتخصيص رفع لبعض أفرادها.

فعل «الكلام في الأخبار»

بفتح الهمزة جمع خبر اللفظ «الركب إما مهمل» وهو ما لا معنى له «وهو موجود» كمدلول لفظ الهذيان فإن مدلوله لفظ مركب مهمل والهذيان بذال معجمة مصدر هذى. قال الجوهري (2) هذى في منطقة يهذي ويهذوا وهذوا وهذيانا انتهى ومن قال بوجوده البيضاوي (3) «خلافاً للإمام» الرلزي (4) في نفيه وجوده، حيث قال الأشبه أنه غير موجود لأن الغرض من التركيب الإفادة والخلاف مبني على تفسير التركيب فمن قال أنه ضم لفظ إلى لفظ أفاد أو لم يفد قال بوجود المهمل ومن شرط فيه الإفادة. قال بعدم وجوده ويرجع الخلاف إلى أن ما ذكره من مدلول لفظ الهذيان هل يسمى مركباً أولاً «وليس» المهمل «موضوعاً» اتفاقاً وهذا معلوم من تفسيرهم المهمل بأن ما لم يوضع لمعنى ولكن ذكر توطئة لقوله و«إما مستعمل» وهو ما كان له معنى والصحيح عند ابن مالك (5) وابن الحاجب (6) وغيرهما إن المركب ليس موضوعاً وإنما للموضوع مفرداته و«المختار» عند المصنف كالقراقي (7) «إنه موضوع» بالنوع لا بالشخص «و» من المركب «الكلام» وهو «ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته» كذا في التسهيل (8) فقوله ما تضمن كالجنس وقوله من الكلم بيان لما وهو فصل أول أخرج به الدوال الأربع وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب جمع نصبة وهي العلامة كالمزولة فإنها علامة لدخول الوقت وقوله إسناداً مفيداً ثاني أخرج به المفردات والمركبات الإضافية وللزجية وقوله مفيداً

(1) في زت حذف في سنة .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 27 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 27 .

(7) ص: 87 .

(8) ص: 140 .

فصل ثالث أخرج به ما لا فائدة فيه من الإسنادات كالمجوعول علما كبرق نحره والمعلوم عند السامع كالسماء فوقنا والمتوقف على غيره كان قام زيد وقوله مقصودا فصل رابع أخرج به ما كان غير مقصودا فصل خامس أخرج به ما كان غير مقصودا كالصادر من النائم وقوله لذاته فصل خامس أخرج به ما كان مقصودا لغيره كصلة الموصول نحو قام أبوه من قولنا الذي قام أبو فإنها مفيدة بانضمامها إلى الموصول مقصودة لغيرها وهو إيضاح الموصول هذا تعريف الكلام اللساني وأما تعريف الكلام النفساني فهو للمعنى القائم بالنفس قال الأخطل (1).

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما * * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

«وقالت المعتزلة (2) أنه» أي الكلام «حقيقة في اللساني» لأنه المتبادر إلى الذهن وانكرت النفساني و«قال» الشيخ أبو الحسن «الأشعري (3) مرة» إنه حقيقة «في النفساني» نسبة إلى النفس بزيادة ألف ونون للدلالة على العظمة كشعراني للكثير (4) الشعر «و» هذا «هو المختار و» قال «مرة» إنه «مشارك» بين اللساني والنفساني لأنه يطلق عليهما والأصل في الإطلاق الحقيقة وحكاها الإمام (5) عن المحققين والهندي (6) عن الأكثرين. قال المصنف تبعا لغيره و«إنما يتكلم الأصولي» في أصول الفقه «في» الكلام «اللساني» لأن بحثه في اللفظي لا في المعنى النفسي لأن المعنى النفسي من وظيفة للتكلم في أصول الدين «فإن أفاد» ما صدق (7) اللساني «بالوضع» وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى «طلبا» مفعول أفاد «فطلب ذكر الماهية نحو ما الإنسان أو تعيين فرد من أفرادها نحو: من عندك أزيد أم عمرو؟ أو بيان حاله: نحو كيف زيدا؟ وزمانه نحو: متى السفر؟ أو مكانه نحو: أين زيد؟ أو التصديق نحو:

(1) الأخطل غياث بن الغيث لتغليبي وقيل غوث بن غوث كان نصرانيا لقب بالأخطل لكبر أذنيه وقيل لبذلة لسانه وقيل البيت:

لا يعجبك من خطيب خطبة * * حتى يكون مع الكلام أصيلا

شذور الذهب في معرفة لسان العرب وحاشية الأمير عليه (ص 11) وفي الاعلام الأخطل 90-19 هـ = 640-708 م غياث بن غوث من بني تغلب أبو مالك شاعر مصقول الألفاظ حسن الدباجة في شعره إبداعا لشعره في عهد بني أمية (ج 5 ص 123).

(2) ص: 24.

(3) ص: 54.

(4) في زت لكثير الشعر.

(5) ص: 3.

(6) ص: 121.

(7) في خ في صدق وأثبتنا ما في ز ت

هل الحركة الموجودة دائمة؟ أو وصفه نحو هل أخصب الزرع؟ «إستفهام» خبر طلب «و» طلب «تخصيلها» أي الماهية في الخارج «أو تحصيل الكف عنها» فالأول منهما «أمر» نحو قم «و» الثاني «نهى» نحو لا تقم «ولو» كان طلب تحصيل الماهية أو تحصيل الكف عنها «من ملتمس» وهو المساوي للمطلوب منه في الرتبة «و» من «سائل» وهو الأسفل رتبة من المطلوب منه فاللفظ المفيد للطلب منهما يسمى أمراً ونهياً بناء على أنه لا يشترط فيهما علو ولا استعلاء وقيل لا يسمى بواحد منهما بل يسمى من الملتمس التماساً ومن الأسائل سؤالاً والولو في قوله ولو من ملتمس للحال وقيل للعطف أي لو لم يكن من ملتمس ولو كان من ملتمس وخرج بالوضع الطلب بالملزوم (1) كقولك أطلب منك أن تذكر لي حقيقة زيد وأن تسقيني ماء وأن لا تؤذيني فلا يسمى الأول استفهاماً ولا الثاني أمراً ولا الثالث نهياً «وإلا» يفد بالوضع طلباً بل أفاد غير طلب «فما لا يحتمل» منه «الصدق والكذب» في مدلوله «تنبيه وإنشاء» على التلراف (2) سمي بالأول لأنك نبهت به على مقصودك وبالثاني لأنك أوجدته ابتداء كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ (3) أي أوجدناهن إيجاداً ولا فرق في ذلك بين ما لا يكون فيه طلب أصلاً نحو أنت طالق وما فيه طلب بلازمه لا بذاته كالتمني والترجي نحو ليت الشباب (4) يعود لعل الله يرحمني فإن معنى كل من التمني والترجي ملزوم للطلب لا نفس الطلب إذ معناهما التلهف والتوجع (5) ويلزمه أن يكون التمني والترجي مطلوبين له و«محتملها» أي الصدق والكذب من حيث هو «الخبر» فعدم رسول الله وعدم احتمال الصدق في بعض آخر كقولك الواحد نصف العشرة ليس من حيث كونه خبراً بل باعتبار أمور خارجة عنه كقيام الدليل القاطع على الرسالة وكتصور مدلول العشرة والواحد «وأبى قوم» منهم الرلزي (6) والسكاكي (7) «تعريفه» أي الخبر فليل لأن تصوره ضروري فلا يحتاج إلى حد ولا رسم قليل لعسر

(1) في خ باللازم والصواب بالملزوم كما في زت .

(2) في زت إسقاط على التلراف.

(3) سورة الواقعة: الآية 37 .

(4) هذا بعض بيت لأبي لغتاهية يورد مثلاً لتمني للتحليل وتامه [فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل للشيب] للغنى ج

1 ص 378 .

(5) في زت والتوقع .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 119 .

تعريفه «كالعلم والوجود» و«العدم» حيث قالوا فيها بذلك وما ذكره من تقسيم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء وتقسيم الطلب إلى أمر ونهي واستفهام هو ما عليه الرازي وأتباعه و«قد يقال» التحقيق ما عليه البيانين من تقسيمه إلى خبر وإنشاء فقط فيقال «الإنشاء ما» أي كلام «يحصل مدلوله في الخارج بالكلام» لا بغيره والأصل به ولكنه أقام الظاهر مقام المضمحل لإيضاح فالإنشاء بهذا المعنى يعم الطلب نحو قم فأنت حرفان مدلوله من طلب القيام وإيقاع العتق يحصل بالكلام فالطلب على هذا قسم من الإنشاء وعلى الأول قسيم له و«الخبر خلافه» أي خلاف الإنشاء «أي ما» يحصل مدلوله في الخارج بغير الكلام وهو كل كلام «له خارج صدق أو» خارج «كذب» نحو قام زيد فإن مدلوله وهو قيام زيد حاصل قبل التكلم بالخبر فإن وافق الخارج فالخبر صدق وإن لم يوافقه فالخبر كذب «و» الأصح أن مدلول الخبر «لا مخرج له عنهما» أي عن الصدق والكذب بل هو محصور فيهما أي الخبر «إما مطابق للخارج» فالصدق «أولا» فالكذب ولا وسطة بينهما «وقيل بالوسطة» بين الصدق والكذب واختلفوا فيها «فالجاحظ» وهو عمرو بن بحر (1) قال الخبر «أما مطابق» للخارج «مع الاعتقاد»، أي اعتقاد المخبر المطابقة و«نفيه» أي نفي اعتقادها بأن أعتقد عدمها أو لم أعتقد شيئا من مطابقة ولا عدمها «أولا مطابق» للخارج «مع الاعتقاد» أي اعتقاد المخبر عدم المطابقة و«نفيه» أي نفي اعتقاد عدمها بأن أعتقد شيئا «فالثاني» وهو ما انتفى فيه الاعتقاد المذكور الصادق بصورتين «فيهما» أي في المطابق وغير المطابق وذلك أربع صور «وسطة» بين الصدق والكذب والأول (2) وهو ما معه الاعتقاد المذكور في المطابق الصدق وفي غير المطابق الكذب وحاصل كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع أولا وكل منهما أما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب «و» قال «غيره» أي غير الجاحظ وهو النظام (3) ومتابعوه «الصدق المطابقة»

(1) 255-163 هـ = 869-780 م عمرو بن بحر بن محبوب الكندي بالولاء الميثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ كبير أئمة الأدب ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة مولده ووفاته في البصرة مات والكتاب على صدره قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه من تصانيفه الحيوان والبيان والتبيين وسحر البيان والتنج وغيرها الاعلام ج 5 ص 74 .

(2) في ز فالأول.

(3) توفي 231 هـ = 845 م إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو إسحاق النظام من أئمة المعتزلة تبحر في علوم الفلسفة وإليه تنسب الفرقة النظامية من المعتزلة وقد ألفت كتب في إرد عليه وفيها تكفير له وتضليل، الاعلام (ج 1 ص 43) .

أي صدق الخبر مطابقتها «لاعتقاد المخبر» سواء «طابق» اعتقاده «الخارج أولا وكذبه» أي كذب الخبر «عدمها» أي عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر سواء طابق اعتقاده الخارج أو لا فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالإعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن دون الشك «فالساذج» بفتح الذال المعجمة وهو ما ليس معه اعتقاد كخبر الشاك «ولسطة» بين الصدق والكذب طابق الخارج أولا لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا «و» قال أبو القاسم «الراغب» الأصفهاني (1) «الصدق المطابقة الخارجية مع الإعتقاد لها» كما قال الجاحظ (2) «فإن فقد» أي للمطابقة الخارجية واعتقاده معا أو على البديل بأن فقد هذا تارة وهذا تارة «فمنه كذب» وهو ما فقد فيه كل منهما سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شيء «و» منه «موصوف بهما» أي بالصدق والكذب «بجهتين» وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة للخارج واعتقادها فوصف بالصدق من جهة مطابقتها للاعتقاد أو للخارج ويوصف بالكذب من جهة أنه اتفق فيه للمطابقة للخارج أو اعتقادها فهو ولسطة بين الصدق والكذب «ومدلول الخبر» في الإثبات «الحكم بالنسبة» التي تضمنها كقيام زيد قام زيد مثلا «لا ثبوتها» في الخارج بأن يكون القيام ثابتا لزيد في الخارج «وفاقا للإمام» الرازي (3) في المحصول (4) بأنه الحكم بالنسبة ورده التفتازاني (5) «في شرح التلخيص» (6) «وخلافا للقرافي» (7) في قوله أنه ثبوت النسبة و«إلا» يكن مدلول الخبر الحكم بالنسبة بل كان ثبوتها «لم يكن شيء من الخبر كذبا» بل كان كله صدقا لأنه كلما وجد زيد عالم مثلا ثبت علمه خارجا فلم يتصور كذب في خبر واللازم باطل لإطباق العقلاء (8) على أن من الخبر كذبا أي غير ثابت النسبة خارجا ومدلول الخبر في النفي مقيس على مدلوله في الإثبات فيقال مدلول الخبر في النفي الحكم

(1) توفي 502 هـ = 1108 م الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب أديب من الحكماء العلماء من أهل إصفهان سكن ببغداد واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي من كتبه محاضرات الأدباء، للدرية إلى مكارم الشريعة والأخلاق وجامع التفسير وتحقيق البيان وغيرها، الإعلام (ج 2 ص 255).

(2) ص: 247.

(3) ص: 22.

(4) ص: 34.

(5) ص: 29.

(6) تلخيص الفتاح للقريني.

(7) ص: 87.

(8) في زت العلماء.

بانتفاء النسبة وقيل مدلوله انتفاء النسبة خارجا «ومورد الصدق والكذب» أي محل ما يرد أن عليه في الخبر هو «النسبة» الإسنادية «التي تضمنها» الخبر «لاغير» أي لا غيرها من طرفيها «كقائم» أي كنسبة قائم «في» قولك «زيد بن عمرو قائم» فقائم للسند إلى ضمير زيد المستتر فيه متضمن نسبة (1) القيام إلى زيد وهو مورد الصدق والكذب «لا» مورده «بنوة زيد» لعمرو فإذا قيل زيد بن عمرو قائم فقيل صدقت أو كذبت فالصدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى البنوة الواقعة في السند إليه لأنه لم يقصد بالخبر الأخبار بها «ومن ثم» أي ومن أجل أن مورد الصدق والكذب النسبة لا غيرها «قال» الإمام «مالك» (2) وبعض أصحابنا «الشافعية» (3) «الشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلانا شهادة بالوكالة» أي التوكيل «فقط» دون نسب الموكل فليس للموكل عند التنازل في نسبه أن يقول قد ثبت نسبي بتلك الشهادة بقول الشاهدين في شهادتي (4) بالتوكيل أنني فلان بن فلان «وللذهب» الراجح عندنا ما ذكره الهروي (5) في الإشراف (6) والمأوردي (7) في الحاوي (8) والرويانى (9) في البحر (10) أن هذه الشهادة تتضمن الشهادة «النسب» إلى (11) للموكل «ضمنا والوكالة» أي التوكيل «أصلا» لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته عن مجلس الحكم».

«مسألة» الخبر إما مقطوع بكذبه

«الخبر بالنظر لذاته يحتمل الصدق والكذب وبالنظر لما يعرض له «إما مقطوع» بصدقه كالمعلوم ضرورة كالواحد نصف الإثنين أو استدلالا كقول أهل السنة العالم حادث

(1) في زت لنسبة.

(2) ص: 24 .

(3) ص: 131 .

(4) في ز في شهادتهما.

(5) توفي 488 هـ = 1095 م محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي أبو سعد فقيه شافعي من أهل هرة قتل شهيدا مع ابنه في جامع همدان وكان قاضيا فيها له الإشراف في شرح أدب القضاء للعبادي يعتمد عليه الرويانى كثيرا، (الاعلام (ج 5 ص 316)

(6) في كشف الظنون (ج 1 ص 103) الإشراف على غولمض الحكومات لأبي سعد قهروي .

(7) ص: 112 .

(8) في كشف الظنون (ج 1 ص 628) الحاوي الكبير في الفروع للقاضي أبي الحسن علي بن محمد للأوردي قيصري الشافعي للتوفى 450 هـ وهو كتاب عظيم في عشر مجلدات ويقال أنه ثلاثون مجلدا لم يؤلف في للذهب مثله.

(9) ص: 49 .

(10) في كشف الظنون (ج 1 ص 226) بحر للذهب في الفروع للشيخ الإمام أبي للحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى الشافعي للتوفى 502 هـ وهو بحر كاسمه.

(11) هكذا في نسخ كلها والصواب للموكل كما في الحلبي.

وإما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة» كقولك السماء أسفل والأرض فوق «أو استدلالا» كقول الفلاسفة العالم قديم فإنه يعلم كذبه بالاستدلال على حدوث العالم «وكل خبر» نقل «عنه» صلى الله عليه وسلم «أوهم» أمرا «باطلا ولم يقبل التأويل» لمعارضته للدليل العقلي «فمكذوب عليه» صلى الله عليه وسلم وهو المسمى في اصطلاح للحدثين بالموضوع فمن ذلك ما روي (1) أنه تعالى خلق نفسه فإنه يومه أمرا باطلا وهو حدوثه وقد دل الدليل العقلي القاطع على تنزيهه تعالى عن الحدوث وعلى استحالة كون الخالق خالقا لنفسه فإن لشرع ورد بما يجوزه العقل لا بما (2) يستحيله «أو نقص» معطوف على مكذوب أي أو منقوص «منه» أي من الخبر من جهة رلويه «ما يزيل الوهم» الحاصل من النقص كما في مختلف الحديث (3) لابن قتيبة (4) أنه صلى الله عليه وسلم ذكر سنة مائة أنه لا يبقى على وجه الأرض يومئذ نفس منقوسة وهذا خلاف المشاهد لكن تبين أن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لا يبقى على وجه الأرض منكم فنقص الرلوي لفظ منكم والمنقوسة المولودة لتخرج الملائكة «وسبب الوضع» أي الكذب في الحديث النبوي «نسيان» من الرلوي لمرويه لطول عهده به فيذكر غيره (5) على ظن أنه هو فذكر غير مرويه ظانا أنه مرويه وضع «أو افتراء» أي كذب عمدا عليه صلى الله عليه وسلم كوضع الزنادقة أربعة عشر ألف حديث تخالف للعقول تنفير العقلاء عن شريعته صلى الله عليه وسلم قاله حماد ابن زيد (6) «أو غلط» من الرلوي كان يريد النطق بكلمة فيسبقه لسانه إلى النطق بغيرها «أو غيرها» أي غير المذكورات من النسيان والإفتراء والغلط كوضع الخطابية (7) أحاديث

(1) أنظر منهج ذوي النظر ص 89 .

(2) في زت دون ما يستحيله .

(3) ذكر في كشف المظنون (ج 1 ص 32) .

(4) 276-213 هـ = 889-827 م عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب ومن اللصنفين للكثيرين من كتبه تأويل مختلف الحديث وأدب الكاتب والعارف واللغاني وغيرها، الاعلام (ج 4 ص 137) .

(5) في زت غير مرويه .

(6) 179-98 هـ = 795-717 م حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي مولاهم البصري أبو إسماعيل شيخ العراق في عصره من حفاظ الحديث للجودين يعرف بالأزرق مولده ووفاته بالبصرة وكان ضريرا طرا عليه لعمى خرج حديثه الأئمة الستة، الاعلام (ج 2 ص 271) .

(7) هم أصحاب أبي الخطاب الأسدي الأجدع مولى بني أسد اعتقدوا نبوة أبي الخطاب وسائر الأئمة ثم اعتقدوا بأنهم آلهة وشهدوا شهادة لزور لمواقفتهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا والنار ألمها: تعريفات الجرجاني واللعل والنحل للشهرستاني (ج 1 ص 179) .

نصرة لارائهم وكوضع الكرامية (1) أحاديث في الترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية واعترض هذا المثال وما قبله بأنه راجع إلى الافتراء «ومن المقطوع بكذبه على الصحيح خبر مدعي الرسالة» كقول شخص أنا رسول من الله إلى الناس «بلا معجزة» تبين صدق قوله «أو» بلا «تصديق الصادق» لذلك المدعي فإن صدقه نبي معلوم النبوة لم يحتج المدعي المذكور في صدقه لإظهار معجزة ومقابل الصحيح أنه لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه أما مدعي النبوة أي الإيحاء إليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قال إمام الحرمين (2) وهذا مفروض فيما قبل بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى ﴿خَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ (3) وقوله صلى الله عليه وسلم: لا نبي بعدي (4) أما بعد ذلك فالتقطع بكذبه معلوم من الدين بالضرورة وقيام الدليل القاطع أنه خاتم النبيين «و» من المقطوع بكذبه على الصحيح «ما نقب» بضم النون وتشديد القاف للكسورة أي فتش «عنه» في الحديث «ولم يوجد عند ذويه» أي أصحابه من رولة الحديث ومقابل الصحيح أنه لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدق ناقله ومحل الخلاف بعد استقرار الأخبار وتدوينها في بطون الصحف (5)، أما قبل ذلك كما في عصر الصحابة فقال الإمام الرزي (6) يجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره «و» من المقطوع بكذبه على الإيهام «بعض للنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم» لما روي عنه أنه قال سيكذب علي فإن كان قال ذلك فلا بد من وقوعه لامتناع الخلف في خبره وإلا فقد كذب عليه به لأنه لا يعرف لهذا لسناد فهو كما قال المصنف حديث لا يعرف انتهى وقال العراقي (7) في تخريج أحاديث البيضاوي (8) لا أصل له هكذا وفي مقدمة صحيح مسلم (9) مرفوعا عن أبي هريرة (10) عن النبي صلى الله عليه وسلم يكون في آخر

(1) هم فرقة من المرجئة ينتسبون إلى محمد بن كرم بكسر الكاف وتخفيف الراء. وقال في منهج ذوي النظر بتشديد الراء على الأشهر ص 93 أبي عبد الله السجستاني للتوفى 256 كان داعيا إلى البدع يقول بالتجسيم والتنشيب وهم اثنا عشر فرقة، أنظر للعلل والنحل (ج 1 ص 108).

(2) ص: 50.

(3) سورة الأحزاب: الآية 40.

(4) رولة الإمام أحمد عن أنس بن مالك بلفظ فلا رسول بعدي ولا نبي أنظر تفسير ابن كثير (ج 3 ص 501) الأحزاب.

(5) في زت في الصحف.

(6) ص: 22.

(7) 806-725 هـ = 1404-1325 م عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل زين الدين المعروف بالمحافظ العراقي بحاثة من كبار حفاظ الحديث ذكر في كشف الظنون أنه نظم منهاج الأصول للبيضاوي وخرج أحاديثه أيضا (ج 2 ص 1880).

(8) ص: 27.

(9) ص: 36.

(10) 21 قبل الهجرة = 59 هـ 602-679 م عبد الرحمن بن صخر الدوسي لللقب بأبي هريرة كان أكثر الصحابة حفاظا للحديث ورواية له نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية وفد للدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فأسلم سنة سبع فلزم النبي صلى الله عليه وسلم فروى عنه 5374 حديثا وتوفي بالمدينة . الاعلام ج 3 ص 308.

الزمان دجالون كذابون (1) الحديث انتهى «و» من المقطوع بكذبه على الصحيح «المنقول أحاداً فيما تتوفر» أي تجتمع «الدواعي» للناس «على نقله» تواتراً أما لغرابته كسقوط الخطيب عن المنبر يوم الجمعة وأما لتعلقه بأصل من أصول الدين كالنص على إمامة علي رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم له أنت الخليفة من بعدي (2) فعدم تواتر ذلك دليل على القطع بكذبه «خلافاً للرافضة (3)» في قولهم لا نقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه «وأما» مقطوع «بصدقه كخبر الصادق» وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم «وبعض» الخبر «المنسوب إلى محمد صلى الله عليه وسلم» وإن جهلنا عينه و«التواتر معنى» فقط «أو لفظاً» ومعنى فالتواتر اللعنوي هو (4) نقل رواية الخبر قضايا متعددة بينها قدر مشترك كنقل بعضهم عن حاتم (5) مثلاً أنه أعطى شخصاً ديناراً وآخر أنه أعطى فرساً وآخر إنه أعطى جملاً وهكذا فهذه القضايا المختلفة متفقة على معنى كلي مشترك بينها وهو الإعطاء الدال على جود حاتم «و» التواتر اللفظي و«هو خبر جمع يمتنع» في العادة «تواطؤهم» أي توافقتهم «على الكذب عن» شيء «محسوس» كمشاهدة (6) أو سماع فخرج بقوله جمع خبر الواحد ويقول يمتنع إلخ جمع لا يمتنع عليه التواطؤ على الكذب كالفسقة ويقول عن محسوس ما كان عن معقول أي دليل عقلي فإنه يجوز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بقدم العالم وقيدنا الإمتناع بالعادة (7) لأن التجوز العقلي دون نظر إلى العادة لا يمتنع وأن بلغ العدد ما عسى أن يبلغ «رحصول العلم» بمضمون خبر «آية» أي علامة «اجتماع شرائطه» وهي الأمور الثلاثة للحققة للتواتر في ذلك الخبر وهي كونه خبر جمع وكون الجميع يمتنع تطاؤهم على الكذب وكون الخبر عن محسوس و«لا تكفي» في عدد الجمع المذكور «الأربعة وفاقاً لقاضي» أبي بكر الباقلاني (8) حيث قال أقطع بأن الأربعة لا تفيد وأتوقف في الخمسة «و» أكثر «الشافعية (9)» كما حكاه ابن السمعاني (10)

(1) أخرجه مسلم عن أبي هريرة باب في الضعفاء والكاذبين (ج 1 ص 1) منشورات دار الأفاق.

(2) الأولى أن يقال فيما نسب له صلى الله عليه وسلم أنت الخليفة من بعدي.

(3) هم الذين تركوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما رفض أن يتبرأ من أبي بكر وعمر ثم أصبح هذا اللقب لكل من غلاة هذا المذهب نظر الحور العين ص 184.

(4) في زت مثل .

(5) ص: 177 .

(6) في زت كشادة.

(7) في زت قيدنا بالعادة الإمتناع .

(8) ص: 47 .

(9) ص: 131 .

(10) ص: 54 .

عنهم لأن الأربعة تحتاج إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا فلا يفيد خبرهم العلم «وما زاد عليها» أي الأربعة «صالح» للكفاية في عدد الجمع في التواتر «من غير ضبط» بتعيين عدد و«توقف القاضي» الباقلائي «في الخمسة» كما قد مناه عنه واختلف في أقل الجمع الذي يفيد خبره العلم فقليل أقله ستة لأن القاضي إنما توقف في الخمسة و«قال الأصطخري (1) أقله عشرة» لأن ما دونها جمع قلة «وقيل» أقله «اثنا عشر» كعقد النقباء في قوله تعالى ﴿وَبَحَثْنَا مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (2) «و» قيل أقله «عشرون» لقوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ (3) «و» قيل أقله «أربعون» لقوله تعالى ﴿وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (4) وكانوا عند نزول هذه الآية أربعين كما قال أهل التفسير «و» قيل أقله «سبعون» لقوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا مِيقَاتِنَا﴾ (5) «و» قيل أقله «ثلاثمائة وبضعة عشر» عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى التسع وفي البرهان (6) وغيره (7) إنهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر فإن قلت فقد حكى الحافظ الدمياطي (8) وغيره أن أهل بدر كانوا ثلاثمائة وخمسة قلت الثمانية الزائدة لم يقاتلوا وإنما أجري عليهم حكمهم فدخلوا في العدد و«الأصح» أن التواتر «لا يشترط فيه إسلام» في رلويه (9) خلافا لابن عبدان من الشافعية (10) «ولا عدم احتواء بلد» عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وأن يحويهم بلد لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب وقيل لا

(1) 328-244 هـ = 858-940 م د الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري أبو سعيد فقيه شافعي كان من نظراء ابن سريج ولحق قضاء قم ثم حجة بغداد قال ابن الجوزي له كتاب في القضاء لم يصف مثله والفرغ من كتاب الشروط وغيرها الاعلام (ج 2 ص 179) .

(2) سورة المائدة: الآية 12 .

(3) سورة الأنفال: الآية 65 .

(4) سورة الأنفال: الآية 64 قال ابن كثير وقد روي عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير أن هذه الآية نزلت حين سلم عمر وكمل به الأربعون قال ابن كثير وفي هذا نظر لأن هذه الآية مدنية ولسلام عمر كان بمكة قبل الهجرة إلى المدينة (ج 2 ص 337) .

(5) سورة الأعراف: الآية 155 .

(6) ص: 79 .

(7) قال في في الوصول إلى علم الأصول ج 2 ص 147 فإما من زعم أن عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر فإنهم قالوا إنما جعلنا ذلك للعدل شرطا لأنه عدد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين لقي قومه يوم بدر وهي أشرف للشاهد .

(8) 705-613 هـ = 1306-1217 م عبد المؤمن بن خلف الدمياطي أبو محمد شرف الدين حافظ الحديث من أكابر الشافعية توفي فجأة بالقاهرة من كتبه معجم شيوخه في أربع مجلدات وكشف المغطى في تبين الصلاة الوسطى والتجبر المربع في ثواب العمل الصالح وغيرها ، الاعلام (ج 4 ص 169) .

(9) في زت في روايته .

(10) توفي 433 هـ = 1041 م عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان الهمداني أبو الفضل فقيه شافعي كان شيخ همدان ومفتيها له شرائط الأحكام الاعلام (ج 4 ص 95) وطبقات الشافعية ص 131 .

يجوز ذلك و«الأصح» في التواتر عن الجمهور «أن العلم فيه» أي بسببه «ضروري» يحصل عند سماعه بلا نظر وكسب «وقال الكعبي (1)» المعتزلي و«الإمامان» إمام الحرمين (2) والإمام الرلزي (3) «نظري» والذي في الحصول (4) للإمام الرلزي أنه ضروري فما هنا سهو من المصنف «و» النظري «فسره» إمام الحرمين «أخذاً من كلام الكعبي» بتوقفه على مقدمات حاصلة «عند السامع محققة لكون الخبر متواتراً وتلك المقدمات ثلاث وهي كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس «لا الاحتياج إلى النظر» والإستدلال «عقبيه» أي عقيب سماع التواتر فالخلاف لفظي لأن توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضرورياً و«توقف الأمدي (5)» عن القول بواحد من الضروري والنظري فلم يجزم بواحد من القولين لتعارض دليلهما «ثم» الناقلون الخبر للتواتر «إن خبروا» به «عن عيان» بكسر العين أي معاينة فإن كانوا طبقة فقط «فذاك» ظاهر في حصول التواتر و«إلا» يخبروا عن عيان بأن كانوا طبقات ولم يخبر عن عيان إلا الطبقة الأولى منهم «فیشترط ذلك» المتقدم (6) وهو كونهم جميعاً يمتنع تواطؤهم على الكذب «في كل» طبقة طبقة من «الطبقات» وهذا معنى قولهم لا بد في التواتر من استواء الطرفين والوسط فإن لم يكن في غير الطبقة الأولى كذلك لم يفد الخبر فيها العلم وبهذا يعلم أن التواتر قد ينقلب أحاداً فيما عدا الطبقة الأولى وعليه محمل القراءة الشاذة وإذا ثبت التواتر هل يجب حصول العلم به لكل من السامعين مطلقاً أو لا يجب لكل مطلقاً أو يفصل في السبب أقوال و«الصحيح» منها «ثالثها أن علمه» بكسر العين وسكون اللام أي التواتر إن كان حصوله «لكثرة العدد» في روايته فهو «متفق» لكل السامعين «و» إن كان حصوله «للقرائن» الزائدة على أقل عدد يحصل به التواتر بأن تكون القرائن لأزمة لحال الخبر أو للخبر به وهو الحكم أو عنه وهو للحكم عليه فهو «قد يختلف فيحصل لزيد دون عمرو» من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر أما الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة عنه فليس

(1) ص: 56 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 34 .

(5) ص: 39 .

(6) في ذلك شرط للتقدم.

بمتواتر «و» الصحيح من أقوال ثلاثة «أن الإجماع» إذا انعقد على العمل «على وفق خبر لا يدل على صدقه» أي على القطع بصدقه في نفس الأمر مطلقا لاحتمال أن يكون للإجماع مستند غيره وثانيها يدل مطلقا لأن الظاهر استنادهم إليه وبه قال الكرخي (1) و«ثالثها» يدل على صدقه «إن» كان المجمعون «تلقوه» بالقبول «أي على القطع بصدقه في نفس الأمر بأن صرحوا بالاستناد في العمل إليه واعترض بأن مقتضى الصحيح أنه لا يدل على صدقه والحالة هذه وهذا لا يقوله أحد ورد بأن تلقيهم له بالقبول وتصريحهم بأنه مستندهم إنما هو لظنهم صدق الخبر ولا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر فإن لم يتلقوه بالقبول بأن سكتوا عن الاستناد إليه فلا يدل على صدقه حكاه إمام الحرمين (2) عن ابن فورك (3) «وكذلك» لا يدل على صدق الخبر «بقاء خبر تتوفى الدواعي» أي دواعي السامعين له بطريق الآحاد «على إبطاله» ولم يبطلوه «خلافًا للزيدية (4)» في قولهم يدل على صدقه مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي روله الشيخان (5) وقوله من كنت مولاه فعلي مولاه (6) وهذان الحديثان قد اشتهر نقلهما في زمن بني أمية وتوفرت دواعيهم على إبطالهما لدلالتهما على خلافة علي ولم يبطلوهما ودفع بأن المروي بالآحاد قد يشتهر بحيث يعجز الخصم عن إخفائه وعلى تقدير التسليم لا يدل على الصدق لاحتمال أنه إنما سلمه على وجه غلبة الظن بصدقه ولا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر «و» كذلك «افتراق العلماء» في الخبر «بين مؤول» له ولم يحتج به «ومحتج» به لا يدل على صدقه «خلافًا لقوم» منهم ابن السمعاني (7) والأكثر على خلافه لأن الظنون كالمقطوع في العمل به فيدل على صدقه ودفع بأنه لا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر «و» الصحيح «إن للخبر» بشيء عن (8) محسوس «بحضرة جمع» عددهم عدد التواتر والحال أنهم «لم يكذبوه ولا» ثم «حامل» لهم «على

(1) ص: 63 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 96 .

(4) هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أنظر للعلل والمنحل للشهرستاني (ج 1 ص 154) .

(5) روله البخاري عن إبراهيم بن سعد عن أبيه بلفظ أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، مناقب علي ج 4 ص 208 وزلا في غزوة تبوك إلا أنه لا نبي بعدي ج 5 ص 129 وروله مسلم عن سعد بن أبي وقاص بلفظ البخاري وزلا غير أنه لا نبي بعدي ورله عنه بلفظ أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي (ج 7 ص 120) فضائل علي.

(6) روله الإمام أحمد عن ابن بريدة وكذا النسائي بطرق مختلفة ونظر سيرة ابن كثير فقد استوفى ما روى في ذلك (ج 4 ص 415) .

(7) ص: 54 .

(8) في ت بشيء محسوس وهو ظاهر.

سكوتهم» عن تكذيبه «صادق» فيما أخبر به لأن سكوتهم تصديق له عادة فيكون صدقا وقيل لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز أن يسكتوا عن تكذيبه لا لشيء واختاره الأمدى (1) والإمام فخر الدين (2) فإن كان مما يحتمل أن لا يعلموه مثل خبر غريب لا يقف عليه إلا الأفراد لم يدل سكوتهم على صدقه أصلا وإن كان مما لو كان لعلموه ولكنه مما يجوز أن يكون لهم حامل على سكوتهم عن تكذيبه من خوف أو نحوه لم يدل سكوتهم على صدقه أيضا كما ذكره في العضد (3) و«كذا» لو كان «المخبر بسمع» بفتح الميم أي بمكان يقرب «من النبي صلى الله عليه وسلم» بحيث يسمعه وسمعه ولم ينكر عليه «ولا حامل» للنبي «على التقرير و» لا للمخبر على «الكذب» فإن للخبر صادق فيما أخبر به دينيا كان أودنيويا لأن النبي لا يقر أحدا على الكذب «خلافًا للمتأخرين» كالأمدى وابن الحاجب (4) وغيرهما في قولهم لا يدل سكوت النبي على صدق المخبر مطلقا أما الدينوي فلجواز أن يكون النبي بينه أو آخر بيانه بخلاف ما أخبر به المخبر وأما الدينوي فلجواز أن لا يكون النبي يعلم حال المخبر به كما في إلحاق النخل قال أنتم أعلم بأمر دنياكم (5) «وقيل» يدل على صدقه «إن كان» أخبر «عن» أمر «دنيوي» لأن النبي لم يبعث لبيان الدنيويات وإن كان عن ديني فلا يدل على صدقه وعليه الصفي الهندي (6) وفي شرح المختصر (7) للمصنف عكس هذا التفصيل ونسبه أبو زرعة العراقي (8) إلى المحصول (9) أما إذا وجد حامل على الكذب والتقرير كما إذا كان المخبر ممن يعاند النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينفع فيه الإنكار فلا يدل السكوت على صدقه جزما «و أما مظنون الصدق فخبر الواحد وهو ما لم ينته إلى» رتبة «المتواتر» سواء كان رواه (10) واحدا أم أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أم لا و«منه» أي من خبر الواحد الخبر «المستفيض وهو» لغة المنتشر من

(1) ص: 39 .

(2) ص: 22 .

(3) لعله أول شرحه لمختصر ابن الحاجب.

(4) ص: 27 .

(5) روله مسلم في باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر يقوم يلقيون فقال: لو لم تفعلوا الصلح؟ قال: فخرج شيصا، فمر بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم. (ج7 ص 95) منشورات دار الآفاق.

(6) ص: 83 .

(7) ص: 83 .

(8) ص: 38 .

(9) ص: 34 .

(10) في خ رويه وأثبتنا ما في ز ت

قولهم فاض الماء إذا انتشر واصطلاحاً «الشائع عن أصل» أي إسناد ينحصر من حيث العدد في اثنين أو أكثر بخلاف الشائع لا عن أصل فإنه مقطوع بكذبه «وقد يسمى» للمستفيض «مشهوراً» فهما اسمان لمعنى واحد وذهب القفال الشاشي (1) إلى أن للمستفيض والمتواتر بمعنى واحد وذهب الماوردي (2) إلى أن المستفيض قسم ثالث غير المتواتر والأحاد «و» عدد رواته «أقله اثنان» وهو ما في الرافعي (3) في كتاب الشهادات عن الشيخ أبي حامد (4) وإليه ميل (5) إمام الحرمين (6) «وقيل» أقله «ثلاثة» وهو قول غرب واختار ابن الصباغ (7) وغيره سماعه من عدد يمتنع تواطؤهم على الكذب قال الرافعي وهو أشبه بكلام الشافعي (8).

«مسألة خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة»

تحتف به حيث يقطع السامع مع وجودها بصدق الخبر كأخبار رجل بموت ولده المشرف على الموت مع صياح في دله وإحضار كفون ونعش فإن لم تحتف به قرينة لم يفد العلم كما قال إمام الحرمين (9) والغزالي (10) وجرى عليه الأمدى (11) وابن الحاجب (12) والبيضاوي (13) و«قال الأكثر» خبر الواحد «لا» يفيد العلم «مطلقاً» ولو احتفت به القرائن ورجحه للمصنف في شرح المختصر (14). وقال أنه الحق «و» قال الإمام «أحمد» بن حنبل (15) وابن خوزيمندك (16) «يفيد» العلم «مطلقاً» بقرينة

(1) ص: 182 .

(2) ص: 249 .

(3) ص: 60 أي في كتابه من باب إطلاق المؤلف على اللابف .

(4) ص: 68 .

(5) في ت مال

(6) ص: 50 .

(7) ص: 55 .

(8) ص: 24 .

(9) ص: 50 .

(10) ص: 39 .

(11) ص: 39 .

(12) ص: 27 .

(13) ص: 27 .

(14) ص: 29 .

(15) ص: 31 .

(16) ص: 89 .

وغيرها بشرط: العدالة «و» قال «الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (1) «و» أبو بكر «بن فورك» (2) «بفتح الفاء» (3) «يفيد» الخبر «للمستفيض علما نظرا» بخلاف غير للمستفيض من خبر الواحد فإنه يفيد علما ظنيا وبخلاف المتواتر فإنه يفيد علما ضروريا فالمستفيض عندهما واسطة بين المتواتر والأحاد وحكى ابن الصباغ (4) في العدة (5) عن قوم من أصحاب الحديث أن المستفيض يفيد العلم الظاهر لا الباطن.

«مسألة» يجب العمل به في الفتوى والشهادة

خبر الواحد «يجب» وعبارة المحصول (6) يجوز «العمل به في الفتوى والشهادة» والحكم فإذا أفتى المفتي الواحد بشيء أو شهد شاهدان بشيء أو حكم حاكم واحد بشيء وجب العمل بما يفتي به المفتي وبما يشهد به الشاهدان وبما يحكم به الحاكم إجماعا «وكذا سائر الأمور الدينية» يجب العمل فيها بخبر الواحد كأخبار عدل واحد بتنجس ماء ودخول وقت صلاة وغير ذلك ويؤخذ منه أن العمل في الدنيوية أولى كخبر طبيب بنفع شيء أو ضره «قيل» يجب «سمعا» لا عقلا وعليه أكثر القائلين بوجوب العمل به لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل لتبليغ الأحكام فلولا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة واعترض بأن الخاص من بعث الأحاد أخبار أحاد فكيف يثبت به حجية خبر الواحد وأجيب بأن التفاصيل الحاصلة من بعث الأحاد يفيد بجملتها التواتر المعنوي كالأخبار الدالة (7) على شجاعة علي «وقيل عقلا» عند عدم ورود السمع به وكذا مع وجوده أيضا وعليه الإمام أحمد ابن حنبل (8) والقفال (9) وابن سريج (10) من أصحاب الشافعي (11) وأبو الحسين البصري (12) من

(1) ص: 48.

(2) ص: 96.

(3) في خ يضم الفاء وهو خلاف ما مر في ص: 96 ولذلك أثبتنا ما في زت.

(4) ص: 55.

(5) كتاب له في أصول الفقه يسمى عدة العالم والطريق السالم في أصول الفقه. كشف الظنون (ج 2 ص 1129) و (ج 573.5)

(6) ص: 34.

(7) في خ دال

(8) ص: 31.

(9) ص: 182.

(10) ص: 73.

(11) ص: 24.

(12) ص: 109.

المعتزلة (1) لأنه لو لم يجب العمل به عقلاً لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالأحاديث وهي كثيرة جداً ورجح المصنف في شرح المختصر (2) الأول وتردد في صحة النقل عن الإمام أحمد وابن سريج والقفال «وقالت الظاهرية (3)» أي بعضهم كابن دلوود (4) «لا يجب» العمل به «مطلقاً» عن التفصيل الآتي. وقال بعض الظاهرية كابن حزم (5) أن خبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعاً «و» قال «الكرخي (6)» لا يجب العمل به «في الحدود» لأن احتمال الكذب في الأحاديث شبهة والحدود تدرأ بالشبهات «و» قال «قوم» من الحنفية (7) لا يجب العمل به «في ابتداء النصب» بخلاف ثوانيتها فقبلوا خبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أو سق لأنه فرع ولم يقبلوه في ابتداء نصاب الفصلان والعجاجة لأن أصله إذا ماتت الأمهات من الإبل والبقر في أثناء الحول بعد الولادة وتم حولها على الأولاد فلا زكاة عندهم في الأولاد مع شمول الحديث لها «و» قال «قوم» لا يجب العمل به «فيما» أي في شيء «عمل الأكثر» فيه «بخلافه» لأن عملهم بخلافه حجة مقدمة عليه كعمل الكل وأجيب بالمنع «و» قالت «المالكية (8)» لا يجب العمل به في شيء عمل «أهل المدينة» فيه بخلافه لأن عملهم حجة مقدمة عليه كقولهم (9) وأجيب بالمنع «و» قالت «الحنفية» لا يجب العمل به «فيما تعم به البلوى» بأن يحتاج الناس كلهم إليه حاجة متأكدة مع كثرة تكرره ولهذا أنكروا خبر نقض الوضوء من مس الذكر لأن ما تعم به البلوى يكسر السؤال عنه فتقضي العادة بنقله تواتراً وأجيب بمنع قضاء العادة لذلك «أو» فيما «خالفه» أي خالف خبر الواحد «رأيه» لأنه إنما خالفه لدليل ولذلك لم يوجبوا السبع في الغسل من ولوغ الكلب لأن أبا هريرة (10) روي السبع (11) كان يخالف مرويه فيفتي بثلاث وأجيب بأنه إنما

(1) ص: 32.

(2) ص: 29.

(3) ص: 176.

(4) ص: 108.

(5) ص: 114.

(6) ص: 63.

(7) ص: 63.

(8) ص: 132.

(9) في زت إسقاط «كقولهم»

(10) ص: 251.

(11) أخرجه البخاري عنه في كتاب الوضوء باب إذا شرب الكلب الخ ج 1 ص 51 ومسلم عنه في الطهارة باب حكم ولوغ الكلب (ج 1 ص 46) منشورات دار الأفاق.

خالفه لدليل في ظنه فلا يتابع عليه لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً ومحل الخلاف فيما إذا تقدمت الرواية على المخالفة فإن تأخرت عنها أو لم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقاً «أو» فيما «عارض» خبر الواحد «القياس» فلا يعمل به عند الحنفية (1) في المسائل الثلاث وقيدوا الأخيرة بما إذا لم يكن رلوه فقيها وفي المسألة ثلاثة أقوال أحدها لا يقبل مطلقاً وثانيها يقبل مطلقاً حكاه في البديع (2) عن الأكثرين «وثالثها في معارض القياس» التفصيل وهو أنه «إن عرفت العلة» في الأصل المقيس عليه «بنص راجح» في الدلالة «على الخبر» المعارض للقياس «ووجدت» العلم «قطعاً في الفرع» المقيس «لم يقبل» الخبر المعارض للقياس لرجحان القياس عليه حينئذ «أو» وجدت العلم «ظناً» في الفرع المقيس «فالموقف» عن القول بقبول الخبر وعدم قبوله لتساوي الخبر والقياس حينئذ «وإلا» تعرف العلة بنص راجح بل عرفت باستنباط أو نص مساو أو مرجوح «قبل» الخبر مثال الخبر المعارض للقياس حديث أبي هريرة في التصرية (3) فإن أبا حنيفة (4) لم يقل به قال الحنفية لمعارضته قياس الأصول المعلومة من ثلاثة أوجه الأول إن رد التمر بدل اللبن مخالف القياس فيما يضمن به للتلف من مثل أو قيمة الثاني إن الضمان فيه قدر فيه بمقدار واحد وهو الصاع مطلقاً الثالث أن اللبن التالف إن كان موجوداً عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه وذلك مانع من الرد وإن كان حادثاً بعد الشراء فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وإن كان مختلطاً فما كان منه موجوداً عند العقد منع الرد وما كان حادثاً لم يجب ضمانه وأجيب عن الأول بأن الحر يضمن بالإبل والجنين يضمن بالغرة وليس واحداً منهما مثلاً للمضمون ولا قيمة وعن الثاني بأن أرش للوضحة لا يختلف مع اختلافها في الكبير والصغير وعن الثالث بأن النقص إذا لم يعلم العيب بدونه لا يمنع الرد «و» قال أبو علي «الجبائي» (5) لا بد «في قبول خبر الواحد» من «رواية» «أثنين» له «أو اعتضاد» له إن كان رلوه

(1) ص: 63 .

(2) لابن لساعاتي الشيخ الإمام مظفر الدين أحمد بن علي للتوفى 694 هـ سماه بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام وهو كتاب لطيف في أصول الفقه أنظر كشف الظنون (ج 1 ص 175) .

(3) أخرجه البخاري عنه في البيوع باب انتهى للبائع أن لا يحفل بالإبل إلخ (ج 3 ص 25) وأخرجه مسلم عنه كذلك في باب حكم بيع للصرّة ج 5 ص 6 منشورات دار الأفاق .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 63 .

واحدا بظاهر أو عمل بعض الصحابة أو كونه منتشرا فيهم حكاه عنه أبو الحسين (1) في المعتمد (2) ونقل الآمدي (3) عنه منع التعبد بخبر الواحد عقلا «و» قال «عبد الجبار (4) لابد» في قبول خبر الواحد «من أربعة في الزنا» فلا يقبل خبر ما دون الأربعة فيه كالشهادة عليه والذي في المعتمد لأبي الحسين المعتزلي أن عبد الجبار حكاه عن الجبائي وهو أعرف بمذهبهم.

مسألة المختار

وفاقا للسمعاني وخلافا للمتأخرين

«مسألة المختار وفاقا للسمعاني (5)» واللاوردي (6) والرويانى (7) «وخلافا للمتأخرين» كالإمام الرزى (8) والآمدي وغيرهما «إن تكذيب الأصل الفرع» فيما رواه عنه كقول الأصل للفرع لم أحدثك بما رويته عني أو ما رويت لك هذا الخبر «لا يسقط» تكذيبه الخبر «للروي» الذي تكاذبا فيه عن درجة القبول ولا يصير التكذيب قدحا في الروي ولا في المروي عنه لاحتمال نسيان الأصل للخبر بعد روايته للفرع ومقابل المختار أن تكذيب الأصل الفرع يسقط المروي لأن أحدهما كاذب ونقله ابن السمعاني (9) عن الأصحاب وذكر إمام الحرمين (10) إن القاضي الباقلاني (11) عزله للشافعي (12) ونقل الهندي (13) الإجماع عليه قال البرماوي (14) في شرح

(1) ص: 109 .

(2) كتاب له في أصول الفقه وهو كتاب كبير ومنه أخذ فخر الدين الرزى للحصول: كشف الظنون ج 2 ص 1732 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 54 .

(6) ص: 249 .

(7) ص: 43 .

(8) ص: 22 .

(9) ص: 148 .

(10) ص: 50 .

(11) ص: 47 .

(12) ص: 24 .

(13) ص: 83 .

(14) ص: 43 .

الألفية (1) ومحل الخلاف إذا أنكر الأصل المروي بالجملة فإن أنكر جملة (2) منه فلا خلاف في وجوب العمل به كما قاله القاضي (3) في التقريب (4) انتهى «و من ثم» أي ومن أجل أن تكذيب الأصل الفرع لا يسقط المروي «لو اجتمع» أي الأصل والفرع «في شهادة لم ترد» تلك الشهادة ويفهم (5) من جعله عدم رد الشهادة مبنيًا على عدم الإسقاط أن الشهادة ترد على القول بالإسقاط وقد صرح للمصنف بذلك في شرح المختصر (6) فقال ويلزم على القول بإسقاط المروي إنه إذا اجتمع الأصل والفرع في شهادة أن ترد تلك الشهادة ولا أراهم يعني الأصحاب يقولون بذلك انتهى والمعتمد عدم الرد مطلقًا لأن كلا منهما يظن أنه صادق «وإن شك» الأصل في أنه روله للفرع «أو ظن» أنه ما روله له «والفرع» العدل «جازم» بروايته عن الأصل «فأولى بالقبول» لذلك الخبر مما جزم فيه الأصل بالنفي «و» القبول «عليه الأكثر» من العلماء لجواز نسيان الأصل وقيل لا يقبل كالشهادة على الشهادة وبه قال أكثر الحنفية (7) وأجيب بالفرق بأن باب الشهادة أضيق لأنه يعتبر فيه ما لا يعتبر في باب الرواية من الحرية والذكورة وغيرهما وخرج بقوله والفرع جازم ما لو كان شاكا فلا تقبل روايته جزما وأن ظن الفرع الرواية وظن الأصل نفيها تعارضا والأصل العدم والأشبه القبول وإن جزم الأصل بنفي الرواية وظن الفرع وجودها تعين الرد قالهما (8) في للحصول (9) «وزيادة العدل» الواحد فيهما روله على عدول آخر كروايتهم إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت وسكتوا عن صلاته فيه وانفرد عدل بزيادة على الدخول وهي الصلاة فيه فهذه الزيادة «مقبولة إن لم يعلم اتحاد المجلس» الذي وقع فيه الزيادة سواء علم اختلاف المجلس أو جهل «وإلا» فإن علم اتحاد المجلس «فثالثها» أي الأقوال الخمسة «الوقف» عن قبول الزيادة وعدمه للتعارض فإن من ثبت الزيادة يعارض من ينفيها

(1) ص: 43 .

(2) في زت فإن أنكر لفظة منه فقط .

(3) ص: 47 .

(4) ص: 112 .

(5) في خ ومنهم من جعله والصواب ما في زت .

(6) ص: 29 .

(7) ص: 63 .

(8) في زت قالها

(9) ص: 34 .

والقول الأول القبول مطلقا وهو الصحيح ونص عليه الشافعي (1) وحكاه الخطيب (2) عن الجمهور من العلماء والمحدثين لجواز غفلة غير من زلا عن الزيادة والثاني عدم القبول مطلقا لجواز خطأ من زلا الزيادة وهو محكي عن الحنفية و«الرابع» وهو محكي عن الآمدي (3) «إن كان غيره» أي غير من زادها ضابطا «لا يغفل» بضم الفاء «مثلهم عن مثلها» أي الزيادة «عادة لم تقبل» تلك الزيادة وإلا قبلت «و» الخامس وهو «المختار وفاقا للسمعاني (4) لمنع» من قبول الزيادة «إن كان غيره» وهو من لم يزد «لا يغفل» مثلهم عن مثلها عادة «أو كانت» الزيادة «تتوفر الدواعي على نقلها» فإن لم يغفل مثلهم عن مثلها أو لم تتوفر الدواعي على نقلها قبلت «فإن كان الساكت» عن الزيادة وهو من لم يذكرها «احبط» ممن ذكرها تعارض في الزيادة «أو صرح» غير الذاكر للزيادة «بنفي الزيادة على وجه يقبل» بأن كان نفيه الزيادة محصوراً كقوله ما سمعتها ولم يمنعه مانع من سماعها كما قاله أبو الحسين البصري (5) «تعارضاً» أي خبر الزائد (6) والخبر على وجه لا يقبل بأن كان نفيه لها غير محصور كقوله لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أثر لذلك «ولو رواها» أي الزيادة العدل الواحد «مرة وتركها» ذكرها «أخرى فكرولين» روى أحدهما الزيادة دون الآخر فإن أسند الزيادة وتركها بمجلسين أو سكت قبلت أو بمجلس واحد فقبل لجواز الخطأ في الزيادة وقبل بالوقف عنهما لتعارض الدليلين «ولو غيرت» زيادة العدل «إعراب الباقي» من الخبر كما لو روى أحد العدلين في أربعين شاة وروى الآخر نصف شاة «تعارضاً» أي خبر الزيادة وللجهد عنها فلا يقبل أحدهما إلا بمرجح «خلافاً للبصري» أبي عبد الله (7) في قوله تقبل الزيادة كما إذا لم يتغير الإعراب كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً رواه مسلم (8) من رواية أبي

(1) ص: 24 .

(2) ص: 21 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 148 .

(5) ص: 148 .

(6) في زت الزيادة.

(7) ص: 126 .

(8) ص: 36 رواه في كتاب الساجد ومواضع الصلاة. قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن ربي عن حذيفة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الأتربة وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء. الحديث (ج 2 ص 65) منشورات دار الأفاق

مالك الأشجعي (1) وبأقي الرواة جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً (2) «ولو انفرد واحد» بزيادة «عن واحد» فيما اشتركا في روايته عن شيخ واحد «قبل» للنفرد بتلك الزيادة «عند الأكثر» لأن معه زيادة علم وقيل لا يقبل لمخالفته لصاحبه وهو محكي عن الجبائي (3) «ولو أسند» واحد الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم «و» الباقيون «لرسلوا» الخبر بأن لم يذكروا الصحابي مثاله حديث لا نكاح إلا بولي (4) روله إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري عن النبي (5) صلى الله عليه وسلم ورواه شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرسلاً (6) «أو وقف ورفعوا» هذا مقلوب وصوابه أو رفع ووقفوا أي رفع واحد من الرواة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه الباقيون على الصحابي أو من دونه مثاله حديث الطوائف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام (7) روله الترمذي (8) واختلف في رفعه ووقفه على عطاء (9) بن السائب. قال البزور (10) روله أحمد (11) وجماعة عن عطاء موقوفاً على ابن عباس (12) وضعف البزور رفعه «فكان الزيادة» أي فحكم كل من الإسناد أو الرفع كحكم الزيادة فيكون الراجح قبول قول للسند والرافع لما معهما من زيادة العلم ورجح

(1) توفي 182 هـ = 797 م عبيد بن عبد الرحمان الكوفي الأشجعي من حفاظ الحديث الثقات كان إماماً ما روى له أصحاب الكتب الستة توفي ببغداد، الاعلام (ج 4 ص 194).

(2) بلفظ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً.

(3) ص: 63.

(4) ص: 366 وأخرجه الإمام أحمد ج 4 ص 398 وأنظر تفصيله في منهج ذوي النظر ص 54.

(5) في خ عن جده أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى والصواب ما أثبتناه فهو لسريال بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي أبو يوسف الكوفي أنظر طبقات الحفاظ للسيوطي (ص 97) وأنظر أبا إسحاق (ص 50).

(6) أي بدون ذكر أبيه أبي موسى فهو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أنظر لطبقات ص 743 وشعبة بن الحجاج بن الموردد العتكي الأزدي مولاهم المولسطي ثم البصري أبو بسطام من أئمة رجال الحديث حفظاً ودراسة وتثبتاً ولد 160-82 هـ قال الإمام أحمد أمة وحده قال الشافعي لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق له كتاب مغرب في

الحديث، الاعلام ج 3 ص 164 والطبقات (ص 89) وسفيان مرض 335.

(7) روله لترمذي في أبواب الحج باب ما جاء في الكلام في الطوائف بلفظ أحل (ج 3 ص 284) ومر في (ص 370).

(8) ص: 204.

(9) عطاء بن السائب بن مالك الثقفي أبو السائب الكوفي روى عن أبيه والحسن وسعيد بن جبير وخلق وعنه أبو حنيفة والسفيانان والحماذان وشعبة وخلق قال أحمد ثقة رجل صالح من خيار عباد الله وقال ابن معين اختلط وقال النسائي ثقة في القديم إلا أنه تغير مات 136 هـ طبقات الحفاظ.

(10) توفي 292 هـ = 905 م أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزور حافظ من العلماء بالحديث من أهل البصرة حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام له مسندان كبير سماه البحر الزاخر وصغير، الاعلام (ج 1 ص 189).

(11) ص: 31.

(12) ص: ١٧٨.

آخرون (1) الإرسال والوقف ومنهم من رجح قول الأضبط ومنهم من رجح قول الأكثر ويجري فيهما ما يمكن جريانه مما سبق من التفصيل وهو أنه إن علم تعدد مجلس السماع من الشيخ فيقبل إسناد الرلوي أو رفعه وكذا إن لم يعلم تعدد المجلس ولا اتحاده وإن علم اتحاده فشال الأقول الوقف عن القبول وعدمه ورابعها إن كان مثل المرسلين أو اتواقفين لا يغفل مثلهم عادة عن مثل الإسناد أو الرفع لم يقبل وإلا قبل فإن كانوا لضبط منه أو صرحوا بنفي الإسناد أو الرفع على وجه يقبل كان قالوا ما سمعنا الشيخ أسند الحديث أو رفعه تعارض ما نصع كل من الرلويين في صورة الرفع والوقف وصورة الإسناد والإرسال ولا يمكن جريان التفصيل فيهما إلى ما تتوفر الدواعي على نقله وإلى ما لا تتوفر على نقله وسكت المصنف عما إذا أسند الرلوي الواحد الحديث مرة وأرسله أخرى أو رفعه مرة ووقفه أخرى لأن حكمه معلوم بالقياس على ما تقدم «وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر» من العلماء «إلا أن يتعلق» البعض الآخر «به» فلا يجوز حذفه اتفاقاً ومعنى يتعلق به أن يكون غاية لما قبله أو مستثنى منه أو صفة له أو نحو ذلك فالأول كنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تزهي (2) والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن (3) الحديث والثالث نحو في الغنم السائمة زكاة (4) فلا يجوز حذف الغاية والإستثناء والصفة لإخلاله بالمعنى المقصود فإن لم يتعلق به جاز حذفه لأنه كخبر مستقل مثاله حديث أبي دلود (5) وغيره (6) عن أبي هريرة (7) قال سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر. فقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته (8) فقوله الحل ميتته لا تعلق له بما قبله فيجوز حذفه فإن قوله هو الطهور

(1) في زت لآخرون

(2) روله مسلم في البيوع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهر وعن السنبل حتى يبيض ويأمن لعاهة نهى البائع والشتري ج 5 ص 11 منشورات الأفاق وروى البخاري في البيوع باب إذا باع الثمار الخ عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهي قيل وما تزهي قال حتى تحمر (ج 3 ص 34).

(3) روله مسلم في البيوع في باب الربا عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق: إلا وزنا بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء (ج 5 ص 42).

(4) في البخاري في باب زكاة الغنم عن أنس وفي صدقة الغنم في سائمتها الخ (ج 2 ص 124) ومرف في 281.

(5) ص: 41.

(6) كابن ماجه روله عن أبي هريرة (ج 1 ص 136) ورواه النسائي عنه أيضاً (ج 1 ص 50).

(7) ص: 251.

(8) روله عن أبي هريرة (ج 1 ص 81) مختصر للندري

ماؤه مستقل بإفادة طهورية ماء البحر وقيل لا يجوز لاحتمال أن يكون الضم فائدة تفوت بالتفريق و«إذا» كان للمروي محملان مثلاً كالقراء و«حمل الصحابي قيل أو التابعي مرويه على أحد محمليه المتنافيين» كالطهر أو الحيض «فالظاهر حملة عليه» فيتبع الروي في هذا الحمل كما قال أبو منصور (1) وابن فورك (2) ونقله القاضي أبو الطيب (3) عن مذهب الشافعي (4) و«توقف» فيه الشيخ «أبو إسحاق الشيرازي (5)» فقال في كتابه اللمع (6) وإذا احتتمل اللفظ أمرين احتمالاً واحداً فصرفه الروي إلى أحدهما كما روي عن عمر (7) بن الخطاب رضي الله عنه أنه حمل قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا إلاهاوها (8) على القبض في المجلس فقد قيل أنه يقبل لأنه أعرف بمعنى الخطاب وفيه نظر عندي انتهى وجه (9) النظر أنه يحتمل أن يكون حملة لموافقة رأيه وقال البرمازي (10) قوله وفيه نظر عندي لا يدل على التوقف وإنما يدل على تضعيف القول بالقبول انتهى وإنما يرجح (11) الظهور في الصحابي دون التابعي لأن ظهور القرينة للصحابي أقرب هذا إذا يتنافيا فالمشترك في الحمل على معنييه وهو الراجح كما سبق ولا يختص بما حملة عليه الصحابي فإن قلنا بعدم حمل للمشترك على معنيين فيحمل على ما حملة عليه الصحابي كما قال صاحب البديع (12) إنه المعروف عند الأصوليين قال ولا يبعد أن يقال لا يكون تأويله حجة على غيره انتهى وإما إذا كان للمروي له ظاهر «فإن حملة» الصحابي «على غير ظاهرة» كما إذا حمل الأمر على النذب دون الوجوب «فالأكثر» من العلماء «على» اعتبار حملة على «الظهور» للمروي دون حمل الصحابي وفيه ونحو قال الشافعي (13) رضي الله عنه

(1) ص: 91 .

(2) ص: 96 .

(3) ص: 55 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 58 .

(6) كتاب له في الأصول ورد ذكره في كشف الظنون ج 2 ص 1562 وسمى الشيرازي إبراهيم بن محمد .

(7) 40 قبل الهجرة 23 هـ = 584-644 عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص ثاني الخلفاء الراشدين وأول من لقب بأمر المؤمنين الصحابي الجليل .

(8) روله البخاري عنه في باب بيع الشعر بالشعر (ج 3 ص 30) .

(9) في زوجه .

(10) ص: 43 .

(11) في زت ترجع .

(12) ص: 260 .

(13) ص: 247 .

كيف اترك الحديث بقول من لو عاصرت له حجبته و«قبيل» يحمل ما رواه الصحابي «على تأويله مطلقاً» عن الشرط الآتي وعليه أكثر الحنفية (1) و«قبيل» يحمل على تأويل الصحابي «إن صار» الصحابي «إليه» أي إلى التأويل «لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم إليه» إلى التأويل لمشاهدة قرآن تقتضي ذلك وعليه أبو الحسين البصري (2) فإن جهل وجوزنا أن يكون ذلك لظهور نص أو قياس أو غيرهما وجب النظر في الدليل فإن اقتضى ما ذهب إليه الصحابي وجب والإفلا، قاله البرماوي (3).

مسألة

في شروط من تقبل روايته «لا يقبل» في الرواية «مجنون» أطبق جنونه أو تقطع وأثر في وقت الإفاقة لأنه لا يمكنه الإحتراز عن الخلل «و» لا «كافر» لأنه لا يوثق بقوله في منصب الرواية لشرفها فإن تحمل فأسلم فأدى قبل اتفاقاً قاله العراقي (4) «وكذا صبي» مميز لا تقبل روايته «في الأصح» لنقصه وقيل يقبل أن علم منه التحرز عن الكذب وفي شرح المهذب (5) عن الجمهور قبول رواية الصبي فيما طريقه للشهادة لا الإجتهاد وغير المميز كالمجنون لا تقبل روايته قطعاً هذا إذا تحمل وأدى حال النقص «فإن تحمل» الصبي «فبلغ فأدى» في حال كماله «قبل عند الجمهور» لانتفاء المحذور المتقدم وقيل لا يقبل لأن الصغر مظنة عدم الضبط ويستمر للحفظ (6) إذ ذاك «ويقبل» في الرواية «مبتدع يحرم الكذب» ولا يكفر ببدعته سواء دعا الناس لبدعته أم لا على أصح الأقوال لأنه في الحديث مع تأويله في الإبتداع وعزله أهل الأصول للشافعي (7) لأجل قبوله شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية (8) وثانيها لا تقبل روايته مطلقاً لابتداعه المفسق له «وثالثها قال» الإمام «مالك» (9) يقبل «إلا الداعية» وهو من

(1) ص: 63 .

(2) ص: 109 .

(3) ص: 43 .

(4) ص: 251 .

(5) ص: 31 .

(6) أي للحفظ ناقصاً وقت الصغر.

(7) ص: 24 .

(8) ص: 250 .

(9) ص: 24 .

يدعو الناس لبدعته فلا يقبل لأنه لا يؤمن فيه أن يضع الحديث على وفق بدعته وهذا القول عزله الخطيب (1) للإمام أحمد بن حنبل (2) وعزله ابن الصلاح (3) للأكثرين وقال إنه أعدل المذاهب وتبعه النووي (4) أما من يحرم الكذب ويكفر ببدعته كالمجسمة (5) فلا يقبل جزماً كما قال ابن الصلاح وجزم النووي في المجموع (6) بتكفير المجسمة وأطلق في الروضة (7) تبعاً لأصلها عن الجمهور أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة والمجسم من أهل القبلة وظاهر كلام المصنف وعليه الأكثر أن الخلاف جار فيه والأكثر (8) على عدم قبوله لعظم بدعته والإمام الرازي (9) وأتباعه على قبوله لا من الكذب فيه بتحريمه الكذب أما للمتدع الذي لا يحرم الكذب فلا يقبل كفر ببدعته أولاً «و» لا يشترط في الروي الفقه فتقبل رواية «من ليس فقيها» من الرواة لقوله صلى الله عليه وسلم قرب حامل فقه غير فقيه (10) «خلافاً للحنفية (11) فيما» رواه من خبر «يخالف القياس» وتقدم تمثيل الخبر المخالف للقياس بحديث المصرة (12) في أثناء بحث العمل بخبر الواحد في قول المصنف أو عارض القياس «و» يقبل في الرواية «التساهل في غير الحديث» النبوي وهو الذي يتساهل في حديث الناس ويتحرز في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن تساهل في الحديث النبوي ردت روايته كما جزم به النووي (13) تبعاً لابن الصلاح (14) «وقيل يرد» التساهل «مطلقاً» في الحديث أو غيره لأن التساهل في غير الحديث يجر إلى التساهل فيه نص عليه الإمام أحمد (15) «و» يقبل الروي «للكثر» من

(1) ص: 21 .

(2) ص: 31 .

(3) ص: 77 .

(4) ص: 22 .

(5) هم لكومية ص 251 .

(6) ص: 77 .

(7) ص: 58 .

(8) في زت الأكترون .

(9) ص: 22 .

(10) ورد في الجامع الصغير عن الطبراني في الكبير عن ابن عمرو بن حنبل عن رجل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من لم ينفعه علمه ضره جهله اقرأ القرآن ما نهاك فإن لم ينهك فلست تقرؤه» وعليه علامة الضعف ج 1 ص 594 .

(11) ص: 63 .

(12) ص: 266 .

(13) ص: 22 .

(14) ص: 77 .

(15) ص: 31 .

الرواية « وإن ندرت مخالطته للمحدثين » هذا « إذا أمكن تحصيل ذلك القدر » الكثير الذي رواه « في ذلك الزمان » الذي خالط فيه للمحدثين وإلا ردت مروياته كلها لظهور كذبه في بعض لا نعلم عينه ذكره في للحصول (1) « وشرط الرواي العدالة وهي » لغة التوسط في الأمر واصطلاحاً « ملكة » وهي كما قال الإمام (2) والآمدي (3) هيئة راسخة في النفس فإن الهيئة النفسانية أول حدوثها قبل أن ترسخ تسمى حالاً وبعد أن ترسخ تسمى ملكة وتلك الملكة « تمنع من اقتتراف » أي اكتساب « الكبائر » جمع كبيرة وسيأتي الخلاف في تفسيرها « و » من اقتتراف « صغائر الخسة كسرقة لقمة وتطفيف ثمرة » و « من » الرذائل « جمع رذيلة » (4) بذال معجمة أي الدناءة « المباحة » كالأكل في السوق لغير سوقي والمكرهة « كالبول في الطريق » فباقتتراف الفرد من الأمور الثلاثة تنتفي العدالة وفي قوله ملكة إشعار بأنه لو امتنع من ذلك لا يسمى عدلاً اصطلاحاً ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وفي بعض النسخ قبل الرذائل وهوى النفس وهي غير محتاج إليها لأن من عنده ملكة تمنعه مما ذكر ينتفي عنه هوى النفس وخرج صغائر غير الخسة كنظرة إلى أجنبية فإن اقتتراف الفرد منها لا ينفي العدالة ولا بد من تحقق شرط العدالة « فلا يقبل للجهول » حاله « باطنا وهو للمستور » العدالة لانتفاء تحقق شرطها « خلافاً لأبي حنيفة وابن فورك (5) وسليم » (6) الرلزي من الشافعية (7) في قولهم يقبل للجهول باطنا اكتفاء بحسن الظن به « وقال إمام الحرمين (8) يوقف » ما رواه للجهول باطنا عن قبوله ورده إلى ظهور حاله بالبحث عنه قال « ويجب الإنكفاف » عن شيء ثبت حله بالأصل « إذا روى » للجهول باطنا « التحريم » فيه « إلى الظهور » لحاله احتياطاً واعتراضه للصنف بأن اليقين لا يرفع بالشك « أما للجهول باطنا وظاهراً فمردود إجماعاً » لانتفاء تحقق العدالة وظنها واعتراض حكاية الإجماع في هذه المسألة بحكاية ابن الصلاح (9) الخلاف فيها وتبعه جماعة « وكذا مجهول العين » وهو الذي لم تعلم عينه من الرواة كقول الرلوي حدثني رجل أو امرأة فمردود إجماعاً « فإن وصفه »

(1) ص: 34 .

(2) ص: 22 .

(3) ص: 39 .

(4) في خ ر ذ ا .

(5) ص: 96 .

(6) ص: 251 .

(7) ص: 131 .

(8) ص: 50 .

(9) ص: 77 .

أي مجهول العين إمام من أئمة الحديث «نحو الشافعي (1) بالثقة» كقول الشافعي كثيرا ومالك (2) قليلا أخبرني الثقة «فالوجه قبوله» لتوثيقه «وعليه إمام الحرمين خلافا للصيرفي (3)» أبي بكر و«الخطيب» البغدادي (4) والماوردي (5) والرويانسي (6) في قولهم بعدم قبوله لاحتمال أن يكون فيه جرح لم يطلع عليه الوصف وأجيب بأن مثل الشافعي لا يخفى عليه ذلك والمعروف في اصطلاح المحدثين أن مجهول العين من سمي ولم يرو عنه إلا رلو واحد وهو مردود عند أكثر العلماء كما أفصح به ابن الصلاح (7) وغيره وهذا المعنى هو المناسب للقبول والرد وأما مسألة المتن فهي التوثيق للرواي على «إبهامه من غير تسمية» وإن قال «نحو الشافعي في وصفه أخبرني من «لا أتهم» أي أتهمه «فكذلك» يقبل خلافا للبصري (8) والخطيب (9) وعلى القبول فيكون هذا اللفظ توثيقا «وقال» أبو عبد الله «الذهبي» (10) شيخ المصنف «ليس» مثل هذا يكون «توثيقا» وإنما هو نفي للإتهام فقط قال المصنف في منع للوائح (11)، وهو صحيح غير أن مثل هذا إذ صدر من الشافعي محتجا به على مسألة في دين الله فهو والتوثيق سواء في أصل الحجة وإن كان دونه في الرتبة أي من جهة أنه لا تصريح بالتوثيق في قوله من لا أتهم بخلاف قوله أخبرني الثقة «ويقبل» في الرواية «من» أي رلو «أقدم» حال كونه «جاهلا على» فعل شيء «مفسق مظنون» لشبهة اقتضت عنده جواز الإقدام عليه كشرب النبيذ «أو» أقدم جاهلا على فعل مفسق «مقطوع» به (12) كشرب الخمر «على الأصح» فيهما ومقابل الأصح وجهان أحدهما عدم القبول ولو اعتقد الإباحة والثاني القبول في المظنون لا للمقطوع أما من يرى الكذب ويتدين به

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 88 .

(4) ص: 21 .

(5) ص: 249 .

(6) ص: 43 .

(7) ص: 77 .

(8) ص: 109 .

(9) ص: 21 .

(10) 1348-1274 هـ = 1748-1274 م محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي شمس لدين أبو عبد الله حافظ مؤرخ علامة محقق مولده ووفاته بدمشق من كتبه دول الإسلام وللشبه في الأسماء والأنساب وتاريخ الإسلام الكبير وتذكرة الحفاظ وغيرها الإعلام (ج 5 ص 326) .

(11) ص: 10 .

(12) في ز ت مقطوع إثم .

فكما تقدم على المفسق عالما بتحريمه فلا يقبل قطعاً «وقد اضطرب في» تعريف «الكبيرة» على أقوال «فقيل» هي «ما توعده عليه بخصوصه» بنص الكتاب أو السنة ولا يكون مندرجا تحت عموم و«قيل» هي «ما» أي ذنب «فيه حد» يوجب ذلك الذنب قال الرافعي (1) وهم يعني الأصحاب إلى ترجيح هذا أميل والأول ما يوجد لأكثرهم وهو الأوفق لما ذكره في تفصيل الكبائر أي حيث عدوا منها أكل مال اليتيم وعقوق الوالدين ونحوهما مع أنه لا حد في ذلك وفي بعض النسخ و«قيل» هي «ما نص الكتاب على تحريمه أو وجب في جنسه حد» حكاه الرافعي عن أبي سعيد الهروي (2) «وقال الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (3) «والشيخ الإمام (4)» والد المصنف هي «كل ذنب» مطلقاً «ونفياً الصغائر» فكل ذنب (5) عندهما كبيرة نظراً إلى عظمة الله وشدة عقابه فإن مخالفته تعالى لا تعد أمراً صغيراً وعلى هذا يقال في تعريف العدالة هي ملكة تمنع من اقتراف أكبر الكبائر وكبائر الخمسة «واللختار» في تعريف الكبيرة «وفاقاً لإمام الحرمين (6)» أنها «كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة» أي ضعف الدين وهذا التعريف لشمّل من التعريفين قبله وما نقله للمصنف عن الإمام من ضبطه الكبيرة بذلك فيه تسمح (7) فإن الإمام لم يذكر ما قاله المصنف إلا فيما يبطل العدالة فقال في الإرشاد (8) كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي مبطلّة للعدالة انتهى «كالقتل» عمداً أو شبهة عمد كما صرح به شريح (9) الروباني بخلاف الخطأ و«الزنا» بالزلي والنون «واللواط» لقوله تعالى ﴿وَلَا يَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُوا﴾ (10) الآية «وشرب الخمر» وهي للشّد

(1) ص: 60 .

(2) توفي 488 هـ = 1095 م محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي أبو سعد فقيه شافعي من أهل هرة قتل شهيداً مع ابنه في جامع همدان وكان قاضياً فيها له الإشراف في شرح أدب القضاء للعبادي وهو شرح مفيد بالغ الروباني في الإعتماد عليه، الإعلام (ج 5 ص 316) وورد في جميع النسخ أبو سعيد وفي كشف الظنون محمد بن أحمد بن يوسف أبو سعيد ج 6 ص 84 .

(3) ص: 48 .

(4) ص: 22 .

(5) في ز ت لا كل .

(6) ص: 50 .

(7) في ت تسامح .

(8) الإرشاد في الكلام للإمام أبي للعالي عبد الملك الجويني إمام الحرمين: كشف الظنون ج 1 ص 68 .

(9) توفي 505 هـ = 1112 م شريح بن عبد الكريم بن أحمد الروباني أبو نصر فقيه شافعي ولي القضاء في أهل طبرستان من كتبه روضة الأحكام وزينة المحاكم في أدب القضاء . الإعلام (ج 3 ص 161) .

(10) سورة الفرقان: الآية 68 .

من ماء العنب وإن لم تسكر لقتلها «ومطلق السكر» من خمر ونبيذ وهو المشتد من نقيع (1) الزبيب ونحوه «والسرقة والغصب» أما سرقة الشيء القليل فصغيرة قال الحلبي (2) إلا أن يكون المسروق فيكون كبيرة و«القذف» وهو الرمي بالزنا لشخص محصن ولو في خلوة بحيث لا يسمعه أحد من البشر وفاقا للبلقيني (3) في قوله الظاهر أنه كبيرة وقال ابن عبد السلام (4) الظاهر أنه ليس بكبيرة وقال الحلبي قذف الصغيرة والملوكة والحرمة للمتهتكة من الصغائر لأن الإيذاء في قذفهن دونه في الحرمة الكبيرة للمستتر (5) إما قذف الرجل زوجته إذا أتت بولد يعلم أنه ليس منه فمباح وجرح الرولة (6) والشاهد بالزنا إذا علم واجب «والنميمة» وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الإفساد بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة فمام (7) رواه الشيخان أما نقل الكلام نصيحة للمنقول إليه فواجب وسكت للمصنف عن الغيبة وهي ذكر الشخص أخاء بما يكره وإن كان فيه والعادة قرننها بالنميمة لأن صاحب العدة (8). قال أنها صغيرة وأقره الرافعي (9) ومن تبعه عليه لعموم البلوي بها ونقل بعض المتأخرين عن الشافعي (10) إنها كبيرة ونقل القرطبي (11) في تفسيره إنها كبيرة لا خلاف وتباح الغيبة في ستة مواضع نظمها بعضهم (12) في بيتين فقال

- (1) في زمن الزبيب وفي ت من ماء الزبيب.
- (2) 403-338 هـ = 1012-950 م الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبد الله فقيه شافعي قاض كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر مولده بجرجان ووفاته ببخارى له للنهجا في شعب الإيمان جمع فيه أحكاما لا توجد في غيره ، الاعلام (ج 2 ص 235) .
- (3) 805-724 هـ = 1403-1324 م عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناكي العسقلاني الأصل ثم البلقيني للصري لشافعي أبو حفص سراج الدين مجتهد حافظ للحديث من العلماء بالدين من كتبه لتدريب وتصحيح للنهجا 6 مجلدات فقه ومحاسن الاصطلاح وحواش على الروضة مجلدان وغيرها ، الاعلام (ج 5 ص 46) .
- (4) ص: 119 .
- (5) في زت للتستر
- (6) في زت الرولي .
- (7) روله البخاري في الأدب باب ما يكره من لنميمة عن حذيفة بلفظ لا يدخل الجنة قتات ج 7 ص 86 ورواه مسلم في كتاب الإيمان عنه بلفظ تمام وقتات ج 1 ص 71 وأخرجه أبو دلوود في الأدب والترمذي في لبر والنسائي في لتفسير .
- (8) ص: 258 .
- (9) ص: 80 .
- (10) ص: 24 .
- (11) توفي 671 هـ = 1273 م محمد بن أحمد بن بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله القرطبي من كبار للفسرين صالح متعبد من أهل قرطبة رحل - إلى الشرق وتوفي بمصر من كتبه الجامع لأحكام القرآن 20 مجلدا يعرف بتفسير القرطبي وقمع الحرص بالزهد والقناعة والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى والتقريب لكتاب التمهيد وغيرها ، الاعلام (ج 5 ص 322) .
- (12) في حاشية العلامة محمد الجوهري على غاية الوصول شرح لب الأصول: وقد نظمها الكمال بقوله البيتين (ص 101) .

القدح ليس بغيبة في ستة * * متظلم ومعرف ومحذر
ولظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

والعرف ذاكر وصف أو لقب لا يعرف للذكر إلا به وللحذر الناصح وبعضهم في بيت فقال:
لقب ومستفت وفسق ظاهر * * والظلم تحذير مزيل المنكر

«وشهادة الزور» وهو الكذب على للشهود عليه لعده صلى الله عليه وسلم إياها من الكبائر (1) «واليمين الفاجرة» أي الكاذبة وفي الصحاح (2) فجر أي كذب قال صلى الله عليه وسلم من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان رواه الشيخان (3) «وقطيعة الرحم» أي القرابة من جهة الأب أو الأم بلا تقييد بمحرمة والقطيعة فعيلة من القطع ضد الوصل قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع رحم رواه الشيخان (4) و«العقوق» للوالدين لأنه صلى الله عليه وسلم عده في حديث من الكبائر وفي آخر من أكبر الكبائر (5) «والفرار» من الزحف لأنه صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات أي المهلكات رواه الشيخان (6) وقد يجب أن علم إن من ثبت قتل من غير نكاية في العدو «و» أكل «مال اليتيم» لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ الآية (7) «وخيانة الكيل والوزن» والذرع في شيء غير تافه. قال الله تعالى ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (8) الآية ويقاس عليها الذرع «وتقديم الصلاة» على وقتها «وتأخيرها» عنه من غير عذر يبيح ذلك من سفر ونحوه. قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر رواه الترمذي (9)، وتركها أولى بذلك «و» تعمد «الكذب على رسول الله صلى الله

(1) رواه البخاري في الشهادات باب ما قيل في شهادة لزور عن أنس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وشهادة لزور وعن أبي بكره إلا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا قالوا بلى قال الإشراف بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال: ألا وقول لزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ج 3 ص 152/151 وأخرجه مسلم عن أبي بكره ص 64 .

(2) ص: 24 .

(3) رواه مسلم بهذا اللفظ عن أبي مسعود في كتاب الإيمان (ج 1 ص 86) ورواه البخاري في الشهادات باب أن الذين يشترطون إلخ عن ابن مسعود أيضا بلفظ من حلف على يمين كاذبا ليقطع بها مال لرجل أو قال مال أخيه لقي الله وهو عليه غضبان (ج 3 ص 161)

(4) رواه البخاري بهذا اللفظ في الأدب باب أثم القاطع عن جبير بن مطعم ج 7 ص 72 . ومسلم في الأدب والصلة عنه أيضا (ج 8 ص 8) .

(5) أنظر ما في رقم 1 قبله .

(6) رواه مسلم في الإيمان عن أبي هريرة ج 1 ص 64 ورواه البخاري في كتاب الوصايا باب أن الذين يأكلون أموال اليتامى إلخ (ج 3 ص 195) .

(7) سورة النساء: الآية 10 .

(8) سورة اللطفين: الآية 1 .

(9) ص: 204 رواه عن ابن عباس وكذا رواه في جامع الأصول لابن الأثير في جمع للقيم (ج 6 ص 4) .

عليه وسلم» قال صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار رواه الشيخان (1) «وضرب المسلم» بغير حق كما نقله الرافعي (2) عن صاحب العدة (3) قال صلى الله عليه وسلم صنفان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس الحديث رواه مسلم (4) «وسب الصحابة» ولبو واحداً قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي الحديث رواه الشيخان (5) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أحداً من أصحابي الحديث رواه مسلم (6) «وكتمان الشهادة» ومنه الإمتناع من آدائها بعد تحملها كما قاله ابن القشيري (7). قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرُ قَلْبِهِ﴾ (8) أي ممسوخ «و» أخذ «الرشوة» بتثليث الرء وهي أن يبذل مالا ليحق باطلاً أو يبطل حقاً قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الرائي والمرتشي. رواه ابن ماجه (9) وغيره (10) وفي فتاوي النووي (11) إن من حبس ظلماً إذا بذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجاهه لم يكن من باب الرشوة بل هو عوض حلال كسائر الجعالات و«الدياثة» بمثابة فوقية بعد الألف وهي استحسان الرجل غيره على أهله قال صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يدخلون الجنة وعد منها الديوث (12) وفي أصل (13) الروضة عن التتمة (14) إن الديوث من لا يمنع الناس من الدخول على زوجته و«القيادة» وهي استحسان الرجل على غير أهله وفي أصل الروضة في الصدق عن

(1) رواه البخاري في كتاب العلم عن الزبير وأنس (ج 1 ص 35) ورواه مسلم عن أبي هريرة وللغيره (ج 1 ص 8) .
(2) ص: 60 .

(3) ص: 258 وهو ابن الصباغ.

(4) عن أبي هريرة باب النار يدخلها الجبارون بلفظ صنفان من أهل النار لم أرهما بدون من أمتي ج 8 ص 155 .

(5) رواه البخاري في فضائل أبي بكر عن أبي سعيد الخدري (ج 4 ص 195) ومسلم عن أبي هريرة في الفضائل باب عريم سب الصحابة (ج 7 ص 188) .

(6) رواه مسلم عن أبي سعيد في نفس للكان.

(7) ص: 112 .

(8) سورة البقرة: الآية 283 .

(9) ص: 201 رواه في كتاب الأحكام باب التغليظ في الخيف والرشوة عن عبد الله بن عمرو . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنة الله على الرائي والمرتشي.

(10) ورواه أبو داود عنه في الأقضية بلفظ الكتاب (ج 5 ص 207) مختصر للنذري .

(11) ص: 22 .

(12) رواه في الجامع الصغير للسيوطي عن الحاكم في المستدرک والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر بلفظ ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والديوث ورجلة النساء ورواه عن الطبراني في الكبير عن عثمان بن ياسر بلفظ ثلاثة لا يدخلون الجنة أبدأ الديوث والرجلة من النساء ومدمن الخمر وعليهما علامة الحسن (ج : 1 ص 480).

(13) ص: 58 الروضة في الفروع للنووي قال في تهذيبه وهو الكتاب الذي اختصرت من شرح الوجيز للرافعي إذا فاصل الروضة هو شرح الوجيز للرافعي . أنظر كشف الظنون ج 1 ص 929 .

(14) تتمت الفتاوى لبرهان الدين محمود بن أحمد الحنفي للترغى 616 أنظر كشف الظنون (ج 1 ص 343) .

التتمة القول من يحمل الرجال إلى أهله ويخلي بينه وبينهم انتهى فالقيادة على هذا بمعنى الديانة. قال في أصل الروضة ويشبه أن لا يختص بالأهل بل هو من يجمع بين الرجال والنساء في الحرام انتهى فالقيادة على هذا أعم من الديانة و«السعاية» وهو أن يذهب شخص إلى ظالم ليؤدي مسلماً بما يقوله له في حقه وإن كان صادقا وفي حديث الساعي مثلث (1) أي مهلك بسعائته نفسه والسعي به والمسعي إليه «ومنع الزكاة» عناداً لا جحوداً لوجوبها فإن جحودها كفر «ويأس الرحمة» والقنوط منها قال الله تعالى ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي رحمته ﴿إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (2). وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الْخَالُونَ﴾ (3) «وأمن المكر» بالإسترسال في المعاصي والإتكال على العفو قال الله تعالى ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (4) و«الظهار» كقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي قال الله تعالى فيه ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنَكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ﴾ (5) أي حيث شبهوا الزوجة بالأم في التحريم «و» تناول «لحم الخنزير واللبنة» لغير ضرورة. قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ (6) الآية «وفطر رمضان» من غير عذر لأن صومه من أركان الإسلام و«الغلول» وهو كما قال الأزهري (7) الخيانة في بيت مال أو زكاة أو غنيمة وقبده أبو عبيدة (8) بالغنيمة فقط. قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَخْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (9) و«للحاربة» وهي قطع الطريق على المارين بإخافتهم فقط فإن انضم إلى الإخافة أخذ مال أو قتل نفس فكل منهما كبيرة على انفرادها لكن في الروضة (10) إنه إذا لم يوجد من قاطع الطريق إلا إخافة السبيل فقط فقد يتوقف

(1) وفي لسان العرب في مادة سعى ج 6 ص 386 وفي حديث كعب الساعي مثلث تأويله أنه يهلك ثلاثة نفر بسعائته أحدهم للسعي به والثاني السلطان الذي سعى بصاحبه إليه حتى أهلكه والثالث هو الساعي نفسه سمي مثلثاً لا هلاكه ثلاثة نفر وما يحقق ذلك الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يدخل الجنة قتات فالقتات والساعي واللاحل واحد وقال للحلي وفي نهاية الغريب حديث الساعي مثلث ونهاية الغريب مجلدات للشيخ الإمام ابن السعادات مبارك بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري: كشف الظنون (ج 2 ص 1989).

(2) سورة يوسف: الآية 87.

(3) سورة الحجر: الآية 56.

(4) سورة الأعراف: الآية 99.

(5) سورة المجادلة: الآية 2.

(6) سورة الأنعام: الآية 145.

(7) 370-282 هـ = 981-895 م محمد بن الأزهري أبو منصور أحد الأئمة في اللغة والأدب مولده ووفاته في هرة بخبرسات نسبته إلى جده الأزهري باللقب فاشتهر به أو لائم غلب عليه التبحر في العربية فرحل في طلبها من كتبه تهذيب اللغة وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء وتفسير القرآن، الاعلام (ج 5 ص 311).

(8) ص: 133.

(9) سورة آل عمران: الآية 161.

(10) ص: 58.

في عدها من الكبائر قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (1) و«السحر» و«أكل» «الربا» بالموحدة لأنه صلى الله عليه وسلم عدهما من السبع الموبقات (2) و«إدمان الصغيرة» الواحدة أي المواظبة عليها من نوع أو أنواع ونقل الرافعي (3) عن الجمهور أن من غلبت طاعته معاصيه كان عدلاً ومن غلبت معاصيه طاعته كان مردود الشهادة وسكت عن استوائهما لأنه لا يكاد يتحقق والكبائر لا تنحصر فيما ذكره المصنف ولذلك أتى بالكاف في قوله كالقتل ويؤيده ما روه الطبري (4) وغيره (5) عن ابن عباس أن الكبائر إلى السبعين أقرب وما روه الطبري أيضاً من رواية قيس (6) بن سعيد عن سعيد بن جبير (7) عن ابن عباس (8) أنها إلى السبعمئة أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها.

مسألة

في الفرق بين الرواية والشهادة، قال للماوردي ما حاصله «الأخبار عن» شيء «عام» لكل الناس «لا ترفع فيه» إلى الحكام «الرواية» خبر الأخبار «وخلافه» وهو الأخبار عن شيء خاص ببعض الناس يمكن الترفع فيه إلى الحكام «الشهادة» خبر خلافه قيل. وفي كلا التعريفين نظر أما الأول فلأنه غير جامع لأنه يخرج عنه بقوله عام

(1) سورة المائدة: الآية 33.

(2) روى البخاري عن أبي هريرة في الوصايا باب الذين يأكلون أموال إيتامى ظلماً عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال اجتنبوا سبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هي؟ قالك لشرك بالله والسحر وقتل لنفس لتي حرم لله إلا بالحق وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف الحصنات للرمات الغافلات (ج 3 ص 195).

(3) ص: 60.

(4) ص: 112.

(5) أنظر ما ورد فيه من الروايات في تفسير ابن كثير في سورة النساء عند قوله تعالى ﴿أَلَّا تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ (ج 1 ص 497) وفي جامع البيان للطبري ج 4 ص 41.

(6) هكذا في كل النسخ قيس بن سعيد والذي في تفسير الطبري عند قوله تعالى ﴿أَلَّا تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ الآية (ج 4 ص 41) سورة النساء حدثنا الثوري حدثنا أبو حذيفة حدثنا شبل عن قيس بن سعد عن سعيد بن جبير أن رجلاً قال لابن عباس كم الكبائر سبع؟ قال هي إلى سبعمئة أقرب منها إلى سبع غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار وقيس بن سعد مفتي أهل مكة بعد عطاء ثقة فقيه كان يحيى بن سعيد يتكلم فيه قال الذهبي وثقه أحمد وقد روى عن طاوس ومجاهد وعنه جرير بن حازم وحمام بن زيد وجماعة مات سنة 119 هـ ميزان الاعتدال ج 3 ص 397.

(7) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الموالي أبو محمد أو أبو عبد الله الكوفي كان ابن عباس إذا سأله أهل الكوفة يقول أليس فيكم ابن لدهما؟ يعني قال عمرو بن ميمون عن أبيه لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه قتله الحجاج لعنه الله في شعبان سنة 92 وهو ابن 46 سنة طبقات الحفاظ للسيوطي ص: 38.

(8) ص: 178.

ما هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وما هو خاص بغيره كأجزاء العناق عن أبي بردة (1) رضي الله عنه، وأما الثاني فلأنه غير مانع لأنه يدخل فيه الدعاوي والأقارير فأن الدعوى أخبار بحق له على غيره والإقرار أخبار بحق لغيره عليه وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن الترافع فيه ولو زل المصنف في تعريف الرواية غالباً وفي تعريف الشهادة بلفظ أشهد لا ندفع الاعتراضان معا وما في المروي من أمر ونهي وتنبيه . قال القاضي أبو بكر (2) يرجع إلى الخبر بالإضافة إلى نقلتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم تارة يخبر عن الله بأنه قال ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ وبأنه قال ﴿ لَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ﴾ وتارة يقول افعلوا كذا ولا تفعلوا كذا والصحابة يخبرون أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك والتابعون يخبرون بأن الصحابة أخبروا عنه وهلم جرا «،» قول الشاهد « أشهد » بكذا إنشاء تضمن الأخبار « بالمشهود به » « لا محض أخبار أو » محض « إنشاء على المختار » والأول ناظر إلى اللفظ ومتعلقه والثاني إلى المتعلق فقط والثالث إلى اللفظ فقط وهو التحقيق ولا تنافي بين كون لفظ أشهد إنشاء وكون معنى الشهادة أخباراً لأن صيغة أشهد مودية لمعنى الشهادة مع متعلق ذلك للمعنى وهو للمشهود به فلم يتولد الثلاثة على محل واحد لأن كل قائل بمذهب نظر إلى ما لم ينظر إليه غيره « وصيغ العقود كعبت » واشتربت والفسوخ كطلقت واعتقت « إنشاء » لأنها نقلت شرعاً عن معناها اللغوي وهو الأخبار صارت إنشاء « خلافاً لأبي حنيفة (3) » في قوله أن الصيغ المذكورة باقية على معناها الأصلي وهو الأخبار والأصل عدم النقل ولا يكون للتلفظ بها عند العقد صادقاً إلا بتقدير وجود معناها من البيع والطلاق ونحوهما قبيل التلفظ بها وإنكر السروجي (4) من الحنفية (5) ذلك وقال لا أعرف ذلك لأصحابنا بل للعرف عندهم أنها إنشاءات واختلف في لشرائط العدد في الجرح والتعديل على مذاهب « قال القاضي » أبو بكر الباقلاني (6) « يثبت الجرح والتعديل بواحد » في الرواية والشهادة

(1) أبو بردة هانئ بن نيار بن عمرو بن عبيد البلوي من حلفاء الأنصار الصحابي الجليل خال البراء بن عازب: القسطلاني ج 7 ص 304 والإصابة ج 3 ص 396 وج 4 ص 18 .

(2) ص: 47 .

(3) ص: 24 .

(4) 710-639 هـ = 1310-1241 م أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي أبو العباس شمس الدين فقيه كان حنبلياً وتحول حنفياً نسبته إلى سروج بنولحي حران له كتب منها شرح الهداية فقه 6 مجلدات ضخمة واعتراضات على الشيخ ابن تيمية في علم الكلام رد عليه ابن تيمية في مجلدات وتحفة الأصحاب ونزهة ذوي الأبواب الاعلام ج 1 ص 86 .

(5) ص: 63 .

(6) ص: 47 .

نظرا إلى أن ذلك خبر «وقيل» يثبتان بواحد «في الرواية فقط» بخلاف الشهادة وعليه الإمام (1) وأتباعه وحكاة الآمدي (2) وابن الحاجب (3) والهندي (4) عن الأكثرين وقال ابن الصلاح (5) والنووي (6) أنه الصحيح و«قيل لا» يثبتان بواحد «فيهما» أي في الرواية والشهادة وحكاة البلاقلائي عن أكثر فقهاء المدينة وغيرهم «وقال القاضي» أبو بكر أيضا «يكفي الإطلاق فيهما» أي في الجرح والتعديل فلا يحتاج إلى ذكر سببهما في الرواية والشهادة اكتفاء بعلم الجارح والمعدل به وهذا القول إنما هو للإمام الرلزي والذي في مختصر التقريب (7) للقاضي أنه يذكر سبب الجرح لا سبب التعديل و«قيل» لا يكفي الإطلاق بل «يذكر» الجارح والمعدل «سببهما» أي الجرح والتعديل لاحتمال أن يجرح بما ليس بجارح وأن يعدل ما هو مجروح باطنا و«قيل» يذكر «سبب التعديل فقط» لا سبب الجرح لأن مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها و«عكس الشافعي (8)» رضي الله عنه ذلك فقال يذكر سبب الجرح لا سبب التعديل لأن سبب الجرح مختلف فيه دون سبب التعديل «و» ما قاله الشافعي «هو المختار في الشهادة وأما الرواية فيكفي الإطلاق فيها» للجرح والتعديل «إذا عرف مذهب الجارح» من أنه لا يجرح إلا بقادح تنزيلا لذلك منزلة ذكر السبب وأما الشهادة فلا يكفي فيها مثل ذلك لتعلق الحق فيها بالمشهود له «وقول الإمامين» إمام الحرمين (9) والإمام الرلزي «يكفي إطلاقهما» أي الجرح والتعديل «للعالم» بسببهما أي منه ولا يكفي من غير العالم به «هو رأي القاضي» أبي بكر للتقدم «إذ لا تعديل و» لا «جرح إلا من العالم» بسببهما فلا يقال أن قول الإمامين غير قول القاضي بل هو عينه وإن ذكره معه ابن الحاجب وغيره «و» إذا تعارض الجرح والتعديل فـ«الجرح مقدم» على التعديل «إن كان عدد الجارح أكثر من عدد المعدل لاطلاع الجارح على ما لم يطلع عليه للمعدل فلو

(1) ص: 22.

(2) ص: 39.

(3) ص: 27.

(4) ص: 83.

(5) ص: 77.

(6) ص: 22.

(7) لأبي بكر البلاقلائي وقد طبع الجزء الأول من التقريب أخيرا.

(8) ص: 24.

(9) ص: 50.

أطلقه المعدل على سبب الجرح وعلم توبته منه قدم على الجارح كما جزم به النووي (1) في النهاج (2) تبعا لأصله «وقال ابن شعبان» المالكي (3) «يطلب الترجيح» في النوعين في التساوي وما بعده ولم ينظر إلى كثرة العدد كما هو حاصل في الأول بكثرة عدد الجارح وفي الثالث بكثرة عدد المعدل ثم التعديل يكون صريحا كما تقدم ويكون ضمنيا «ومن التعديل» الضمني لشخص «حكم مشيروط العدالة» في الشاهد «الشهادة» من ذلك الشخص إذا لم يكن عدلا عنه لما حكم بشهادته فالحكم بشهادته يتضمن عدالته وقال (4) القاضي (5): إنه أقوى من التعديل باللفظ ويتضمن قبول الحاكم لشهادته قبول روايته و«كذا» من التعديل الضمني لشخص «عمل العالم» للمشيروط العدالة في الروي برواية ذلك الشخص فإنه يكون أيضا تعديلا لذلك الشخص «في الأصح» وإلا لما عمل بروايته وهو أدون مما قبله في التعديل وقيل ليس تعديلا له والعمل بروايته يجوز أن يكون احتياطا وأجيب بأن ذلك محيل لشرط المسألة لأن من شرطها أن لا يكون عمل العالم بروايته احتياطا وأن لا يكون ممن يرى الحكم بعمله كما صرح به العبدري (6) شارح للمستصفي (7) «ورواية من» عرف من عاداته أنه «لا يروي إلا للعدل» أما بتصريحه بذلك أو باستقراء من عاداته تعديل لمن روى عنه مطلقا وقيل لا مطلقا لجواز أن يترك عاداته وإنما قال المصنف للعدل ولم يقل عن العدل إعلاما بأنه لا ينحصر ما ذكر في الرواية عن العدل بل روايته له في كتاب إلتمزم في أنه لا

(1) ص: 22 .

(2) ص: 193 .

(3) أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان للصري للعرف بابن القرطبي الفقيه الحافظ انتظار اللقن انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر أخذ عن أبي بكر بن صدقة وغيره وعنه أبو القاسم الغافقي وجماعة ألف لزهري في الفقه كتاب مشهور وأحكام القرآن ومختصر ما ليس في المختصر ومناقب مالك وكتاب لسان وغيرها توفي في جمادي الأولى سنة 355 وسنه فوق لثمانين: الشجرة الزكية ص 80 .

(4) في زت بل قال.

(5) ص: 47 .

(6) توفي بمراكش صدر يوم الأربعاء لتسع خلون من رمضان من ست وعشرين وستمائة وصلى عليه أبو أمية إسماعيل بن سعد السعدي ودفن بمقبرة تامر كشت وهو محمد بن أحمد بن أبي غالب العبدري من أهل مالقة ومن بيت علم وأدب كان أدبيا كاتباً وشاعرا مطبوعا وكانت له مشاركة في فنون من العلم كالفقه وأصوله والعربية وغير ذلك وولع بالمطوق حتى شرح كتاب للمستصفي فما زل على أن أرى في مسأله كيفية الإنتاج بإظهار اللقمتين في كل مسألة وما تنتجه وردها إلى ضروبها على مراتبها وقلما تعرض لغير هذا وما سنم منه ولاكل على طول الكتاب ألف في العربية تأليفا لا بأس به وله للتخيل على الجمل وهو مختصر مفيد: الاعلام بمن حل بمراكش ولغات من الاعلام ج 4 ص 186 .

(7) للمستصفي في أصول الفقه للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي أنظره في كشف الظنون ج 2 ص 1673 .

يروى فيه إلا للعدل تعديل أيضا لمن روى عنه في ذلك الكتاب كصحيح البخاري (1) ومسلم (2) «وليس من الجرح» لشخص «ترك العمل» من العالم «بمرويه و» لا ترك «الحكم» للحاكم «بمشهوده» لجواز أن يكون ترك عمل العالم وترك حكم الحاكم لعارض (3) وهاتان المسألتان عكس المسألتين قبلهما وهما عمل الحاكم بشهادته والعالم بروايته «ولا» أي وليس من الجرح أيضا «الحد» لشخص «في شهادة الزنا» إذا لم يكمل نصابها لأن الحد لنقص عدد نصاب الشهادة لا لمعنى في الشاهد «و» لا في «نحو» ما اختلف فيه كشرب «النبيد» بحيث لا يسكر ولهذا قال الشافعي (4) أحده وأقبل شهادته ولا تكرر هنا ما سبق في قوله وتقبل رواية من أقدم جاهلا على مفسق مظنون لأن للذكر هنا لبيان أنه ليس من الجرح مع العلم والمذكور سابقا مقيد بالجهل وتحقيق الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة (5) فالمقصودان مختلفان «ولا» أي وليس من الجرح «التدليس» في شخص روى عن شيخه «بتسمية» له «غير مشهورة» حتى لا يعرف إذ لا خلل في ذلك ويسمى تدليس الشيوخ واحتراز بذلك عن تدليس للتون فإنه قاذح كما سيأتي و«قال ابن السمعاني (6) إلا أن يكون» للمسمي لشيخه بغير اسمه المشهور «بحيث لو سأل» عن اسم شيخه «لم يبينه» أي لم يبين اسمه للمشهور فإن صنيعة ذلك جرح له لظهور الكذب فيه وأجيب بالمنع فالأظهر ترك الاستثناء وفصل الآمدي (7) بين أن يكون الاسم لضعف المروي عنه فيكون جرحا أو لصغر سنه أو للاختلاف في قبول روايته وهو يرى قبولها فلا يكون جوحا «ولا» أي وليس من الجرح التدليس «بإعطاء شخص» أي بإعطاء الرلوي شخصا «اسم» شخص «آخر تشبيها» به به ثم مثله المصنف بقوله «كقولنا» في بعض تصانيفنا أخبرنا «أبو عبد الله الحافظ نعني» شيخنا «الذهبي (8) تشبيها بالبيهقي (9) في قوله حدثنا

(1) ص: 103 .

(2) ص: 36 .

(3) في زلعراض .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 54 .

(7) ص: 39 .

(8) ص: 455 .

(9) ص: 358 .

أبو عبد الله الحافظ «يعني» به شيخه «الحاكم» (1) «لظهور المقصود واعتراض هذا التمثيل بأنه لا يوافق مقصود» (2) للصنف لأن مقصوده أن يعطي شيخه الذهبي (3) اسم شيخ البيهقي تشبيها لشيخه الذهبي بشيخ البيهقي وهو الحاكم (4) لا تشبيه نفسه بالبيهقي في تسمية شيخه بأبي عبد الله لحاف لأن لا فائدة فيه «ولا» أي وليس من الجرح التدليس «بإبهام» الرلوي «اللقي» بضم اللام وكسر القاف وهو من تدليس الإسناد وهو أن يسقط الرلوي شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه بلفظ يوهم سماعه منه كقول من عاصر الزهري (5) مثلاً ولم يلقه وسمع ممن سمع منه . قال الزهري موهما أنه سمعه منه فإن لم يكن معاصراً للزهري فهو إرسال وهو تدليس مقبول «و» لا التدليس بإبهام الرلوي «الرحلة» بكسر الراء وهي الإرتحال إلى المشايخ الذين تباعدت أقطارهم وأما الرحلة بضم الراء فهو الشخص الذي يرحل إليه مثلاً إبهام الرحلة قول شخص حدثنا فلان وراء النهر موهما نهر جيحون ببلخ (6) وأراد نهر مصر بالجيزة (7) بالجيم والزلي لأن ذلك من المعارض ولا كذب فيه «أما مدلس المتن» الحديثية وهو من يدرج كلامه في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أوله أو وسطه أو آخره من غير تمييز «فمجروح» لإيهامه غيره أن الجميع من المدرج والمدرج فيه كلامه صلى الله عليه وسلم فيودي (8) ذلك إلى الكذب عليه صلى الله عليه وسلم.

(1) ص: 174 .

(2) في خ لا يوف بمقصود وأثبتنا ما في زت.

(3) ص: 455

(4) ص: 174 .

(5) توفي 249-863 م محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم الزهري مولاهم أبو عبد الله للصري من حفاظ الحديث له كتاب إضعفاء في رولة الحديث، الاعلام (ج 6 ص 222) .

(6) بالفتح وهو إسم أعجمي وهو جبل يتصل بناحية السند والهند وكابل وفيه نهر تجتمع فيه أنهار كثيرة ثم يجري هذا الرلوي في حدود بلخ إلى كترمد أنظر معجم قبلدان لياقوت ج 2 ص 228 .

(7) في خ بالجزيرة وهو غلط والصواب بالجزيرة وهي بليدة في غربي فسطاط مصر: للصدر السابق (ج 2 ص 232)

(8) في ز ت فيودي حاله ذلك.

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

مسألة الصحابي من اجتمع مومنا

بمحمد صلى الله عليه وسلم

«مسألة الصحابي» أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم «من اجتمع» من الأمة حال كونه «مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم» في حياته ومات مومنا بصيرا كان أو أعمى ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا وفي التعبير بالاجتماع إشعار بأمرين أحدهما لاشتراط الاتصاف بالتميز فلا يدخل في الصحبة من حنكه صلى الله عليه وسلم من الأطفال كعبد الله بن الحارث بن نوفل (1) أو مسح على وجهه كعبد الله بن ثعلبة (2) وهو ظاهر كلام ابن معين (3) وأبي حاتم (4) وابن دلود (5) وغيرهم قائلين بأن لهم رواية وليس لهم صحبة وإذا لم يشترط التمييز فهما وأشباههما يعدان في الصحابة واختاره البرماوي (6) الثاني خروج الأنبياء الذين

(1) عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث لأبيه ولجده صحبة وأمه هي بنت أبي سفيان قال البيهقي: لما ولد أرسلت به أمه إلى أختها أم حبيبة. فقالت: يا رسول الله هذا ابن أختي فحنكه وتفل في فيه وكانت تلقبه بية بمحدثين مفتوحتين لثانية ثقيلة

وروى

عنه مرسلًا وله سنتان عند موته صلى الله عليه وسلم: الإصابة ج 3 ص 57 .

(2) عبد الله بن ثعلبة بن صغير مصغرا العدوي قال ابن السكن يقال له صحبة. وقال غيره مسح النبي صلى الله عليه وسلم وجهه ورأسه عام الفتح ودعا له وهكذا أخرجه البخاري باب وقال الليث ج 5 ص 95 ويقال أنه ولد قبل الهجرة ويقال بعدها وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم. وقال البخاري هو مرسل: الإصابة ج 2 ص 285 .

(3) 157-233 هـ 775-848 م يحيى بن معين بن عرون بن زياد اللري بالولاء لبغداد أبو زكريا من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله نعتة الذهبية بسيد الحفاظ. وقال العسقلاني إمام الجرح والتعديل وقال ابن حنبل أعلمنا بالرجال له التاريخ والعلل ومعرفة الرجال وتوفي بالمدينة حاجا وصلى عليه أميره: الأعلام ج 8 ص 172 .

(4) ص: 150.

(5) توفي 217 هـ = 832 م موسى بن دلود الضبي أبو عبد الله قاض من العلماء بالحديث قال المدلقطني: كان مصنفا كثيرا مأمونا سكن بغداد وولى قضاء اللصبة ثم قضاء طرسوس وبها توفي: الأعلام ج 7 ص 322 .

اجتمعوا به ليلة الإسراء أو غيرها ومن اجتمع به من الملائكة لأن المراد الاجتماع المتعارف لا ما وقع على وجه خرق العادة ومقامهم أجل من رتبة الصحبة ولستشكل ابن الأثير (1) في كتابه أسد الغابة (2) دخول وفد جن نصيبين في اسم الصحبة واختلف في من رأى النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل دفنه كأبي ذؤيب (3) فقليل لا يسمى صحابيا. وقال الحافظ الذهبي (4) يسمى صحابيا وقوله السراج البلقيني (5) فتبطل (6) الصحبة بالردة فإن عاد إلى الإسلام عادت وإلا فلا وجعل ابن الجوزي (7) الصحبة ثلاث مراتب (8) الأولى الصحبة المؤكدة المشتملة على العاشرة وكثرة المخالطة الثانية مطلق الصحبة الصادقة بمجالسة أو مماشاة الثالثة من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجالسه وجعل هذه الرتبة من الصحبة الإلحاقية وإن كانت حقيقة الصحبة لم توجد في حقه فمن مات مومنا بعد اجتماعه بمحمد صلى الله عليه وسلم ثبت له اسم الصحبة «وإن لم يرو» عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا خلافا لقول بعضهم لا بد أن يروي عنه ولو حديثا واحدا «وإن لم يطل» الصحابي الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم «بخلاف التابعي مع الصحابي» فلا يكفي في صدق التابعي وهو صاحب الصحابي اجتماعه بالصحابي من غير إطالة الاجتماع به نظرا للعرف في الصحبة هذا مذهب جماعة منهم الخطيب البغدادي (9) والذي عليه العمل عند أكثر أهل الحديث

(1) 555-630 هـ = 1160-1233 م علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري أبو الحسن عز الدين ابن الأثير للزخ الإمام من العلماء بالنسب والأدب ولد بجزيرة ابن عمر وتوفي بالموصل عن تصانيفه الكامل 12 مجلدا مرتب على السنين بلغ فيه عام 629 وأكثر من جاء بعده من المؤرخين عيال عليه وأسد الغابة في معرفة الصحابة ط خمس مجلدات كبيرة مرتب على الحروف، واللباب وغيرها، الاعلام (ج 4 ص 331).

(2) ذكر في كشف الظنون (ج 1 ص 82).

(3) توفي 27 هـ = 648 م خويلد بن خالد بن محرز أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وسكن للدينة ولشترك في الغزو. قال البغدادي في خزنة الأدب هو أشعر من هذيل من غير مدقعة وقد على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وفاته فأدركه وهو مسجى وشهد دفنه له ديون: الاعلام ج 2 ص 325 لإصابة (ج 1 ص 65) الخزانة (ج 1 ص 203).

(4) ص: 270.

(5) ص: 272.

(6) في ز ت وتبطل وهو الأحسن.

(7) 508-597 هـ = 1114-1201 م عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج علامة عصره في التاريخ والحديث كثير التصانيف مولده ووفاته ببغداد ونسبته إلى مشرعة الجز من محالها، له نحو 300 مصنف منها تلقيح فهم أهل الأثر في مختصر السير والأخبار وعجائب البديع وجامع للساند والألقاب 5 مجلدات الاعلام. (ج 3 ص 316).

في خ ثلاثة مراتب وهو خلاف القاعدة.

(8) في ز ت ومن مات.

(9) ص: 21.

ورجحه ابن الصلاح (1) وتبعه النووي (2) أنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم تطل الصحبة والفرق بين اشتراط طول الصحبة في التابعي وعدمها في الصحابي أن اجتماع الصحابي بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة يؤثر من النور القلبي المودي إلى انطباع القلب على الاستقامة أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي و« قيل » الرواية وإطالة الاجتماع « يشترطان » في صدق اسم الصحابي فلا يسمى صحابيا إلا بهما. أما الإطالة فبالنظر إلى العرف وأما الرواية فلأنها المقصود من صحبة النبي لتبليغ الأحكام و« قيل » يشترط « أحدهما » فقط وذلك صادق باشتراط إطالة الصحبة دون الرواية وباشتراط الرواية دون إطالة الصحبة والأول معروف والثاني غير معروف ولكن حكاه بعض التأخرين والقولان مفهومان من قوله قيل وإن لم يرو وإن لم يطل فإن من لشرط أحدهما لم يشترط الآخر فصريح بما علم التزاما وصارت الأقوال أربعة وسقط ما قيل أن ظاهر كلامه الاكتفاء بالرواية دون المجالسة ولم يقل به أحد و« قيل » يشترط في صدق اسم الصحابي واحد من أمرين. ما « الغزو » مع النبي صلى الله عليه وسلم « أو » أن تمضي « سنة » على الاجتماع به وهو محكي عن سعيد ابن المسيب (3) وقيل لا يصح عنه فإن في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي (4) وهو ضعيف (5) ويلزم على القول باشتراط أحد هذين الأمرين إخراج مثل جرير بن عبد الله البجلي (6) ووائل بن حجر (7) ومعاوية بن الحكم (8). وغيرهم ممن لم يشهد معه غزو

(1) ص: 77.

(2) ص: 22.

(3) 94-13 هـ = 634-713 م سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب الخزومي القرشي أبو محمد سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت لا يأخذ عطاء، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأفضيته حتى سمي راية عمر توفي بالمدينة: الأعلام (ج 3 ص 102).

(4) 207-130 هـ = 747-823 م محمد بن ممر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء للدين أبي عبد الله الواقدي من أقدم المؤرخين في الإسلام ومن أشهرهم ومن حفاظ الحديث ولد بالمدينة وكان تاجر حنطة بها فضاقت ثروته وانتقل إلى العراق في أيام الرشيد وله عدة كتب في كفتوحات وتفسير القرآن وأخبار مكة والطبقات. قال الخطيب البغدادي كان الواقدي كلما ذكرت له وقعة ذهب إليمكانها فعابته: الأعلام ج 6 ص 311.

(5) قال الدارقطني محمد بن عمر مختلف فيه فيه ضعف بين في حديثه. وقال يحيى بن معين ليس بشيء متروك الحديث، نظر للضعفاء والمتروكون للدارقطني ص 347.

(6) جرير بن عبد الله بن جابر البجلي الصحابي الشهير يكنى أبا عمرو وقيل أبا عبد الله اختلف في وقت إسلامه والصحيح أنه كان قبل سنة عشر وتوفي سنة إحدى وقيل أربع وخمسين، نظر الإصابة ج 1 ص 232.

(7) توفي نحو 50 هـ = 670 م وأكل بن حجر الحضرمي القحطاني أبو هنيئة من أقبال حضر موت وكان أبوه من ملوكهم وفي حديث نبوي يرويه المؤرخون هو بقية أبناء للولك وقد عليه صلى الله عليه وسلم فرحب به وبسط له رداءه فأجلسه معه عليه. وقال: اللهم بارك في ولدك وولده: الأعلام ج 8 ص 106 الإصابة ج 3 ص 628 قال وأكل بن حجر بضم الهملة وسكون الجيم بن ربيعة بن وائل بن يعمر ويقال غير ذلك.

(8) معاوية بن الحكم السلمي أبو عمر كان يسكن بني سليم وينزل المدينة. وقال البخاري له صحبة بعد في أهل الحجاز وقال البيهقي سكن المدينة. وروى عنه صلى الله عليه وسلم حديثا قلت ثبت حديثه في صحيح مسلم من طريق عطاء بن يسار قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فعض رجل من القوم في صلاته الحديث: الإصابة ج 3 ص 432.

أو لا أقام معه سنة مع أن الإجماع على عداهم من الصحابة قاله بعض المتأخرين «ولو ادعى» الشخص «للعاصر» للنبي صلى الله عليه وسلم «العدل الصحبة» له صلى الله عليه وسلم «قبل» دعوته الصحبة «وفاقا للقاضي» أبي بكر الباقلاني (1) لأن عدالته تمنعه من الكذب مثاله ما في البخاري (2) في المغازي عن الزهري (3) عن سنين أبي جميلة (4) أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح انتهى. وحكى عن أبي بكر الصيرفي (5) أنه لا يقبل دعوته الصحبة كما لو قال أنا عدل فإنه لا يقبل دعوته العدالة قال البرماوي (6) وعلى ذلك النووي (7) تبعا لابن الصلاح (8) ثم قال: والظاهر أن العدل إذا قال أنا تابعي لأني أدركت الصحابي روية أو لجتماعا أنه يقبل قوله وطريق معرفة كونه تابعا تعلم مما سيأتي في الكلام على المرسل، و«الأكثر» من علماء السلف والخلف «على عدالة الصحابة» فلا يبحث عنها في رواية ولا شهادة (9) لثناء الله تعالى ورسوله عليهم. قال الله تعالى ﴿يُخَيِّرُ أُمَّةً أخرجت﴾ (10) قال أكثر المفسرين المراد بهم الصحابة. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: خير أمتي قرني روله الشيخان (11) وإذا كانت العدالة تثبت بتزكية عدلين فكيف بثناء الله ورسوله و«قيل» الصحابة «كغيرهم» فيبحث عن العدالة فيهم (12)

(1) ص: 47 .

(2) ص: 103 .

(3) ص: 281 .

(4) سنين بالتصغير أبو جميلة السلمي ويقال الضمري وقيل لسم أبيه وقد ، حكاه ابن حبان روى البخاري من طريق الزهري عن أبي جميلة أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين وقال له أحاديث. وقال العجلي تابعي ثقة الإصابة ج 2 ص 85 روى له البخاري في باب. وقال لليث في غزوة الفتح. قال: أخبرنا ونحن من ابن السيب قال وزعم أبو جميلة أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح ج 5 ص 95 فقول صاحب الإصابة أنه حج معه صولبه خرج معه عام الفتح.

(5) ص: 88 .

(6) ص: 43 .

(7) ص: 22 .

(8) ص: 77 .

(9) في زت ولا شهادة.

(10) سورة آل عمران الآية 110

(11) روله البخاري في فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمران بن حصين ج 4 ص 189 ، ورواه مسلم في باب فضل الصحابة عن عبد الله بلفظ خير أمتي لقرن الذين يلوني ج 7 ص 184 .

(12) في زت منهم.

في الرواية والشهادة ولستثنى بعضهم من هذا القول الشيخين (1) رضي الله عنهما فإنهما مقطوع بعد التهمة، و«قيل» الصحابة عدول «إلى» زمن «قتل عثمان» بن عفان (2) لوقوع الفتن بينهم من حينئذ وفيهم المسك عن الخوض فيها و«قيل» كلهم عدول «إلا من قاتل عليا (3)» رضي الله عنه لخروجهم على الإمام الحق وسيأتي رده في العقائد.

مسألة

الحديث «المرسل» في اصطلاح الأصوليين هو «قول غير الصحابي» تابعيا كان أو من بعده «قال النبي صلى الله عليه وسلم» كذا مسقطا الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، وفي اصطلاح المحدثين هو قول التابعي كبيرا كان وهو من لقي جمعا كثيرا من الصحابة كسعيد بن المسيب (4) أو صغيرا وهو من لم يلق من الصحابة إلا واحدا أو اثنين أو نحو ذلك كأبي حازم (5) فإن كان القائل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من تابع التابعين فهو منقطع أو ممن بعدهم فمعضل بفتح الضاد المعجمة؛ وعلى هذا فالمنقطع أعم من المعضل عموما مطلقا لأن المنقطع ما سقط من إسناده من محل واحد ولو فأكثر فإن سقط منه رويان من موضعين مثلا كل واحد من موضع كان منقطعا من موضعين والمعضل ما سقط منه اثنان فأكثر وتبين بهذا مباينة المنقطع للمرسل والمعضل بانفراده عن كل منهما لأنه ينفرد عن المعضل بأنه قول الروي الواحد

(1) أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(2) 47 قبل هـ 35 هـ 577-656 م عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من قريش أمير المؤمنين ذو النورين ثالث الخلفاء الراشدين واحد للبشرين بالجنة ولد بمكة وسلم بعد البعثة بقليل، من أغنياء الإسلام جهز جيش العسرة بما له مائة بعير باقتناها وتبرع بألف دينار وصارت إليه الخلافة بعد موت عمر فافتتحت في أيامه أرمينية والقوقاز وخراسان وسجستان وقزوين وقبرس وأتم جمع القرآن الاعلام ج 4 ص 210.

(3) 23 قبل الهجرة - 40 هـ 600-661 م علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي أبو الحسن أمير المؤمنين رابع الخلفاء واحد لعشرة للبشرين وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره واحد الشجعان الأبطال ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء وأول الناس إسلاما بعد خديجة ولد بمكة وتربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وكان ملوآ بيده في أكثر للشاهد ولما أخى صلى الله عليه وسلم بين الصحابة قال له أنت أخي: الاعلام ج 4 ص 295.

(4) ص: 285.

(5) توفي 140 هـ = 757 م سلمة بن دينار للخزومي أبو حازم ويقال له الأعرج عالم للدينة وقاضيا وشيخها فارسي الأصل كان زهدا عابدا يبعث إليه سليمان بن عبد الملك فقال إن كانت له حاجة فليات وأما أنا فلا حاجة لي إليه قال عبد الرحمن بن زيد ما رأيت أحدا لحكمة أقرب إلى فيه من أبي حازم: الاعلام ج 3 ص 113 وطبقات الحفاظ ص 60.

وينفرد عن المرسل بأنه قول غير التابعي، «و» للمرسل «احتج به أبو حنيفة (1) ومالك (2)» وأحمد (3) في أظهر الروايتين عنه و«الأمدي (4) مطلقاً» سواء كان المرسل له من أئمة النقل أم لا «و» احتج به «قوم إن كان المرسل» بكسر السين «من أئمة النقل» كسعيد ابن المسيب (5) والشعبي (6) بخلاف من لم يكن منهم فإنه قد يظن من ليس بعدل عدلاً فيسقطه لظنه وهو قول عيسى (7) بن إيان واختاره ابن الحاجب (8) وصاحب البديع (9)، «ثم هو» أي الحديث المرسل على القول بالاحتجاج به «أضعف من» الحديث «المسند» وهو الذي اتصل سنده فلم يسقط منه أحد بحيث لو تعارضاً قدم المسند عليه «خلافاً لقوم» من الحنفية (10) في قولهم أن المرسل أقوى من المسند قالوا لأن العدل لا يسقط إلا من يجزم بعدلته بخلاف من يذكره. فقد يحيل الأمر فيه على غيره وأجيب بمنع ذلك، و«الصحيح» في المرسل «رده» أي رد الاحتجاج به «و» هذا القول «عليه الأكثر منهم» الإمام «الشافعي (11) والقاضي» أبو بكر الباقلاني (12) قال مسلم (13) «رحمه الله في صدر صحيحه: المرسل في أصل قولنا «و» قول «أهل العلم بالأخبار» ليس بحجة (14) انتهى؛ للجهل بعدالة الساقط وأهل العلم في عبارة المصنف معطوف في المعنى على الأكثر ومثل هذا العطف يسمى العطف التلقيني على حد قوله تعالى ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ (15) «فإن كان» المرسل بكسر السين يعرف

(1) ص: 24

(2) ص: 24

(3) ص: 31

(4) ص: 39

(5) ص: 285

(6) 103-19 هـ = 640-721 م عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري أبو عمر روية من التابعين يضرب للنيل بحفظه ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة قال ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حدثني رجل إلا حفظته وهو من رجال الحديث ثقة استقضاه عمر بن عبد العزيز الاعلام ج 3 ص 251

(7) ص: 186

(8) ص: 27

(9) ص: 438 وصاحبه هو الشيخ الإمام مظفر الدين أحمد بن علي للعروف بابن الساعاتي البغدادي الحنفي للتوفى سنة 694 هـ وهو مختصر لطيف في أصول الفقه سماه بديع النظام الجامع بين كتابي البردوي والأحكام أنظر كشف المظنون ج 1 ص 235 الاعلام ج 1 ص 175

(10) ص: 260

(11) ص: 24

(12) ص: 47

(13) ص: 36

(14) قال والمرسل من الروايات في أصل قولنا وأهل العلم بالأخبار ليس بحجة ج 1 ص 24 منشورات دار الآفاق.
(15) سورة البقرة: الآية 124

من عادته أنه «لا يروي إلا عن عدل كابن المسيب» وأبي سلمة (1) بن عبد الرحمن يرويان عن أبي هريرة (2) فإذا أرسل أحدهما فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قبل» أي مرسله للعلم بأن المسقط هو أبو هريرة «وهو» أي للمرسل حينئذ «مسند» حكما لأن إسقاط العدل كذكره فيقبل مطلقا «فإن عضد مرسل كبار التابعين» وهو من أكثر رواياته عن الصحابة كقيس بن أبي حازم (3) وأبي عثمان النهدي (4) وأبي رجاء العطاردي (5) «ضعيف» فاعل عضد «يرجح» للمرسل نعت ضعيف والمراد ضعيف لا يصلح للاحتجاج به على انفرداه ويصلح الترجيح بانضمام غيره إليه «كقول صحابي أو فعله أو» قول «الأكثر» من غير الصحابة «أو إسناد» من مرسله أو غيره واعترض هذا الأخير بأن العمل حينئذ بالمسند فلا فائدة للعمل بالمرسل المعتضد بالمسند، وأجيب بأن فائدته تقديمه عند التعارض على المسند فقط «أو إرسال» من شخص آخر يروي عن غير شيوخ الأول «أو قياس» في معنى الأصل بينه وبين الفرع بنفي الفارق كما سيأتي «أو انتشار» له من غير نكير «أو عمل» بعض أهل «العصر» على وفقه «كان المجموع» من المرسل والعضد له «حجة وفاقا للشافعي» (6) «رضي الله عنه» لا مجرد المرسل وحده خلافا لبعضهم «ولا» مجرد العاضد «لننضم» إليه فقط لضعف كل منهما على انفرداه عند من قال بعدم حجيته كالشافعي رضي الله عنه ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن قال الشاعر:

لا تقاتل بواحد أهل بيت * فضعيفان يغلبان قويا (7)

(1) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري اللدني قيل لسمه كنيته وقيل لسمه عبد الله فقيه كثير الحديث إمام من العلماء مات سنة 94 عن 72 سنة طبقات الحفاظ للسيوطي ص 30 .

(2) ص: 251.

(3) قيس بن أبي حازم حصين بن عوف البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي أدرك وهاجر فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وتفرّد بالرواية عن العشرة قال بن عينية ما كان بالكوفة أحد أروى عن الصحابة منه وقال أبو دلوود أجود التابعين إسنادا قيس بن أبي حازم ومنهم من جعل الحديث عنه أصح إسنادا وأروى أناس عنه إسماعيل بن أبي خالد جاوز المائة بسنين كثيرة حتى خرف مات 84 أو 97 أو 98 طبقات الحفاظ ص 29 .

(4) أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي الكوفي أدرك وأسلم في حياة النبوة ولم يرو هاجر في زمان عمر وسكن البصرة بعد قتل الحسين مات 95 أو 106 عن مائة وثلاثين وقيل وأربعين سنة طبقات الحفاظ للسيوطي ص 31 .

(5) أبو رجاء العطاردي عمران بن ملحان ويقال بن تميم البصري أدرك ولم ير وسلم بعد الفتح عالم بالقرآن والرواية وعاش مائة وعشرين سنة أو أكثر مات ست ومائة أو سبع الطبقات ص 32 .

(6) ص: 24.

(7) أوردها العطار في حاشيته على الحلج ج 2 ص 204 هكذا دون عزو

يا مريض الجفون عذبت قلبا * * كان قبل الهوى قويا سوريا

لا تحارب بناظريك فولدي * * فضعيفان يغلبان قويا

فسقط ما اعترض به القاضي (1) وغيره على الشافعي من أن ضم الضعيف إلى الضعيف لا يوجب القبول، إما مرسل صغار التابعين وهو من أكثر روايته عن التابعين كالزهري (2) فباق على الرد مع العاضد لشدة ضعفه «فإن تجرد» المرسل عن العاضد و«لا دليل» في المسألة «سوله» وكان مدلوله يدل على المنع من شيء مباح «فالأظهر الانكفاف» عن ذلك الشيء «لأجله» أي لأجل المرسل احتياطاً لأنه يحدث شبهة توجب التوقف، وقيل: لا يجب الانكفاف لأنه والحالة هذه ليس بحجة وأصل الخلاف قولان هل يحتج به أولاً وحكياً عن الشافعي (3) حكى الأول عنه الماوردي (4) وحكى الثاني عنه البيهقي (5).

مسألة الأكثر على جواز نقل الحديث

بالمعنى للعارف

«مسألة» الحديث المتعبد بلفظه كالأذن والتشهد والتكبير والتسليم والمتشابه والذي هو من جوامع الكلم التي أوتيها صلى الله عليه وسلم نحو الخراج بالضمان (6) والعجماء جبار (7) لا يجوز نقلها بغير ألفاظها إجماعاً، واختلف فيما سوى ذلك ف«الأكثر» من العلماء ومنهم الأئمة الأربعة «على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف» بمدلولات الألفاظ ومواقع الكلام من الخبر والإنشاء فيأتي بلفظ بدل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم مساو له في المعنى جلاء وخفاء من غير زيادة في المعنى ولا نقص؛ لأن

(1) ص: 47.

(2) ص: 281.

(3) ص: 24.

(4) ص: 249.

(5) ص: 358.

(6) أخرجه ابن ماجه في التجارات عن عائشة ج 2 ص 754، وأبو داود في البيوع عنها ج 5 ص 158، مختصر للنذري، والنسائي في البيوع عنها ج 7 ص 254 للجبتي، وأخرجه البيهقي والطبرسي والترمذي وصححه الإمام أحمد.

(7) أخرجه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «العجماء جبار والجبار والعجماء جبار» وفي لركاز الخمس باب للعدن جبار الحديث ج 8 ص 46، ومسلم في الأقضية عنه ج 5 ص 127 منشورات الأفاق.

المقصود المعنى، واللفظ آلة له، وفي الحديث أن عبد الله بن سليمان (1) الليثي قال قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما سمعت منك يزيد حرفاً. أو ينقص حرفاً فقال: إذا لم تحلوا حرماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس. فذكر ذلك للحسن (2) فقال: لولا هذا ما حدثنا. روله ابن مندة (3) في معرفة الصحابة (4). أما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً ولا فرق في الجواز بين الناسي للفظ وغيره «وقال الماوردي» في الحاوي (5) يجوز للروائي نقل الحديث بالمعنى «إن نسي اللفظ» فإن لم ينسها فلا يجوز لفوات فصاحة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم «وقيل» يجوز «إن كان» الحديث «موجبه» بفتح الجيم أي مقتضاه «علماً» أي اعتقاداً كحديث مسلم (6) لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت (7) فيجوز رواية يرى ببصر بخلاف ما إذا كان موجبه عملاً فمنه (8) ما لا يجوز الإخلال بلفظه كحديث أبي داود (9) وغيره تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (10) وخمس يقتلن في الحل والحرم (11) الحديث وهذا القول حكاه ابن السمعاني (12) وجهاً لأصحابنا و«قيل» يجوز «بلفظ مرادف وعليه الخطيب» البغدادي (13) بخلاف ما إذا لم يوت (14) بلفظ

- (1) قال السيوطي في التدريب ورد في السألة حديث مرفوع روله ابن مندة في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن أكيمه الليثي قال قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما سمعت منك يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً فقال: إذا لم تحلوا حرماً ولم تحرموا حلالاً فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا ج 2 ص 99 لكن قال السخاوي هو حديث مضطرب لا يصح بل روله الجوزجاني في اللوضوعات ونظر الإصابة ج 2 ص 73 و ج 3 ص 515 في ترجمة سليم بن أكيمه و ترجمة محمد بن عبد الله بن سليمان
- (2) ص: البصري: 79.
- (3) 395-310 هـ = 1005-922 م محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة أبو عبد الله العدي نسبة إلى عبد البليل الأصبهاني من كبار حفاظ الحديث الراجلين في طلبه للكثيرين من التصنيف فيه من كتبه فتح الباب في الكنى والألقاب ومعرفة الصحابة ومعرفة أسماء الله وغيرها للإعلام ج 6 ص 29 .
- (4) سماه في ترجمته في الكشف أسماء لصحابة ج 6 ص 57 .
- (5) الحاوي في فقه الشافعية نيف وعشرون جزءاً ذكره في كشف الظنون وقال لم يؤلف في الذهب مثله ج 1 ص 628 .
- (6) ص: 36 .
- (7) روله في الفتن في ذكر ابن صياد بلفظ ابن شهاب وأخبرني عمرو بن ثابت الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حذر الناس الدجال أنه مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه من كره عمله أو يقرؤه كل مؤمن وقال تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت ج 8 ص 193 منشورات دار الآفاق وأخرجه الترمذي في الفتن أيضاً ما جاء في علامة الدجال عن ابن عمر ج 4 ص 441 وقال حديث حسن صحيح: دل افكر.
- (8) في زت فإنه
- (9) ص: 41 .
- (10) روله عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وأخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ج 1 ص 318 مختصر للتدري.
- (11) روله البخاري عن حفصة وعائشة في باب ما يقتل للحرم من الدواب في الحج ج 2 ص 212 .
- (12) ص: 54 .
- (13) ص: 21 .
- (14) في زت إذا لم يأت

مرادف فإنه لا يجوز لأنه قد لا يوفي (1) بالمقصود، «و» نقل الحديث بالمعنى «منعه» مطلقاً محمد «بن سيرين (2) و» أحمد بن يحيى «ثعلب (3) و» أبو بكر «الرازي» الحنفي (4) «وروي» للنوع مطلقاً «عن ابن عمر (5)» رضي الله عنهما رواه ابن السمعاني (6) عنه واختلف في جواز رواية مصنفات العلماء بالمعنى فمنعه ابن الصلاح (7) وأجازه ابن دقيق العيد (8) إن لم يؤد لتغيير شيء من التصنيف.

«مسألة الصحيح يحتج بقوله الصحابي:

قال النبي صلى الله عليه وسلم»

كذا لأن الظاهر سماعه منه وقيل لا يحتج به لاحتمال أن يكون بينه وبينه واسطة وأجيب بأن الأصل عدم ذلك، «وكذا» يحتج بقوله «عن» النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا «على الأصح» عند ابن الصلاح والبيضاوي (9) والهندي (10) وغيرهم وفي للحصول (11) وجهان بلا ترجيح وإيراد الحديث بلفظ عن من غير تصريح بالسماع يسمى عند المحدثين العنعنة ومثل عن كلمة أن بالتشديد كقول الصحابي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا، واختلفوا في أن بالنسبة إلى غير الصحابي فقال ابن

-
- (1) في زت قد لا يوتي.
 - (2) 110-33 هـ = 729-653 م محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، أبو بكر إمام وقته في علوم الدين بالبصرة تابعي من إشراف الكتاب مولده ووفاته بالبصرة روى الحديث واشتهر بالورع، نسب له تعبير الرؤيا. الأعلام ج 6 ص 154.
 - (3) ص: 106.
 - (4) ص: 54.
 - (5) 10 قبل الهجرة - 73 هـ = 692 م عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن صحابي جليل من أعز بيوتات قريش في الجاهلية والإسلام كان جريئاً جهوريماً نشأ في الإسلام وهاجر مع أبيه وشهد فتح مكة وفيها مولده ووفاته أفتى في الإسلام 60 سنة وكف بصره في آخر عمره وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة له في كتب الحديث 2630 حديثاً وفي الإصابة قال أبو سلمة بن عبد الرحمن مات ابن عمر وهو مثل عمر في الفضل وكان عمر في زمن له فيه نظراء وعاش ابن عمر في زمان ليس له فيه نظير. الأعلام ج 4 ص 108.
 - (6) ص: 54.
 - (7) ص: 77.
 - (8) ص: 68.
 - (9) ص: 27.
 - (10) ص: 83.
 - (11) ص: 34.

عبد البر (1) ذهب أبو بكر البرديجي (2) إلى أن حرف أن محمول على الانقطاع حتى يتعين السماع، والجمهور على أن عن وأن سواء إذا ثبت السماع واللقبي انتهى «وكذا» يحتج بقول الصحابي «سمعتُه أمر» بكذا «ونهى» عن كذا «أو أمرنا» بكذا أو نهينا عن كذا أو أوجب «أو حرم وكذا رخص» ببناء أمرنا وما عطف عليه للمفعول «في الأظهر» لظهور أن الذي أمرهم ونهاهم وأوجب وحرم عليهم ورخص لهم هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا يحتج بذلك لاحتمال أن يكون الأمر والنهي بعض الولاية والإيجاب والتحريم والترخيص استنباطا من قائله ويجاب بالمنع «والأكثر» ومنهم الإمام (3) والأمدى (4) وأتباعهما «يحتج بقوله» أي الصحابي «من السنة» كذا فيكون متصلا لظهوره في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا لجواز إرادة سنة البلد «فكنا معاشر الناس» نفعل في عهده صلى الله عليه وسلم كذا «أو كان الناس يفعلون في عهده صلى الله عليه وسلم» كذا «فكنا نفعل في عهده» صلى الله عليه وسلم لظهوره في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا لجواز أن لا يعلم به «فكان الناس يفعلون» كذا «فكانوا لا يقطعون» اليد «في» سرقة «الشيء التافه» قالت عائشة (5) رضي الله عنها لظهور ذلك في جميع الناس الذي هو إجماع وقيل لا لجواز إرادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالفاء إشارة إلى أن كل صورة دون ما قبلها في الرتبة لأن السنة تشعر بالتنصيص ويليه كنا معاشر الناس أو كان الناس لعدم التصريح بالسنة فيهما ويليه كنا نفعل في عهده لأن الضمير في كنا يحتمل طائفة مخصوصة ويليه كان الناس يفعلون لعدم التصريح بعهده صلى الله عليه وسلم ويليه كانوا لا يقطعون في الشيء التافه لعدم التصريح بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما يعود عليه الضمير في كانوا.

(1) ص: 31 .

(2) توفي 301 هـ = 914 م أحمد بن هارون بن روح أبو بكر البرديجي من ثقات رجال الحديث أصله من برديج بأقصى أذربيجان سكن بغداد وتوفي بها له كتب منها الأسماء المفردة في أسماء الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث للاعلام ج 1 ص 265 وفي زت أبو بكر البرديجي وجاء في هدية العارفين للبرديجي ج 1 ص 56 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 39 .

(5) ص: 283 روى النسائي عن الزهري عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وقالت ما طال علي ولا نسيت لقطع في ربع دينار فصاعدا ج 8 ص 78 وروى عبد الرزاق في المصنف ج 10 ص 235 عن عروة أن السارق لم يكن يقطع في عهده صلى الله عليه وسلم في شيء التافه

خاتمة

في مراتب التحمل والفاظ التأدية «مستند» الرلوي «غير الصحابي» في الرواية «قراءة الشيخ» عليه «إملاء» بأن يملئ عليه ما يقوله والسامع يكتبه حالة الإملاء و«تحدثا» من غير إملاء سواء كان ذلك من حفظ الشيخ أو من كتابه «فقراءته عليه» أي على الشيخ وهو يسمع ويسميه أكثر للمحدثين عرض القراءة فكان الرلوي يعرض قراءته على الشيخ «فسماعه» بقراءة غيره على الشيخ «فالمناولة مع الإجازة» كأن يدفع الشيخ للطالب أصل مرويه أو فرعاً مقابلاً عليه ويقول للطالب هذا سماعي أو مروبي بطريق كذا عن فلان فاروه عني أو أجزت لك روايته عني ثم يملكه إياه أو يعيره له لينقله ويقابله وفي معنى ذلك أن يجيء الرلوي للشيخ بكتاب فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ العارف اليقظ ويقول له هذا مسموعي أو مروبي بطريق كذا عن كذا فاروه عني أو أجزته لك ويسمى هذا عرض للمناولة والفاظ الرلوي بهذا النوع (1) أن يقول ناولني فلان كذا وأجازني بما فيه أو يقول أخبرني أو حدثني مناولة وهذا متفق عليه فإن اقتصر على حدثني أو أخبرني امتنع في الأصح، فالمكاتبة وهي أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه أو يأمر غيره بكتابتها عنه إما لحاضر عنده أو لغائب عنه فإن اقتصر بها إجازة فهي كالمناولة للقرونة بالإجازة في الصحة والقوة وإن تجردت عن الإجازة صحت أيضاً وكانت أقوى من الإجازة جزم بذلك في للحصول (2) «فالإجازة» من غير مناولة ولا كتابة «لخاص في خاص» كأجزت لك أو لفلان أو لجمع عينهم رواية مسلم (3) مثلاً وهذا أعلى مراتب الإجازة «فخاص في عام» نحو أجزت لك أو لفلان أو لجمع عينهم رواية جميع مسموعاتي «فعام في خاص» نحو أجزت لكل من أدركني رواية البخاري (4) «فعام في عام» نحو أجزت لمن عاصرني رواية جميع مروياتي «لفلان ومن يوجد من نسله» تبعاً له «فالمناولة» من غير إجازة بأن يناوله الكتاب ويقول هذا من حديثي أو سماعي ولا يقول له لوه عني قال ابن الصلاح (5) وهذه إجازة مختلة عند الجمهور «فالإعلام» كان يقول هذا الكتاب من مسموعاتي على فلان، «فالوصية» كان يوصي بكتاب إلى

(1) في زت بهذا الفرع.

(2) ص: 34 .

(3) ص: 26 أي صحيحه.

(4) ص: 103 .

(5) ص: 77 .

غيره عند سفره أو موته فتجوز رواية الموصى له بذلك عن الموصي، «فالوجادة» بكسر الهمزة وفتح الواو كان يجد شخص حديثاً أو نحوه بخط رجل يعرفه ويشق به سواء عاصره أم لا ولم يحدثه به، فيقول وجدت بخط فلان كذا فإن لم يثق به قال ذكر أنه خط فلان ولا يقول حدثنا ولا أخبرن. أو «منع» إبراهيم بن إسحاق «الحري (1)» و الحافظ (2) «أبو الشيخ» بن حبان الأصفهاني و«القاضي الحسين (3)» وللماوردي (4) الإجازة «بأقسامها السابقة وهي أن يجيز لخاص في خاص أو لخاص في عام أو لعام في خاص أو لعام في عام أو لمعدوم تبعاً قالوا لو صحت الإجازة بطلت الرحلة وهو قول الشافعي (5)» روله الربيع (6) عنه. «و» منع «قوم» الإجازة «العامة منها» كأجزت لجميع المسلمين و«منع القاضي أبو الطيب (7) إجازة المعدوم ابتداءً كإجازة «من يوجد من نسل زيد وهو الصحيح» لأن الإجازة في حكم الأخبار بالمجاز جملة فكما لا يصح الأخبار للمعدوم لا تصح إجازته، «و» انعقد «الإجماع على منع» إجازة «من يوجد مطلقاً» من غير تقييد بنسل فلان لأنها في حكم إجازة معدوم لمعدوم وعطف الأقسام بالفاء لينبه على أن كل قسم دون ما يليه في الرتبة «والفاظ الرواية من صناعة للحدثين» وترتيبها عندهم: أملى علي فلان، حدثني، قرأت عليه، قرأ علي وأنا أسمع، أخبرني ومناولة، أخبرني إجازة، أنبأني مناولة أخبرني لعلا ما، أوصى إلي، وجدت بخطه، كاتبني إجازة، أنبأني مكاتبة.

(1) 198-285 هـ = 815-898 م إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله البغدادي الحري أبو إسحاق من اعلام للحدثين أصله من مرو اشتهر وتوفي ببغداد كان حافظاً للحدث عارفاً بالفقه بصيراً بالأحكام قيماً بالأدب زاهداً أرسل إليه للعتضد ألف دينار فردها تفقه على الإمام أحمد وصنف كتباً كثيرة منها غريب الحديث وإكروم الضيف ومناسك الحج، الاعلام (ج 1 ص 32)

(2) 184-369 هـ = 887-979 م عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصفهاني أبو محمد من حفاظ الحديث والعلماء برجاله يقال له أبو الشيخ ونسبته إلى جده حبان له تصانيف منها طبقات للحدثين بأصبهان والورد بن عليها 3 أجزاء وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدبه وذكر الأقران وغيرها، الاعلام (ج 4 ص 120).

(3) ص: 37.

(4) ص: 249.

(5) ص: 7.

(6) 174-270 هـ = 790-884 م الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل اللزدي بالولاء للصري أبو محمد صاحب الإمام الشافعي ورلوي كتبه وأول من أملى الحديث بجامع ابن طالون كان مزذناً وفيه سلامة وغفلة مولده ووفاته بمصر، الاعلام (ج 3 ص 14).

(7) ص: 55.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس



التحمار البيوانع على جميع الهوامع للسبلي

تأليف الشيخ خالد بن عبد الله اللزكري (ت 905 هـ)

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تحقيق محمد بن العربي الهلالي البعقوبي

الجزء الثاني

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427 هـ - 2006 م

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الثمار اليونان
على جمع الجوامع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن الأزهري
أسكنه الله الفردوس

الثمار البورانع

على جميع الجوامع للسبلي

تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)

تحقيق محمد بن العربي الهلالي البعقوبي

الجزء الثاني

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427 هـ - 2006 م

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب: الثمار اليونانية على جمع الجوامع

المؤلف: خالد الأزهرى (ت 905 هـ)

تحقيق الأستاذ محمد بن العربي الهلالي البعقوبي

الحقوق: جميع الحقوق محفوظة للوزارة

التصنيف والإخراج الفني: دار أبي رقرق للطباعة والنشر

الطبعة الأولى: 2006/1427

رقم الإيداع القانوني 2006/1696

ردمك 9954-0-5075-2

دار أبي رقرق للطباعة والنشر

10، شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف: 037 20 75 83 - الفاكس: 037 20 75 89

البريد الإلكتروني E-mail: editbouregreg@iam.net.ma

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب الثالث

من الأدلة الشرعية «في الإجماع وهو اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة» نبيها «محمد صلى الله عليه وسلم في عصر» من الأعصار «على أي أمر كان»، فالإتفاق كالجنس يعم الأقوال والأفعال والسكوت والتقرير وقوله مجتهد مفرد مضاف يعم الإثنين فأكثر فلا يكتب بالياء كما قال المصنف ولو كتب بالياء لورد عليه أن أقل الجمع ثلاثة فيخرج ما إذا لم يكن في العصر الواحد إلا مجتهدان مع أن اتفاقهما حجة فإن قيل يدخل فيه المجتهد الواحد حيث لم يكن في العصر سواه مع أنه ليس إجماعاً اتفاقاً ولا يحتج به على المختار قلنا هو خارج بلفظ الإتفاق إذ أقل ما يتصور من اثنين ويخرج اتفاق العوام والمراد بالأمة أمة محمد صلى الله عليه وسلم بقريته قوله محمد صلى الله عليه وسلم فيخرج بذلك اتفاق الأمم السالفة فليس حجة في الأصح وعلى مقابله فالكلام فيما هو الحجة الآن بقوله بعد وفاة محمد الإجماع الواقع في عصره صلى الله عليه وسلم فلا ينعقد وقوله في عصر يخرج توهم اجتماع كلهم في جميع الأعصار إلى يوم القيامة بل يكفي وجوده في عصر ثم يصير حجة عليهم وعلى من بعدهم وقوله على أي أمر كان يعم الإثبات والنفي في الأحكام الشرعية والعقلية واللغوية والدينية فهو حجة فيها كما جزموا به في الأولين ورجحوه في الآخرين «فعلم» من أخذ للمجتهد في تعريف الإجماع «اختصاصه ب» اتفاق «للمجتهدين» فلا عبرة باتفاق غيرهم من العوام «وهو» أي الاختصاص بهم «اتفاق» وفي وفاق غيرهم لهم خلاف نبه عليه بقوله و«اعتبر قوم وفاق العوام» للمجتهدين «مطلقاً» في الحكم للمشهور والخفي «و» اعتبر «قوم» وفاق العوام للمجتهدين «في» الحكم «للمشهور» دون الخفي كدقائق الفقه واعتبار وفاق العوام للمجتهدين إنما هو «بمعنى» صحة «إطلاق أن الأمة أجمعت لا» بمعنى «افتقار الحجة» اللازمة للإجماع «إليهم» أي إلى العوام «خلافاً للآمدي (1)» في جعله وفاق العوام بمعنى افتقار الحجة إليهم في الإجماع ويؤيده التفرقة بين المشهور والخفي لأنه على تقدير كون الخلاف بمعنى أن الأمة أجمعت لا يظهر بين المشهور والخفي

فرق «و» اعتبر قوم «آخرون» وفاق «الأصولي» للمجتهدين «في الفروع» لتوقف استنباطها على الأصولي والصحيح المنع لأنه في غير الفروع كالعامي وقياس هذا ينبغي أن يقال ويعتبر وفاق المتكلم في الإجماع على مسألة كلامية «و» علم من اعتبار مجتهد الأمة اختصاص الإجماع «بالمسلمين» لأن الإسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه لأن المراد بالأمة أمة الإجابة لا أمة الدعوة «فخرج» إجماع «من نكفره» ببدعته كالمجسمة ولو بلغ رتبة الاجتهاد لعدم قبوله في حجة شرعية فإن لم نكفره ببدعته لم ينعقد الإجماع إلا به في الأصح، «و» علم أيضا من اعتبار الاجتهاد اختصاص الإجماع «بالعدول» من المسلمين «إن كانت العدالة ركنا» في الاجتهاد «وعدمه» أي عدم الاختصاص بالعدول «إن لم تكن» العدالة ركنا في الإجهاد وهو الأرجح كما سيأتي في كتاب الإجهاد وفهم من هذا حكاية أقوال في اعتبار وفاق الفاسق بلا تأويل أحدها لا يعتبر مطلقا وثانيها يعتبر مطلقا «وثالثها في الفاسق يعتبر» وفاقه «في حق نفسه» دون غيره فيكون إجماع العدول حجة عليه إن وافقهم وعلى غيره مطلقا «ورابعها» يعتبر وفاق الفاسق «إن بين مأخذه» في مخالفته للعدول فإن لم يبين مأخذه لم يعتبر وفاقه. أما الفاسق المتأول فكالعدل وقد تقدم عن نص الشافعي (1) قبول شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية (2) «و» علم أيضا من قوله مجتهد الأمة «أنه لا بد من» اتفاق «الكل» لما تقدم من أن إضافة للفرد إلى المحلى بال تفيد (3) العموم وهذا القول أصح الأقوال و«عليه الجمهور» فلا ينعقد الإجماع مع مخالفة أحد فيضر للمخالف الواحد «وثانيها يضر الإثنين» دون الواحد «وثالثها» يضر «الثلاثة» دون الواحد والإثنين و«رابعها» يضر «بالغ عدد التواتر» دون من لم يبلغه إذا كان غيرهم أكثر منهم أما إذا تعادل الجانبان فلا إجماع قطعا و«خامسها» يضر مخالفة من خالف «أن ساع الإجهاد في مذهبه» بأن كان مذهب للمخالف مما (4) للإجهاد فيه مجال بأن لم يرد فيه نص كقول ابن عباس (5) بعدم العول فإن لم يسغ كقوله أيضا بجواز ربا الفضل فلا يضر مخالفته لورود النص وهو الأحاديث في

(1) ص: 24 .

(2) ص: 250 .

(3) في خ يفيد.

(4) في خ بما .

(5) ص: 178 .

الصحيحين (1) وغيرهما إذ لا يسوغ الاجتهاد في مقابلة النص ويقال أن ابن عباس رجع عنهما و«سادسها» تضر مخالفة من خالف ولو واحدا «في أصول الدين» لخطره دون غيره من العلوم حكاه القرافي (2) عن بعض المعتزلة (3) و«سابعها لا يكون» الإتفاق مع مخالفة البعض «إجماعا بل» يكون «حجة» اعتبارا بمخالفة الأقل للأكثر وصححه ابن الحاجب (4) وثامنها أنه إجماع وحجة وتاسعها أنه ليس بحجة ولا إجماع وعاشرها أنه لا يضر مخالفة الأقل حكاه البيضاوي (5) ومقتضاه أن العبرة بقول الأكثر من النصف وإن كثر عدد المخالفين وحادي عشرها أن دفع للمخالفة نص لم تعتبر (6) وإلا اعتبرت جزم به الروباني (7) في البحر (8) في كتاب القضاء وثاني عشرها لا يعتبر خلاف تابعي مع الصحابة «و» علم من إطلاق مجتهد الأمة في تعريف الإجماع «أنه لا يختص بالصحابة» لصدق مجتهد الأمة في عصر بغيرهم «وخالفت الظاهرية (9)» فقالت باختصاص الإجماع بالصحابة لأن غيرهم لا ينضبط لكثرتهم فيبعد اتفاقهم على شيء «و» علم من قوله بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم «عدم انعقاده» أي الإجماع «في حياة النبي صلى الله عليه وسلم» لأنه إن كان مع المجمعين فالحجة في قوله وإلا فلا اعتبار بقولهم دونه «و» علم من قوله في عصر «أن التابعي للمجتهد» في عصر الصحابة «معتبر معهم» لأنه من مجتهد الأمة في عصر «فإن نشأ» التابعي وصار مجتهدا «بعد» أي بعد اتفاقهم «فعلى الخلاف في» اشتراط «تقرض العصر» ينبني الخلاف في اعتبار وفاقه لهم إن قلنا يشترط اعتبروا إلا فلا والأصح لا يشترط فلا يعتبر «و» علم من اعتبار كل الأمة «أن اجتماع كل من أهل المدينة» النبوية «و»

(1) أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفروا بعضها على بعض الحديث ج 3 ص 31 وروى مسلم عن عباد بن الصامت قال صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر واللح باللح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد: كتاب للساقات باب بيع الصرف ج 3 ص 44 منشورات دار الآفاق.

(2) ص: 87.

(3) ص: 32.

(4) ص: 27.

(5) ص: 27.

(6) في زخ لم يعتبر وأثبتنا ما في ت.

(7) ص: 43.

(8) ص: 249.

(9) ص: 176.

من « أهل البيت » النبوي وهم فاطمة (1) وعلي (2) والحسن (3) والحسين (4) رضي الله عنهم «و» من « الخلفاء الأربعة » أبي بكر (5) وعمر (6) وعثمان (7) وعلي رضي الله عنهم «و» من « الشيخين » أبي بكر وعمر رضي الله عنهما «و» من « أهل الحرمين » الشريفيين مكة (8) والمدينة (9) «و» من « أهل المصرين الكوفة » (10) والبصرة (11) «غير حجة» في المسائل الست لأنه اتفاق بعض مجتهد الأمة وقيل حجة في الجميع أما في الأولى فلحديث الصحيحين إنما المدينة كالكير تنفي خبثها (12) والخطأ خبث فيكون منفياً عن أهلها وأجيب بجواز صدوره منهم لعدم عصمتهم والحديث مسوق لبيان فضيلة المدينة على غيرها وأما الثانية فلقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَرِيَدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ (13) والخطأ رجس فيكون منفياً عنهم وأجيب بمنع كون الخطأ رجساً والرجس قيل هو العذاب وقيل المستقذر وأما الثالثة فلقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين

(1) ص: 226.

(2) ص: 287.

(3) 50-3 هـ = 670-624 م الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي أبو محمد خامس الخلفاء الراشدين وآخرهم وثاني الأئمة الإثني عشر عند الإمامية ولد في المدينة للنورة وأمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أكبر أولادها وأولهم ، كان عاقلاً حليماً محباً للخير فضيحاً من أحسن الناس منطقاً ويديه حج 20 حجة ماشياً : الأعلام ج 2 ص 200 سلم الأمر لمعاوية حقناً لدماء المسلمين وتصديقاً لقول جده صلى الله عليه وسلم أن لبني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين.

(4) 61-4 هـ = 680-625 م الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله السبط الشهيد بن فاطمة الزهراء ، وفي الحديث الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، ولد في المدينة تخلف عن مبايعة يزيد بن معاوية ورحل إلى مكة في جماعة من أصحابه فأقام فيها شهراً ودعاه أهل الكوفة للمبايعة بالخلافة فخرج إليهم وعلم يزيد بسفره فوجه إليه جيشاً اعترضه في كربلاء فقاتل قتلاً فجرح وسقط عن فرسه فقتله اشقى الناس سنان بن أنس النخعي أو شمر بن ذي الجوشن وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون الأعلام ج 2 ص 243 .

(5) 51 قبل هـ - 13 هـ = 634-573 م عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي أبو بكر أول الخلفاء الراشدين وأول من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال وأحد أعظم العرب ولد بمكة ونشأ سيداً وغنياً وعالمياً بأنساب القبائل وأخبارها وكانت العرب تلقبه بعالم قريش وكرم على نفسه الخمر في الجاهلية فلم يشربها ثم كانت له في عصر النبوة مواقف فشهد الحروب وبذل الأموال وبويع بالخلافة يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وفضله أكبر من أن يذكر الأعلام ج 4 ص 102 .

(6) ص: 141 .

(7) ص: 287 .

(8) ويقال بكة البلد الحرم نظر معجم البلدان ج 5 ص 210

(9) للمدينة يثر مدينة الرسول: للصدر السابق ج 5 ص 97 .

(10) لكوفة بالضم للصر للشهيرة بالعراق: للعجم ج 4 ص 557 .

(11) البصرة العظمى بالعراق: للعجم ج 1 ص 510 .

(12) روله البخاري عن جابر وقامه وينصع طبيبها باب للمدينة تنفي الخبث ج 2 ص 223 ورله مسلم عن جابر أيضا في باب للمدينة تنفي شرورها ج 4 ص 121 وللمدينة مر ص 502 .

من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ (1) فحث على اتباعهم فينتفي عنهم الخطأ وأجيب بمنع انتفائه وأما الرابعة فلقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر (2) أمر بالاعتداء بهما فينتفي عنهما الخطأ وأجيب بمنع انتفائه وأما الخامسة والسادسة فلأن إجماع من ذكر فيهما إجماع الصحابة لأنهم كانوا بالحرمين وانتشروا إلى المصرين وأجيب بالمنع وعلى تقدير التسليم ففيه تخصيص الدعوى ببعض الصحابة «و» علم «أن» الإجماع «المنقول بالأحاد حجة» كنقل السنة لصدق التعريف به وحكى الإمام (3) عن الأكثرين أنه لا يكون حجة إلا إذا نقل إلينا بطريق التواتر «و» ما ذكره من المسائل السبع «هو» الصحيح في الكل و«علم من إطلاق مجتهد الأمة» أنه لا يشترط «في للجمعين» عدد التواتر لصدق مجتهد الأمة بما دون ذلك «وخالف إمام الحرمين (4)» فشرط ذلك نظرا إلى أن العادة تحكم بأن هذا العدد الكثير من العلماء المحققين لا يجمعون على القطع في شرعي إلا عن قاطع فوجب الحكم بوجود قاطع بلغهم في ذلك «و» علم من لفظ الاتفاق «أنه لو لم يكن» في العصر «إلا» مجتهد «واحد لم» يكن إجماعا لانتفاء الاتفاق إذ لا يكون إلا من اثنين فأكثر وإذا انتفى الإجماع عن الواحد لم «يحتج به و» عدم الاحتجاج بقوله «هو للختار» وقيل يحتج به وإن لم يكن إجماعا لانحصار الاجتهاد فيه وقد دل الدليل السمعي على أن الحق لا يخرج عن هذه الأمة وبه قال أبو إسحاق (5) وعزله الهندي (6) إلى الأكثرين «و» علم من قوله في عصر «أن انقراض العصر» أي عصر للجمعين بموت أهل «لا يشترط» في انعقاد الإجماع لحصول مسمى اتفاقهم في عصر والأدلة السمعية قائمة على ما تناوله التعريف وهو يتناول ما انقرض عصره وما لم ينقرض «وخالف» الإمام «أحمد (7)

(1) روله الإمام أحمد وأبو دلود وهذا لفظه عن العرياض بن سارية باب لزوم السنة ج 7 ص 11 ورواه ابن ماجه في المقدمة باب

اتباع سنة الخلفاء الراشدين ج 1 ص 15 .

(2) روله الترمذي في الناقب باب مناقب أبي بكر وعمر وابن ماجه في المقدمة باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

ج 1 ص 37 ورواه الإمام أحمد ج 5 ص 399 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 50 .

(5) ص: 48 .

(6) ص: 83 .

(7) ص: 31 .

وابن فورك (1) وسليم (2) « الرلزي والأشعري (3) وابن برهان (4) « فشرطوا» في انعقاد الإجماع « انقراض» أهل العصر وهل المراد انقراض «كلهم أو غالبهم أو» كل «علمائهم» أو غالبهم «أقوال» أربعة مبنية على أقوال «اعتبار العامي والنادر» هل يعتبران أو لا يعتبران أو يعتبر العامي دون النادر أو النادر دون العامي كما يستفاد من جمع المسألتين فمن اعتبر وفاق العامي والنادر من مشترطي الانقراض قال يشترط انقراض كل أهل العصر ومن لم يعتبر وفاق العامي والنادر من مشترطي الانقراض قال يشترط انقراض غالب علماء أهل العصر ومن اعتبر العامي دون النادر من مشترطي الانقراض قال يشترط انقراض غالب أهل العصر ومن اعتبر النادر دون العامي من مشترطي الانقراض قال يشترط انقراض علماء أهل العصر كلهم فيما اعتبر العامي فقد سبق في قوله واعتبر قوم وفاق العوام وأما عدم اعتباره فقد سبق في قوله فعلم اختصاصه بالمجتهدين وأما اعتبار النادر فقد سبق في قوله وأنه لا بد من الكل وأما عدم اعتباره فهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث والرابع وأما اعتبار العامي دون النادر وعكسه فتولد من ضم المصنف إحدى المسألتين إلى الأخرى و« قيل يشترط» انقراض العصر «في» الإجماع «السكوتي» لضعفه بخلاف القوي وبه قال الأستاذ (5) واختاره الآمدي (6) و«قيل» يشترط الانقراض «إن كان» الأمر للجمع عليه «فيه مهلة» بخلاف ما لا مهلة فيه كقتل نفس واستباحة فرج فلا يشترط فيه انقراض عصر المجتهدين بل ينعقد قبل انقراضهم لأنه إنما يصدر بعد فحص وإمعان نظر «وقيل يشترط» انقراضهم «إن بقي منهم» عدد «كثير» كعدد التواتر فإن بقي منهم عدد قليل دون عدد التواتر انعقد الإجماع قبل انقراضهم «و» علم من إطلاق الاتفاق «أنه لا يشترط» في انعقاد الإجماع «تمادي» أي طول «الزمن» عليه لصدق تعريفه مع انتفاء تمادي زمن الإجماع بأن مات للجمعون عقب إجماعهم بسقوط سقف عليهم أو غرق أو نحو ذلك «و» تمادي زمن الإجماع «لشروطه» إمام الحرمين (7) في «الإجماع

(1) ص: 96 .

(2) ص: 251 .

(3) ص: 46 .

(4) ص: 112 .

(5) ص: 48 .

(6) ص: 39 .

(7) ص: 50 .

«الظني» ليستقر الرأي عليه كالإجماع القطعي والمدلر في طول الزمان على العرف «و» علم من الأمة الحمدية «أن إجماع» الأمم «السابقين» على أمة محمد صلى الله عليه وسلم «غير حجة» في ملتنا «وهو الأصح» عند الجمهور لاختصاص دليل حجية الإجماع بهذه الأمة لقوله صلى الله عليه وسلم: لا تجتمع أمتي على ضلالة (1) وقيل أنه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا وسيأتي بيانه في الكتاب الخامس «و» علم من إطلاق الاجتهاد في الإجماع «أنه» يكون عن نص ولا خلاف فيه و«قد يكون» الإجماع «عن قياس» لأن الاجتهاد المأخوذ في تعريفه لا بد له من مستند والقياس من جملته وهذا هو الأصح عند الجمهور «خلافًا لما منع جواز ذلك» أي الإجماع عن قياس «أو» مانع «وقوعه مطلقًا» في القياس الجلي والخفي «أو في» القياس «الخفي» دون الجلي وسيأتي بيانهما في القياس والإطلاق والتفصيل (2) راجعان إلى كل من الجواز والوقوع، «و» علم من إطلاق اتفاق المجتهدين «أن اتفاقهم» في عصر «على أحد القولين» لهم «قبل استقرار الخلاف» بينهم بأن كان بين اختلافهم واتفاقهم زمن يسير جدا «جائز ولو» «كان الاتفاق» «من الحادث بعد» عصر «هم» بأن مات للمجمعون ونشأ غيرهم فإنه جائز أيضا لصدق تعريف الإجماع على كل من هذين الاتفاقيين وقد أجمعت الصحابة على دفته صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة (3) بعد اختلافهم الذي لم يستقر «وأما» الاتفاق «بعده» أي بعد استقرار الخلاف «منهم» متعلق بالاتفاق الذي قدرناه والأصل. وأما الاتفاق منهم بعد استقرار الخلاف منهم «فمنعه الإمام» الرزقي (4) مطلقا «وجوزه الآمدي» (5) «هذا مقلوب فإن الذي في المحصول (6) للإمام الجواز والذي في الأحكام (7) للآمدي للنوع وصوابه فجوزه الإمام ومنعه الآمدي «مطلقا» سواء كان مستند اختلافهم على القولين دليلا قاطعا أم لا «وقيل» يجوز «إلا أن يكون

(1) روله الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة عن أبي خلف الأعمى بلفظ أن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم، أنظر تحفة الطالب ص 148 وروله ابن ماجة في كتاب لفتن باب السواد الأعظم ج 2 ص 1303.

(2) في خ والإطلاق والجواز وأثبتنا ما في ز ت

(3) ص: 173 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 34 .

(7) ص: 161 .

مستندهم» في الاختلاف دليلاً «قاطعاً» فلا يجوز حذراً من الغاء القاطع والأصح المنع كما نقله ابن برهان (1) عن الشافعي (2) وقال أبو علي السنجي (3) أنه أصح قوليه ولكن ذهب إلى الجواز طائفة كثيرة ورجحه النووي (4) في شرح مسلم (5) ومحل الخلاف إذا لم يشترط انقراض العصر فإن شرطناه جاز قطعاً (6) و«أما» الاتفاق «من غيرهم» أي غير المختلفين في قولين بعد استقرار الخلاف بأن مات المختلفون ونشأ غيرهم «فالأصح» أنه «ممتنع إن طال الزمان» الذي وقع فيه الاختلاف لا إن قصر والفرق أن استمرار الخلاف مع طول الزمان يقضي العرف فيه بأنه لو كان لسقوط أحد القولين وجه لظهور وقيل يجوز الاتفاق من غيرهم مطلقاً طال الزمان أو قصر «و» علم من إطلاق الاتفاق «أن التمسك بأقل ما قيل» من أقوال العلماء حيث لم يوجد دليل سواه «حق» لأنه تمسك بما أجمع عليه من ضميمة البراءة الأصلية في الزائد على الأقل مثاله اختلاف العلماء في دية الذمي الكتابي الواجبة على قاتله فقيل كدية مسلم وقيل كنصفها وقيل كثلثها وبه أخذ الشافعي للاتفاق على وجوب الأخذ بأقل ما قيل في الدية المذكورة ونفى وجوب الزائد عليه بالبراءة الأصلية فإن دل دليل على وجوب الأكثر وجب التمسك به كغسلات ولوغ الكلب فقيل هي ثلاث وقيل سبع ودل حديث الصحيحين (7) على السبع فأخذ به، ودية للجوسي ثلثا عشر دية للمسلم «أما» الإجماع «السكوتي» وهو أن يفتي بعض المجتهدين بحكم ويبلغ باقيهم فيسكتوا عن التصريح بموافقة أو إنكار «فشالها» أي الأقو في فيه أنه «حجة لا إجماع» وبه قال

(1) ص: 112.

(2) ص: 24.

(3) توفي 427 هـ = 1036 م الحسين بن شعيب بن محمد السنجي أبو علي فقيه مرو في عصره كان شافعيًا نسبته إلى سنج من قرى مرو وشرح الفروع لابن الحداد وشرح التلخيص لابن لقاص وكتاب المجموع نقل عنه الغزالي في الوسيط الاعلام ج 2 ص 239.

(4) ص: 24.

(5) ص: 36.

(6) في نسخ جمع المروم بعد قوله قاطعاً وموت للخالف كالاتفاق وقيل لا ولم يشرح عليه شارحنا ولا للحلى وهو إشارة لما في للحصول للسألة الخامسة أهل العصر إذا انقسموا إلى قسمين ثم مات أحد الفريقين صار قول الباقي إجماعاً لأن بالموت ظهر لدراج قول ذلك القسم وحده تحت أدلة الإجماع ج 2 ق. 1 ص 203.

(7) روله البخاري عن أبي هريرة باب إذا شرب الكلب الخ ج 1 ص 51 ومسلم عنه في باب حكم ولوغ الكلب ج 1 ص 161.

الصيرفي (1) وأولها ليس بحجة ولا إجماع ونسب إلى الشافعي (2) أخذاً من قوله لا ينسب لساكت قول وثانيها أنه حجة وإجماع لأن سكوت العلماء في مثل ذلك يشعر بالموافقة عادة «ورابعها» أنه حجة «بشرط الانقراض» للعصر وبه قال البنذنجي (3) من الشافعية (4) وأبو علي الجبائي (5) من المعتزلة (6) وأما قبل الانقراض فهل هو إجماع قطعاً أم على الخلاف فيه طريقان «و» خامسها وبه «قال ابن أبي هريرة (7)» إنه حجة «إن كان فتياً» لا حكماً لأن الفتيا يبحث فيها عادة فالسكوت عنها رضي بها بخلاف الحكم وتبع للمصنف الآمدي (8) في حكاية هذا القول عن ابن أبي هريرة والذي في للحصول (9) عنه لا أن كان من حاكم وبينهما فرق إذ لا يلزم من صدوره من حاكم أن يكون حكماً لجواز أن يكون فتياً «و» سادسها وبه قال «أبو إسحاق المروزي (10)» عكسه أي عكس الذي قبله وهو أنه حجة إن كان حكماً لا فتياً لصدوره عادة بعد البحث مع العلماء بخلاف الفتيا «و» سابعها وبه قال «قوم» أنه حجة «إن وقع فيما» أي في أمر «يفوت لستدراكه» كإباحة فرج وإراقة دم لأن ذلك لخطره لا يسكت عنه إلا راض به بخلاف غيره (11) «و» ثامنها وبه قال «قوم» إنه حجة إن وقع «في عصر الصحابة» لأنهم لشدتهم في الدين لا يسكتون عما لا يرضون به بخلاف غيرهم فقد يسكتون «و» تاسعها وبه قال «قوم» أنه حجة «إن كان الساكتون أقل» من القائلين بناء على أن مخالفة الأقل لا تضر وعاشرها وبه قال إمام الحرمين (12) أنه حجة

(1) ص: 88 .

(2) ص: 24 .

(3) توفي 425 هـ = 1034 م الحسين بن عبد الله بن يحيى البندنجي قاض من أعيان شافعية من أهل بندنجين قرية من بغداد وهي مندلي لأن سكن بغداد وأفتى وحكم فيها وعاد إلى بلده فتوفي له الجامع قال الأسنوي هو تعليقة جليّة للقدار قليلة الوجود والذخيرة قال أيضاً كتاب جليل كلاهما في فقه الشافعية للاعلام ج 2 ص 196 .

(4) ص: 131 .

(5) ص: 63 .

(6) ص: 32 .

(7) ص: 98 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 34 .

(10) ص: 230 .

(11) تنبيه سقط قوله وقوم في عصر الصحابة مع شرحه في النسخ خزت وثبت في نسخة الأندوزية.

(12) ص: 50 .

فيما يدوم ويستمر وقوعه دون غيره نقله عنه البرماوي (1) و«الصحيح» أنه «حجة» مطلقا وقال الرافعي (2) في كتاب القضاء أنه للمشهور ثم قال وهل هو إجماع فيه وجهان «وفي تسميته» أي السكوتي «إجماعا خلف لفظي» فقل لا يسمى إجماعا لاختصاص مطلق الإجماع بالقطعي أي المقطوع فيه بالموافقة لا الظني ولا السكوتي فإنه لا قطع في كل منهما بالموافقة وقيل يسمى السكوتي إجماعا لشمول الاسم له وأما تقييده بالسكوتي فلانصراف مطلق الإجماع إلى غيره «وفي كونه» أي السكوتي «إجماعا حقيقة تردد» للعلماء «مثاره» ومنشأه «أن السكوت المجرد عن إمارة رضى» أي موافقة «وسخط» أي مخالفة «مع بلوغ» للجهتهين «الكل» الواقعة «ومضي مهلة النظر عادة» في تلك الواقعة مع سكوتهم «عن مسألة اجتهدية تكليفية» قال فيها بعض المجتهدين بحكم وعلم به الساكتون «و» ما ذكر من السكوت المجرد إلى آخره «هو صورة» الإجماع «السكوتي» وهو معترض بين اسم إن وهو السكوت وخبرها وهو «هل يغلب» بضم الياء وكسر اللام المشددة أي يرجح «ظن الموافقة» والأصل أن السكوت للمجرد عما ذكر هل يغلب ظن موافقة الساكتين للقائلين أو لا قولان أحدهما نعم وهو الأرجح نظرا إلى العادة في ذلك فيكون إجماعا حقيقة لصدق التعريف عليه والثاني لا يغلب ظن الموافقة فلا يصدق عليه التعريف فلا يكون إجماعا حقيقة فلا يحتاج به فلو اقترب السكوت بإمارة الرضى كان إجماعا قطعا أو السخط فليس بإجماع قطعا ولو لم تبلغ المسألة كل المجتهدين أو بلغت ولم تمض مدة مهلة النظر فيها عادة أو مضت للمدة والمسألة غير اجتهدية بأن كانت قطعية أو اجتهدية ولم تكن تكليفية نحو عمار (3) أفضل من حذيفة (4) أو بالعكس فلا تكون من محل الإجماع السكوتي

(1) من: 43.

(2) ص: 60.

(3) 57 قبل الهجرة 37 هـ = 657-656 م «عمار بن ياسر بن عامر الكنانى الذبحى العنسى لقحطاني أبو ليظان صحابي من الولاة الشجعان ذوى الرأي وهو أحد السابقين إلى الإسلام والمجاهدين هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا وأحدًا والخندق وبيعته لرضوان وكان لثني صلى الله عليه وسلم يلقبه الطيب للطيب وفي الحديث ما خير عمار بين أمرين إلا اختار أرفقهما وهو أول من بنى مسجدا في الإسلام بناه بالمدينة وسماه قباء وشهد مع علي الجمل وصفين فقتل فيها وعمره 73 سنة وله 62 حديثا لأعلام ج 5 ص 36.

(4) توفي 36 هـ = 656 م «حذيفة بن حسل بن جابر العبسي أبو عبد الله واليمان لقب حسل صحابي من الولاة الشجعان الفاتحين كان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنافقين لم يعلمهم أحد غيره وكان عمر إذا مات ميت سأل عن حذيفة فإن حضر الصلاة صلى عليه وإلا لم يصل عليه ولاه عمر للذين وكتب لسمعوا له وأطيعوا وأعطوه ما سألكم وكان يكتب لغيره وقد بعثت لكم فلانا وأمرته بكذا ولما استقدمه عمر إلى المدينة فلما قرب لاعترضه فرآه على الحال التي خرج بها فعانقه وسر بعفته ثم أعاده إلى للذين فترقي بها له في كتب الحديث 225 حديثا: لأعلام ج 2 ص 171.

«وكذا الخلاف» جار «فيما» إذا قال بعضهم في المسألة المذكورة بحكم و«لم ينتشر» قوله بأن لم يبلغ الكل ولم يعرف له مخالف قيل إنه حجة لعدم ظهور خلاف. وقال الأكثر ليس بحجة لاحتمال أن لا يكون غير القائل خاض فيه ولو خاض فيه لقال بخلاف قول ذلك القائل. وقال الإمام الرلزي (1) ومن تبعه إنه حجة فيما تعم به البلوى كنقض الوضوء بمس الذكر لأنه لا بد من خوض غير القائل فيه فيوافقه على ذلك فإن لم تعم به البلوى لم يكن حجة فيه وبه جزم البيضاوي (2) «و» علم من قوله على أي أمر كان «إنه قد يكون في» أمر «دنيوي» كتدبير الحروب وأمر الرعية «و» في أمر «ديني» كالصلاة وحل النكاح «و» في «عقلي لا يتوقف صحته» أي الإجماع «عليه» كوحدة الصانع وحدوث العالم لإمكان تأخر معرفتهما عن الإجماع فإن توقفت صحة الإجماع عليه كإثبات الصانع ونبوة الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحتج فيه بالإجماع وإلا لزم الدور «و» علم من إطلاق التعريف أن الإجماع «لا يشترط فيه إمام معصوم» خلافا للرافضة (3) في قولهم بالإشتراط بناء منهم على زعمهم عدم خلو الزمان عنه وإن لم تعلم عينه وتكون الحجة بقوله فقط وغيره تبع له «و» إن الإجماع «لا بد له من مستند» من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس و«إلا لم يكن لقييد الاجتهاد» المأخوذ في تعريفه «معنى» أي فائدة «وهو الصحيح في الكل (4)» لأن القول في الدين بلا مستند خطأ وجوز قوم حصول الإجماع بلا مستند بأن يوقف الله المسجتهدين للاتفاق على الصواب بلا مستند والخلاف في الجوز لا في الوقوع لأن هؤلاء القوم وافقوا على عدم وقوعه كما نقله الأمدى (5) عنهم واعترضه المصنف فنقل عنهم أنهم ادعوا وقوع صور منه.

مسألة

«مسألة الصحيح» في الإجماع «إمكانه» وإحاله النظام (6) «و» الصحيح بعد إمكانه «أنه حجة» شرعية (7) يجب العمل به على كل مكلف خلافا للشيعة (8)

(1) ص: 22 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 252 .

(4) قوله في لكل الولد في اللان لم يوجد في نسخ الكتاب .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 247 .

(7) الذي للان أنه حجة في الشرع.

(8) ص: 140 .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

وبعض الخوارج (1) وبعض المعتزلة (2) «و» الصحيح بعد ثبوت حجته التفصيل وهو «إنه قطعي» في الحجية «حيث اتفق للمعتبرون» بفتح الموحدة على كونه إجماعا «لا حيث اختلفوا» في كونه إجماعا «كا» لإجماع «السكوتي» ولو قال لا حيث لم يتفقوا كان أولى لأن الساكت لا يوصف بكونه مخالفا «وما» أي وكالإجماع الذي «ندر مخالفه» فكل منهما ظني ومثل بمثالين تنبيهها على أنه لا فرق في الإجماع للمختلف فيه بين كونه حجة على الراجح كالإجماع السكوتي وكونه غير حجة كالإجماع الذي ندر مخالفه كإجماع غير ابن عباس (3) على العول «وقال الإمام» الرلزي (4) و«الأمدي» (5) «الإجماع» ظني مطلقا «عن (6) التفصيل السابق لأن للمجمعين عن ظن لا يستحيل خطأهم والإجماع عن قطع غير محقق «و» الإجماع «خرقه» أي مخالفته «حرام» للتوعد عليه في قوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم (7) وثبوت الوعيد على للخالف «فعلم» من تحريم مخالفة الإجماع «تحريم أحداث» قول «ثالث» في مسألة إختلف أهل عصر فيها على قولين «و» تحريم أحداث «التفصيل» بين مسألتين لم يفصل بينهما أهل عصر «إن خرقاه» أي أن خرق القول الثالث والتفصيل الإجماع مثال الثالث الخارق ما حكى ابن حزم (8) أن الأخ يسقط الجحد وقد اختلف الصحابة فيه على قولين قيل يسقط بالجحد وقيل يشاركه كأخ، فالقول بإسقاطه بالأخ أحداث قول ثالث خارق لما اتفق عليه القولان الأولان من أن له نصيبا ومثال التفصيل الخارق ما لو قيل بتوريث العمة دون الخالة أو بالعكس وقد اختلفوا في توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة في توريثهما أو عدمه كونهما من ذوي الأرحام فتوريث إحدهما دون الأخرى أحداث تفصيل خارق للاتفاق فإن لم يخرق القول الثالث

(1) كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ولعلم أن أول الخوارج من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه جماعة من كان معه في حرب صفين وأندهم خروجاً عليه ومروفاً من الدين الأشعث بن قيس الكندي ومسر بن فدكي التميمي وزيد بن حصين الطائي وكبار الفرق منهم للحكمة والأزلة والنجدات وفرق أخرى: نظر للمل والنحل للشهرستاني في ج 1 ص 114 .

(2) ص: 32 .

(3) ص: 178 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 39 .

(6) في زت على التفصيل.

(7) النساء: 115 .

(8) ص: 114 .

والتفصيل الإجماع لم يحرم ما مثال القول الثالث غير الخارق ما قيل يحل مستروك التسمية سهواً لا عمداً وعليه أبو حنيفة (1) وقد قيل يحل مطلقاً وعليه الشافعي (2) وقيل يحرم مطلقاً فالفارق بين السهو والعمد موافق لمن لم يفرق في بعض ما قاله ومثال التفصيل غير الخارق ما قيل تجب الزكاة في مال الصبي دون الحلي المباح وعليه الشافعي، وقد قيل تجب فيهما وقيل لا تجب فيهما فالمفصل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله «وقيل» القول الثالث والمفصل «خارقان مطلقاً» أي من غير تقييد بحالة دون أخرى لأن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول عنهما وعدم التفصيل بين مسألتين يستلزم الاتفاق على امتناعه وأجيب بمنع الاستلزام فيهما إذ لا يخفى أن عدم القول بالشيء ليس قولاً بعدم ذلك الشيء «و» علم من تحريم خرق الإجماع «أنه يجوز» عند الأكثرين «إحداث» أي إظهار «دليل» الحكم «أو تأويل» لدليل ليوافق غيره من الأدلة «أو» إظهار «علة» أخرى لحكم غير ما ذكره للجمعون من دليل وتأويل وعلة لجواز تعدد ذلك «إن لم يخرق» كقول للجمعين لا دليل ولا تأويل ولا علة إلا ما ذكرناه من الدليل والتأويل والعلة لم يجرز إحداث دليل أو تأويل أو علة «وقيل لا» يجوز إحداث ما ذكر مطلقاً لمخالفته لسبيل المؤمنين وأجيب بأن للتوعد عليه للمخالفة لما ذكره لا لما لم يتعرضوا له «و» علم من تحريم خرق الإجماع «إنه يمتنع ارتداد» كل «الأمة» في عصر «سمعا» لا عقلاً فلا يمتنع ارتدادهم عقلاً قطعاً ويمتنع سمعاً لخرقه إجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان والخرق يصدق بالفعل والقول كما يصدق الإجماع بهما «و» امتناع ارتدادهم سمعاً «هو الصحيح» لحديث الترمذي (3) وغيره أن الله لا يجمع أمتي على ضلالة (4) والردة ضلالة وقيل لا يمتنع ارتدادهم سمعاً بمعنى أنه لم يرد في الحديث ما يدل على امتناع وقوعه وأجيب بالمنع «و» لا «يتمنع على الأمة» اتفاقها «في عصر» على جهل «أي عدم علم» ما «أي شيء» «لم تكلف» العلم «به» كتفضيلها عماراً (5) على حذيفة (6) أو عكسه «على

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 204 .

(4) روله عن ابن عمر وقامه ويد الله على الجماعة من شذ شذ إلى النار ورواه عنه في الجامع الصغير وعليه علامة الحسن ورواه ابن ماجه عن أنس بن مالك بلفظ أن أمتي لا تجتمع على ضلالة كتاب الفتن باب السؤالات الإيعظم ج 2 ص 1303 . قال ابن كثير والحديث بهذا الإسناد ضعيف لأن معان بن رقاعة ضعفه يحيى بن معين . أنظر تحفة الطالب ص 149 .

(5) ص: 305 .

(6) ص: 305 .

الأصح لعدم « اجتماعهم على » الخطأ « فيه وقيل يمتنع الجهل عليهم بذلك لأنه نقص ما أما جهل ما كلفت العلم به كالجهل بكون الوتر واجبا أم لا فيمتنع جهلها به قطعاً « وفي » جواز « إنقسامها » أي الأمة « فرقتين » في مسألتين متشابهتين « كل » من الفرقتين « مخطئ في مسألة » من تلك المسألتين كاتفاق بعض الأمة على وجوب الترتيب في الوضوء وعدم وجوبه في قضاء الصلوات واتفاق بعض الأمة على عكس ذلك « تردد » أي خلاف للعلماء « مثاره » أي مدركه ومنشأه « هل » يقال « أخطأت » تلك الأمة نظراً إلى مجموع (1) المسألتين فيمتنع الانقسام إلى ما ذكر لانتفاء الخطأ عن كل الأمة بالحديث المتقدم وهذا القول رجحه الأكثرون أو لم يخط (2) إلا بعضها نظراً إلى كل مسألة على حدة فلا يمتنع ورجحه الآمدي (3) « و » علم من تحريم خرق الإجماع « أنه لا إجماع يضاد » أي يُعارض « إجماعاً سابقاً » عليه لأنه يستلزم تعارض قاطعين بناء على أن الإجماع قطعي وتعارض القطعي محال « خلافاً للبصري » أبي عبد (4) الله في تجويزه ذلك عقلاً لا في وقوعه فهو موافق للقائل بعدم وقوعه قال لأنه لا مانع من كون الأول مغيباً بوجود الثاني « و » على الصحيح من كون الإجماع قطعياً « أنه لا يعارضه دليل » أصلاً لا قطعي ولا ظني نصاً كان أو إجماعاً « إذ لا تعارض بين قاطعين » لأنه مستحيل « ولا » بين « قاطع ومظنون » لإلغاء المظنون في مقابلة القاطع أما الإجماع الظني فتجاوز معارضته « وإن موافقته » أي الإجماع « خبراً » من الأخبار بحيث لا يوجد للإجماع دليل سواه « لا تدل على أنه أي الإجماع عن خبر غيره ولم ينقل ذلك الخبر الذي عنه الإجماع استغناء بنقل الإجماع عنه « بل ذلك » أي كون الإجماع عن ذلك الخبر هو « الظاهر إن لم يوجد » خبر « غيره » بمعناه إذ لا بد للإجماع من مستند فإن وجد خبر غيره فلا لجواز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير (5) وقال أبو عبد الله البصري (6) إنه يتعين أن يكون عنه ومحل الخلاف كما قال القاضي عبد الوهاب (7) في خبر من الأحاد فإن كان متواتراً فهو عنه جزمًا.

(1) في زت إلى للمجموع في المسألتين.

(2) في جميع نسخ الكتاب لم يخط والصواب لم يخط أو لم يخط لأنه من خطأ يخطأ كتعب أو من أخطأ يخطئ.

(3) ص: 39 .

(4) ص: 126 .

(5) في زت الخبر .

(6) ص: 126 .

(7) ص: 147 .

خاتمة

«خاتمة جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة» كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر «كافر قطعاً» لأن جاحده يستلزم تكذيب الشارع «وكذا» جاحد للمجمع عليه «للمشهور» بين الناس «للمنصوص عليه» كحل البيع كافر «في الأصح» لما تقدم وقيل لا لجواز أن يخفى عليه «وفي غير المنصوص» من المشهور «تردد» قيل يكفر جاحده لشهرته وهو الراجح في الروضة (1) في باب الردة وقيل لا يكفر لجواز أن يخفى عليه «ولا يكفر جاحد» للمجمع عليه «الخفي» الذي لا يعرفه إلا الخواص من العلماء كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف «ولو» كان الخفي «منصوصاً» عليه كاستحقاق بنت الإبن السدس مع بنت الصلب تكملة الثلثين فإنه مجمع عليه وفيه نص فإن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به كما رواه البخاري (2) فلا يكفر جاحده لخفائه وأما جاحد للمجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد (3) فلا يكفر قطعاً.

الكتاب الرابع

من الأدلة الشرعية «في القياس وهو» شرعاً «حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل» والمراد بالحمل المحاق للمعلوم الأول وهو الفرع بالمعلوم الثاني وهو الأصل في حكمه والمراد بالعلم مطلق الإدراك فيتناول العلم اليقيني والإعتقاد والظني (4) والمراد بمساواته أن يساوي الأول الثاني في علة حكمه بأن توجد بتمامها في الأول والمراد بالحامل المجتهد ووفق ما في نفس الأمر أم لا بأن ظهر غلطه فدخل في الحد القياس الصحيح والفاقد فإن الفاسد قبل ظهور فساد معمول به كالصحيح «وإن

(1) ص: 58

(2) ص: 103 رواه عن ابن مسعود: كتاب الفرائض باب ميراث بنت ابن مع بنت ج 8 ص 6.

(3) عاصمة العراق.

(4) في ت والإعتقاد الظني وهو ظاهر وفي ز والإعتقاد والظن.

خص « القياس للحدود » بـ « القياس » الصحيح « أي قصر عليه » حذف « من الحد القيد » الأخير « وهو عند الحامل فيختص بالصحيح » وهو حجة في الأمور الدنيوية « كالأدوية والأغذية » قال الإمام « الرلزي (1) » اتفاقاً وأما غيرها « وهي الشرعية » فمنعه « فيها » قوم عقلاً « وبه قال الإمامية (2) من الشيعة (3) وحكي عن النظام (4) من المعتزلة (5) مستدلين بأن القياس لا يؤمن فيه الخطأ والعقل مانع سلوك ما فيه ذلك (6) ورد بأن العقل مرجح لترك القياس لا مانع منه « و » منعه أبو محمد علي بن أحمد « بن حزم » الظاهري (7) « شرعاً » مستدلاً بأن النصوص تستوعب الحوادث كلها (8) بالأسماء اللغوية فلا حاجة إلى القياس ورد بالمنع « و » منع أبو سليمان « دلود » الظاهري (9) القياس « غير الجلي » قال الآمدي (10): أما الجلي وهو ما كان للملحق أولى بالحكم من الملحق به فهو غير ممتنع قاله دلود الظاهري كما حكاه عنه ابن حزم وهو اعرف بمذهبه « و » منع « أبو حنيفة (11) » القياس في أربعة « في الحدود » كقياس النباش على السارق في وجوب القطع بجامع أخذ مال الغير من حرز خفية « والكفارت » كقياس القاتل عمداً على القاتل خطأ في وجوب الكفارة بجامع القتل بغير حق و « الرخص » كقياس غير الحجر من كل جامد طاهر قالع غير محترم في جواز الاستنجاء به على الحجر الذي هو رخصة بجامع الجمود والطهارة والقلع « والتقديرات » كقياس نفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها على اللوسر بمدين كما في فدية الحج وللعسر بمد كما في كفارة الوقاع بجامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأصل التفاوت مأخوذ من قوله تعالى ﴿ لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (12)

(1) ص: 22 .

(2) هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعده صلى الله عليه وسلم نصاً ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين إلخ ما قالوا، أنظر: اللؤلؤ والنحل ج 1 ص 162 .

(3) ص: 140 وفي خ من الشافعية وهو غلط .

(4) ص: 246 .

(5) ص: 32 .

(6) في ز ما فيه الخطأ

(7) ص: 114 .

(8) في زت تستوعب جميع الحوادث من غير احتياج إلى لتنباط وقياس.

(9) ص: 198 .

(10) ص: 39 .

(11) ص: 24 .

(12) الطلاق: 7 .

«و» منع أبو الفضل «بن عبدان (1)» من الشافعية (2) القياس «ما لم يضطر» إليه بوقوع حادثة لا نص فيها فيجوز القياس فيها للحاجة إليه بخلاف ما إذا لم يقع فلا يجوز القياس لانتفاء فائدته وأجيب بأن فائدته جواز العمل به إذا وقعت تلك المسألة «و» منع «قوم» من الأصوليين القياس في ثلاثة «في الأسباب» كقياس اللواط على الزنا بجامع إيلاج فرج في فرج محرم شرعا مشتهى طبعاً «والشروط» كقياس نفي لشرائط الإسلام في الإحصان على الجلد بجامع عقوبة الزنا و«للموانع» كقياس منع المحرم من استدائه ملك الصيد قياساً على منعه من لبس المخيط بجامع حرمة الإحرام «و» منع «قوم (3)» القياس «في أصول العبادات» فلا يجوز عندهم الصلاة بإيماء الحاجب قياساً على إيماء الرأس بجامع العجز والتصريح بالإيماء بالحاجب هو للنقول في المحصول (4) «و» منع «قوم» القياس «الجزئي الحاجي» وهو ما تدعو الحاجة إلى مقتضاه أو إلى خلافه «إذا لم يرد نص» من الشارع «على وفقه أو على خلافه فالأول كصلاة الإنسان على من مات من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وغسلوا وكفنوا في ذلك اليوم فإن القياس يقتضي جوازها وعليه الروياني (5) لأنها صلاة على غائب والحاجة داعية لذلك لنفع للصلي وللصلى عليه ولم يرد من الشارع نص على وفقه والثاني «كضمان الدرك» وهو ضمان الثمن للمشتري إن خرج المبيع مستحقاً فإن القياس يقتضي منعه لأنه ضمان ما لم يجب وعليه ابن سريج (6) والأصح صحته لعموم الحاجة إليه لمعاملة الغرباء وغيرهم لكن بعد قبض الثمن والحاجة داعية فيه إلى خلاف القياس ووجه (7) منع القياس في الشقين إن اكتفاء الشرع في بيان حكم ما تعم الحاجة إليه وتشتد وتتكرر بقياس جزئي موافق مقتضاه عموم الحاجة أو مخالفه بعيد وللعجيز يمنع ذلك ويتمسك بعموم أدلة القياس «و» منع قوم «آخرون» القياس «في العقلية» كقياس رؤية الباري على رؤية خلقه بجامع الوجود إذ هو علة الرؤية فقيلاً لا يجوز فيها القياس للإستغناء عنه بالعقل وقيل يجوز ولا مانع من ضم دليل إلى آخر «و» منع قوم «آخرون» القياس «في النفي»

(1) ص: 253 .

(2) ص: 34 .

(3) في ز ومنع قوم منهم الجبائي والكرخي القياس.

(4) ص: 34 .

(5) ص: 43 .

(6) ص: 73 .

(7) في خ ورجع ولصواب ما أثبتناه

الأصلي» وهو بقاء الشيء على ما كان عليه من انتفاء الحكم فيه قبل ورود الشرع فلو وجدت صورة لا حكم لله فيها بعد البحث عنها واستصحاب فيها النفي الأصلي ثم وجدت صورة أخرى تشبهها فقليل لا يقاس عليها استغناء عن القياس بالنفي الأصلي وقيل يقاس عليها ولا مانع من ضم دليل لآخر ومنع قوم آخرون القياس في اللغات «و» قد «تقدم قياس اللغة» في مبحثها فالمنع (1) رأي إمام الحرمين (2) والجولز رأي الإمام الرلزي (3) «والصحيح» أن القياس «حجة» لأنه مجاوزة عن الأصل إلى الفرع والمجاوزة اعتبار والاعتبار قياس الشيء بالشيء وهو مأمور به في قوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (4) «إلا في» الأمور «العادية والخلقية» وهي التي ترجع إلى العادة والخلقة وهي الجبلية فيمتنع القياس فيها على الصحيح كأقل مدة الحمل والنفاس والحيض وأكثرها فلا يقال فلانة تحيض عشرة أيام مثلاً وينقطع حيضها فيقاس بها غيرها وصحح الروياني (5) والماوردي (6) جولز القياس في المقادير كأقل الحيض وأكثره «وإلا في كل الأحكام» فيمتنع على الصحيح إثباتها كلها بالقياس لأن منها ما لا يدرك معناه كوجوب الدية على العاقلة وقيل يجوز بمعنى أن كل الأحكام تصلح لأن تثبت بالقياس «وإلا» في «القياس على» أصل «منسوخ» فيمتنع على الصحيح لانتفاء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل يجوز لأن القياس مظهر لحكم الفرع الكمين ونسخ الأصل ليس نسخاً للفرع وفيه نظر فإن المنسوخ لم يبق له وجود في الشرع فتلحق به الأحكام بقياس ولا غيره قاله البرماوي (7) «خلافاً للمعممين» جواز القياس في المستثنيات المتقدمة «وليس النص على العلة» لحكم «ولو في» جانب «الترك أمراً به» أي بالقياس لا في جانب الفعل ولا في جانب الترك فالأول كقولك لشخص أعتق غانماً لحسن خلقه فإنه ليس أمراً بعتق غير غانم ممن اتصف بحسن الخلق بالقياس على غانم والثاني كقولك أترك صحبة زيد لفسقه فإنه ليس أمراً بترك صحبة

(1) في زت وللع .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 22 .

(4) المشر: 2 .

(5) ص: 43 .

(6) ص: 249 .

(7) ص: 43 .

غير زيد من الفسقة بالقياس على زيد فلا يتعدى الحكم بالنص على العلة إلى غير محل الحكم للنصوص عليه دون ورود التعبد بالقياس «خلافاً للبصري» أبي الحسين (1) في قوله إن النص على العلة أمر بالقياس في جانبي الفعل والترك إذ لا فائدة لذكر العلم إلا ذلك وأجيب بمنع الحصر لجواز أن تكون فائدته بيان مدرك الحكم ليكون أوقع في النفس «وثالثها» وهو قول أبي عبد الله البصري (2) «التفصيل» بين الترك والفعل فهو أمر بالقياس في جانب الترك دون الفعل والفرق أن العلة في الترك المفسدة وإنما يحصل الغرض من انعدامها بالامتناع من كل فرد فرد مما تصدق عليها العلة والعلة في الفعل المصلحة ويحصل الغرض من حصولها بفرد وأجيب بأنه يكفي عن كل فرد (3) مما يصدق عليه للعلل دون العلة وللقياس أركان «و أركانه أربعة» مقيس عليه وهو الأصل ومقيس وهو الفرع ومعنى مشترك بينهما وهو الجامع وحكم المقيس عليه وهو الجواز أو النع الأول «الأصل» واختلف في المراد به على أقوال فقل «هو محل الحكم المشبه به» برفع المشبه نعت محل ومحل الحكم وهو المقيس عليه وهذا القول هو الأصح عند الفقهاء وكثير من المتكلمين «وقيل» هو «دليله» أي دليل الحكم وبه قال بعض المتكلمين و«قيل» هو «حكمه» أي حكم المحل لا نفس المحل وبه قال الإمام (4) فإذا قيل النبيذ مسكر فيحرم قياساً على الخمر بدليل قوله حرمت الخمرة لإسكارها فالأصل على القول الأول الخمر لأنه محل الحكم المشبه به وعلى الثاني حرمت الخمرة لإسكارها لأنه دليل الحكم وعلى الثالث التحريم لأنه حكم المحل و«لا يشترط» في الأصل عند الجمهور أن يقوم دليل «دال على جواز القياس عليه» أي على الأصل بخصوصه أما «بنوعه أو شخصه» واشترطه عثمان بن مسلم البتي (5) بموحدة مفتوحة فمثناة مشددة مكسورة فقال لا بد للأصل من دليل على جواز القياس عليه فلا يقاس

(1) ص: 109 .

(2) ص 126 .

(3) في ز ت عن كل فرد فرد.

(4) ص: 22 .

(5) هو أبو عمر عثمان بن سليمان البتي تابعي كوفي بصري نسب إلى ما كان يبيعه ويتجر فيه وهو البتوت وأبى الكساء الغليظ يتخذ من لوبر أو الصوف أو موضع بنواحي البصرة أو قرية من قرى العراق وهو شيخ أهل الرائي بالبصرة توفي سنة 143 هـ أنظر لتاج ج 1 ص 523 وطبقات الشيرازي ص 91 وابن سعد ج 7 ص 157 وجاء في التقريب وهو عثمان بن مسلم البتي أبو عمر البصري . ويقال له اسم أبيه سليمان صدوق فقيه عابوا عليه الإفتاء بالرأي مات سنة 143 التقريب ج 2 ص 14 التهذيب ج 7 ص 153 أنظر تحفة الطالب ص 416 .

بمسائل البيع مثلا إلا إذا قام دليل على جواز القياس و«لا» يشترط في الأصل أيضا «الاتفاق على وجود العلة فيه» أي في الأصل بل يكفي قيام الدليل على وجودها واشترطه بشر بن غياث للريسي (1) بفتح الميم فقال لا يقاس على ما يختلف في وجود العلة فيه بل يشترط بعد الاتفاق على أن حكم الأصل معلن للاتفاق (2) على كون يمكنه كذا «خلافًا زعماء» وهو عثمان البتي وبشر المريسي إذ لا دليل على ما زعمها «الثاني» من أركان القياس «حكم الأصل» وله شروط عند الجمهور «ومن شرطه» عندهم «ثبوته» أي ثبوت حكم الأصل «بغير القياس» من كتاب أو سنة أو إجماع لا قياس لأنه لو ثبت حكمه بقياس فعلة القياس الثاني إن اتحدت مع علة القياس الأول كان الثاني لغوا مثاله قياس التفاح على البر في الربوية بجامع الطعم ثم قياس السفرجل على التفاح فيما ذكر فالقياس الثاني لغو للاستغناء عنه بقياس السفرجل على البر ابتداء وإن اختلفت (3) لم ينعقد القياس الثاني لعدم الاشتراك في العلة مثاله قياس الرتق على جب الذكر في فسخ النكاح بجامع فوات الاستمتاع ثم قياس الجذام على الرتق في فسخ النكاح به فقياس الجذام على الرتق غير منعقد لعدم فوات الاستمتاع في الجذام «قيل» ثبوته بغير القياس «و» بغير «الإجماع» أيضا إلا أن علم مستنده من نص كتاب أو سنة ليستند القياس إليه كذا حكاه الشيخ أبو إسحاق (4) مقيداً بهذا الاستثناء الذي حذفه المصنف ورد هذا القول بأنه لا دليل عليه «و» من شرط حكم الأصل «كونه غير متعبد فيه بالقطع» أي اليقين بل يكفي فيه الظن لأن الذي تعبد فيه باليقين إنما يقاس على محله ما يطلب فيه اليقين كالعقائد والقياس لا يفيد اليقين ورد بإفادته اليقين أن علم حكم الأصل والعلة فيه وجودها في الفرع وتبع للمصنف في هذا الشرط الإمام (5) والغزالي (6) وهو مشكل على ترجيحه سابقا جواز القياس في العقلية للتعبد فيها بالقطع «و» من شرط حكم الأصل كونه «شرعياً» إن

(1) توفي 218 هـ = 833 م بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن للريسي العدوي بالولاء أبو عبد الرحمن فقيه معتزلي عارف بالفلسفة يرمي بالزندقة وهو رأس الطائفة للرسمية لقائلة بالأرجاء وإليه نسبتها أخذ الفقه عن لقاشي أبي يوسف. وقال برأي الجهمية وأوذي في دولة هارون الرشيد وكان جده مولى لعمر بن الخطاب وقيل كان أبوه يهودياً وهو من أهل بغداد ينسب إلى درب للرسي فيها. الاعلام ج 2 ص 55.

(2) ص 55.

(3) وفي زت وإن اختلفت لعله لم ينعقد

(4) ص: 58.

(5) ص: 22.

(6) ص: 39.

استلحق» حكما «شرعيا» بأن طلب بالقياس إثباته (1) فخرج غير الشرعي من اللغوي والعقلي فإنه على تقدير جواز القياس فيهما وهو الأصح لا يسمى شرعيا بل لغويا وعقليا «و» من شرط حكم الأصل كونه «غير فرع إذا لم يظهر للوسط» وهو الذي جعل فرعا في القياس الأول وأصلا في القياس الثاني «فائدة» كقياس التفاح على السفرجل والسفرجل على البطيخ والبطيخ على القثاء والقثاء على البر فلا فائدة للوسط فيها لأن نسبة ما عدا البراليه بالطعم دون الكيل والقوت فإن ظهر للوسط فائدة جاز كونه فرعا كان يقال التفاح ربوي قياسا على التمر بجامع الطعم مع الكيل والتمر ربوي قياسا على الأرز بجامع الطعم والكيل والقوت الغالب ثم يسقط الكيل والقوت عن الاعتبار فيثبت أن العلة الطعم وحده وأن التفاح ربوي كالبر ولو قيس ابتداء عليه بجامع الطعم لم يسلم ممن يمنع عليه الطعم في التمر فظهر للوسط التدريجي فائدة وهي السلامة من منع عليّة الطعم في التمر فتكون تلك القياسات للتوسطة صحيحة «وقيل» يشترط كونه غير فرع (مطلقا) سواء ظهر للوسط فائدة أم لا لأن العلة في القياسين إن اتحدت كان القياس الثاني لغويا وإن اختلفت كان القياس الثاني غير منعقد ودفع للمصنف ذلك بأنه قد يظهر للوسط فائدة كما تقدم وقد اقتصر البيضاوي (2) تبعا للإمام الرازي (3) على قوله ومن شرطه ثبوته بغير قياس واقتصر ابن الحاجب (4) تبعا للآمدي (5) على قوله وكونه غير فرع فجمع المصنف بينهما من غير تأمل فوقع في التكرار فإن اشتراط ثبوت حكم الأصل بغير قياس هو بعينه لاشتراط كونه غير فرع فهما عبارتان معناهما واحد وإن اختلف لفظهما وأجاب المصنف عنه في منع اللوائح (6) بما لا يشفي وتقييد كونه غير فرع بما إذا لم يظهر للوسط فائدة لا طائل تحته لأن غايته ما ذكر من السلامة من منع العلية مع ما فيه من الإطالة ويغني عنه بتقدير منع العلية إثباتها بطريقها وعلى تقدير اعتباره فكان ينبغي حمل إطلاقهم عليه أن يحكي بقتيل ويصرح فسيه بمطلقا ولم (7) يصرحوا

(1) في ز بالقياس إثباته أي إثبات حكم شرعي فخرج

(2) ص: 27.

(3) ص: 22.

(4) ص: 27.

(5) ص: 39.

(6) ص: 10.

(7) وفي زت وهم لم يصرحوا.

بذلك «و» من شرط حكم الأصل «أن لا يعدل» به «عن سنن» أي طريق «القياس» وسنن القياس أن يعقل المعنى في الحكم ويوجد في محل آخر يمكن تعديته إليه فما عدل عن سنن القياس لا معنى لا يقاس على محله لتعذر التعدية حينئذ كشهادة خزيمة بن ثابت (1) وحده فإنها كشهادة رجلين لقوله صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة فحسبه (2) أي كافيه ذلك عن غيره ولفظ أبي دلوود (3) فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته كشهادة رجلين (4) فلا يثبت هذا الحكم لغير خزيمة وإن كان غيره أعلى منه رتبة كأبي بكر الصديق (5) رضي الله عنه فلا يقاس على خزيمة غيره حتى يحكم بشهادته وحده «و» من شرط الأصل أن «لا يكون دليل حكمه شاملا لحكم الفرع» للاستغناء بذلك الدليل عن القياس مثال شمول الدليل لحكم الفرع الاستدلال على ربوية البر لقوله (6) صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل (7) ثم تقاس الذرة عليه بجامع الطعام مع شمول الطعام للذرة كالبر «و» من شرط الأصل «كون الحكم» فيه «متفقاً عليه» بين الخصمين لئلا يمنع الخصم فيحتاج القياس لإثباته فإذا شرع في ذلك كان منتقلاً لمسألة أخرى وانتشر الكلام وفات المقصود من الكلام على الفرع واختلف في الاتفاق على حكم الأصل «قيل بين» كل «الأمة» حتى لا يتأتى للنوع أصلاً و«الأصح بين الخصمين» فقط إذ (8) البحث لا يخرج عنهما وعلى اشتراط اتفاق الخصمين فقط فالأصح «أنه لا يشترط اتفاق الخصمين فقط فالأصح» أنه لا يشترط اختلاف الأمة» غير الخصمين في الحكم فيجوز اتفاقهم فيه

(1) توفي 37 هـ = 657 م خزيمة بن ثابت الأنصاري أبو عمارة صحابي من أشرف الأوس في الجاهلية والإسلام ومن شجعانهم للقديمين كان من سكان المدينة وحمل راية بني حطمة يوم فتح مكة وعاش إلى خلافة علي وشهد معه صفين فقتل فيها روى له البخاري ومسلم وغيرهما 38 حديثاً الاعلام ج 2 ص 305 .

(2) روله في فتح الباري عن الطبراني وابن شاهين من طريق زيد بن الخطاب عن محمد بن زرارة بن خزيمة حدثني عمارة بن خزيمة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لثري فرساً من سولاء بن الحارث فجعله فشهد خزيمة بن ثابت «فقال له بم تشهد ولم تكن حاضراً فقال بتصديقك وأنت لا تقول إلا حقاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه» كتاب التفسير باب فمنهم من قضى نحبه ج 8 ص 519 .

(3) ص 41 .

(4) أخرجه عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه إلخ في الأقضية ج 5 ص 223 وكذا أخرجه البخاري في التفسير سورة الأحزاب عن زيد بن ثابت ج 6 ص 22 .

(5) ص: 299

(6) في ز ت بقوله.

(7) روله مسلم عن معمر بن عبد الله في البيوع باب المراج ج 5 ص 47 منشورات دار الأفاق.

(8) في ز ت لأن البحث.

كالخصمين وقيل يشترط اختلاف الأمة ليتمكن الخصم الباحث منع حكم الأصل لأن المتفق عليه لا يمكن الخصم منعه «فإن كان» حكم الأصل «متفقا» عليه «بينهما» أي بين الخصمين فقط «ولكن لعلتين مختلفتين» كما في قياس حلي البالغة على حلي الصبية في عدم وجوب الزكاة فيه فنفي الزكاة في الأصل للقيس عليه وهو حلي الصبية متفق عليه بين الشافعي (1) والحنفي (2) والعلة فيه عند الشافعي كونه حليا مباحا وعند الحنفي كونه مال صبية وإذا اختلفت العلتان في قياس «فهو مركب الأصل» لتركيب كل من الخصمين الحكم فيه على علة كما يؤخذ من قول الآمدي (3) الأشبه أنه إنما سمي بذلك لاختلاف الخصمين في تركيبي الحكم على العلة في الأصل «أو» كان حكم الأصل متفقا عليه بين الخصمين «لعلة» واحدة «يمنع الخصم وجودها في الأصل» للقيس عليه مثاله منع الشافعي تعليق طلاق هند الأجنبية قبل نكاحها لكونه تعليقا للطلاق قبل ملكه فإذا تزوجها لا يقع الطلاق قياسا على قوله زينب التي أتزوجها طالق حيث لا يقع الطلاق إذا تزوجها باتفاق الشافعي والحنفي فيقول الحنفي الوصف الذي جعل علة في الفرع وهو التعليق مفقود عندي في الأصل وهو زينب التي أتزوجها طالق فإن الطلاق فيه تنجيز وهو في الأجنبية لغو فلا يصح إلحاق الفرع الذي وجدت فيه هذه العلة بالأصل التي (4) فقدت هذه العلة فيه وإذا كانت العلة واحدة ومنع الخصم وجودها في الأصل في قياس «فمركب» الوصف» قال ابن الهمام (5) للرد بالوصف في قولهم مركب الوصف هو وجود العلة في الأصل فإن وجودها فيه وصف لها ومعنى كونه مركبا أنه مختلف فيه فأحدهما يثبت والآخر ينفيه «و» هذان القياسان للركبان «لا يقبلان» لمنع الخصم وجود العلة في الفرع في الأول وفي الأصل في الثاني وعلى كلا التقديرين لا يتم القياس «خلافا للخلافين» أي أصحاب علم الخلاف وهو علم يفيد معرفة القدر الكافي من أقسام الاعتراضات والجولات واللوجيات منها وغير اللوجيات في قولهم أن القياسين

(1) أي من يقول بمذهبه.

(2) أي من يقول بمذهبه.

(3) ص: 39.

(4) هكذا في نسخ كلها وأصول الذي

(5) ص: 89.

يقبلان لاتفاق الخصمين المتناظرين على حكم الأصل في القياسين المذكورين و«لو سلم» الخصم «العلة» التي ذكرها المستدل لحكم الأصل «فأثبت المستدل وجودها» في الأصل في القسم الثاني حيث اختلف الخصمان في وجودها في الأصل أو سلمه الخصم «لناظر» أي سلم كون الوصف الذي عينه المستدل في القسم الأول هو (1) العلة وأنها موجودة في الفرع «انتهض الدليل» على الخصم لتسليمه وجود العلة التي منع وجودها في الأصل وقيام الدليل عليه بتسليمه تعيين إحدى العلتين المختلفتين «فإن» كان الخصمان «لم يتفقا على» حكم «الأصل» والعلة فيه «ولكن رام» أي طلب «المستدل إثبات حكمه» أي حكم الأصل المقيس عليه بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع «ثم» طلب «إثبات العلة» فيه بطريق من الطرق الآتية الدالة على العلية «فلأصح قبوله» أي قبول الإثبات الصادر من المستدل لقيامه مقام اعتراف الخصم به ومقابل الأصح عدم القبول لأنه لا بد من اتفاقهما على الأصل صونا للكلام من الانتشار واعتراض كلام للمصنف بأن ما ذكره سابقا من اشتراط الخصمين على حكم الأصل مستدرك بالنظر لما ذكره هنا من قبول إثبات حكم الأصل الذي لم يتفق الخصمان عليه إذا طلب للمستدل إثباته بالدليل و«الصحيح» في القياس أنه «لا يشترط» فيه «الاتفاق» من للجمعين «على تعليل حكم الأصل» أي على أن حكم الأصل معلل «أو النص على العلة» أي ولا يشترط أن يرد نص دل على عين تلك العلة لأنه لا دليل على اشتراط ذلك وخالف فيه بشر للريسي (2) فشرط أحد الأمرين إما قيام الإجماع على تعليل حكم الأصل أو كون علته منصوصة حكاها البيضاوي (3) عنه وسبق هذا للمصنف في مسألة أنه (4) لا يشترط الاتفاق على وجود العلة فيه خلافا لمن زعمه (5) وإنما فرق بينهما وبين المسألة المذكورة هنا (6) ولم يجمعهما في محل واحد لمناسبة للحلين لأن محل المذكور سابقا أنه بعد الاتفاق على أن حكم الأصل معلل لا يشترط الاتفاق على وجود العلة فيه ومحل المذكور هنا لإخفاء أنه لا يشترط الاتفاق

(1) قوله هو العلة خبر كون وهو ضمير فصل.

(2) ص: 315.

(3) ص: 27.

(4) في زت في مسألة الأصل أنه.

(5) في زت لزعميه.

(6) في زت المذكورة هنا وهي مسألة حكم الأصل ولم يجمعهما إلخ.

على أن حكم الأصل معلن فالحلاف في اشتراط وجود العلة أنسب بالأصل لأنه محلها والحلاف في اشتراط الاتفاق على كون الحكم معللاً أو النص على أن علة الحكم كذا أنسب بالحكم، «الثالث» من أركان القياس «الفرع وهو الحل المشبه» بالأصل كالنبذ المشبه بالخمر وهو قول الفقهاء وهو الأصح و«قيل حكمه» أي حكم للحل المشبه وهو تحريم النبيذ في مثالنا وهو قول المتكلمين والأول مبني على الأول من أقوال الأصل والثاني مبني على الثالث ولستشكك بأن بناء الحكم على الحكم يقتضي تغايرهما والحكم خطاب الله وهو شيء واحد وأجيب بأن حكم الفرع غير حكم الأصل باعتبار الحل (1) وباعتبار ما يدل عليهما وباعتبار علم للجهتد بدليلهما وللفرع شروط و«من شرطه وجود تمام العلة» التي في الأصل «فيه» حتى لو كانت العلة ذات أجزاء لاشتراط اجتماع أجزائها في الفرع ليتعدى الحكم إليه ويصدق التمام بوجودها في الفرع بلا زيادة أو مع الزيادة فالأول كالإسكار في قياس النبيذ على الخمر والثاني كالإيذاء في قياس الضرب للوالدين على التأفيف لهما فإن لم توجد العلة بتمامها في الفرع لم يكن تعدياً حكم الأصل للفرع بواسطة علة الأصل «فإن كانت» علة الأصل «قطعية» كالمثالين المذكورين «فقطعي» قياسها وهو شامل لقياس الأولى والمساوي كما مثلنا فالأول كالمثال الثاني والثاني كالمثال الأول «أو» كانت العلة «ظنية» بأن ظن عليه الشيء في الأصل وإن قطع بوجودها في الفرع «فقياس» ظني ويسمى بالقياس «الأدون كالتفاح» للقياس «على البر» في الربا «بجامع الطعم» الذي جعله الشافعي (2) علة الأصل مع احتمال كون العلة في البر الكيل أو القوت كما قيل به فثبت الربا في التفاح للمشتمل على الطعم فقط أدون من ثبوته في البر للمشتمل على الطعم والكيل والقوت والمراد أدونية القياس من جهة الحكم لا العلة لما سبق من اشتراط وجود تمامها في الفرع «و» الفرع «تقبل المعارضة فيه» وللعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر ممانع للأول في ثبوت مقتضاها (3) «بمقتض» أي بدليل مقتض «نقيض» الحكم «أو ضد» الحكم «لا» بمقتض «خلاف الحكم» قطعاً «على المختار» راجع لنقيض أو ضد ولو قدمه كان أولى

(1) في ت أو باعتبار في للوضعين.

(2) ص: 24

(3) في ت ممانع الأول في ثبوت ما اقتضاه بعدها وفي ز مقتضاه.

وصورة المعارضة أن يقول المعارض للمستدل ما ذكرت من الدليل وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندي دليل آخر يقتضي نقيضه أو ضده مثال النقيض أن يقول المستدل مسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كغسل الوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يسن تثليثه كمسح الخف لكن المستدل أن يدفعه بالفرق بإبداء خصوصية في الوصف لأجلها لمتنع التثليث وهي أدلوه إلى إتلاف مالية الخف ومثال الضد أن يقول المستدل الوتر واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالتشهد فيقول المعارض موقت بوقت صلاة من الخمس فيستحب كسنة الفجر ومقابل المختار عدم قبول المعارضة في الفرع وإلا صار للعتراض مستدلا والمستدل معترضا وفي ذلك خروج عن القصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله على الفرع إلى غيره وأجيب بأن قصد المعارض بالمعارضة هدم دليل المستدل لا إثبات مقتضاها المؤدي لصيرورة للعتراض مستدلا وعكسه ومثال المعارضة بمقتضى خلاف الحكم أن يقول المستدل اليمين الغموس قول يأثم قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول للمؤكد (1) للباطل يظن به حقيقته فيوجب التعزير كشهادة الزور فهذا لا يقدح قطعاً فإنه لا منافاة بين ثبوت التعزير ونفي الكفارة وسيأتي أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالقيام وعدمه وأن الضدين لا يجتمعان ويجوز لارتفاعهما كالسواد والبياض وأن الخلافين يجتمعان ويجوز لارتفاعهما كالسواد والحلاوة و«المختار» في دفع المعارضة في الفرع زيادة على دفعها بكل قادح من قوادح العلة التي يعترض بها على المستدل في غير المعارضة «قبول» الترجيح» لدليل المستدل على دليل للعتراض بمرجح من المرجحات الآتية في كتاب التعادل والترجيح كقطعية العلة أو كون مسلكها أقوى للإجماع على وجوب العلم بالراجح ومقابل المختار عدم قبول الترجيح لأن للمعتبر في المعارضة حصول أصل الظن وهو لا يندفع بالترجيح «و» على قبول الترجيح فالمختار «أنه لا يجب الإتياء» من المستدل «إليه» أي إلى الترجيح «في الدليل» الذي ذكره المستدل قبل ورود المعارضة عليه ومقابل المختار وجوب الإتياء إذ الدليل لا يتم إلا بعد دفع المعارضة ورد بأنه لا معارضة والحالة هذه فلا حاجة إلى دفعها قبل وجودها «و» من

(1) في ز قول مؤكد.

شرط الفرع أن «لا يقوم» الدليل «القاطع على خلافه» أي خلاف الفرع للأصل في الحكم فآن القياس ظني فلا يعارض القطعي «اتفاقا و(1)» أن «لا» يقوم «خبر الواحد» على خلافه «عند الأكثر» فإن قام خبر الواحد على خلاف حكم الفرع قدم على القياس كما سبق في تعارض خبر الواحد والقياس «وليساو» الفرع «الأصل» فيما تقصد فيه المساواة من عين العلة أو جنسها «و» ليساو «حكمه» أي الفرع «حكم الأصل فيما يقصد من عين» للحكم «أو جنس» له مثال المساواة في عين العلة قياس النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الشدة المطرية فإنها موجودة في النبيذ بعينها نوعا لا شخصا ومثال المساواة في جنس العلة قياس الطرف على النفس في ثبوت القصاص بجامع الجنابة فإنها جنس لإتلافها ومثال المساواة في عين الحكم قياس القتل بمثقل على القتل بمحدد في ثبوت القصاص فإنه فيهما واحد والجامع كون القتل عمدا عدوانا ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضع الصغيرة على مالها في ثبوت الولاية للأب أو للجد بجامع الصغر فإن الولاية جنس لولائتي النكاح والمال «فإن خالف» الفرع الأصل في عين العلة أو جنسها أو خالف حكم الفرع حكم الأصل في عينه أو جنسه «فسد القياس» لانتفاء العلة من الفرع في الأول وهو مخالفة الفرع الأصل وانتفاء حكم الأصل عن الفرع في الثاني وهو مخالفة حكم الفرع حكم الأصل واشتراط للمساواة في العلة يغني عنه اشتراطه سابقا وجود تمام العلة في الفرع و«جواب للمعترض» على المستدل «بالمخالفة» لحكم فرعه حكم أصله يكون «ببيان الاتحاد» بأن يقيم المستدل الدليل على عدم مخالفة الفرع أصله وذلك كقياس الشافعي (2) ظهار الذمي من زوجته على ظهار المسلم في حرمة الوطئ فيعترضه الحنفي (3) بأن الحرمة في المسلم غير مؤيدة لانتهاؤها بالكفارة وفي الكافر مؤيدة لأنه ليس من أهل الكفارة لعدم صحة صومه فخالف حكم الفرع حكم أصله إذ هو في الفرع حرمة تأييد وفي الأصل حرمة بلا تأييد ولا قياس عند اختلاف الحكم فيجيبه الشافعي ببيان الاتحاد بأن يقول لا نسلم أن الذمي ليس من أهل الكفارة مطلقا بل هو من أهلها بأن يسلم ويأتي بالنصوم وأما عتقه وإطعامه فيصحان مع الكفر اتفاقا فاتحد حكم الفرع والأصل وصحح (4)

(1) هكذا في النسخ كلها والذي في المتن «وفاقا»

(2/3) من على مذهبه

(3) في ز ت وصح

القياس «و» أن «لا يكون» حكم الفرع «منصوصا» عليه «بموافق» أي بنص من كتاب أو سنة أو إجماع موافق للقياس للاستغناء عن القياس بالنص الموافق له «خلافًا لمجوز» إقامة «دليلين» فأكثر على مدلول واحد فإنه لا يشترط أن لا يكون حكم الفرع منصوصا عليه فيجوز عنده اجتماع نص وقياس على حكم واحد وهو مشكل فإنه إن أريد أن كلا منهما يفيد العلم بالمدلول فمحال لأنه تحصيل الحاصل وإن أريد الاستظهار على المدلول فهذا لا يخالف فيه أحد فلا فائدة في القياس وأجيب بأن فائدته عنده معرفة العلة «ولا» يكون حكم الفرع منصوصا عليه «بمخالف» أي بنص مخالف للقياس لتقدم النص للمخالف للقياس عليه «إلا لتجربة النظر» أي نظر للمستدل وقرين ذهنه ورياضته على استعمال القياس في الأحكام فيجوز للتجربة لا غير ويمتنع العمل به وإن كان قياسا صحيحا لأنه إذا تعارض النص والقياس لا يعمل بالقياس لمعارضة النص له «ولا» يكون حكم الفرع «متقدما على حكم الأصل» في الظهور للمكلفين لا بالنظر إلى تقدمه في الوجود في نفس الأمر فإنه لا يتصور في الحكم الأزلي مثاله قياس الوضوء على التيمم في وجوب النية فإن الوضوء تعبد به قبل الهجرة والتيمم إنما تعبد به بعدها فلو جاز تقدم حكم الفرع لزم ثبوته قبل ثبوت العلة الجامعة بينه وبين الأصل للتأخر عنه وهو التيمم وذلك لا يجوز «وجوزه الإمام» الرلزي (1) «عند» وجود «دليل آخر» يستند إليه الفرع للتقدم بناء على جواز دليلين فأكثر على مدلول واحد كالاستدلال على نبوته صلى الله عليه وسلم بما أنزل من القرآن بالمدينة وإن سبق الاستدلال على نبوته بالمعجزة للمقارنة لابتداء الدعوة «ولا يشترط» في الفرع «ثبوت حكمه بالنص جملة» لا تفصيلا «خلافًا لقوم» منهم أبو هاشم (2) حيث شرطوا (3) في ثبوت حكم الفرع ورود نص عليه مجمل ويطلب بالقياس تفصيله واستدلوا على ذلك بقولهم لولا ورود الشرع بميراث الجد جملة الدال عليه الإجماع وإطلاق قوله تعالى ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (4) لما استعمل الصحابة القياس في كيفية توريثه مع الإخوة كان يقال إذا اجتمع الجد مع الإخوة ورث معهم قياسا على الأخ إذا اجتمع مع

(1) ص: 22.

(2) ص: 63.

(3) في زت لتتوطوا

(4) النساء: 11.

أخيه لأن كلا من الجد والأخ يدلي بالأب ورد الجمهور لاشتراطهم (1) ذلك بأن الصحابة وغيرهم قاسوا أنت علي حرام تارة على الطلاق فتحرم وهو قول علي (2) رضي الله عنه وتارة على الظهار فيوجب الكفارة وهو قول ابن عباس (3) رضي الله عنهما وتارة على اليمين فيكون إيلاء وهو قول أبي بكر (4) وعمر (5) رضي الله عنهما ولم يوجد فيه نص لا جملة ولا تفصيلا «ولا» يشترط في الفرع «انتفاء نص أو إجماع يوافقه» في حكمه فيجوز القياس مع موافقتهم أو أحدهما له «خلافا للغزالي (6) والآمدني (7)» حيث اشترطا انتفاء كل منهما مع تحويزهما قيام دليلين فأكثر على مدلول واحد وعللا ذلك بأن القياس إنما تدعو الحاجة إليه عند فقد النص والإجماع وإن لم تقع مسألة القياس بعد بخلاف ما تقدم عن ابن عبدان (8) من منعه القياس ما لم يضطر إليه واعترض نفى المصنف لاشتراط انتفاء النص بأنه مخالف لقوله أولا ولا يكون منصوفا عليه «الرابع» من أركان القياس «العلة» ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الأصل والفرع مأخوذة من العلة بمعنى للرض لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في المريض وفي تفسيرها بالوصف أقوال «قال أهل الحق» والسنة هي «المعرف» للحكم بمعنى أنها إذا وجدت كانت علامة للمجتهد يستدل بها على وجود الحكم ومعرفة له لا مؤثرة فيه كالإسكار فإنه علة لتحريم للسكر وعلامة عليه «وحكم الأصل على قول أهل الحق» ثابت بها «أي بالعلة» لا «ثابت» بالنص خلافا للحنفية (9) «في قولهم أن حكم الأصل ثابت بالنص لأنه المفيد للحكم وأجيب بأن الكلام فيما يفيد كون محل الحكم أصلا يقاس عليه والمفيد لذلك إنما هو العلة فإنها منشأ التعدية الناشئ عنها القياس حتى لو وجدت في محل آخر ثبت الحكم فيه أيضا والنص لا يفيد ذلك وإن

(1) في زت لشرائط.

(2) ص: 287.

(3) ص: 178.

(4) ص: 299.

(5) ص: 141.

(6) ص: 39.

(7) ص: 39.

(8) ص: 253.

(9) ص: 63.

أفاد الحكم وبنى قول أهل الحق بنى الشافعية (1) هذه المسألة فقول ابن الحاجب (2) أن أصحاب الشافعي (3) بنوا قولهم أن حكم الأصل ثابت بالعلة على تفسيرها بالباعث سهو و« قيل » أي وقال المعتزلة (4) العلة « المؤثر بذاته » في الحكم بناء على قاعدتهم من أن الحكم حادث وأن الحكم على شيء تتبع العلة فيه المصلحة والمفسدة في التحسين والتفبيح العقليين و« قال الغزالي » (5) العلة المؤثر في تعلق الحكم لا بذاته بل « بإذن الله » تعالى أي بجعله إياها مؤثرة وضعفه الرلزي (6) بأن العلة حادثة والحكم قديم والقديم لا يؤثر فيه الحادث و« قال الآمدي (7) » وابن الحاجب العلة « الباعث » على الحكم و« قد تكون » العلة « دافعة » للحكم غير رافعة له كالعلة فإنها تدفع حل النكاح من غير الزوج ولا ترفع النكاح عن الزوج إذا كانت عن شبهة بل الزوجية باقية معها ولكن منعت حل الاستمتاع « أو رافعة » للحكم غير دافعة له كالطلاق يرفع حل الاستمتاع ولا يدفعه لجواز النكاح بعد الطلاق بعقد جديد « أو فاعلة للأمرين » الرفع والدفع كالرضاع يدفع حل النكاح ابتداء ويرفعه إذا طرأ عليه وتكون العلة « وصفا حقيقيا » أي متعلقا في نفسه لا يتوقف تعقله على غيره من عرف أو لغة أو شرع « ظاهرا » أي متميزا عن غيره لا خفيا « منضبطا » لا مضطربا كالطعم في الربويات فإنه وصف حقيقي لأنه مدرك بالحس وظاهر منضبط « أو » وصفا « عرفيا مطردا » لا يختلف بحسب الأوقات كالشرف والخسة في الكفاءة في باب النكاح و« كذا » تكون العلة « في الأصح » وصفا « لغويا » كتعليلهم حرمة النبيذ بتسميته خمرًا كالمشتد من ماء العنب بناء على ثبوت اللغة بالقياس ومقابل الأصح يمنع تعليل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي « أو » تكون العلة « حكما شرعيا » وفي أصح الأقوال سواء كان المعلول حكما شرعيا أيضا كتعليل جواز رهن للشاع بجواز بيعه أم كان (8) أمرا حقيقيا كتعليل حياة الشاعر بحرمة بيعه بالطلاق كقولك

(1) ص: 131 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 32 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 50 .

(7) ص: 39 .

(8) في زلم كان أي للعلول أمرا.

لزوجتك شعرك طالق ويحل به بالنكاح فيكون حيا كاليد في حرمتها بالطلاق في قول القائل لزوجته يدك طالق ويحلها في النكاح وثانيها لا تكون العلة حكما شرعيا لأن الحكم لا يكون علة وإنما يكون معلولا ورد بأن جهة معلوليته غير جهة عليته و«ثالثها» التفصيل في المعلول بين الشرعي والحقيقي فإن كان المعلول حكما شرعيا جاز كون العلة حكما شرعيا و«إن كان المعلول» أمرا «حقيقيا» امتنع أن تكون العلة حكما شرعيا «أو» تكون العلة وصفا «مركبا» من أوصاف في أصح الأقوال كتعليل وجوب القصاص بأنه قتل عمد عدوان لمكافئ غير ولد وثانيها لا تكون العلة وصفا مركبا لأن التعليل بالمركب يؤدي إلى محال فإنه بانتفاء جزء منه تنتفي عليته فابتنفاء جزء آخر يلزم تحصيل الحاصل وهو إعدام للعدوم وذلك محال وأجيب بأن هذا اللزوم إنما يجيء في العلل العقلية أما المعرفات كما هنا فلا و«ثالثها» يجوز أن تكون وصفا مركبا بشرط أن «لا يزيد» للمركب «على صفات» خمس «كما سبق في مثال تعليل وجوب القصاص حكاه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (1) كالماوردي (2) عن بعضهم معبرا عن الصفات بالأجزاء وللإلحاق بالعلة شروط «ومن شروط الإلحاق بها لشمالها على حكمة» أي مصلحة مقصودة من شرع الحكم «تبعث» أي تحمل المكلف «على الامتنال» للحكم للشمال على تلك العلة «وتصلح شاهدا لإناطة» أي تعليق «الحكم» بتلك العلة كحفظ النفوس فإنه حكمة ترتب وجوب القصاص على علته المتقدمة وهي القتل العمد العدم أن لمكافي غير ولد فمن علم أنه يقتص منه أن قتل كف نفسه عن قتل غيره وقد لا يكف موطنا نفسه على قتلها فهذه الحكمة تبعث للمكلف من قاتل وولي أمر على امتثال الأمر وهو إيجاب القصاص الدال عليه قوله تعالى ﴿يَكْتَبُ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ (3) واستفيدت الحكمة من قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (4) وحصل الإمتثال بتمكين القاتل ولوث القتل من استيفاء القصاص منه وهذه الحكمة تحصل شاهدا لإناطة وجوب القصاص بعلة فيقاس القتل بمثل على القتل بمحدد بعلة مشتركة بينهما مشتملة على الحكمة السابقة «ومن ثم» أي ومن أجل لشرائط لشمال

(1) ص: 58 .

(2) ص: 249 .

(3) البقرة: 177 .

(4) البقرة: 178 .

العلة على الحكمة السابقة «كان مانعها» أي العلة «وصفا وجوديا يخل بحكمتها» كالدين على المرجوح من جعله مانعا من وجوب الزكاة على المدين وهذا المثال لمانع العلة مع قطع النظر عن كونها مشتملة (1) على الإلحاق بسبب العلة فالدين وصف وجودي مخل (2) بحكمة العلة وهي الاستغناء بملك النصاب الذي هو علة لوجوب الزكاة وإنما منع بإخلاله (3) لحكمة العلة وهي احتياج ملك النصاب لصرفه له في وفاء دينه ومانع العلة المذكور هنا يعبر عنه الأصوليون بمانع السبب ولا يذكرونه إلا مقيدا بخلاف المانع إذا أطلق فإنه ينصرف لمانع الحكم «و» من شروط الإلحاق بالعلة «أن تكون» العلة وصفا «ضابطا» أي شاملا «لحكمة» وهي للصلحة المقصودة من شرع الحكم كالسفر المعلن به جواز القصر والفطر فإنه وصف مشتمل على حكمة وهي المشقة فلا يعلل القصر بنفس الحكمة في أصح الأقوال لعدم انضباطها فإن مراتب المشقة لا تنحصر وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال و«قيل يجوز» في العلة «كونها نفس الحكمة» لأنها للشروع لها الحكم واختاره الرززي (4) وعلى هذا القول لا فرق في الحكمة بين كونها منبطة وغير منبطة و«قيل» يجوز أن تكون العلة نفس الحكمة «إن انضبطت» الحكمة لانتفاء للحدود وهو عدم انضباطها واختاره الآمدي (5) وابن الحاجب (6) والصفى الهندي (7) ومنعوا التعليل بها إن لم تنضبط «و» من شروط الإلحاق بالعلة «أن لا تكون» العلة «عدما في» الحكم «الثبوتي» كقول الشارع مثلاً حكمت بكذا لعدم كذا «وفاقا للإمام» الرززي (8) «وخلافا للآمدي» وعكس المصنف هذا في شرح المختصر (9) فقال وفاقا للآمدي وخلافا للإمام الرززي وحكى بعضهم عن الإمام قولين أحدهما الجواز وصححه البيضاوي (10) وتبعه المصنف في شرح المختصر والثاني للنوع وهو ما ذكر المصنف هنا واعترض بعضهم ثبوت الخلاف بين الإمام والآمدي في هذه (11) للسؤال بأأن الإمام بنى

(1) في زت كونه مشتملا.

(2) في زت يخل بحكمة

(3) في زت بإخلاله لحكمة والأظهر بإخلاله بحكمة

(4) ص: 22 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 27 .

(7) ص: 83 .

(8) ص: 22 .

(9) ص: 29 .

(10) ص: 27 .

(11) في زت بناء على رأيه من العلة في هذه .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ما قاله على رأيه من أن العلة بمعنى المعروف والآمدي بناء على رأيه من أن العلة بمعنى الباعث فلم يتولد ا على محل واحد وأجيب بثبوت الخلاف بينهما ولو مع البناء المذكور ويجري الخلاف بينهما فيما جزؤه عديمي بأن تكون العلة مركبة من جزئين أحدهما عديمي كتعليل الدية المغلظة في شبه العمد بأنه قتل بفعل مقصود لا يقتل غالباً ويخرج عن الخلاف ثلاث صور متفق عليها أحدها تعليل الثبوتي بمثله كتعليل حرمة الخمر بإسكارها والثانية تعليل العدمي بمثله كتعليل عدم نفاذ التصرف بعدم العقل والثالثة تعليل العدمي بالثبوتي كتعليل عدم صحة التصرف بالإسراف و«الإضافي» وهو ما يتوقف تعقله على غيره كالأبوة «عديمي» عند المتكلمين وسيأتي تصحيحه وعليه ففي تعليل الثبوتي به كتعليل ولاية الإجماع بالأبوة الخلاف للتقدم كذا قال الإمام الرلزي (1) والآمدي (2) وتقدم للمصنف في مبحث المانع التمثيل للوجودي بالأبوة وهو صحيح عند الفقهاء ومرجع القياس إليهم فلا يناسبهم أن نقول في القياس والإضافي عديمي «ويجوز التعليل بما» أي بوصف «لا يطلع على حكمته» ظاهراً كتعليل الربوي بالطعم أو الكيل أو القوت «فإن قطع بانتفائها» أي الحكمة «في صورة» من الصور كوجوب استبراء الصغيرة (3) للشروع لبراءة الرحم للقطوع بها فيها «فقال الغزالي (4) و« تلميذه أبو سعيد محمد «بن يحيى (5)» النيسابوري «يثبت الحكم» وهو وجوب الاستبراء في الصغيرة في الصورة المذكورة «للمظنة» أي لظن وجود الحكمة فيها و«قال الجدليون لا» يثبت الحكم فيها لانتفاء الحكمة التي هي روح العلة ولا عبرة بالمظنة عند تحقيق المثنة (6) والجدليون أصحاب علم الجدل وهو تعارض يجري بين متنازعين لتحقيق حق أو إبطال باطل أو لتغليب ظن كما قاله الغزالي (7) «و»

(1) ص: 22 .

(2) ص: 39 .

(3) في زت الصغيرة للشروع لبراءة وفي: خ: حذف للشروع.

(4) ص: 39 .

(5) في خ أبو سعيد محمد بن محمد وفي ت أبو إسحاق محمد بن يحيى والصول ما في ز ت أبو سعيد محمد بن يحيى وقد ذكر في كشف الظنون عند ذكر الانتصاف في مسائل الخلاف له وكناه بأبي سعيد وفي الاعلام 476-548 هـ = 1083-1153م محمد بن يحيى بن منصور «أبو سعد محيي الدين النيسابوري رئيس لشافعية بنيسابور في عصره تفقه على الإمام الغزالي ودرس بنظامية بنيسابور وقتله العز لما استولى على بنيسابور من كتبه للحيط في شرح الوسيط والانتصاف في مسائل الخلاف الاعلام ج 7 ص 137 والوفيات ج 4 ص 223 .

(6) للثنة بفتح اللام فهزمة مكسورة فنون مشددة أي علامة وكل شيء دل على شيء فهو مثنة له ومنه حديث مسلم أن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مثنة من فقهه .

(7) ص: 38 .

العلة «القاصرة» وهي التي لم تتجاوز محل نصها إلى غيره كتعليل حرمة الربا في النقدين بجوهريتهما «منعها» أي منع التعليل بها «قوم» من فقهاء العراق فقالوا لا يعلل بها «مطلقا» سواء ثبتت بنص أم إجماع أم لا «و» منعها الحنفية (1) إن لم تكن ثابتة «بنص أو إجماع» وجوزوها إن ثبتت بهما «والصحيح جوازها» مطلقا وبه قال مالك (2) والشافعي (3) وأحمد (4) واختاره الإمام والآمدي وأتباعهما واعترض أبو زيد الحنفي (5) بأن العلة القاصرة لا فائدة في التعليل بها لا علما ولا عملا فأشار إلى جوابه بقوله «وفائدتها» من أربعة أوجه أحدها «معرفة للناسبة» بين الحكم ومحلّه فيكون أدعى للقبول من حكم لم تعلم علته بأن كان تعديا «و» الثاني «منع الإلحاق» بمحل معلولها المشتمل محلّه على وصف متعدد إلى آخر لمعارضتها له ما لم يثبت استقلال الوصف بالعلية «و» الثالث «تقوية النص» الدال على معلولها لكونه ظاهراً لا قطعياً فبزيادة قوة النص بها تصير كأن هنا دليلين عضد كل منهما الآخر بخلاف القطعي فإنها لا تقويه لأنه غني عنها «قال الشيخ الإمام» والد للمصنف «و» الرابع «زيادة الأجر» للمكلف «عند قصد الامتثال لأجلها» فيزداد النشاط فيه بقوة الإذعان لقبول معلولها وذلك سبب لزيادة الأجر «و» العلة القاصرة «لا تعدي لها» عند واحد من ثلاثة أشياء «عند كونها محل الحكم» كتعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً وفي الفضة بكونها فضة فالذهب والفضة محل الحكم وهو الحرمة «أو» كونها «جزؤه» أي جزء محل الحكم «الخاص» به بأن لا توجد في غيره كتعليل حرمة الخمر باعتصاره من ماء العنب فقط واحتراز بالخاص عن العام وهو المشترك بين الحكم وغيره كتعليل إباحة البيع بكونه عقد معاوضة فجزء المشترك وهو عقد المعاوضة شامل للبيع وغيره وذلك خاص بالمتعدية «أو» كونها «وصفه» أي وصف محل الحكم «اللازم» له فلا يوصف به غيره كتعليل ربويه الذهب بكونه نقداً واحتراز باللازم عن غيره كتعليل ربويه

(1) ص: 63 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 31 .

(5) ص: 156 .

البر بالطعم فإنه وصف غير لازم (1) للبر لوجود الطعم في غير البر من المطعومات فلا ينتفى التعدي عنه «ويصح التعليل بمجرد الاسم اللقب» وهو ما ليس بمشتق كتعليل الشافعي (2) رضي الله عنه نجاسة بول ما يؤكل لحمه بأنه بول كبول الأدمي «وفاقا لأبي إسحاق الشيرازي (3) وخلافا للإمام» الرزوي (4) في نفيه ذلك قائلا بأننا نعلم بالضرورة أنه لا أثر في حرمة الخمر لتسميته خمرا بخلاف مسماه من كونه مخامرا للعقل فهو تعليل بالوصف «أما المشتق» للأخوذ من الفعل اللغوي وهو الحدث الصادر باختيار فاعله كالسارق والقاتل «فوافق» صحة التعليل به قيل وفي دعوى الوفاق نظر ففي التقريب (5) لسليم الرزوي (6) حكاية قول بمنع التعليل بالإسم مطلقا لقبا كان أو مشتقا «وأما نحو الأبيض» للأخوذ من الصفة القائمة بالموصوف بغير اختياره كالبياض «فشبه صوري» ووجهه أنه لا مناسبة فيه لجلب مصلحة ولا درء مفسدة فالتعليل به من باب التعليل بالشبه الصوري ، وسيأتي أن الشافعي (7) جوز التعليل به وغيره منعه ومثاله قياس الخيل على البغال في عدم وجوب الزكاة «وجوز الجمهور» من الأصوليين «التعليل» للحكم الواحد «بعلتين» فأكثر مطلقا في المنصوصة والمستنبطة لأن العلل الشرعية علامات ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد «و» الجمهور «لدعوا وقوعه» كما في اللمس والمس والبول للمانع كل منها من الصلاة مثلا «و» جوزه الأستاذ أبو بكر «بن فورك» (8) والإمام» الرزوي (9) «في» العلة «للمنصوصة دون المستنبطة» لأن الأوصاف للمنصوصة دل الشرع على تعددها فكانت أمارات بخلاف الأوصاف للمستنبطة الصالح كل منها للعلية فإنه يجوز أن يكون جميعها هو العلة فلم يتعين استقلال كل منها للعلية وأجيب بأن استقلال كل منها يتعين باستنباط العقل فاستوت للمنصوصة والمستنبطة «ومنعه» أي التعليل بعلتين فأكثر «أمام» (10) الحرمين شرعا مطلقا «في المنصوصة والمستنبطة على التعاقب أو على اللعية مع تجويزه عقلا

(1) الصواب وصف غير قاصر على البر

(2) ص: 24 .

(3) ص: 58 .

(4) ص: 22 .

(5) التقريب في الفروع ذكره في الكشف ج 1 ص 466 .

(6) ص: 251 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 96 .

(9) ص: 22 .

(10) ص: 50 .

ولستدل بأنه لو جاز شرعا لوقع ولو نادرا ولو وقع لعلم ولو علم لنقل لكنه لم يقع وأجيب بعدم تسليم اللزوم بمنع (1) عدم الوقوع وسند (2) المنع ما تقدم من أسباب الحدث من النقص بكل منها و« قيل يجوز » اجتماع العلل « في التعاقب » بأن تكون إحداها في وقت والأخرى في وقت دون المعية للزوم الجمع بين النقيضين بخلاف المتعاقبين فإن الذي يوجد بالثانية منهما مثل الذي يوجد بالأولى لا عينه فلم (3) يلزم جمع النقيضين والخلاف كما قال الآمدي (4) وغيره في الواحد بالشخص أما الواحد بالنوع للختلف بالشخص فتتعدد (5) العلل فيه اتفاقا كتعليل إباحة قتل زيد برده و قتل بكر بزناه بعد إحصانه وقتل عمرو بتركه الصلاة « والصحيح » عند المصنف تبعا للقاضي (6) في التقريب (7) « القطع بامتناعه » أي التعدد للعلل « عقلا مطلقا » في التعاقب والمعية والمنصوصة والمستنبطة « للزوم للحال من وقوعه » أي وقوع تعدد العلل « كجمع النقيضين » فإن الشيء للسند إلى كل واحدة من علتين مستقلتين متعاقبتين أو لا يستغنى عن العلة الأخرى فيلزم كونه مستغنيا عن كل منهما وغير مستغن عنه وهو جمع بين نقيضين ومنهم من قصر الجمع بين النقيضين على المعية دون التعاقب وأجيب أن العلل الشرعية لا يلزم ذلك فيها لأنها معارف وإنما يلزم ذلك في العلل العقلية وليس الكلام فيها و« المختار » على المرجوح من تفسير العلة بالباعث « وقوع حكمين بعلة » واحدة إذا كان متعلقهما « إثباتا » لفعل « كالسرقة » فإنها علة « للقطع » أي لوجوبه « و » لوجوب « الغرم » للمال المسروق إذ أتلف « و » للمختار أيضا وقوع حكمين بعلة واحدة إذا كان متعلقهما « نفيا » أي منعا لفعل « كالحيض » فإنه علة مانعة « للصوم والصلاة وغيرهما » كالطواف وقراءة القرآن وثاني الأقوال يمتنع تعليل حكمين بعلة واحدة مطلقا بناء على اشتراط المناسبة فيها و« ثالثها » يجوز تعليل حكمين بعلة « إن لم يتضادا » كتحریم الصلاة والصوم بالحيض ويمتنع إن تضادا كالتأبید فإنه علة مصححة للبيع ومبطللة للإجارة لأن العلة الواحدة لا تناسب أمرين متضادين أما إذا فسرت العلة

-
- (1) في زت وبنع
 - (2) وفي زت ومستند للنوع
 - (3) في زت فلا يلزم.
 - (4) ص: 39 .
 - (5) وفي زت فتعدد
 - (6) ص: 47 .
 - (7) ص: 112 .

بالمعرف فنقل المصنف في شرح المختصر (1) عن الأمدي (2) وابن الحاجب (3) الاتفاق على ذلك كغروب الشمس فإنه علة لجواز الإفطار ووجوب المغرب «ومنها» أي من شروط الإلحاق بالعلة «أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل» بل تقارنه سواء فسرت بالمعرف للشيء أو الباعث عليه لامتناع تأخر منها عن ذلك الشيء «خلافاً لقوم» من العراقيين (4) في تجويزهم تأخر ثبوت العلة عن حكم الأصل بناء على تفسيرها بالمعرف كتعليقهم ولاية الأب على الصغير الذي طرأ له الجنون بالجنون مع أن الولاية ثابتة له قبل طريانه و«منها» أي من شروط الإلحاق بالعلة «أن لا تعود على الأصل» المستنبطة منه «بالإبطال» لحكم أصلها للعلل بها لأنها فرع والفرع لا يبطل أصله كتعليل الخفية (5) وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير فإنه مجوز لإخراج قيمة الشاة وذلك مفضل لأبطال حكم أصلها وهو وجوبها عينا بالتخيير بين دفعها أو قيمتها «وفي عودها» على الأصل «بالتخصيص» له «لا التعميم قولان» للشافعي (6) بالجواز وعدمه مستنبطان من اختلاف قوله في نقض الوضوء بلمس المحارم أحدهما النقض تمسكاً بعموم قوله تعالى ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (7) والثاني المنع نظراً إلى أن ذلك إنما هو إذا كان لللموس في مظنة الاستمتاع والمحارم ليست كذلك فقد عادت العلة على أصلها بالتخصيص أما عودها على أصلها بالتعميم فإنه جائز بالاتفاق كتعليل الحكم في حديث الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان (8) بتشويش الفكر فإنه يشمل غير الغضب أيضاً قال القاضي أبو الطيب (9) الطبري ليس لنا حديث مشتمل على علة تعود على أصلها بالتعميم إلا هذا الحديث بالإجماع ولو قال بالتخصيص قولان لا التعميم كان أولى لأن التعميم لا خلاف فيه «و» من شروط الإلحاق بالعلة «أن لا تكون» العلة «المستنبطة» وهي الحاصلة عن ظن المجتهد «معارضة بمعارض مناف» لمقتضاها «موجود» ذلك للنافي «في الأصل» المقيس عليه وهو صالح للعلية ومفقود في الفرع ومثله المصنف بقول

(1) ص: 29 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 27 .

(4) أي علماء العراق .

(5) ص: 63 .

(6) ص: 24 .

(7) للأنثى: 6 .

(8) روله البخاري عن عبد الرحمن بن أبي بكره بلفظ لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان ج 8 ص 108 وروله مسلم بلفظ الكتاب عنه في الأفضية ج 5 ص 132 منشورات دار الأفاق

(9) ص: 55 .

الحنفي (1) في نفي وجوب تبين النية في الصوم الفرض صوم عين فيحصل بنية قبل الزوال كالتفعل فيعارضه الشافعي (2) بأنه صوم فرض يحتاط له فلا ينبني على السهولة انتهى واعترض تمثيل المصنف بأنه غير مطابق للمسألة بأنه مثال لمعارض العلة في الجملة فلا يفيد كون للمعارض منافيا لمقتضى العلة ولا موجودا في الأصل والأول ممنوع لأن البناء على الاحتياط الذي هو مقتضى كون الصوم فرضا ينافي البناء على السهولة الذي هو مقتضى كونه نفلا والثاني مسلم ولم أقف على مثال مطابق لهذه المسألة وقد قال المصنف ليس في هذا الكتاب أشكل منها « قيل و » يشترط أن « لا » تكون العلة معارضة بمعارض مناف موجود « في الفرع » أيضا بأن ثبتت فيه علة أخرى توجب خلاف الحكم الثابت بالقياس على أصل آخر ومثله المصنف بقول الشافعي (3) مسح الرأس ركن في الوضوء فيسن تثليثه كغسل الوجه فيعارضه الخصم بأنه مسح لا يسن تثليثه كمسح الحفين انتهى واعترض هذا المثال بأنه ليس مطابقا أيضا فإنه مثال للمعارض في الجملة لا يفيد كونه منافيا لمقتضى العلة وفيه نظر لحصول للنفاة بينهما في اقتضاء استحباب التثليث فإن الأول يقتضي استحبابه والثاني يقتضي عدم استحبابه ووجه ضعف هذا القول وإن كان حكم الفرع غير ثابت عند انتفاء هذا الشرط لرجوع هذا الكونه شرطا لثبوت حكم الفرع لا للعلة التي الكلام فيها ويؤخذ كونه شرطا لثبوت حكم الفرع من قوله سابقا وتقبل المعارضة في الفرع إلخ وقيد للمصنف للمعارض بالنافي لأن من المعارض ما لا ينافي كما سيأتي في قوله وعلى كونه صالحا فلا يشترط انتفاؤه بل يكون هو علة أيضا عند من جوز التعليل بعلمتين « و » من شروط الإلحاق بالعلة أن لا تخالف « العلة » نصا أو إجماعاً « لأن القياس لا يقاومهما فيقدمان عليه مثل مخالفة النص قول الحنفي (4) للمرأة مالكة لبضعها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياسا على بيع سلعتها، فيقول الشافعي هذه العلة مخالفة للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل (5) ومثال مخالفة الإجماع قياس صلاة للسافر على صومه في علم الوجوب بجامع السفر الشاق، فهذه العلة مخالفة للإجماع، فإنه قام على عدم اعتبارها في الصلاة فإنها واجبة على للسافر مع مشقة السفر. « و » من شروط الإلحاق بالعلة أن « لا تتضمن » العلة « زيادة

(1) - (2) - (3) - (4) أي من يقول بذهب.
(5) روله أبو دلوود عن عائشة في نكاح بلفظ أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها الحديث ج 3 ص 26 مختصر للنذري ورواه ابن ماجه عنها بلفظ أيما امرأة لم ينكحها لولي فنكاحها باطل ثلاثا الحديث ج 1 ص 205 .

عليه» أي على النص «أن نافقت الزيادة مقتضاه» كان يدل النص على عليه وصف ويزيد الإستنباط قيداً في الوصف منافياً للنص فلا يعمل بالإستنباط لأن النص مقدم عليه «وفاقاً للآمدي» في هذا الشرط بقيده وغير الآمدي (1) أطلق الشرط عن هذا القيد قال الهندي (2) وتبعه المصنف وإنما يتجه الإطلاق عن القيد للذكور بناء على أن الزيادة على النص نسخ وهو قول الحنفية (3) كما تقدم في بابه «و» من شروط الإلحاق بالعلة «أن تتعين» العلة بأن تكون وصفاً معيناً لأن العلة منشأ التعدية المحققة للدليل ومن شأن الدليل أن يكون معيناً لا مبهماً فكذلك منشأه «خلافاً لمن اكتفى بعلية» وصف «مبهم» من أمرين فأكثر «مشترك» بين المقيس والمقيس عليه فإنه يقول للبهم المشترك يحصل المقصود ويشهد له تعليل الحدث بمس الرجل من الخنثى فرج الرجال ومس المرأة من الخنثى فرج النساء فإنه يحدث للآس إذا كان أجنبياً لأنه إما ماس فرج أو لآمس أجنبي أو أجنبية فحصل الحدث مبهم ولكن قال الهندي أطبق الجمهور على فساده. «و» من شروط الإلحاق بالعلة «أن لا تكون» العلة «وصفاً مقدراً» أي مفروضاً لا حقيقة له «وفاقاً للإمام» الرزقي (4) في قوله في المحصول (5) الحق أنه لا يجوز التعليل بالصفات المقدرة خلافاً لبعض الفقهاء العصريين مثاله قولهم للملك معنى مقدر شرعي في الحل اثره إطلاق التصرفات انتهى فهذا عنده من الوصف المحقق وليس من لولزم المحقق كونه محسوساً بدليل جعل للتكلم (5) العلم ونحوه كالقدرة من الموجودات المحققة «و» من شروط الإلحاق بالعلة «أن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار» في المسألتين فالعموم كقياس التفاح على البر بجوامع الطعام فيحرم بيع بعضه ببعض متفاضلاً فإن النص وهو حديث مسلم (6) الطعام بالطعام مثلاً بمثل (7) دل على عليه الطعام فلا حاجة إلى إثبات ربوية التفاح ونحوه إلى قياسه على البر بجوامع الطعام للاستغناء عن هذا القياس بعموم النص والخصوص كالحديث من قاء أو رعف فليتوضأ (8) فإنه دل على عليه الخارج النجس في نقض الوضوء فلا حاجة للحنفي (9) إلى قياس القىء أو الرعاف على الخارج من السبيلين في نقض الوضوء بجوامع الخارج النجس للاستغناء عنه بخصوص النص ولم يقل الشافعي (10)

(1) ص: 39 .

(2) ص: 83 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 22 .

(5) في زت للتكلمين..

(6) ص: 36 .

(7) رواه مسلم عن معمر بن عبد الله في البيوع باب الربا ج 5 ص 47 منشورات الأفاق

(8) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في البناء عن عائشة بلفظ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فليتوضأ ثم يني صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي الروايد في إسناده إسماعيل بن عياش وقد روى عن الحجازيين وروايته عنهم ضعيفة ج 1 ص 386 .

(9 - 10) من يقول بمذهبه.

بنقض الوضوء بالقيء والرعاف لضعف هذا الحديث و«الصحيح» أنه «لا يشترط» في العلة للمستنبطة «القطع بحكم الأصل» أي يكون دليلاً قطعياً من كتاب أو سنة متواترة بل يجوز القياس على أصل ثبت حكمه بدليل ظني لأن أكثر الأصول ظنية ومقابل الصحيح يشترط كون دليل حكمه قطعياً «ولا» يشترط فيها «انتفاء مخالفة مذهب الصحابي» لها لعدم حجيتها «و» الصحيح أنه «لا» يشترط في العلة المستنبطة «القطع بوجودها في الفرع» بل يكفي الظن بوجودها فيه لأن القياس ظني فيكفي فيه وجود العلة بحسب ظن المجتهد ومقابل الصحيح يشترط القطع بوجودها فيه لأن الظن يضعف بكثرة المقدمات «أما انتفاء المعارض» للعلة غير للنافي لها «فمبني على» جواز «التعليل» لحكم واحد «بعلتين» فعلى القول بالجواز وهو رأي الجمهور لا يشترط انتفاؤه وعلى القول بالمنع يشترط انتفاؤه وللمعارض للنافي ما تقدم «وللمعارض هنا» وهو الذي شرط في انتفائه بناؤه على التعليل بعلتين «وصف صالح للعلة كصلاحية للمعارض» بفتح الراء للعلة «غير مناف» للمعارض به بالنسبة إلى الأصل المقيس عليه لأنهما وصفان ليس بينهما تناقض ولا تضاد و«لكن يؤول» الأمر «إلى الاختلاف» بين المتناظرين في الفرع فالمعارض الصالح للعلة «كالطعم مع الكيل» فكل منهما صالح لعلة الربا «في البر لا ينافي» الآخر بالنسبة إلى البر «ويؤول» الأمر «إلى الاختلاف» بين المتناظرين «في التفاح» مثلاً في جريان الربا فيه فعند أحد المتناظرين كالشافعي (1) هو ربوي كالبر بعللة الطعم وعند الناظر الآخر كالحنفي (2) للمعارض له بأن العلة الكيل ليس بربوي لانتفاء الكيل فيه فكل من المتناظرين يحتاج في ثبوت مدعاه من أحد الوصفين الطعم أو الكيل إلى ترجيحه على الآخر و«لا يلزم للعارض نفي الوصف» الذي عارض به وصف المستدل أي لا يلزم للعارض أن يبين أن الوصف الذي أبداه في الأصل منتف «عن الفرع» مطلقاً سواء صرح بالفرق أم لا كأن تقول (3) للمستدل والوصف الذي عارضت به وصفك في الأصل منتف في الفرع لحصول مقصوده من هدم علة للمستدل بنفس المعارضة على أصح الأقوال وثانيها يلزمه ذلك مطلقاً ليفيد انتفاء الحكم عن

(2/1) من يقول بمذهبه.

(3) في زت بقول.

الفرع الذي هو المقصود و«ثالثها» وهو المختار عند الأمدي (1) وابن الحاجب (2) يلزم للعارض بيان انتفاء الوصف عن الفرع «إن صرح» المعارض «بالفرق» بين الأصل والفرع في الحكم كقوله في المثال السابق لا ربا في التفاح بخلاف البر وعارض عليه الطعم فيه لأنه بتصريحه بالفرق التزم نفي الوصف عن الفرع وإن لم يلتزمه ابتداء بخلاف ما إذا لم يصرح بالفرق فلا يلزمه بيان انتفاء وصفه عن الفرع «ولا» يلزم المعارض أيضا «إدعاء أصل» يشهد لكون وصفه الذي عارض به معتبرا في العلية «على المختار» عند المصنف وقيل يلزمه إدعاء الأصل المذكور لتقبل معارضته كقوله في المثال السابق العلية في البر الطعم لا القوت بدليل الملح فيكون التفاح في المثال ربويا ورد من جهة المختار بأن مجرد معارضته بوصف صالح للعية كاف في هدم وصف المستدل والتعرض (3) لحكم الفرع زيادة استظهار و«للمستدل» بعد تقدير المعارضة وقبولها من المعارض «الدفع» لها بواحد من أربعة أوجه الأول «بالمنع» لوجود الوصف للمعارض به في الأصل فلو علل المستدل ربوية الجوز بكونه مطعوما فعورض بأن العلة كونه مكيلا فيمنع للمستدل ذلك بأن المعتبر في الجوز بعادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان إذ ذاك موزونا أو معدودا «و» الثاني بـ«القدح» في علية الوصف المعارض به ببيان حقائقه أو عدم انضباطه «و» الثالث «بالمطالبة» أي مطالبة المستدل للمعارض «بالتأثير» أي بتأثير الوصف الذي أبداه للمعارض معارضا لوصف المستدل إن كان مناسبا «أو الشبه» لما عارض به إن كان غير مناسب كان يقال لمن عارض القوت بالكيل لم قلت أن الكيل مؤثر وإنما تسمع المطالبة بالتأثير أو الشبه «إن لم يكن» دليل للمستدل على العلة «سبرا» وتقسيما بأن كان دليلا مناسبا أو شبيها فإن كان سبرا فليس للمستدل مطالبة المعارض بالتأثير أو الشبه فإن مجرد الإحتمال كاف في دفع السبر والتقسيم لأن الوصف يدخل في السبر بمجرد احتمال كونه مناسبا وإن لم تثبت مناسبته (4) وعلى المستدل بيان الحصر فيما ذكره ليتم له طريق السبر «و» الرابع ببيان استقلال ما عدله «أي ما عدا الوصف المعارض به من كونه مستقلا» في صورة

(1) ص: 39 .

(2) ص: 27 .

(3) في: غ والتعرض وهو غير ظاهر.

(4) في: زت للناسبة وفي: ت مناسبة

من الصور فيندفع بذلك وصف للمعترض «ولو» كان بيان استقلاله «بظاهر» من نص «عام» أو إجماع وإذا بين ذلك بطل كون الوصف المعارض به في موضوع التعليل هذا «إذا لم يتعارض» المستدل «للتعميم» بأن يبين استقلال الطعم المعارض بالكيل في صورة بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل (1) رواه مسلم (2) وإذا بين ذلك فالوصف المستقل مقدم على غيره فإن تعرض للتعميم بأن قال فتثبت (3) ربوية كل مطعوم كان مثلنا (4) خرج عما هو بصده من إثباته بالقياس الذي هو بصدد الدفع عنه إلى النص «ولو قال» المستدل للمعترض «ثبت الحكم» في هذه الصورة «مع انتفاء وصفك» الذي عارضت به وصفي عنها «لم يكف» المستدل ذلك في الدفع «إن لم يكن معه» أي مع انتفاء وصف للمعترض عن تلك الصورة «وصف المستدل» فيها لاستواء المستدل والمعترض في انتفاء وصفيهما عن (5) تلك الصورة فإن وجد وصف للمستدل فيها كفى الدفع بناء على امتناع تعليل الحكم بعلمتين على ما صححه المصنف «وقيل» لم يكف «مطلقاً» سواء اشتملت الصورة التي ذكرها المستدل على وصفه أم لا بناء على جواز التعليل بعلمتين على ما عليه الجمهور قال المصنف في انتفاء وصف للمستدل زيادة على عدم الكفاية الذي اقتصرنا عليه «وغندي أنه» أي للمستدل «ينقطع» بإبراده الصورة التي ليس فيها وصفه ولو جوزنا التعليل بعلمتين «لاعترافه» بإلغاء وصفه فيها حيث ساوى وصفه وصف المعارض فيما قدح للمستدل به فيه «ولعدم الانعكاس» لوصف المستدل إذ لم ينتف الحكم مع انتفائه مع أن الانعكاس في الوصف شرط في صحة التعليل به بناء على امتناع التعليل بعلمتين على أن عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع لجواز أن يكون المستدل ممن يرى التعليل بعلمتين «ولو أبدى للمعترض» في الصورة التي ألغى للمستدل وصفه فيها «ما» أي وصفاً «يخلف» الوصف الملغى «بقيامه مقامه» سمي «ما أبداه للمعترض» تعدد الوضع «لتعدد الموضوع أي المبني عليه الحكم عند المعترض من ذكره وصفاً بعد وصف آخر «وزالت فائدة الإلغاء» بما أبداه للمعترض فإن الإتيان بوصف يخلف الوصف الأول يزيل فائدة الإلغاء وهي سلامة وصف المستدل عن القدح فيه وإنما تزول فائدة الإلغاء «ما لم يبلغ للمستدل» الوصف «الخلف» بفتحتين «بغير دعوى قصوره» أي مدة عدم إلغاء للمستدل الخلف بغير دعواه قصور وصف للمعترض «أو» بغير «دعوى من» أي مستدل «سلم وجود المظنة» للعلل

(1) ص: 29

(2) ص: 26

(3) في زت مثبت

(4) في زت كان ميلاً عما هو

(5) في زت في تلك

بها ولدعى «ضعف المعنى» فيها «خلافاً لمن زعمهما» أي زعم الدعويين «إلغاء»
للخلف بناء في الأولى على امتناع التعليل بالعلة القاصرة وفي الثانية على تأثير
ضعف المعنى في المظنة أما إذا ألغى المستدل الخلف بغير هاتين الدعويين فتنتفي فائدة
الإلغاء الأول مثال تعدد الوضع كقول الشافعي (1) يصح أمان العبد للحربي كالحُر
بجامع الإسلام والعقل فإنهما مظنتان لإظهار مصلحة الإيمان من بذل الأمان للحربي
فيعترض الحنفي بأن الحرية (2) جزء علة فإنها منة فراغ القلب للملائم للنظر بخلاف
الرقية فإنها ليست مظنة الفراغ لاشتغال الرقيق بخدمة سيده فيلغي الشافعي (3) ما
اعتبره الحنفي (4) من كون الحرية جزء علة بثبوت الإيمان بدونها في الرقيق المأذون له
في القتال اتفاقاً فيجيب الحنفي (4) بأن الإذن خلف الحرية لأنه مظنة لبذل وسعه في
النظر في مصلحة القتال والإيمان «ويكفي» في دفع المعارضة بالوصف الذي أبدله المعترض
«رجحان وصف للمستدل» على الوصف الذي أبدله المعترض بمرجح من المرجحات الآتية
في الكتاب السادس ككون وصف للمستدل أنسب أو أشبه من وصف للمعترض وإنما
اكتفى للمصنف بذلك «بناء على» مختاره من «منع التعدد» للعلة ومن لم يكتف بذلك
كابن الحاجب (5) بناء على الرجحان عنده من جواز تعدد العلة فيكون كل من الوصفين
علة «وقد يعترض» على المستدل أي يقع الاعتراض عليه من الخصم (6) «باختلاف
جنس المصلحة» أي الحكمة المقصودة من شرع الحكم في الأصل والفرع «وإن اتحد
ضابط الأصل والفرع» كقول المستدل يحد اللواط كالزناي بجامع إيلاج فرج في فرج
مشتهى طبعاً محرم شرعاً فيعترض الخصم بأن الحكمة فيه مختلفة فإنها في الفرع وهو
اللوواط الصيانة عن رذيلته وفي الأصل وهو الزنا دفع اختلاط الأنساب فتفاوتت
الحكمة في نظر الشارع فيجوز لذلك أن يختلف حكم الزنا واللوواط فيعلق الحكم وهو
حد الزنا بإحدى الحكمتين فيكون خصوص الزنا معتبراً في صحة علة (7) الحد
«فيجواب» عن هذا الاعتراض باختلاف جنس المصلحة «بحذف خصوص الأصل» وهو
اختلاط الأنساب في المثال المذكور «عن» درجة «العتبار» في العلة بطريق من الطرق
لآتية في أبطال العلية فتبقى العلة (8) هي القدر المشترك وهو الإيلاج في المثال

(1) من يقول بمذهبه

(2) في ز ت باعتبار الحرية معهما .

(4/3) من يقول بمذهبه

(5) ص: 27

(6) في ت من جهة الحكم

(7) في خ حذف صحة

(8) في ز ت للدرجة

للمذكور لا مع خصوص الزنا فيه «وإما العلة» لانتفاء الحكم «إذا كانت وجود مانع» من ثبوت الحكم كنفى القصاص على (1) الأب بقتل ولده لمانع وجودي وهو الأبوة «أو» كانت العلة «انتفاء شرط» كانتفاء رجم البكر لعدم الإحصان المشترك في وجوب الرجم لانتفاء الحكم في وجود المانع في الأول وفي انتفاء الشرط في الثاني «فلا يلزم» من كون العلة كذلك «وجود المقتضي» للحكم كما اختاره المصنف «وفاقا للإمام» الرلزي (2) وأتباعه لأنه إذا انتفى الحكم مع وجود المقتضي كان انتفاؤه مع عدمه أحق «وخلافا للجمهور» في قولهم يلزم وجود المقتضي إذ لو جاز انتفاؤه كان انتفاء الحكم لانتفاء المقتضي لا لمانع من ثبوت الحكم أو لانتفاء شرط لثبوته وأجيب بجواز كونه لما فرض أيضا من وجود مانع أو انتفاء شرط لجواز اجتماع دليلين فأكثر على مدلول واحد والدليلان هنا عدم وجود المقتضي والآخر وجود المانع أو انتفاء الشرط وإنما خالف المصنف الجمهور هنا لأنه لا يقول باجتماع دليلين على مدلول واحد.

مسالك العلة

جمع مسلك بمعنى الطريق سمي بذلك للسلوك فيه وللرلا الطرق الدالة على عليّة الشيء «الأول» منها «الإجماع» كإجماعهم في حديث الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان على أن علقته تشويش الفكر فيقاس على الغضب غيره مما يشوش الفكر «الثاني» منها «النص» وهو قسمان الأول «الصريح» وهو ما لا يحتمل غير العلية «مثل العلة كذا فبسبب» كذا «فمن أجل» كذا نحو قوله تعالى ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾ (3) الآية «فنحو كي» التعليلية نحو كيلا يكون دولة (4) و«أذن» كقوله تعالى ﴿إِذَا لَاقَيْنَاهُ بَوَاحٍ وَنَحْنُ نَعْرِضُهُ لِمَمَاتٍ﴾ (5) والمعطوف بالفاء دون ما قبله في الرتبة بخلاف المعطوف بالولو «و» القسم الثاني «الظاهر» وهو ما

(1) في زت عن الأب

(2) ص: 22

(3) للأنفة: 32

(4) الحشر: 7

(5) الإسراء: 75

يحتمل غير العلية احتمالا مرجوحا «كاللام» حال كونها «ظاهرة» نحو ﴿أقم الصلاة﴾
لداوود الشمس ﴿(1)﴾ «فمقدرة» أي منوية «نحو أن كان كذا» بفتح الهمزة وسكون
النون كقوله تعالى ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ (2) بعد قوله ﴿وَلَا تَطْغَىٰ كُلَّ جَلْفٍ﴾
مهين ﴿(3)﴾ «فالباء» نحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (4) «فالفاء في كلام
الشارع» في الحكم أو الوصف فالأول كقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾
أيديهما ﴿(5)﴾ والثاني كحديث الصحيحين في المحرم الذي وقصته ناقتة لا تمسوه
طيبا ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا (6) «فا» لفاء في كلام «الرولي
الفقيه» كقول عمر بن حصين (7) سهى رسول الله صلى وسلم فسجد رولا أبو
دلوود (8) وغيره (9) فالسهو علة للسجود «فغيره» أي فالفاء في كلام الرولي غير
الفقيه وإنما لم تكن المذكورات من الصريح لمجيئها لغير التعليل كالعاقبة في اللام نحو
﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ (10) والتعدية في الباء نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (11)
والعطف في الفاء نحو الذي ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ (12) «ومنه» أي من
الظاهر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ النَّفْسَ لِأُمَّارَةٌ﴾
بالسوء ﴿(13)﴾ «وإذ» نحو قوله تعالى ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ﴾
جعل ﴿(14)﴾ الآية ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسْكُونُونَ﴾ (15) «وما مضى» في
مبحث «الحروف» مما يرد للتعليل غير المذكور هنا وهو بيد وحتى وعلى وفي ومن وإنما

(1) سورة الإسراء: الآية 78 .

(2) سورة القلم: الآية 14 .

(3) سورة القلم: الآية 10 .

(4) سورة آل عمران: الآية 159 .

(5) سورة المائدة: الآية 38 .

(6) رولا البخاري في الحج عن ابن عباس في باب سنة للحرم إذا مات ج 2 ص 217 ، ومسلم عنه في الحج أيضا باب ما يفعله بالمحرم إذا مات ج 4 ص 25 منشورات الأفاق .

(7) توفي 52 هـ = 672 م عمر بن حصين بن عبيد أبو نجيد الخزاعي من علماء الصحابة أسلم عام خيبر سنة 7 هـ وكانت معه راية خزاعة يوم فتح مكة وبعثه عمر إلى أهل البصرة ليفقههم وولاه زياد قضاءها وتوفي بها وهو ممن اعتزل حرب صفين له في كتب الحديث 130 حديثا الأعلام ج 5 ص 80 .

(8) ص: 41 رولا عنه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجد فسجدت ثمة تشهد ثم سلم ج 1 ص 470 مختصر للنذري .

(9) رولا في التنقي وقال رولا أبو دلوود والترمذي ج 1 ص 592 .

(10) سورة الأعراف: الآية 179 .

(11) سورة البقرة: الآية 17 .

(12) سورة الأعلى: الآية 5 .

(13) سورة يوسف: الآية 53 .

(14) سورة المائدة: الآية 20 .

(15) سورة الأحقاف: الآية 11 .

فصل هذا بنزوله ومنه لأنه لم يذكره الأصوليون، المسلك « الثالث » من مسالك العلة « الإيماء » إليها و« هو اقتران الوصف لللفوظ » بالحكم لللفوظ وستأتي أمثلته « قيل أو » الوصف « للمستنبط » للمجتهد « بحكم ملفوظ به أو مستنبط كما يفهم من قوله « ولو » كان الحكم « مستنبطاً » فالصور أربع لأن الوصف والحكم إما ملفوظان أو مستنبطان أو الوصف ملفوظ والحكم مستنبط وعكسه فإن كانا ملفوظين فهو إيماء اتفاقاً وإن كانا مستنبطين فليس بإيماء قطعاً وإن كان الوصف ملفوظاً والحكم مستنبطاً أو عكسه ففيه خلاف مختلف الترجيح قيل أنهما إيماء تنزيلاً (1) للمستنبط منزلة لللفوظ فيقدمان عند التعارض على المستنبط بلا إيماء وقيل ليس إيماء والأصح أن الأول إيماء لاستلزام الوصف للحكم بخلاف الثاني لجواز كون الوصف أعم بأن يوجد بدون الحكم والأعم (2) لا يستلزم الأخص وإنما جعل اقتران الوصف بالحكم إيماء إشارة إلى أن الوصف ذكر لتعليل الحكم به لأنه « لو لم يكن » ذكر « للتعليل هو أو نظيره » لنظير الحكم « كان » ذلك الاقتران « بعيداً » من الشارع لا يليق بفصاحته من أمثلة ما اتفق على أنه إيماء وهو أن يكون الوصف والحكم ملفوظين وإن كان في بعضها تقدير في كلام الشارع « كحكمه » بحكم « بعد سماع وصف » للمحكوم عليه بذلك الحكم وقد أنهى للمحكوم عليه للشارع حاله فإنه يدل على علية ذلك الوصف للحكم كحديث الأعرابي وقعت على امرأتي في رمضان (3) فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أعنت رقبة إلى آخره فحكمه على الأعرابي بأعتاق الرقبة عقب علمه بوقاعه زوجته في رمضان دليل على أن الوقاع علة العتق فكأن السؤال معاد في الجواب أي إن وقعت فكفر ولا التفات إلى احتمال كون قوله اعتق رقبة استينافاً لأنه يؤدي إلى خلو السؤال عن الجواب وهو بعيد « وكذكره » أي الشارع « في الحكم وصفاً لو لم يكن » الوصف « علة » للحكم « لم يفد » ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان رواه الشيخان ففتقيده منع الحكم بحالة الغضب المشوش للفكر دليل على أنه علة للمنع وإلا خلا ذكره

(1) في ز لان للمستنبط منزلة .

(2) في ز لان الأعم

(3) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في الصوم باب إذا جامع في رمضان بلفظ إذا جاء رجل فقال يا رسول الله هلكت قال: مالك قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم ج 2 ص 235 ورواه عنه مسلم كذلك بلفظ في رمضان ج 3 ص 139 منشورات لافان

عن الفائدة وفي ذلك بعد و«كتفريقه» أي الشارع «بين حكيمين بصفة» وصفة متغايرتين «مع ذكرهما» أي الحكيمين كحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبهما سهمًا (1) فتفرقته بين هذين الحكيمين بهاتين الصفتين وهما الفروسية والصاحبية لو لم يكن لعلية كل منهما للحكم كان بعيدا «أو» تفريقه بين حكيمين بصفة مع «ذكر أحدهما» أي ذكر أحد الحكيمين فقط كحديث الترمذي (2) القاتل (3) لا يرث فذكر عدم إرث القاتل وترك إرث غير القاتل المعلوم إرثه فتفرقته بين عدم الإرث المذكور وبين الإرث المعلوم بصفة القتل المذكور مع عدم الإرث لو لم يكن لعليته له كان بعيدا «أو» تفرقة الشارع بين حكيمين «بشرط» كحديث مسلم (4) الذهب بالذهب والفضة بالفضة الحديث بطوله إلى قوله فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد (5) فتفريقه بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلا وبين جوازها عند اختلاف الجنس بالشرط المذكور لو لم يكن لعلية الاختلاف للجواز كان بعيدا «أو» تفريقه بين حكيمين بسبب «غاية» كقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (6) فالحكم والوصف مقدران أي فإن طهرن فأقربوهن فتفريقه تعالى بين منع قربانهن في الحيض وبين جوازها في الطهر بالغاية لو لم يكن لعلية الطهر للجواز كان بعيدا «أو» تفريقه بين حكيمين بسبب «استثناء» كقوله تعالى ﴿فَنُصِصْهُمْ مَا ظَنَنْتُمْ إِلَيْهَا أَنْ يَعْفُوْا﴾ (7) أي المطلقات عن نصف ما فرض لهن والحكم فيه مقدر أي فلا شيء لهن فتفريقه تعالى بين ثبوت النصف لهن وبين عدمه عند عفوهن بالاستثناء لو لم يكن لعلية العفو للانتفاء كان بعيدا «أو» تفريقه بين حكيمين بسبب «استدراك» كقوله تعالى ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذْكُمْ بِمَا عَقَبْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ (8) فتفريقه تعالى بين عدم المواخظة بالأيمان وبين المواخظة بها عند تعقيدها بالاستدراك لو لم يكن لعلية التعقيد للمواخظة كان بعيدا «وكترتيب الحكم على الوصف» بغير الفاء نحو أكرم الفقهاء فتترتيب الأكرام على الفقه لو لم يكن لعلية

(1) رواه البخاري في الجهاد والسير باب سهام الفرس عن ابن عمر ج 3 ص 218 ومسلم عنه كذلك في باب قصة الغنيمة بين الحاضرين ج 5 ص 166

(2) ص: 204 .

(3) سبق تخرجه.

(4) ص: 26 .

(5) رواه عن عبادة بن الصامت ج 5 ص 44

(6) البقرة: 222

(7) البقرة: 237

(8) المائدة: 89 .

الفقة للإكرام كان بعيداً «وكنعه» أي الشارع «مما» أي من فعل «قد يفوت المطلوب» كقوله تعالى ﴿فاسحوا إلى ذكر الله وذكروا البيع﴾ (1) فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذي قد يفوتها لو لم يكن لحظة تفويتها كان بعيداً ومثال الوصف المستنبط حديث لا تبيعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل (2) فالوصف الذي علق به النهي عن البيع وهو الطعم ليس منصوباً بل مستنبطاً للمجتهد ومثال الحكم المستنبط قوله تعالى ﴿وأجل الله البيع﴾ (3) فالحكم وهو صحة البيع مستنبط من الحل إذ يلزم من حل الشيء صحته ومثال النظير قوله صلى الله عليه وسلم للختيمية لما سألتها الحج عن أبيها أرأيت لو كان عليه دين فتقضيته أكان ينفعه قالت نعم (4) فنظير المسؤول عنه وهو الحج كذلك فذكره صلى الله عليه وسلم لنظير المسؤول عنه مع ترتيب الحكم عليه يدل على التعليل به وأركان القياس مجتمعة فيه فالأصل دين الآدمي والفرع الحج وهو دين الله والحكم جواز قضاء دين الميت والعلة الجامعة الدينية «ولا يشترط» مطلقاً في التعليل بالإيمان «مناسبة» الوصف «المومي إليه» للحكم «عند الأكثر» من العلماء بناء على أن العلة بمعنى للعرف وهو الراجح وقيل تشترط المناسبة مطلقاً بناء على أنها بمعنى الباعث وقيل: يشترط المناسبة إن فهم التعليل منها واختاره ابن الحاجب (5) كحديث لا يقضي القاضي وهو غضبان (6). للسلك «الرابع» من مسالك العلة «السبر والتقسيم» السبر لغة الاختبار والتقسيم لغة تعدد الأوصاف وفي الاصطلاح هما إسمان لمسمى واحد «وهو حصر الأوصاف» للوجود «في الأصل» المقيس عليه «وإبطال ما لا يصلح» منها

(1) الجمعة: 9

(2) روله مسلم عن عبادة بن الصامت بلفظ ينهى إلخ ج 5 ص 43 منشورات دل لآفاق

(3) البقرة: 275 .

(4) روله ابن ماجه في الحج عن الهى إذا لم يستطع عن الفضل بن عباس بلفظ أفأحج، قال نعم فإنه لو كان على أبيك دين قضيته ج 2 ص 971 ورواه النسائي عن ابن عباس قال رجل يا رسول الله إن أبي أدركه الحج لا يثبت على الرحلة فإن شدته خشيت أن يموت أفأحج عنه قال أرأيت لو كان عليه دين فقضيته أكان مجزئاً. قال: نعم، قال: فحج عن أبيك ج 5 ص 118 . وروى مسلم في الصيام عن ابن عباس قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها قال أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي عنها قالت: نعم، قال فصومي عن أمك ج 3 ص 156 .

وروى البخاري في باب الحج والنذر عن الليث عن ابن عباس أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أمي نذرت أن تحج حتى ماتت أفأحج عنها، قال: نعم حجي عنها أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية لقضوا لله فالله أحق بالوفاء ج: 2 ص 218 .

(5) ص: 27 .

(6) سبق تخريجه.

للعلية «فيتعين الباقي» للعلية سمي بذلك لأن الناظر في العلة يقسم الصفات ويختبر صلاحية كل واحد منها للعلية ويعين الصالح للعلية بالتقسيم مثاله أن يحصر المستدل أوصاف البر في قياس الذرة أو غيرها عليه في الطعام والقوت والكيل ثم يبطل ما عدا الطعام من القوت والكيل بطريق من الطرق الآتية في إبطال عليه الوصف فيبطل القوت بثبوت الحكم في الملح مثلا ويبطل الكيل بمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل (1) «وكفي» في دفع منع مسائل (2) الحصر في الأوصاف «قول المستدل» في منصب المناظرة «بحثت» عن أوصاف الأصل «فلم أجد» غير ما ذكرته منها «والأصل عدم ما سواها» والولو هنا بمعنى أو ليوافق قول المختصر (3) بحث فلم أجد أو الأصل عدم ما سواها وإذا كفى المستدل ما ذكره من أحد الأمرين اندفع عنه بذلك منع المعارض حصر الأوصاف الموجودة في الأصل للقيس عليه فإن بين المعارض وصفا آخر لزم المستدل إبطاله حتى يتم استدلاله و«المجتهد» الناظر لنفسه «يرجع» في حصر الأوصاف في الأصل للقيس عليه «إلى ظنه» الحصر فيها ويلزمه الأخذ بما غلب على ظنه ولا يكابر نفسه «فإن كان الحصر» فيما ذكره من الأوصاف قطعيا «و» كان «الإبطال» لما عدا الوصف المدعى علته «قطعيا فقطعي» أي فهذا السبر قطعي وتعين التعليل بالباقي من الأوصاف و«إلا» يكن كل من الحصر والإبطال قطعيا بل كان كل منهما ظنيا أو أحدهما قطعيا والآخر ظنيا «فظني» أي فهذا السبر ظني وتعين التعليل بالباقي من الأوصاف «وهو» أي السبر الظني «حجة» مطلقا «للناظر» لنفسه وهو للمجتهد و«للناظر» غيره «عند الأكثر» لوجوب العمل بالظن وهذا أحد أقوال أربعة وثانيها ليس بحجة مطلقا لجواز بطلان الباقي و«ثالثها» حجة للناظر وللناظر «إن أجمع على تعليل ذلك الحكم» في الأصل للقيس عليه وإلا فلا يكون حجة «وعليه» إمام الحرمين (4) «حذرا من أداء بطلان الباقي إلى خطأ للجمعين و«رابعها» حجة «للناظر» لنفسه «دون الناظر» غيره لأن ظنه لا يقوم حجة على خصمه «فإن أبدى المعارض» على حصر المستدل «وصفا زائدا» على ما حصره المستدل من الأوصاف في الأصل «لم يكلف المعارض «بيان صلاحيته» أي صلاحية الوصف الزائد «للتعليل» لأن بطلان

(1) سبق تخريجه.

(2) في زت منع مناظر الحصر وفي زت منع مناط الحصر.

(3) لابن الحاجب في علم الأصول وهو مختصر منتهى السؤل والأمل: كشف الظنون ج 2 ص 1625 .

(4) ص: 50 .

حصر المستدل بإبداء وصف المعارض كاف في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به «ولا ينقطع المستدل» في الأصح بإبداء المعارض فيه وصفا زائدا على ما حصر المستدل من الأوصاف «حتى يعجز» المستدل «عن إبطاله» أي عن إبطال الوصف الزائد فإن غاية ما أبداه المعارض منع لمقدمة من دليل المستدل وهو لا ينقطع بالمنع ولكن يلزمه دفع منع المقدمة بدليل يبطل به عليه وصف المعارض ليتم دليله يبطل به عليه وصف المعارض ليتم دليله فإن عجز عن إبطاله انقطع ومقابل الأصح أن المستدل ينقطع بمجرد الإبداء لأنه لا عى حصرا أظهر المعارض بطلانه واختار المصنف أن المستدل ينقطع إن كان ما أبداه للمعارض مساويا في العلة لما ذكره المستدل وإن كان دونه لم ينقطع «و» الناظران «قد يتفقان على إبطال ما عدا وصفين» من أوصاف الأصل ويختلفان في تعيين أحدهما للعلية «فيكفي المستدل» في السبر والتقسيم «الترديد بينهما» ولا يلزمه في الترديد ذكر ما اتفقا على إبطاله من الأوصاف بل يقول العلة إما هذا أو ذاك لا جائز أن يكون ذاك لكذا فتعين أن يكون هذا «ومن طرق الإبطال» للعلية «بيان أن الوصف» للعلل به «طرد» أي طردي بأن ما كان من جنس ما علم من الشارع إلغاؤه «ولو في ذلك الحكم» للعلل بالطرد كما يكون الطرد ملغى مطلقا في الحكم للعلل به وغيره (1) فالأول «كالذكورة والأنوثة» في حكم «العتق» فلا تفاوت بينهما فلا يعلل بهما شيء من أحكام العتق وإن اعتبر التفاوت بينهما في القضاء والشهادة والإرث وولاية النكاح وعارض عدم التفاوت في العتق بأن الشارع اعتبر الذكورة في الأجر المرتب على العتق فقال: من أعتق عبدا مسلما أعتقه الله من النار ومن أعتق أمتين مسلمتين أعتقه الله من النار (2) وأجيب بأن التفاوت في الأجر من أحكام الآخرة والكلام في أحكام الدنيا، والثاني الطرد المطلق في الحكم للعلل به وغيره (3) كالطول والقصر والبياض والسواد فلا اعتبار بذلك في شيء من الأحكام لا في قصاص ولا في إرث ولا كفاءة (4) «ومنها» أي من طرق إبطال عليه بعض الأوصاف «أن لا تظهر مناسبة» الوصف «المحذوف» أي الذي حذفه المستدل بأن لم يجده مناسبا «للحكم» بعد البحث عن المناسبة «ويكفي» في الغاية بعدم مناسبته للحكم «قول المستدل بحثت» في

(1) في زت للعلل به غيره.

(2) روله في بلوغ اللرم بلفظ أيما امرئ مسلم الحديث وللترمذي وصححه أيما امرئ مسلم أعتق لمرأتين مسلمتين لعتق ص 293

(3) في زت للعلل به غيره.

(4) في زت ولا كفارة.

الوصف الذي حذفته « فلم أجد » فيه مناسبة ولا « موهم مناسبة » للحكم « فإن ادعى للمعتز أن » الوصف « المستبقي » بفتح القاف أي الذي استبقاه المستدل « كذلك » أي لم تظهر مناسبتة للحكم « فليس للمستدل بيان مناسبتة » أي الوصف للمستبقي « لأنه انتقال » من طريق السبر إلى طريق المناسبة والانتقال في المناظرة ممتنع لأنه يؤدي إلى الإلتباس وهو محذور عندهم « ولكن » المستدل « يرجع سبره » على سبر المعتز الوصف في العلية الوصف للمستبقي كغيره « بموافقة التعدية » أي تعدية الحكم حيث يكون المستبقي متعديا محل الحكم ويكون سبر المعتز قاصرا على محل الحكم بناء على المختار من أن الوصف للمتعدى أرجح من القاصر للسلك « الخامس » من مسالك العلة « المناسبة والإخالة » بهزمة مكسورة وخاء معجمة من خال إذا ظن وسميت مناسبة الوصف للحكم بالإخالة لأنه يخال بها أن الوصف المناسب علة للحكم « ويسمى استخراجهما » أي استخراج العلة المناسبة « تخريج المناط » مأخوذ من النوط وهو التعليق لأن المجتهد يخرج العلة التي علق بها الحكم باستنباطه لها من نص أو إجماع كاستخراج (1) علية الإسكار من النص الدال على تحريم الخمر فإن هذه العلة ليست منصوطة بل أدى اجتهد المجتهد إلى أن علة الخمر الإسكار ويلحق به النبذ « وهو » أي تخريج المناط « تعيين العلة » التي في الأصل المقيس عليه « بإبداء » أي إظهار « مناسبة » بين العلة للمعينة وبين الحكم « مع الاقتران » بينهما « و » مع « السلامة » للعلة المعينة (2) « عن القولح » في العلية « كالإسكار » في حديث مسلم كل مسكر حرام (3) فإنه وصف مناسب للحرمة لإزالته العقل المطلوب حفظه وقد اقترن بالحرمة في دليل الأصل وهو هنا الحديث وسلم من القولح والتقييد باعتبار المناسبة لتمييز تخريج المناط عن الإيماء الذي منه ترتيب (4) الحكم على الوصف والسلامة من القولح لبيان أنها جزء من مسمى هذا المسلك « ويتحقق الاستقلال » للوصف المناسب في العلية « بعدم ما سواه » من الأوصاف « بالسبر » لا بقول المجتهد بحث فلم أجد غيره أو الأصل عدم ما سواه كما تقدم في السبر وإلا لزم الاكتفاء به ابتداء في كل مسلك ولا قائل به والفرق بين هذا وبين السبر أن المقصود هنا إثبات وصف صالح للعلية وهناك نفي ما لا يصلح من الأوصاف للعلية و« المناسب » المأخوذ من المناسبة هو « اللاتم لأفعال العقلاء عادة » كما يقال هذه اللؤلؤة

(1) في زت كاستخراجه

(2) في خ للعلة للعينة .

(3) روله في الأشربة عن ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن الظروف وإن الظروف أو ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام ج 6 ص 98 منشورات دار الآفاق.

(4) في ز يترتب وفي ت يترتب

مناسبة لهذه التولؤة بمعنى أن جمعها معها في نظم سلك موافق لعادة العقلاء في فعل مثله فمناسبة الوصف للحكم المرتب عليه موافقته لعادة العقلاء في ضمهم الشيء إلى ما يلائمه «وقيل» للناسب «ما يجلب» للإنسان «نفعاً» كاللذة «ويدفع» عنه «ضرراً» كالآلم قاله البيضاوي (1)، قال الإمام (2) في المحصول (3) وهذا قول من يعلل أحكام الله بالمصالح والأول قول من يباه أنتهى «وقال أبو زيد» الدبوسي (4) بموحدة خفيفة مضمومة نسبة إلى دبوس (5) قرية من قرى سمرقند (6) للناسب «ما» أي وصف «لو عرض على» ذوي «العقول» السليمة والطباع المستقيمة «لتلقته بالقبول». وهذا التعريف قريب من الأول فإنه في الحقيقة بسط له وإيضاح ولا يقدر في المناسب بهذا المعنى أن يقول الخصم لا يتلقاه عقلي بالقبول وفي العضد (7) أن أبا زيد هذا قال بامتناع التمسك به في مقام الناظرة دون مقام النظر لأن العاقل لا يكابر نفسه فيما يقضي به عقله وعلى ذلك جرى التفتازلي (8) وغيره «وقيل» أي قال ابن الحاجب (9) تبعاً للآمدي (10) المناسب «وصف ظاهر منضبط» بحيث «يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما» فاعل يحصل أي شيء «يصلح كونه مقصوداً للشارع» من (11) شرعية الحكم «من حصول مصلحة» بيان لما «أو دفع مفسدة» وهو أيضا عند التحقيق بسط وإيضاح للتعريف الأول «فإن كان» الوصف «خفياً أو غير منضبط اعتبر» في العلية «ملازمه» أي ملازم الخفي وهو (12) الظاهر للنضبط «و» ذلك لللازم «هو المظنة» أي مظنة السبب فيكون هو العلة كالسفر فإنه ملازم للمشقة لكن اعتبارها متعذر لعدم انضباطها لاختلافها بحسب الأشخاص والأحوال والأزمان فنيط الترخص بملازمها وهو السفر لكونه مظنة للمشقة المرتب عليها الترخص في الأصل والحصول المقصود من شرع الحكم مراتب أشار إليها بقوله «وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقينا أو ظناً» فالأول «كالبيع» فإنه يحصل المقصود من شرعه وهو الملك يقينا «و» الثاني نحو «القصاص» فإنه يحصل المقصود من شرعه وهو الإنزجار عن

(1) ص: 27 .

(2) ص 223 .

(3) ص: 34 .

(4) ص: 156 .

(5) بليد من أعمال الصغد من ما وراء النهر للعجم ج : 2 ص 499 .

(6) بفتح أوله وثانيه أنظر للعجم ج 3 ص 279 .

(7) ص: 42 .

(8) ص: 29 .

(9) ص: 27 .

(10) ص: 39 .

(11) في زت في شرعية الحكم

(12) في زت الذي هو الظاهر

القتل ظنا فإن الممتنعين منه أكثر من المقدمين عليه وتختلف حصوله في الأقل دليل كون الحصول غير متيقن بل مظنونا «وقد يكون» حصول المقصود من شرع الحكم «محتملا» احتمالا «سواء» أي متساويا هو وانتفاؤه «كحد الخمر» فإن حصول المقصود من شرعه وهو الانزجار عن شربها وانتفاؤه متساويان بتساوي (2) الممتنعين من شربها والمقدمين عليه بالنسبة إلى ما يظهر للناظر إلى الممتنعين والمقدمين لا بالنسبة إلى ما في نفس الأمر لتعذر الاطلاع عليه «أو» يكون «نفيه» أي انتفاء حصول المقصود من شرع الحكم «أرجح» من حصوله «كنكاح الآيسة» وهي التي انقطع حيضها «للتوالد» الذي هو المقصود من شرع النكاح فإن انتفاء التوالد في حقها أرجح من حصوله عادة لبعده فيها وإن كان ممكنا عقلا «والأصح» وفاقا لابن الحاجب (3) «جوز التعليل بالثالث» وهو المتساوي الحصول والانتفاء، «والرابع» وهو المرجوح الحصول «كجوز القصر للمترفه» من الملوك والسلاطين في سفره المنتفي فيه المشقة التي هي حكمة الترخص وقيل لا يجوز التعليل بالثالث والرابع لأن الثالث مشكوك الحصول والرابع مرجوح الحصول بخلاف الأول والثاني فيجوز التعليل بهما قطعا «فإن كان» المقصود من شرع الحكم «فائتا قطعا» في بعض الصور النادرة حاصلا (4) في غالب الصور «فقالت الحنفية (5) يعتبر» للمقصود في ذلك البعض من الصور فيثبت فيه الحكم المترتب عليه و«الأصح» عند الجمهور «لا يعتبر» للمقصود من (6) ذلك البعض لانتفائه فيه قطعا سواء» في اعتبار المقصود وعدمه «ما لا تعبد فيه» من الأحكام لكونه معقول المعنى وما فيه تعبد لكونه غير معقول المعنى فالأول «كلحوق نسب» الرجل «المشرقي» المتزوج «با» لمرأة المغربية» في قول الحنفية لو تزوج مشرقي مغربية بوكالة وأت بولد فإنه يلحقه فالمقصود من التزوج حصول النطفة في رحم الزوجة لأجل العلوق فيحصل الولد فيلحق نسبته بالزوج وهذا المقصود فائت في هذه الصورة قطعا

(1) في زت الذي هو الظاهر

(2) في زت لتساوي.

(3) ص: 27 .

(4) في ز وحاصلا.

(5) ص: 63 .

(6) في زت في ذلك البعض .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

للقطع عادة بعدم اجتماع هذين الزوجين فيها واعتبره الحنفية (1) لوجود مظنة اللحوق وهو التزوج وغير الحنفية لا يعتبر هذه المظنة فيها مع القطع بانتفاء المقصود فيها فلا يلحق نسبه بالزوج «و» الثاني وهو «ما فيه تعبد كاستبراء جارية» باعها شخص لرجل ثم «لشترهاا بائعها» من ذلك الرجل «في للجلس» الذي وقع فيه البيع فالمقصود من استبراء الجارية وهو معرفة براءة رحمها منه المسبوبة تلك المعرفة بجهل البراءة فائت في هذه الصورة قطعاً للقطع بانتفاء الجهل فيها واعتبره الحنفية (2) فيها تقديرًا حيث (3) يثبت الاستبراء فيها، وغير الحنفية (2) لم يعتبره فيها. وقال الاستبراء في الجارية المذكورة تعبد كما في الجارية المشتركة من امرأة لأن المذهب في الاستبراء جانب التعبد و«المناسب» السابق تعريفه بالملائم نظرًا لشرع الحكم له ثلاثة أقسام «ضروري فحاجي فتحسيني» فالأول كنفقة النفس، والثاني كنفقة الزوجة والثالث كنفقة القريب وعطف الآخرين بالفاء إعلامًا بأن كلا منهما أدون رتبة مما قبله حتى يقدم عليه عند التعارض «و» القسم الأول المناسب «الضروري» وهو ما تنتهي الحاجة فيه (4) لحد الضرورة ويتضمن حفظ مقصود من الكليات الخمس «كحفظ الدين» بكسر الدال بشرعية عقوبة للبتدع وقتل الكافر الدال عليه قوله تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ «ف» حفظ «النفس» بشرعية (5) القصاص الدال عليه قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ﴾ (6) «فيحفظ» «العقل» بشرعية حد السكر الدال عليه قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه (7) «ف» حفظ «النسب» بشرعية حد الزنا الدال عليه قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (8) «ف» حفظ «للال» بشرعية حد السرقة وحد قطع الطريق الدال عليهما قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (9) وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (10)

(1) ص: 63 .

(2) ص: 68 .

(3) في زت حتى يثبت وهو جيد .

(4) في زت الحاجة منه إلى حد .

(5) في زت لشرعية من للوضعين .

(6) البقرة: 179 .

(7) روله في للتنقي ج 2 ص 730 عن عبد الله بن عمر قال صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه

فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه الحديث روله أحمد .

(8) النور : 2

(9) للأندة: 38 .

(10) للأندة: 33

الآية «و» حفظ «العرض» بكسر العين وسكون الراء بشرعية حد القذف في المحصن والتعزير في الإيذاء بغير القذف وعطفه بالولو لأنه في رتبة المال وزلاؤه على الخمس كما فعل الطوفي (1) أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام (2) وعطف الأربعة قبله بالفاء لإفادة أن كلا منها دون ما قبله في الرتبة «و» الضروري «يلحق به مكمله» فيكون في رتبته ومعنى كونه مكملاً أنه لا يستقل بالضرورة بنفسه بل تكون ضروريته تابعة لضروري «كحد» شارب «قليل المسكر» الداعي قليله إلى شرب كثيره المفسد للعقل فبولغ في حفظه بالمنع من القليل والحد عليه كالكثر كالمبالغة في حفظ الدين بتحريم البدعة وفي حفظ النسب بتحريم النظر واللمس والتعزير عليهما «و» الثاني «الحاجي» وهو ما يحتاج الناس إليه ولا ينتهي إلى حد الضرورة وعبر البيضاوي (3) عنه بالمصلي «كالبيع فالإجارة» للشروعين للملك الرقبة للحاجة إليه في البيع وملك للنفعة المحتاج إليه في الإجارة ولا يفوت بفواتهما شيء من الضروريات السابقة لو لم يشرعاً وعطف الإجارة بالفاء للإعلام بأنها دون البيع في الحاجة «وقد يكون» الحاجي في بعض الصور «ضرورياً كالإجارة لتربية الطفل» فإن ملك للنفعة فيها لو لم يشرع لفات بفواته حفظ نفس الطفل حيث لم توجد أمة مملوكة تربيته ولا متبرع، «و» الحاجي يلحق به «مكمله كخيار البيع» المشروع للتروي في البيع كمل به البيع ليسلم عن الغبن فيه، «و» الثالث «التحسيني» وهو المستحسن عادة ولم يصل لرتبة الضرورة والحاجة وهو قسمان أحدهما «غير معارض» لشيء من «القواعد» كسلب العبد أهلية الشهادة» فإن العبد غير محتاج إليه فيها لوجود القائمين بها من الأحرار ولو ثبت له أهليتها ما ضر ولكنه يستحسن في محاسن العادات سلبها منه لنقص الرقيق عن منصبها الشريف «و» القسم الثاني «المعارض» للقواعد الشرعية «كالكتابة» فإنها لو منعت ما ضر ذلك لكنها مستحسنة عادة

1 (716-657 هـ = 1316-1259 م) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الحصري أبو الربيع نجم الدين فقيه حنبلي من علماء ولد بقرية طرف أو طوفا من أعمال صرصر بالعراق له بغية المسائل في أمهات المسائل في أصول الدين والإكسير في قواعد التفسير، والرياض المتواضعة في الأشياء والنظائر، ومعراج الوصول في أصول الفقه، وغيره: 1 الاعلام ج 3 ص 127 .
2 روله البخاري في المصباح باب الخطبة أيام منى عن ابن عباس ج 2 ص 191 ورواه مسلم في الحج عن جابر بن عبد الله بلفظ إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ج 4 ص 41 منشورات، دار الآفاق.
3 ص: 27 .

للتوصل بها لفك الرقبة من (1) الرق وهي معارضة لقاعدة الشرع من معاملة (2) الشخص عبده لامتناعه من بيع بعض ماله بماله فإن ما (3) يحصله المكاتب في قوة ملك السيد له بتعجيز المكاتب نفسه «ثم للناسب» بحسب اعتبار الشرع له وعدم اعتباره أربعة أقسام مؤثر وملائم وغريب ومرسل لأنه «إن اعتبر بنص أو إجماع عين الوصف في عين الحكم فالمؤثر» سمي بذلك لتأثيره بما اعتبر به والمراد بالعين هنا النوع لا الشخص مثاله الاعتبار بالنص كاعتبار (4) الشارع عين مس الذكر في عين الحدث بنصه (5) عليه في حديث الترمذي (6) وغيره (7) من مس ذكره فليتوضأ (8) ومثال الاعتبار بالإجماع كاعتبار عين الصغر في عين ولاية المال فإنه مجمع عليه «وإن لم يعتبر» عين الوصف في عين الحكم «بهما» أي بالنص والإجماع «بل» اعتبر عين الوصف في عين الحكم «بترتيب الحكم على وفقه» أي على وفق الوصف بثبوت الحكم معه ويصدق بثلاثة أمور أحدها اعتبار عين الوصف في عين الحكم بالترتيب وقد اعتبر عين الوصف في جنس الحكم بالنص أو الإجماع مثاله تعليل ولاية النكاح بالصغر فيثبت معه وإن اختلف في أنها للصغر أو البكارة أولهما وقد اعتبر عين الصغر في جنس الولاية فإنه معتبر في جنس ولاية المال إجماعاً، الثاني اعتبار عين الوصف في عين الحكم بترتيب الحكم على الوصف والحال أنه اعتبر (9) جنس الوصف في عين الحكم مثاله تعليل جواز الجمع بالمطر في الحضر بالخرج حيث اعتبر عين الجمع بالمطر في عين الحرج والحال أنه اعتبر (10) جنس الحرج الشامل لحرج السفر والمطر في عين جواز في السفر إجماعاً، والثالث اعتبار عين الوصف في عين الحكم والحال أنه اعتبر جنس

(1) في ز عن الرق.

(2) في ز ت من بيان معاملة.

(3) في خ فإنما متصلاً ولصواب فإن ما كما في ز ت.

(4) في ز ت اعتبار في للوضعين.

(5) في ز ت بنص عليه.

(6) ص: 204.

(7) وكذا أخرجه ابن ماجه في لطهارة عن سيرة بنت صفوان وعن جابر بن عبد الله بلفظ إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وعن أم حبيبة بلفظ من مس فرجه فليتوضأ ج 1 ص 161.

(8) في للتنقي عن سيرة بنت صفوان أنه صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ رواه الخمسة وصححه لترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب ج 1 ص 120.

(9) في ز ت أنه قد اعتبر.

(10) في ز ت أنه قد اعتبر.

الوصف في جنس الحكم وهو للشارع إليه بقوله «ولو» كان الاعتبار بالترتيب «باعتبار جنسه في جنسه» أي جنس الوصف في جنس الحكم مثاله تعليل القصاص في القتل بمثقل بأنه قتل عمد عدوان فاعتبر عين الوصف وهو القتل إلى آخره في عين الحكم وهو وجوب القصاص والحال أنه اعتبر جنس الوصف وهو كونه جناية في جنس القصاص الشامل للقصاص بمحدد ومثقل حيث اعتبر في القتل بمحدد إجماعاً وكل من الأول والثاني أولى بترتيب الحكم من الثالث «فاللحم» سمي بذلك لملائمته للحكم بأقسامه الثلاثة وأعلاها ما أثر فيه عين الوصف في جنس الحكم ثم عكسه ثم الجنس في الجنس «وإن لم يعتبر» الوصف للناسب «فإن دل الدليل على إلغائه» بأن (1) ثبت من الشارع إلغاؤه «فلا يعلل به» اتفاقاً ويسمى هذا بالمناسب الغريب لغرابته وبعده عن الاعتبار وذلك كوجوب صوم شهرين متتابعين ابتداءً على ملك (2) جامع في نهار رمضان بشروطه فإن الصوم يناسب حال هذا الملك ليرتدع عن الجماع المذكور لمثقة الصوم عليه بخلاف العتق فإنه يسهل عليه فلا يرتدع عما وقع فيه لكن الشارع ألغاه بإيجابه الإعتاق ابتداءً بلا تفرقة بين ملك وغيره «والأ» يدل الدليل على إلغائه ولا على اعتباره بأن لم يثبت من الشارع إلغاؤه ولا اعتباره «فهو» للناسب «للمرسل» سمي بذلك لإرساله أي إطلاقه عن دليل يدل على إلغائه أو اعتباره ويسمى أيضاً بالاستصلاح والمصالح للمرسله «و» المناسب المرسل اختلف في قبوله ورده ف قيل «قبله» الإمام «مالك (3) مطلقاً» في العبادات وغيرها رعاية للمصلحة «وكاد» أي قارب «إمام الحرمين (4) يوافقه» لاعتبار المصلحة في الجملة لكنه لم يوافقه في اعتبار جنس المصلحة مطلقاً «مع مناداته عليه بالنكير» فقال في البرهان (5) والذي ننكره من مذهب مالك (6) جريانه على لسترسالة في الاستصواب من غير اقتصاد ثم قال وذلك خروج عما درج عليه الأولون انتهى وانتصر الأبياري (7) في شرحه (8) للبرهان للإمام

(1) في زت وذلك بأن ثبت من الشارع.

(2) في زت ملك قد جامع

(3) ص: 24 .

(4) ص: 50

(5) ص: 79

(6) ص: 24 .

(7) ص: 40 .

(8) أبو الحسن الأبياري علي بن إسماعيل من مؤلفاته شرح البرهان لإمام الحرمين لظن شجرة النور الزكية ص 166 أصول الفقه تاريخه ورجاله ص 230/229 للدكتور شعبان محمد وطبقات الأصوليين للمرآفي عبد الله ج 2 ص 56 .

مالك وضعف ما قاله الإمام، «و» المناسب للمرسل «رده الأكثر» من العلماء «مطلقا» في العبادات وغيرها «و» رده «قوم في العبادات» لما فيه من ملاحظة الشعب لا في غيرها كالبيع والنكاح والقصاص والحد، وللتعليل بالمرسل ثلاثة قيود ذكرها البيضاوي (1) تبعا للغزالي (2) وهي أن يشتمل على مصلحة ضرورية قطعية كلية. وقال الإمام الرلي (3) والآمدي (4) وغيرهما أن المناسب المشتمل على القيود الثلاثة لا بد من إخراجهم من المرسل وتبعهم المصنف فقال «وليس منه مصلحة ضرورية كلية قطعية لأنها مما دل الدليل على اعتباره» كما يظهر في المثال الآتي بخلاف المناسب المرسل فإنه لم يدل دليل على اعتباره ولا إلغائه وعلى هذا «فهى» أي المصلحة المذكورة «حق قطعاً» و«لشترطها الغزالي للقطع بالقول به» أي بالمناسب المرسل «لا لأصل القول به» فجعلها من المناسب المرسل مع القطع بقبولها «قال» الغزالي (5) في المستصفي (6) «والظن القريب من القطع» بالمصلحة «كالقطع بها» مثال المصلحة الضرورية الكلية القطعية رمى الكفار المتترسين بأسرى المسلمين في الحرب إذا حصل قطع أو ظن قريب بآنا إن رمينا الترس قتلنا بعض المسلمين بلا ذنب صدر منه وإلا قطعنا باستئصال الكفار للمسلمين بالقتل الترس وغيره فيجوز رمى الترس للضرورة لما علم من الاستقراء الشرعي أن حفظ الكل مقدم على حفظ البعض واحتراز بضرورة عن تترس أهل قلعة بمسلمين فلا نرميهم لأن فتحها ليس ضرورياً وبكلية عن رمى بعض المسلمين من سفينة في بحر لنجاة باقيهم فيحرم رميهم لأن نجاة الباقيين ليست مصلحة كلية متعلقة بكل الأمة بل بعضهم وبقطعية عن التترس بمسلمين حال الحرب حيث لم يقطع أو يظن (7) ظنا قريباً من القطع باستئصال الكفار للمسلمين فيحرم رميهم.

(1) ص: 27 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 39 .

(5) في ز لم يقطع أو نطن.

(6) ص: 39 .

(7) ص: 3 .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

«مسألة المناسبة تنخرم»

أي تبطل «بمفسدة»

أي باشتمال الوصف المناسب على مفسدة معارضة لما فيه من المصلحة فيبطل الحكم للعلل بها بمفسدة «تلتزم» أي لازمة للحكم «رأحة» على مصلحة الوصف للناسب «أو مساوية» للمصلحة لزوالها بوجود المفسدة، وإنما انخرمت المناسبة بالمفسدة لقضاء العقل بأنه لا مصلحة مع وجود المفسدة لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، مثاله من سلك مسلكا يفوت درهما ويحصل آخر مثله أو أقل منه ولا فرق في انحرام المناسبة بالمفسدة بين الرأحة والمساوية وفاقا لابن الحاجب (1) و«خلافنا للإمام» الرزوي (2) في قوله يمنع انحرام المناسبة بما ذكر مع موافقته على انتفاء الحكم فانتفاء الحكم عنده لوجود المانع وعند ابن الحاجب (3) لانتفاء المقتضي؛ مثاله مسافر له طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لغير غرض لم يقصر في أظهر القولين لأن المناسب وهو السفر الطويل عورض بمفسدة وهي العدول عن القريب لا لمعنى فكأنه حصر قصده في تفويت ركعتين من الرباعية مدة السفر فانتفاء القصر لوجود المانع وهو المفسدة أو الانتفاء للمقتضي وهو طول السفر وجواب المستدل إذا اعترض عليه بالمفسدة الرأحة أو المساوية يكون بالترجيح بما يصلح مرجحا بالنسبة لخصوص (4) للقيام فترجح مصلحة المستدل على مفسدة للعرض. للسلك «السادس» من مسالك العلة «الشبه» بفتح المعجمة والموحدة «منزلة بين» منزلتي «الناسب» بالذات و«الطرد» أي منزلته متوسطة بين منزلتيهما لأن الوصف إن ناسب بالذات فهو للناسب وإن ناسب بالالتزام فهو الشبه وإن لم يناسب مطلقا فهو الطرد وسيأتي وإنما كان منزلته بين منزلتيهما لأنه يشبه

(1) ص: 27 .

(2) ص: 22 .

(3) ص: 27 .

(4) في خ حصول وما في زت هو لصواب .

الطرد من حيث إنه غير مناسب بالذات ويشبه المناسب بالذات من حيث (1) التفات الشارع إليه في الجملة كالذكورة والأنوثة في القضاء والشهادة و«قال القاضي» أبو بكر الباقلاني (2) في تعريفه «هو المناسب بالتبع» أي الالتزام كالطهارة لاشتراط النية فإن الطهارة من حيث أنها عبادة والعبادة مناسبة لاشتراط النية فيها فناسبته بالتبعية بواسطة أنها عبادة وخرج بالتبع المناسب بالذات كالإسكار للحرمة «و» قياس الشبه «لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة» وهو المشتمل على المناسب بالذات «إجماعاً» كما قال القاضي أبو بكر الباقلاني «فإن تعذرت» العلة ولم يوجد إلا قياس الشبه «فقال الشافعي (3)» قياس الشبه «حجة» نظراً لشبهه بالمناسب بالذات و«قال» أبو بكر «الصيرفي (4)» و أبو إسحاق «الشيرازي» (5) والمروزي (6) وأبو زيد الدبوسي (7) «مردود» نظراً لشبهه بالطرد «و» على القول بحجتيته فهو مراتب «أعلاه قياس غلبة الإشباه في الحكم والصفة» وهو أن يتردد فرع بين أصليين فيلحق بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهه بالآخر فيهما مثاله إلحاق الشافعي (8) الرقيق بالمال لأنه يباع ويشتري ويضمن بالقيمة كالبهيمة في إيجاب القيمة بقتله بالغلة ما بلغت ولو زلات على دية الحر لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أغلب من شبهه بالحر فيهما «ثم» يليه في الرتبة القياس «الصوري» كقياس الخيل على البغال والحمير في عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري بينهما وفي للحصول (9) أن القائل بالشبه الصوري هو ابن عليّة (10) ونقل ابن برهان (11) عن الشافعي (8) أنه لا يقول بالشبه الصوري واعتراض بأن الشافعي (8) اعتبره في إعطاء الخل عوضاً عن الخمر في الصدق والبقرة عن الخنزير في وجهه وغير ذلك و«قال الإمام» الرازي (12) في للحصول ما

(1) في زت من جهة .

(2) ص: 57 .

(3) ص: 7 .

(4) ص: 131 .

(5) ص: 69 .

(6) ص: 386 .

(7) ص: 250 .

(8) ص: 7 .

(9) ص: 26 .

(10) 193-110 هـ = 809-728 م «إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي بالولاء البصري أبو بشر من كبار حفاظ الحديث كوفي الأصل تاجر كان حجة في الحديث ثقة مأمونا وولي صدقات لبصرة ثم للظالم ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد وتوفي بها كان يكره أن يقال له ابن عليّة وهي أنه لا اعلام ج 1 ص 307

(11) ص: 173 .

(12) ص: 3 .

حاصله «المعتبر» لصحة قياس الشبه «حصول المشابهة» بين الشيئين «لعلة الحكم أو مستلزمها» وعبارته للمعتبر حصول المشابهة فيما يظن أنه علة للحكم أو يستلزم علته سواء كان في الصورة أو في الحكم عملاً بمقتضى الظن. للمساك «السابع» من مسالك العلة «الدوران» وسماه الآمدي (1) وابن الحاجب (2) الطرد والعكس وسماه الأقدمون الجريان «وهو أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه» فالوصف هو المدار والحكم هو الدائر مثاله عصير العنب فإنه مباح فإذا صار مسكراً حرم فإذا صار خلا وزال الإسكار حل فدار التحريم مع الإسكار وجوداً وعدمه «قيل» الدوران «لا يفيد» العلية أصلاً لجواز أن يكون الوصف ملازماً للعلة لا نفسها كرائحة المسكر للخصوصية فإنها دائرة معه وجوداً وعدمه بأن يصير خلا وليست علة وهو مختار لبن الحاجب تبعاً للآمدي والغزالي (3) ونقل عن الحنفية (4) وأكثر المعتزلة (5) «وقيل» الدوران «قطعي» في إفادته العلية كالإسكار لحرمته الخمرية قال بعض المعتزلة (6) «وللمختار» عند المصنف «وفاقاً للأكثر» من العلماء منهم إمام الحرمين (7) والإمام الرزبي (8) الدوران «ظني» لا قطعي لقيام الاحتمال وعليه إطباق الجدليين «ولا يلزم المستدل» بالمدار «بيان نفي ما هو أولى منه» بإفادة العلية بل يصح الاستدلال به مع إمكان قياس العلة «فإن أبدى» أي أظهر «المعتز» على المستدل «وصفاً آخر» غير المدار فإن كان ما أبداه للمعتز قاصراً ووصف للمستدل متعدداً «ترجع جانب المستدل بالتعددية» لوصفه على جانب المعتز «وإن كان» وصف للمعتز «متعدداً» إلى الفرع المتنازع فيه بينهما «ضر» إيدؤه «عند مانع» تعدد «العلتين» إذ لا يمكن عنده التعليل بكل منهما مع مساواة احتمال عليته وصفه لاحتمال عليته وصف المستدل بخلاف مجوز العلتين إذ يمكن عنده كون كل منهما علة «أو» كان وصف للمعتز متعدداً «إلى فرع آخر» غير المتنازع فيه «طلب الترجيح» من خارج

(1) ص: 39 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 32 .

(6) ص: 32 .

(7) ص: 50 .

(8) ص: 22 .

لتعادل الوصفين وهذا أيضا عند مانع التعليل بعلمتين أما عند المجوز فإنما (1) يطلب الترجيح حيث اختلف مقتضى الوصفين بأن اقتضى أحدهما تعلق الحل والآخر الحرمة (2) أما إذا اتحد بأن كان مقتضا هما تعلق الحل مثلا فلا حاجة عنده إلى الترجيح. المسلك « الثامن » من مسالك العلة « الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف » وعرفه القاضي أبو بكر الباقلاني (3) بالوصف الذي لا يناسب بالذات ولا بالتبع كقول من يرى طهورية الماء للمستعمل مائع تبني القنطرة على جنسه فتصح الطهارة به كالماء في النهر فالوصف وهو بناء القنطرة ليس بينه وبين صحة الطهارة مناسبة أصلا وإن كان هذا الوصف مطردا و« الأكثر » من الأصوليين « على رده » لانتفاء المناسبة عنه حتى قال القاضي أبو بكر من مارس الشريعة وأجاز الطرد فهو هازئ بها و« قال علماءنا » كابن السمعاني (4) في القواطع (5) « قياس المعنى مناسب » لاشتماله على الوصف المناسب للحكم « و » قياس « الشبه » بفتحيتين « تقريب » لتقريبه الفرع من الأصل « و » قياس « الطرد تحكم » لعدم إفادته فلا يحتاج به « وقيل إن قارنه » أي قارن الحكم الوصف « فيما عدا صورة النزاع » وعليه الإمام « الرلزي (6) و« كثير » من العلماء « وقيل تكفي للمقارنة » ولو « في صورة » من الصور لإفادة العلية « وقال الكرخي (7) الطرد يفيد » في المناظرة المناظر غيره « دون الناظر » لنفسه وهو المجتهد لأن المناظر غيره في مقام الدفع والناظر لنفسه في مقام الإثبات للمسلك « التاسع » من مسالك العلة « تنقيح المناط » للحكم والتنقيح لغة التخليص والتهذيب وللمناط لغة موضع النوط وهو التعليق والإلصاق من ناط الشيء بالشيء ألصقه به وعلقه سمي به الوصف لأنه موضع له مجازا « وهو » في الاصطلاح قسمان « أن يدل » نص « ظاهر على التعليل » لحكم « بوصف يحذف خصوصه » أي خصوص الوصف « عن » درجة « الاعتبار » ويتعين الباقي بعد حذف الخصوص للتعليل به وكل من الحذف والتعيين « بالاجتهاد ويناط » أي يعلق

(1) في زت فإنه إنما يطلب.

(2) في زت والآخر تعلق الحرمة.

(3) ص: 47 .

(4) ص: 54 .

(5) هكذا ورد في جميع النسخ والصحيح كالسمعاني إذ لقواطع لجه أبي الظفر السمعاني كما في ترجمته في الاعلام ج 7 ص 303 وفي كشف الظنون ج 2 ص 1357 لقواطع في الأصول لأبي الظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي للنفوس سنة 489 وفي الوفيات ج 3 ص 211 .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 63 .

«الحكم» بعد حذف الخصوص «بالأعم» أي بما في الوصف من العموم كما حذف المالكية (1) والحنفية (2) خصوص الجماع في حديث للجامع في نهار رمضان وعلقا الكفارة بوصف (3) عام وهو مطلق الإفطار ويناط الحكم بالباقي «أو تكون» في محل الحكم «أوصاف» دل النص الظاهر على التعليل بمجموعها «فيحذف بعضها» عن الاعتبار بالاجتهاد «ويناط» الحكم «بالباقي» كما حذف الشافعي (4) في حديث الأعرابي غير الجماع من أوصاف للحل لكون الواطء أعرابيا وكون الموطوءة زوجة وكون الوطء في القبل عن الاعتبار وأناط الكفارة بالجماع، «أما تحقيق المناط فإثبات العلة» وهي الوصف المتفق على عليته بنص أو إجماع أو غيرهما «في آحاد صورها» ويقع الاختلاف في وجودها في صورة النزاع «كتحقيق» أي إثبات «أن النباش» للقبور لأخذ الأكفان منها «سارق» للتنازع في كونه تقطع يده أولا فإن علة قطع يد السارق أخذه للمال خفية من حرز مثله وهو موجود في النباش فتقطع خلافا للحنفية «و» أما «تخريجه» أي للمناط فقط «مر» في بحث المناسبة أنه الاجتهاد في استنباط علة الحكم بطريق دال عليها كقوله صلى الله عليه وسلم لا تبسعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل (5) فاستنبط الاجتهاد أن العلة الطعم فكأنه أخرج العلة من خفاء وفي تنقيح المناط العلة المذكورة في النص فلم يستخرجها بل نقح النص وأخذ ما يصلح للعلية وترك ما لا يصلح لها. للسلك «العاشر» من مسالك العلة «إلغاء» الوصف «الفارق» بين الأصل والفرع ببيان إلغاء عدم تأثيره في الفرق بينهما فيثبت الحكم بما لثبوت فيه الأصل والفرع سواء كان إلغاؤه عن دليل قطعي أو ظني فالأول كالحاق صب البول بالبول في الماء الراكد كقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الراكد (6) فصب البول في الماء الراكد كذلك إذ لا فرق بينه وبين البول فيه والثاني «كالحاق الأمة بالعبد في

(1) ص: 24 .

(2) ص: 63 .

(3) في زت بوجه عام.

(4) ص: 24 .

(5) روله مسلم عن عبادة بن الصامت بلفظ ينهى الأسواء بسواء ج 5 ص 43 وعن أبي سعيد بلفظ البر بالبر مثلاً بمثل ج 5 ص 44 منشورات دار الأفاق ورواه النسائي عن عبادة ومعاوية قالاً نهانا إلا مثلاً بمثل ج 7 ص 274 وابن ماجه عنهما ج 2 ص 757 .

(6) روله بهذا اللفظ ابن ماجه عن ابن عمر ج 1 ص 124 ورواه مسلم عن جابر بلفظ نهى أن يبال في الماء الراكد وعن أبي هريرة بلفظ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه ج 1 ص 162 والبخاري عنه بلفظ في الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ج 1 ص 65 .

السراية» الثابتة بقوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا في عبد الحديث (1) فالأمة كذلك ولا تأثير للأثوثة في منع السراية ولم يجعل هذا من القطعي إذ قد يتخيل في الذكورة احتمال ملاحظة الشرع في عتق العبد استقلاله بنفسه في الجهاد والجمعة وغيرهما مما لا مدخل للإثبات فيه ولكن الظن القوي عدم الفرق (2) نظرا للتخلص من الرق «و» إلغاء الفارق «هو والدوران والطرء» على القول بأنه يفيد العلة ثلاثتها «ترجع إلى ضرب» أي نوع «شبه» وسبق أنه منزلة بين المناسب والطرء ثم علل رجوع الثلاثة للشبه بقوله «إذ يحصل الظن» للعلية «في الجملة» لا مطلقا و«لا تعين» هذه الثلاثة «جهة المصلحة» المقصودة من شرع الحكم بخلاف بقية المسالك.

«خاتمة»

ففي نفى مساكين ضعيفين

«ليس تأتي» بمعنى إمكان «القياس» على المحل للنصوص على حكمه «بعلية» أي بسبب علية «وصف» كان يقال إذا كان الوصف المذكور علة لحكم أمكن القياس على محل نصه «ولا» أي وليس «العجز عن» إقامة دليل على «إفساده» أي إفساد الوصف المجعول علة «دليل عليته» في المسألتين «على الأصح فيهما» وقيل نه دليل العلية فيهما أما الأول فلأن القياس مأمور به بقوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (3) وعلى تقدير علية الوصف يخرج بقياسه عن عهدة الأمر فيكون الوصف علة وأجيب بأن تأتي القياس متوقف على ثبوت العلة فلو أثبتنا العلية به لتوقف ثبوت العلة عليه ولزم الدور وأما الثاني فكما في للعجزة فإنها إنما دلت على صدق الرسول للعجز عن معارضتها وأجيب بالفرق فإن العجز هناك من الخلق وهنا من الخصم وحده فمن أين له أن سائر الناس كذلك.

(1) روله لبخاري عن ابن عمر في العتق وفضله باب إذا أعتق عبدا ج 3 ص 117 ومسلم عنه كذلك ج 4 ص 212 منشورات الأناق

(2) في زت عدم تخيل ذلك.

(3) سورة الحشر: الآية 2

فصل «القواعد»

وهي ما يقدر في الدليل بجملته سواء في ذلك العلة وغيرها وهي أنواع:
«منها تخلف الحكم عن العلة» له بوجودها في بعض الصور بدون الحكم «وفاقاً
للشافعي» (1) رضي الله عنه ومعظم أصحابه كما قال السمعاني (2) ولكثير من
المتكلمين في كونه قادحاً في العلة مطلقاً وأما قول الغزالي (3) لا يعرف للشافعي فيه
نص فمحمول على حسب ما اطلع عليه «و» هذا التخلف «سماه» الشافعي «النقض»
مثاله قول الشافعي (4) من لم يبيت النية في صوم واجب يعري أول صومه عن النية
فلا يصح فينقضه الحنفي بصوم التطوع فإنه يصح بلا تبين فقد وجدت العلة وهي
العرو عن النية بدون الحكم وهو عدم الصحة وإطلاق المصنف التخلف صادق بثلاثة
أمر وجود مانع أو فقد شرط أو غيرهما كما إن إطلاقه العلة صادق بثلاثة أيضاً
بالنصوص قطعاً أو ظناً والمستنبطة والحاصل من ضرب ثلاثة في مثلها تسعة «وقالت
الحنفية» (5) أي أكثرهم كما صرح به للمصنف في شرح المختصر (6) ومالك (7)
وأحمد (8) «لا يقدر» تخلف الحكم عن عليته (9) مطلقاً «وسموه تخصيص العلة»
وقال ابن السمعاني (10) إن هذا القول قول العراقيين من الحنفية (11) بخلاف
الخراسانيين (12) منهم فإنهم قائلون بالأول حتى قال للماتريدي (13) منهم تخصيص
العلة باطل و«قيل» لا يقدر «في» العلة «المستنبطة» ويقدر في النصوص واختاره

(1) ص: 24 .

(2) ص: 148 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: من يقول بذهبه .

(5) ص: 63 .

(6) ص: 34 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 31 .

(9) في ز عن علته .

(10) ص: 54 .

(11) ص: 63 .

(12) للتسويين إلى خراسان وهي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق أزدورا وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان أنظر معجم البلدان ج 2 ص 401 .

(13) ص: 152 .

القرطبي (1) وحكاه إمام الحرمين (2) عن معظم الأصوليين و« قيل عكسه » أي لا يقدح في المنصوصة مطلقا ويقدح في المستنبطة إن كان لمانع أو عدم شرط كما قال والد المصنف (3) و« قيل يقدح » في المنصوصة والمستنبطة « إلا أن يكون » التخلف « لمانع » للحكم كتعليل إيجاب القصاص بالقتل العمد العدولن تخلف الحكم عنه في الأب والسيد لمانع الأبوة والسيادة « أو فقد شرط » للحكم كتعليل وجوب الرجم بالزنا تخلف الحكم عنه في البكر لانتفاء شرط الإحصان فلا يقدح التخلف فيهما في العلة سواء كانت منصوصة أو مستنبطة « و » هذا القول « عليه أكثر فقهاءنا » الشافعية (4) « وقيل يقدح » مطلقا « إلا أن يرد الاعتراض » به « على جميع للذهب » فلا يقدح « كالعرايا » جمع عرية وهي بيع الرطب أو العنب قبل القطع بتمر أو زبيب فإن جوازه وارد على كل قول في علة الربا من الطعم والقوت والكيل والمال فإن حرمة الربا لا تعلل إلا بأحد هذه الأمور الأربعة على جميع للذهب « و » هذا القول « عليه الإمام » الرزبي (5) وقال انعقد الإجماع على أن حرمة الربا لا تعلل إلا بأحد هذه الأمور الأربعة « وقيل يقدح في » العلة « الحاضرة » بمهمة فمعجمة أي للحرمة لأن الحظر على خلاف الأصل بخلاف البيحة فلا يقدح فيها لموافقتها الأصل وهذا القول حكاه القاضي (6) عن بعض المعتزلة و« قيل » يقدح « في » العلة « المنصوصة إلا » إذا ثبتت « بظاهر عام » فإنه يقبل التخصيص إلا « إذا ثبتت بخاص بمحل الحكم أو بقاطع لم يثبت التخلف » و« يقدح في » المستنبطة أيضا « إلا » أن يكون التخلف « لمانع » للحكم « أو فقد شرط » فلا يقدح فيها و« قال الآمدي إن كان التخلف لمانع » كالأبوة للقصاص « أو فقد شرط » كالإحصان للرجم « أو في معرض الاستثناء » بكسر الميم وفتح الراء كتخلف حكم الربا في العرايا مع وجود علة الربا فيها وهي الطعم ولا فرق في الصور الثلاث بين المنصوصة والمستنبطة « أو كانت منصوصة بما » أي بدليل « لا يقبل التأويل » ، وهو النص الصريح « لم يقدح » التخلف أي لم يدل على بطلان العلية بل يبقى حجة فيما وراء صورة

(1) ص: 272 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 61 .

(4) ص: 131 .

(5) ص: 22 .

(6) ص: 47 .

للمانع وصورة فقد ان الشرط وصورة الاستثناء وللنصوص بما لا يقبل التأويل أما منصوصة بما يقبل التأويل وهو النص الظاهر فيؤول للجمع بين الدليلين فلا يوصف بقدرح ولا عدمه وإن صدق مع التأويل انتفاء القدرح وقول المصنف عن الآمدي (1) أو كانت منصوصة بما لا يقبل التأويل ليس هو قول الآمدي بل هو لازم قوله في الأحكام (2) العلة الشرعية إن كان تخلف الحكم عنها لدليل ظني فلا يعارض (3) القطعي أو قطعي فتعارض قطعيتين محال إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر انتهى. ووجه لزومه أن القدرح فرع لتعارض فيلزم من انتفائه انتفاء القدرح وما ذكره للمصنف عن الآمدي تمام عشرة أقوال محكية في القدرح «والخلاف» فيه «معنوي لا لفظي» كما قال الإمام (4) في للحصول (5) «خلافًا لابن الحاجب» (6) والبيضاوي (7) تبعًا لإمام الحرمين (8) والغزالي (9) في قولهم إنه لفظي لاتفاق للجوز والمانع على أن اقتضاء العلة للحكم لا بد فيه من عدم التخصيص وأنه لو ذكر القيد في ابتداء التعليل استقامت العلة فيرجع الخلاف إلى أن القيد العدمي هل يسمى جزء علة أولاً والمختار أن الخلاف معنوي «ومن فروعه التعليل بعلتين» فيمتنع التعليل بهما أن قدح التخلف وإلا لم يمتنع قيل هذا التفريع مقلوب فإن الكلام في تخلف الحكم عن العلة وهذا إنما يتأتى في تخلف العلة عن الحكم فيقال إن منعنا التعليل بعلتين كان تخلف العلة مع وجود الحكم قادحا وإلا فلا ودفع بأن التخلف عند المصنف نقض مطلقا سواء كان لمانع أم لا فإذا حصل الحكم بعلة امتنع حصوله بعلة أخرى فكان نقضا لتخلف الحكم عن العلة «و» من فروعه «الانقطاع» للمستدل فإن كان التخلف قادحا انقطع المستدل وإن لم يكن قادحا لم ينقطع ويسمع قوله أردت العلية في غير ما حصل فيه التخلف «و» من فروعه «انخرام المناسبة لمفسدة» فإن قدح التخلف انخرمت المناسبة وإلا فلا وسبق أن الوصف

(1) ص: 39 .

(2) ص: 161 .

(3) في زت فالظني لا يعارض وما نقله عن الآمدي تلخيص كلامه أنظر الأحكام ج 2 ص 194 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 34 .

(6) ص: 27 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 50 .

(9) ص: 39 .

للمناسب إذا اشتمل على مفسدة انتفت المصلحة فانخرمت المناسبة كالصلاة في دار مغصوبة فهي صحيحة بجهة كونها صلاة يتقرب بها وهي مشتملة على مفسدة بجهة كونها شاغلة للملك الغير «و» من فروعه «غيرها» أي غير الفروع الثلاثة المذكورة كتخصيص العلة فإن قدح التخلف امتنع تخصيصا وإلا فلا. «و» التخلف على القول بأنه قادح «جوابه» بأمور منها «منع وجود العلة» في الحل الذي اعترض به الخصم على المستدل مثاله قولنا النباش أخذ النصاب من حرز مثله عدوانا فهو سارق يستحق القطع فإن اعترض الخصم بما إذا سرق الكفن من مقبرة في مفازة فلا يقطع في الأصح فجوابه منع وجود العلة فيه لكونه ليس في حرز مثله «أو» منع «انتفاء الحكم» في الحل للمعترض به مثاله قولنا السلم عقد معاوضة فلا يشترط فيه التأجيل فيصح أن يكون حالا فإن اعترض الخصم بالإجارة لكونها عقد معاوضة فلا يشترط فيه التأجيل فيصح أن يكون حالا فإن اعترض الخصم بالإجارة لكونها عقد معاوضة والتأجيل شرط فيها فجوابه منع انتفاء الحكم وهو شرط التأجيل في صحة الإجارة لأن لاشتراط الأجل فيها ليس لصحة العقل بل ليستقر العقود عليه وهو المنفعة وإنما يتأتى منع انتفاء الحكم «إن لم يكن انتفاؤه مذهب المستدل» وإلا فلا يتأتى الجواب بمنعه «و» جواب القدح بالتخلف «عند من يرى» أي يعتبر «للموانع» بالنفي في قدح التخلف حتى لا يكون (1) قادحا إن وجد جميع الموانع أو واحد منها «بيانها» أي جوابه بيان للموانع أو شيء منها فإذا بين المانع بطل نقضه مثاله يجب القصاص في القتل بالمثل كالقتل بالمحدد فإن نقض بقتل الأب ابنه فإن الحكم تخلف فيه مع وجود العلة فجوابه أن التخلف لمانع وهو كون الأب سببا لإيجاد ابنه فلا يكون ابنه سببا لإعدام أبيه وإن لم يجب المستدل عن التخلف صار منقطعا وإذا منع المستدل وجود العلة فيما نقض به المعترض فهل للمعترض الاستدلال على وجودها في محل النقض أولا «و» الصحيح أنه «ليس للمعترض الاستدلال على وجود العلة» في الحل الذي اعترض به كما جزم به البيضاوي (2) تبعا للإمام الرافعي (3) وهو الراجح «عند الأكثر» من علماء النظر «للانتقال» من الإعتراض إلى الاستدلال المؤدي إلى الانتشار وقيل للمعترض ذلك ليتم مطلوبه من إبطال علة المستدل «وقال الآمدي (4) للمعترض الاستدلال «ما لم يكن»

(1) في ز ت لا يكون وفي خ يكون وهو غير ظاهر .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 39 .

له «دليل أولى» من التخلف «بالقدح» فإن أمكن القدح بطريق هو أفضى للمقصود فليس له الاستدلال «ولو دل» أي أقام للمستدل الدليل «على وجودها» أي العلة في محل التعليل «بوجود» أي بدليل موجود «في محل النقص ثم منع» المستدل «وجودها» في محل النقص «فقال» له للمعتز «ينتقض دليلك» الذي استدلت به على وجود العلة حيث وجد في محل النقص دونها بمقتضى منعك وجودها فيه أي في محل النقص كقول الحنفي (1) يصح صوم رمضان بنية قبل الزوال كالنفل ويستدل على وجود العلة بما يسمى صوما وهو الإمساك مع النية فينقضه الشافعي بالنية بعد الزوال فإنها لا تكفي صوم رمضان فيمنع الحنفي وجود العلة السابقة في هذه الصورة فيقول الشافعي ما أقمته دليلا على وجود العلة في محل التعليل دل على وجودها في محل النقص واختلف في سماع ذلك من المعتز «فالصواب» عند أهل الجدل والآمدي وابن الحاجب (2) «أنه لا يسمع» قول للمعتز «لانتقاله من نقض العلة إلى نقض دليلها» للمعين (3) والانتقال ممتنع فإن ادعى المعتز أحد الأمرين فقال يلزمك (4) انتقاض العلة أو انتقاض دليلها الدال على وجودها في الفرع فلا تثبت علتك سمع منه ذلك اتفاقا لظهور عدم الانتقال واحتجاج المستدل للجواب عنه ومقابل الصواب السماع وهو ظاهر كلام المحصول (5) واحتمال لابن الحاجب (6) «و» إذا منع المستدل تخلف الحكم عن العلة لم يسمع منه إن كان عدم الحكم في صورة النقص مجمعا عليه أو مذهبه وإلا سمع وحيث سمع منه فهل للمعتز (7) الاستدلال على تخلف الحكم أولا أقول: أحدها أن المعتز «ليس له الاستدلال على تخلف الحكم» عن العلة في محل النقص على أصح الأقوال وعليه أكثر النظار لما فيه من قلب للمستدل معترضا وعكسه، وثانيها له ذلك ليتم مطلوبه من إبطال العلة ورجحه ابن الهمام (8) من الحنفية (9)، «وثالثها» له ذلك «إن لم يكن

(1) من يقول بمذهبه

(2) ص: 27 .

(3) في زت دليلها للمعتز.

(4) في زت فقال لا بد أن يلزمك.

(5) ص: 34 .

(6) ص: 27 .

(7) في زت فهل للمستدل والأظهر ما في خ .

(8) ص: 133

(9) ص: 63 .

طريق (1) أولى» بالقدح في كلام المستدل من ذلك فإن كان له طريق آخر يفضي لمقصوده فليس له الاستدلال على تخلف الحكم في محل النقض و«يجب الاحتراز» في الدليل «منه» أي من التخلف بأن يذكر المستدل في دليله ما يخرج محل النقض ليسلم عن الاعتراض والوجوب المذكور «على المناظر» غيره «مطلقا وعلى الناظر» لنفسه وهو المجتهد «إلا فيما اشتهر من» للسائل «للمستثنيات» كالعرايا ورد الصاع من التمر في المصرة «فصار» المشهور «كالمذكور» فلا حاجة بالناظر (2) للاحتراز عنه «وقيل يجب» على الناظر لنفسه الاحتراز عن النقض «مطلقا» سواء كان مستثنى أو غيره «وقيل» يجب على الناظر والمناظر مطلقا وقيل يجب عليهما «إلا في المستثنيات مطلقا» مشهورة كانت أو غير مشهورة فلا يجب الاحتراز عنها للعلم بأنها غير مرادة وعلى ذلك جرى الصنف في شرح المختصر (3) و«دعوى» الخصم ثبوت حكم في «صورة معينة» كزيد عالم «أو» في صورة «مبهمة» كإنسان ما عالم «أو» دعوى «نفيها» أي نفي الحكم في صورة معينة كزيد ليس بعالم أو في صورة مبهمة كإنسان ما ليس بعالم «ينتقض» كل من الدعويين (4) «بالإثبات أو النفي العامين» أي الإيجاب والسلب الكليين فنحو زيد عالم أو إنسان ما عالم يناقضه لا شيء من الإنسان عالم لتحقيق المناقضة في الحكم بين الإيجاب الجزئي والسلب الكلي و«بالعكس» أي الإثبات العام أو النفي العام ينتقض بصورة معينة أو مبهمة فنحو زيد ليس بعالم أو إنسان ما ليس بعالم يناقضه كل إنسان عالم لتحقيق المناقضة بين السلب الجزئي والإيجاب الكلي «ومنها» أي من القوادح «الكسر» وهو «قادح على الصحيح» عند الأصوليين والجدليين «لأنه نقض للمعنى» للعلل به بإلغاء بعضه في التعليل إذا كان الوصف للعلل به مركبا ولهذا قال «وهو إسقاط وصف من» أوصاف «العلة» المركبة من وصفين فصاعدا بأن يبين إلغاء الوصف بوجود الحكم عن اتفائه وقيل أنه غير قادح

(1) في بعض نسخ دليل أولى.

(2) في ز ت فلا حاجة إلى الاحتراز عنه .

(3) ص: 29 .

(4) الدعويين مثنى دعوى مقصورا قال ابن مالك

آخر مقصور مثنى اجعله يا * * إن كان عن ثلاثة مرتقيا .

والدعوتين للورد في كل نسخ مثنى دعوة وليس مراد هنا .

وذكر المصنف له صورتين وذلك أنه «إما مع إبداله» أي إبدال الوصف بغيره «كما يقال» في إثبات صلاة «الخوف» هي «صلاة» يجب قضاؤها «لو لم تفعل» فيجب أدؤها كـ «الصلاة في «الأمن» فإنها إن لم تفعل فيه وجب قضاؤها «فيعترض» عليه «بأن خصوص الصلاة» بالعباد «ملغى» لا أثر له فإن الحج ليس صلاة وهو واجب الأداء كالقضاء «فليبدل» لدفع الاعتراض خصوص الصلاة «بالعبادة» فيقال صلاة الخوف عبادة يجب قضاؤها (1) فيجب أدؤها «ثم ينقض» هذا المقول أخيراً «بصوم الحائض» فإنه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أدؤها بل يحرم «أولا يبدل» خصوص الصلاة «فلا يبقى» للمستدل «علة» عند عدم الإبدال «إلا» قوله «يجب قضاؤها» فيقال عليه (2) «وليس كلما يجب قضاؤه يؤدي» أي يجب أدؤه مطلقاً «دليله الحائض» فإنه يجب عليها قضاء الصوم دون أدائه كما مر وطريق القدرح بالكسر أن يقال للمستدل إن عني أن العلة للمجموع لم يصح لإلغاء وصف كذا وإن عني أن العلة ما سوى الوصف لم يصح للنقض «ومنها» أي من القولاح «العكس» على حذف مضاف أي عدم العكس كما عبر به البيضاوي (3) ويدل له قول المصنف بعد وتخلفه قادح وتخلف العكس هو ثبوت الحكم مع انتفاء العلة «و» العكس «هو ثبوت الحكم لثبوت العلة أبداً ويسمى الطرد «فابلق» في كون العلة منعكسة من ثبوت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور «و» العكس «شاهده» في صحة الاستدلال بانتفاء العلة فيه على انتفاء الحكم حديث مسلم (4) وهو «قوله صلى الله عليه وسلم» حين ذكر أنواع الصدقة وفي بضع أحدكم أي جماعه أهله صدقة (5) ثم قال للحاضرين «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر» فكأنهم قالوا نعم فقال «فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر في جواب» قول بعضهم «أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر» ووجه الاستشهاد منه أنه لستنتج من ثبوت الحكم أي الوزر في الوطئ الحرام انتفائه في الوطئ الحلال الصادق بحصول الأجر حيث عدل الوطئ بوضع شهوته عن الحرام إلى الحلال لافتراقهما في علة الحكم في كون هذا مباحاً وذاك حراماً وهذا الاستنتاج يسمى

(1) في زت يجب قضاؤها لو لم تفعل فيجب أدؤها كالصلاة في الأمن

(2) في ز علية وفي ت علة .

(3) ص: 27 .

(4) ص: 36 .

(5) روله عن أبي ذر في الزكاة ج 3 ص 82 منشورات الآفاق.

بقياس العكس الآتي في الكتاب الخامس لا بالعكس (1) الذي الكلام فيه وهو تخلف الحكم لانتفاء علته و«تخلفه» أي العكس بوجود الحكم بلا علة «قادح» في العلة «عند مانع» تعدد «علتين» مثلاً على معلول واحد بخلاف مجوزهما فليس التخلف بقادح عنده لجواز وجود الحكم للعللة الأخرى «ونعني» نحن «بانتفائه» أي بانتفاء الحكم في قولنا سابقاً انتفاء الحكم لانتفاء العلة «انتفاء العلم أو الظن» بالحكم لانتفائه في نفس الأمر «إذ لا يلزم من عدم» قيام «الدليل» الصادق بالعلة «عدم المدلول» للقطع بأنه لا يلزم من انتفاء العالم الدال على وجود الصانع انتفاء وجوده «ومنها» أي من القوادح «عدم التأثير» للوصف «أي أن الوصف لا مناسبة فيه» للحكم وفي بحر الأصول (2) عن ابن الصباغ (3) أن عدم التأثير من أصح ما يعترض به على العلة «ومن ثم» أي من أجل نفي المناسبة في الوصف للحكم «اختص بقياس المعنى» وهو المشتمل على الوصف المناسب بخلاف غيره كقياس الشبه والطرده فلا يأتي في كل منهما القدح بعدم التأثير «و» اختص أيضاً «ب» العلة «المستنبطة للختلف فيها» فلا يقدح في العلة المنصوصة والمستنبطة للجمع عليها «وهو» أي عدم التأثير عند الجدليين أقسام «أربعة» مترتبة الأول عدم التأثير «في الوصف» للعلل به «بكونه» وصفا «طرديا» أي لا مناسبة فيه ولا شبهة كقول الحنفي في الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذنها على وقتها كالمغرب بجامع عدم القصر فيهما فقلوه لا تقصر وصف طردي لعدم تقديم الأذن فإن عدم تقديمه حاصل أيضاً فيما يقصر وحاصل هذا القسم طلب الدليل على عليية الوصف، «و» الثاني عدم التأثير «في الأصل» للقياس عليه لاستغناء عنه بوصف آخر في إثبات حكم الأصل «مثل» قولهم في بيع الغائب «مبيع غير مرئي فلا يصح كالطير في الهواء» بجامع عدم الرؤية «فيقول» للمعتز «لا أثر» في الأصل «لكونه غير المرئي فإن العجز عن التسليم» فيه «كاف» في عدم صحة بيع غير المرئي فلا حاجة لقوله غير مرئي وإن كان مناسباً لنفي الصحة ولكن لا تأثير له هنا «و» هذا القسم «حاصله معارضة في الأصل وهي العجز عن التسليم بناء على جواز التعليل بعلتين، «و» الثالث عدم التأثير «في الحكم وهو أضرب» ثلاثة «لأنه» أي الوصف الذي شتمت عليه العلة «إما أن لا يكون

(1) في زت بالعكس وهو الصواب وفي خ للعكس.

(2) هو البحر للحيط للزركشي ص 41 .

(3) ص: 55 .

لذكره فائدة» أصلاً «كقولهم» وهم الحنفية (1) «في المرتدين» المتلفين ما لنا في دار الحرب حيث استدلوا على نفي الضمان عنهم في ذلك «مشركون أتلفوا مالا» لنا «في دار الحرب فلا ضمان» عليهم «كالحربي» للتلف مالنا «ودار الحرب عندهم» أي الحنفية (2) وصف «طردي فلا فائدة» أي لا تأثير «لذكره» في أصل ولا فرع «إذ من أوجب الضمان» في إتلاف المرتد مال للمسلم كالشافعية (3) «أوجبه وإن لم يكن» الإتلاف «في دار الحرب وكذا من نفاه» من الحنفية نفاه وإن لم يكن الإتلاف في دار الحرب والمناسب لقول المصنف عندهم طرف النفي وعليه اقتصر غيره فكان حقه أن يقول إذ من نفي الضمان نفاه وإن لم يكن في دار الحرب ولكنه زلّ طرف الإثبات تقوية للاعتراض وإذا كان الوصف في هذا الضرب طردياً «فيرجع» الاعتراض في إتلاف المرتد «إلى» القسم «الأول» من الأقسام الأربعة «لأنه» أي الإتلاف في دار الحرب لا تأثير له في الأصل ولا في الفرع فالمعتراض «يطالب» المستدل «بتأثير أي ببيان» كونه «أي الإتلاف» في دار الحرب «مؤثراً أي له دخل في العلية» أو يكون له «أي لذكر الوصف» المشتمل على العلة «فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستجمار بالأحجار» حيث أقام الدليل على اعتبار العدد «عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كـ» الأحجار «في رمي» الجمار فقوله «مبتدأ» لم يتقدمها معصية «مقول قوله» عديم التأثير «خبر قوله» في الأصل والفرع «متعلق بتأثير» لكنه «أي معتبر العدد» مضطر إلى ذكره «أي التقييد بقوله لم يتقدمها معصية» لئلا ينتقض «ما علل به عند حذف التقييد» با «الأحجار» أو «فائدة» غير ضرورية «فينظر» فإن لم تغتفر «للمستدل» الضرورية «المضطر إلى ذكرها بأن صح الاعتراض بمحلها» لم تغتفر «غير الضرورية من باب أولى فيصح الاعتراض بمحلها أيضاً» وإلا «أي وإن اغتفرت الضرورية» فتردد «أي خلاف للأصوليين في غير الضرورية هل يغتفر (4) كالضرورية أولاً يغتفر قولان «مثاله» قولهم «الجمعة صلاة مفروضة فلم تغتفر» في إقامتها «إلى إذن الإمام» الأعظم «كالظهر» وغيرها من المكتوبات الخمس «فإن» قولهم «مفروضة

(1) ص: 63 .

(2) ص: 63 .

(3) ص: 131 .

(4) في زت تغتفر كالضرورية أو لا تغتفر

حشو» لا فائدة فيه «إذ لو حذف» بما علل به كان التعليل صحيحا و«لم ينتقض» الباقي من التعليل «بشيء» لأن النفل كذلك لا يفتقر في إقامته لإذن الإمام «لكن ذكر» بقية التعليل وهو مفروضة «لتقريب الفرع» وهو الجمعة «من الأصل» وهو الظاهر «بتقوية الشبه بينها إذ» كل منهما فرض و«الفرض بالفرض أشبه» به من غيره و«الرابع» عدم التأثير «في الفرع مثل» قولهم في تزويج المرأة نفسها امرأة «زوجت نفسها بغير كفؤ فلا يصح» تزويجها «كما لو زوجت» بضم الزاي أي زوجها وليها بغير كفؤ: والمعروف من مذهب الحنفية أن النكاح ينعقد صحيحا وأن للأولياء التفريق «وهو» أي الرابع «كالثاني إذ لا أثر» في مثال الرابع «للتقييد بغير كفؤ» فإنه وإن ناسب البطلان لكنه غير مطرد في صورة النزاع وهي تزويجها نفسها بغير كفؤ كما لا أثر في مثال الثاني للتقييد بكون المبيع غير مرئي وإن كان نفي الأثر في الرابع بالنظر للفرع وفي الثاني بالنظر للأصل «ويرجع» عدم التأثير في الفرع «إلى المناقشة في الفرض وهو» أي الفرض «تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج» فيه وإقامة الدليل عليه كأن يقول الخصم في المرأة المزوجة نفسها إنما أفرضه في التزويج بغير كفؤ وأقيم الدليل عليه خاصة فقد خص الخصم دليله ببعض (1) صور النزاع إذ المدعى منع تزويج المرأة نفسها مطلقا فمن منع الفرض رد هذا ومن أجازه قبله وفي قبول الفرض مذاهب «والأصح» منها «جوازه» مطلقا وبه قال الجمهور، وثانيها لا وبه قال ابن فورك (2) بشرط أن يكون الدليل عاما لجميع صور النزاع، و«ثالثها» يجوز بشرط البناء أي بناء غير محل الفرض عليه» والمراد بناء ما خرج عن محل الفرض على محل الفرض واختلف في كيفية هذا البناء فقليل يكفيه أن يقول ثبت الحكم في بعض الصور فيلزم ثبوته في الباقي منها ضرورة إذ لا قائل بالفرق وقيل لا يكفيه ذلك بل يحتاج إلى رد ما خرج عن محل الفرض إلى محل الفرض بجامع صحيح بينهما، ورابعها وبه قال ابن الحاجب (3) إن كان الوصف للجعل في الفرض طردا فمردود وإلا فمقبول، «ومنها» أي من القواعد «القلب» وهو نوعان خاص وهو قلب القياس واقتصر عليه البيضاوي (4) وهو أن يربط

(1) في خ بنقض والصراب ببعض كما في زت

(2) ص: 96.

(3) ص: 27.

(4) ص: 27.

للمعترض خلاف قول المستدل على علتة التي ذكرها إلحاقاً بالأصل الذي جعله مقيساً عليه وعام يعترض به على القياس «وهو دعوى» المعترض على المستدل «أن ما استدل به في المسألة» للتنازع فيها «على ذلك الوجه» الذي استدل به المستدل دليل «عليه» أي على المستدل «لا» دليل «له إن صح» الدليل المستدل به بأن سلم القالب وهو المعترض صحة دليل المستدل على طريق التنزل وخرج بقوله في المسألة أي للتنازع فيها دعوى للمعترض أن ما استدل به المستدل عليه لا له لكن في مسألة أخرى لا تنازع فيها وخرج بذلك الوجه ما إذا كان استدلال المستدل على المسألة بطريق الحقيقة واستدلال المعترض عليها بطريق المجاز فمثل هذا لا يسمى قلباً مثال القلب لاستدلال الخنفي في توريث الخال بحديث الخال ولرث من لا ولرث له (1) فيقول له للمعترض هذا الحديث يدل عليك لا لك إذ معناه نفي توريث الخال بطريق اللبالة أي الخال لا يرث كما يقال الجوع زاد من لا زاد له والصبر حيلة من لا حيلة له إذ ليس الجوع زلداً ولا الصبر حيلة «ومن ثم» أي من أجل أنه إن صح «أمكن معه» أي مع القلب «تسليم صحته» أي تسليم القالب وهو المعترض صحة ما استدل به للمستدل «وقيل» القلب «هو تسليم للصحة» أي لصحة ما استدل به المستدل «مطلقاً» سواء كان صحيحاً أم لا لأن القالب من حيث جعله الدليل على المستدل مسلم لصحته وإن لم يكن صحيحاً «وقيل» القلب «إفساد» لما استدل به للمستدل «مطلقاً» لأن الشيء الواحد لا يجمع بين ضدتين وهما حكم (2) المستدل والقالب وعلى كلا القولين ينبغي أن لا يذكر للمصنف في الحد قوله إن صح لأن القائل بالأول ينظر إلى جعل القالب الدليل على ما استدل وإن لم يكن صحيحاً والقائل بالثاني ينظر إلى أن القالب لم يجعله دليلاً للمستدل وإن كان صحيحاً «وعلى المختار» من إمكان التسليم مع القلب «فهو مقبول» وعلى القبول فهو قسمان أحدهما أن القلب «معارضة عند التسليم» لصحة دليل المستدل وأراد بالمعارضة هنا للمصطلح عليها عند الخلافين وهي إقامة للمعترض الدليل (3) على خلاف ما استدل له للمستدل سواء كان غير دليله أو عينه وهي تعميم للمعارضة في الأصل وفي الفرع

(1) روله الترمذي عن عائشة والعقيلي في الضعفاء عن أبي الدرداء: الجامع لصغير وعليه علامة الضعيف ج 1 ص 557 لكن روله أبو دلود في ميراث ذوي الأرحام ج 3 ص 123 . وزاد يعقل عنه ويرثه وكذا روله ابن ماجه في باب لدية على لعاقلة ج 2 ص 880 وصححه ابن حبان وغيره وحسنه أبو زرة فدل ذلك على صحة الاستدلال به.

(2) في ز ت حكما للمستدل والقالب.

(3) في ز ت إقامة للمعترض دليلاً له على للمستدل سواء.

وغيرهما والمعارضة عند التسليم ليست قاذرة بل يجاب عنها بالترجيح، والثاني أن القلب «قادر عند عدمه» أي عدم تسليم صحة دليل المستدل «وقيل» القلب غير صحيح لأنه «شاهد زور» يشهد «لك» أيها القالب حيث استدلت به على خلاف دعوى المستدل «و» يشهد «عليك» حيث سلمت للمستدل دليله «وهو» أي القلب «قسمان الأول» أن يكون «لتصحيح مذهب المعارض» في المسألة «أما مع إبطال مذهب المستدل» في تلك المسألة حال كون مذهبه فيها «صريحا» أي مصرحا به في الاستدلال «كما يقال في» استدلال الشافعي (1) على منع «بيع الفضولي عقد في حق الغير بلا ولاية» عليه من ماله ولا نيابة شرعية عنه «فلا يصح كالشراء» أي شراء الفضولي فإنه عقد في حق الغير بلا ولاية ولا نيابة شرعية فلا يصح لمن سماه «فيقال» في قلب دليل المستدل عليه بيع الفضولي «عقد فيصح كالشراء» أي كشراء الفضولي فإنه صحيح عند الحنفي ويقع العقد للمشتري ويلغو تسميته لغيره وهو موافق لأحد وجهين عن الشافعي بشرط أن لا يشتري الفضولي بعين (2) مال من عقد له ولم يضاف العقد لذمته ولم يرجح النووي (3) في الروضة (4) كأصلها شيئا من الوجهين بل قال فعلى الجديد وجهان أحدهما يلغو العقد والثاني يقع للمباشر «أولا» يكون القلب مع إبطال مذهب المستدل صريحا «مثل» قول من يشترط في صحة الاعتكاف الصوم الاعتكاف «لبث» في محل مخصوص «فلا يكون في نفسه قربة كوقوف عرفة» فإنه ليس قربة بنفسه بل بانضمام الإحرام إليه فالاعتكاف يكون أيضا قربة بضم الصوم إليه «فيقال» في قلب دليل المستدل عليه الاعتكاف لبث «فلا يشترط فيه الصوم كعرفة» فإنه لا يشترط الصوم في الوقوف بها فالقالب وهو الشافعي (5) قد أثبت مذهب نفسه وهو عدم لاشتراط الصوم في الاعتكاف ودل على بطلان مذهب المستدل لا صريحا بل التزاما لأن الصوم لازم عند الحنفي في الاعتكاف ففيه إبطال لمذهب الخصم وهو اشتراط الصوم ولم يصرح بهذا في الدليل «الثاني» من قسمي القلب أن يكون «لإبطال مذهب المستدل بالصراحة» كقول الحنفي في استدلاله على مسح الرأس «عضو وضوء فلا يكفي» في مسحه «أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه» فإن غسله لا يكفي فيه ذلك

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

- (1) أي من يقول بمذهبه
- (2) في ز ت بغير مال .
- (3) ص: 22 .
- (4) ص: 58 .
- (5) من بقوله بمذهبه .

« فيقال » في قلب دليل الحنفي عليه الرأس عضو وضوء « فلا يتقدر » مسحه « بالريع كالوجه » فإنه لا يتقدر غسله بالريع فقد أبطل للمعترض مذهب المستدل صريحا « أو » يكون القلب لإبطال مذهب المستدل « بالالتزام » بأن يرتب على الدليل حكما يلزم منه إبطال مذهب المستدل كقول الحنفي استدلاله على صحة بيع الغائب « عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض » وهو عدم رؤية للعقود عليه « كالنكاح » فإنه يصح مع الجهل بالمعوض وهو عدم رؤية الزوجة المعقود عليها « فيقال » في قلب الدليل على للمستدل هو عقد معاوضة « فلا يشترط » فيه « خيار الرؤية كالنكاح » فنفي ثبوت خيار الرؤية فيه لازم لصحة بيع الغائب عند الحنفي وإذا انتفى اللازم وهو شرط الخيار عند الرؤية انتفى الملزوم وهو صحة بيع الغائب، « ومنه » أي من القلب لإبطال مذهب المستدل ضمنا وهو مقبول عند الأكثر « خلافا للقاضي » أبي بكر الباقلاني (1) في رده « قلب المساواة » لتضمنه التسوية بين الأصل والفرع وهو أن يكون في الأصل للقيس عليه حكمان أحدهما متفق عليه بين الخصمين والآخر متنازع فيه بينهما فإذا أراا للمستدل أن يثبت للختلف فيه في الفرع قياسا على الأصل بقول المعترض تجب التسوية بين الحكمين في الفرع كما أنهما مستويان (2) في الأصل وذلك « مثل » قول الحنفي في نية الوضوء والغسل كل منهما « طهارة بالمنايع فلا تجب فيها النية ك » إزالة « النجاسة » فإنها لا تجب النية في الطهارة لها بخلاف التيمم فتجب فيه النية لأنه بالجامد « فيقول » المعترض كالشافعي (3) كل منها طهارة « فيستوي جامدها » وهو التيمم « ومائعها » وهو الوضوء والغسل « كالنجاسة » يستوي جامدها ومائعها في حكمها وقد وجبت النية في التيمم فلتجب في الوضوء والغسل « ومنها » أي ومن القولاح « القول بالموجب » بفتح الجيم أي ما أوجبه دليل المستدل واقتضاه « وشاهده » قوله تعالى ﴿ **وَاللَّهُ الْعَزِيزُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ (4) « في جواب » قول للنافق عبس الله بن أبي بن سلول (5) وغيره من أصحابه ﴿ **لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل** ﴾

(1) ص: 47.

(2) هكذا في النسخ كلها والصواب متساويان.

(3) من يقول بمذهبه.

(4) سورة النافقون: الآية 8.

(5) توفي 9 هـ = 630 م عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي أبو الحباب المشهور بابن سلول وسلول جدته لأبيه من خزاعة رأس للنافقين في الإسلام من أهل المدينة كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم وأظهر الإسلام بعد بدر تقيته وأخباره في اتفاق مشهورة وفيه نزل قوله تعالى ولا تصل على أحد منهم الآية الإعلام ج 4 ص 65.

فذكر عبد الله صفة الأعز وأثبت بها حكما وهو الإخراج وأراد بالأعز نفسه وأصحابه وبالأذل غيرهم رد عليه بأن صفة العزة ثابتة لكن لا لك وأصحابك بل لمن أريد ثبوتها لها وهو الله ورسوله والمؤمنون فكل منهم لكونه الأعز يخرج عبد الله وأصحابه لكونهم الأذلاء وهذه الآية ليست من شاهد القول بالموجب بفتح الجيم بل بكسرها وهو الدليل المقتضي للحكم وهو غير مختص بالقياس «و» حقيقة القول بالموجب بالفتح «هو تسلم» مدلول «الدليل من بقاء النزاع» ويقع على ثلاثة أوجه أحدها أن يستنتج للمستدل من دليله ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازم لمحلله ولا يكون الأمر كذلك «كما يقال» من جانب الشافعي «في» ثبوت وجوب القصاص في «المثقل» للمثقل «قتل بما يقتل به غالبا فلا ينافي القصاص كالإحراق» بالنار فإنه لا ينافي القصاص «فيقال» من جانب المعتز كالحنفي «سلمنا عدم المنافاة» بين القتل بالمثقل والقصاص «ولكن لم قلت» يا شافعي إن القتل بالمثقل «يقتضيه» أي القصاص وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل والثاني أن يستنتج للمستدل من دليله إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ الخصم أي مبنى مذهبه في المسألة وهو يمنع كونه مبنى لمذهبه ولا يلزم من إبطاله إبطال مذهبه وأكثر القول بالموجب من هذا القليل «و» ذلك «كما يقال» في القصاص بالمثقل أيضا «التفاوت في الوسيلة» من آلات القتل بالمحدد والمثقل وغيرهما «لا يمنع للقصاص ك» التفاوت في «المتوسل إليه» وهو المقتول فإنه لا فرق فيه بين الصغير والكبير ولا في الجناية من كونها قتلا أو قطعا أو غيرهما «فيقال» من جانب الخصم «مسلم» أن التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص «و» لكن «لا يلزم» منه وجوب القصاص الذي هو محل النزاع إذ لا يلزم «من إبطال مانع» وهو التفاوت في الوسيلة «انتفاء» كل «لوانع ووجود» كل «الشرائط» ووجود «المقتضي» وثبوت القصاص متوقف على جميع ذلك لأن الحكم لا يثبت إلا بانقطاع جميع اللوانع ووجود جميع الشرائط بعد قيام المقتضي و«للخيار» الرجوع عند الجدلين «تصديق للمعتز في قوله» للمستدل «ليس هذا» الذي تعنيه في حكمي باستدلالك تعريضا بي من منافاة القتل بالمثقل للقصاص «مأخذي» في نفي القصاص بالمثقل لأن المعتز أعلم بمذهبه وعدائته تمنعه من الكذب ومقابل للخيار أنه لا يصدق إلا ببيان مأخذ آخر لأنه قد يعاند بما قاله والثالث أن يسكت عن مقدمة صغرى ويقتصر على الكبرى من مقدمتي دليله وإليه أشار بقوله «وربما سكت للمستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة» ورود «للمنع» لها لو صرح بها «فيرد القول بالموجب» لسكوت المستدل عنها مثاله استدلال

الشافعي (1) على وجوب النية في الوضوء والغسل بذكر المقدمة الكبرى من القياس فيقول كل ما ثبت أنه قرينة لاشتراط فيه النية كالصلاة ويسكت عن الصغرى وهي الوضوء قرينة فيعترض الخصم بالقول بالموجب فيقول للشافعي ما ذكرته من أن كل قرينة يشترط فيها النية مسلم ولكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء وإنما ورد هذا الاعتراض لحذف المستدل صغرى القياس فيه وهي غير مشهورة للاختلاف فيها عند التصريح بها أما عند التصريح بالصغرى يصير القياس هكذا الوضوء والغسل قريتان وكل ما ثبت كونه قرينة لاشتراط فيه النية ينتج من الشكل الأول (2) الوضوء والغسل يشترط فيهما النية وحينئذ يرد المنع على الصغرى فيقال لا نسلم أن الوضوء والغسل قريتان ويخرج عن القول بالموجب واحتراز بقوله غير مشهورة عن المشهورة فإنها كالمذكورة فلا يتأتى فيها القول بالموجب وجواب الاعتراض بالقول بالموجب في القسم الأول منه ببيان أن الذي أثبتته المستدل مدعاه أو مستلزم له وفي القسم الثاني منه ببيان أن الذي أبطله المستدل هو مأخذ الخصم وفي القسم الثالث منه ببيان أن الصغرى خفية فإن قام المستدل بما ذكر تم له ما أراد وانقطع خصمه وإلا انقطع هو. «ومنها» أي من القولاح «القدح في المناسبة» للوصف للعلل به الحكم «و» القدح «في صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود» من شرعه «و» القدح «في الانضباط» للوصف للعلل به «و» القدح في «الظهور» للوصف للعلل به «و» هذه القولاح الأربعة «جوابها بالبيان» لكل منها. أما الأول وهو القدح في المناسبة فجوابه ببيان ترجيح تلك المصلحة في العلة التي ذكرها المستدل على تلك للمفسدة التي اعترض بها عليه تفصيلا أو إجمالا، وأما الثاني وهو القدح في صلاحية إفضاء الحكم للمقصود فجوابه ببيان الإفضاء إليه كتعليل المستدل حرمة المصاهرة على التأبيد بالحاجة الداعية لارتفاع الحجاب بين الرجال والنساء المؤدي للفجور

(1) من على مذهبه .

(2) وتؤخذ النتيجة من موضوع صغره ومحمول كبره وقلت في أخذ النتيجة من كل شكل

من وضع صغرى ثم حمل ما يلي	**	ثم النتيجة بشكل أول
وثالث من حمل كل تنتج	**	والثاني من موضوع كل تخرج
ووضع كبرى فاحفظنها تشكر	**	وربع من حمل صغرى تظهر
محمولها يكون من كبرلها	**	موضوعها يؤخذ من صغرها

ونظر التفصيل في تعليقنا على سلم الأخصري

فإذا تأبد التحريم انسد باب الطمع في الحارم المفضي للفجور بها فتصير حرمة للمصاهرة كحرمة الأم في عدم الشهوة عادة فيجانب بأن تأييد حرمة للمصاهرة يسد باب الطمع في للحرم. وأما الثالث وهو القدر في انضباط الوصف فجوابه ببيان انضباطه كالتعليل بالحكمة كالمشقة في القصر فيقول المعارض المشقة غير منضبطة لأنها مختلفة بالأشخاص والأحوال والأزمان فيجانب بانضباطها عرفاً، وأما الرابع وهو القدر في الظهور للموصف فجوابه ببيان ظهوره بصفة ظاهرة كالرضى في العقود فيقول المعارض الرضى أمر خفي فلا يصح التعليل به فيجانب ببيان ظهوره بصفة ظاهرة تدل عليه وهي الصيغ كبعثتك وزوجتك ولشترت وقبلت «ومنها» أي من القولاح «الفرق» وهو إبداء للمعارض معنى يحصل به الفرق بين الأصل والفرع حتى لا يلتحق الفرع بالأصل في حكمه ويحصل بأحد طريقين إما بجعل المعارض بالفرق خصوص صورة الأصل المقيس عليها هو العلة في الحكم أو بجعل تعيين الفرع مانعاً من ثبوت حكم الأصل فيه «وهو» أي الفرق «راجع إلى المعارضة في الأصل» بإبداء خصوصية في الأصل تجعل شرطاً للحكم بأن تجعل من علته مثاله قول الشافعي (1) في النية في الوضوء طهارة (2) عن حدث فاعتبر فيه النية كالتيتم فيعترض الحنفي بالفرق بإبداء خصوصية في الأصل وهي أن العلة في الأصل كون الطهارة بالتراب لا مطلق الطهارة «أو» راجع إلى المعارضة «في الفرع» بإبداء خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم مثاله قول الحنفي يقاد المسلم بالذمي قياساً على غير المسلم بجامع القتل العمد العدولان فيعترضه الشافعي بالفرق بإبداء خصوصية في الفرع تمنع من القود وهي الإسلام «وقيل» الفرق راجع «إليهما» أي إلى المعارضتين في الأصل والفرع بإبداء الخصوصيتين فيهما «معا» حتى لو اقتصر على أحدهما لا يكون فرقاً والصحيح «أن الفرق مقبول و«أنه قادح» مطلقاً «وإن قيل إنه سؤالان» بناء على القول الثاني فيه لأنه يضعف جمع المستدل ويبطل مقصوده وقيل ليس بقادح مطلقاً وقيل هو قادح إن قيل إنه سؤال واحد بناء على القول الأول وهو أنه معارضة في الأصل أو في الفرع لا إن قيل إنه سؤالان بناء

(1) من على مذهبه

(2) في زت هو طهارة تجب فيه نية كالتيتم.

على القول الثاني وهو أنه معارضة في الأصل ومعارضة في الفرع لأن جمع الأسئلة المختلفة غير مقبول ومعنى كونه سؤالاً واحداً اتحاد المقصود منه وهو قطع الجمع ومعنى كونه سؤالين اشتماله على معارضتين على معارضة علة الأصل بعلة وعلى معارضة الفرع بعلة مسبطة في جانب الفرع ويجبabat للمعتراض بالفرق بكون المدي في الأصل جزء علة وفي الفرع مانعا من الحكم وما أشبه ذلك وقيل الفرق مردود غير قادح في جمع المستدل ونسبه ابن السمعاني (1) إلى المحققين «و» الصحيح على القول بأن الفرق قادح «أنه يمتنع تعدد الأصول» للمقيس عليها إن كان الفرع واحداً مقيساً على كل منها «لإلّا» فضاء إلى «انتشار» البحث في ذلك مع إمكان حصول المقصود بواحد من الأصول «وإن جوز علتان» فأكثر لمعلول واحد وقيل يجوز التعدد مطلقاً «قال للجيزون» لتعدد الأصول «ثم» بعد جوله ووجوده لا يجب التعرض في الفرق لجميع الأصول بل «لوفرقة بين الفرع وأصل» واحد «منها كفى» ذلك في القدح فيها على أصح الأقوال لأن الفرق بين الفرع والأصل في العلة يبطل جمع (2) الأصول الذي هو مقصود المستدل، وثانيها لا يكفي لاستقلال كل من الأصول و«ثالثها» يكفي «أن قصد الإلحاق بمجموعها» لأنه يبطله بخلاف ما إذا قصد بكل منها وعبر الصفي الهندي (3) عن هذا بقوله إن كان غرض المستدل من الأقيسة المتعددة إثبات المطلوب بصفة الرجحان وغلبة الظن كفى أو إثبات أصل المطلوب لم يكف لأنه متى سلم عن القدح قياس واحد بقي غرض المستدل «ثم في إقتصار المستدل على جواب أصل واحد» حيث فرق للمعتراض بين جمعها «قولان» أحدهما يكفي لإقتصار على جواب أصل واحد لأنه يحصل به مقصود المستدل والثاني لا يكفي لأن المستدل يلتزم بجميع الأصول فيلزمه الدفع عنها «ومنها» أي من القوادح «فساد الوضع» وفسره المصنف «بأن لا يكون الدليل» موضوعاً «على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم» عليه كأن يكون صالحاً لصد ذلك الحكم أو نقيضه «كتلقي التخفيف من التغليظ» وتلقي «التوسيع من التضييق» وتلقي «الإثبات من

(1) ص: 54.

(2) في خ يبطل جميع الأصول وهو غير ظاهر.

(3) ص: 83.

النفي» وتلقي النفي من الإثبات. فالأول «مثل» قول الحنفي «القتل» العمد «جناية عظيمة فلا يكفر» بتشديد الفاء المفتوحة أي لا كفارة في القتل المذكور «كالردة» فيعترضه الشافعي (1) بأن عظم الجناية يناسب تغليب الحكم بوجود الكفارة لا تخفيفه بإسقاطها، والثاني كقول الحنفي الزكاة مال وجب لدفع الحاجة وكان (2) على التراخي كالدية على العاقلة فيعترض بأن دفع الحاجة يناسب كونه على الفور لا التراخي والثالث والرابع كان يقال في المعاطاة في المحقرات بيع لم يوجد فيه سوى الرضى فلا ينعقد كغير المحقرات فيعترض بأن الرضى الذي هو مناط البيع لا يناسب عدم الإنعقاد بل الإنعقاد لقوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض (3) وسمي ذلك فساد الوضع لأن وضع القياس كونه على هيئة صالحة لأن يترتب عليها الحكم المطلوب إثباته فستى خلا عن ذلك فسد وضعه و«منه» أي من فساد الوضع قسم آخر أخص من الأول وهو «كون الجامع» بين الأصل والفرع في قياس المستدل «ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم» في ذلك القياس فيمتنع ثبوت الحكم به إذ الوصف الواحد لا يثبت به النقيضان وإلا لم يكن مؤثرا في أحدهما لثبوت كل منهما معه بدلا عن الآخر لو فرض ثبوتهما لزم انتفاؤهما لأن ثبوت كل يستلزم انتفاء الآخر مثال الجامع ذي النص قول الحنفية (4) في تنجيس سؤر الهرة هي سبع ذو ناب فسورها نجس كالكلب فيقول الشافعي السبعية اعتبرها الشارع علة للطهارة بدليل ما رواه الإمام أحمد (5) أنه صلى الله عليه وسلم دعي لدار قوم فأجاب وإلى دار أخرى فامتنع وقال إن في دارهم كلبا فليل له وفي دار الذين أجبته هرة فقال الهرة سبع (6) فكان نصا في أن السبعية علة للطهارة فكيف يعلل بها النجاسة وسبق أن القياس المخالف للنص باطل ومثال الجامع ذي الإجماع قول الشافعي (7) في مسح الرأس هو مسح فيسن الإيثار فيه كالأستنجاء بالحجر فيعترضه الحنفي بأن مسح الخف لا يسن إيثاره إجماعا كما قيل

(1) من يقول بمذهبه.

(2) في زت فكان وهو جيد.

(3) رواه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري في لتجارلت ج 2 ص 737 وفي الزوائد إسناده صحيح ورجاله موثقون ورواه ابن حبان في صحيحه .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 31 .

(6) في للحلى في هذا للحل السنور سبع وبهذا اللفظ ورد في الجامع الصغير ج 2 ص 41 . عن الإمام أحمد في مسنده والدارقطني في السنن. والحاكم في المستدرک وعليه علامة الصحة.

(7) من على مذهبه.

وسبق أن القياس المخالف للإجماع باطل و«جوابهما» أي جواب القدر بنوعي فساد الوضع يكون «بتقرير كونه» أي القياس «كذلك» أي غير فاسد الوضع بأن يقرر في النوع الأول كون الدليل صالحا لاعتباره في ترتب الحكم فيقال في التغليظ الوصف له جهتان يناسب بإحدهما التخفيف وبالأخرى التغليظ فنظر المستدل لإحدهما والمعترض للأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة في الزكاة وبجواب عن الكفارة في القتل بأنه غلط فيه القصاص فلا يغلط فيه بالكفارة وبجواب عن المعاطاة بأن عدم الانعقاد بها لم يترتب على الرضى بل على عدم الصيغة ويقرر في النوع الثاني كون الجامع في القياس معتبرا في ذلك الحكم وتختلف الحكم عنه بوجوده مع نقيضه لمانع في أصل المعترض كمسح الخف فإن تكرره يفسده كغسله و«منها» أي من القوادح «فساد الاعتبار بأن يخالف» القياس «نصا» من كتاب أو سنة «أو» يخالف «إجماعا» فيفسد لاعتباره مثال مخالفته لنص الكتاب كأن يقال في التبييت في الأداء صوم مفروض فلا يصح بنية من النهار كالقضاء فيعترضه الخصم بأنه قياس فاسد الإعتبار لمخالفته لقوله تعالى ﴿وَالْحَائِضِينَ﴾ (1) الآية فإنه دال على ترتيب الأجر العظيم على الصوم من غير تعرض للتبييت كغير الصوم من الخصال المذكورة في بقية الآية وذلك مستلزم لصحة الصوم بغير تبييت فيقال في دفعه إن أريد أنه مستلزم لصحة الصوم في الجملة دون تبييت فملمس ولكن لا يفيد لأن منه النفل والتبييت غير شرط فيه وإن أريد أنه مستلزم لصحة كل صوم دون التبييت فممنوع كيف وقد دلت السنة صريحا على اشتراطه واستنباطا على أن محل اشتراطه الفرض كما تبين في محله ومثال مخالفته لنص السنة قول الحنفي لا يصح السلم في الحيوان لعدم انضباطه كالمختلط فيعترض بأنه قياس فاسد الاعتبار لمخالفته للسنة من أنه صلى الله عليه وسلم رخص في السلم فإنه شامل للحيوان وغيره ومثال مخالفته للإجماع قول الحنفي لا يجوز للرجل أن يغسل زوجته الميتة لحرمته نظره إليها كالأجنبية فيعترض بأنه قياس فاسد الاعتبار لمخالفته للإجماع السكوتي في تغسيل علي (2) فاطمة (3) رضي الله عنهما ولم ينكر ذلك التغسيل أحد من الصحابة فكان إجماعا ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن يقال فساد

(1) الأحزاب: 35

(2) ص: 287 .

(3) ص: 226 .

الإعتبار قد يرجع إلى فساد الوضع لأن كلا منهما اجتهدا في مقابلة النص فلا وجه لتمييز أحدهما عن الآخر أشار إلى جوابه بقوله و«هو» أي فساد الاعتبار «أعم من فساد الوضع» عموما من وجه كما يقتضيه تعريفهما فيصدقان معا بأن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لترتب الحكم عليه ويصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتب الحكم بلا معارضة نص ولا إجماع «و» للمعترض بفساد الاعتبار يجوز «له تقديمه على المنوعات» الواردة على مقدمات الدليل و«تأخير» عنها لمجامعته لها وقال بعضهم يجب تقديمه عليها لأنه أقوى الاعتراضات لدلالته على بطلان القياس بخلاف بقية الاعتراضات فإنها ترجع إلى المطالبة بتصحيح الدليل أو إلى المعارضة له «و» القدر بفساد الاعتبار «جوابه» بأمور منها «الطعن في سنده» أي سند النص الذي ادعى للمعترض أن القياس على خلافه إما بمنع صحته لضعف إسناده بإرسال أو غيره «أو» جوابه «للمعارضة» لذلك النص بنص آخر فيتساقطان ويسلم قياس المستدل له «أو» جوابه «منع الظهور» أي منع المستدل ظهور ذلك النص الذي وقع الاعتراض به على قياسه (2) «أو التأويل» لذلك الدليل يحمله على غير ظاهره بدليل يرجحه على ظاهره كقول المستدل كالشافعي (3) في متروك التسمية ذبح صدر من أهله في محله فيحل كذبح ناسي التسمية فيعترض الحنفي (4) بأنه قياس فاسد الإعتبار لمخالفته النص وهو قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (5) فيقول الشافعي هذا مؤول بحمله على تحريم مذبوح عبدة الأوثان فإن عدم ذكر الله غالب عليهم فإذا انتقد هذا التأويل عمل به لما صح في الحديث من أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأتون باللحم ما ندري أذكر اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا عليه وكلوا (6) و«منها» أي من القولاح «منع عليه الوصف» للدعي عليته للحكم والمراد منع كونه علة له قال ابن الحاجب (7) وهو من أعظم الأسئلة

(1) في خ فساد الوضع في اللوعين والصواب فساد الاعتبار في الأول وفساد الوضع في الثاني كما هو ظاهر أما في زت ففيهما حذف من قوله ويصدق أولا إلى قوله ويصدق ثانيا.

(2) في خ على قياس وأثبتنا ما في زت .

(3/4) من يقول بمذهبه .

(5) سورة الانعام: الآية 121 .

(6) روله البخاري في الذبائح عن عائشة باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ج 6 ص 226 .

(7) ص: 27 .

للتوجهة على التقياس و«يسمى» المنع المذكور «المطالبة لأنه المعروف عند الإطلاق في عرف الجدولين وإن أريد غير (1) قيد. فيقال المطالبة بوجود الوصف أو ثبوت الحكم في الأصل ونحو ذلك واختلف في قبول الاعتراض بمنع عليه الوصف و«الأصح قبوله» وإلا أدى الحال لتمسك للمستدل بما شاء من الأوصاف كالتمسك بوصف طردي من طول وقصر وغيرهما وهو باطل وقيل لا يقبل لثلا يؤدي إلى الانتشار بمنع كل وصف (2) يدعي عليه «و» الاعتراض بمنع عليه الوصف «جوابه بإثباته» أي بإثبات كون الوصف هو العلة بطريق من الطرق الدالة عليها كالنص والإجماع وغيرهما مما تقدم في مسالك العلة و«منه» أي من المنع مطلقاً من غير تقييد بإضافته إلى العلية (3) بدليل أن منع وصف العلية مقبول جزماً وقبول منع العلية مختلف فيه أي ومن المنع مطلقاً «منع وصف العلة» أي منع كون خصوص الوصف معتبراً في كونه علة لذلك الحكم ومنع وصف العلية مقبول جزماً «كقولنا» معشر الشافعية (4) «في إفساد الصوم» في شهر رمضان «بغير الجماع» كالأكل «الكفارة» شرعت «للزجر عن» ارتكاب «الجماع المحذور في الصوم» الواجب «فوجب اختصاصها به» أي اختصاص الكفارة بالجماع «كالحد» فإنه شرع للزجر عن الجماع زناً وهو يختص به «فيقال» من جانب المعارض لا نسلم أن الكفارة شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه «بل» شرعت للزجر «عن الإفطار بجماع أو غيره» و«الاعتراض بمنع عليه الوصف» جوابه تبين اعتبار الخصوصية «أي بأن يبين للمستدل اعتبار خصوصية الجماع في وجوب الكفارة بأن الشارع رتبها على الإفطار بالجماع حيث أجاب بها من سأل عن جماعه في رمضان كما تقدم في الإيماء في السلك الثالث من مسالك العلة وليس غير الجماع في معناه فوجب كون العلة هي الجماع فقط «وكان للمعارض» بمنع وصف العلة «ينقح المناط» بحدفه خصوص الوصف وهو الجماع في رمضان عن اعتبار كونه علة للكفارة ويعلق الحكم وهو وجوب الكفارة بالأعم وهو مطلق الإفطار و«كان» للمستدل يحققه «أي المناط بتحقيقه» (5) اعتبار خصوصية الوصف وفي تعبير المصنف بكان إشارة إلى أن تنقيح المناط ليس من وظيفة المعارض بل

(1) في ز ت في غير وفي ت في غيره .

(2) في ز ت بمنع كل ما يدعي .

(3) في ز ت بمنع كل ما يدعي .

(4) ص: 131 .

(5) في خ بتحقيقه والصواب بتحقيقه كما في ز ت .

من وظيفة المستدل وإلى أن تحقيق المناط ليس إثبات خصوصية الوصف بل هو تقرير العلة «و» من النع المطلق «منع» للمعتراض ثبوت «حكم» الأصل «وهو مسموع على الأصح كقول الشافعي (1) في عدم إزالة النجاسة بالخل هو مائع لا يرفع حدثا فلا يزيل خبثا كالدهن فيقول الحنفي لا أسلم حكم الأصل فإن الدهن عندي يزيل النجاسة وكقول الحنفي الإجارة عقد على منفعة فيبطل بالموت كالنكاح فيقول الشافعي النكاح عندي لا يبطل بالموت بل ينتهي به «و» على سماع الاعتراض بمنع حكم الأصل اختلف «في كونه قطعاً للمستدل» على «أقوال» (2) أصحابها لا يكون قطعاً لأنه منع مقدمة من مقدمات القياس فيمكن للمستدل من إثباته وإنما ينقطع إذا ظهر عجزه عن إثباته بالدليل، وثانيها يكون قطعاً له لأنه انتقال من الدلالة على حكم الفرع للدلالة على حكم الأصل، و«ثالثها قال الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (3) يكون قطعاً له «إن كان» المنع «ظاهراً» يعرفه أكثر الفقهاء فإن كان خفياً لا يعرفه إلا خواصهم لا يكون قطعاً «و» رابعها «قال الغزالي (4) يعتبر» في القطع «عرف المكان» الذي وقع فيه الجدل فإن الجدل لا مدخل للشرع فيه بل هو أمر وضعي وللجدل عرف في كل مكان فإن قال أهل ذلك المكان إن ذلك يعد قطعاً للمستدل انقطع وإلا فلا «وقال» الشيخ «أبو إسحاق الشيرازي (5) لا يسمع» من المعتراض منع حكم الأصل أصلاً لأنه لم يعترض المقصود وهو حكم الفرع لكن الموجود كما قال المصنف في كتابي الشيخ أبي إسحاق (5) للملخص (6) واللعونة (7) السماع وعلى السماع وعدم القطع به فرع للمصنف قوله «فإن دل» أي أتى المستدل بدليل «عليه» أي على حكم الأصل «لم ينقطع المعتراض» بمجرد الدليل «على المختار» لأن غاية اعتراضه أنه منع لمقدمة من مقدمات القياس «بل له» أي للمعتراض «أن يعود ويعترض» دليل المستدل إذ لا يلزم من وجود صورة الدليل صحته فيأتي باعتراض آخر وآخر إلى أن ينقطع وقيل ينقطع المعتراض بمجرد إقامة

(1) من على مذهبه.

(2) في بعض النسخ مذاهب .

(3) ص: 48 .

(4) ص: 39 .

(5) ص: 58 .

(6) الملخص في الجدل في أصول الفقه ويسمى الملخص نظر لوفيات ج 1 ص 29.

(7) للعون في الجدل ورد ذكرها في كشف الظنون ج 2 ص 1743 .

للمستدل لدليله لأن اشتغاله بالاعتراض على دليل المنع خارج عن المقصود الأصلي والمختار أنه لا ينقطع أحدهما إلا بالعجز عما تصدى له من غير فرق بين طول الزمان وقصره ووحدة المجلس وتعددده «وقد يقال» في الإتيان من طرف للمعتراض بمنوع سبعة مترتبة ترتيبا طبيعيا ثلاثة متعلقة بحكم الأصل وثلاثة بالعلة مع الأصل وواحد بالعلة مع الفرع فيقول بالعلة مع الأصل وواحد بالعلة مع الفرع فيقول للمعتراض أولا للمستدل «لا نسلم حكم الأصل» المذكور في قياسك «سلمنا» ذلك «و» لكن «لا نسلم أنه» أي الأصل «مما يقاس فيه» أي عليه لجواز كونه مما اختلف في جواز القياس فيه «سلمنا» كونه مما يقاس فيه «و» لكن «لا نسلم أنه معلل» لجواز كونه تعبديا «سلمنا» كونه معللا «و» لكن «لا نسلم أن هذا الوصف» المشترك «علته» لعدم ظهوره وانضباطه فيجوز أن تكون العلة غيره «سلمنا» أنه علة له «و» لكن «لا نسلم وجوده فيه» أي وجود الوصف في الأصل «سلمنا» وجوده فيه «و» لكن «لا نسلم أنه» أي الوصف «متعد» لجواز كونه قاصرا «سلمنا» أنه متعد «و» لكن «لا نسلم وجوده في الفرع» فإن قصد الجواب عن التنوعات على ترتيبها السابق «فيجاب» أولا عن منع حكم الأصل ثم عن كونه مما لا يقاس عليه إلى آخر السبعة «بالدفع» له «بما عرف من الطرق» المذكورة في دفع للنوع وإن لم يقصد الجواب عنها على ترتيبها فيكفي الاختصار على دفع آخرها و«من ثم» أي من أجل جواز تعدد النوع «عرف جواز إيراد المعارضات» المتعددة «من نوع» كالتنقوض والمعارضات في الأصل أو في الفرع فإنها كسؤال واحد مترتبة كانت أولا فيقول للمعتراض للمستدل وصفك منقوض بكذا أو معارض بكذا مثلا «وكذا» يجوز إيراد (1) للمعارضات «من أنواع» متعددة كالتنقض والمعارضة وعدم التأثير فيقول للمعتراض للمستدل وصفك منقوض بكذا ومعارض بكذا وغير مؤثر لكذا وهذا التعدد جائز و«إن كانت» الاعتراضات «مترتبة» تقديرا «أي يستدعي تاليها تسليم متلوه» كقول للمعتراض للمستدل ما ذكرته من الوصف غير موجود في أصلك ولئن سلم فمعارض بكذا وعلل المصنف الجواز المذكور بقوله «لأن تسليمه تقديري» فيجوز تعددها مترتبة في أصح الأقوال عند الجمهور وثانيها لا يجوز للانتشار بل يقتصر فيها على سؤال واحد و«ثالثها التفصيل» فيجوز في غير المترتبة ويمنع في

(1) في خ إيرادات المعارضات والصواب إيراد كما في ز ت .

المرتبة لأن ما قبل الأخير فيها مسلم لأن السؤال الثاني يتضمن تسليم الأول والثالث يتضمن تسليم الثاني وهلم جرا مثاله قول المعتز لا نسلم ثبوت الحكم في الأصل سلمناه لكن لا نسلم أن العلة فيه ما ذكر ومتى سلم الأول فذكر ما بعده ضائع لا يستحق جواباً وإن في قول المصنف وإن كانت وصليّة لا جواب لها. «ومنها» أي القولاح «اختلاف الضابط» وهو الوصف للشتم على الحكمة المقصودة فيدعي للمعتز اختلافه «في الأصل» واختلافه «في الفرع» وإنما كان هذا الاختلاف قادحاً «لعدم الثقة» فيه «بالجامع» بين الأصل والفرع وجوداً ومساواة كما يعلم من الجواب كأن يقال في شهود الزور بالقتل هؤلاء الشهود تسببوا في القتل بشهادتهم فيجب عليهم القصاص كما يجب على من أكره غيره على القتل عدواناً فيعتز الخصم بأن الضابط مختلف لأنه في الأصل الإكراه وفي الفرع الشهادة فلم يتحقق الجامع بينهما ولا المساواة بين الضابطين وإن اشتركا في الإفضاء إلى المقصود وحاصل هذا الاعتراض يرجع لمنع وجود الجامع بين الأصل والفرع «وجوابه بأنه» أي الجامع «القدر المشترك» بين الضابطين وهو التسبب في القتل وهو وصف منضبط عرفاً فيصلح مظنة يناط بها الحكم «أو» جوابه «بأن الإفضاء» للضابط في الفرع إلى المقصود «سواء» أي مساو لإفضاء الضابط في الأصل إلى المقصود من شرع القصاص لحفظ النفس «لا إلغاء» أي ليس جوابه بإلغاء «التفاوت» بين ضابطي الأصل والفرع بأن يقال (1) التفاوت بينهما ملغى في الحكم فلا يكفي في الجواب فإن التفاوت تارة يلغى كما في القصاص حيث يقتل عالم بجاهل وتارة لا يلغى كما في القصاص حيث يقتل بالعبد و«الاعتراضات» كلها «راجعة» عند أكثر الجدليين، إلى المنع في المقدمات أو للمعارضة في الحكم وعند المصنف وبعض الجدليين «إلى المنع» في المقدمات فقط و«مقدمها» بكسر الدال أي طليعتها «الاستفسار» فإنه طليعة جيش للمقدمات وهو مأخوذ من الفسر بفتح الفاء وسكون السين المهملة بمعنى الكشف «وهو» في الاصطلاح «طلب ذكر معنى اللفظ حيث» كان في دليل المستدل «غرابة» كقوله لا يحل السيد بكسر السين وسكون الياء التحتية أي الذئب «أو إجمال» كقوله يلزم المطلقة العدة بالإقراء فيقال له ما المراد بالسيد وما المراد بالإقراء فإن لم يكن ثم غرابة ولا إجمال فلا يسمع سؤال الاستفسار لأنه تعنت مفوت لفائدة المناظرة إذ يأتي في كل لفظ يفسر به لفظ ويتسلسل و«الأصح» فيما إذا كان

(1) في زت كان يقال

فيه غرابة أو إجمال « أن بيانهما على المعترض » لأن الأصل عدمهما فيبين الغرابة بعدم شهرة اللفظ لغة أو شرعا ويبين إجماله بصحة وقوعه على متعدد ومقابل الأصح أن بيان عدم الغرابة والإجمال على المستدل ليظهر دليله ولا « يكلف » المعترض بالإجمال « بيان تساوي المحامل » للثبوت للإجمال فلا يكلف بيان تساوي إطلاق اللفظ على المعاني المتعددة من المقصود وغيره لعسر ذلك عليه و« يكفيه » أي للمعترض أن يتبرع ببيان المحامل « أن الأصل » أي الرجح « عدم تفاوتها » وحيث تم الاعتراض على المستدل بالغرابة والإجمال « فيبين المستدل عدمهما » بطريقة فيثبت ظهور اللفظ في مقصده بالنقل عن أهل اللغة أو الشرع أو العرف مثال الأول كما لو قال الوضوء قرينة فتجب فيه النية فيعترضه الخصم بأن الوضوء من الوضوءة بالمد وهي النظارة ولا نية فيها فيبين المستدل أن المراد حقيقته الشرعية وهي الأفعال للخصوصية ومثال الثاني كما لو قال يلزم للطلقة العدة بالإقراء فيعترضه الخصم بأن القرء مجمل لأنه مشترك بين الطهر والحيض فيبين المستدل مراده فيقول القرء الذي تحرم فيه الصلاة فتحريم الصلاة فيه دليل على أن المراد به الحيض « أو يفسر » للمستدل « اللفظ » الواقع في دليله « بمحتمل » بفتح الميم الثانية أي بمعنى محتمل من اللفظ في اللغة أو العرف « قيل » وتفسيره « بغير » أي بمعنى غير « محتمل » من اللفظ لأن غاية الأمر أنه ناطق بلغة جديدة والأصح عند الأكثرين للنوع لأن مخالفة ظاهر اللفظ من غير قرينة بعيد عن الإرشاد (1) وفي قبوله فتح باب لا ينسد « و » لو وافق المستدل للمعترض بالإجمال على عدم ظهور اللفظ في غير مقصده ودعى ظهوره « في » مقصده ففي « قبول دعواه » أي المستدل « الظهور في مقصده » بكسر الصاد « دفعا للإجمال لعدم الظهور في » للحتمل من المعنى « الآخر خلاف » بلا ترجيح عند المصنف فقليل يقبل دفعا للإجمال الذي هو خلاف الأصل وصوبه بعض الجدليين وقيل لا يقبل لأن دعوى الظهور بعد الاتفاق على الإجمال لا أثر لها وإن كانت على وفق الأصل ولأنه لا يلزم من عدم ظهوره في المعنى الآخر ظهوره في مقصده لجواز عدم الظهور فيهما جميعا وعدم القبول هو الحق كما ذكر ابن الهمام (2) في تحريره (3). « ومنها » أي من القولاح « التقسيم وهو كون اللفظ »

(1) في زت عن الإشارة.

(2) - (3) ص: 89 .

الواقع في دليل للمستدل «متردد بين أمرين» فصاعداً على السواء في ظاهر النظر «أحدهما» مسلم للمستدل والآخر «ممنوع» فيمنعه المعارض إما مع سكوته عن الآخر لأنه لا يضره أو مع تسليمه مثال تردده بين أمرين أن يستدل على ثبوت الملك للمشتري في زمن الخيار بوجود سببه وهو البيع الصادر من أهله في محله فيقول المعارض السبب مطلق البيع أو البيع الذي لا شرط فيه والأول ممنوع والثاني مسلم لكنه مفقود في محل النزاع ضرورة أنه مشروط بالخيار ومثال تردده بين أكثر من أمرين أن يستدل في المرأة بأنها بالغه عاقلة فيصح منها النكاح كالرجل فيقول المعارض ما الذي تعنى بالعاقلة التي لها تجربة أو التي لها حسن الرأي والتدبير أو التي لها عقل غريزي والأول والثاني ممنوعان والثالث مسلم ولكن لم يكف إذ للصغيرة عقل غريزي ولا يصح منها النكاح واختلف في ورود القدح بالتقسيم (1) ف قيل لا يرد وسؤال الاستفسار كاف و«للخيار ورود» لعدم تمام الدليل معه و«جوابه» أن يبين المستدل «أن اللفظ» المذكور «موضوع» حقيقة في المعنى المراد له ويبين وضع اللفظ للمعنى الذي أراده «ولو عرفاً» كالصلاة «أو» يبين أن اللفظ «ظاهر» في مراده «ولو بقرينة في» ذلك «المراد» ويبين الظهور ولا فرق في القرينة بين اللفظية والعقلية والحالية ومقابل للخيار عدم وروده ويكون سؤال الاستفسار مغنياً عن القدح بالتقسيم «ثم المنع لا يعترض الحكاية» للأقوال التي ذكرها المستدل في مسألة وقع البحث فيها حتى يختار المستدل قولاً منها ويستدل عليه «بل» المنع يعترض «الدليل» أي الاستدلال «إما قبل تمامه بمقدمة» أي بمنع مقدمة معينة «منه أو بعده» أي بعد تمامه و«الأول» وهو منع مقدمة قبل تمام الدليل «إما» منع «مجرد» عن ذكر مستند المنع «أو» منع «مع» ذكر «المستند» وهو ما يبنى عليه المنع وللمنع مع المستند «كلا نسلم» أن الأمر «كذا ولم لا يكون» الأمر «كذا» ولا نسلم كذا «وإنما يلزم كذا لو كان» الأمر «كذا» والأول بقسميه من المنع المجرد والمنع مع المستند «هو» (2) المناقضة ويسمى أيضاً بالنقض التفصيلي عند الجدليين وعلى المستدل الإحتجاج لإثبات المقدمة للمنوعة «فإن احتج» المانع «لانتفاء المقدمة» للمنوعة «فإن احتج» المانع «لانتفاء المقدمة» للمنوعة بأن أقام دليلاً على انتفاءها «فغصب»

(1) في خ بالنسبة وفي زت بالتقسيم وهو ظاهر.
(2) في زت وكذا للحلى «وهو» أي الأول إلخ هو للمناقضة.

أي فالاحتجاج المذكور غصب سمي بذلك عند الجدليين لأن المعترض غصب منصب للمستدل ولهذا «لا يسمعه المحققون» من أهل الجدل لاستلزامه الخط في البحث فلا يستحق المعترض به جوابا وقيل يسمع فيستحق المعترض الجواب و«الثاني» وهو المنع لمقدمة بعد تمام الدليل «إما» أن يكون «مع منع الدليل» أيضا «بناء على تخلف حكمه» في صورة بأن يقال ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف حكمه في كذا «فالنقض الإجمالي» ووصف بالإجمالي لأن جهة المنع فيه معينة إذ هو اسم لمنع المقدمة للعين «أو» يكون المنع لمقدمة من مقدمات الدليل «مع تسليمه» أي الدليل «و» «الاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول بالمعارضة» أي بالاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول مع تسليم الدليل المعارضة واعتراض على المصنف في إتيانه بكلمة مع في قوله إما مع منع الدليل بأنه لا يلائم جعل (1) للقسم منع الدليل إذ لا معنى لكون الشيء مع نفسه والاتق أن يجعل للقسم منع المدعى «فيقول» المعترض للمستدل في صورة المعارضة «ما ذكرت» من الدليل «وإن دل» على ما تدعيه «فعندي ما ينفيه» أو يدل على نقيضه ويبينه بطريقة «وينقلب» دست المعارضة فيصير المعترض بها «مستدلا» والمستدل معترضا «وعلى الممنوع» دليله وهو المستدل «الدفع» لما اعترض به عليه «بدليل» يسلم دليله الأصلي ولا يكفيه للنوع المجرد كما لا يكتفي من المعترض بذلك «فإن» ذكر المستدل دليلا آخر و«منع» منعا «ثانيا فكما مر» من منع المعترض تارة قبل تمام الدليل وتارة بعد تمامه إلى آخره «وهكذا» الحال من (2) منع المعترض ثالثا ورابعا مع دفع للمستدل لما يورد عليه ويستمر الحال «إلى إفحام» أي انقطاع «العلل» بكسر اللام الأولى وهو المستدل «إن انقطع بالمنوع أو إلزام المانع» من إضافة المصدر إلى مفعوله أي إلزام للمستدل للمانع وهو المعترض «إن انتهى» أي إلزام المستدل للمعترض (3) «إلى» أمر «ضروري أو يقيني مشهور» من جانب المستدل بحيث يلزم للمعترض الاعتراف به ولا يمكنه جحده.

(1) في زت جعله.

(2) في زت مع منع.

(3) في زت إلزام المستدل بحيث يلزم للمعترض إلى

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

« خاتمة » القياس من الدين

من ختم العمل فرغ منه وختم الله له بخير جعله آخر عمره « القياس » فيه أقول
أصحها أنه « من الدين » مطلقا وبه قال القاضي عبد الجبار (1) لقوله تعالى ﴿ فاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ (2) وثانيها أنه ليس من الدين مطلقا وبه قال أبو الهذيل (3) لأن
اسم الدين إنما يقع على ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج إليه
و« ثالثها » التفصيل وبه قال أبو علي الجبائي (4) أنه (5) من الدين « حيث يتعين »
بأن لم يكن للمسألة دليل غيره فإن لم يتعين فليس من الدين لعدم الحاجة إليه « و »
القياس « من أصول الفقه » على المشهور كما عرف من تعريف أصول الفقه بأنه أدلة
الفقه الإجمالية والقياس دليل إجمالي « خلافا لإمام الحرمين (6) في قوله ليس القياس
من أصول الفقه وذكره في كتب أصول الفقه لتوقف غرض الأصوليين من إثبات حجية
القياس للتوقف عليها الفقه على بيان القياس و« حكم للقياس » كما « قال
السمعاني (7) » يجوز أن « يقال » فيه « إنه دين الله » ودين رسوله وشرعهما « ولا
يجوز أن يقال » في القياس « قاله الله » ولا رسوله لأنه ليس قولهما وإنما هو مستنبط
منهما « ثم هو » أي القياس « فرض كفاية » إن احتيج إليه وتعدد المجتهد و« يتعين » أي
يصير فرض عين « على مجتهد » واحد « احتاج إليه » في واقعة ولم يوجد غيره وبصير
سنة إن لم يحتج إليه حالا وتوقع الاحتياج إليه مثالا « وهو » أي القياس بالنظر لقوته
وضعفه قسمان « جلي وخفي فالجلي ما قطع فيه بنفي » أي إلغاء « الفارق » بين الأصل
والفرع في العلية كقياس الأمة على العبد في سراية العتق على الشريك للوسر وتقويم
حصة شريكه عليه ولا فارق بين العبد والأمة إلا الذكورة في الأصل والأنوثة في الفرع

(1) ص: 63 .

(2) الحشر: 2

(3) 235-135 هـ = 850-735 م محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي مولى عبد القيس أبو الهذيل العلاف من أئمة
الاعتزلة ولد في البصرة واشتهر بعلم الكلام. قال للأمن أطل أبو الهذيل على الكلام كإطلال الغمام على الأنعام له مقالات
في الاعتزال ومجالس ومناظرات وكان حسن الجدال قوي الحجة سريع الخاطر كف بصره آخر عمره وتوفي بسامرا له كتب كثيرة
الأعلام ج 7 ص 131 .

(4) ص: 63 .

(5) في زت بأنه من الدين.

(6) ص: 50 .

(7) في نسخ كتاب كلها قال ابن تسمعاني لكن لذي في متن جمع الجوامع قال تسمعاني.

ولم يلتفت الشارع لهذا الفارق في العتق «أو» ما «كان» تأثير الفارق فيه محتملا «احتمالا ضعيفا» أي مرجوحا كمنع التضحية بالعمياء قياسا على العوراء مع أنه قد يتخيل على بعد افتراقهما من جهة أن العمياء ترشد إلى مكان الرعي الجيد فترعى فتسمن والعوراء توكل إلى نفسها فلا ترعى حق الرعي فهي مظنة للهزال فإن هذا احتمال ضعيف و«الخفي خلافه» وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا كقياس القتل بالمثل على القتل بالمحدد في وجوب القصاص وقد قال أبو حنيفة (1) بعدم وجوبه بالمثل لأنه يرى أن القتل بالمثل شبه عمد ويفرق بين المحدد والمثل بالمثل كالسيف يفرق الأجزاء فكان آلة موضوعة للقتل بخلاف المثل كالعصا فإنه آلة موضوعة للتأديب بالأصالة فكان ذلك شبهة في قصد القتل به فمنعت القصاص «وقيل الجلي هذا» المذكور وهو ما قطع فيه بنفي الفارق أو كان احتمالا ضعيفا و«الخفي الشبه» وهو منزلة بين الناس والطرد كما تقدم و«الواضح بينهما» أي بين الجلي والشبه و«قيل الجلي» القياس «الأولى» وهو ما كان ثبوت الحكم في الفرع أولى كقياس الضرب على التأفيف في التحريم و«القياس» الواضح هو القياس «المساوي» حكم الفرع فيه حكم الأصل كقياس إحراق مال اليتيم على أكله في التحريم و«الخفي» القياس «الأدون» كقياس اللينوفر (2) على الأرز بجامع أن كلا منهما ينبت في الماء والجلي على التفسير الأول أعم من الجلي بالتفسير الثالث إذ يتناولونه ويتناول الواضح أيضا ثم قسم القياس باعتبار علته إلى ثلاثة أقسام «و» هي «قياس» العلة وقياس الدلالة وقياس في معنى الأصل فقياس «العلة ما صرح فيه بها» أي بالعلة بأن كان الجامع في القياس يفيد العلة كان يقال يحرم النبيذ كالخمر للإسكار و«قياس الدلالة ما صرح فيه بلازمها» أي العلة كان يقال النبيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة المشتدة اللازمة عادة للعلة وهي الإسكار «فأثرها» كان يقال القتل بالمثل يوجب القصاص كالقتل بالمحدد بجامع الإثم وهو أثر العلة التي هي كالقتل العمد العدول «فحكمها» كان يقال تقطع الجماعة بالواحد كقتلهم به بجامع وجوب الدية عليهم في قتل غير العمد فوجوب القصاص عليهم في الصورة الأولى ووجوب الدية عليهم في الصورة الثانية ليس عين علة القصاص بل هو حكم من أحكامها وعطف بالفاء إشارة إلى أن للعطوف بها دون

(1) ص: 24 .

(2) في اللندج للينولفير: نبات مائي ورقه مستدير يعوم على صفحة الماء ولزهارة جميلة والكلمة فارسية

ما قبله و«القياس في معنى الأصل» هو «الجمع بنفي الفارق» بين الأصل والفرع ويسمى بالجلي كقياس البول في إناء وصبه في الماء الراكد على البول في الماء الراكد في المنع بجامع أنه لا فارق بينهما في مقصود المنع من تنجيس الماء أو استنزاله.

«الكتاب الخامس في الاستدلال»

وهو لغة طلب الدليل ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقاً من نص أو إجماع أو غيرهما وعلى نوع خاص من الدليل وهو مراده بقوله و«هو دليل ليس بنص» من كتاب أو سنة «ولا إجماع ولا قياس» شرعي وتقدم تعريف كل منها فالتعريف للمشتمل عليها تعريف بمعلوم فسقط ما يقال التعريف للمشتمل عليها تعريف بمجهول «فيدخل» فيه القياس المنطقي وهو القياس «الاقتراضي» والقياس «الاستثنائي» وحده قول مؤلف من قضيتين فصاعداً متى سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول آخر وهو النتيجة فإن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً في القياس بالفعل فهو الاستثنائي وإن لم يكن عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل فهو الاقتراضي والمراد من كون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً في القياس بالفعل أن يكون طرفاً أو طرفاً نقيضها مذكورين على الترتيب الذي في النتيجة مثال الاستثنائي إن كان النبيذ مسكراً فهو حرام لكنه مسكر ينتج النبيذ حرام وهو بعينه مذكور في القياس وإن كان النبيذ مباحاً فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج النبيذ ليس بمباح ونقيض النتيجة أي قولنا النبيذ ليس بمباح ونقيض النتيجة أي قولنا النبيذ مباح مذكور في القياس بالفعل وإنما سمي استثنائياً لاشتماله على حرف الاستثناء وهو لكن (1) ومثال الاقتراضي كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل نبيذ حرام فليس هو ولا نقيضه مذكوراً في القياس بالفعل وإنما هو مذكور فيه بالقوة لأنه يشتمل على مادة النتيجة أعني الموضوع والمحمول ومادة الشيء يكون الشيء معها بالقوة وإنما سمي اقتراضياً لاقتران الحدود فيه حيث لم يفصل بينها بحرف

(1) أطلق عليه للناطق الاستثناء تشبيهاً للاستدراك بالاستثناء في أن كلا منهما يحدث شيئاً فيما قبله فالاستدراك لاستثناء في المعنى لا أنها من أدوات الاستثناء حقيقة.

الاستثناء «و» يدخل فيه أيضا «قياس العكس» وهو إثبات عكس حكم الشيء لمثله لتعاكسهما في العلة وأراد بعكس الحكم ضده أو نقيضه وسبق في القدح (1) بعدم العكس بيان قياس العكس وتمثيله بحديث مسلم يأتي أحدا شهوته وله فيها أجر قال أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر (2) فالأجر والوزر في هذا الحديث ضدان والنقيضان كقول الحنفي لما وجب الصيام في الإعتكاف بالنذر وجب بغير النذر كالصلاة فإنها لما لم تجب فيه بالنذر لم تجب بغير النذر «و» يدخل فيه أيضا «قولنا» معشر الشافعية (3) «الدليل يقتضي أن لا يكون» الأمر «كذا» أي كاستنناع تزويج المرأة مطلقا لما فيه من إذلالها بوطئ وغيره (4) الذي تمتنع منه النفس الإنسانية المكرمة بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (5) «خولف» هذا الدليل «في» صورة «كذا» لمعنى «موجود في غير صورة النزاع وهي جواز تزويج الولي لها لكمال عقله وهذا المعنى وهو كمال العقل «مفقود في صورة النزاع» وهي تزويجها نفسها «فتبقى» صورة النزاع «على الأصل» الذي اقتضاه الدليل من الإمتناع في صورة النزاع بين الشافعية والحنفية (6) «وكذا» يدخل في الاستدلال «إنتفاء الحكم» الشرعي «لانتفاء مذكره» أي ما يدرك به الحكم وهو دليله بأن لم يجده المجتهد بعد البحث الشديد عنه فعدم وجدانه للغلب على ظن للمجتهد انتفاء دليل على انتفاء الحكم «كقولنا» للخصم في إبطال حكم ذكره في مسألة «الحكم» الشرعي «يستدعي» ثبوته «دليلا» عليه و«إلا» لو ثبت حكم بغير دليل يفيد وكلف به شخص «لزم تكليف الغافل» حيث وجد الحكم بدون الدليل للفيد له «ولا دليل» على حكمك أيها الخصم «بالسبر» فأنا سبرنا الأدلة من نص وإجماع وقياس فلم نجد ما يدل على حكمك «أو» لا دليل على حكمك بحكم الأصل فإن «الأصل» المستصحب دعم الدليل على الحكم فينتفي حكمك أيضا و«كذا» يدخل في الاستدلال «قولهم» أي الفقهاء في اقتصارهم على إحدى مقدمتي القياس وحذفهم الأخرى لشهرتها «وجد المقتضي» أي سبب الحكم وكلما وجد سبب الحكم وجد

(1) في زت في القولح بيان إلخ .

(2) مر تخريجه .

(3) ص: 131

(4) في خ وغيرها ولصولب وغيره كما في زت .

(5) الإسراء: 70 .

(6) ص: 63 .

الحكم «أو» قولهم وجد «للمانع» للحكم وكلما وجد مانع الحكم انتفى الحكم «أو» قولهم «فقد الشرط» للحكم وكلما فقد الشرط فينتفى الحكم وما ذكر في الصور الثلاث دليل «خلافاً للأكثر» من الأصوليين في هذه المسألة والتي قبلها في قولهم ليس ما ذكر فيهما بدليل بل هو دعوى دليل وإنما يكون دليلاً في المسألة الثانية عند تعيين كل من للمقتضي والمانع والشرط وبيان وجود الأولين ولا حاجة لبيان الثالث لكونه على وفق الأصل.

مسألة الاستقراء

بالجزئي على الكلي إن كان تاماً

«مسألة الاستقراء» قسمان تام وناقص فالتام الاستقراء «بالجزئي على الكلي» بأن يتتبع جزئيات ذلك الكلي ليثبت حكمها له ونحو ذلك (1) كل جسم متحيز فإنه يستقرئ جميع جزئيات الجسم من جماد وحيوان ونبات فوجدت متحيزة وهذا الاستقراء إن كان تاماً أي بـ «الجزئيات» «الكل» كما مثلنا «إلا صورة النزاع فقطعي» أي فهذا الاستقراء دليل قطعي في إثبات الحكم في صورة النزاع «عند الأكثر» من العلماء وجزم به الصفي الهندي (2) وقيل ليس بقطعي في صورة النزاع لاحتمال مخالفتها لغيرها من ذلك للمستقرئ ولو على بعد وأجيب بتنزيل احتمال هذه المخالفة منزلة العدم «أو» إن كان «ناقصاً» بأن كان التتبع فيه «بأكثر الجزئيات» لإثبات حكم كلي وخلا أكثر الجزئيات عن صورة النزاع «فظني» أي فهذا الاستقراء دليل ظني في صورة النزاع لاحتمال مخالفتها لذلك للمستقرئ مثاله قولنا الوتر ليس بواجب لأنه يؤدي على الراحلة لأننا نستقرئنا الواجبات فرأينا المكتوبات التي لا تؤدي على الراحلة و«يسمى» الاستقراء الناقص عند الفقهاء «إلحاق الفرد» النادر بـ «الأعم» «الأغلب».

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(1) في زت ونحو كل جسم .
(2) ص: 85 .

مسألة قال علماؤنا: استصحاب

العدم الأصلي والعموم

«مسألة» في الاستصحاب وهو كما قال في التلويح (1) إنه الحكم ببقاء أمر كان في الزمن الأول لم يظن عدمه وهو يتنوع باعتبار ما يستصحب من العدم الأصلي والعموم والنص وما دل الشرع على ثبوته كما يستفاد من قوله «قال علماؤنا» هو «لستصحاب العدم الأصلي» وهو نفي الحكم عن شيء من جهة العقل ولم يرد من جهة الشرع تصريح بثبوته كوجوب صلاة سادسة وصوم شهر غير رمضان «و» لستصحاب مقتضى «العموم أو» مقتضى «النص إلى ورود المغير» من مخصص للعام أو ناسخ للنص فيعمل بالعموم والنص إلى ورود للمخصص أو الناسخ «و» لستصحاب «ما» أي حكم «دل الشرع على ثبوته» ودولمه «لوجود سببه» كثبوت الملك عند وجود سببه وهو الشراء «حجة مطلقا» دفعا ورفعاً عارضه ظاهر أو لا وقيل ليس بحجة مطلقا ولا يثبت حكم شرعي إلا بدليل وعليه أكثر الحنفية (2) و«قيل» هو حجة «في الدفع» به عما ثبت من إبقاء ما كان عليه «دون الرفع» به لما ثبت مثاله للمفقود قبل الحكم بموته فإن لستصحاب حياته دفع إرث الحاضرين منه لبقاء ما كان على ما كان من حياته وليس لستصحاب حياته رفعاً عدم إرث المفقود من الحاضرين مع الشك في حياة الورث المفقود فإن لاشتراط الإرث بتحقيق استقرار حياة الورث عند موت الموروث حكم ثابت لا يرفعه استصحاب حياة المفقود ليحكم له بالإرث بل توقف حصته إلى أن يتبين الحال «وقيل» هو حجة «بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقا» فإن عارضه ظاهر عمل بالظاهر سواء استند لظاهر غالب أم لا «وقيل» هو حجة بشرط أن لا يعارضه «ظاهر غالب» يستند ذلك الظاهر لغلبته وعلى هذا القول «قيل» ظاهر «مطلقا وقيل» ظاهر «ذو سبب» فإن عارضه ظاهر مطلقا أو ذو سبب قدم الظاهر على الأصل وهو المرجوح من قول الشافعي (3) في تعارض الأصل والظاهر بناء على أن الأصح الأخذ بالأصل دائما وهو الذي أطلق الرافعي (4) ترجيحه في باب الاجتهاد في الأواني وتقييد الظاهر بذوي

(1) تلويح في كشف حقائق التنقيح للتفاضل مسعود بن عمر كشف الظنون ج 6 ص 429 وج 1 ص: 496 .
(2) ص: 63 .
(3) ص: 24 .
(4) ص: 60 .

السبب «ليخرج بول» من ظبية مثلا «وقع في ماء كثير فوجد» الماء «متغيرا» عقب وقوع البول فيه «واحتمل كون التغير به» أي بالبول وكون التغير بغيره مما لا يضر كطول المكث ولستصحاب طهارة الماء الكثير التي هي الأصل عارضه نجاسته الظاهرة (1) ذات السبب فقدمت على الطهارة على قول اعتبار الظاهر كما تقدم الطهارة على قول اعتبار الأصل و«الحق» في هذه الصورة «سقوط الأصل إن قرب العهد» بعدم التغير و«اعتماده» أي الأصل «إن بعد» العهد بعدم التغير أو لا يكون له به عهد وهذا التفصيل قاله القفال (2) والجرجاني (3) «ولا يحتج باستصحاب حال الإجماع» على حكم «في محل» أي موضع «الخلاف» في ذلك الحكم كأن أجمع على حكم في حال من الأحوال واختلف فيه في حال أخرى فلا يحتج باستصحاب تلك الحال للجمع على حكمها في هذه الحال المختلف في حكمها وفاقا للأكثرين و«خلافًا للمزني (4) والصيرفي (5) وابن سريج (6) والآمدي (7) في قولهم يحتج بذلك مثاله للتميم إذا رأى الماء في أثناء صلاته لم تبطل صلاته لانعقاد الإجماع على صحة صلاته قبل الرؤية فتستصحب الصحة بعدها حتى يقوم دليل على أن الرؤية قاطعة «فعرف» مما تقدم «أن الاستصحاب» الذي ينصرف إليه الاسم «ثبوت أمر في» الزمن «الثاني لثبوته في» الزمن «الأول لفقدان ما يصلح للتغيير» من الأول إلى الثاني بعد البحث التام فلا زكاة عند الشافعي (8) في عشرين مثقالا ناقصة رائجة رواج الكاملة حال عليها الحول فنفي الزكاة فيها ثابت بالاستصحاب «أما ثبوته» أي الأمر «في» الزمن «الأول لثبوته في» الزمن «الثاني فمقلوب» أي فهو لستصحاب مقلوب كأن يقال في المكيال الموجود الآن هو الذي كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي ولما كان الاستدلال بالاستصحاب للمقلوب خفيا أشار لطريق يرجع فيها إلى

(1) في ز نجاسة ظاهرة .

(2) ص: 182 .

(3) ص: 49 .

(4) ص: 194 .

(5) ص: 88 .

(6) ص: 73 .

(7) ص: 39 .

(8) ص: 24 .

الاستصحاب المستقيم ليظهر الاستدلال به فقال «وقد يقال فيه لو لم يكن» الحكم «الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت» أمس إذ لا واسطة بين ثبوت الشيء وعدمه «فيقتضي استصحاب أمس» للمجرد عن ثبوت الحكم فيه «بأنه» أي الحكم «الآن غير ثابت وليس» الأمر «كذلك» فإنه مفروض الثبوت الآن «فدل» هذا الثبوت «على أنه ثابت» أمس أيضا والصواب حذف الآن (1) بعد أنه كما في نسخة المصنف ومن صور الاستصحاب المقلوب ما لو لشترى شيئا فباعه لآخر ثم قامت بينة مطلقة بالملك لغيره فإنه ينتزع من المشتري الثاني وللمشتري الأول الرجوع بالثمن على بائعة عملا باستصحاب الملك الثابت الآن لما قبل ذلك فإن البينة لا تثبت للملك بل تظهره فيجب أن يكون للملك سابقا على إقامتها ويقدر له لحظة لطيفة ومن للحتمل انتقال الملك من المشتري إلى المدعي ولكنهم استصحبوا مقلوبا وهو عدم الانتقال منه قاله والد (2) المصنف ورجح البلقيني (3) عدم الرجوع وقال إنه الصواب المتعين والمذهب الذي لا يجوز غيره.

مسألة لا يطالب النافي بالدليل

إن ادعى علما ضروريا

«مسألة لا يطالب النافي» لشيء «بالدليل» على انتفائه «إن ادعى ضروريا» بانتفائه لأنه لعدالته صادق فيما ادعاه لأن الضروري لا يشتبه فلا يطلب قيام الدليل عليه و«إلا» يدع علما ضروريا بأن ادعى علما نظريا أو ظنا بانتفائه «فيطالب به» أي بالدليل على انتفائه «على الأصح» لأن للعلوم بالنظر أو للظنون قد يشتبه فيطلب دليله لينظر فيه وقيل لا يطالب مطلقا وقيل يطالب في العقليات لا الشرعيات و«و» إذا تعارض مذاهب أو أقوال رولة أو احتمالات ناشئة عن أمارات «يجب الأخذ بأقل المقول» فيها وحقيقته كما قال ابن السمعاني (4) أن يختلف المختلفون في مقدر بالاجتهاد على أقاويل فيؤخذ بأقلها إن لم يدل على الزيادة دليل «وقد مر» في كتاب

(1) في زت حذف الآن لفساده بعدله وفي ث لفته.

(2) ص: 61 .

(3) ص: 272 .

(4) ص: 54 .

الإجماع أن التمسك بأقل ما قيل حق وتقدم قميته و«هل يجب» الأخذ «بالأخف» في شيء لقوله تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (1) ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ (2) «أو» يجب الأخذ «بالأثقل» فيه لأنه الأحوط «أو لا يجب شيء» منهما بل يجوز كل منهما لأن الأصل عدم الوجوب «أقول» ثلاثة أقربها ثالثها وأما ما تعارضت فيه أخبار الرواة فسيأتي أنه يرجح فيه خبر الحظر.

مسألة اختلفوا هل كان المصطفى (ﷺ)

متعبدا قبل النبوة

مسألة العلماء «اختلفوا هل كان» محمد «المصطفى صلى الله عليه وسلم متعبدا» بفتح اللوحدة بخطه من تعبده اتخذه عبدا ونقل الزركشي (3) في البحر (4) عن شرح التنقيح (5) للقرافي (6) أن للخيار كسر الباء لأن فتحها يقتضي أن الله تعبده بشريعة سابقة وذلك تأباه حكايتهم، الخلاف هل كان متعبدا «قبل النبوة بشرع» لبعض من تقدمه من الأنبياء أم لا؟ فمنهم من نفى ذلك ونقله القاضي أبو بكر (7) عن جمهور المتكلمين واختلف الباقي فقليل هو ممتنع عقلا وقيل شرعا وعزله القاضي عياض (8) لحذاق أهل السنة ومنهم من أثبت ذلك وعليه البيضاوي (9) وابن الحاجب (10) «واختلف للثبوت» في تعيين ذلك لشرع للاختلاف في تعيين صاحبه «فقليل» هو «نوح» لقوله تعالى ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا﴾ (11) «و» قيل هو «إبراهيم» لقوله تعالى ﴿إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه﴾ (12) وقال الرافعي (13) إنه الصحيح «و» قيل هو «موسى» لقوله تعالى ﴿أقم الصلاة لذكرى﴾ (14) فإن للرد به

(1) سورة الحج: الآية 78.

(2) سورة البقرة: الآية 185.

(3) ص: 40.

(4) ص: 36.

(5) تنقيح الفصول في الأصول: كشف الظنون ج 1 ص 499 وهو موجود.

(6) ص: 87.

(7) ص: 47.

(8) ص: 239.

(9) ص: 27.

(10) ص: 27.

(11) سورة النور: الآية 11.

(12) سورة آل عمران: الآية 67.

(13) ص: 60.

(14) سورة طه: الآية 14.

موسى «و» قيل هو «عيسى» لقربه منه «و» قيل كان متعبدا بكل «ما ثبت أنه شرع» من غير تعيين لنبي ذلك الشرع «أقوال» ستة ترجع إلى التاريخ أخذاً من قول إمام الحرمين هذا ترجع فائدته إلى ما يجري مجرى التاريخ و«المختار» كما قال كثير منهم إمام الحرمين (1) والغزالي (2) «الوقف» عن النفي والإثبات «تأصيلاً» لأصل هذه للسألة «والوقف عن الإثبات» «تفريعاً» من غير تعيين لقول من الأقوال المذكورة في التفريع ومحل الخلاف في فروع اختلفت فيها الشرائع أما الأصول المتفق عليها في جميع الشرائع كالإيمان ومعرفة الله وصفاته فلا خلاف فيها بين الأنبياء فإن اعتقادهم واحد «و» للمختار «بعد النبوة للنوع» من تعبدته صلى الله عليه وسلم بشرع من قبله لأن له شرعاً يخصه وقيل تعبد بما لم ينسخ من شرع من قبله لاستصحاباً لتعبدته به قبل النبوة على معنى أنه موافق لا تابع هذا ما اختاره ابن الحاجب (2) قال إمام الحرمين (3) وللشافعي (4) ميل إليه.

مسألة حكم المنافع والمضار

قبل الشرع مؤ

«مسألة حكم المنافع والمضار قبل الشرع» أي البعثة «مر» أوائل الكتاب في قوله ولا حكم قبل الشرع بل الأمر موقوف إلى ورود «وبعده» أي بعد الشرع فيه خلاف و«الصحيح» منه «أن أصل المضار التحريم» لحديث ابن ماجه (5) وغيره (6) لا ضرر ولا ضرر أي في ديننا بمعنى أنه يحرم (7) ذلك والضرر والضرر وقيل الضرر ما كان من فعل واحد والضرر ما كان من إثنين كل منهما يضر بالآخر «و» أصل

(1) ص: 50.

(2) ص: 39.

(3) ص: 50.

(4) ص: 24.

(5) ص: 43 روله عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا ضرر ولا ضرر وفي الزوائد هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن إسحاق بن الوليد لم يدرك عبادة وروله عن ابن عباس قال لا ضرر ولا ضرر وفي الزوائد وفي إسناده جابر الجعفي متهم ج 2 ص 784.

(6) وروله في الجامع الصغير عن الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس ج 2 ص 646.

(7) في زت بمعنى أنه لا يجوز ذلك.

« للنافع الحل » لقوله تعالى ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (1) وجه الدلالة أنها سيقّت في معرض الامتنان ولا يمين إلا بالحلال « قال الشيخ الإمام » والد (2) المصنف « إلا أموالنا » فإنها من النافع وتحرم بغير حق « لقوله صلى الله عليه وسلم إن دمائكم وأموالكم » وأعراضكم « عليكم حرام » رواه الشيخان (3) وغير والد المصنف ساكت عن الإستثناء لأن تحريمها بالنسبة إلى غير مالها والكلام في التحريم مطلقا ومقابل الصحيح إطلاق بعضهم أن الأصل في الأشياء التحريم وإطلاق بعض آخر أن الأصل فيها الحل.

مسألة الاستحسان قال به أبو حنيفة

« مسألة الاستحسان » مأخوذ من الحسن والبراءة اعتقاد الشيء حسنا « قال به » من العلماء « أبو حنيفة (4) » رضي الله عنه « وأنكره الباقر » وفيه مخالفة لقول ابن الحاجب (5) تبعا للآمدي (6) قال به الحنفية (7) والحنابلة (8) ولقول ابن القاسم (9) عن مالك (10) تسعة أعشار العلم الاستحسان ولقول أصبغ (11) الاستحسان في العلم أبلغ من القياس وذكر ابن خويزمندلا (12) أن معنى الاستحسان عند المالكية (13) القول بأقوى الدليلين « وفسر » الاستحسان « بدليل ينقذ في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته » فلا يقدر أن ينطق به وعدم قدرته إنما يضر في المناظرة لا في النظر « ورد » هذا التفسير « بأنه » أي الدليل للنقذ في

(1) سورة البقرة: الآية 29

(2) ص: 61.

(3) مر تخريجه.

(4) ص: 24.

(5) ص: 27.

(6) ص: 39.

(7) ص: 63.

(8) ص: 132.

(9) 132-191 هـ = 750-806 م عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المعتقي للصري أبو عبد الله ويعرف بابن القاسم فقيه جمع بين الزهد والعلم تفقه بالإمام مالك ونظره مولده ووفاته بمصر له للدونة 16 جزءا وهي من أجل كتب المالكية رولها عن الإمام مالك الاعلام ج 3 ص 323.

(10) ص: 24.

(11) توفي 225 هـ 840 م أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع فقيه من كبار المالكية بمصر قال ابن اللاجشون ما أخرجت مصر مثل أصبغ وكان كاتب ابن وهب وله تصانيف الاعلام ج 1 ص 333.

(12) ص: 89.

(13) ص: 244.

نفس للمجتهد «إن تحقق» أي ثبت عنده «فمعتبر» اتفاقا ولا يضر قصور عبارته عنه وإن لم يتحقق عنده فمردود اتفاقا «و» فسر أيضا «بعدول عن قياس» إلى قياس «أقوى منه» «و» هو بهذا المعنى «لا خلاف فيه» فإن الأقوى من القياسين المتعارضين مقدم على الآخر اتفاقا «أو» بعدول «عن الدليل إلى العادة» لمصلحة الناس كدخول الحمام بلا تعيين أجرة وزمن مكث وقدر ماء مع اختلاف أحوال الناس في استعمال ماء الحمام فإنه معتاد على خلاف الدليل للمصلحة «ورد» هذا التفسير «بأنه إن ثبت» في العادة «أنها حق» لجريانها في زمنه صلى الله عليه وسلم أو بعده من غير إنكار من المجتهدين «فقد قام دليلها» من السنة أو الإجماع فيعمل بها اتفاقا «والا» يثبت أن العادة حق «ردت» اتفاقا فلم يتحقق مما ذكر استحسان مختلف فيه يصلح (1) للنزاع «فإن تحقق استحسان مختلف فيه فمن قال به فقد شرع» بتشديد الراء وتخفيفها أخذا من قول الشافعي (2) رضي الله عنه من استحسنت فقد شرع قال الروياني (3) معناه أنه ينصب من جهة نفسه شرعا غير شرع للمصطفى قال أصحابنا ومن شرع فقد كفر انتهى أي إن استحل ذلك وإلا لرتكب كبيرة «أما استحسان الشافعي التحليف على المصحف واستحسانه «الخط» بمهملتين عن المكاتب «في الكتابة» لبعض من نجومها «و» استحسانه «نحوهما» كاستحسانه في المتعة أن تكون ثلاثين درهما «فليس منه» أي من الاستحسان المختلف فيه إن تحقق بل المراد به للعنى اللغوي وهو عده حسنا.

مسألة قول الصحابي على صحابي غير حجة

«مسألة قول الصحابي» للمجتهد «على صحابي» آخر «غير حجة وفاقا وكذا» غير حجة «على غيره» مما ليس صحابيا كالتابعي على الأصح وهو الجديد من قولي الشافعي لأن قول المجتهد ليس حجة في نفسه «قال الشيخ الإمام» والد للصنف (4) كالإمام الرلزي (5) «إلا في» الحكم «التعدي» فقله حجة فيه لأنه لا مجال للقياس

(1) في زت يصلح محلا للنزاع

(2) ص: 24 .

(3) ص: 43 .

(4) ص: 61 .

(5) ص: 22 .

فيه بل مستنده التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقل الحافظ أبو الفضل العراقي (1) عن الحاكم (2) وابن عبد البر (3) وغيرهما أنهم جعلوا ذلك من قبيل المرفوع وحينئذ فالعمل به من العمل بالسنة «و» على عدم حجية قول الصحابي فإذا قلد غير الصحابي كان «في تقليده قولان» حكاهما إمام الحرمين (4) وقال إن المحققين على المنع «لارتفاع الثقة بمعرفة مذهبه إذ لم يدون» بخلاف مذهب غيره من الأئمة الأربعة فإنه مدون وبه جزم ابن الصلاح (5) والقول الثاني الجواز لأنه لم ينقص اجتهاده عن اجتهادهم «وقيل» قول الصحابي «حجة فوق القياس» ومعنى فوقيته تقديمه على القياس عند التعارض وعلى هذا «فإن اختلف صحابيَان» في مسألة بأن قال كل منهما فيها بخلاف ما قال الآخر «فكذلك» تعارضاً فيرجح أحدهما بدليل «وقيل» قول الصحابي حجة «دونه» أي دون حجية القياس فيقدم القياس على قوله عند التعارض «و» على هذا «في تخصيصه العموم قولان» الجواز لأنه حجة شرعية وللمنع لأن الصحابة كانوا يتركون أقوالهم إذا سمعوا العموم وهذا قولان حكاهما الرافعي (6) في الأقضية وجهين من غير ترجيح «وقيل» قول الصحابي «حجة إن انتشر» بلا ظهور مخالف له وهذا القول حكاه الأصوليون عن القديم وظاهر كلام ابن الصباغ (7) أنه في الجديد أيضاً قال في العدة (8) إنما احتج الشافعي (9) بقول عثمان (10) في الجديد في مسألة البراءة من العيوب لأن مذهبه أنه إذا انتشر قول الصحابي ولم يخالف كان حجة انتهى «وقيل» قول الصحابي حجة «إن خالف القياس» لا إن وافقه لأنه لا يخالفه إلا لدليل غيره بخلاف ما إذا وافقه فإنه يحتمل أن يكون عنه فهو الحجة لا القول و«قيل» قول الصحابي حجة «إن انضم إليه قياس تقريب» يعتضد به كقول عثمان (10) في البيع بشرط البراءة من كل عيب أن البائع

(1) ص: 251

(2) ص: 175

(3) ص: 31

(4) ص: 50

(5) ص: 77

(6) ص: 60

(7) ص: 55

(8) ص: 258

(9) ص: 24

(10) ص: 287

يبرأ به من عيب لم يعلمه في الحيول فقط وعلمه الشافعي بأن الحيول يتغدى (1) بالصحة والسقم وبهذا التعليل قرب قول عثمان للمخالف لقياس التحقيق من أن البائع لا يبرأ بذلك للجهل بالمبرء (2) منه وقال الماوردي (3) إن قياس التقريب ما يكون في الفرع المتردد بين أصلين وهو على ثلاثة أحزاب أحدها أن يكون الأصلان مختلفي الصفتين وقد جمع الفرع كلتا الصفتين فيرجح فيه أغلبهما كمن له طاعات ومعاصي (4) هل تقبل شهادته إلحاقاً له بأهل الطاعات أو ترد إلحاقاً له بأهل المعاصي فاعتبر الأغلب منهما الثاني أن يكون الأصلان من جنسين والفرع من جنس أحدهما مع جمعه بين وصفيهما كأن يكون الفرع من مسائلها والآخر من مسائل الصلاة والثالث أن تعدم الصفتان في الفرع (5) ولكن صفته تقارب إحدها وإن خالفها كصيد لا نص في جزئه وله صفة تقارب صفة نوع آخر وليس مشبهاً لشيء منها فيعتبر جزئه أقربهما شبيهاً بصفته قال وسمي قياس تقريب لأنه يقرب الفرع من أصله فوق قربه من أصل آخر «وقيل قول» الصحابي حجة إن كان أحد «الشيخين» أبي بكر وعمر «فقط» بخلاف غيرهما لقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللذين من بعدي (6) أبي بكر (7) وعمر (8) حسنه الترمذي (9) «وقيل» قول الصحابي حجة إن كان أحد «الخلفاء الأربعة» أبي بكر (10) وعمر (11) وعثمان (12) وعلي (13) بخلاف غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين (14) الحديث صححه الترمذي والمراد بهم الخلفاء الأربعة «وعن

(1) في زت يغتذي

(2) في زت بالبرائة منه

(3) ص: 249 .

(4) في زت ومعاص وهو الصواب .

(5) في زت في النوع .

(6) روله الإمام أحمد ج 5 ص 385 ولبن ماجه باب فضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ج 1 ص 37 ولترمذي باب مناقب أبي بكر وعمر ج 609 وقال حديث حسن ولبن حبان باب فضل أبي بكر ص 538 مولد الضمان أنظر تحفة الطالب ص 164 .

(7) ص: 299 .

(8) ص: 141 .

(9) ص: 204 .

(10) ص: 299 .

(11) ص: 141 .

(12) ص: 287 .

(13) ص: 287 .

(14) روله الإمام أحمد ج 4 ص 146 وأبو دلوود في كتاب السنة باب في لزوم السنة ج 5 ص 13 ولترمذي في كتاب العلم ما جاء في الأخذ بالسنة ج 5 ص 44 ولبن ماجه باب أتباع السنة ج 1 ص 15 / 17 والحاكم في كتاب العلم في الاستدراك ج 1 ص 96 عن العرياض بن سارية .

الشافعي إلا عليا» وهذا الإستثناء لم يصرح به الشافعي (1) وإنما هو مأخوذ من قوله في الرسالة (2) القديمة إذا اختلفت الصحابة وفي أحد الطرفين أبو بكر أو عمر أو عثمان رجع ولم يذكر عليا فقليل حكمه كحكمهم وإنما ترك اختصارا أو اكتفاء بذكر الأكثر واختاره ابن القاص (3) ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أن الأرجح من أقوال الشافعي في الجديد أن قول الصحابي ليس حجة فكيف احتج بقول زيد وقلده في الفرائض فأشار إلى جوابه بقوله «أما وفاق الشافعي زيدا في» مسائل «الفرائض» حتى تردد حيث ترددت الرواية عن زيد «فلدليل» قام عنده وفاق قول زيد «لا تقليدا» له بلا دليل إذ المجتهد لا يقلد مجتهدا فهو من موافقة الاجتهاد.

مسألة الإلهام إيقاع شيء في القلب

«مسألة الإلهام إيقاع شيء في القلب» بطريق الفيض لا السماع «يثلج» بفتح المثناة التحتيّة وسكون المثلثة وضم اللام في الأشهر وحكي فتحها وبالجيم فالمضموم من ثلج بفتح اللام والمفتوح من ثلج بكسرهما ومعنى يثلج يطمئن «له الصدر يخص الله» تعالى «به بعض أصفياه وليس» الإلهام «بحجة» عند أهل السنة والجماعة «لعدم ثقة من ليس معصوما» من الأولياء «بخواطره» لأن غير المعصوم لا يأمن من دسائس الشيطان في خواطره ولستدل أهل السنة على عدم حجة الإلهام بأدلة منها قوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (4) وقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ﴾ (5) إلى غير ذلك من الأمر بالاستدلال ولم يأمر بالرجوع إلى القلب «خلافًا لبعض الصوفية» كالسهروردي (6) في قوله أنه حجة في حق للملهم دون غيره ومقال إليه التفتازاني (7) في أول

(1) ص: 24 .

(2) ص: 192 .

(3) توفي 335 هـ = 946 م أحمد بن أحمد الطبري ثم لبغداد أبو العباس ابن القاص شيخ لشافعية في طبرستان تفقه به أهلها وسكن بغداد وتوفي مرابطا بطبر سوس له أدب القاضي والواقيت والفتاح فقه ودلائل القبلة والتلخيص في الفروع وغيرها الاعلام ج 1 ص 90 وفي هدية العارفين ج 1 ص 61 أحمد بن أبي أحمد وفي الوفيات ج 1 ص 68 .

(4) النشر: 2 .

(5) لغاشية: 17 .

(6) 632-539 هـ = 1234-1145 م عمر بن محمد بن عبد الله ابن عموية أبو حفص شهاب الدين القرشي البكري لسهروردي فقيه شافعي مفسر ولغظ من كبار الصوفية مولده في سهرورد ووفاته ببغداد كان شيخ الشيوخ بها له كتب منها عولف للعارف ونغمة البيان في تفسير القرآن وجذب القلوب إلى مواصله للحبيب وغيرها: الاعلام ج 5 ص 62 .

(7) ص: 29 .

شرح العقائد وقال به أيضا بعض الجبرية واستدلوا له بأدلة منها قوله تعالى وأوحينا إلى أم موسى أي ألهمناها وقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا فراسة المؤمن (4) والفراسة شيء يقع في القلب. أما اللهم للعصوم في خواطره كالنبي صلى الله عليه وسلم فالإلهام حجة في حقه وغيره إذا تعلق بهم كالوحي.

خاتمة

في قواعد ثبت مضمونها بالدليل فأشبه ارتباط جزئياتها بها في تعريف حكمها منها ارتباط الدلول بالدليل في تعريف حكمه منه فناسب لذلك إيرادها خاتمة للكلام في الأدلة «قال القاضي الحسين (1) مبنى الفقه على» أربعة قواعد الأولى «أن اليقين لا يرفع» لاستصحابه «بالشك» أي مطلق التردد كقوله صلى الله عليه وسلم إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه أخرج منه شيء أم لا فلا ينصرف من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (2) رولا مسلم ومن فروعها من تيقن الطهارة وشك في الحدث يأخذ بالطهارة وعكسه «و» الثانية أن «الضرر يزال» لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار (3) ومن فروعها وجوب رد الغصوب وضمانه بالتلف «و» الثالثة أن «المشقة تجلب التيسير» لقوله تعالى ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (4) ومن فروعها القعود في الصلاة عند مشقة القيام فيها وجواز القصر والجمع والفطر في السفر بشرطه «و» الرابعة أن «العادة محكمة» بفتح الكاف المشددة أي معمول بها شرعا لقوله تعالى ﴿حجتكم أجمعوا وأمر بالعرفه﴾ (5) قال ابن السمعاني (6) أي ما يتعارف الناس فيما بينهم ومن فروعها أقل الحيض وأكثره «قيل» أي قال العلائي (7) في

(1) ص: 37.

(2) رولا عن أبي هريرة بلفظ فلا يخرج من المسجد ج 1 ص 190 .

(3) مر تخريجه .

(4) سورة الحج: الآية 76 .

(5) سورة الأعراف: الآية 199 .

(6) ص: 54 .

(7) 761-694 هـ = 1359-1295 م خليل بن ككلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي أبو سعيد صلاح الدين محدث فاضل بحاث ولد وتعلم في دمشق وتوفي في القدس من كتبه المجموع للذهب في قواعد للذهب في فقه لشافعية وكتاب الأربعين في أعمال للتقنين والرشي للعلم وغيرها الاعلام ج 2 ص 321

قواعده (1) «و» إن «الأمر بمقاصدها» لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات (2) ومن فروعها وجوب النية في الطهارة ورجع للمصنف في أول كتابه الأشباه والنظائر (3) هذه الخامسة إلى القاعدة الأولى لأن ما لم يقصد اليقين عدم حصوله ورجع ابن عبد السلام (4) الفقه كله إلى قاعدتين اعتبار للصالح ودرء للفساد.

«الكتاب السادس في التعادل والتراجيح»

«الكتاب السادس في التعادل والتراجيح» التعادل تقابل الدليلين على جهة التمانع والتراجيح جمع ترجيح وهو تقوية أحد الدليلين «يتمتع تعادل» الدليلين «القاطعين» العقلين والنقلين حيث لا ناسخ والعقلي والنقلي والقطعي والظني كما صرح به المصنف في شرح المنهاج (5) إذ لا ظن مع القطع بخلافه «وكذا» يتمتع تعادل «الأمرتين في نفس الأمر على الصحيح» بلا مرجح لأحدى الأمرتين كان ينصب الشارع على الحكم أمرتين متكافئتين في نفس الأمر وذلك ممتنع عند البعض حذرا من التعارض في كلام الشارع والأكثر على الجواز إذ لا محذور في ذلك وينبني عليه الأقوال الآتية في قوله «فإن ذلك وينبني عليه الأقوال الآتية في قوله «فإن توهم» أي وقع في وهم (5) المجتهد «التعادل» في أمرتين في نفس الأمر وعجز عن مرجح لأحدهما «فالتخيير» بينهما في العمل «أو التساقط» لهما فيرجع إلى غيرهما وهو البراءة الأصلية «أو الوقف» عن العمل بواحدة من الأمرتين كتعارض البينتين «أو التخيير» بين الأمرتين «في الواجبات» لأنه قد خیر فيها كما في خصال كفارة اليمين و«التساقط في غيرها» أي غير الواجبات «أقوال» أربعة أرجحها التخيير ولذلك قدمه «وإن نقل» في حكم «عن مجتهد قولان متعاقبان» في وقتين واحد بعد واحد «فالمأخر» منهما إن علم هو «قوله» للاستمر أي مذهبه والسابق مرجوع عنه وإن جهل المتأخر حكى عنه القولان ولا يحكم على أحدهما بعينه أنه مرجوح عنه و«إلا» يتعاقبا

(1) في كشف الظنون قواعد العلائي في الفروع إلخ ج 2 ص 1358 وجاء في كتبه في الاعلام منه ج 5 ص 351 .

(2) أول حديث في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب.

(3) ص: 35 .

(4) ص: 119 .

(5) وهو الذي عناه بقوله في الخطبة للحيط بزبدة ما في شرحي على المختصر والمنهاج .

(6) في زت أي وقع في نفس .

بل قالهما في وقت واحد «فما» أي فقلوه أي مذهبه للمستمر فيهما هو ما «ذكر فيه
 للشعر» ذلك للذكور «بترجيحه» على الآخر كقلوه هذا أشبه من ذلك أو يفرع ويكون
 قوله الآخر الذي لم يذكره مع الراجح بيان مرجوحيته لئلا يتوهم رجحانه على الآخر
 «والأ» يذكر فيه ما يشعر بترجيحه «فهو متردد» بينهما فلا يثبت للمتعدد شيء من
 القولين كما قاله الإمام (1) في للحصول (2) «ووقع» هذا التردد «لشافعي» (3)
 رضي الله عنه «في بضعة عشر مكانا» ستة عشر أو سبعة عشر على ما نقله الشيخ
 أبي إسحاق الشيرازي (4) عن أبي حامد للروروذي (5) ونقل القاضي أبو بكر (6)
 عن المحققين أنها لا تكاد تبلغ عشرة وليس في ترديده دلالة على قصور نظره «و» إنما
 «هو دليل على علو شأنه علما ودينا» أما علما فحيث تردد بلا ترجيح لإتساع نظره
 وتدقيقه وأما دينا فحيث أظهر من نفسه العجز عن الترجيح ولم يستنكف عن
 الاعتراف بعدم العلم به وفائدة ذكر القولين بلا ترجيح التنبيه على أنه لا يؤخذ
 بغيرهما «ثم» إن لم يوجد للشافعي ترجيح شيء من القولين وكان أحدهما مخالفا لأبي
 حنيفة (7) «قال الشيخ أبو حامد» الأسفرائني (8) «مخالف أبي حنيفة منهما أرجح
 من موافقه» لأن الشافعي إنما خالفه لدليل أقوى و«عكس القفال» (9) فقال موافق
 أبي حنيفة أرجح من مخالفه وصححه النووي (10) في الروضة (11) وشرح
 المهذب (12) بناء على الترجيح عنده في المذهب بالكثرة في الرواية و«الأصح الترجيح

(1) ص: 22.

(2) ص: 34.

(3) ص: 24.

(4) ص: 58.

(5) توفي 362 هـ = 973 م أحمد بن عامر بن بشر بن حامد فقيه من كبار الشافعية عرفه السبكي بالقاضي أبي حامد ولد بمرور
 الرود وأقام زمنا طويلا بالبصرة ومات ببلده وإليه نسبته له الجامع في الفقه وشرح مختصر للزني وكتاب في أصول الفقه للاعلام
 ج 1 ص 142 ومنهم من سماه للروزي.

(6) ص: 47.

(7) ص: 24.

(8) ص: 68.

(9) ص: 182.

(10) ص: 22.

(11) ص: 58.

(12) للمهذب في الفروع للشيرازي من شراحه الإمام النووي أنظر كشف الظنون ج 2 ص 1912.

بالنظر» في الدليل فقد يقتضي الموافقة أو المخالفة فما اقتضى النظر ترجيحه من القولين كان هو الراجح «فإن وقف» نظر المجتهد عن الترجيح لواحد من القولين «فالوقف» عن الحكم برجحان واحد منهما «وإن لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لكن» يعرف له قول «في نظيرها» ولم يظهر بين المسألتين فرق «فهو» أي فقوله في نظيرها «قوله المخرج فيها على الأصح» أي الذي خرج به الأصحاب من نصه في نظيرها إليها إلحاقا لها بنظيرها فيعرف حكمها منها وقيل المخرج ليس قولاً للشافعي (1) لاحتمال أن يذكر فرقاً بين المسألتين لو روجع في ذلك وهذا مبني على الأصح وهو أن لازم المذهب ليس بمذهب فإن قيل لم رجح القول بنسبته إليه مع أنه مبني على القول بالنفي وهو الراجح أجيب بأن نسبته إليه مع التقييد بأنه مخرج يفيد أنه مقتضى قوله وأنه ليس مذهباً حقيقة بخلاف النفي المطلق فإنه لا يفيد إلا نفي كونه مذهباً فقط فلهذا قال و«الأصح» على الأول «لا ينسب» القول للمخرج «إليه مطلقاً بل» ينسب إليه «مقيداً» بالتخريج فيقال قول مخرج ولا يطلق لئلا يلتبس بالقول للنصوص ومقابل الأصح ينسب إليه بلا قيد لأنه قد جعل قوله «ومن معارضة نص آخر للنظير» بأن ينص فيما يشبه النظير على خلاف ما نص عليه في النظير فمن النصين المتخالفين في مسألتين متشابهتين «تنشأ الطرق» وهي اختلاف الأصحاب في نقل المذهب في مسألتين متشابهتين ينص الشافعي (1) في إحدهما على خلاف ما نصه في الأخرى فمنهم من يقرر النصين في المسألتين فارقاً بينهما ومنهم من يخرج نص كل منهما للأخرى حاكياً في كل منها قولين منصوصاً ومخرجاً فالمنصوص في إحدهما هو للمخرج في الأخرى وعكسه وعلى هذا فتارة يرجح في كل مسألة نصها ويفرق بينهما وتارة يرجح في إحدهما نصها وفي أخرى للمخرج ويذكر ما يرجحه على نصها و«الترجيح تقوية أحد الطريقين» الدالين على حكمين متعارضين بوجه من وجوه الترجيح الآتية فيكون راجحاً وكان ينبغي أن يقول بدل الطريقين الدليلين لأن تعبيره بالطريقين عقب بيان الطرق يوهم أن للعرف ترجيح أحد هذه الطرق وليس ذلك مراداً بدليل ترجمة الكتاب السادس «والعمل بالراجح من الدليلين» واجب «وبالمرجوح ممتنع ولا فرق في الرجحان بين القطعي والظني» قال القاضي أبو بكر الباقلاني (2) «إلا ما رجح ظناً» فلا يجب العمل عنده

(1) ص: 24 .

(2) ص: 47 .

بالمرجح بدليل ظني « إذ لا ترجيح بظن عنده » بل يختص الترجيح عنده بالقطعي كتقديم النص على القياس « وقال » أبو عبد الله « البصري » (1) من المعتزلة (2) « إن رجح أحدهما بالظن » كالترجيح بكثرة الرواة أو الأدلة الظنية « فالتخيير » بينهما في العمل وإنما يجب العمل عنده كالقاضي بما رجح بالقطعي و« لا ترجيح في » الدلائل « القطعيات » عقلية كانت أو نقلية « لعدم » إمكان « التعارض » بينهما والترحيح فرع التعارض وإنما امتنع التعارض في القطعيات لأن تعارضها يؤدي إلى اجتماع المتنافيين وهو محال « وللتأخر » من النصين للتعارضين من كتاب أو سنة أو منهما كآيتين أو حديثين أو آية وحديث عند من يجوز النسخ عند اختلاف الجنس « ناسخ » للمتقدم منهما « وإن نقل للتأخر بالاحاد عمل به لأن دوامه » بعد معارضته « مظنون » لاستناده إلى أن الأصل عدم طرو للمعارض عليه وعدم الطرو إنما يفيد الظن فيرفع الدوام المظنون بخبر الأحاد للشيث لطرو للمعارض يؤدي إلى إسقاط المتواتر بالأحاد في بعض الصور و« الأصح » عند مالك (3) والشافعي (4) والجمهور أنه يجوز « الترجيح بكثرة الأدلة » و« الرواة » لأن الكثرة تفيد تقوية الظن والظنان لقربهما من القطع أقوى من الظن الواحد مثاله قول الشافعي رضي الله عنه في الرسالة (5) إن الأخذ بحديث عبادة (6) في ربا الفضل أولى من الأخذ بحديث أسامة (7) لا ربا إلا في النسيئة لأن مع عبادة (8)

(1) ص: 366

(2) ص: 32 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 192

(6) 37 قبل الهجرة 34 هـ = 654-586 م عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي أبو الوليد صحابي من اللوصوفين بالورع شهد العقبة وكان أحد النقباء وشهد بدرًا وسائر المشاهد ثم حضر فتح مصر وهو أول من ولى القضاء بلفلسطين ومات بالرملة أو بيت المقدس روى 181 حديثًا اتفق البخاري ومسلم على 6 منها وكان من سادات أصحابه الاعلام ج 3 ص 258 .

(7) 7 قبل الهجرة 54 هـ = 615-674 م أسامة بن زيد بن حارثة من كنانة عوف أبو محمد صحابي جليل ولد بمكة ونشأ على الإسلام لأن أباه كان من أول الناس إسلامًا وكان صلى الله عليه وسلم يحبه حبا جما وينظر إليه نظره إلى سبطيه الحسن والحسين وهاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وأمره قبل أن يبلغ العشرين من عمره فكان مظفرا مرفقا مات بالجرف آخر خلافة معاوية له في الحديث 128 حديث وفي تاريخ ابن عساكر أنه صلى الله عليه وسلم استعمل أسامة على جيش فيه أبو بكر وعمر الاعلام ج 1 ص 291 .

(8) للتقدم .

عمر (1) وعثمان (2) وأبا سعيد (3) وأبا هريرة (4) رضي الله عنهم والخمسة أولى من واحد انتهى، وحديث عبادة في مسلم (5) وحديث أسامة في الصحيحين (6) ومقابل الأصح أن الكثرة لا تفيد الترجيح كالبيتين «و» الأصح «أن العمل بالدليلين المتعارضين ولو من وجه» بأن يخصص العام منهما بالآخر أو يقيد المطلق منهما بالآخر أو يؤول الظاهر منهما بما يوافق الآخر الذي هو نص «أولى من إلغاء أحدهما» بسبب ترجيح الآخر عليه كحديث الترمذي (7) أيما إهاب ديبغ فقد طهر (8) مع حديث أبي دلوود (9) لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب (10) الشامل للإهاب المدبوغ وغيره فحمله الشافعي (11) على إهاب لم يدبغ فجعل عموم الإهاب في لا تنتفعوا من الميتة بإهاب خاصا بغير المدبوغ جمعاً بين الحديثين ومقابل الأصح لا يعمل بالمعارضين بل يصار إلى الترجيح «ولو» كان أحد الدليلين المتعارضين «سنة قابلهما» أي عارضها «كتاب» فإن العمل بهما من وجه أولى من إلغاء أحدهما «ولا يقدم» في ذلك «الكتاب على السنة ولا السنة عليه» أي على الكتاب على الأصح فيهما «خلافاً لزاعميهما» أي زاعم تقديم الكتاب على السنة وزاعم تقديم السنة على الكتاب والزاعم الأول لستند لحديث معاذ (12) المشتمل على أنه يقضي بكتاب الله (13) فإن لم يجد فبسنة

(1) ص: 141.

(2) ص: 287.

(3) 10 قبل الهجرة 74 هـ = 613-693 م سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري الخزرجي أبو سعيد صحابي كان من ملازمي النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه كثيراً غزى ثنتي عشرة غزوة وله 1170 حديثاً توفي بالمدينة الاعلام ج 3 ص 87.

(4) ص: 251.

(5) ص: 36 باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ج 5 ص 43 منشورات لآفاق.

(6) روله البخاري عنه باب بيع الدينار نساء ج 3 ص 31 ومسلم كذلك في لبس باب بيع الطعام مثلاً بمثل ج 5 ص 50.

(7) ص: 204.

(8) روله في السنن كتاب اللباس باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ج 4 ص 221 وروله مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

(9) ص: 41.

(10) روله في اللباس عن جابر بن عبد الله بن حكيم قال قرأ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرض جهينة وأنا غلام شاب أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ج 6 ص 67 مختصر للنذري.

(11) ص: 22.

(12) 20 قبل الهجرة 18 هـ = 603-639 م معاذ بن جبل بن عمرو وابن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن صحابي جليل كان أعلم الأمة بالحلال والحرام وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فتي وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين جعفر بن أبي طالب وشهد العقبة مع الأنصار السبعين وشهد بدر وأحداً والخندق وللشاهد كلها وبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد غزوة تبوك قاضياً ومرشداً لأهل اليمن وبعث معه كتاباً يقول فيه إني بعثت إليكم خير أهلي فبقي في اليمن إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاد إلى المدينة ثم كان مع أبي عبيدة في غزو الشام ولما أصيب أبو عبيدة في طاعون عمولس استخلفه فأقره عمر ومات في ذلك العام له 157 حديثاً الاعلام ج 7 ص 258.

(13) الحديث روله أبو دلوود في الأقضية باب اجتهد رأيي في القضاء ج 5 ص 212 مختصر للنذري.

رسول الله والثاني لستند إلى قوله تعالى ﴿لَتَبِينَ لِلنَّاسِ﴾ (1) مثال تعارض السنة والكتاب قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل (2) ميتته فإنه عام في ميتة البحر حتى خنزيره مع قوله تعالى أو ﴿لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾ (3) فإنه شامل لخنزير البحر فتعارض عموم الكتاب والسنة في خنزير البحر فحمل الكتاب على خنزير البر للتبادر إلى الذهن عند إطلاق الخنزير جمعا بين الدليلين «فإن تعذر» العمل بالمتعارضين أصلا لتعذر الجمع بينهما فلا يخلو إما أن يكون أحدهما مقدما والآخر مؤخرا أو مقارنا أو يجهل التاريخ بينهما فإن كان أحدهما مقدما «وعلم» في الواقع «التأخر» منهما «فناسخ» أي فالتأخر ناسخ للمتقدم عليه و«إلا» يعلم للتأخر منهما في الواقع «رجع» بالبناء للمفعول «إلى غيرهما» لتعذر العمل بكل منهما «وإن تقارنا» في الورد من الشارع في زمن واحد «فالتخير» بينهما في العمل بواحد منهما «إن تعذر الجمع» بينهما «و» تعذر «الترجيح» أيضا فلم يمكن واحد من الجمع والترجيح لتساوي الدليلين من كل وجه فإن أمكن كل من الجمع والترجيح فالجمع أولى منه في الأصح «وإن جهل التاريخ» للمتعارضين بأن لم يعلم بينهما تأخر ولا تقارن «وأمكن النسخ» بينهما لقبولهما له «رجع» بالبناء للمفعول «إلى غيرهما» لا مكان التقدم في كل منهما فيتعذر العمل به «وإلا» يمكن النسخ بينهما «بخير» الناظر بينهما في العمل بواحد منهما «إن تعذر الجمع» بينهما «والترجيح» لواحد منهما كما تقدم في للتقارنين هذا إن كان للتعارضان متساويين عموما وخصوصا «و» إما «إن كان أحدهما أعم» من الآخر عموما مطلقا أو من وجه «فكما سبق» آخر بحث التخصيص من أنه يصار إلى الترجيح فلا حاجة إلى إعادته ويتحصل من النصين للتعارضين ستة وثلاثون نوعا لأنه لا يخلو إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه خاصا من وجه فهذه أربعة أنواع كل منها ينقسم ثلاثة أقسام لأنهما إما معلومان أو مظهران أو أحدهما معلوم والآخر مظهر يحصل اثنا عشر وكل منهما إما أن يعلم تقدمه أو تأخره أو يجهل فيحصل ستة وثلاثون نوعا.

(1) النحل: 44

(2) مرتجيحه .

(3) الأنعام: 145 .

رَفَعُ
جِدَّ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمَ (نَبِيَّ) (رَسُولَ)

مسألة يرجح بعلو الإسناد

«مسألة» في وجوه الترجيح وهي ثمانية أنواع الأول الترجيح بحسب حال الروي فإنه «يرجح بعلو الإسناد» المتضمن قلة الوسائط بين الروي والنبي صلى الله عليه وسلم فيقدم ما قلت الوسائط فيه على ما كان أكثر وسائط «وفقه الروي ولغته ونحوه» لقلة اجتماع الخطأ مع واحد من هذه الأربعة بالنسبة إلى مقابليها فإن قلة الوسائط يقل معها احتمال النسيان والاشتباه والزيادة والنقص في الكتاب حيث كانت الرواية من الكتاب دون الحفظ وفقه الروي لتمييزه به بين ما يجوز إجراؤه على ظاهره وغيره وما ليس كذلك يقل معه احتمال الخطأ بالنسبة إلى من لا فقه له والعارف باللغة لكونه أدري بمواقع ألفاظها يقل احتمال الخطأ بالنسبة إلى من ليس كذلك والعالم بالنحو يتحفظ عن مواقع الزلل في العبارة فيقل بذلك احتمال الخطأ في فهم معناها بالنسبة إلى عبارة من ليس نحويًا «وورعه وضبطه وفطنته ولو روى» الخبر «للمرجوح باللفظ» وروى الراجح بالمعنى «ويقظته» بفتح القاف «وعدم بدعته وشهرة عدالته» لشدة الوثوق بمن اتصف بواحد من هذه الأوصاف الستة بالنسبة إلى مقابليها فإن المتصف بذلك يغلب على الظن صدقه «وكونه مزكى بالاختبار» بالموحدة فيرجح الخبر الذي عرفت عدالة رويه بالاختبار على الخبر الذي عرفت عدالة رويه بالتزكية إذ ليس الخبر كالمعينة «أو» كونه «أكثر مزكين» فيترجح الخبر الذي عرفت عدالة رويه بتزكية جمع كثير على الخبر الذي عرفت عدالة رويه بتزكية جمع قليل لأن الظن الحاصل من قول الأكثر أقوى من الظن الحاصل بقول الأقل والعمل بالأقوى متعين «و» كونه «معروف النسب» فيرجح خبره لشدة الوثوق به على خبر مجهول النسب قاله في المحصول (1) «قليل ومشهود» أي النسب فيرجح خبره على خبر من ليس مشهور النسب لأن غير مشهور النسب قد يشاركه ضعيف في الاسم واختاره الآمدي (2) وابن الحاجب (3) وضعفه للمصنف لأن شهرة النسب زيادة في المعرفة فلا يرجح بها على الأصح «و» يرجح «صريح التزكية» بأن يصرح للزكي بعدالته «على الحكم بشهادته» وعلى «العمل بروايته» لأن الحكم والعمل قد ينهيان على الظاهر من غير تزكية فيرجح خبر من صرح

(1) ص: 34 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 27 .

المزكي بعد الله على خبر من حكم بشهادته أو عمل بروايته و«حفظ المروي» فيرجح الخبر الذي يرويه الحافظ للفظ النبي صلى الله عليه وسلم على الخبر الذي يرويه غير الحافظ لأن الحفظ أبعد عن الشبهة «وذكر السبب» فيرجح الخبر المشتمل على ذكر السبب على الخبر الذي لا يشتمل عليه لأن في ذكر السبب اهتماما بالمروي و«التعويل على الحفظ دون الكتابة» فيرجح خبر المعول على الحفظ على خبر المعول على الكتابة ولا التفات إلى عروض النسيان والاشتباه لأن تعهد الحافظ لمرويه يبعده عنهما «وظهور طريق روايته» التي يحمل بها المروي كسماعه من الشيخ أو إجازته فيرجح الخبر المسموع على الخبر للجواز به وقد تقدم ذكر طرق الرواية ومراتبها آخر الكتاب الثاني «وسماعه من غير حجاب» فيرجح الخبر المسموع من غير حجاب على الخبر المسموع من وراء حجاب لا من الأول من تطرق الخلل الحاصل من اشتباه الأصوات و«كونه من أكابر الصحابة» في علو للنزلة فيرجح خبر أحدهم على خبر غيره ويترجح خبر أحدهم بكونه أكثر صحة من غيره «و» كونه «ذكرا» فيترجح خبر الذكر على خبر الأنثى على أصح الأقوال لأن جنس الذكر أضبط من جنس الأنثى «خلافا للأستاذ» أبي إسحاق الأسفرائني (1) حيث قال وأضبطية جنس الذكر إنما تراعى حيث ظهرت في الأحاد وليس كذلك فإن كثيرا من النساء أضبط من كثير من الرجال وصوب الزركشي (2) وتلميذه البرماوي (3) قول الأستاذ وقال ابن السمعاني (4) إنه ظاهر للذهب وحكى الطبري (5) الاتفاق على عدم الترجيح بالذكورة «وثالثها» يرجح الذكر «في غير أحكام النساء» وترجح الأنثى في أحكام النساء لأنهن أضبط في أحكامهن «و» كونه «حرا» فيرجح خبر الحر على خبر العبد لأن الحر يحمله شرف منصبه عن (6) الاحتراز عما لا يحترز منه العبد، وقال ابن السمعاني لا تأثير للحرية في قوة النظر «و» كونه «متأخر الإسلام» فيرجح خبر متأخر الإسلام على خبر متقدم الإسلام لظهور

(1) ص: 48.

(2) ص: 40.

(3) ص: 43.

(4) ص: 54.

(5) ص: 55.

(6) هكذا في خ والصواب على الإحتراز وأمازت ففيهما حذف هنا.

تأخر خبره قال الإمام هذا إذا علم موت المتقدم قبل إسلام المتأخر أما إذا اجتمعا فلا يجوز أن يتأخر رواية المتقدم عن رواية المتأخر و«قيل» أي قال ابن الحاجب (1) في مختصره (2) وكونه «متقدمه» أي الإسلام وهذا القول عكس ما قبله الذي جزم ابن الحاجب به في مختصره أيضا وألزمه المصنف في شرحه التناقض ودفع بأن تقدم الإسلام ترجيح للرواية وتأخر الإسلام ليس ترجيحاً للرواية بل للرواية فاختلفا جهة فلا تناقض «و» كونه «متحملاً» لما روله «بعد التكليف» لأنه أضبط من التحمل قبل التكليف فيرجح الخبر الذي تحمله رويه وقت التكليف على الخبر الذي تحمله رويه في زمن الصبا «و» كونه «غير مدلس» فيرجح الخبر الذي روله غير المدلس لأن الوثوق بغير المدلس أقوى من الوثوق بالمدلس للقبول وقد تقدم بيان المدلس في الكتاب الثاني «و» كونه «غير ذي اسمين» فيرجح خبر من له اسم واحد على خبر من له اسمان لأن ذا الاسمين يتطرق إليه الخلل بأن يشاركه ضعيف في أحدهما «و» كونه «مباشراً» لمرويه فيرجح خبر من باشر المروي على خبر غير المباشر لأن المباشر أعرف بالحال من غيره ولهذا قدم الشافعي (3) رواية أبي رافع (4) في نكاحه صلى الله عليه وسلم ميمونة (5) حلالاً على رواية (6) ابن عباس (7) أنه كان محرماً لأن أبا رافع كان السفير بينهما «و» كونه «صاحب» الواقعة» فيرجح الخبر الذي رويه صاحب الواقعة على الخبر الذي رويه ليس صاحب الواقعة لأن صاحب الواقعة أعرف بها من غيره ولذلك رجحت رواية ميمونة أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال على رواية ابن عباس أنه كان محرماً لأن ميمونة صاحبة الواقعة

(1) ص: 27.

(2) ص: 27.

(3) ص: 24.

(4) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في لسمه كثيراً ترجمته في الإصابة ج 4 ص 67 روله عنه الإمام أحمد والترمذي قالوا وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالاً وبنى بها حلالاً وكنت المرسل بينهما للنتقى ج 2 ص 248 وكذا روله في اللوط في الحج: نكاح للحرم ج 1 ص 320.

وروله مسلم عن بريد بن الأصب ج 6 ص 128 منشورات دار الأفاق وابن ماجه كذلك ج 1 ص 632.

(5) توفيت 51 هـ = 671 م ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية آخر امرأة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وآخر من مات من زوجاته كان لسمها برة فسمها صلى الله عليه وسلم ميمونة بايعت بمكة قبل الهجرة وكانت زوجة أبي رهم بن عبد العزى العامري ومات عنها فتزوجها صلى الله عليه وسلم سنة 7 وروى عنه 76 حديثاً وعاشت 80 سنة وتوفيت بسرف للوضع الذي كان فيه زوجها بالنبي صلى الله عليه وسلم قرب مكة ودفنت به وكانت صاحبة فاضلة الاعلام ج 7 ص 342 روله عنها مسلم ج 4 ص 138.

(6) روله عنه مسلم في باب النكاح باب تحريم للحرم ج 4 ص 137 ولبخاري كذلك ج 6 ص 128.

(7) ص: 178.

«و» كونه «رلويًا» لمرويه «باللفظ» فيرجح الخبر الذي رلويه روله باللفظ على الخبر الذي رلويه روله بالمعنى لسلامة المروي باللفظ عن تطرق الخلل في المروي بالمعنى «و» كونه خبراً «لم ينكره رولي الأصل» بالإضافة البيانية أي رلوه هو الأصل وهو شيخ الرلوي كأن يكون الأصل في أحد الخبرين منكراً لرواية الفرع وفي الآخر لا يكون منكراً فيرجح الخبر الذي لم ينكره الأصل على الخبر الذي أنكره لأن الظن الحاصل من الأول أقوى وفي جواز الأخذ بالخبر الذي أنكره الأصل تفصيل وهو أن الأصل إن جزم في الإنكار لم يقبل سواء جزم الفرع بالرواية أم لا وإن تردد بأن جزم الفرع بالرواية قبل وأن تردد لم يقبل «و» كونه «رلويًا» خبر متفق على تخريجه «في الصحيحين» فيرجح المتفق على تخريجه الشيخان على غيره مما انفرد أحدهما بتخريجه أو على شرطهما ولم يخرجاه أو خرجه غيرهما فهذه الأنواع السبعة والعشرون في الترجيح بحسب حال الرلوي «و» الثاني الترجيح بحسب حال المروي فيرجحه «القول فالفعل فالتقرير» فيرجح الخبر الناقل لقوله صلى الله عليه وسلم على الخبر الناقل لفعله ويرجح الخبر الناقل لفعله على الخبر الناقل لتقريره لأن القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لاحتمال الفعل اختصاصه به صلى الله عليه وسلم والفعل أقوى من التقرير لأن التقرير يطرقه من الاحتمال مالا يطرق الفعل الوجودي ولذلك كان في دلالة التقرير على التشريع خلاف «و» يرجح الخبر «الفصيح» على الخبر الركيك لأن الفصيح مقبول اتفاقاً وغيره مختلف فيه «لا» الأفصح وهو «زائد الفصاحة» فلا يرجح على الفصيح «على الأصح» لأن للتكلم الفصيح لا يجب استواء كلماته في الفصاحة وقيل يرجح الأفصح على الفصيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب فيبعد نطقه بغير الأفصح فيكون مروياً بالمعنى فيتطرق إليه الخلل ورد بما تقدم في توجيه الأصح «و» يرجح الخبر «المشتمل على زيادة» على الخبر غير المشتمل عليها لما فيه من زيادة علم كخبر التكبير في العيد سبعة (1) مع خبر التكبير فيه أربعاً (2) أي بتكبير الافتتاح «و» يرجح الخبر «الولد بلغة قريش» على الخبر الولد بلغة غيرهم لأن الولد بغير لغة قريش يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا يؤمن الخلل فيه «و» يرجح الخبر «للدني» على الخبر المكّي

(1) روله أبو دلوود عن عائشة رضي الله عنها ج 2 ص 30 مختصر للنذري وروله عنها ابن ماجه

(2) روله أبو دلوود عن أبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان ج 2 ص 31 .

لتأخر المدني عنه لأنه صلى الله عليه وسلم هاجر إلى المدينة والأرجح في المدني أنه الولد بعد الهجرة والمكي الولد قبلها «و» يرجح الخبر «المشعر بعلو شأن الرسول صلى الله عليه وسلم» على الخبر الذي لا يشعر بذلك لأن علو شأنه لم يزل يتجدد وقتا بعد وقت فما أشعر بأن شأنه أعلا كان متأخرا «و» يرجح الخبر «المذكور فيه الحكم مع العلة» على الخبر المذكور فيه الحكم فقط مثاله قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه (1) المعلن فيه القتل بالردة التي لا تختلف بذكورة ولا أنوثة مع حديث الصحيحين إنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء (2) ولا علة فيه فالخبر الأول أقوى من الثاني لذكر العلة فيه «و» يرجح الخبر «المتقدم فيه ذكر العلة على الحكم» على الخبر المتقدم فيه ذكر الحكم على العلة لأن تقديم العلة على الحكم أقوى في الإشعار في العلية من الثاني قاله الإمام (3) في للحصول (4) «وعكس النقشواني (5)» مقالة الإمام وعلة بأن الحكم إذا تقدمت تطلب نفس السامع العلة فإذا سمعتها ركنت إليها ولم تطلب غيرها والعلة إذا تقدمت تطلب نفس الحكم فإذا سمعته قد تكتفي بعليته بتلك العلة وقد لا تكتفي بها بل تطلب غيرها «و» يرجح «ما فيه تهديد أو تأكيد» على الخبر الخالي من ذلك مثال الأول حديث من صام يوم لشك فقد عصى أبا القاسم (6) فإنه مقدم على أحاديث الترغيب في صوم النفل قاله الزركشي (7) في البحر (8) ومثالي الثاني حديث أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل (9) قال ذلك ثلاثا فإنه مقدم على حديث الأيم أحق بنفسها من وليها (10) «و» يرجح «ما كان» عمومها «عموما مطلقا على» العموم «ذي السبب» لأن ذا السبب يحتمل إرادة قصره على السبب فهو دون

(1) مر تخريجه .

(2) روله مسلم عن ابن عمر في الجهاد باب تحريم قتل النساء ج 5 ص 144 ولبخاري عنه كذلك ج 4 ص 21 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 34 .

(5) ص: 186 .

(6) روله البخاري تعليقا ج 2 ص 229 ورزله أبو دلوود عن عمار ج 3 ص 221 ولنسائي عنه في إصيام صيام يوم لشك ج 4 ص 153 وكذا ابن ماجه ج 1 ص 527 .

(7) ص: 40 .

(8) ص: 34 .

(9) مر تخريجه .

(10) مر تخريجه .

المطلق في القوة «إلا في» صورة «السبب» فهو فيها أقوى لأنها قطعية الدخول في العام عند الأكثر كما تقدم «و» يرجح «العام الشرطي» كمن وما الشرطيتين «على النكرة المنفية على الأصح» لإفادة الشرطي للتعليل بخلال النكرة المنفية وجزم الصفي الهندي (1) بتقديم النكرة المنفية على غيرها من أدوات العموم لبعده التخصيص بها لقوة العموم (2) بها دون غيرها «و» ترجح «هي» أي النكرة المنفية «على الباقي» من صيغ العموم بالوضع على الأصح والباقي تدل عليه بالقرينة اتفاقا وما دل بالوضع أقوى مما دل بالقرينة (3) «و» يرجح «الجمع للمعرف» باللام أو الإضافة «على ما ومن» الإستفهاميتين لأنه أقوى منهما في العموم لامتناع أن يخص إلى الواحد دونهما على الراجح في كل أما من وما الشرطيتين فدخلتا في العام الشرطي الذي هو أعلى مراتب العموم الشائعة «و» يرجح «الكل» من الجمع للمعرف ومن وما الاستفهاميتين «على» إسم «الجنس للمعرف» باللام أو الإضافة وإنما رجح على ما قبله «لاحتمال العهد» فيه احتمالا قريبا فخرج ما لا يحتمل العهد أصلا كمن وما يحتمله احتمالا بعيدا كالجمع للمعرف والأصوليون «قالوا» و يرجح «ما لم يخص» عمومته على ما خص عمومته وعللوا ذلك بأن الذي لم يخص حقيقة والذي خص مجاز قال للمصنف (4) تبعا للهندي (5) «وعندي عكسه» واختلفا في تعليل العكس فقال للمصنف لأن الغالب في العمومات التخصيص فكون الشيء من الغالب أقوى من كونه على خلاف الغالب وقال الهندي لأن العام الذي خص منه قد صار خاصا فهو من حيث كونه على خلاف الغالب وقال الهندي لأن العام الذي خص منه قد صار خاصا فهو من حيث كونه خاصا راجح على العام الذي لم يدخله تخصيص لأن الخاص مقدم على العام انتهى بمعناه «و» يرجح العام «الأقل» تخصيصا» على العام الأكثر تخصيصا لأن العام كلما لزداد تخصيصا لزداد ضعفا «و» يرجح «الاقتضاء على الإشارة والإيماء» لأن المدلول عليه بالاقتضاء مقصود يتوقف عليه الصدق أو الصحة ومدلول الإيماء مقصود لا يتوقف عليه الصدق (6) أو الصحة ومدلول الإشارة غير مقصود فيكون الأول أقوى دلالة من

(1) ص: 83.

(2) في زت لقوة عمومها دون غيرها

(3) في خ ما دل على القرينة والمصواب بالقرينة كما في زت

(4) السبكي

(5) ص: 83.

(6) في زت والصحة في اللواضع الثلاثة وهو جيد .

الثاني لتوقف الصدق أو الصحة عليه بخلاف الثاني وأقوى من الثالث لجمع دلالاته بين الوضع وقصد المتكلم والثالث أقوى من الثاني لأن مدلوله مقصود للمتكلم بخلاف مدلول الثاني «و» الثاني والثالث وهما الإشارة والإيماء «يرجحان على المفهومين» مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة لأن دلالة الإشارة والإيماء في محل النطق بخلاف دلالة المفهومين «و» يرجح «الموافقة على المخالفة» للاتفاق على حجية الأول والاختلاف في حجية الثاني و«قيل عكسه» وهو اختيار الهندي (1) لإفادة المخالفة تأسيساً والموافقة تأكيداً «و» الثالث (2) الترجيح بحسب المدلول فيرجح الخبر «الناقل عن» حكم «الأصل» وهو البراءة الأصلية على الخبر المقرر لحكم الأصل «عند الجمهور» لأن الناقل فيه زيادة على الأصل لأنه يفيد حكماً شرعياً ليس موجوداً في الأصل كحديث من مس ذكره فليتوضأ (3) مع حديث لا إنما هو بضعة منك (4) جواباً لمن سأل عن نقض الوضوء بمس الذكر فالأول ناقل والثاني مبق لحكم الأصل وقيل يرجح الخبر المبق للأصل على الخبر الناقل عنه وهو الرافع (5) لمقتضى البراءة الأصلية لأن المبق متأخر عن الناقل لأنه لو لم يتأخر عن الناقل لم يكن المقرر لبقاء الأصل مفيداً لأن البقاء حينئذ يكون مستفاداً من العقل فيلزم إهماله وهو منتف بالاصل وإذا كان متأخراً عن الناقل يكون راجحاً عليه وبه قال الإمام الرززي (6) وأتباعه كالبيضاوي (7) «و» يرجح الخبر «للمثبت» لحكم «على» الخبر «النافي» له على أصح الأقوال لأن مع المثبت زيادة علم كحديث بلال (8) أنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت (9) مع حديث أسامة (10) أنه لم يصل (11) فالأول مثبت والثاني ناف وثانيهما يرجح النافي على المثبت لاعتضاد النافي بالاصل وعليه جمع و«ثالثها» وهو قول عبد الجبار (12) هما سواء»

(1) ص: 83

(2) في زت والثالث من الأنواع الثمانية لترجيح .

(3) مر تخريجه .

(4) روله أبو دلود عن طلق بلفظ هل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه ج 1 ص 133 والنسائي بلفظ وهل هو إلا مضغة منك أو بضعة منك ج 1 ص 101 ولبن ماجة بلفظ إنما هو منك وإنما حذية منك ج 1 ص 163 .

(5) في زت وهو للوافق لمقتضى الأصل والمصواب ما في خ .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 13 .

(8/9) مر تخريجه .

(10) ص: 406 .

(11) روله مسلم عن ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج الحديث ج 4 ص 97 ورواه البخاري عن ابن عباس باب من كبر في نواحي البيت ج 2 ص 160 .

(12) ص: 63 .

لتساوي مرجحيهما و«رابعها» يرجح المثلث إلا في الطلاق والعتاق» فيرجح النافي لهما على المثلث لهما لأن الأصل عد مهمما وقد يعكس كما قال ابن الجاجب (1) فيرجح المثلث للطلاق والعتق على النافي فهما لموافقة النفي الأصلي (2) إذ الأصل عدم الزوجية والرقية «و» يرجح الخبر الذي فيه «النهي على» الخبر المشتمل على «الأمر» لأن النهي لدفع للفسدة أشد من الاعتبار بجلب للصلحة «و» يرجح الخبر الذي فيه «الأمر» الإيجابي «على» الخبر المشتمل على «الإباحة» لأن الأمر أحوط للمطلب فيه «و» يرجح «الخبر» المتضمن تكليفا لكونه بمعنى الإنشاء «على» الخبر الدال على «الأمر والنهي» لأن الطلب بالخبر لتحقيق وقوعه أقوى من الطلب بالأمر والنهي «و» يرجح «خبر الحظر على» خبر «الإباحة» احتياطا على أصح الأقوال وثانيها عكسه لا اعتضاد الإباحة بالأصل من نفي الحرج و«ثالثها» هما «سواء» لتساوي مرجحيهما حكاه الهندي (3) عن ابن أبان (4) وأبي هاشم (5) ورجحه الغزالي (6) «و» يرجح الخبر الذي مضمونه «الوجوب والكرهية على» الخبر الدال على «الندب» للاحتياط (7) في الأول ولدفع (8) اللوم في الثاني «و» يرجح الخبر الذي مضمونه «الندب على» الخبر الدال على «المباح في الأصح» للاحتياط بالطلب وقيل عكسه لموافقة للمباح للأصل من عدم الطلب وعلم من تقييدنا الأمر بالإيجابي أنه لا يدخل فيه الندب فلا تكرار «و» يرجح الخبر الذي هو «نافي الحد» على الخبر المثلث للحد لأن نافي الحد أدراة شبهة في إيجابه (9) فيكون مدرءا للحد وقد قال صلى الله عليه وسلم إدرأوا الحدود بالشبهات (10) «خلافا لقوم» من المتكلمين في ترجيحهم الخبر المثلث للحد

(1) ص: 27 .

(2) في زت لنفي الأصل.

(3) ص: 83

(4) ص: 308

(5) ص: 63 .

(6) ص: 39 .

(7) في خ للإحتياج ولصواب للإحتياط كما في زت .

(8) في زت ودفع

(9) في زت لأن نافي الحد أدرأ شبهة في الجنابة.

(10) قال ابن كثير في تحفة الطالب ص 286 لم أر هذا الحديث بهذا اللفظ وأقرب شيء إليه ما روه لترمذي عن عائشة قالت قال صلى الله عليه وسلم إدرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم روله في أبواب الحدود ج 4 ص 44 وفي تعليق الكبيسي: قلت أخرجه الإمام أبو حنيفة بهذا اللفظ عن مقسم عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إدرأوا الحدود بالشبهات: وأنظر ما فيه.

قلت: وأخرجه أيضا في الجامع الصغير لابن عدي في الكامل عن ابن عباس بلفظ إدرأوا الحدود بالشبهات وأقبلوا الكرم عشرتهم إلا في حد من حدود الله تعالى ج 1 ص 43 .

على النافي له لأن المثبت يفيد التأسيس بخلاف النافي «و» يرجح الخبر «المعقول معناه» على الخبر الذي لا يعقل معناه لأن معقول المعنى أدعى للانقياد وأفيد بالقياس عليه «و» يرجح الخبر «الوضعي على» الخبر «التكليفي في الأصح» لأن الخطاب الوضعي لا يتوقف على الفهم والتمكين من الفعل بخلاف الخطاب التكليفي وقيل عكسه حكاه الهندي (1) لترتب الثواب على التكليفي دون الوضعي «و» الرابع الترجيح بالأمور الخارجية فيرجح الخبر «الموافق دليلاً آخر» من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على الخبر الذي لا يوافقه لأن الظن في الموافق أقوى كترجيح خبر عائشة (2) في التغليس بالصبح (3) على خبر نافع (4) في الأسفار به بموافقة الأول لقوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ (5) لأن من المحافظة الإتيان بالموقت أول وقته «وكذا» يرجح الخبر الموافق «مرسلاً أو صحابياً أو أهل المدينة أو الأكثر في الأصح» من الأقوال على ما لم يوافق واحداً مما ذكره لقوة الظن في الموافق في الأصح من الأقوال من الحكمة في المرسل وما بعده وثانيها لا يرجح بواحد مما ذكر لأنه ليس بحجة «وثالثها في موافق الصحابي إن كان» الصحابي «حيث ميزه النص» على غيره من الصحابة فيما ميزه فيه من فروع الفقه «كزيد في» علم «الفرائض» المتعلقة بالمواريث فإنه ميز فيها بحديث أفضكم زيد (6) «ورابعها إن كان» الصحابي «أحد الشيخين» أبي بكر (7) وعمر (8) فإنه يرجح على غيرهما من الصحابة «مطلقاً» سواء خالفهما معاذ (9) أم لا «وقيل» يرجح موافق أحد الشيخين «إلا أن يخالفهما معاذ في»

(1) ص: 83 .

(2) ص: 173 .

(3) روله البخاري عنها في الوقت باب وقت الفجر ج 1 ص 144 ومسلم عنها في الصلاة باب استحباب التكبير بالصبح 2 ص 118 منشورات الأفاق.

(4) نافع هكذا ورد في جميع لنسخ ولعله رافع بن خديج إذ هو الذي جاء في رواية أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر: ابن ماجه ج 1 ص 221 انسائي ج 2 ص 272 للنتقي ج 1 ص 229 وقال روله الخمسة وقال لترمذي هو حديث صحيح وأبو دلوود ج 1 ص 245 وقال لترمذي حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح.

ولد رافع 12 قبل هـ = 611-693 م رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسي الحارثي صحابي كان عريف قومه بالمدينة وشهد أحداً والغندق توفي في المدينة متأثراً من جراحه له 78 حديثاً للاعلام ج 3 ص 12 وفي الإصابة عرضه لنبى صلى الله عليه وسلم يوم بدر فاستصغره وأجازه يوم أحد ص 496 .

(5) البقرة: 236 .

(6) روله في الجامع الصغير عن الحاكم في المستدرک عن أنس بلفظ أفض أمتي زيد بن ثابت وعليه علامة لصحة ج 1 ص 159 وفي الإصابة ج 1 ص 561 وعن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أفضكم زيد روله أحمد بإسناد صحيح. ولد 11 قبل الهجرة 45 هـ = 611-665 م زيد بن ثابت بن لضاك الأنصاري الخزرجي أبو خاتجة صحابي من أكابرهم كان كاتب لوجي ولد في المدينة ونشأ بمكة وقتل أبوه وهو ابن 6 سنين. وهاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن 11 سنة وتعلم وتفقه في الدين فكان رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والفرائض له في كتب الحديث 92 حديثاً للاعلام ج 3 ص 57 .

(7) ص: 299 .

(8) ص: 141 .

(9) ص: 407 .

مسائل «الحلال والحرام أو» يخالفهما «زيد في الفرائض ونحوهما» أي نحو معاذ وزيد كعلي (1) في القضاء فلا يرجح الموافق لأحد الشيخين لأن المخالف لهما ميزه النص فيما خص به وهو حديث أعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأفرضكم زيد وأقضاكم علي (2) «قال الشافعي (3) و» يرجح «موافق زيد في الفرائض فمعاذ» فيها «فعلي» فيها «ومعاذ في أحكام غير الفرائض» من الحلال والحرام «فعلي (1)» في تلك الأحكام والحاصل أن الخبرين المتعارضين في مسألة في الفرائض يرجح منهما الموافق (4) فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمعاذ (5) فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لعلي والمتعارضين في مسألة غير الفرائض يرجح منهما الموافق لمعاذ فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لعلي «و» الخامس ترجيح الإجماعات فيرجح «الإجماع على النص» من كتاب أو سنة لأمن الإجماع من النسخ بخلاف النص «و» يرجح «إجماع الصحابة على» إجماع «غيرهم» من التابعين لأن الصحابة أشرف منهم «و» يرجح «إجماع الكل» من المجتهدين والعوام «على ما خالف فيه العوام» لضعف الثاني بالخلاف في حجته على ما حكاه الآمدي (6) واعترض بأنه لم يخالف أحد في عدم اعتبار قول العوام كما تقدم في الإجماع «و» يرجح الإجماع «لنقض عصره وما» أي الإجماع الذي «لم يسبق بخلاف على غيرهما» أي غير إجماع لم ينقض عصره وإجماع سبق بخلاف لضعفه بالخلاف في حجته «وقيل المسبوق» بخلاف «أقوى» مما لم يسبق به لإطلاعهم على المأخذ و«قيل» هما «سواء» في الرتبة لتساوي مرجحيهما «والأصح تساوي» النصين «المتواترين من كتاب أو سنة» لاستوائهما تواترا في أحد الأقوال وثانيها يقدم الكتاب على السنة لأنه أشرف منها «وثالثها تقدم السنة» على الكتاب «لقوله» تعالى ﴿لَتَبِينَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ (7) أما المتواتران من السنة

(1) ص: 287 .

(2) أخرجه الترمذي في الناقب وأحمد ج 3 ص 184 والطبراني عن جابر وأبو يعلى وابن عدي عن ابن عمر بلفظ «رحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد وأقرأهم أبي ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ولم يذكر أقضاهم علي وروى البخاري في التفسير باب قوله تعالى ما ننسخ من آية عن ابن عباس قال قال عمر رضي الله عنه أقرأنا أبي وأقضانا علي قال في فتح الباري وقد أخرجه الترمذي وغيره عن أنس مرفوعا قال ابن حجر وأما قوله وأقضانا علي فورد في حديث مرفوع أيضا عن أنس رفعه أقضى أمتي علي بن أبي طالب أخرجه البيهقي وعن عبد الرزق عن معمر عن قتادة مرسلًا «رحم أمتي بأمتي أبو بكر وأقضاهم علي الحديث فتح الباري ج 8 ص 167 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 744 .

(5) ص: 726 .

(6) ص: 39 .

(7) سورة النحل: الآية 44 .

فمتمساويان قطعاً كالأيتين «و» السادس ترجيح الأقيسة فإنه «يرجح القياس» على قياس آخر «بقوة دليل حكم الأصل» كن يكون الدليل في أحدهما منطوقاً أو عاماً غير مخصوص وفي الآخر مفهوماً أو عاماً مخصوصاً لقوة الظن بقوة الدليل «و» بسبب «كونه» أي أحد القياسين «على سنن القياس أي فرعه» المتنازع فيه «من جنس أصله» فيرجح على قياس ليس كذلك كقياس الشافعي (1) أرش ما دون الموضحة على ديتها في تحمل العقالة له فإنه يترجح على قياس الحنفي على غرامة اللال فلا تتحمله العقالة لأن الموضحة من جنس المختلف فيه فكان الفرع على سنن الأصل والجنس بالجنس أشبه «و» بسبب «القطع بالعلة» أي بوجودها في أحد القياسين فيرجح على ما ليس كذلك «أو» بسبب «الظن الأغلب» بوجود العلل (2) فيرجح على ما ليس كذلك كأن يكون طريق ثبوت العلة في الثاني الطرد والعكس «و» بسبب «كون مسلكها» أي الطريق الدال على عليتها في أحد القياسين «أقوى» من الآخر كان يكون قطعياً كما تقدم في ترتيب مسالك العلة «و» السابع ترجيح العلة في أحد القياسين فيترجح علة «ذات أصلين» بأن كانت مردودة إليهما «على علة «ذات أصل» واحد كتعليل حرمة الربا بالطعم فإنه يشهد له الملح «وقيل لا» يرجح بذلك بل هما سواء كالاخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة «و» يرجح علة «ذاتية» بأن يكون وصفاً ذاتياً للتحمل كالطعم والإسكار «على» علة «حكمية» وهي الوصف الثابت تعلقه بالمحل شرعاً كالطهارة والنجاسة لأن الذاتية ألزم من الحكمية «وعكس» أبو المظفر «السمعاني» (3) فرجح الحكمية على الذاتية «لأن الحكم بالحكم أشبه» منه بغيره «وكونها» أي العلة «أقل أوصافاً» فيرجح على العلة الكثيرة الأوصاف لأن قليلة الأوصاف أسلم من الكثيرة «وقيل عكسه» لأن الكثير أكثر شبهاً بالأصل وقال القاضي عبد الوهاب (4) في الملخص (5) عندي أنهما

(1) من على مذهبه .

(2) في زت العلة.

(3) ص: 148 .

(4) ص: 147 .

(5) ويسمى الملخص كما في أصول الفقه تاريخه ورجاله ص 154 وشجرة النور الزكية ص 104 .

سواء «و» ترجع العلة «المقتضية احتياطا في الفرض» بالفاء بخطه على التي لا تقتضيه لأن المقتضية للفرض أشبه به مما لا تقتضيه وعبر ابن السمعاني (1) في القواطع (2) بالغرض بالغين المعجمة وتعبير المصنف بالفاء أوضح في المقصود لأن الفرض محل الاحتياط «و» ترجع علة «عامة الأصل» بوجودها في جميع جزئياته على العلة الخاصة ببعض جزئياته لأن العامة أكثر فائدة مما لا تعم كتعليل الربا في البر بالطعم فإنه عام في كثير البر وقليله مما لا يكال بخلاف التعليل بالكيل فإنه لا يعم قليلا لا يكال كالحفنة «و» ترجع العلة «للتفق على تعليل» حكم «أصلها» على العلة المختلف في حكم أصلها للاختلاف في كونه معللا «و» ترجع العلة «الموافقة الأصول» أي القواعد الممهدة في الشريعة «على» علة «موافقة أصل واحد» لشهادة كل واحد من تلك الأصول باعتبار تلك العلة حيث لم تبطل شهادتها فإن أبطلت رجح موافقة أصل واحد مثاله مسح الرأس يشهد لتثليثه أصل واحد وهو بقية أفعال الوضوء ويشهد لعدم تثليثه أصلان وهما التيمم ومسح الخف فتبطل شهادتهما بالفرق بتشويه الوجه وإفساد اللالية و«قيل» ترجع العلة «الموافقة علة أخرى أن جوزنا علتين» لمعلول واحد على غيرها وصح ابن السمعاني (3) أنها لا ترجح بذلك كالاختلاف في الترجيح بكثرة الأدلة «و» ترجح «ما» أي القياس الذي «ثبتت علته بالإجماع فالنص القطعيين فالظنيين» أي فالإجماع القطعي فالنص الظني فالإجماع الظني فالنص الظني «فالإيماء فالسبر فالمناسبة فاله بالدورن» فكل من المعطوفات دون ما قبله فيرجح ما ثبتت عليته بالإجماع القطعي على ما ثبتت عليته بالنص القطعي ويرجح ما ثبتت عليته بالإجماع الظني على ما ثبتت عليته بالنص الظني ويرجح ما ثبتت عليته بالإيماء على ما ثبتت بالسبر ويرجح ما ثبتت عليته بالسبر على ما ثبتت عليته بالمناسبة ويرجح ما ثبتت عليته بالمناسبة على ما ثبتت بالشبه ويرجح ما ثبتت بالشبه على ما ثبتت عليته بالدورن «وقيل النص بالإجماع» أي يرجح ما ثبتت عليته بالنص على ما ثبتت بالإجماع لأن الإجماع فرع النص و«قيل الدورن بالمناسبة» أي يرجح ما ثبتت عليته بالدورن على ما ثبتت بالمناسبة وعلل بأن العلل للطرده للنعكسة أشبه بالعلل

(1) قد مر أن القواطع لأبي الظفر السمعاني جده.

(2) ص: 422 .

(3) ص: 54 .

العقلية وضعف بأن العلل الشرعية أمارات والعقلية موجب فلا يمكن اعتبار هذه بتلك «و» يرجح «قياس المعنى على» قياس «الدلالة» لاشتغال الأول على المعنى المناسب واشتغال الثاني على لازمه فأثره فحكمه كما سبق «و» يرجح القياس «غير المركب عليه» أي على القياس المركب «إن قبل» القياس المركب وهو قول الجدليين لكن الراجح خلافه كما تقدم في شروط حكم الأصل «وعكس الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (1) فقال يرجح المركب على غير المركب لقوته باتفاق الخصمين على حكم الأصل فيه «و» الوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي فالوجودي فالعدمي البسيط فالمركب «أي يرجح التعليل بالوصف الحقيقي على التعليل بالوصف العرفي لأن الحقيقي لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي ويرجح التعليل بالوصف العرفي على التعليل بالوصف الشرعي لأن العرفي متفق عليه والشرعي مختلف فيه ويرجح الوجودي منها على العدمي البسيط والعدمي البسيط على المركب لضعف العدمي والمركب بالخلاف فيهما «و» ترجح العلة «الباعثة على المارة» لظهور مناسبة الباعثة «و» ترجح العلة «المطرودة للنعكسة على» العلة «المطرودة فقط» لضعف الثانية بالخلاف فيها «ثم» ترجح «المطرودة فقط على النعكسة فقط» لأن ضعف الثانية بعدم الاطراد أشد من ضعف الأولى بعدم الانعكاس «وفي» العلة «المتعدية والقاصرة أقوال» أحدها ترجح التعدية لأنها أفيد بالإلحاق بها وثانيها ترجح القاصرة لأن الخطأ فيها أقل و«ثالثها» هما «سواء» لا ترجيح لإحدهما على الأخرى لتساويهما فيما ينفردان به من الإلحاق في التعدية وعدمه في القاصرة ولم يرجح المصنف من هذه الأقوال شيئاً لابتنائها على المرجوح عنده وهو تعدد العلة لأن التعارض بين التعدية والقاصرة إنما يكون في اجتماع علتين لحكم والراجح عنده امتناعه «وفي الأكثر فروعا» من علتين التعديتين «قولان» بلا ترجيح كقولي التعدية والقاصرة فمن رجح التعدية رجح كثيرة الفروع على قليلتها ولا يأتي هنا القول بالتساوي لانتفاء علته «و» الثامن ترجيح الحدود فيرجح الحد «الأعرف» أي الأشهر «من الحدود السمعية» أي المسموعة من الشرع كحدود الأحكام «على» الحد «الأخفى» منها لأن الأعرف أفضى إلى المقصود من غير الأعرف واحترزنا بالسعمية عن العقلية كحدود الماهيات فإنها وإن قدم فيها الأعرف على الأخفى لكنها

ليست مرادة في باب الترجيح لأنه معقود للمرجحات في الأمور الشرعية «و» يرجح الحد «الذاتي» وهو للشمول على الذاتيات «على» الحد «العرضي» وهو المشتمل على العرضيات لأن الذاتي يفيد كنه الحقيقة بخلاف العرضي «و» يرجح الحد «الصريح» وهو للشمول على لفظ صريح على الحد المشتمل على لفظ مجازي أو مشترك بناء على جواز استعمال كل منهما في الحدود جواز التعريف بالمجاز الشهير بحيث لا يتبادر غيره «و» يرجح الحد «الأعم» معنى على الحد الأخص معنى لأن الأعم يتناول ما يتناوله الأخص ويزيد عليه وقيل يرجح الأخص للاتفاق على ثبوت مدلوله «وموافقة نقل» أي ويرجح الحد الموافق لنقل «السمع واللغة» على القياس للخالف لهما «ورجحان طريق اكتسابه» أي الحد فيرجح الحد الذي طريق اكتسابه قطعي على الحد الذي طريق اكتسابه ظني قطعي على الحد الذي طريق اكتسابه ظني لأن القطعي أقوى من الظني «وللمرجحات» كثيرة «لا تنحصر» فلا مطمع في حدها (1) لكثرتها جدا «و» وإنما «مشارها» ومرجعها «غلبة الظن» فما يكون فيه الظن أغلب (2) يكون راجحا على غيره «وسبق كثير» من المرجحات في أبواب متفرقة فسبق في مبحث للفهوم تقديم بعض المفاهيم للخالف على بعض وسبق في بحث الحقيقة تقديم للمعنى الشرعي ثم العرفي ثم اللغوي في خطاب الشارع وتقديم بعض ما يخل بالفهم على بعض كالمجاز على الاشتراك وسبق في بحث السنة الترجيح للتعليق بتعارض القول والفعل وذكره للصنف هنا أيضا وسبق في مسالك لعل دخول الفاء في كلام الشارع أو الروي الفقيه وغيره وسبق في بحث للناسبة تقديم بعض أنواع للناسب على بعض وغير ذلك «فلم نعه» هنا حذرا من التكرار.

«الكتاب السابع في الاجتهاد»

«الكتاب السابع في الاجتهاد» ومعناه لغة بذل الوسع بما فيه كلفة ويقال اجتهد في حمل حجر الرحي ولا يقال اجتهد في حمل خردلة واصطلاحا «الاجتهاد استفراغ» أي بذل «الفقيه» وهو للمجتهد «الوسع» أي تمام طاقته في النظر في الأدلة بحيث تحس النفس بالعجز عن الزيادة «لتحصيل ظن بحكم» من الأحكام الشرعية والظن للحصل من الاجتهاد هو الفقه «وللمجتهد الفقيه» وعبارة للصنف في منع الراجع (3) والفقيه للمجتهد وهي أولى لأن الواقع في التعريف ذكر الفقيه وهو أحق بالتفسير وإن كان كل

(1) في زت فلا مطمع في حصرها.

(2) في زت لظن أقوى

(3) ص: 10 .

منهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر «و» المجتهد «هو البالغ العاقل أي ذو ملكة» بناء على تفسير العقل بأنه ملكة «يدرك بها المعلوم» والملكة هيئة راسخة في النفس «وقيل العقل» ليس هو للملكة وإنما هو «نفس العلم» أي مطلق الإدراك الصادق بضرورية ونظرية وحكي عن الأشعري (1) وأتباعه من أهل الحق و«قيل» العقل ليس مطلق الإدراك وإنما هو «ضروريه» بالإضافة إلى الضمير أي العقل هو الضروري فقط وحكي عن المتكلمين «فقيه النفس» أي شديد الفهم بالطبع لمقاصد الفقه و«إن أنكر القياس» فلا يخرج بإنكاره القياس عن فقاهاة النفس على أصح الأقوال وثانيها يخرج بذلك عن فقاهاة النفس وبه قال القاضي (2) وإمام الحرمين (3) و«ثالثها إلا» أن أنكر القياس «الجلي» وهو ما قطع فيه بنفي الفارق فيخرج بإنكاره له عن فقاهاة النفس لظهور جموده وهو ظاهر كلام ابن الصلاح (4) وغيره «العارف بالدليل العقلي» أي البراءة الأصلية و«التكليف به» في الحجة فيتمسك بالدليل العقلي إلى أن يصرف عنه دليل شرعي من نص أو إجماع أو غيرهما «ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية» من نحو وصرف و«أصولا» فقهية و«بلاغة» من مناعة وبيان و«متعلق» بالجر عطفًا على الدليل أي والعارف بمتعلق «الأحكام» بفتح اللام أي بما يتعلق به بسبب دلالتها عليها «من كتاب وسنة وإن لم يحفظ المتن» في هذه العلوم ليتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد أو علمه بآيات الأحكام وأحاديثها وإن لم يحفظها فلأنها للمستنبط منه وأما علمه بأصول الفقه فلأنه يعرف به كيفية الاستدلال وغيرها وأما علمه بالباقي فلأنه لا يفهم المراد من المستنبط منه إلا به لأنه عربي بليغ و«قال الشيخ الإمام» والد (5) للمصنف المجتهد «هو من» بفتح الهمزة أي شخص «هذه العلوم ملكة له وأحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع» فلم يكتف بالدرجة الوسطى في تلك العلوم بل زاد التوغل فيها إلى أن تصير ملكة له والإحاطة بمعظم قواعد الشريعة على وجه يكسبه قوة يفهم بها مقصود الشارع و«يعتبر» في المجتهد كما «قال الشيخ الإمام» والد للمصنف «لإيقاع الإجتهد» يعني أنها شرط لإيقاعه

(1) ص: 46 .

(2) ص: 47 .

(3) ص: 50 .

(4) ص: 77 .

(5) ص: 61 .

على الوجه المعتبر» لا لكونه صفة فيه» أي في المجتهد «كونه خبيراً بمواقع الإجماع كي لا يخرقه» بمخالفته إياه وخرقه حرام «و» خبيراً بمعرفة «الناسخ» من كتاب أو سنة و«النسخ» منهما ليقدّم الناسخ على المنسوخ لأن غير الخبير بهما قد يعكس «و» خبيراً بمعرفة «أسباب النزول» للقرآن فإن الخبرة بها ترشد إلى فهم المراد «و» بمعرفة «شرط المتواتر والأحاد» ليقدّم للمتواتر على الأحاد عند التعارض «و» بمعرفة شرط «الصحيح والضعيف» من الحديث ليقدّم الصحيح على الضعيف «و» بمعرفة «حال الرواة» في القبول والرد ليعتمد المقبول وي طرح الردود «و» بمعرفة «سير الصحابة» والمراد معرفة أحوالهم في السن والعلم ليقدّم رواية أكابر الصحابة على رواية أصاغرهم وموافق قول الأعلام على قول غيره وليس المراد معرفة عدالتهم فإنهم كلهم عدول على قول الجمهور و«يكفي» في الخبرة بمعرفة حال الرواة «في زماننا» هذا «الرجوع إلى قول «أئمة» الحديث في «ذلك» من للحدثين كالإمام أحمد (1) بن حنبل والبخاري (2) ومسلم (3) وأبي داود (4) والذلقطني (5) وغيرهم ليعتمد عليهم في التعديل والترجيح لتعذرهما في زماننا إلا بواسطة وهم أولى بذلك من غيرهم و«لا يشترط» في المجتهد «علم الكلام» أي أصول الدين كالعلم بوجود الباري وصفاته وما يجب له وما يمتنع عليه والتصديق برسوله صلى الله عليه وسلم وما جاء به لإمكان الاستنباط لمن يجزم بعقيدة الإسلام تقليداً «و» لا يشترط في المجتهد «تفاريع الفقه» أي معرفتها لأنها نتيجة اجتهاده فلو شرط فيه معرفتها جاء الدور خلافاً للأستاذ أبي إسحاق (6) «و» لا يشترط فيه «الذكورة» لجواز أن يكون لبعض النساء قوة الاجتهاد وإن كن ناقصات عقل عن الرجال «و» لا «الحرية» لجواز أن يكون لبعض الأرقاء قوة الاجتهاد بأن ينظر حال الفراغ من خدمة سيده و«كذا» لا يشترط فيه «العدالة على الأصح» لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد وقيل يشترط ليعتمد قوله. قال الغزالي (7) واعترض بأن اشتراط العدالة لا اعتماد قوله لا ينافي عدم

(1) ص: 31

(2) ص: 103

(3) ص: 36

(4) ص: 41

(5) ص: 165

(6) ص: 48

(7) ص: 39

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

لشراطها للاجتهاد إذ الفاسق يلزمه الأخذ باجتهاد نفسه وإن لم يجز اعتماد قوله و«ليبحث» للجهتد «عن المعارض» للدليل الذي يستنبط منه الحكم كالمخصص والمقيد والناسخ وينبغي حمل البحث في كلام المصنف على الأولوية ليوافق ما سبق له من بحث العام من أن الأصح جواز التمسك به قبل البحث عن مخصصه (1) «و» يبحث عن اللفظ هل معه قرينة» صارفة له عن ظاهره أولا فإن غلب على ظنه وجودها عمل بمقتضاها من صرف اللفظ عن ظاهره وإن غلب على ظنه عدمها عمل بما يقتضيه ظاهر اللفظ وهذا في الحقيقة يرجع إلى البحث عن المعارض فيدخل في الذي قبله «و» للجهتد المطلق «دونه» في الرتبة «مجهتد المذهب» فقط فيكون مجتهدا مقيدا و«هو» للقلد لإمام من الأئمة «المتمكن من» الجواب عن المسائل و«تخريج الوجوه» فيها «على نصوص إمامه» وقواعده المختصة به و«دونه» أي دون مجتهد المذهب «مجهتد الفتيا وهو للتبحر» في مذهب إمامه «المتمكن من تخريج قول» لإمامه «على» قول «آخر» له أطلقهما إمامه وهذا أدنى مراتب المجتهد و«الصحيح جواز تجزي الاجتهاد» بأن يحصل لإنسان رتبة الاجتهاد في بعض أبواب الفقه فيعمل بالاجتهاد فيه ومقابل الصحيح للنوع من تجزي الاجتهاد فيقلد في الجميع ولم يصحح ابن الحاجب (2) في هذه المسألة شيئا «و» الصحيح «جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم» فيما لا نص فيه «ووقوعه» لقوله تعالى ﴿عَفَى اللَّهُ عَنْكَ لَمَ أَخَذْتَ لَهُمْ﴾ (3) عوتب على الإذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحي فيكون عن اجتهاده هذا أحد الأقوال وثانيها يمتنع له الاجتهاد لقدرته على اليقين بالتلقي عن الوحي بأن ينتظره والقادر على اليقين في الحكم لا يجوز له الاجتهاد فيه جزما وأجيب بأن إنزال الوحي ليس في قدرته «وثالثها» الجواز والوقوع «في الآراء والحروب فقط» وللنوع في غيرها جمعا بين الأدلة للجوزة والممانعة ورابعها الوقف حكاة الإمام (4) في المحصول (5) عن أكثر للحققين «و» إذا قلنا بجواز الاجتهاد له ف«الصواب» أن اجتهاده عليه أفضل الصلاة والسلام لا يخطئ» تنزيها لمنصب النبوة

(1) في زت عن تخصصه .

(2) ص: 27 .

(3) لتوبة: 43 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 34 .

عن الخطأ في الاجتهاد ومقابل الصواب قول للآمدي (1) ومن تبعه مخالف لهذا و«الأصح أن الاجتهاد جائز» للصحابة «في عصره صلى الله عليه وسلم» مطلقا على أحد الأقوال وثانيها لا يجوز مطلقا للقدرة على اليقين في الحكم بتلقيه منه «وثالثها» يجوز «بإذنه صريحا» فإن لم يأذن فلا يجوز «قيل أو غير صريح» بأن سكت عمن سأل عنه أو وقع منه «ورابعها» يجوز «للبعيد» عنه دون القريب منه لسهولة مراجعته وهل المراد بالبعيد من لم يكن في مجلسه صلى الله عليه وسلم أو من لم يكن في بلده أو من بينه وبينه مسافة قصر أو مسافة يشق معها الارتحال إلى السؤال احتمالات لا تقل فيها و«خامسها» يجوز «للولاة» (2) كعلي (3) ومعاذ (4) لما بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن (5) ولا يجوز لغير الولاة «و» على الجواز مطلقا فأصح الأقوال «أنه وقع» لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ (6) رضي الله عنه في بني قريظة (7) فقال سعد تقتل مقاتلتهم وتسبى ذريتهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت عليهم بحكم الله رواه الشيخان (8) وهو ظاهر في أن حكمه كان عن اجتهاد وهو مختار الغزالي (9) والآمدي (10) وابن الحاجب (11) وثانيها لم يقع مطلقا وأجاب بأن خبر الأحاد إنما يفيد ظن الوقوع لا القطع به «وثالثها لم يقع للحاضر» في قطره (12)

(1) ص: 39 .

(2) في زت يجوز للولاة حفظا لمنصبهم عن استنفاص الرعية لهم لو لم يجز لهم بأن يرجعوا للنبي صلى الله عليه وسلم فيما يقع لهم بخلاف غيرهم «و» الأصح على الجواز «أنه وقع» كعلي ومعاذ لما بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم وحكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة إلخ فتأمل قوله بأن يرجعوا إلخ .

(3) ص: 287 .

(4) ص: 726 .

(5) اليمن بالتحريك قال الشترقي إنما سميت اليمن لتبا منهم إليها قال ابن عباس تفرقت العرب فمن تيامن منهم سميت اليمن أنظر للعجم ج 5 ص 510 .

(6) توفي 5 هـ = 626 م سعد بن معاذ بن النعمان بن لمري القيس الأوسي الأنصاري صحابي من الأبطال من أهل المدينة كانت له سيادة الأوس وحمل لولتهم يوم بدر وشهد أحدا فكان ممن ثبت فيها وكان من أطول الناس وأعظمهم جسما ورمي بسهم يوم الخندق فمات من أثر جرحه ودفن بالبقيع وعمره سبع وثلاثون سنة وحزن عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ الاعلام ج 3 ص 88 .

(7) بنو قريظة كجهينة حي من يهود وهم والنظير حيان من اليهود كانوا بالمدينة أنظر لسان العرب ج 3 ص 456 .

(8) رواه البخاري في مناقب سعد بن معاذ عن أبي سعيد الخدري ج 4 ص 227 ومسلم في الجهاد باب جواز قتال من نقض العهد عنه أيضا ج 5 ص 160 .

(9) ص: 39 .

(10) ص: 39 .

(11) ص: 27 .

(12) في خ في نظيره والصواب في قطره كما في زت

صلى الله عليه وسلم بل للغائب عنه و«رابعها الوقف» عن القول بالوقوع وعدمه واختاره البيضاوي (1) ونقله عن الأكثرين.

مسألة المصيب في العقلية واحد

«مسألة» للمجتهد المصيب في العقلية واحد» من المجتهدين وهو من صادف الحق فيها لتعينه في الواقع والمراد بالعقلية ما يدرك بالعقل «و» من لم يصادف الحق وهو «نافي» كل «الإسلام» أو بعضه فهو «مخطئ آثم كافر» عند الأشعرية (2) بشرط بلوغه وأن يبلغه السمع وعند المعتزلة (3) مطلقا بعد البلوغ وقبله بعد تأهله للنظر و«قال» عمر بن يحيى «الجاحظ (4)» وعبد الله بن الحسن «العنبري» (5) لا يأثم للمجتهد في العقلية إذا أخطأ فيها لأجل اجتهاده واختلف في تقدير قولهما «قيل مطلقا» من غير تقييد بكونه مسلما و«قيل إن كان مسلما» فهو عندهما مخطئ غير آثم والكافر للمجتهد في العقلية عندهما آثم على هذا وهو اللائق بهما دون الأول «وقيل زاد العنبري (5)» على نفي الإثم عن المجتهد في العقلية «كل» من المجتهدين في العقلية للمخطئ وغيره «مصيب» فيها وجزم غير واحد منهم الآمدي (6) وابن الحاجب (7) وشارحوا مختصره (8) بأن الإجماع على خلاف قول الجاحظ (9) والعنبري قبل ظهورهما فهما خارقان للإجماع وظهر مما نقله المصنف عن الجاحظ والعنبري فائدة قوله أنفا مخطئ آثم كافر مع أن في الاقتصار على كافر كفاية فأفاد بقوله مخطئ الرد على العنبري في قوله كل مجتهد مصيب ولو كافرا وأفاد بقوله إثم الرد على الجاحظ والعنبري في قولهما لا يأثم للمجتهد ولو كافرا «أما للسألة» الجزئية

(1) ص: 27 .

(2) هم أتباع الإمام الأشعري.

(3) ص: 32 .

(4) ص: 247 .

(5) ص: 33 .

(6) ص: 39 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 29 .

(9) ص: 247 .

« التي لا قاطع فيها » من مسائل الفقه « فقال » الأئمة الخمسة « الشيخ » أبو الحسن الأشعري (1) « والقاضي » أبو بكر الباقلاني (2) و « أبو يوسف (3) ومحمد (4) » صاحباً أبي حنيفة (5) « و » أبو العباس أحمد « ابن سريج (6) » البغدادي من أصحاب الشافعي (7) « كل مجتهد » في المسألة المذكورة « مصيب ثم » على القول بتصويبه « قال الأولان » الشيخ والقاضي « حكم الله » فيها « تابع لظن المجتهد » فما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده و « قال الثلاثة » الباقية من الخمسة أبو يوسف ومحمد وابن سريج « هناك » أي في كل مكان حدث فيه حادثة « ما » أي شيء مغيب عنا « لو حكم » الله به فيها « لكان » هو الحكم الذي حكم « به » للمجتهد في تلك المسألة ويسمى هذا القول بالأشبه « ومن ثم » أي ومن أجل قول هؤلاء الثلاثة أن حكم الله في المسألة الحادثة ما لو حكم الله لم يحكم إلا به « قالوا » أيضاً فيمن اجتهد ولم يصادف ذلك الحكم « أصاب اجتهداً لا حكماً » وربما قالوا أصاب « ابتداء لا انتهاء » فهو عندهم مخطئ حكماً وانتهاء و « الصحيح وفاقاً للجمهور أن المصيب » فيها « واحد » فقط وهو من صادف الحكم (8) وليس كل مجتهد فيها مصيباً « ولله تعالى » فيها « حكم قبل الاجتهاد » ثم اختلفوا في ذلك الحكم هل عليه دليل منصوص « قيل لا دليل عليه » بل هو كدفين يصادفه من شاء الله أن يصادفه و « الصحيح أن عليه » دليلاً ظنيّاً ويسمى « أمارة » وعلى هذا القول الأئمة الأربعة وأكثر الفقهاء وكثير من المتقدمين « و » الصحيح علي هذا « أنه » أي المجتهد « مكلف بإصابته » أي الحكم لإمكان الأمارة وقيل لا يكلف بإصابته لخفائه عليه « و » الصحيح « أن مخطئه » أي الحكم « لا يأتى » بخطئه فيه لعدم تقصيره « بل يؤجر »

(1) ص: 46 .

(2) ص: 47 .

(3) ص: 125 .

(4) 131-189 هـ = 748-804 م محمد بن الحسن بن فرقد من مرالي بني شيبان أبو عبد الله إمام بالفقه والأصول وهو الذي نشر علم أبي حنيفة له كتب كثيرة منها للبسوط في فروع الفقه والجامع الكبير والصغير واللوطاً وغيرها الاعلام ج 6 ص 80 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 73 .

(7) ص: 24 .

(8) في زت من صادف الحق

لقوله صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر (1) وهل أجر للمخطئ على قصده للصواب والاجتهاد أو على قصده للصواب فقط وجهان اختار للزني (2) منهما الثاني وقيل مخطئه يأثم لعدم إصابته المكلف بها «أما» للسألة «الجزئية التي فيها» دليل «قاطع» من نص أو إجماع «فالمصيب فيها واحد وفاقا» وهو من وافق ذلك القاطع و«قيل على الخلاف» فيما لا قاطع فيها وهو غريب «ولا يأثم للمخطئ» فيها «على الأصح» بناء على أن المصيب واحد ويأثم على مقابله ولقوة المقابل هنا عبر بالأصح ولضعفه في المسألة قبلها عبر بالصحيح «ومتى قصر مجتهد» في اجتهاده وأخطأ الدليل القاطع في الجزئية «أثم وفاقا» لتركه الواجب عليه من بذل وسعه فيه بخلاف ما إذا لم يقصر وبذل وسعه ولم يقع على القاطع فلا إثم عليه.

مسألة لا ينقض

الحكم في الاجتهاديات وفاقا

«مسألة» لا ينقض الحكم في الاجتهاديات وهي ما لا يعد للمخطئ فيها أثم من الحاكم الأول ولا من غيره «وفاقا» لما يلزم من نقضه من التسلسل إذ لو جاز النقض لجاز نقض النقض وهكذا إلى ما لا نهاية له فتفتوت مصلحة نصب الحاكم من قطع النزاع «فإن خالف» الحكم الناشئ عن الاجتهاد إجماعا أو «نصا» من كتاب أو سنة «أو ظاهرا جليا ولو» كان الجلي «قياسا» وهو ما قطع فيه بنفي الفارق نقض لمخالفته لما ذكر «أو حكم» حاكم «بخلاف اجتهاده» بأن قلد غيره نقض حكمه لمخالفته لاجتهاده ولمتناع تقليده فيما اجتهد فيه «أو حكم» حاكم مقلد لبعض الأئمة «بخلاف نص إمامه» حال كونه «غير مقلد غيره» أي غير إمامه من المجتهدين «حيث» قلنا «يجوز» لمقلد إمام تقليد إمام غير إمامه «نقض» حكمه في الصورتين أما الأولى فلاستقلاله فيعبر برأيه وأما الثانية فلتقليده غير إمامه حيث يمتنع تقليده وفي ذلك مخالفة لنص

(1) روله البخاري في كتاب الإعتصام بالسنة باب أجر الحاكم إذا اجتهد عن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر ج 8 ص 157 ورواه مسلم في الأقضية باب أجر الحاكم إذا اجتهد إلخ عنه ج 5 ص 131 وأبو دلوود وابن ماجه والنسائي أنظر مختصر للنذري ج 5 ص 205 .

(2) ص: 194 .

أمامه الذي هو في حقه كالدليل في حق المجتهد لإلتزامه تقليده وفهم منه أنه إذا قلد في حكمه غير مامه حيث يجوز له ذلك أن حكمه لا ينقض لأنه إنما حكم به لرجحانه عنده «ولو تزوج» رجل امرأة «بغير ولي» باجتهاد منه أدى إلى صحة تزويجه بها «ثم تغير اجتهاده إلى بطلان تزويجه بها» فالأصح تحريمها «عليه لظنه الآن البطلان وعليه ابن الحاجب (1) وحكاة الرافعي (2) عن الغزالي (3) وأقره وقيل أن حكم حاكم بصحة التزويج لا تحرم الزوجة عليه وإلا كان نقضا للاجتهاد بالاجتهاد و«كذا المقلد» إذا تزوج امرأة بلا ولي وإمامه يرى صحة التزويج بذلك ثم «يتغير اجتهاد إمامه» إلى عدم الصحة حرمت المرأة على الزوج على الأصح و«من» اجتهد وأفتى بشيء ثم «تغير اجتهاده» بعد إفتائه «أعلم» المفتي «للمستفتي» بتغير اجتهاده «ليكشف» المستفتي عن العمل بالإفتاء إن لم يكن عمل به وفي الروضة (4) وأصلها في باب القضاء أنه يلزمه إعلامه قبل العمل وكذا بعده حيث يجب النقض و«لا ينقض معموله» إن عمل قبل التغير لأن الإجتهد لا ينقض بالاجتهاد ومحل عدم النقض يختص بشيء واقع في محل الإجتهد فإن كان النقض بدليل قاطع وجب نقضه كما قال الصيمري (5) وغيره «و» من اجتهد وأفتى بإتلاف شيء فأتلف فإن المفتي «لا يضمن» الشيء «للتلف» بفتح اللام بسبب فتواه بإتلافه «إن تغير اجتهاده» إلى عدم إتلافه لدليل ظني «لا لقاطع» لأنه معذور فإن تغير لقاطع كالتنص ضمن الشيء للتلف لتقصيره وبحث النووي (6) تخريج هذا على قول الضمان بالغرور وعدمه أو يقطع بعدم الضمان مطلقا إذا لم يوجد منه إتلاف ولا إجماع إليه بالزام انتهى.

مسألة يجوز أن يقال

لنبي أو عالم: أحكم بما تشاء

«مسألة يجوز أن يقال» من قبل الله تعالى «لنبي» من الأنبياء «أو عالم» من العلماء على لسان نبي «أحكم بما تشاء» في الوقائع من غير دليل «فهو» أي ما تحكم

(1) ص: 27 .

(2) ص: 60 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 59 .

(5) ص: 140 .

(6) ص: 22 .

به من حل أو حرمة «صواب» أي موافق لحكمي القديم الأزلي في عبادي بأن يلهمه إياه إذ لا مانع من جواز هذا القول و«يكون» هذا القول «مدركا شرعيا» أي من جملة المدارك الشرعية و«يسمى» ما ذكر «التفويض» لدلالة القول المذكور على تفويض الحكم للنبي أو العالم و«تردد الشافعي (1)» رضي الله عنه في التفويض واختلف أصحابه في محل تردده «قيل هو «في الجواز» وهو قول إمام الحرمين (2) «وقيل هو «في الوقوع» وهو قول الجمهور فحصل من ذلك خلاف في الجواز وخلاف في الوقوع على تقدير الجواز و«قال ابن السمعاني (3)» وأبو علي الجبائي (4) في أحد قوليه «يجوز للنبي دون العالم» لأن مرتبة العالم لا تبلغ مرتبة النبي حتى يقال له ذلك «ثم المختار» بعد جواز التفويض كيف كان هـ «لم يقع» ومقابل المختار جزم موسى (5) ابن عمران المعتزلي بالوقوع مستدلا بحديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة (6) أي لأوجبه عليهم وأجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك بوحى لا من تلقاء نفسه و«في تعليق الأمر باختيار الأمور» نحو افعَل كذا إن شئت «تردد» للأصوليين قيل بالمنع للتنافي بين طلب الفعل والتخير فيه وقيل بالجواز والتخير لا ينافيه لأنه قرينة على أن الطلب غير جازم ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم صلوا قبل المغرب ركعتين قال في الثالثة لمن شاء (7) أي ركعتين كما في رواية أبي دلوود (8) وهذه المسألة كان حقها أن تذكر في مبحث الأمر وذكرت هنا استطرادا.

(1) ص: 24 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 54 .

(4) ص: 63 .

(5) في جميع نسخ موسى كما في غيرها من كتب الأصول لكن الصحيح ما ذكره الزبيدي في التاج والقاموس في مادة موس: قال وموس كوايس كأنه تصغير موسى هو ابن عمران متكلم وكذلك ورد في طبقات المعتزلة ص 76 دون ذكر ولادته ولا وفاته لكنه ذكر في الطبقة السابعة ومن أخذ عنه الجاحظ وكذا ورد في المعتمد ج 2 ص 329 .

(6) روله البخاري في كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة عن أبي هريرة بلفظ مع كل صلاة ج 1 ص 214 ورواه مسلم في الطهارة باب السواك بلفظ الكتاب عن أبي هريرة أيضا ج 1 ص 151 .

(7) روله البخاري في أبواب التطوع باب الصلاة قبل المغرب عن عبد الله للزني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل صلاة المغرب الحديث ج 2 ص 54 ورواه عنه مسلم في باب استحياب ركعتين قبل صلاة المغرب بلفظ بين كل أثنين صلاة قالها ثلاثا قال في الثالثة لمن شاء ج 2 ص 212 .

(8) ص: 41 روله عن عبد الله بن مغفل للزني كذلك في أبواب التطوع بلفظ صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء كراهية أن يتخذها أناس سنة ج 2 ص 83 مختصر للنذري وقوله في رواية لكتاب ركعتين لصواب حذفه يدل عليه قوله أي ركعتين إلخ.

مسألة التقليد

أخذ القول من غير معرفة دليله

« مسألة التقليد » وهو مأخوذ من القلادة التي تجعل في العنق ولصطلحا « أخذ » أي اعتقاد « القول » المأخوذ من المجتهد « من غير معرفة دليله » من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وفي بعض الشروح أن للصنف ضرب على القول وكتب بدله للمذهب لأنه يخرج بالقول الفعل والتقرير ويدخلان في التعبير بالمذهب وعليه بعض للحققين وأما أخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل كما يقال أخذ الشافعي (1) بقول مالك (2) في كذا وأخذ أحمد (3) بقول الشافعي (1) في كذا و« يلزم غير المجتهد » المطلق التقليد فإن كان عاميا وهو من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد قلد في جميع المسائل وإن كان لا يقدر على الاجتهاد في بعض المسائل قلد فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه بناء على القول بتجزّي الاجتهاد وهو الراجح وعلى عدم التجزّي يقلد في الجميع و« قيل » إنما يلزم العالم تقليد للمجتهد « بشرط تبين صحة اجتهاده » أي بشرط أن يبين المجتهد للعالم صحة اجتهاده بدليل يدل على صحته ليقلده وإلا لم يلزمه تقليده « ومنع الأستاذ » أبو إسحاق الأسفرائني (4) « التقليد في » المسائل « القواطع » التي هي أصول الشريعة كالعقائد المتعلقة بوجود الباري وصفاته و« قيل لا يقلد عالم » أي يحرم عليه التقليد و« إن لم يكن مجتهدا » بل يجب عليه معرفة الحكم بدليله لصلاحيته لأخذ الحكم من الدليل بخلاف العامي فيجوز له التقليد « أما » مجتهد « ظان الحكم باجتهاده فيحرم عليه التقليد » فيه لوجوب العمل عليه بما ظنه « وكذا للمجتهد » أي القادر على الاجتهاد في جزئية وقعت له يحرم عليه التقليد فيها مطلقا « عند الأكثر » من الأصوليين على أصح الأقوال لتمكنه من الاجتهاد فيها وثانيها يجوز له التقليد فيها مطلقا لعدم علمه بها الآن وبه قال الإمام أحمد (5) و« ثالثها يجوز »

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 31 .

(4) ص: 48 .

(5) ص: 31 .

التقليد « للقاضي » لاحتياجه لفصل الخصومة المطلوب منه نجاحها بخلاف غير القاضي و« رابعها يجوز » له « تقليد الأعلّم » أي الأكثر علما لا للمساوي ولا الأدنى و« خامسها » يجوز له التقليد « عند ضيق الوقت » عن الاجتهاد فيما يسأل عنه لو اشتغل بالاجتهاد فيه كصلاة موقته بخلاف ما لم يضق وقته و« سادسها » يجوز له التقليد « فيما يخصه » لا فيما يفتي به غيره وبه قال ابن سريج (1) وسابعها لا يقلد إلا أصحابا أرجح من غيره من بقية الأصحاب فإن استووا يخير حكاه ابن الحاجب (2) عن الشافعي (3) وثامنها يجوز له تقليد الصحابة فقط وتاسعها يجوز له تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم عاشرها يجوز لغير القاضي والفتي في المشكل عليه وبه قال الشاشي (4) وحادي عشرها الوقف كما يشعر به كلام إمام الحرمين (5).

مسألة إذا تكررت الواقعة

وتجدد ما يقتضي الرجوع

« مسألة إذا تكررت الواقعة » للمجتهد « وتجدد له » ما يقتضي الرجوع « عن ظنه فيها أولا و » لم يكن ذاكرا للدليل الأول « فيها » وجب « عليه » تجديد النظر « فيها ويعمل بما أدى إليه اجتهاده ثانيا سواء وافق اجتهاده الأول أم لا » قطعاً « عند أصحاب الشافعي (6) كما قيده البرماوي (7) تبعا للزركشي (8) وحكى عن الأصوليين قولاً بالمنع بناء على قوة الظن السابق فيعمل به لأن الأصل عدم رجحان غيره و« كذا » يجب على للمجتهد تجديد الاجتهاد « إن لم يتجدد » له ما يقتضي الرجوع إن لم يكن ذاكرا لدليل « لا إن كان ذاكرا » له فلا يلزمه تجديد الاجتهاد إذ لا حاجة إليه و« كذا

(1) ص: 73

(2) ص: 27

(3) ص: 24

(4) ص: 182

(5) ص: 50

(6) ص: 24

(7) ص: 43

(8) ص: 40

العامي» الذي «يستفتي» العالم في واقعة ثم تجددت له تلك الواقعة وقلنا إن للجهتد يعيد اجتهاده فيجب على العامي أيضا إعادة السؤال لأن المفتي قد يتغير ظنه «ولو» كان المفتي «مقلد» مجتهد «ميت» وجوزنا تقليد الميت وأفتى المقلد «ثم تقع له» أي للمستفتي «تلك الحادثة» بعينها «هل يعيد السؤال» فيها لمن أفتاه أولا قولان أصحابهما نعم لاحتمال تغير الحال وثانيهما لا لأن الأصل عدم التغير.

مسألة تقليد المفضول

«مسألة تقليد المفضول» من المجتهدين مع وجود الفاضل جائز مطلقا في أرجح الأقوال عند ابن الحاجب (1) لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم من غير إنكار وثانيها لا يجوز لأن قول الفاضل أرجح من قول المفضول والأخذ بالراجح متعين فإن قيل مرتبة العامي تقصر عن معرفة الفاضل أجيب بأنه تكفيه المعرفة بالتسامع ورجوع العلماء إليه وعدم رجوعه إليهم و«ثالثها» التفضيل وهو «للمختار يجوز» تقليد المفضول «لمعتقده فاضلا» غيره «أو مساويا» له بخلاف من اعتقده مفضولا كما في الواقع فيمنع تقليده و«من ثم» أي من أجل ما اختاره المصنف من التفصيل «لم يجب البحث عن الأرجح» من المجتهدين لعدم تعيين الأرجح للتقليد إذ للعامي تقليد من اعتقده مساويا «فإن اعتقد» العامي «رجحان واحد» من المجتهدين «تعين» الراجح للتقليد وإن كان مرجوحا في نفس الأمر عملا باعتقاده الذي بنى عليه تعين التقليد «و» على هذا لو اعتقد العامي واحدا أرجح علما والآخر أرجح ورعا فالمستحق للتقليد منهما هو «الراجح علما» فإنه «فوق الراجح ورعا على الأصح» لأن لزيادة العلم تأثيرا في الإجهاد بخلاف زيادة الورع وقيل المستحق للتقليد منهما هو الراجح ورعا لأن لزيادة الورع تأثيرا في التثبت في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ولا يبعد القول بالتساوي لأن لكل منهما مرجحا وعلم مما قررنا أن هذه المسألة ليست مبنية على وجوب البحث على الأرجح للبني على تقليد المفضول و«يجوز تقليد الميت» لأن

للمذاهب لا تموت بموت أربابها كما قال الشافعي (1) رضي الله عنه وهو أصح الأقوال وثانيها ما أشار إليه بقوله «خلافاً للإمام» الرلزي (2) في منعه قال لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف وعورض بحجية الإجماع بعد موت المجمعين و«ثالثها» يجوز تقليد الميت «إن فقد الحي» لا إن وجد و«رابعها» قال الصفي الهندي (3) «يجوز تقليد الميت في المنقول عنه» «إن نقله مجتهد في مذهبه» بخلاف غيره والفرق أن مجتهد المذهب يحقق مذهب الميت وغيره لا يحققه واعتراض بأنه لا يحقق محل النزاع لأن محله ما ثبت أنه مذهب الميت بالطريق المعتبر و«يجوز استفتاء من عرف بالأهلية» للإفتاء «أو ظن» أنه أهل لذلك وتعرف أهليته «بأشتهاره بالعلم والعدالة» ويحصل الظن بأهليته بسبب «اتصابه والناس مستفتون له ولو» كان المذكور فيهما «قاضياً» فإنه يجوز افتاؤه لغيره في المعاملات وغيرها و«قيل لا يفتي قاض في المعاملات» للإستغناء بقضائه فيها عن افتائه ويفتي في العبادات ونحوها مما لا يتعلق بالأحكام و«لا» يجوز استفتاء الشخص «للجهول» علمه وعدالته و«الأصح» في جواز استفتائه «وجوب البحث» أي الفحص «عن علمه» بالسؤال عنه ممن يعرف حاله وقيل يكفي الاستفاضة بين الناس بوصفه بالعلم وهو ما حكاه في الروضة (4) عن الأصحاب ورجحه «و» الأصح «الاكتفاء بظاهر العدالة» عن البحث عنها وقيل لا بد من البحث عنها وهذا الوجهان في شخص ظاهر العدالة ولم يخبر باطنه قاله النووي (5) «و» الأصح على القول بوجوب البحث الإكتفاء «بخبر» العدل «الواحد» بعلمه وعدالته قال النووي وهذا محمول عن من عنده معرفة يميز بها الأهل من غيره ولا يعتبر في ذلك خبر آحاد العامة انتهى وقيل لا بد من خبر عدلين عن علمه وعدالته «و» يجوز «للعامي سؤاله» أي أن يسأل للفتي «عن مأخذه» أي دليل ما أفتاه به «لسترشاداً» لنفسه لأن بيان للمأخذ أذعن للقبول ولا يسأله تعنتاً فإن ذلك لا يجوز «ثم» للمسؤول يجب «عليه بيانه» أي بيان للمأخذ لسائله تحصيلاً لإرشاده «إن لم يكن» للمأخذ «خفياً» على السائل

(1) ص: 24 .

(2) ص: 22 .

(3) ص: 83 .

(4) ص: 58 .

(5) ص: 22 .

بحيث لا يقصر (1) فهمه عنه وإلا فلا يلزمه بيانه ويعتذر للسائل بخفاء
للتأخذ عليه.

مسألة يجوز للقادر عليها التفريع والترجيح

وإن لم يكن مجتهدا

« مسألة يجوز للقادر على التفريع » على الأصول « والترجيح » للأقوال والوجوه
إذا كان فقيه النفس « وإن لم يكن مجتهدا » بأن لم يتصف بصفات للمجتهد « الإفتاء
بمذهب مجتهد اطلع على مأخذه » جمع مأخذ و « اعتقده » ويسمى هذا مجتهد المذهب
فيجوز له الإفتاء بمذهب إمامه مطلقا على أصح الأقوال لتكرر ذلك في الأعصار من غير
إنكار وثانيها لا يجوز له الإفتاء مطلقا لانتفاء وصف الاجتهاد عنه و « ثالثها » يجوز
له الإفتاء « عند عدم للمجتهد » للحاجة إليه بخلاف ما إذا وجد للمجتهد فلا يجوز له
للاستغناء عنه بالمجتهد و « رابعها » يجوز للمقلد الإفتاء و « إن لم يكن قادرا » على
التفريع والترجيح « لأنه ناقل » عن إمامه ما يفتي به وإن لم يصرح بنقله عنه كما في
زماننا و « يجوز » من الجواز مقابل الامتناع « خلو الزمان عن مجتهد » بأن لم يوجد فيه
مجتهد مطلق ولا مقيد وهو مجتهد المذهب « خلافا للحنابلة (2) » في منعهم خلو
الزمان عنه « مطلقا » عن القيد بعده و « خلافا » لابن دقيق العيد (3) « في منعه
الخلو عن مجتهد » ما لم يتداع الزمان بتزلزل القواعد الشرعية كما صرح بذلك في
شرح العنوان (4) فإن تداعى الزمان بأن جاء أشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من
مغربها وتتابع بعده ما لا يبقى معه إلا قدوم الآخرة جاز الخلو عنه و « المختار » بعد جواز
الخلو عنه « أنه لم يثبت وقوعه » لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي

(1) في زت بحيث يقصر وهو تفسير للخفاء وما في خ تفسير لعدم الخفاء.

(2) ص: 122 .

(3) ص: 68 .

(4) عنوان الأصول في الأصول شرحه الشيخ تقي الدين محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد كشافعي للتوفي سنة 702 كشف
لظنون ج 2 ص 1176 .

ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله (1) أي الساعة كما صرح بها في بعض الطرق (2) وقيل يقع لقوله صلى الله عليه وسلم إن بين يدي الساعة أياما يرفع فيها العلم (3) والمراد برفع العلم قبض أهله ويمكن رد الحديث الأول إليه بأن يراد بالساعة ما قرب منها فيكون الوقوع ثابتا لسلامة الأحاديث الدالة عليه عن المعارض «وإذا عمل العامي بقول مجتهد» في حادثة وقعت للعامي واستفتى المجتهد عنها «فليس له الرجوع عنه» إلى فتوى غيره في مثل تلك الواقعة إجماعا كما نقله ابن الحاجب (4) وغيره لأنه قد التزم ذلك القول بالعمل به وما قبل العمل به فله الرجوع إلى غيره من المجتهدين و«قيل يلزمه العمل» بقول المفتي «بمجرد الإفتاء» لأنه في حقه كالدليل في حق المجتهد فليس له الرجوع إلى غيره فيه و«قيل» يلزمه العمل به «بالأخذ في الشروع في العمل» إلحاقا له بالفراغ منه بخلاف ما إذا لم يشرع فيه و«قيل» يلزمه العمل به «إن التزمه» وإلا فلا و«قال» أبو المظفر «السمعاني (5)» يلزمه العمل به «إن وقع في نفسه صحته» وإلا فلا و«قال ابن الصلاح (6)» الذي تقتضيه القواعد أنه يلزمه العمل بفتواه وإن لم يلتزمه ولم تسكن نفسه لصحته.

هذا «إن لم يوجد مفت آخر فإن وجد» مفت آخر «يخير بينهما» وإن استبان له أن الذي أفتاه هو الأعلم الأوثق لزمه بناء على تقليد الأفضل وإن لم يتبين له لم يلزمه وقال النووي (7) في الروضة (8) للختار ما نقله الخطيب (9) وغيره أنه إن لم يكن هناك مفت آخر لزمه بمجرد فتواه وإن لم تسكن نفسه فإن كان هناك آخر لم يلزمه بمجرد فتواه

(1) روله البخاري في كتاب الاعتصام باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال إلخ عن الغيرة بن شعبة بدون على الحق وزيادة وهم ظاهرون ج 8 ص 149 وفي الناقب باب سؤال المشركين إلخ بلفظ لا يزال ناس من أمتي ج 4 ص 187 وفي التوحيد باب قوله تعالى إنا قولنا لشيء بلفظ لا يزال قوم من أمتي ج 8 ص 189 وروله مسلم عن ثوبان في الإمارة باب قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال إلخ بلفظ الكتاب وزيادة لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك ج 6 ص 52 منشورات دار الآفاق.

(2) روله في الجامع الصغير عن الحاكم عن ابن عمر بلفظ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة ج 2 ص 633 وعليه علامة الصحة.

(3) روله مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم عن عبد الله وأبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بين يدي الساعة أياما للحديث ج 8 ص 58.

وروله البخاري في كتاب العلم باب رفع العلم عن أنس بلفظ أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم الحديث ج 1 ص 28.

(4) ص: 27.

(5) ص: 148.

(6) ص: 77.

(7) ص: 22.

(8) ص: 58.

(9) ص: 21.

إذ له أن يسأل غيره وحينئذ فقد يخالفه فيجبيء فيه الخلاف السابق في اختلاف المفتين و«الأصح» واختاره ابن الحاجب (1) «جولزه» أي جواز رجوع العامي إلى غير ذلك للمجتهد «في حكم آخر» ولا يتعين عليه إذا أخذ بقوله في حكم أن يأخذ بقوله في كل حكم وقيل لا يجوز له الرجوع لأنه بسؤال للمجتهد والعمل بقوله التزم مذهبه فلا ينتقل إلى غيره وقيل يجوز في عصر الصحابة والتابعين لا في عصر غيرهم من الإعصار التي تقرر فيها المذاهب «و» «الأصح» «أنه يجب» على (2) من لم يبلغ درجة الاجتهاد «التزام مذهب معين» من المذاهب المقررة للمجتهدين لا يخرج عنه في جميع الأحكام بل يلتزم أمام ذلك المذهب و«يعتقده أرجح» من غيره «أو مساويا» له وإن كان في نفس الأمر مرجوحا على المختار السابق، والثاني لا يجب عليه ذلك فيأخذ بما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى «ثم» في المساوي لغيره «ينبغي» للمقلد «السعي في اعتقاده» كون مذهب مقلده «أرجح» من غيره في الحملة ليتجه اختياره على غيره «ثم في خروجه» أي للمقلد لمذهب معين «عنه أقوال» أحدها لا يجوز خروجه عنه وإن لم يجب عليه التزامه وثانيها يجوز له ذلك بناء على أنه لا يجب عليه التزام مذهب معين وصححه الرافعي (3) وقال النووي (4) إنه مقتضى الدليل وإن كان على خلاف كلام الأصحاب و«ثالثها لا يجوز في بعض المسائل» وهو ما اتصل بالتقليد فيه العمل به ويجوز في بعضها وهو ما ليس كذلك وهو توسط بين قولين و«الأصح» تفريعا على جواز (5) الخروج عن المذهب الملتزم «إنه يمتنع» على الشخص «تتبع الرخص» بأن يختار من كل مذهب ما هو أهون عليه و«خالف أبو إسحاق اللوزي (6) فجوز ذلك والنقول في الروضة (7) كأصلها (8) في كتاب القضاء عن أبي إسحاق للذكور أن متتبع الرخص يفسق وعن ابن أبي هريرة (9) لا يفسق.

(1) ص: 27 .

(2) في زت على العامي وغيره ممن لم تبلغ.

(3) ص: 60 .

(4) ص: 22 .

(5) في زت تجويز الخروج.

(6) ص: 230 .

(7) ص: 58 .

(8) في زت وأصلها.

(9) ص: 98 .

الفن الثاني في أصول الدين

الفن الثاني في أصول الدين «مسألة إختلف في التقليد في» علم «أصول الدين» وهو المسائل الاعتقادية كحدوث العالم ووجود الباري وما يجب له وما يمتنع عليه وغير ذلك فقال كثيرون لا يجوز التقليد فيه ويجب النظر وجوب عين لأن المطلوب فيه اليقين وقال العنبري (1) وغيره يجوز التقليد ولا يجب النظر على الأعيان لأن البعض إذا قام به اكتفى بالتقليد في حق البعض الآخر «وقيل النظر فيه حرام» قال الغزالي (2) وإلى التحريم ذهب الشافعي (3) ومالك (4) وأحمد بن حنبل (5) وسفيان (6) وجميع أهل الحديث من السلف انتهى لأن الناظر فيه لا يؤمن من الوقوع في الشبه والضلال لاختلاف الأذهان والأنظار بخلاف التقليد فيجب بأن يجزم المكلف عقده بما يأتي به ائسرع من العقائد وعلى كل قول من الأقوال الثلاثة يصح عقائد المقلد وإن كان آثما بترك النظر على القول بوجوبه «و» نقل «عن» الشيخ أبي الحسن «الأشعري (7)» قول أنه لا يصح إيمان المقلد «لعدم حصوله عن النظر وشنع عليه أقول بأنه يؤدي لتكفير العوام وهم غالب المسلمين فقل مراده أن من اختلج في قلبه شيء من السمعيات القطعية من حدوث العالم أو الحشر أو النبوة وجب أن يجتهد في إزالته بالدليل العقلي فإن بقي على ذلك لم يصح إيمانه «و» «قال» الأستاذ عبد الكريم «القشيري (8)» إن الأشعري (9) «مكذوب عليه» في هذا القول وإنما هو من تلبيسات

(1) ص: 33 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 31 .

(6) ص: 201 .

(7) ص: 46 .

(8) 465-376 هـ = 1072-986 م عبد الكريم بن هولزين بن عبد الملك بن طلحة لنيسابوري القشيري من بني كعب أبو لقاسم زين الإسلام شيخ خراسان في عصره كان زاهدا عالما بالدين كانت إقامته بنيسابور وبها توفي من كتبه التفسير في التفسير ولطائف الإشارات 3 أجزاء في التفسير أيضا ورسالة القشيرية: الاعلام ج 4 ص 57 والفصول في الأصول أنظر كتبه في كشف

الظنون ج 5 ص 607

(9) ص: 46 .

الكرامية (1) لأن الإيمان عنده التصديق بكل ما علم ضرورة مجيء الرسول به قال المصنف و«التحقيق» في دفع التشنيع في هذه المسألة التفصيل وهو أنه «إن كان» التقليد في الإيمان «أخذ القول الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم فلا يكفي» إيمان المقلد جزماً لأن الإيمان ينتفي بأدنى تردد فيه «وإن» لم يكن مع احتمال شك أو وهم بل «كان جزماً فيكفي» إيمان المقلد عند الأشعري وغيره «خلافاً لأبي هاشم (2)» من المعتزلة (3) في قوله لا يكفي بل لابد لصحة الإيمان من الاستدلال قال الآمدي (4) وصار أبو هاشم إلى أن من لم يعرف الله بالدليل فهو كافر لأن ضد المعرفة النكرة والنكرة كفر وأصحابنا مجمعون على خلافه انتهى وإذا اكتفى بالتقليد الجائز (5) في الإيمان وغيره «فليجزم» للكلف «عقده» أي عقيدته «بأن العالم» بفتح اللام وهو ما سوى الله علوياً أو سفلياً جوهرًا كان أو عرضاً «محدث» أي مخرج عن العدم لأنه يعرض له التغيير وكل ما يتغير محدث «و» كل محدث «له صانع» أحدثه «و» الصانع له «هو الله الواحد» وإطلاق الصانع على الله تعالى قال بعضهم لم يرد في أسمائه تعالى وكأن هذا القائل لم يقف على ما رواه البيهقي (6) من أن الصانع من أسمائه تعالى (7) وفي قول المصنف الواحد تعريض بالرد على الثنوية (8) القائلين بأن صانع العالم اثنان خالق الخير وخالق الشر يريدون بالأول النور وبالثاني الظلمة وتعريض بالرد على الطبايعية (9) القائلين بأن صانع العالم أربعة النار والهوى والماء والتراب و«الواحد» هو «الشيء الذي لا ينقسم» لا بالفرض ولا بالوهم ولا بأجزاء الحد إذ لو قبل الانقسام قبل الزيادة والنقص تعالى الله عن ذلك و«لا يشبه» بفتح الباء

(1) ص: 251 .

(2) ص: 63 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 38 .

(5) في زت بالتقليد الجازم .

(6) ص: 358 .

(7) لم يرد في زت وكان هذا القائل إلخ قال السيوطي في شرح لنقاية بل ورد إطلاقه عليه تعالى في حديث صحيح لم يستحضره من لعترض ولا من أجاب وهو ما رواه الحاكم وصححه البيهقي من حديث حذيفة مرفوعاً أن الله صانع كل صانع وصنعتة ص: 6 ورواه في الجامع الصغير عن البخاري في خلق أفعال العباد والحاكم والبيهقي في الأسماء عن حذيفة وعليه علامة الصفحة ج 1 ص 235 .

(8) هم للجوس أثبتوا أصلين اثنين مديرين قديمين يقسمان الخير والشر والنفع والضر والصلاح والفساد بسمون أحدهما النور والآخر الظلمة: أنظر لل ولأنجل للشهرستاني، ج 1 ص 232 .

(9) للصدر السابق ص: 253 .

المشددة بغيره أي ليس بينه تعالى وبين غيره شبه فلا يشبه غيره ولا غيره يشبهه «بوجه» من وجوه الشبه و«الله» تعالى «قديم» بذاته وصفاته وتوقف بعضهم في إطلاق القديم عليه تعالى وهو ولد في السنة ففي سنن أبي دلوود (1) عن أبي هريرة (2) عدّ القديم من أسماء الله التسعة والتسعين (3) وفسر المصنف القديم بأنه الذي «لا ابتداء لوجوده» إذ لو كان لوجوده ابتداء لكان حادثاً ولو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث واحتاج محدثه إلى محدث وتسلسل والتسلسل محال فالحدوث المستلزم له محال وإنما فسر القديم بذلك احترازاً عن القديم باعتبار الزمان ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (4) «حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق» مخالفة مطلقة لا يشاركها شيء لا في الذات ولا في الصفة ولا في الفعل ومنع ابن الزمكاني (5) استعمال الحقيقة في الله تعالى «قال المحققون ليست» حقيقته تعالى «معلومة» للخلق «الآن» أي في الديننا وإليه ذهب القاضي أبو بكر (6) وإمام الحرمين (7) والغزالي (8) والكياء الهراسي (9) وذهب كثير من المتكلمين إلى أنها معلومة الآن وهو مردود «و» الأصح الامتناع ثم إن للحققين «اختلفوا هل يمكن علمها في الآخرة» عقلاً أم لا فقال بعضهم نعم لحصول الرؤية فيها وقال الأكثرون (10) لا والرؤية لا تفيد الحقيقة وتوقف القاضي في الأماكن قال البلقيني (11) والصحيح أنه لا سبيل للعقول إلى ذلك والله تعالى «ليس بجسم» لأن الجسم مركب والتركيب يستلزم الاحتياج للنافي للالهية لأن الإله لا يحتاج و«لا جوهر» لأن الجوهر عند المتكلمين ممكن قائم بنفسه والباري تعالى مبين للممكنات و«لا عرض» لأن العرض مستحيل البقاء والله تعالى باق لا يزول أبداً ولأن العرض

(1) ص: 41 .

(2) ص: 251 .

(3) لم يظهر لي في سنن أبي دلوود بل روله في الجامع الصغير عن الحاكم في المستدرک وأبي الشيخ وابن مردويه معا في التفسير وأبي نعيم في الحلية في الأسماء الحسنی عن أبي هريرة وعليه علامة الضعف ج 1 ص 318 .

(4) يوسف: 95 .

(5) 727-667 هـ = 1327-1269 م محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري كمال الدين المعروف بابن الزمكاني فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره ولد وتعلم بدمشق ودفن بالقاهرة له رسالة في الرد على ابن تيمية في مسائلتي الطلاق والزبارة وتعليقات على للنهاج للنووي وكتاب في التاريخ وغيرها الاعلام ج 6 ص 284 .

(6) ص: 47 .

(7) ص: 50 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 92 .

(10) في زت وقال بعض مثبت لرؤية .

(11) ص: 272 .

مفتقر لمحل يقوم به تعالى الله عن المحل علوا كبيرا «لم يزل» تعالى «وحده» بلا شريك معه وفي الحديث كان الله ولا شيء معه (1) «ولا مكان ولا زمان» ولا خلا ولا ملا بل كان موجودا قبل كل ذلك وقوله و«لا قطر ولا ألوان» كل منهما من عطف خاص على عام فإن القطر بضم القاف مكان مخصوص كالبلد والألوان زمن مخصوص كزمان الزرع والداعي إلى ذلك المبالغة في التنزيه «ثم أحدث» الله «هذا العالم» المشاهد من سماء وأرض وما فيهما وما بينهما «من غير احتياج» إليه لأن الاحتياج إليه نفص والله تعالى منزّه عن النقص «ولو شاء» الله «ما اخترعه» أي أوجده فهو فاعل بالإختيار كما قال أهل الحق لا بالذات أي بالطبع كما قالت الفلاسفة (2) ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال إذا كان ما أوجده من العالم حادثا لزم قيام الحوادث بذاته تعالى فأجاب عنه بقوله «ولم يحدث بابتداعه في ذاته حادث» فهو ليس محلا للحوادث كغيره إذ لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء والدليل على أن إحداث العالم باختياره قوله تعالى ﴿فَعَالَمٌ لِّمَا يَرِيبُ﴾ (3) والدليل على أنه لا مشابهة بينه وبين غيره قوله تعالى «ليس كمثله شيء» (4) «بزيادة الكاف وقيل ليست بزائدة لأن المراد نفي للماثلة على جهة الكناية وهي أبلغ فإن مثله تعالى مفقود قطعاً وإذ انفي عن شيء أن يكون مثل مثله شيء كان نفيه عن ذلك الشيء أولى «القدر» بفتح الدال بمعنى للقدور وهو ما يقع من العبد مما قدر الله في الأزل «خير» أي طاعته «وشره» أي معصيته كائن «منه» سبحانه وتعالى بخلقه وإرادته خلافاً للقدرة (5) في قولهم إن فعل الأشياء بقدرة العبد وإيجاده والفرق بين القضاء والقدر بالإجمال والتفصيل فالحق تعالى ينظر لكون الأشياء مجتمعة في الأزل والقدر ينظر لإيقاعها في أوقاتها للقدرة وقيل بالعكس والدليل على عموم القدر للخير والشر قوله تعالى ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ﴾ (6)

(1) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق عن عمرو بن حصين بلفظ كان الله ولم يكن شيء، غيره ج 4 ص 73 وأخرجه عنه في التوحيد باب وكان عرشه على الماء بلفظ كان الله ولم يكن شيء، قبله ج 8 ص 175 وفي فتح الباري وفي رواية أبي معاوية كان الله قبل كل شيء، وهو بمعنى كان الله ولا شيء، معه ج 13 ص 710 .
(2) أفلاسفة باليونانية محبو الحكمة والفيلسوف هو فيللا وسوفاً وفيلا هو للحب وسوفاً الحكمة أي محب الحكمة للذل والنحل للشهرستاني ج 2 ص 58 .

(3) البروج: 16 .

(4) الشورى: 11

(5) ص: 79

(6) الأنبياء: 35 .

وقوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ﴾ (1) وفي ذلك رد على المعتزلة (2) في قولهم إن الله تعالى يقدر الخير لا الشر وعلى الشئوية (3) في قولهم بالأصلين النور والظلمة فالخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة «علمه» تعالى «شامل لكل معلوم» أي ما من شأنه أن يعلم من واجب ويمكن وممتنع ومن جزئيات وكمليات «لقوله تعالى ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (4) وذهبت الفلاسفة (5) إلى أنه تعالى لا يعلم الجزئيات على وجه جزئي «وقدرته» تعالى شاملة «لكل مقدور» أي ما من شأنه أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف الممتنع فلا تتعلق به القدرة لعدم قابليته للوجود خلافا لابن حزم (6) في قوله: إن الله قادر أن يتخذ ولدا إذ عدم القدرة عليه عجز ورد بأن إتخاذه الولد محال وهو لا يدخل تحت القدرة وكل «ما علم» الله «أنه يكون» أي يوجد «أراد» أي أراد الله وجوده و«ما علم أنه» لا «يوجد» فلا يريد وجوده فيأراده تعالى تابعة لعلمه عند أهل الحق وعند المعتزلة (7) تابعة للأمر فقالوا إن الله يريد ما أمر به من خير وطاعة سواء وقع ذلك أم لا ولا يريد ما نهى عنه من شر ومعصية سواء وقع ذلك أم لا وتظهر فائدة الخلاف في إيمان أبي جهل فعند أهل السنة إيمانه مأمور به وليس بمراد لقوله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا﴾ (8) وكفره منهي عنه ومراد وعند المعتزلة بالعكس «بقاؤه» تعالى أي وجوده «غير مستفتح» بالفناء أي لا أول له «ولا متناه» أي لا آخر له «لم يزل» سبحانه موجودا «بأسماه» أي بمعانيها وهي ما دل على الذات باعتبار صفة كالعلم «وصفات» أي وبصفات «ذاته» وهي «ما دل عليها فعله» للتوقف عليها «من قدرة» وهي صفة تؤثر في الشيء عند تعلقها به و«علم» وهي صفة تتعلق بالشيء على وجه الإحاطة به على ما هو عليه دون سبق خفاء و«حياة» وهي صفة تقتضي صحة العلم بموصوفها و«إرادة» وهي صفة تخصص أحد طرفي الممكن من الفعل والترك بالوقوع «أو» ما دل عليها «التنزيه» له تعالى «عن النقص من

- (1) لرعد: 11 .
- (2) ص: 32 .
- (3) ص: 440 .
- (4) لطلاق: 12 .
- (5) ص: 442 .
- (6) حن: 114 .
- (7) ص: 32 .
- (8) السجدة: 13 .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

سمع وبصر» وهما صفتان (1) يرجعان إلى العلم لأن السمع نوع علم وأبصر نوع علم قاله بعض علماء الكلام و«الكلام» وهي صفة ذاتية ويعبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن و«بقاء» وهو استمرار الوجود فهذه ثمان صفات الأربع الأولى ما دل عليها فعله والأربعة الثانية ما دل عليها التنزيه وذهبت الفلاسفة (2) وقدماء المعتزلة (3) إلى نفي صفات الذات وقالوا لو ثبتت كانت قديمة فيلزم تعدد القديم وهو محال وأجيب بأن للحال إنما هو تعدد الذوات القديمة لا الذات والصفات «وما صح» أي ورد «في الكتاب والسنة من الصفات» الزائدة على الصفات الثمانية «يعتقد ظاهر المعنى» منه في حق الله تعالى «وينزه» (4) عن سماع المشكل» منه كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ لَهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (5) وقوله صلى الله عليه وسلم أن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن روله مسلم (6) «ثم اختلف أئمتنا» أهل السنة في للمشكل «أنؤول» للمشكل أي نرجعه إلى معنى يليق به سبحانه فنؤول أليد والأصبع بالقدرة والقهر وما أشبه ذلك «أم نفوض» معناه إليه ونسكت عن التأويل حال كوننا «منزهين» له عن ظاهرها وعلم من هذا اتفاق المؤولين والمفوضين على التنزيه «مع اتفاقهم على أن» الإيمان الإجمالي في ذلك كاف وأن «جهلنا بتفصيله» أي تفصيل المراد بما ورد مما ظاهره مشكل «لا يقدر» في اعتقادنا للمراد منه مجملا والتفويض مذهب السلف وهو أسلم والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم لتوقفه على زيادة علم وتوسط ابن دقيق العيد (7) فقال إذا كان التأويل قريبا على ما يقتضيه لسان العرب لم ننكره وإن كان بعيدا توقفنا وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه و«القرآن» والمراد به «كلامه» القديم النفسي القائم بذاته «غير مخلوق» لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق (8)

(1) في زت صفتان يرجع كل منهما إلى العلم

(2) ص: 442 .

(3) ص: 32 .

(4) في كل النسخ عن والأحسن عندكما في نسخ للتن.

(5) الفتح آية: 10 .

(6) روله عن عمرو بن العاص في القدر باب تصريح الله لقلوب ج 8 ص 51 .

(7) ص: 95 .

(8) لا أعلمه إلا موقوفا على البخاري، قال فأما القرآن للتلو اللين للثبت في للصاحف للسطور للوعى في لقلوب فهو كلام لله ليس بخلق فتع الباري كتاب التوحيد باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن ج 13 ص 498 .

قال ابن فورك (1) روى حبان بن عطية (2) عن أبي الدرداء (3) وهو من ذلك أيضا «على الحقيقة لا» على «للجواز مكتوب في مصاحفنا» بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو (4) «محفوظ في صدورنا» بألفاظه المخيلة لقوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيْنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ (5) «مقروء بألسنتنا» بحروفه الملفوظة المسموعة لقوله تعالى ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (6) فإن قيل كيف يصح وصف القرآن بكونه قديما ومكتوبا ومحفوظا ومقروءا وذلك يوم قيام الشيء الواحد بعدة أشياء قلت أجيب بأن هذا الإشكال ينحل بتحقيق مراتب الوجود وهي أربع وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان ووجود في البنان (7) فكلام الله تعالى باعتبار الوجود العيني قائم بالذات المقدسة القديمة وباعتبار الوجود اللساني مقروء بألسنتنا (8) وباعتبار الوجود البناني مكتوب في المصاحف فإن قيل حقيقة الشيء كنهه عند المتكلمين والقرآن بهذه الحقيقة ليس في المصاحف ولا في الصدور ولا في الألسنة قلت المراد بالحقيقة هنا ما يقابل للجواز بدليل قوله لا للجواز بمعنى أنه يصح أن يطلق على القرآن حقيقة أنه مكتوب ومقروء وأنكر المعتزلة (9) الكلام النفسي وجعلوه من صفات الأفعال وقالوا معنى قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (10) أي خلق (11) الكلام في الشجرة والحق قول أهل الحق إنه تعالى متكلم بكلام قديم قائم بذاته فإن عبر عنه بالعربية فالقرآن أو العبرانية فالتوراة أو السريانية فالإنجيل إلى غير ذلك من الاختلاف في التعبير و«يثيب» الله

(1) ص: 96 .

(2) حبان بن عطية السلمي قال في التقريب لا أعرف له رواية وإنما له ذكر في البخاري وهو من الطبقة الثانية ص 149 .

(3) توفي 32 هـ = 652 م عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي أبو الدرداء صحابي من الحكماء فرسان لقضاء كان قبل البعثة تاجرا في المدينة ثم لقطع للعبادة واشتهر بالشجاعة والنسك وفي الحديث عويمر حكيم أمتي ونعم الفارس عويمر ولله معاوية بأمر من عمر قضاء دمشق وهو أول قاض بها وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظا على عهد صلى الله عليه وسلم بلا خلاف مات بالشام روى عنه أهل الحديث 178 حديثا الاعلام ج 5 ص 98 الإصابة ج 3 ص 45 .

(4) روى البخاري في الجهاد باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ج 4 ص 15 ورواه مسلم في كتاب الإمامة عنه أيضا وزلا مخافة أن يناله العدو ج 6 ص 30

(5) العنكبوت: 49 .

(6) التوبة: 6 .

(7) في زت وجود في البيان والوجود البناني والصواب ما في خ ت أي الوجود في أطراف الأصابع بالكتابة.

(8) في زت مقروء بالألسنة

(9) ص: 32 .

(10) النساء: 164 .

(11) في زت إنه خلق.

تعالى من أطاعه من المكلفين «على الطاعة» فضلا منه وفاقا لأهل السنة لا وجوبا عليه خلافا للمعتزلة (1) ولا عوضا خلافا للزمخشري (2) «وبعاقب» من عصاه منهم «إلا أن يغفر غير الشرك» فإن الشرك لا يغفر لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ (3) وعقابه «على المعصية» عدل منه لا وجوب عليه و«له إثابة العاصي وتعذيب المطيع» خلافا للمعتزلة فيهما في قولهم بوجوب عقاب العاصي ووجوب إثابة المطيع وفي قوله له إشارة إلى أنه لا يقع منه ذلك لإخباره بإثابة المطيع وتعذيب العاصي في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ بَطَخَ﴾ (4) الآية «و» له «إيلام الدواب والأطفال» بالقصاص في الآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء روله مسلم (5) وفيه دليل على أن القصاص يوم القيامة لا يتوقف على تكليف ولا تمييز فيقتص من طفل لطفل «و» كل ذلك عدل منه سبحانه فليس التعذيب والإيلام المذكور أن يظلم منه فإنه سبحانه «يستحيل وصفه بالظلم» لقول تعالى ﴿وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (6) وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (7) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ (8) ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (9) أي بذي ظلم «يراه» سبحانه «المؤمنون يوم القيامة» بأبصارهم قبل دخول الجنة وبعدها لما ثبت في أحاديث الصحيحين (10) الموافقة لقوله تعالى ﴿وَجُوهَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (11) وتحصل رؤية الله للمؤمنين بأن تنكشف لهم انكشافا تاما فوق الانكشاف بالعلم بأن يخلق الله في بصر عبده نورا زائدا على نور قلبه ويكون الانكشاف منزها عن جهة ومكان ومقابلة وعن ارتسام صورة المرئي في الحدقة وعن إحصار شعاع خارج من الحدقة متصل بالمرئي وخرج بقوله للمؤمنون

(1) ص: 32

(2) ص: 23 .

(3) النساء: 48 .

(4) النازعات : 37 .

(5) روله مسلم عن أبي هريرة في كتاب البر والصلة باب تحريم الظلم ج 8 ص 18 ورواه في الجامع الصغير عن البخاري في الأدب وعن الإمام أحمد في مسنده وعن مسلم وعن الترمذي عن أبي هريرة وعليه علامة الصحة ج 2 ص 344 .

(6) الكهف: 49 .

(7) النساء: 40 .

(8) يونس: 44 .

(9) فصلت: 46 .

(10) روله البخاري في التوحيد باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناطرة عن جرير بن عبد الله ج 8 ص 179 ورواه مسلم عن صهيب في الإيمان باب إثبات رؤية للمؤمنين ربهم في الآخرة ج 1 ص 112 .

(11) القيامة: 23 .

الكفار فلا يرونه يوم القيامة لقوله تعالى ﴿كَلِمَاتٍ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبٌ﴾ (1) وفيه ردّ على من زعم أن الكفار يرونه يوم القيامة زيادة في حسرتهم وعذابهم وأنكرت المعتزلة (2) الرؤية مطلقا بناء على أن شرط المرئي كونه في جهة والله منزّه عن ذلك وتقدم جوابه و«اختلف» بالبناء للمفعول أي اختلف للجوزون رؤية الله في الآخرة في مسألتين إحداهما «هل تجوز الرؤية» له تعالى بالبصر «في الدنيا» بقطعة فقليل نعم وقيل لا قولان حجة للمجيز (3) وهم أهل السنة أن السيد موسى (4) طلبها حيث قال ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (5) وهو لا يجهل ما يجوز ويمتنع على ربه وحجة المانع وهم المعتزلة أن قوم موسى طلبوها فعوقبوا ودفع بأن عقابهم لعنادهم ونقل القولان عن الأشعري (6) «و» الثانية هل تجوز رؤية الله «في المنام» فقليل نعم وعليه المعبرون للرؤيا وقيل لا حجة للمجيز ما روي عن الإمام أحمد (7) أنه قال رأيت رب العزة في المنام إلى آخره وحجة المانع أن المرئي في النوم خيال ومثال وذلك على القديم محال ودفع بأنه لا استحالة لذلك في المنام و«السعيد» هو «من كتبه» الله «في الأزل» أي في علمه القديم الأزلي «سعيداً والشقي عكسه» أي من كتبه الله في الأزل شقياً واحترز بالأول عن الكتابة في غيره كاللوح المحفوظ «ثم» للكتوبان في الأزل من إسعاد وإشقاء «لا يتبدلان» بخلاف المكتوب في اللوح من سعادة وشقاوة فإنهما قد يتبدلان قال الله تعالى ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (8) وأم كل شيء أصله فكان الكتاب الذي لا يتغير منه شيء هو الأصل وهو ما في الأزل ومعياره الخاتمة و«من علم» الله «موته مومناً فليس بشقي» بل هو سعيد وإن تقدم منه كفر وقد غفر ومن علم الله موته كافراً فهو شقي وإن تقدم منه إيمان وقد حبط فالسعادة للموت على الإيمان والشقاوة للموت على الكفر قال الأشعري (9) و«أبو بكر» (10) رضي الله عنه «ما زال بعين

(1) للطفاين: 15 .

(2) ص: 32 .

(3) في زت حجة للمجيزين.

(4) في زت السيد موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام.

(5) الأعراف: 143 .

(6) ص: 46 .

(7) ص: 31 .

(8) الرعد: 39 .

(9) ص: 46 .

(10) ص: 299 .

الرضى منه» تعالى لأنه لم يثبت منه حالة كفر قبل تصديقه النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت عن غيره ممن آمن ولذلك خص بالذكر و«الرضى» من الله و«للحبة» منه «غير المشيئة والإرادة» منه تعالى فكل من المحبة والرضى المترادفين أخص من المشيئة والإرادة المترادفين لأن الرضى إرادة من غير اعتراض بل مع إنعام وإفضال بخلاف للمشيئة والإرادة فإنهما أعم من الرضى والمحبة فكل رضى إرادة ولا عكس والأخص غير الأعم وحيث ثبتت المغايرة بينهما «فلا يرضى» الله ثبتت المغايرة بينهما «فلا يرضى» الله «لعباده الكفر» مع وقوعه من بعضهم بمشيئته وإرادته ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾ (1) وقالت المعتزلة (2) الرضى والمحبة نفس المشيئة والإرادة وفي شرح (3) المواقف تفسير الرضى بترك الاعتراض أي على فعل المراد وتفسير المحبة بأنها إرادة لا يتبعها تبعة أي لا يتبع متعلقها تبعة ومؤخدة للعبد فمغايرة الرضى للإرادة المرادفة للمشيئة بهذا التفسير لتباين معنييهما ومغايرة المحبة لها بكون معنى المحبة أخص «هو الرزاق» لا غيره سواء حصل الرزق بتعب أم لا قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ (4) أي لا رزق غيره وقالت المعتزلة من حصل له رزق بتعب فهو الرزق لنفسه أو بغير تعب فالله هو الرزق له و«الرزق» أي المرزوق «ما ينتفع به» حتى في التغذي واللبس وغيرهما «ولو» كان الرزق «حرلما» بغصب وسرقة أو غيرهما وقالت المعتزلة (5) لا يكون الرزق إلا حلالا وفسروه بما يملكه العبد والحرام غير مملوك للغاصب ويلزمهم على الأول أن من لم يأكل طول عمره إلا الحرام لم يرزقه الله ويلزمهم ثانيا أن الدواب لم ترزق لأنها لا يتصور لها الملك وقد قال الله تعالى ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (6) «بيده» تعالى «الهداية» لمن يشاء و«الإضلال» لمن يشاء لقوله تعالى ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (7) والإضلال «خلق الضلال» وهو الكفر «و» الهداية خلق «الاهتداء» وهو الإيمان «قال الله

(1) الأنعام: 112.

(2) ص: 32.

(3) للوقف في علم الكلام للعلامة عضد الدين الإيجي شرحه السيد الشريف الجرجاني للتوفى 816 وغيره أنظر كشف الظنون

ج 2 ص 1891.

(4) الذريات: 58.

(5) ص: 32.

(6) هود: 6.

(7) الأنعام: 40.

تعالى ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يحفل من يشاء ويهدي من يشاء﴾ (1) وزعمت المعتزلة أن الضلال والإهتداء بيد العبد يهدي نفسه ويضلها بناء على قولهم أن العبد يخلق أفعاله و«التوفيق» كما قال الأشعري (2) والأكثر «خلق القدرة والداعية» أي الميل «إلى الطاعة» في العبد بأن يخلق الله فيه قدرة وميلا إلى الطاعة و«قال إمام الحرمين (3) «التوفيق «خلق الطاعة» لا خلق القدرة عليها بناء على أن القدرة الحادثة لا تؤثر في متعلقها و«الخذلان» بالذال المعجمة «ضده» أي التوفيق فهو على الأول خلق القدرة على المعصية والداعية إليها وعلى الثاني خلق المعصية و«اللطيف ما يقع عنده صلاح العبد آخر» عمر «ه» بطاعة وإيمان دون فساده بكفر وعصيان هذا مذهب أهل السنة وقالت المعتزلة اللطيف ما يختار للمكلف عنده الطاعة تركا أو إثباتا (4) أو يقرب منهما مع تمكنه في الحالين ويسمى الأول عندهم لطفا محصلا والثاني لطفا مقربا كلاهما بصيغة اسم الفاعل و«الختم» في قوله تعالى ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ (5) و«الطبع» في قوله تعالى ﴿طبع الله عليها﴾ (6) بكفرهم و«الأكنة» في قوله تعالى ﴿جعلنا على قلوبهم أكنة﴾ (7) يفقهوه و«الإقفال» في قوله تعالى ﴿أم على قلوب أقفالها﴾ (8) مترادفة لمعنى (9) واحد وهو «خلق الضلالة في القلب» كالإضلال خلافا للمعتزلة (10) في تأويلهم هذه الألفاظ بتأويلات كل منها مردود مبين في شرح (11) المواقف و«الماهيات» أي حقائق الممكنات بسيطة كانت كالجوهر أو مركبة كالسواد للتلثم من اللونية ومن مانعية البصر «مجعلولة» بجعل الجاعل أي مخلوقة لله تعالى عند أهل السنة على أصح الأقوال وثانيها غير مجعولة مطلقا بل كل ماهية متقرر بذاتها من غير جعل جاعل وهو مذهب الفلاسفة (12) والمعتزلة ورده الإمام فخر

(1) أنجل: 93 .

(2) ص: 46 .

(3) ص: 50 .

(4) في زت تركا أو إثباتا .

(5) البقرة: 6 .

(6) النساء: 154 .

(7) الكهف: 57 .

(8) محمد : 24 .

(9) في زت بمعنى واحد .

(10) ص: 32 .

(11) ص: 448 .

(12) ص : 442 .

الدين (1) بأنه يلزم منه إنكار الصانع و«ثالثها» مجعولة «إن كانت مركبة» بخلاف البسيطة نظرا إلى أن ماهية المركب في حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها محتاجة إلى ضم بعض أجزائها إلى بعض وهذا الاحتياج الذاتي لا يتصور في البسيط قاله شارح (2) للواقف وهذا الخلاف مبني على الخلاف الآتي في المعدوم هل هو شيء أم لا فمن قال كأهل السنة إنه ليس بشيء ولا ثابت جعل للماهية مجعولة ومن قال كالمعتزلة إنه شيء وثابت جعل للماهية ثابتة في حال العدم ولا تأثير للصانع في المعدوم إذا أوجده إلا في إعطاء صفة الوجود له فلم يجعل للماهية مجعولة وإنما المجعل وجودها ومن فصل بين البسيط والمركب قال البسيط غير محتاج إلى شيء فيكون غير مجعول والمركب محتاج إلى ضم أجزائه إلى بعض فيكون مجعولا وكان الأليق بالمصنف أن يذكر هذه للسألة عقب مسألة المعدوم الآتية ليفرج هذه عليها «أرسل الرب» سبحانه و«تعالى رسله» مؤيدين منه «بالمعجزات الباهرات» من بهر القمر أضاء حتى غلب ضوءه الكواكب و«خص نبينا» محمدا صلى الله عليه وسلم «من بين الأنبياء» بأنه خاتم النبيين» كما قال تعالى في كتابه ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ (3) ويأنه «المبعوث إلى الخلق» من الإنس والجن «أجمعين» قال الرلزي (4) في تفسير قوله تعالى ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (5) إنه يتناول الجن والإنس والملائكة لكن أجمعنا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن رسولا إلى الملائكة فوجب أن يبقى كونه رسولا إلى الإنس والجن جميعا وبطل قول من قال أنه كان رسولا إلى البعض دون البعض «المفضل على جميع العالمين» من الأنبياء والملائكة وسائر الخلق «و» للمفضل «بعده» الأنبياء» فإنهم أفضل من الملائكة السماوية قال صاحب (6) للواقف لا نزاع في أن الأنبياء أفضل من الملائكة السفلية الأرضية إنما النزاع في الملائكة العلوية السماوية «ثم» بعد الأنبياء «الملائكة» فإنهم أفضل من البشر غير الأنبياء هذا ظاهر ما في للواقف (7) وللقاصد (8) من غير

(1) ص: 22 .

(2) ص: 49 لسيد المرحاني .

(3) الأحزاب: 40 .

(4) ص: 22 .

(5) الفرقان: 1 .

(6) ص: 49 .

(7) ص: 448 .

(8) ص: 115 .

تقييد في شيء من الجانبين وفي عقائد النسفي (1) رسل البشر أفضل من رسل
 للملائكة ورسل للملائكة أفضل من عامة البشر وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة
 و« المعجزة » للؤيد بها الرسل « أمر » ممكن في نفسه ويصدق بالفعل « خارق للعادة » بأن
 يظهر على خلافها كانشقاق القمر وانفجار الماء من بين الأصابع « مقرون » ذلك الأمر
 الخارق « بالتحدي » من الرسل إليهم « مع عدم المعارضة » منهم بأن لا يظهر منهم مثل
 ذلك الخارق للعادة و« التحدي » بمهملتين « الدعوى » للرسالة والحث على المعارضة لقوله
 تعالى ﴿ قَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (2) فخرج بالخارق غير الخارق كطلوع الشمس كل يوم على العادة وخرج
 أيضا الخارق الذي لم يقتصر بتحد فإنه ليس معجزة بل كرامة للولي وإن وقع من غير
 ولي فهو معونة وخرج بالمقارن للتقدم على التحدي والمتأخر عنه فالأول كتسليم الحجر
 على النبي صلى الله عليه وسلم وتظليل الغمام له قبل النبوة لا يسمى معجزة وإنما
 يسمى إرهابا بالصاد للهملة أي تأسيسا للنبوة من رهصت الحائط إذا أسسته والثاني
 كإخباره عن مصارع قتلى أحد (3) قبل وقته فكان كما قال وخرج بقيد المعارضة السحر
 والشعوذة من المبعوث إليهم إذ لا معارضة بذلك وقد تبين مما ذكرناه أن الخارق أربعة
 أنواع معجزة وإرهاب وكرامة ومعونة و« الإيمان تصديق القلب » بما علم مجيء الرسول
 صلى الله عليه وسلم به من عند الله ضرورة كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء وافترض
 للكتوبات الخمس والزكاة والصيام والحج فإن قيل التصديق أحد قسمي العلم وليس من
 الأفعال الاختيارية حتى يتعلق التكليف بحصوله بل هو من الكيفيات النفسانية التي لا
 يتعلق التكليف بحصولها فالجواب أن المراد بالتكليف بالإيمان التكليف بأسبابه كاللقاء
 الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس وهذه أفعال اختيارية يصح التكليف بها « ولا يعتبر »
 التصديق للسمى بالإيمان في خروج المكلف عن عهدة التكليف به « إلا مع التلطف

(1) هو الشيخ نجم الدين أبو حفص بن عمر بن محمد للتوفي 537 لغتنى بشرحه جمع من الفضلاء منهم سعد الدين التفتازاني.

(2) البقرة: 23 .

(3) هكذا ورد في جميع النسخ والذي يظهر أنه قتلى بدر كما جاء في البخاري باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل بدر
 للغازي ج 5 ص 2 كما روى مسلم عن أنس في غزوة بدر قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مصرع فلان قال ويضع
 يده على الأرض ها هنا وها هنا قال فما ناط أحدهم عن موضع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ج 5 ص 170 .

بالشهادتين من» للكلف «القادر» على التلفظ بهما لأن تصديق القلب أمر خفي لا اطلاع لنا عليه فأناط الشارع ثبوته بالتلفظ بالشهادتين حتى يكون للمنافق مومنا ظاهرا كافرا باطنا ومن عجز عن التلفظ بالشهادتين لخرس ونحوه صح إيمانه و«هل التلفظ» بالشهادتين «شرط» للإيمان في إجراء أحكام المومنين الدنيوية من التوارث والمناكحة وغيرهما غير داخل في مسمى الإيمان «أو شطراً» أي جزء من مسمى الإيمان «فيه تردد» للعلماء ذهب جمهور المحققين إلى الأول وذهب بعضهم كشمس الأئمة (1) وفخر الإسلام (2) من الحنفية (3) وكثير من الفقهاء إلى الثاني وينبغي عليهما فرعان أحدهما أن من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الإقرار يكون مومنا عند الله على القول الأول دون الثاني الفرع الثاني من صدق بقلبه فاخرمته المنية قبل اتساع وقت الإقرار بلسانه يكون كافرا على القول الثاني دون الأول والصحيح أنه مومن مستوجب الجنة كما قال القاضي عياض (4) في الشفا (5) وذكر ابن عبدان (6) أن للإيمان خمسة وعشرين شرطاً أن يعتقد أن الله تعالى موجود وأنه واحد لا شريك له وأنه لا يشبه غيره وأنه ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر وأنه قديم لا أول له ولا آخر وأنه حي وأنه عالم وأنه قادر وأنه مريد وأنه متكلم وأنه بصير وأنه سميع وأنه لا يجري في العالم أمر إلا بإرادته وحكمه وأنه مثير لعباده الطيبين ومعاقب للمذنبين وأن يومن بالملائكة وجميع كتب الله المنزلة على الأنبياء وبالبعث والنشور وبالجنة والنار والليزان القسط والخوض والشفاعة والنبي صلى الله عليه وسلم بأنه نبي صدق ورسول حق وأنه خاتم النبيين وبالقرآن وبأنه معجز وبأنه كلام الله وأنه غير مخلوق وإن من جحد شيئاً منه كفر ومن إتبعه اهتدى ورشد وبما أجمعت عليه الأمة من التحليل والتحريم وغيرهما و«الإسلام أعمال الجورح» من الطاعات كما فسر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حيث قال الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً هذا لفظ رواية مسلم (7) و«لا تعتبر» الأعمال المذكورة

(1) ص: 250.

(2) ص: 250.

(3) ص: 63.

(4) ص: 239.

(5) الشفا بتعريف حقوق للصفى للإمام أبي الفضل عياض بن موسى التوفى 544.

(6) ص: 253.

(7) روضة عن عمر بن الخطاب في كتاب الإيمان ج 1 ص 29 منشورات دار لافاق.

في الخروج بها عن عهدة التكليف بالإسلام «إلا مع الإيمان» الذي هو التصديق القلبي فالإيمان شرط للاعتدال بالعبادات فلا ينفك الإسلام المعتبر عن الإيمان وإن كان الإيمان قد ينفك عن الإسلام كمن صدق ثم اخترم قبل اتساع وقت التلفظ بالشهادتين فهما غيران لأن الشرط غير المشروط ومن قال الإيمان والإسلام واحد فسر الإسلام بالاستسلام والانقياد الباطن بمعنى قبول الأحكام، و«الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك» كذا في حديث الصحيحين (1) وآخر الإحسان وهو مراقبة الله في العبادة الشاملة للإيمان والإسلام حتى يقع الكلام من الإخلاص وغيره فالإيمان مبدأ والإسلام وسط والإحسان كمال والدين الخالص شامل للثلاثة ومعنى كان في الحديث مختلف فإن كان فاعل العبادة من المخلصين فهي للتحقيق وإلا فهي للتقريب و«الفسق» بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة «لا يزيل الإيمان» عند أهل السنة بناء على عدم الوسطة بين الإسلام والكفر وإن الأعمال مكملات للإيمان وقالت المعتزلة (2) يزيله بناء منهم على أن بينهما منزلة متوسطة وهي الفسق وأن الأعمال عندهم جزء من الإيمان والشيء ينتفى بانتفاء جزئه و«الليت» الفاسق إذا لم يتب يموت حال كونه «مومنا فاسقا» ويكون «تحت» خطر «للشيئة» أي مشيئة الله «إما أن يعاقب» بإدخاله النار «ثم» يخرج منها و«يدخل الجنة» بموته على الإيمان و«إما أن يسامح» فيدخل الجنة «بمجرد فضل الله» عليه بإدخاله الجنة بلا شفاعاة أحد «أو» بفضله «مع الشفاعاة» من النبي صلى الله عليه وسلم قال والد (3) للمصنف وهذه الشفاعاة في إجازة الصراط بعد وضعه ويلزم منها النجاة من النار وقالت المعتزلة (4) بتخليد الفاسق في النار ولا يجوز العفو عنه ولا الشفاعاة فيه ويكفي للنكر للشفاعة حرمانه منها ففي الحديث عن أنس (5) من كذب بالشفاعة لم يكن له نصيب (6) منها وما احتجوا به من قوله تعالى ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (7) مخصوص بالكفار جمعا بين الأدلة «وأول شافع» يوم القيامة و«أولاه» بالشفاعة «حبيب الله

(1) روله البخاري عن أبي هريرة في كتاب الإيمان باب سؤل جبريل ج 1 ص 18 وروله مسلم عنه أيضا كذلك ج 1 ص 30 منشورات الأفاق .

(2) ص: 32 .

(3) ص: 61 .

(4) ص: 32 .

(5) ص: 177 .

(6) أورده الذهبي في ميزان الاعتدال ج 2 ص 172 بلفظ من كذب بالشفاعة لم ينلها يوم القيامة في ترجمة سليمان بن عمرو لنخعي للكذاب ولا يصح .

(7) غافر: 18 .

محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم» لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أول شافع وأول مشفع رواه الشيخان (1) وشفاعته صلى الله عليه وسلم يوم القيامة خمس أعظمها في تعجيل الحساب والإراحة من طول الوقوف وهي مختصة به اتفاقا الثانية في إدخال قوم الجنة بغير حساب ولا عقاب وجعلها النووي (2) كالقاضي عياض (3) مختصة به ونوزعا في ذلك الثالثة في من استحق النار كما تقدم الرابعة في إخراج من أدخل النار من الموحدين الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة. وفي الدنيا شفاعتان إحدهما تخفيف العذاب عن أبي طالب الثانية التخفيف من عذاب القبر في البرزخ لحديث القبرين في (4) الصحيحين وغيرهما (5) «ولا يموت أحد إلا بأجله» وهو الوقت الذي كتب الله في الأزل انتهاء حياته فيه بقتل أو غيره لقوله تعالى ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْضُونَ﴾ (6) هذا مذهب أهل السنة وبعض المعتزلة كأبي علي (7) الجبائي ولبنه أبي هاشم (8) وذهب باقي المعتزلة إلى أن القتال قطع بقتله أجل المقتول وإنه لو لم يقتله لعاش أكثر من ذلك متمسكين بحديث الطبراني (9) إن المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول رب ظلمني وقتلني وقطع أجلي (10) وأجيب بأنه متكلم في إسناده وعلى تقدير صحته فهو محمول على مقتول سبق في علم الله إنه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا عليه و«النفس» أي الروح الحيواني لا الذات الظاهرة «باقية بعد موت البدن» منعمة أو معذبة عند أهل الحق لقوله تعالى ﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (11) والقول إنما يصح من الحى وقالت الفلاسفة (12)

(1) روله مسلم في الإيمان عن أنس بلفظ أنا أول شافع في الجنة ج 1 ص 130 وروى البخاري حديث الشفاعة في عدة مواضع في التفسير وبدء الخلق والتوحيد وغيرها ويلفظ لكتاب روله ابن ماجه في الزهد باب ذكر الشفاعة عن أبي سعيد ج 2 ص 1440 بزيادة ولا فخر .

(2) ص: 22 .

(3) ص: 239 .

(4) روله البخاري في الوضوء باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله عن ابن عباس ج 1 ص 60 ومسلم في الطهارة باب الدليل على نجاسة البول عنه أيضا ج 1 ص 166 .

(5) قال في المنتقى روله الجماعة ج 1 ص 56 .

(6) الأعراف: 34 .

(7) ص: 287 .

(8) ص: 63 .

(9) 360-260 هـ = 971-873 م = سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم من كبار الحديثين أصله من طبرية لشام وإليها نسبته له ثلاثة معاجم في الحديث وكتب في التفسير والأوئل ودلائل النبوة وغيرها الاعلام ج 3 ص 121 .

(10) روله لانسائي في باب تحريم الدم بطرق منها عن ابن عباس بلفظ يجيء للقتول بالقاتل يوم القيامة ناصيته ورأسه في يده وأوداجه تشخب دما يقول يا رب قتلني وفي رواية جندب سل هذا فيما قتلني وليس فيه قطع أجلي ج 7 ص 87/84 وكذا روله ابن كثير في تفسير قوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا دون ذكر قطع أجلي .

(11) يس: 27/26 .

(12) ص: 442 .

ليست باقية بعد موت البدن بناء على إنكارهم المعاد الجسماني و«في فنائها عند القيامة تردد» قيل تفنى عند النفخة الأولى غيرها توفية لقوله تعالى ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَنَّ﴾ (1) ثم تعاد بعد ذلك و«قال الشيخ الإمام» والد (2) المصنف «والأظهر» إنها «لا تفنى أبدا» وهو الأصح لأن الأصل في بقائها بعد الموت استمرار ذلك البقاء وتكون من المستثنى بقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (3) كما قيل في الحور العين لكن الذي ذكره الحلبي (4) أن الإستثناء في الآية راجع إلى الشهداء فقط «وفي» فناء «عجب الذنب» بعين مهملة مفتوحة وقد تضم أو تكسر وجيم ساكنة وفي آخر موحدة وقد تبدل ميمها وحكى الجبائي (5) فيه ست لغات تثليث العين مع الباء والميم وهو مثل حبة خردل يكون أصل الصلب عند رأس العصعص يشبه في المحل محل الذنب من ذوات الأربع وهو بالنسبة إلى الإنسان كالبذر لجسم النبات وفي بلاه «قولان» أشهرهما أنه لا يبلى لحديث الصحيحين ليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظما وهو عجب الذنب منه تركب الخلق يوم القيامة (6) «قال» أبو إبراهيم اسماعيل «للزني (7) الصحيح» أن عجب الذنب «يبلى» كغيره لقوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (8) «وتأول الحديث» المتقدم بأنه لا يبلى بالتراب بل بلا تراب كما يميت الله ملك الموت بلا ملك موت «وحقيقة الروح» وهي النفس الحيواني «لم يتكلم عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم» لما سأل عنها اليهود كما أخبر الله به في قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ (9) وإذا لم يتكلم عليها رسول (10) الله صلى الله عليه وسلم

(1) سورة الرحمن : الآية 26

(2) ص: 61 .

(3) سورة قمر: الآية 68 .

(4) ص: 272 .

(5) ص: 63 .

(6) روله مسلم بهذا اللفظ في لفتن باب ما بين النفتين عن أبي هريرة ج 8 ص 210 ورواه البخاري في التفسير باب قوله ونفخ في الصور عن أبي هريرة أيضا بلفظ ويبلى كل شيء من الإنسان إلا عجب ذنبه فيه يركب الخلق ج 6 ص 33 .

(7) ص: 194 قال القسطلاني ومسلم أيضا من طريق همام عن أبي هريرة أن في الإنسان عظما لا تأكله الأرض أبدا فيه يركب الخلق يوم القيامة قالوا أي عظم هو يا رسول الله قال عجب الذنب وهو يرد على للزني حيث قال أن إلا هنا بمعنى الولولي وعجب الذنب أيضا يبلى ج 7 ص 323 .

(8) سورة القصص: الآية 88 .

(9) سورة الإسراء: الآية 85 .

(10) في ز رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سأل عنها لعدم نزول الأمر ببيانها فنمسك.

«فمنسك» نحن «عنها» أي عن الخوض في حقيقتها ونقول فيها بقول الجنيد (1) وغيره إنها شيء استأثر الله بعلمه ولم يطلع عليها أحدا من خلقه وإنما نحكي قول الخائضين فيها من المتكلمين فقال جمهورهم أنها جسم لطيف مشتبك بالبدن كاشتباك الماء بالعود الأخضر قال النووي (2) في شرح مسلم (3) إنه الأصح عند أصحابنا وقال بعضهم ليست بجسم بل هي عرض وهي الحياة التي صار البدن حيا بوجودها فيه وقالت الفلاسفة (4) وكثير من الصوفية (5) والجليمي (6) والغزالي (7) والراغب (8) ليست الروح جسما ولا عرضا وإنما هي جوهر مجرد عن المادة قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك لا داخل فيه ولا خارج عنه وقال بعضهم هي الدم ألا ترى أن من نزع دمه ولم ينقطع يموت والليت لا يفقد من جسمه غير الدم وقال بعضهم هي استنشاق الهوى ألا ترى أن للمخنوق ومن منع جسمه من نسيم الهوى يموت و«كرامات الأولياء» وهم العارفون بالله تعالى حسب ما يمكن المواظبون على الطاعات للجنبين للمعاصي للعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات «حق» أي جائزة وواقعة عند أهل الحق بدليل الكتاب والسنة فمن الكتاب قصة مريم وهي قوله تعالى ﴿كَلِمًا يَدْخُلُ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمَحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ (9) الآية ومن السنة حديث الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها إذ التفتت البقرة إليه وقالت إني لم أخلق لهذا وإنما خلقت للحرثاة (10) فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم فقال النبي صلى الله عليه

(1) توفي 297 هـ = 910 م الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزرجي أبو القاسم صوفي من العلماء بالدين مولده ومنشأه ووفاته ببغداد أصل أبيه من نهاوند وكان يعرف بالقولري نسبة لعلم القولري وعرف الجنيد بالخزرجي لأنه كان يعمل الخزرجي قال أحد معاصريه ما رأيت عيني مثله الكتبة يحضرون مجلسه لألفاظه ولشعره لفصاحته وللتكلمون لمعانيه وهو أول من تكلم في علم التوحيد ببغداد وقال ابن الأثير أمام الدنيا في وقته وعده العلماء شيخ مذهب التصوف لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة ولكونه مصونا من العقائد الذميمة له رسائل ودواء الأرواح وغيرها الاعلام ج 2 ص: 141 .

(2) ص: 22 .

(3) ص: 36 .

(4) ص: 442 .

(5) هم الذين صفت قلوبهم من الأكدر فاتجهت للوحد القهار .

(6) ص: 272 .

(7) ص: 39 .

(8) ص: 418 .

(9) آل عمران: 73 .

(10) روله البخاري في فضائل أبي بكر عن أبي هريرة ج 4 ص 199 وكذا روله مسلم ج 7 ص 111 منشورات دار الأفاق.

وسلم فإني أؤمن بهذا وأبو بكر (1) وعمر (2) «قال» عبد الكريم «القشيري» (3) في الرسالة (4) و«لا ينتهون» أي يصلون «إلى نحو ولد دون والد» وقلب جماد بهيمة انتهى وخالفه ولده الإمام أبو نصر (5) في كتابه للرشد (6) في ذلك وفي شرح مسلم (7) للنووي (8) في باب البر والصلة إن الكرامات تجوز بخوارق العادات على اختلاف أنواعها ومنعه بعضهم وادعى أنها تختص بمثل إجابة دعاء ونحوه وهذا غلط من قائله وإنكار للحس بل الصواب جريانه بقلب الأعيان ونحو انتهى ومراده ببعضهم أكثر المعتزلة (9) فإنهم منعوا الخوارق من الأنبياء (10) و«لا نكفر» نحن «أحدا من أهل القبلة» ببدعته التي هي معصيته كمنكر صفات الله وخلقه أفعال عباده ومن أهل السنة من كفرهم وعزي للأشعري (11) وفي القواعد (12) لابن عبد السلام (13) أن الأشعري (11) رجع عند موته عن ذلك وقال اختلفنا في عبارات والمشار إليه واحد أما الخارج ببدعته عن القبلة كمنكر حشر الأجسام ومنكر عمله بالجزئيات فكافر لإنكاره ما علم مجيء الرسول به ضرورة وإن صل وصام والضابط إن ما كان وجوده معتبرا في أصل الإيمان فنافية كافر وما لا فلا و«لا نجوز» نحن «الخروج على السلطان» ولو جائرا وهو ظاهر نص الشافعي (14) وظاهر كلام الرافعي (15) تخصيص المنع بالعادل وجوز المعتزلة الخروج على الجائر لأنه ينعزل عندهم بالجور و«نعتقد» نحن «إن عذاب القبر» للكافر والفاسق حق إذا أريد تعذيبهما برد الروح إلى الجسد أو ما بقي منه إذ لا يمتنع

(1) ص: 299 .

(2) ص: 141 .

(3) ص: 112 .

(4) الرسالة القشيرية في التصوف للإمام أبي القاسم عبد الكريم القشيري الأستاذ الشافعي للتوفي 465 شرحها لقاضي زكرياء بن محمد الأنصاري للتوفي 910 أنظر كشف الظنون ج 1 ص 882 .

(5) ص: 112 .

(6) لم يذكر له في كشف الظنون ولا في الأعلام ولا في الوفيات ولعله للوضع.

(7) ص: 34 .

(8) ص: 24 .

(9) ص: 32 .

(10) في زت الخوارق من الأولياء.

(11) ص: 46 .

(12) ص: 163 .

(13) ص: 119 .

(14) ص: 24 .

(15) ص: 60 .

إحياء بعضه ولا يلزم من إعادة الروح للجسد أن يتحرك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه ولا يفوز (1) بعدم التعذيب الغريق ومن هو في بطون السباع والطيور وقيل التعذيب للروح لا للبدن وقيل يعذب بلا إعادة الروح فإذا عادت روحه يوم القيامة ظهر عليه الألم وأحس به كالمغمى عليه فإنه إذا أفاق يحس بالألم ومنع أكثر المعتزلة عذاب القبر وهو مردود بحديث القبرين (2) ونحو «و» نعتقد أن «سؤال للملكين» منكر ونكير للمقبور (3) بعد رد روحه إليه حق فيسألان الميت عن ربه ودينه ونبيه فيجيبهما بمات عليه من إيمان أو كفر فيقول: المومن الله ربي والإسلام ديني ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيي ويقول الكافر في الثلاث لا أدري، وقال بعضهم منكر ونكير يرسلان للعاصي وأما اللطيع فملكاه مبشر وبشير، ويستثنى من السؤال الشهيد وإنما لم يستثنه المصنف لأن دليله ظني «و» نعتقد أن «الحشر» لأجساد الموتى مع أرواحهم حق بأن يعيدهم الله بعد فنائهم ويجمعهم للعرض والحساب وقيل يعاد الروح في بدن آخر يخلقه مشابها للبدن الأول وهو مردود بشهادة الأعضاء يوم القيامة على أصحابها لأنها لو كانت غير الأعضاء الأول كانت شهادة زور «و» نعتقد أن «الصراط» حق لقوله صلى الله عليه وسلم يضرب الصراط بين ظهرائي جهنم (4) ثم قيل هو جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر واحد من السيف يمر عليه كل الخلق من مومن وكافر فيجوزه المومن وتزل به قدم الكافر وجزم ابن أبي جمرة (5) في كتابه البهجة (6) بأن الكفار لا يرون عليه قال لأنه جعل طريقا إلى الجنة والكفار ليسوا من أهلها وقيل الصراط عبارة عن الشريعة وإن الله يصورها في صورة الصراط فمن كان مستقيما على الشريعة مشى عليه مستقيما فتكون الاستقامة على الشريعة سببا للاستقامة عليه والمشهور الأول وأنكر المعتزلة (7) الصراط لأنه لا يمكن العبور عليه وأجيب بأن الله قادر على

(1) في زت ولا نقول بعدم التعذيب للغريق.

(2) ص: 450 .

(3) في زت للمقبور.

(4) رواه البخاري في باب فضل السجود عن أبي هريرة ج 1 ص 196 وفي لرقاق باب الصراط جسر جهنم عن أبي هريرة أيضا بلقب يضرب جسر جهنم ج 7 ص 205 ورواه مسلم في إثبات لشفاعة عنه ج 1 ص 129 .

(5) توفي 695 هـ = 1296 م عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي أبو محمد من العلماء بالحديث مألقي أصله من الأندلس ووفاته بمصر من كتبه النهاية المختصر به صحيح البخاري وبهجة النفوس في شرح جمع النهاية والرائي الحسان في الحديث والرؤيا: الأعلام ج 4 ص 89 .

(6) بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة مالها وما عليها لابن أبي جمرة: أنظر كشف الظنون ج 1 ص 259 وج 5 ص 462 .

(7) ص: 32.

تمكين ذلك «و» نعتقد أن «الميزان حق» لقوله تعالى ﴿وَنُخْجَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (1) وله لسان وكفتان بكسر الكاف تعرف به مقادير الأعمال من أفعال وأقوال فتجسم الأعمال وتوزن وقيل توزن الصحف المكتوب فيها الأعمال وقيل تصور أعمال للطيعين في صورة حسنة وأعمال العاصين في صورة قبيحة ثم توزن وقال القاضي عبد الوهاب (2) كفة الحسنات نور وكفة السيئات ظلمة وقيل الوزن في الآخرة عكس الوزن في الدنيا فيصعد الراجح وهو غريب قاله الزركشي (3) في التنقيح (4) والوزن جبريل والميزان واحدة وجمعت في الآية استعظاما لها أو نظرا لأفرا للكلفين وأنكرت المعتزلة (5) الميزان وقوله حق يرجع للمسائل الخمس و«الجنة والنار مخلوقتان اليوم» بالفعل قبل يوم الجزاء للنصوص الدالة على ذلك نحو أعدت للمتقين (6) أعدت للكافرين (7) وزعم أكثر المعتزلة أنهما غير مخلوقتين اليوم وإنما يخلقان يوم الجزاء ومحل الجنة كما قال الأكثرون فوق السماء السابعة وهي خارجة عن أقطار السموات ومحل النار تحت الأرض السفلى و«يجب على الناس نصب أمام» يقوم بمصالحهم من سد ثغورهم وتجهيز جيوشهم وغير ذلك لإجماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه وقدموه على دفنه صلى الله عليه وسلم وهذا الوجوب شرعي لا عقلي خلافا للمعتزلة و«لو» كان من ينتصب للإمامة «مفضولا» فإن نصبه يكفي في الخروج عن عهدة النصب ولكن الأشعري (8) وطائفة من قدماء أصحابه ذهبوا إلى منع ولاية المفضول والأصح الأول وذهب الخوارج (9) إلى أنه لا يجب نصب إمام وذهبت الإمامية (10) إلى وجوبه على الله تعالى «ولا يجب على الرب سبحانه شيء» بل إن أنعم على عباده فبفضله وإن منعهم فبعذله وقالت المعتزلة يجب عليه الثواب على الطاعة والعقاب على العصية واللطف بعباده بأن يفعل بهم ما يقربهم إلى الطاعة ويبعدهم عن

(1) الأنبياء: 47 .

(2) ص: 147 .

(3) ص: 40 .

(4) لتنقيح في شرح الجامع الصحيح للبخاري أنظر الكشف ج 6 ص 175 وهو شرح مختصر في مجلد ج 1 ص 549 .

(5) ص: 32 .

(6) آل عمران: 133 .

(7) البقرة: 24 .

(8) ص: 46 .

(9) ص: 307 .

(10) ص: 311 .

المعصية والأصلح لهم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير ورد بأن الله مالك لجميع المخلوقات والمالك إذا تصرف في ملكه لا يجب لأحد عليه شيء و«المعدن الجسماني» وهو عود الجسم بأجزائه الأصلية من أول عمره إلى آخره مع عولاضه «بعد الإعدام» له «حق» يجب اعتقاده لقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ (1) وغير ذلك من الآيات فيأمر الله تعالى مطرا ينزل من تحت العرش كمني الرجال فيحيي الله الخلائق فتنشق الأرض عنهم فإذا هم قيام ينظرون (2) وأنكرت أفلاسفة (3) عود الأجسام وقالوا إنما تعاد الأرواح بعد موت البدن إلى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالكمالات أو متأللة بالنقصان (4) وقيل لا يعدم وإنما تفرق أجزأؤه فيكون للعاد التأليف لا المؤلف «ونعتقد أن خير الأمة بعد نبياها محمد صلى الله عليه وسلم أبو بكر (5) خليفته فعمر (6) بعده «عثمان (7) بعده «علي (8) أمراء المؤمنين رضي الله عنهم» أجمعين لإطباق السلف على خيريتهم عند الله تعالى على هذا الترتيب وذهبت الشيعة (9) وكثير من المعتزلة (10) إلى أن الأفضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم علي كرم الله وجهه ووصفهم للمصنف بما كانوا يدعون به فكان أبو بكر يدعى خليفة رسول الله وكان كل من الثلاثة يدعى أمير المؤمنين وهل التفضيل بينهم قطعي أو ظني مال الأشعري (11) إلى الأول واختار إمام الحرمين (12) الثاني «و» نعتقد «براءة» سيدتنا «عائشة (13) رضي الله عنها من كل ما قذفت به» لنزول القرآن ببراءتها قال الله تعالى ﴿إِنَّ الْغَافِلِينَ﴾ (14) آيات «وئمسك عما جرى» أي وقع «بين الصحابة» من المنازعات وللحاربات التي قتل بسببها كثير منهم ولما سأل

(1) الروم: 27 .

(2) الزمر: 68 .

(3) ص: 442 .

(4) في زت بالنقصات .

(5) ص: 299 .

(6) ص: 141 .

(7) ص: 287 .

(8) ص: 287 .

(9) ص: 243 .

(10) ص: 32 .

(11) ص: 46 .

(12) ص: 50 .

(13) ص: 173 .

(14) النور: 11 .

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

ميمون (1) بن مهران عن أهل صفين (2) فقال تلك دماء ظهر الله يدي منها فلا أخضب لسانني بها «ونرى الكل مأجورين» في ذلك لأنه مبني على الاجتهاد في مسألة ظنية للمصيب فيها أجران أجر على اجتهاده «و» نرى «أن» الأئمة للجهتهدين «الشافعي (3) واملكا (4) وأبا حنيفة (5) والسفيانين» الثوري وابن عيينه (6) «وأحمد» (7) بن حنبل «و» عبد الرحمن بن عمرو «الأوزاعي (8) وإسحاق» بن راهويه (9) «ودلوود» الظاهري (10) «وسائر» أي باقي «أئمة للمسلمين على هدي من ربهم» في العقائد وغيرها «و» نرى «أن» الشيخ «أبا الحسن» علي بن إسماعيل «الأشعري» (11) نسبة إلى جده أبي موسى الأشعري (12) «إمام في السنة» أي الطريقة للعتقده «مقدم» فيها على غيره من أئمة أهل السنة وخصه للمصنف بالذكر لأنه أول من بين طرق المبتدعة «و» نرى «أن طريق الشيخ» أبي القاسم «الجنيد»

(1) 177-73 هـ = 657-735 م ميمون بن مهران أبو أيوب فقيه من القضاة كان مولى لامرأة بالكوفة فأعتقته ونشأ فيها ثم استوطن الرقة من بلاد الجزيرة الفراتية وكان عالم الجزيرة وسيدھا ولستعمله عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضاها وكان على مقدمة الجند الشامي مع معاوية بن هشام لما عبر البحر غازيا إلى قبروس سنة 108 وكان ثقة في الحديث كثير العبادة الاعلام ج 7 ص 342 .

(2) هو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس وكانت وقعة صفين بين علي ومعاوية: أنظر معجم البلدان لياقوت ج 3 ص 471 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 24 .

(6) 198-107 هـ = 725-814 م سفيان بن عيينة بن ميمون الكوفي أبو محمد محدث الحرم المكي من اللواتي ولد بالكوفة وسكن مكة وتوفي بها كان حافظا ثقة واسع العلم كثير لقدر قال الشافعي لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز وكان أعور وحج سبعين سنة له الجامع في الحديث وكتاب في التفسير الاعلام ج 3 ص 105 .

(7) ص: 31 .

(8) 157-88 هـ = 707-774 م عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي من قبيلة الأوزاعي أبو عمرو وإمام الديار الشامية في الفقه وأزهد له كتاب السنن في الفقه واللسانل ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عنها كلها وكانت لفتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هاشم الاعلام ج 3 ص 320 .

(9) 778-853 م إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنظلي التميمي للروزي أبو يعقوب بن راهويه عالم خراسان في عصره من سكان مرو وهو أحد كبار الحفاظ أخذ عن الإمام أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم وقبل في سبب تسميته ابن راهويه أن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو راهويه أي ولد في الطريق وكان ثقة في الحديث من تصانيفه للسند الاعلام ج 1 ص 292 .

(10) ص: 108 .

(11) ص: 46 .

(12) ص: 123 .

النها وندي «و» طريق «صحبته طريق مقوم» لخلوه عن البدع ودائر مع التسليم والتفويض والتبري من النفس وخص الجنيد (1) بالذكر من بين الصوفية (2) لأنه سيدهم علما وعملا كان ورده كل يوم ثلاثمائة ركعة وثلاثين ألف تسبيحة أقام عشرين سنة لا يأكل إلا من الأسبوع إلى الأسبوع ويصلي كل ليلة أربعمئة ركعة «ومما لا يضر جهله» في العقائد بخلاف ما قبله فإن فيه ما لا يضر جهله في الجملة كالتفضيل بين الخلفاء الأربعة «و» لكن «تنفع معرفته» في العقائد وهي الأمور المذكورة من هنا إلى الخاتمة وهي قوله «الأصح» عند الأشعري وغيره «أن وجود الشيء» في الخارج واجبا كان وجوده وهو الخالق أو ممكنا وهو الخلق «عينه» أي ليس زائدا عليه «وقال كثير من المتكلمين «منا» وجود الشيء (3) «غيره» أي زائدا على ما هيته كقيام الوجود لشيء من حيث هو أي من غير اعتبار وجوده ولا عدمه وإن لم يخل ذلك الشيء عنهما واحترز بقوله منا عن قول الحكماء أن وجود كل شيء عينه في الواجب وغيره في الممكن «فعلى الأصح» من أن وجود كل شيء عينه «للمعدوم» خارجا للممكن وجودا «ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت» أي لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بعد وجوده خارجا والدليل على أن المعدوم ليس شيئا قوله تعالى ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ (4) فلو وقع شيئا على المعدوم كان معنى الآية ولم تك معدوما وهو محال أما المعدوم الذي لا يمكن وجوده كشرىك الباري فليس شيئا بلا خلاف «وكذا» لا نسمي المعدوم شيئا «على» القول «الآخر» للمقابل للأصح لكن «عند أكثرهم» أي للمعتزلة (5) القائلين بهذا القول أما الكثير منهم فالمعدوم عندهم شيء أي حقيقته متقرر في الخارج منفكة عن صفة الوجود واستدلوا بقوله تعالى ﴿إِنْ زُلْزِلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ (6) وأجيب بأن هذا الإطلاق بالنظر إلى ما يؤول إليه «و» الأصح «إن الاسم» هو «للمسمى» بدليل قوله ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (7) ﴿تَبَارَكَ اسْمُ

(1) ص: 456 .

(2) ص: 456 .

(3) في زت لوجود بشيء .

(4) مريم: 9 .

(5) ص: 32 .

(6) الحج: 1 .

(7) الأعلى: 1 .

ذلك» (1) وكل من التسبيح والثناء إنما هو للذات لا للفظ فيكون المراد بالإسم المسمى، هذا قول الأشعري والمراد منه أي من قول الأشعري (2) الإسم للمسمى أن مدلول اسم الله هو الذات من حيث هي لأنه لا يفهم من لفظ الله غير الذات أما غير لفظ الله كالعالم فمدلوله الذات باعتبار الصفات ومقابل الأصح أن الإسم غير المسمى وهو محكي عن المعتزلة وأجابوا عن الآيتين بأن لفظ الإسم فيهما مقحم كما في قول لبيد (3) إلى الحول ثم اسم السلام عليكما (4)

«و» الأصح «أن أسماء الله» المأخوذة من الصفات والأفعال كما نبه عليه السيد (5) في شرح (6) للواقف «توقيفية» أي لا يطلق عليه تعالى اسم منها إلا بتوقيف من الشرع هذا قول الأشعري والأئمة الأربعة وقالت المعتزلة يجوز أن يطلق عليه الإسم اللاحق (7) بمعناه وإن لم يرد به الشرع ومحل النزاع ما اتصف الباري بمعناه ولم يرد إذن به ولا منع منه ولم يوهم إخلالا بما لا يليق (8) بكبريائه فما أوهم إخلالا امتنع إطلاقه عليه كلفظ عارف فإن المعرفة قد يراد بها علم يسبقه غفلة وكلفظ فقيه فإن الفقه فهم غرض للتكلم من كلامه وذلك يشعر بسابقة جهل وإنما لم يطلق

(1) الرحمن: 77 .

(2) ص: 46 .

(3) توفي 41 هـ = 661 م لبيد بن مالك أبو عقيل العامري أحد الشعراء أفرسان الأشراف في الجاهلية من أهل عالية نجد أدرك الإسلام ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم وبعد من لصحابة ومن للزلفة قلوبهم وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا قيل هو ما عاتب الله الكريم كنفسه وللرء يصلحه الجليس الصالح وهو من أصحاب العلقات ومطلع معلقته عفت الديار محلها فمقامها، بنى تابد غراها فرجامها: وكان كريما نذر أن لا تهب الصبا الأنحر وأطعم الأعلام ج 5 ص 240 .
(4) وقامه ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر: للقاصد النحوية ج 3 ص 375 وخزانة الأدب ج 2 ص 217 وما قيل من أنه لم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا يرد ما روي أنه لما حضرته الوفاة قال لابنتيه:

من لبنتاي أن يعيش أبوهما	**	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
فقوما وقولا بالذي تعلمانه	**	ولا تخمشا وجهها ولا تحلقا شعر
وقولا هو للرء الذي لا صديقه	**	أضاع ولا خان الخليل ولا غدر

إلى الحول البيت وعلى ما ذهب إليه الأشعري ما قال البطلوسي في تأليف ألفه في الإسم تقديره ثم مسمى السلام عليكما أي الشيء، للمسمى بعينه وهما يتولدان على معني وذهب أبو عبيدة إلى أن لفظ إسم هنا مقحم أي ملغى اهـ الخزانة.
(5) ص: 49.

(6) وهو أدون شروحه فرغ منه في أوئل شوال سنة 816 كشف لظنون ج 2 ص 1891 .

(7) في زت اللاحق معناه به.

(8) في زت بما يليق.

عليه السخي وإن كان مشعرا بالتعظيم لإيهامه النقص لأنه مشتق من السخاء الموهوم لقابلية الحل لغيره «و» الأصح «أن المرء» يجوز له أن «يقول أنا مومن إن شاء الله» بل روي عن ابن مسعود (1) رضي الله عنه إشار هذا على الجزم بالإيمان وإنما جاز فيه التعليق بالمشيئة «خوفا من سوء الخاتمة» للجهولة وهي الموت على الكفر للحبط لما قبله من الإيمان و«العياذ بالله» من ذلك و«لا» يجوز أن يقول ذلك «شكا في» الإيمان في «الحال» فإن الشك في الإيمان حالا كفر هذا قول أكثر السلف وحكي عن عمر (2) وابن مسعود وبه قال الشافعية (3) والمالكية (4) والحنابلة (5) والأشعري (6) والمحدثون ومنعه أبو حنيفة (7) وطائفة لإيهامه الشك في الحال في الإيمان وقال التفتازاني (8) في شرح العقائد (9) لا خلاف في المعنى بين الفريقين لأنه إن أريد بالإيمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وإن أريد ما يترتب عليه من النجاة والثمرات فهو في مشيئة الله ولا قطع بحصوله فمن قطع بالحصول أراد الأول ومن فوض إلى المشيئة أراد الثاني انتهى، ولا خلاف في جواز ذلك للتبرك بذكر الله ورد الأمر إلى المشيئة تأدبا مع الله في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم وإنا إن شاء الله بكم لاحقون (10) مع قطعه بلحوقه بالموتى وإنما ذكر المشيئة تبركا «و» الأصح «أن ملاذ الكافر» جمع ملذة من اللذات أي ما ألد الله به الكافر من متاع الدنيا «استدراج» من الله تعالى له لقوله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون (11) لأنهم أنعم الله عليه بها بل هي كالعسل للسموم وقالت المعتزلة (12) ملاذ الكافر نعم أنعم الله بها عليه لقوله تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ (13) وأجيب بأن إطلاق النعمة عليها نظرا لاعتقادهم

(1) ص: 139 .

(2) ص: 141 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 31 .

(6) ص: 46 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 29 .

(9) ص: 29 .

(10) رواه مسلم في الجنائز باب ما يقال عند دخول القبر عن عائشة ج 3 ص 63 وابن ماجه في الجنائز أيضا ما يقال إذا دخل القبر عنها ج 1 ص 493 ورواه في التلخيص عن بريد وقال رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ج 2 ص 117 .

(11) سورة الأعراف: الآية 182 .

(12) ص: 32 .

(13) سورة التحل: الآية 83 .

وأصل الاستدراج طلب التدرج وهو التنقل في الدرجات ثم استعمل في مطلق التنقل وأريد به هنا تنقل الكافر فيما يتأكد به استحقاقه العذاب حيث تمادى في كفره مع وصول النعم إليه فهي نقم في صورة نعم، فأهل السنة نظروا إلى حقيقتها باعتبار ما يؤول إليه الأمر والمعتزلة (1) نظروا إلى صورتها في الحال «و» الأصح عند جمهور المتكلمين «أن المشار إليه بأنا الهيكل» أي البدن «المخصوص» المشتمل على النفس التي هي عند جمهور المتكلمين جسم لطيف يكون اتصاله (2) بالبدن اتصال الماء بالعود الأخضر، وقال أكثر المعتزلة ليس المشار إليه بأنا الهيكل وإنما هو النفس وهي اللطيفة المودعة في البدن لأنها المدبرة والهيكل في الأصل اسم للفرس الضخم كما في الصحاح (3)، «و» الأصح «أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يتجزأ» بأن لم يقبل القسمة لا حسا ولا عقلا ولا وهما «ثابت» في الخارج وإن لم يشاهد عادة إلا بانضمامه لغيره وقد يطلع الله بعض أوليائه على الجوهر خرقا للعادة وخالف في ثبوته معظم الفلاسفة (4) وبعض المعتزلة والقصد بإثباته أنه من مقدمات حدوث العالم وذلك أن الجسم عند أهل الحق مركب من أجزاء لا تتجزأ بالفعل ولا بالوهم وتسمى تلك الأجزاء مفردة فإذا ثبت أن الجسم مركب من أجزاء مفردة استحال خلوه عن الأكوان التي هي عبارة عن الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وهي معان حادثة فيترتب عليها أن ما لا يخلو عن الأكوان الحادثة لا يسبقها وما لا يسبق الحادث وهو محال وذهب معظم الفلاسفة والنظام (5) والكندي (6) من المعتزلة إلى أن الجوهر المتحيز وإن انتهى إلى حد لا يقبل القسمة بالفعل فلا بد أن يكون قابلا لها في الوهم ورد بأن الوهم لا يدرك الأشياء التي لا تدرك بالحس على ما هي عليه، «و» الأصح عند الجمهور «أنه لا حال أي لا واسطة بين الوجود والمعدوم» بناء على انحصار للعقول عندهم في الوجود والمعدوم لأن الواسطة إن كان لها ثبوت بوجه ما كانت موجودة وإن لم يكن لها ثبوت كانت معدومة «خلافًا للمقاضي» أبي بكر الباقلاني

(1) ص: 32 .

(2) في ز ت اتصاله بالبدن كاتصال.

(3) ص: 24 .

(4) ص: 442 .

(5) ص: 247 .

(6) توفي 260 هـ 873 م يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي أبو يوسف فيلسوف العرب والإسلام في عصره وأحد أبناء اللوح لشهر بالطب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك وألف وترجم وشرح كتباً كثيرة من كتبه رسالة في التنجيم ورسالة للموسيقى ورسم للعمود والقول في النفس وغيرها الاعلام ج 8 ص 195 .

«وإمام الحرمين (1) في الشامل (2) وإن رجع عنه في الدلوك (3) فإنما قالوا كبعض المعتزلة بثبوت الحال كالعالمية لزيد فإنها قائمة به وليست موجودة فيه ولا معدومة عنه ومنهم من قال ليست موجودة في الأعيان ولا معدومة في الأذهان وهذا ونحوه بناء على مذهب الجمهور من أن المعدوم لا حقيقة له لأنه أمر اعتباري «و» الأصح عند أكثر المتكلمين «أن النسب» جمع نسبة وهي المفهومات التي تعلقها بالنسبة إلى المعنى وهي الأئين بفتح الهمزة وسكون اللثناة التحتية وهي حصول الجسم في المكان والتمتد وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة أجزائه بعضها إلى بعض ونسبتها إلى الأمور الخارجية عنه كالقيام، والمراد منه نسبة جزء أعلاه إلى جزء أسفله وإلى خارج عنه كنسبة أعلاه إلى ما فوقه وأسفله إلى ما تحته والملوك وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وتنقل بانتقاله كالتقمص بالقميص والتعمم بالعمامة والفعل وهو تأثير الشيء في غيره ما دام يؤثر والانفعال وهو تأثير الشيء من غيره ما دام يؤثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخن مادام يتسخن والكم وهو الذي يقتضي لذاته المساواة والتفاوت والتجزى والقسمة والكيف وهو هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا اعتبار قسمة ولا نسبة و«الإضافات» وهي نسبة تعرض للشيء باقبياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة والأخوة «أمور اعتبارية» يعتبرها العقل «لا وجودية» بالوجود الخارجي ولستثنى للتكلمون الأئين من النسب فإنهم اعترفوا بوجوده وسموه بالكون وأنواعه أربعة الحركة والسكون والاجتماع والإفتراق وأنكروا وجود ما عدله من النسب كما تقدم عنهم في الطوالع (4) والمواقف (5) وقال الحكماء الأغراض النسبية والإضافات موجودة في الخارج كالجواهر

(1) ص: 50 .

(2) الشامل في أصول الدين للقب بالكلام 5 مبدلات لإمام الحرمين للتوفى 478 كشف الظنون ج 2 ص 1024 .

(3) مدلوك العقول لأبي للعالي إمام الحرمين ولم يتمه الكشف ج 2 ص 1641 .

(4) طوابع الأنوار مختصر في الكلام للقاضي عبد الله بن عمر البجضاري للتوفى 685 هـ وهو متن متين كشف الظنون ج 2 ص 1116 .

(5) ص: 448 .

وهو الذي إذا وجد في الأعيان وجد في موضوع والمقولات العشر واحدة للجواهر وتسعة للأعراض نظمها بعضهم (1) فقال:

زيد الطويل الأزرق بن ملك * في بيته بالأمس كان متكي
بيده سيف لوله فالتوى * فهذه عشر مقولات سوا

«و» الأصح «أن العرض» بفتحيتين كالحركة والسكون والبياض والسواد إنما يقوم بالجواهر الفرد أو الجسم «لا يقوم بالعرض» وجوز الفلاسفة (2) قيام العرض بالعرض واختاره الإمام (3) في للحصول (4) لأن السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة وليس قائمين بالجسم إذ يقال جسم بطيء في حركته ولا يقال جسم بطيء في جسميته وأجاب المانعون بأن السرعة والبطء قائمان بالمتحرك بواسطة الحركة لا بنفس الحركة «و» الأصح عند الأشاعرة (5) «أن العرض» كالسواد الحال في الجسم «لا يبقى زمانين» بل ينقضي ويتجدد مثله بإرادة الله تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم من حيث للشاهدة أنه باق على استمراره هذا مذهب الأشعري (6) ومحققى أتباعه (7) وإنما ذهبوا إلى ذلك لأنهم قالوا السبب للحوج إلى المؤثر الحدوث فلزمهم استغناء العالم حال بقائه عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم تعالى عن ذلك علوا كبيرا لما ضره عدمه في وجوده فدفعوا ذلك بأن شرط بقاء الجوهر هو العرض ولما كان عرضا متجددا محتاجا إلى ذلك للمؤثر بواسطة احتياج شرطه إليه فلا استغناء أصلا (8) وقال الحكماء أنه يبقى زمانين إلا الحركة والزمان بناء على أنه عرض ونقل عنهم في شرح للواقف (9) استثناء الأصوات أيضا وذهب أبو علي الجبائي (10) وابنه أبو هاشم (11) وأبو الهذيل (12) إلى بقاء الألوان والطعوم والروائح دون العلوم

(1) ورد البتآن في حاشية قصاره على شرح البناني على السلم ص 82 للطبعة الأولى دون عزو للقاتل.

(2) ص: 442 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 34 .

(5) ص: 35 .

(6) ص: 46 .

(7) في زت أصحابه.

(8) في ز ولا كان العرض متجددا كان محتاجا إلى ذلك للمؤثر بواسطة شرطه إليه أي شرط بقاء الجوهر وهو العرض إليه أي إلى المؤثر فلا استغناء أصلا وقال الحكماء إلخ.

(9) ص: 448 .

(10) ص: 63 .

(11) ص: 63 .

(12) ص: 387 .

والإدراكات والأصوات وأنواع الكلام وللمعتزلة (1) في بقاء الحركة والسكون خلاف «و» الأصح أن العرض «لا يحل محلين» فسولا أحد المحلين مثلاً غير سولا الآخر وأن تشاركاً في حقيقة السولية إذ لو جاز قيام العرض الواحد بمحلين لأمكن حلول (2) الجسم الواحد في مكانين في حالة واحدة وهو محال وقال قدماء الفلاسفة (3) كما قال السيد (4) إن العرض أي الإضافي مما يتعلق بطرفين كالقرب والجوار يحل محلين وعلى الأصح قرب أحد الطرفين مخالف لقرب الآخر بالشخص وإن تشاركاً في الحقيقة النوعية والمعلومات غير الله تعالى منحصرة في أربعة أنواع المثليين والضدين والخلافيين والنقيضين لأن المعلومين إن أمكن اجتماعهما وارتفاعهما فالخلافان وإن لم يمكن فإن لم يمكن ارتفاعهما فالنقيضان وإن أمكن ارتفاعهما فإما أن يختلفا في الحقيقة أو لا الأول الضدان والثاني للثلاث «و» الأصح «أن العرضين «لثليين» وهما ما يسد أحدهما مسد الآخر بأن يكونا من نوع واحد كالبياض والبياض «لا يجتمعان» في محل واحد لأن المحل لو قبل للثليين للزم أن يقبل الضدين بيان للضرورة أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو عن ضده فلو قبل للثليين لجاز وجود أحدهما في المحل وانتفاء الآخر فيخلفه ضده فيجتمع الضدان وهو محال وجوزت المعتزلة (5) اجتماع للثليين محتجين بأن الجسم المغموس في الصبغ ليسود يعرض له سولا ثم آخر ثم آخر إلى أن يبلغ غاية السولا بالمكث وأجيب بأن عروض السولا له ليس على وجه الاجتماع بل على البديل فيزول الأول ويخلفه الثاني بناء على أن العرض لا يبقى زمانين «كالضدين» فإنهما لا يجتمعان كالسواد والبياض «بخلاف الخلافيين» وهما أعم من الضدين فإنهما يجتمعان من حيث الأعمية كالسواد والحلاوة ويجوز في كل من المثليين والضدين والخلافيين ارتفاعهما بمثل آخر أو ضد آخر أو خلاف آخر «أما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان» وشرطهما أن يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً كالقيام

(1) ص: 32 .

(2) في زت حصول الجسم

(3) ص: 448 .

(4) ص: 43 .

(5) ص: 32 .

وعدمه ولا يخرج عن هذه الأربعة شيء. إلا ما توحد الله تعالى به وتفرد بأنه (1) تعالى ليس ضد الشيء ولا نقيضاً ولا مثلاً ولا خلافاً لتعذر الرفع «و» الأصح «إن أحد طرفي الممكن» وهما وجوده وعدمه «ليس أولى به من» طرفه «الآخر» بل هما سواء بالنظر لذاته جوهرًا كال ممكن (2) أو عرضاً كاللون وقيل العدم أولى به مطلقاً لأنه أسهل وقوعاً في الوجود ورد بأن سهولة العدم بالنظر إلى غيره لا يقتضي أوليته لذاته وقيل العدم أولى به في الأعراض السيالة كالحركة والزمان وهو محكي في المواقف (3) وللقاصد (4) وغيرهما وشبهة قائله أنه لولا أن العدم أولى بها لجاز بقاؤها ورد بأن الوجود غير البقاء وغير مستلزم له وقيل الوجود أولى به عند وجود العلة وانتفاء الشرط ورد بأن تلك الأولوية مستندة إلى الغير لا إلى ذات الممكن الذي الكلام فيه «و» الأصح «أن» الممكن «الباقى» أي الموجود «محتاج» في دوام بقائه «إلى السبب» المؤثر في بقائه كما يحتاج الممكن إلى السبب في ابتداء وجوده خلافاً للفلاسفة (5) في قولهم إذا وجد الفعل من الفاعل لم يبق له إلى الفاعل حاجة بقاء البناء بعد فقد البناء «وينبني» هذا الخلاف «على» الخلاف في «أن علة احتياج الأثر» وهو الممكن في وجوده «إلى المؤثر» هل هي «الإمكان» وهو لستواء الطرفين من الوجود والعدم بالنظر إلى ذات الممكن وهو قول الحكماء واختاره الإمام (6) وحكاها عن أكثر الأصوليين «أو» العلة «الحدوث» للممكن وهو خروجه من العدم إلى الوجود وهو مذهب الأشعري (7) ومحققى أصحابه «أو» الإمكان والحدوث «هما جزءا علة» فالعلة مركبة منهما «أو الإمكان» فقط «بشرط الحدوث» والفرق بين الإمكان والحدوث أن الحدوث هو كون الوجود (8) مسبقاً بعدم والإمكان كون الشيء في نفسه بحيث لا يمتنع وجوده ولا عدمه امتناعاً وجباً ذاتياً «وهي أقوال» أربعة فعلى أولها وهو الأصح

(1) في زت فإنه تعالى .

(2) في زت كان للممكن .

(3) ص: 448 .

(4) ص: 448 .

(5) ص: 442 .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 46 .

(8) ص: في زت كون للوجود .

يحتاج للممكن في بقائه إلى المؤثر لأن الإمكان لا ينفك عنه وعلى باقي الأقوال لا يحتاج إليه لأن المؤثر إنما يحتاج إليه على ذلك في الخروج من العدم إلى الوجود لا في البقاء و«الكان» موجود بدليل أن الجسم ينتقل عنه وإليه ويسكن فيه فيلاقيه ولا بد فيه من اللامسة أو النفوذ واختلف علماء الحكمة في ماهيته «قيل» هو «السطح الباطن» من الجسم «الحاوي للماس» أي للملاقي «للسطح الظاهر من» الجسم «الحوي» عليه كالسطح الباطن من الكوز الملاقي للسطح الظاهر من الماء الكائن فيه هذا مذهب أرسطاطو طاليس (1) وعليه متأخرو الحكماء كابن سينا (2) والفارابي (3) وأتباعهما وجنح الغزالي (4) إلى تصويبه وقال الأمدى (5) إنه الأشبه بأصول الفلاسفة، والسطح ماله طول وعرض ولا عمق له و«قيل» هو «بعد» أي خلا «موجود» قائم بنفسه «ينفذ» أي يخرق «فيه الجسم» الحال فيه بنفوذ بعد الجسم القائم به في ذلك البعد للوجود بحيث ينطبق بعد الجسم على بعد للكان وخرج بقيد النفوذ في بعد للكان بعد الجسم فإنه ليس محلاً للنفوذ فيه هذا مذهب أفلاطون (6) واختاره المصنف (7) والأمارات تساعد عليه فأنا نحكم بأن للماء فيما بين أطراف الإناء وأن الماء يزول ويفارق فإذا زال حصل الهواء في ذلك البعد بعينه والأبعاد التي بين غايات

(1) أرسطوطا ليس بن نيقوما خوس من أهل لسطاخرا وهو اللقدم للشيور وللعلم الأول والحكيم للطلق عندهم وكان مولده في أول سنة من ملك أردشير بن ذرافلما أتت عليه سبع عشرة سنة أسلمه أبوه إلى اللزذب أفلاطون فمكث عنده نيفا وعشرين سنة وإذا سموه للعلم الأول لأنه واضع التعاليم للنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل وحكمه حكم واضع النحو وواضع العروض فإن نسبة للنطق إلى اللعاني التي في الذهن كنسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر وهو واضع لا بمعنى أنه لم تكن اللعاني مقومة بالنطق قبله فقومها بل بمعنى أنه جرد آتته عن المادة فقومها تقريبا إلى أذهان للتعليم حتى يكون كالميزان عندهم يرجعون إليه عند لثبناه الصواب بالخطأ وكتبه في الطبيعيات والآلهيات والأخلاق معروفة ولها شروح كثيرة : انظر لللل والنحل ج 2 ص 119 .

(2) ص: 104 .

(3) 339-260 هـ = 950-814 م محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلع أبو نصر الفارابي ويعرف بالمعلم لثاني أكبر فلاسفة للسلمين تركي الأصل مستعرب ولد في فاراب على نهر جيحون ولتقل إلى بغداد فنشأ فيها وبها ألف أكثر كتبه وتوفي بدمشق وكان يحسن أكثر اللغات للستعملة في عصره ويقال أن الآلة للعرفة بالقانون من وضعه وكان زاهدا ميل إلى الانفرد بنفسه له نحو مائة كتاب منها الفصوص وإحصاء العلوم وآراء أهل المدينة الفاضلة وغيرها الاعلام ج 7 ص 20 .

(4) ص: 39 .

(5) ص: 39 .

(6) يرجع أنه ولد بين سنتي 429-427 ق م أفلاطون بن أرسطو قليس من اثينية وهو آخر للتقدمين الأوائل الأساطين معروف بالتوحيد والحكمة ولد في زمن أردشير بن ذرافل في سنة 16 من ملكه وفي 26 من ملكه كان حدثا متعلما يتلمذ لسقراط ولما لقتيل سقراط بالسوم ومات قام مقامه وجلس على كرسيه وحكى عنه أنه قال أن للعلم محدثا مبدعا أزيل اظر لللل والنحل ج 2 ص 88 الشهرستاني .

(7) ترجمته أول للكتاب

الأجسام ثلاثة بعد الطول وبعد العرض وبعد العمق فما كان ذا بعد واحد فخط وما كان ذا بعدين فسطح وما كان ذا ثلاثة فجسم تعليمي و« قيل » المكان « بعد مفروض » أي مقدر يفرض ممتدا في الجهات صالحا لأن يشغله ثالث غير الجسمين اللذين لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما لكنه الآن خال عن الشاغل هذا قول قدماء الفلاسفة (1) قالوا لأننا لو فرضنا الإناء خاليا عن الأجسام لعلمنا أن بين طرفيه بعد فإذا كان المكان البعد المفروض الخالي عن الجسم و« البعد » للمفروض هو « الخلاء » بالمد أي الفضاء الخالي عن الشاغل و« الخلاء جائز » عند أكثر المتكلمين وممتنع عند الحكماء القائلين بأن المكان هو السطح « وللرد منه » أي من الخلاء « كون الجسمين » بحيث « لا يتماسان » أي لا يتلاقيان « ولا » يكون « بينهما ما يماسهما » أي ولا يتوسط بينهما ما يلاقيهما فهذا الكون الجائز هو الخلاء الذي هو معنى البعد للمفروض الذي هو معنى المكان فيكون خاليا عن الشاغل هذا تفسير المتكلمين ولستدل للجوز للخلاء بأنه لو لم يكن في الخارج خلاء بل كان العالم كله ملآن (2) لزم من حركة بعضه تدافع العالم بأسره وهو باطل ولستدل للمانع للخلاء بأن الماء إذا صب في الإناء مشبك الأعلى فإن الهواء يخرج عند صب الماء ويزاحم الهواء حتى يسمع لهما صوت عند تزامهما والخلاف المذكور في الخلاء داخل العالم أما الخلاء خارج العالم فمتفق عليه بين المتكلمين والحكماء وإنما الخلاف بينهم في تسمية ما وراء العالم بالبعد فهو عند الحكماء عدم محض يثبتته ألوههم ويفرضه من عند نفسه ولا عبرة بتقديره الذي لا يطابق الواقع في نفس الأمر فحقه أن لا يسمى بعدا ولا خلاء وعند المتكلمين هو بعد موهوم كالمفروض فيما بين الأجسام على رأيهم و« الزمان » الليل والنهار اختلف فيه علماء الحكمة على ثلاثة أقوال « قيل » هو « جوهر » قائم بنفسه مجرد عن مادة يتركب عنها غني عن وجود حركة و« ليس بجسم » أي مركب و« لا جسماني » أي ولا داخل في جسم لأن الجسم قار الذات والزمان غير قار فلا يكون جسما ولا حالا في جسم سميت دائرته وهي منطقة البروج فيه هذا قول قدماء الفلاسفة (3) « وقيل » هو « فلك معدل النهار » وهذا الفلك جسم بمعدل الليل والنهار لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس على سمت تلك الدائرة

(1) ص: 442

(2) في جميع لنسخ ملا والصواب ملآن وفي لسان العرب والعامية تقول إناء ملآن: مادة ملا .

(3) ص: 442 .

و«قيل» هو «عرض» والقائلون بأنه عرض اختلفوا فيه «فقيل» هو «حركة معدل» الليل و«النهار» أي حركة إدلة الفلك للمستقيم فالشمس تطلع كل يوم وتغرب ولولا ذلك لما اختلف الليل والنهار «وقيل مقدر الحركة» أي مقدر حركة معدل الليل والنهار من حيث التقدم والتأخر العارضين للحركة باعتبار قطع المسافة و«المختار أنه» عرض وأنه «مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزالة للإيهام» من المتجدد الأول بمقارنة المتجدد الثاني كقولك لشخص آتيك وقت طلوع الشمس فالإتيان متجدد موهوم وطلوع الشمس متجدد معلوم والإتيان مقارن للطلوع هذا قول المتكلمين والأقوال قبله للحكماء ومنهم من أنكر وجوده قال الزركشي (1) والقصد من هذه المباحث أن إله العالم تعالى يمتنع أن يكون مختصا بشيء من الأمكنة والأزمنة «ويمتنع تدخل الأجسام» والجواهر أي دخول بعضها في بعض على وجه النفوذ فيه والملاقاة له بأسره من غير زيادة في الحجم ولا تنوّ في الجسم وإنما لمتنع ذلك لما فيه من مساواة الكل للجزء في العظم وبهذا التعليل يندفع قول ابن أبي جمرة (2) في حديث إرسال الملك إلى الرحم لينفخ فيه الروح وهذا يرد على قول من قال أن الجوهر لا يدخل في الجوهر لأن الملك جوهر ويدخل في الرحم لتصوير النطفة ونفخ الروح فيها والرحم جوهر ولا يشعر صاحبه به ووجه دفعه أن دخول الملك في فضاء الرحم دخول مطروف في ظرف وليس من تدخل الأجسام في شيء ويندفع قول النظام (3) أن اللون والطعم والرائحة كل منها جسم لطيف فإذا تدخلت هذه الأجسام اللطيفة حصل من مجموعها جسم كثيف «و» يمتنع على قول أهل الحق «خلو الجوهر» مفردا كان أو مركبا مع جوهر آخر وهو الجسم «عن جميع الأعراض» بأن لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم عند تشخصه شيء من الأعراض لأنه لا يوجد جوهر بدون تشخصه (4) وتشخصه إنما هو بأعراضه وخالف بعض الفلاسفة (5) فقالوا بخلو الجوهر عن أعراضه و«الجوهر» أي الجسم «غير مركب من الأعراض» لأنه يقوم بنفسه بخلاف الأعراض وذهب النظام إلى تركيب الجوهر من الأعراض وأن الجواهر أعراض مجتمعة «والأبعاد» الثلاثة وهي الطول والعرض والعمق

(1) ص: 40 .

(2) ص: 400 .

(3) ص: 247 .

(4) في ز بدون تشخص

(5) ص: 442 .

للجوهر «متناهية» بحدود ينتهي الجسم إليها وانتهائه إما إلى خلاء أو ملاء هذا مذهب للتكلمين والفلاسفة خلافا لحكماء الهند (1) وبعض المتقدمين حيث أثبتوا أبعادا لا نهاية لها أما الجوهر الفرد فلا إبعاد له و«المعلول قال الأكثر يقارن علته زمانا» عقلية كانت أو وضعيه فالأولى كحركة الخاتم فإنها معلول وعلته حركة الأصبع وهي مقارنة لحركة الخاتم والثانية كقولك لعبدك إن دخلت الدار فأنت حر وما قاله الأكثر هو أحد أقوال ثلاثة وهو الصحيح في أصل (2) الروضة ونسبه إمام الحرمين (3) للمحققين وثانيها وهو المعبر عنه بقوله و«المختار وفاقا للشيخ الإمام» والد المصنف (4) أن العلة تسبق المعلول وهو «يعقبها مطلقا» عما بعده من قيد التفصيل و«ثالثها» يعقبها «إن كانت وضعية لا» إن كانت «عقلية» فإن العقلية يشترط مقارنتها لمعلولها لكونها مؤثرة بذاتها «أما الترتب» أي ترتب المعلول على العلة «رتبة فوافق» بين العلماء و«اللذة» الدنيوية «حصرها الإمام» الرازي (5) «والشيخ الإمام» والد المصنف «في المعارف» أي في معرفة الأشياء والوقوف على حقائقها على ما يوخد من كلام الإمام (6) فإنه قال اللذات المطلوبة في هذه الحياة العاجلة محصورة في ثلاثة أدناها اللذات الحسية وهي قضاء الشهوتين وأوسطها اللذات الخيالية وهي الحاصلة من حب الاستعلاء بسبب معرفة الأشياء والوقوف على حقائقها وهي اللذة على الحقيقة انتهى ملخصا وإنما حصرها في الثالثة لأن الأولى والثانية لدفع الألم فلذة الأكل والشرب والجماع دفع لألم الجوع والعطش ودغدغة المني لأوعيته ولذة الاستعلاء والرياسة دفع ألم القهر والغلبة واحتراز بالدنيوية عن الآخروية فإنها لذات حقيقية لا يدرك كنهها و«قال» محمد «بن زكريا» الطبيب الرازي (6) اللذة «هي الخلاص من الألم» وزيفه الإمام بما إذا وقع البصر على صورة حسنة فإنه يلتذ بأبصارها مع أنه لم

(1) شبه جزيرة في جنوبي آسيا تشكل مثلثا وتشتمل على كل من الجمهورية الهندية وباكستان وبنغلاديش والنيبال أنظر منجد الاعلام.

(2) هو شرح الوجيز للراقي كشف الظنون ج 1 ص 929 .

(3) ص: 50 .

(4) ص: 61 .

(5) ص: 22 .

(6) 313-251 هـ = 865-925 م محمد بن زكريا الرازي أبو بكر فيلسوف من الأئمة في صناعة الطب من أهل الري ولد وتعلم بها وسافر إلى بغداد بعد سن 30 ثم هكف على الطب والفلسفة في كبره فنبغ ولتشتهر ومات ببغداد له تصانيف كثيرة جدا منها الحاوي في صناعة الطب وهو أجل كتبه والطب للنصوري والفصول في الطب الاعلام ج 6 ص 130 .

يكن له شعور بها حتى تجعل تلك اللذة خلاصا من ألم الشوق إليها «وقيل» أي قال ابن سينا (1) في الشفاء (2) اللذة «إدراك للملائم» من حيث هو ملائم والألم إدراك المنا في انتهى والملائم بضم الميم الأولى هو الكمال الحاصل (3) للشيء «والحق» ما قاله السمرقندي (4) في الصحائف (5) «أن الإدراك» للملائم ليس هو اللذة بل هو «ملزومها» لا هي لأن الإدراك سبب اللذة وفي المطالع (6) تبعا للمحصول (7) إن اللذة لا تحد لأنها من الوجدانيات «وتقابلها الألم» فهو على قول ابن زكريا (8) وجودي وهو الوقوع في الألم وعلى قول ابن سينا عدمي وهو إدراك غير الملائم وهو المنافي «وما تصوره العقل» محصور في ثلاثة أقسام لأنه «إما واجب أو ممتنع أو ممكن» وذلك «لأن ذاته» أي ذات المتصور «إما أن يقتضي وجوده في الخارج» بحيث لا يعقل انفكاكها عنه فهو الواجب «أو» يقتضي «عدمه» في الخارج بحيث لا يتصور وجودها فيه فهو الممتنع «أو لا يقتضي شيئا» من وجوده وعدمه بأن يستوى طرفاه فهو الممكن وكل من هذه الثلاثة لا ينقلب إلى الآخر لأن مقتضى الذات لازم لها فلا يصير الواجب ممكنا (9) ولا الممكن واجبا ولا كل واحد منهما ممتنعا وحصره بعضهم في قسمين فقط فقال المتصور (10) إما أن يكون ممتنعا أو لا وغير الممتنع الواجب والممكن والمصنف تبع الشامل الصغير في ختم كتابه (11) بعلم التصوف ليكون السعي في تطهير القلب خاتمة الأمر فقال:

-
- (1) ص: 104 .
(2) كتاب الشفاء في الحكمة 18 جزء كشف الظنون ج 5 ص 309 .
(3) في خ الكمال الخالص والواجب ما في زت .
(4/5) هو شمس الدين محمد السمرقندي المتوفى 600 له صحائف في الكلام. وفي التفسير كشف الظنون ج 2 ص 1074 وفي ج 6 منه محمد بن أشرف السمرقندي الحكيم شمس الدين المتوفى 600 «قال» وفي كشف الظنون أرخ وفاته في حدود 600 ورأيت شرحه على المقدمة البرهانية للنسفي فرغ منها سنة 690 فليصح هكذا قال فرغ منها ولعله منه. له من الكتب آداب الفاضل وأشكال التأسيس في الهندسة. الصحائف في الكلام. للعارف شرح الصحائف وغيرها أنظر كشف الظنون ج 6 ص 106 .
(6) مطالع الأنوار في النطق للقاضي سراج الدين محمد بن أبي بكر الأرموي المتوفى 682 كشف الظنون ج 2 ص 1715 .
(7) ص: 34 .
(8) ص: 57 .
(8) ص: 853 .
(9) في خ الواجب لذاته والصواب ما في زت .
(10) في خ فقال للوجود والصواب ما في زت .
(11) أي في ختم كتابه هذا .

رَفَعُ

عبد الرحمن (النجدي)
أسكنه الله الفردوس

خاتمة في مبادئ التصوف

المصنف في القلوب

«خاتمة» في مبادئ التصوف المصفي للقلوب وللناس في تعريفه عبارات كثيرة أوردتها الحافظ أبو نعيم (1) في الحلية (2) مفرقة في التراجم قال الأشعري (3) «أول الواجبات» على المكلف «المعرفة أي معرفة الله تعالى وما يجب له ويمتنع عليه لأنها أساس باقي الواجبات لتوقفها عليها والمراد المعرفة الإيمانية لا المعرفة بكنه الحقيقة لأنها ممتنعة عقلا وشرعا و«قال الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرايني (4) أول الواجبات «النظر المؤدي إليها» أي إلى المعرفة لأنه مقدمتها قال الله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ (5) «وقال القاضي» أبو بكر الباقلاني (6) أول الواجبات «أول النظر» لتوقف النظر على أول أجزائه «و» قال أبو بكر «بن فورك (7)» وأبو المعالي «إمام الحرمين (8)» أول الواجبات «القصد إليه» أي إلى النظر لتوقف النظر على قصده واعتراض على المصنف بأن ما نقله عن القاضي (9) مخالف لما في المواقف (10) وشرح المقاصد (11) من أن القاضي موافق لابن فورك ولإمام في أن أول واجب القصد إلى النظر ويجاب عنه بأن ما في المتن

(1) 430-336 هـ = 1038-948 م أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني أبو نعيم حافظ مؤرخ من الثقات في الحفظ والمرولية ولد ومات بأصبهان من تصانيفه حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ومعرفة الصحابة وطبقات للحدثين وغيرها الاعلام ج 1 ص 157 .

(2) حلية الأولياء في الحديث للحافظ أبي نعيم كتاب حسن معتبر أنظر كشف الظنون ج 1 ص 689 .

(3) ص: 46

(4) ص: 48 .

(5) سورة الأعراف: الآية 185 .

(6) ص 47 .

(7) ص: 96 .

(8) ص: 50 .

(9) ص: 47 .

(10) ص: 448 .

(11) للقاصد وشرحه للتفتازاني .

يعزى إلى القاضي أيضا كما قاله ابن التلمساني (1) في إملائه على لمع الأدلة لإمام الحرمين (2) «وذو النفس الأبية» أي الممتنعة وهي التي لا تريد إلا العلو الأخرى «يربأ» أي يرتفع «بها» صاحبها بمجاهدته لها «عن سفساف» أي دني «الأمر» من الأخلاق للذمومة كالكبر والغضب والحقد والرياء والحسد وسوء الخلق وقلة الاحتمال «وبجنح» أي يميل بنفسه الأبية «إلى معاليها» من الأخلاق للمحمودة كالتواضع وكثرة الاحتمال وهذا مأخوذ من حديث إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها (3) روله البيهقي (4) قال ابن الأثير (5) والسفساف الأمر الحقيق والرديء من كل شيء انتهى ويربأ يسكون للهملة وفتح للوحدة وبالهمز في آخره مأخوذ من قولهم إني لأربأ بك عن هذا الأمر أي أرفعك عنه قاله الجوهري (6) «ومن عرف ربه» بأسمائه وصفاته وأنه الغني المطلق ويده النفع والضرر «تصور تبعيده» له بإضلاله إياه بالمقت والإبعاد و«تقريبه» له بهدايته إياه باللطف والإرشاد «فخاف» عقابه «ورجا» ثوابه وفي ذلك إشارة إلى الخوف والرجاء الدال عليهما قوله تعالى ﴿يَرْجُواْ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ (7) والمراد بالبعد والقرب الإضلال والهداية لا المسافة لاستحالتها في حق الله تعالى، وقدم الخوف لأنه لدفع مفسدة وآخر الرجاء لأنه لجلب مصلحة، ودفع للمفسدة مقدم على جلب المصلحة «فأصغى» العارف «إلى الأمر والنهي» من ربه «فارتكب» مأموره «واجتنب» منهيه «فأحبه مولاه فكان» مولاه «سمعه» الذي يسمع به «وبصره» الذي يبصر به «وبده التي يبطلش بها» فبه يسمع وبه يبصر وبه يبطلش «واتخذ» وليا إن سأل أعطاه وإن استعاذ به أعاده» هذا مأخوذ من حديث البخاري (8) وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنواقل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به

(1) 644-567 هـ 1246-1172 م عبد الله بن علي الفهري اللصري الشافعي المعروف بابن التلمساني شرف الدين أبو محمد فقيه أصولي تصدر للإقرء بالقاهرة وتوفي بها في 11 جمادى الأخيرة من تصانيفه شرح التنبية للشيرازي في فروع الفقه الشافعي وشرح للعالم في أصول الفقه للرازي وللجموع وغيرها: معجم المؤلفين ج 6 م 3 ص 133 الاعلام ج 4 ص 125 كشف الظنون ج 5 ص 460 وج 2 ص 1561 .

(2) ص: 50.

(3) روله في الجامع الصغير عن الطبراني في الكبير عن الحسين بن علي وعليه علامة الحسن ج 1 ص 253 .

(4) ص: 385.

(5) ص: 284.

(6) ص: 24.

(7) الإسراء: 57 .

(8) ص: 103 .

وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها وإن سألتني أعطيته وإن استعاذ بي لأعيذنه (1) والمراد أن الله تعالى يتولى أمر محبوبه في جميع أحواله فحركاته وسكناته به تعالى كما أن أبوي الطفل لمحبتهما له التي أسكنها الله تعالى في قلوبهما يتوليان جميع أحواله فلا يأكل إلا بيد أحدهما ولا يمشي إلا برجله إلى غير ذلك وفي حديث اللهم ثلاثة ككلاء الوليد (2) ولستعاذني بالنون والباء «ودنى الهمة» وهو من يجنح إلى سفساف الأمور ويعدل عن معاليها «لا يبالي» بتقريب الله له بما (3) يرضيه أو بتبعيده له بما يسخطه ويقصر نفسه على حطام الدنيا ويركن إليها ويترك الآخرة ونعيمها «فيجهل فوق جهل الجاهلین (4)» فلا يتصور جهل فوق جهله فيصير أضل من الأنعام «ويدخل تحت ربة» أي عروة «المارقين» من الدين وهم الذين انقطعت عروتهم والربة براء مكسورة وموحدة ساكنة العروة والمارقين جمع مارق من مرق السهم من الرمية خرج وفي حديث حذيفة (5) من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه (6) «فدونك» أيها المخاطب بعد أن عرفت حال علي الهمة ودنيئها «صالحا» وهو سلوك طريق الهدى «أو فسادا» وهو سلوك طريق الردى و«رضى» من الله عنك «أو سخطا» منه عليك «وقربا» من الله «أو بعدا» منه «وسعادة» من الله «أو شقاوة» منه و«نعيمًا» منه «أو جحيمًا» فأفاد بدونك الإغراء بالنسبة إلى الصلاح وما يناسبه من الأمور التي ردد بين كل اثنين منها والتحذير بالنسبة إلى الفساد على أن دونك تستعمل للإغراء والتحذير وأحسن في ترتيب الأسباب على مسبباتها في كلا الحالين فإن الصلاح سبب للرضى والرضى سبب للقرب والتقرب سبب للسعادة والسعادة سبب للنعيم كما أن الفساد سبب للسخط والسخط سبب للبعد والبعد سبب للشقاوة

(1) روله في البخاري عن أبي هريرة في الرقاب باب لتواضع ج 7 ص 190 .

(2) روله في الجامع الصغير عن أبي يعلى عن ابن عمر بلفظ اللهم واقية كواقية الوليد وعليه علامة الضعف ج 1 ص 191

(3) في زت بتقريب الله له لما يرضيه

(4) هذا مأخوذ من قول عمر بن كلثوم لتغلي في معلقته

ألا لا يجهلن أحد علينا * فنجهل فوق جهل الجاهلین

(5) ص: 305 .

(6) روله أحمد والحاكم عن حذيفة بلفظ من فارق الجماعة ولستذل الإمارة لقي الله ولا حجة له عند الله للسند ج 5

ص 387 للسند كتاب العلم باب من فارق الجماعة ويلفظ الكتاب روله عن أبي ذر للسند ج 5 ص 180 والسند

ج 5 ص 117 .

والشقاوة سبب للجحيم أعادنا الله منها «وإذا خطر لك» أي ألقى في قلبك «أمر» من الأمور «فزنه با» الميزان للمعتبر (1) في «الشرع» فإنه لا يخلو إما أن يكون مأمورا به أو منهيًا عنه أو مشكوكا فيه «فإن كان مأمورا» به «فبادر» إلى فعله «فإنه من الرحمن» رحمك به حيث أخطره ببالك ليريد لك الخير «فإن خشيت وقوعه لا إيقاعه على صفة منهية» شرعيا كرىء أو عجب من غير قصد لذلك «فلا» بأس عليك «في وقوعه على هذه الصفة أما إذا أوقعت الخاطر على الصفة للنهية وقصدتها فعليك الإثم فتستغفر الله تعالى من هذا الخاطر المذموم الناشئ عن كيد الشيطان فإن الاستغفار كفارة له ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال قد نقل عن رابعة العدوية (2) إنها قالت استغفارنا يحتاج إلى استغفار فإن ظاهره أن من استغفاره ناقص لا يستغفر (3) فأجاب بقوله «احتياج استغفارنا إلى استغفار» لنقصه لغفلة قلوبنا «لا يوجب ترك الاستغفار» بل نأتي به فإنه خير من السكوت لأن اللسان إذا ألف ذكرًا يوشك معه ألف القلب له فيوافقته فيحصل الاستغفار الكامل قال الغزالي (4) في باب التوبة إن جريان الاستغفار على اللسان مع الغفلة حسنة لأنها خير من حركة اللسان بغيبة أو فضول كلام انتهى و«من ثم» أي من أجل أن احتياج الاستغفار لاستغفار آخر لا يوجب ترك الاستغفار بالكلية «قال» الشيخ شهاب الدين «السهوردي (5)» بسين مهملة مضمونة وولو مفتوحة نسبة إلى سهوردي (6) بلدة من عراق العجم صاحب عولوف المعارف (7) لمن سألته تعمل مع خوف العجب أو لا تعمل حذرا من العجب «اعمل وإن خفت العجب» حال كونك «مستغفرا منه» إذا وقع قصداً فإن ترك العمل للخوف منه من مكابد

(1) هكذا في كل نسخ والليزان مؤنث انظر للجل للزجاج ص 223 وقاموس مادة وزن .

(2) توفيت 135 هـ = 752 م رابعة بنت إسماعيل لعدوية أم الخير مولاة آل عتيك البصرية صالحة مشهورة من أهل البصرة ومولدها بها من كلامها اكتموا حسناتكم كما تكتمون سيئاتكم توفيت بالقدس وقبرها يزل على رأس جبل يسمى الطور وقيل وفاتها 185 هـ = الاعلام ج 3 ص 10 .

(3) في زت فإن ظاهره أن من استغفاره ناقص لغفلة قلبه ينبغي أن لا يستغفر لاحتياج استغفاره إلى استغفار آخر فأجاب .

(4) ص: 39 .

(5) 539-632 هـ = 1145-1234 م عمر بن محمد بن عبد الله بن عمويه أبو حفص شهاب الدين القرشي التميمي البكري السهروردي فقيه شافعي مفسر واعظ من كبار الصوفية مولده في سهوردي ووفاته ببغداد كان شيخ الشيوخ ببغداد واقعد في آخر عمره فكان يحمل إلى الجامع من كتبه عولوف المعارف ونخبة البيان في تفسير القرآن وجذب القلوب إلى موصلة للحبوب وغيرها الاعلام ج 5 ص 62 .

(6) سهوردي بضم أوله وسكون ثانيه وفتح الراء والو وسكون الراء ودال مهملة بلدة قريبة من زنجان بالجبال خرج منها جماعة من الصالحين والعلماء معجم البلدان ج 3 ص 329 .

(7) عولوف للمعارف في التصوف المكشف ج 2 ص 1177 .

الشيطان و«إن كان» الخاطر «منهيا» عنه «فإياك» أن تفعله «فإنه من الشيطان» سؤله لك «فإن ملت» إلى فعله «فاستغفر» الله تعالى من هذا الليل ليكون الاستغفار كفارة له و«حديث النفس» وهو ما يقع فيها من تردداتها بين فعل الخاطر المذكور وتركه «ما لم تتكلم» به أو تعمل «به» و«الهم» منها بفعله ما لم تتكلم أو تعمل به «مغفوران» أي الحديث والهم دليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم رواه الشيخان (1) ودليل الثاني قوله صلى الله عليه وسلم من هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب أي عليه روله مسلم (2) وعطف الهم على حديث النفس من عطف الخاص على العام لأن حديث النفس يصدق بالتردد في الفعل ويقصد الفعل وهو الهم وجعل والد للمصنف (3) ما يجري في النفس خمس مراتب الأولى الهاجس وهو ما يلقي فيها والثانية الخاطر وهو ما يجول في النفس بعد إلقائه فيها والثالثة حديث النفس وهو التردد هل يفعل أولا والرابعة الهم وهو قصد الفعل وهذه المراتب الأربعة لا مواخذه فيها والخامسة العزم وهو الجزم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين واقتصر المصنف منها على المرتبة الثالثة والرابعة لأن كلا منهما تستلزم الأولى والثانية إذ لا تردد في الشيء ولا هم به إلا بعد إلقائه في النفس وجريانه (4) فيها فعدم اللواخذه بكل منهما يتضمن عدم المواخذه بالأولى والثانية «فإن لم تطعك» النفس «الأمانة» بالسوء على عدم فعل ذلك الخاطر للنهي عنه لميلها للشهوات للحبوبة لها بالطبع «فجاهدها» حتما لتطيعك في الاجتناب فإنها أكبر أعدائك وتريد هلاكك كما تجاهد من يريد اغتيالك بل هذا أعظم «فإن» غلبتك النفس الإمارة و«فعلت» الخاطر المذكور «فتب» إلى الله على الفور وجوبا ليرفع عنك إثم الفعل إذا تحقق منك الإقناع «فإن لم تقلع» بضم أوله من أقلع عن الأمر انفصل عنه أي إن لم تقلع النفس الإمارة عن فعل الخاطر المذكور «لاستلذا» بالخاطر «أو كسل» عن الخروج عنه «فتذكر» أنت «هازم» بالمعجمة أي قاطع «الذات

(1) روله البخاري في الطلاق باب الطلاق في الإغلاق عن أبي هريرة ج 6 ص 169 ومسلم في الإيمان عنه باب تجاوز الله عن حديث النفس ج 1 ص 81 منشورات الآفاق.

(2) روله مسلم عن أبي هريرة في الإيمان باب إذا هم لعبد بحسنة ج 1 ص 83 .

(3) ص: 61 .

(4) في زت وجولانه فيها .

وفجأة الفوات» أي تذكر الموت وفجأة الفرقة للتوبة وغيرها من الطاعات «أو» لم تقلع «لقنوط» أي يأس من رحمة الله وعفوه عما فعلت «فخف مقت» أي شدة عقاب «ريبك» حيث أضفت إلى الذنب اليأس من العفو عنه وقد قال تعالى ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون (1) «ولذكر سعة رحمته» تعالى التي لا يعلمها على الحقيقة إلا الله لترجع عن داء قنوطك وكيف تنقط وقد نهى الله تعالى عن القنوط قال الله تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا (2) من رحمة الله «واعرض» على نفسك «التوبة ومحاسنها» من العفو والغفرة لتتوب عما فعلت فتقبل ويعفى عنك فضلا من الله ونعمة عليك «و» التوبة «هي الندم» على للعصية وعرف بعضهم الندم بأنه تحزن وتوجع لما فعل وتمني كونه لم يفعل ولا يجب استدامة الندم في جميع الأزمنة فعلا بل يكفي استحضاره حكما بأن لا يصدر ما ينافيه و«تتحقق» التوبة «بالاستغفار وبالإقلاع» عن الذنب في الحال «وعزم أن لا تعود» إليه في المثال «وتدرك ممكن التدرك» إن تعلق الذنب بحق آدمي كقذف فيخرج عنه لمستحقه أو ولرثه فإن لم تجد للمستحق ولا ولرثه فقال بعضهم أنه يكفي في هذه الحالة أن يستغفر لصاحب الحق وجعل الآمدي (3) وصاحباً للمواقف (4) والمقاصد (5) التدرك واجبا برأسه قال الآمدي إذا أتى بالمظلمة كالقتل والضرب فقد وجب عليه أمران التوبة والخروج عن المظلمة وهو تسليم نفسه مع الإمكان ليقترض منه ومن أتى بأحد الواجبين لم تكن صحة ما أتى به متوقفة على الإتيان بالواجب الآخر كما لو وجب عليه صلاتان فأتى بإحدهما دون الأخرى وفي المقاصد أنه التحقيق قال إلا أنه قد لا تصح التوبة بدونه كرد المغصوب وفي نسخة والاستغفار عقب قوله بالإقلاع ولا حاجة إليه مع ما ذكر وفي نسخة قبله وفي نسخة إسقاطع بالكلية و«تصح» التوبة و«لو بعد نقضها عن ذنب» يعني إذا تاب عن ذلك ثم نقض التوبة بمعاودة ذلك الذنب لم تبطل توبته السابقة بل هي محكوم لها بالصحة لأن التوبة مأمور بها فهي عبادة وإذا وقع بعد فعل العبادة ما يوجب الإتيان

(1) الحجر: 56 .

(2) الزمر: 53 .

(3) ص: 39 .

(4) الأبيحي عضد لدين ص 42 .

(5) سعد لدين التفتازلي ص: 29 .

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

بمثلها لم يكن ذلك مبطلاً للأولى بل هو ذنب يوجب توبة أخرى وقال القاضي أبو بكر (1) لا تصح التوبة عن ذنب صغير لتكفيره باجتناب الكبائر لقوله تعالى ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (2) وتصح التوبة أيضاً عن ذنب «مع الإصرار على» ذنب «آخر ولو» كان الذنب المصر عليه «كبيرا عند الجمهور» وقيل لا تصح التوبة عن ذنب مع الإصرار على ذنب كبير «وإن شككت» في الخاطر الذي ورد (3) على قلبك «أما مأمور» به «أم منهي» عنه «فامسك» عنه ندبا حذرا من الوقوع في المنهي عنه «و من ثم» أي من الأمر بالإمساك «قال» الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف «الجويني (4)» نسبة لجوين (5) ناحية كبيرة من نواحي نيسابور (6) «في المتوضئ يشك» في غسلة من غسلات «ثالثة» فيكون مأمورا بها «أم رابعة» فيكون منهيها عنها «لا يغسل» شيئا خوف الوقوع في المنهي عنه لأن ترك سنة التكرار أهون من ارتكاب بدعة الزيادة على الثلاث وغير الجويني قال يغسل لأن التثليث مأمور به ولم يتحقق قبل هذه الغسلة فيأتي بها كما لو شك في عدد الركعات وهذا القول هو الأرجح «وكل» شيء «واقع» من خير وشر وطاعة ومعصية وخاطر وفعله وتركه كائن «بقدرته الله تعالى وإرادته هو خالق كسب العبد» أي مكسوبه وهو الفعل الاختياري «قدر له» أي للعبد «قدرة هي استطاعته تصلح للكسب» أي للفعل الواقع منه «لا للإبداع» أي للتأثير والإيجاد بخلاف قدرة الله فإنها للإبداع لا للكسب «فالله خالق غير مكتسب والعبد مكتسب غير خالق» فأفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرته الله تعالى وحدها وليس لقدرة العباد تأثير فيها بل الله سبحانه أجرى عاداته بأن يوجد في العبد (7) قدرة واختيارا فيكون فعل العبد مخلوقا لله إبداعا وإحداثا ومكسوبا للعبد وللراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له هذا مذهب

(1) ص: 47.

(2) النساء: 31.

(3) في زت الذي خطر على قلبك.

(4) ص: 60.

(5) لم كورة جليلة نزهة على طريق القراقل من بسطام إلى نيسابور يسميها أهل خرلسان كويان فعبرت فقبل جوين معجم البلدان ج 2 ص 223.

(6) بفتح أوله والعامه بسمونه نساوور وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنيع العلماء للعجم ج 5 ص 382.

(7) في زت للعبد.

الأشعري (1) وخالفه جماعة من أتباعه فقال الأستاذ أبو إسحاق (2) فعل العبد واقع بمجموع القدرتين قدرة الله وقدرة العبد التي خلقها له بأن يتعلق جميعا بالفعل نفسه وجوز اجتماع مؤثرين على أثر واحد وقال القاضي الباقلاني (3) فعل العبد واقع بمجموعهما بمعنى أن قدرة الله تعالى تتعلق بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته من حيث كونه طاعة أو معصية أو غيرهما كما في لطم اليتيم تأديبا وإيذاء فإن ذات اللطم واقعة بقدرة الله وكونه في الصورة الأولى طاعة وفي الثانية معصية بقدرة العبد وتأثيره وقال إمام الحرمين (4) كالحكماء فعل العبد واقع على سبيل الوجوب وامتناع التخلف بقدرة يخلقها الله في العبد إذا قارنت حصول الشرائط ولارتفاع الموانع وقالت المعتزلة (5) العبد خالق لأفعاله والضابط لهذه المذهب في هذه المسألة أن يقال للوثر في فعل العبد إما قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد أصلا وهو مذهب الجبرية (6) أو بلا تأثير لقدرة العبد وهو مذهب للأشعري أو للوثر قدرة العبد فقط بلا إيجاب والضرر بل باختيار وهو مذهب للمعتزلة أو بالإيجاب وامتناع التخلف وهو مذهب الحكماء أو مجموع القدرتين على أن يؤثر في أصل الفعل وهو مذهب الأستاذ أو على أن يؤثر (7) قدرة العبد في وصفه بأن يجعله موصوفا بمثل كونه طاعة أو معصية وهو مذهب القاضي وكون فعل العبد مكتسبا له مخلوق لله تعالى متوسط بين قول المعتزلة أن العبد خالق لفعله لأنه يثاب ويعاقب عليه وبين قول الجبرية إنه لا فعل للعبد أصلا وهو آلة محضة كالسكين في يد القاطع والذي ألبأ الأشعري (8) إلى المتوسط بين مذهبي الجبر والاعتزال لزوم محذور على كل منهما أما مذهب الجبرية فلأنه يلزم عليه إنكار (9) الضروري وهو عين المكابرة وذلك أنا نعلم بالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلا في بعض الأفعال كحركة البطش دون بعض كحركة الارتعاش، وأما مذهب للمعتزلة (10) فلأنه يلزم عليه إنكار البرهان وهو سفسطة فقد قام البرهان عقلا

(1) ص: 46.

(2) ص: 48.

(3) ص: 47.

(4) ص: 50.

(5) ص: 32.

(6) ص: 300.

(7) في زت أن تأثير قدرة العبد .

(8) في زت الأشاعرة.

(9) في خ لرتكاب الضروري والصواب إنكار كما في زت

(10) ص: 32.

ونقلنا على أن الله تعالى خالق كل شيء «ومن ثم» أي ومن أجل أن العبد مكتسب لا خالق لكون قدرته للكسب لا للإبداع فلا توجد إلا مع الفعل قال الأشعري (1) ومعظم أصحابه «الصحيح أن القدرة» من العبد «لا تصلح للضدين» أي للتعليق بهما قالوا لو صلحت للضدين لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتهما لتلك القدرة المتعلقة بهما قالوا إن القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقا سواء كانا متضادين أم متمثلين أم مختلفين لامعا ولا على سبيل البديل بل القدرة الواحدة لا تتعلق إلا بمقدور واحد وذلك لأنها مع للمقدور ولا شك إنما نجده عند صدور أحد للمقدورين منا مغاير لما نجده عند صدور الآخر وقيل تصلح للتعليق بالضدين على سبيل البديل أي تتعلق بهذا بدلا عن تعلقها بالآخر وبالعكس فإن اقترنت بإيمان صلحت له دون الكفر وإن اقترنت بكفر صلحت له دون الإيمان هذا قول بعض الأشاعرة (2) بأن العبد خالق لفعله فقدرة كقدرة الله في وجودها قبل الفعل وصلاحياتها للتعليق بالضدين على سبيل البديل هذا قول كثير من أصحابنا واقتصر في المواقف (3) على نسبته إلى ابن الروندي (4) من المعتزلة «و» الصحيح عند المتكلمين «أن العجز» من العبد العاجز «صفة وجودية» قائمة به «تقابل القدرة تقابل الضدين» بنصب تقابل على المصدرية «لا» عدمية تقابل القدرة تقابل «العدم والملكة» بفتح الميم واللام كما قال الفلاسفة (5) فمعنى العجز عندهم عدم القدرة عما من شأنه القدرة واختاره الإمام (6) في المعالم (7) فقال لأننا متى صورنا (8) هذا العدم حكما بكونه عاجزا وعلى الصحيح يكون في الزمن بكسر الليم معنى يقتضي عدم الفعل منه لا يوجد في غير الزمن للمنع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل فالزمن للزمانة والمنوع للمنع وعلى مقابل الأصح لا اشتراك بينهما بل الزمن ليس بقادر أصلا والمنوع قادر إذ من شأنه

(1) ص: 46.

(2) ص: 29.

(3) ص: 448.

(4) توفي 298 هـ = 910 م أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الروندي أو ابن الروندي فيلسوف مجاهر بالإلحاد من سكان بغداد نسبته إلى رولد من قرى أصبهان قال ابن كثير أحد مشاهير الزنادقة طلبه السلطان فهرب ولجأ إلى ابن لاوي اليهودي بالأهواز وصنف له الدافع للقرآن وقال ابن حجر ابن الروندي الزنديق الشهير كان أولا من متكلمي المعتزلة ثم تزندق ولشهر بالإلحاد وقال ابن الجوزي أبو الحسين الروندي للحد الزنديق وإنما ذكرته ليعرف قدر كفره فإنه معتمد للاحدة والزنادقة الاعلام ج 1 ص 267.

(5) ص: 442.

(6) ص: 22.

(7) ص: 281.

(8) في زت متى تصورنا.

القدرة بطريق جري العادة ومن ذلك القدرة على الاكتساب والتوكل «و» اختلف في أيهما أرجح على ثلاثة أقوال «رجح قوم التوكل» من العبد على الاكتساب «و» رجح «آخرون الاكتساب» على التوكل وليس للرب بالتوكل هنا مجرد اعتماد القلب على الله تعالى لأنه بهذا المعنى لا ينافي تعاطي الأسباب بل للرب به الكف عن الاكتساب اعتماد القلب على الله تعالى «و» قول «ثالث» وهو «الإختلاف» في هذا «باختلاف» أحوال «الناس وهو للختار» فمن كان في توكله لا يتسخط عند ضيق رزقه عليه ولا يتطلع لسؤال أحد من خلقه فتوكله راجح على اكتسابه ومن كان في توكله بخلاف ذلك فاكتمابه راجح على توكله حذرا من السخط وإنما كان هذا الثالث هو للختار لما فيه من الجمع بين الأحاديث للتعارض الوردية في التوكل «ومن ثم» أي من أجل هذا التفصيل «قيل» أي قال الشيخ تاج الدين بن عطاء الله (1) في كتاب التنوير في إسقاط التدبير (2) ما حاصله «إرادة التجريد» عما يشغل عن الله تعالى مع داعية» لليل إلى «الأسباب» من الله في مريد التجريد «شهوة خفية» من ذلك للمريد «وسلوك الأسباب» الشاغلة عن الله «مع داعية» لليل إلى «التجريد» من الله في مريد السلوك «انحطاط» لهذا المريد «عن الذروة العلية» إلى المرتبة الدنية وعبارة التنوير (3) طلبك التجريد مع إقامة الله إياك في الأسباب من الشهوة الخفية وطلبك الأسباب مع إقامة الله إياك في التجريد انحطاط عن الهممة العلية انتهى، والأصلح للأول سلوك الأسباب وللثاني سلوك التجريد وهذا محمول على من أعطي قوة ذلك والذروة بذل معجزة مكسورة واحدة ذرى الشيء بضم الذال أعلاه، والأسباب هنا عبارة عما يتوصل به إلى غرض مما ينال في الدنيا والتجريد عبارة عن عدم التشاغل بتلك الأسباب «وقد يأتي الشيطان» للعين للإنسان ويوسوس إليه «باطراح جانب الله» تعالى «في صورة الأسباب» فيقول للإنسان الذي سلوك التجريد له أصلح من الاكتساب إلى متى تترك الأسباب أي اكتساب الحلال الذي هو سمة الأنبياء وأشرف الصحابة ألم تعلم أن تركها

(1) توفي 709 هـ = 1309 م أحمد بن محمد بن عبد الكريم أبو الفضل تاج الدين بن عطاء الله الأسكندري متصوف شاذلي من لعلماء كان من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية له تصانيف منها الحكم في التصوف وتاج العروس في الوصايا والعبادات ولطائف اللين في مناقب الرسي وأبي الحسن الاعلام ج 1 ص 22 .

(2) لتنوير ألفه بمكة ولستدرك عليه بدمشق وزاد فيه فولد ولم يرتب كشف الظنون ج 1 ص 502 .

(3) قال في لوجه الثاني من أوجه الإجمال في الطلب: وفي كلام كتبناه في غير هذا الكتاب: طلبك الخ ص 54 الطبعة الأخيرة بن شقرون وعبارة في الحكم لإرادتك التجريد فطر إيقاظ لهم في شرح الحكم ج 1 ص 13 .

يطمع قلبك. لما في أيدي الناس فاخرج من تجردك ولسلك الأسباب لتسلم من ذلك وينتظر غيرك منك ما كنت تنتظره منه، وقصد الشيطان بذلك إفساد وقته عليه «أو» يأتي الشيطان للإنسان «بالكسل (1) في صورة التوكل» فيقول لسالك الأسباب التي سلوكها له أصلح من تركها لو تركتها وسلكت التجريد فتوكلت على الله لصفى قلبك وأشرق لك النور وأتاك ما يكفيك من الله فاتركها ليحصل لك ذلك، ألم تعلم أن الله ضمن لعباده الرزق فانقطع إلى ذكر الله وعبادته وقد بقي القليل من عمرك، وقصده بذلك الوسوس إفساد وقته عليه فيحوجه ترك الأسباب الذي هو أصلح له إلى الطلب من الناس والاهتمام بالرزق، فإذا تجرد جاءه الشيطان من طريق آخر فقال له أخبرني بيتك بيدك وربما كان لك بقية من العمر وإلى متى يكون حالك هذا في الفقر ولا ينبغي لك أن ترجع (2) إلى ما كنت فيه فإنه عار عليك تصير به ضحكة للناس ويقولون لك ما قدرت على تعب العبادة فلم يزل الشيطان يضيع عليه وقته ويكرهه عليه ويصيره كالمذبذب لا هو من هؤلاء ولا من هؤلاء، و«لوفق» أي من وفقه الله بتسهيل طريق الخير له «يبحث عن هذين» الأمرين اللذين يأتي بهما الشيطان في صورة غير صورتها كيدا من لعله أن يسلم منهما «ويعلم» مع بحثه عنهما «إنه لا يكون إلا ما يريد» الله تعالى وجوده من الأمرين للذكورين أو غيرهما لا ما يريده الشيطان و«لا ينفعنا علمنا بذلك» للعلوم الذي ضمناه هذا الكتاب «إلا أن يريد» الله «سبحانه وتعالى» نفعنا به بأن يوفقنا لأن تأتي به على وجه الإخلاص من العجب والافتخار والتقدم به على الأقران ورياء الناس «وقد تم جمع الجوامع» اختصاراً أو «علما» تمييز محول عن الفاعل والأصل وقد تم علم جمع الجوامع فحول الفاعل وجعل تمييزاً وقول للصنف في منع اللوائح (3) يجوز أن يكون علما معمول الجوامع تكلف «للسمع كلامه» من جهة عذوبة لفظه وصغر حجمه وغزلة علمه «آذانا» مفعول للسمع «صما» نعت آذانا يعني أنه لشهرته يتحققه الأصم فكأنه يسمعه «آتي» أي الجائي «من أحاسن» جمع أحسن

(1) في نسخ اللان بالكسل والتماهن.

(2) في زت ولا ينبغي لك أن تمكث فيه .

(3) ص: 10 .

« للحاسن » جمع محسن « بما ينظره الأعمى » أي بحيث يصيره (1) كأنه يبصره لشهرته قال للمصنف هذا منتزع من قول أبي الطيب (2)

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي * * * وأسمنت كلماتي من به صمم (3)
وقال للمصنف أنه خالف أبا الطيب في أمرين أحدهما تقديم السمع على البصر تأسيساً بالقرآن والثاني لاستعمال الإسماع في الأذن لا في صاحبها لأنه أبلغ فإن أسماعها أسماع لصاحبها ولا يستبعد مدح الإنسان نفسه فقد وقع ذلك للمعري (4) حيث بالغ في مدح نفسه فقال:

وإني وإن كنتب الأخير زمانه * * * لأت بما لم تستطعه (5) الأوائل
« مجموعاً جموعاً » بفتح الجيم أي كثير الجمع « وموضوعاً » ذا فضل « لا مقطوعاً فضله » عمن يقصده « ولا ممنوعاً » عنه لسهولته « ومدفوعاً عن همم الزمان مرفوعاً » عنها فلا يأتي أحد من أهل زمانه بمثله
حلف الزمان لباتين بمثله * * * حنث يمينك يا زمان فكفر (6)

« فعليك » أيها الطالب لما تضمنه « بحفظ عباراته لا سيما ما خالف فيها غيره »
من الكتب للمصنفة في هذا الفن كمختصر ابن الحاجب (7) ومنهاج البيضاوي (8)
« وإياك » أي أحذرك (9) « إن تبادر بإنكار شيء منه قبلي التأمل » لما تنكره « و » قبل

(1) في زت بصير.

(2) 354-303 هـ = 965-915 م أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب التنيني شاعر الحكيم وأحد مفاخر الأدب العربي له الأمثال السائرة والحكم البالغة واللغاني للبتكرة وفي علماء الأدب من بعده أشعر الإسلاميين ولد بالكوفة بكندة وإليها نسبته ونشأ بالشام قتل هو ولبنه حين عاد من شيراز إلى بغداد له ديوان مشروح شروحا واقية الاعلام ج 1 ص 115 .

(3) البيت من قصيدة يعاتب بها سيف الدولة ديوانه بشرح البرقوقي ج 4 ص 83
(4) 449-363 هـ = 1057-973 م أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي للعري شاعر فيلسوف ولد ومات بمصر لنعمان كان نحيف الجسم ، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره وقال لشعر وهو ابن 11 سنة وإذا أراد لتأليف أملى على كاتبه علي بن عبد الله بن أبي هاشم وكان يحرم إيلام الحيوان ولم يأكل اللحم 45 سنة وكان يلبس خشن الشباب وشعره على ثلاثة أقسام لزوم ما لا يلزم ويعرف باللزوميات وسقط لزند وضوء السقط وكتبه كثيرة منها الأيك والغصون في الأدب يربو على مائة جزء ورسالة لللائكة وشرح ديوان للتنيني وغيرها الاعلام ج 1 ص 157 .

(5) البيت في لاميته للشهيرة جواهر الأدب ص 525 وسقط لزند ص: 193 .
(6) البيت من قصيدة مدح بها الفقيه عمارة اليميني أبا شجاع شاور بن مجير وزير مصر وقبيله.

ضجر الحديد من الحديد وشاور * * * من نصر دين محمد لم بضجر

حلف الزمان لباتين بمثله * * * حنث يمينك يا زمان فكفر

وفيات الأعيان ج 2 ص 441

(7) ص: 27.

(8) ص: 27.

(9) في ز: لحذر

«الفكر» فيه «أو أن تظن إمكان اختصاره» بأقل حجم منه «ففي كل ذرة» بذل معجمة مفتوحة مجازاً عن لفظة منه «درة» بذل مهملة مضمومة جوهرة والمراد فائدة نفيسة كنفاسة الجوهرة «فربما ذكرنا» فيه «الأدلة» والتعالييل «في بعض الأحايين» جمع حين أي الأزمنة وذلك «إما لكونها مقررة في مشاهير الكتب» للصنف في أصول الفقه «على وجه لا يبين بفتح أوله أي لا يظهر كقوله في مبحث الخبر وإلا لم يكن شيئاً من الخبر كذبا» «أو» ذكرنا العلل للمسائل «لغرابة» لها كقوله في عدم التأثير إذ الفرض أشبه «أو غير ذلك مما يستخرجه النظر» أي الفكر «للتين» بميم مفتوحة فمثناه أي القوي كقوله في مسألة قول الصحابي لارتفاع الثقة بمذهبه إذ لم يدون أي لعدم تدوين مذهبه لا لنقص في الصحابي (1) «وربما أفصحنا» أي صرحنا «بذكر» أسماء «أرباب الأقوال» للخروج عن العهدة في المقال «فحسبه» أي فظنه «الغبي» بغين معجمة بعدها موحدة مكسورة أي الضعيف الفهم «تطويلاً يودي إلى اللال» أي الكلال «وما درى» أي علم «أنا إنما فعلنا ذلك لغرض تحرك» أصله تتحرك بمشتاتين فوقيتين مفتوحتين حذف أولاهما «له الهمم العوال» أي العلية «فربما لم يكن القول مشهوراً عمن ذكرناه» كما في نقل أفضلية فرض الكفاية على فرض العين عن الأستاذ والجويني (2) مع ولده إمام الحرمين (3) للشهور ذلك عنه فقط كما اقتصر على عزوه إليه النووي (4) والإكثرون «أو كان» من ذكرنا عنه قولاً «قد عزي إليه على الوهم» أي الغلط «سوله» أي غيره كذكره القاضي الباقلاني (5) من المانعين لثبوت اللغة بالقياس وذكره (6) الأمدى (7) من للجوزين «أو» كان الغرض «غير ذلك مما يظهره التأمل لمن استعمل قوله» كذكر غير الدقاق (8) معه في مفهوم اللقب تقوية له وسبق بيان كل (9) من ذلك في مواضعه «بحيث أنا جازمون بأن اختصار هذا الكتاب» جمع

(1) في زت لنقص في مذهبه.

(2) ص: 60 .

(3) ص: 50 .

(4) ص: 22 .

(5) ص: 47 .

(6) وفي زت وقد ذكره .

(7) ص: 88 .

(8) ص: 88 .

(9) في زت وسبق بيان ذلك

الجوامع «متعذر وروم النقصان منه متعسر اللهم» تستعمل (1) دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور بعدها ومنه اللهم «إلا أن يزتي» إليه «رجل مبذر» أي لا يحسن التصرف فينقل شيئا من مكانه إلى غيره «مبتر» أي يءأتي بالكلمات بترأ أي نواقص كأن يحذف منها أسماء أصحاب الأقوال فإنه لا يتعسر عليه روم النقصان لكنه إذا فعل ذلك لا يفي بمقصودنا «فدونك» أي خذ أيها الطالب «مختصرا» لنا «بأنواع للحامد» متعلق بقوله «حقيقا» قدم عليه رعاية للسجع «وأوصاف» (2) للحاسن خليقا «أي جديرا وصفه بذلك لكونه مشتملا على ما يقتضي أن يثنى عليه به. «جعلنا الله به» أي بسببه لما آملناه من كثرة الانتفاع به «مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين» أي للبالغين (3) في الصدق والتصديق للنبيين وهم أفاضل أصحاب النبيين و«الشهداء» أي القتل في سبيل الله و«الصالحين» غير (4) للذكورين لأن للذكورين داخلون في الصالحين فعطفهم على من ذكر قبلهم عطف عام على خاص، والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق العباد، و«حسن أولئك» للذكورين «رفيقا» أي رفقاء في الجنة بأن يستمتع فيها برويتهم ورؤيا ربهم والحضور معهم وإن اختلفت مراتبهم في درجات الجنة ومن فضل الله أن كل من دخل الجنة راض بحاله غير معتقد أنه مفضول دفعا للحسرة باختلاف المراتب في الجنة على قدر أعمالهم وعلى قدر فضل الله على من يشاء من عباده، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه وفضله والحمد لله رب العالمين. قال مؤلفه خالد بن عبد الله الأزهري أنه فرغ من تصنيفه يوم الخميس الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخرة سنة تسعمائة وأنه فرغ من كتابته بعد عصر الجمعة ثالث شهر رمضان عام اثنين وتسعمائة.

(1) في ز ت وسبق بيان ذلك.

تستعمل اللهم في الكلام ** على ثلاثة من الأقسام
محض نداء ودليل القلة ** كذلك تمكين جواب الأسئلة

(2) في نسخ اللق وأصناف

(3) في ز ت التابعين.

(4) في ز ت من غير المذكورين.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهارس

فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن (الرحماني) (البحراني)
أسكنه الله الفردوس

فهرس الجزء الأول

الثمار اليونان على جمع الجوامع للسبكي
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى

- 13 نماذج من النسخ الخطية للكتاب
28 الكلام في المقدمات:
53 مسألة الحسن للأذن فيه:
53 مسألة جائز الترك ليس بواجب:
57 مسألة الأمر بواحد من أشياء يوجب واحدا لا بعينه:
60 مسألة فرض الكفاية مهم يقصد حصوله:
62 مسألة الأكثر أن جميع وقت الظهر جوازا ونحوه وقت لأدائه:
64 مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب للطلق إلا به واجب:
66 مسألة مطلق الأمر لا يتناول المكروه
68 مسألة يجوز التكليف بالمحال مطلقا
مسألة الأكثر أن حصول الشرط الشرعي ليس
69 شرطا في صحة التكليف
70 مسألة لا تكليف إلا بفعل
72 مسألة يصح التكليف ويوجد معلوما للمأمور إثره:
73 خاتمة: الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب :
74 الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال:
80 للنطوق والفهوم:
88 مسألة للفاهيم إلا اللقب حجة لغة :
90 مسألة الغاية قيل منطوق
91 مسألة « إنما » قال الآمدي وأبو حيان لا تفيد الحصر :
92 مسألة من الألفاظ حدوث الموضوعات اللغوية:

96	مسألة قال ابن فورك والجمهور اللغات توقيفية:
98	مسألة قال القاضي وإمام الحرمين والغزالي والآمدي لا تثبت اللغة قياسا:
99	مسألة اللفظ والمعنى إن اتحدا فإن منع تصور معناه الشركة فجزئي:
100	مسألة الاشتقاق رد لفظ إلى آخر:
106	مسألة المترادف واقع خلافا لثعلب:
108	مسألة المشترك واقع خلافا لثعلب والأبهري والبلخي مطلقا:
109	مسألة للشترك يصح إطلاقه على معنیه مع مجازا:
111	الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء:
122	مسألة للعرب لفظ غير علم استعملته العرب:
123	مسألة اللفظ إما حقيقة أو مجاز أو حقيقة ومجاز:
126	مسألة الكناية لفظ مستعمل في معناه مراداً منه لازم للعنى:
127	فصل الأسماء والحروف:
146	فصل الأمر:
149	مسألة القائلون بالنفسي اختلفوا هل للأمر صيغة تخصه:
154	مسألة الأمر لطلب الماهية:
156	مسألة الرلزي والشيرلزي وعبد الجبار الأمر يستلزم القضاء:
	مسألة قال الشيخ والقاضي الأمر النفسي بشيء معين
159	نهى عن ضده الوجودي:
160	مسألة الأمران غير متعاقبين أو بغير متماثلين غيران:
161	فصل النهي اقتضاء كف عن فعل:
166	فصل العام:
	مسألة وكل والذي والتي وأي وما ومتى وأين
169	وحيثما ونحوها للعموم
182	التخصيص:
	مسألة جواب السائل غير المستقل دونه تابع
204	للسؤال في عمومته:
207	مسألة إن تأخر الخاص عن العمل نسخ العام:

209	فصل للطلق وللقيد:
210	مسألة للطلق وللقيد كالعام والخاص:
213	الظاهر والمؤول:
217	للجمل:
222	فصل البيان:
224	مسألة تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز:
227	فصل النسخ:
234	مسألة النسخ واقع عند كل للمسلمين:
237	خاتمة: يتعين النسخ بتأخره:
239	الكتاب الثاني في السنة:
244	فصل الكلام في الأخبار:
249	مسألة الخبر إما مقطوع بكذبه:
257	مسألة خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة:
258	مسألة يجب العمل به في الفتوى والشهادة:
261	مسألة للختار وفاقا للسمعاني وخلافاً للمتأخرين:
267	مسألة في شروط من تقبل روايته:
276	مسألة في الفرق بين الرواية والشهادة:
282	مسألة الصحابي من اجتمع مومناً بمحمد ﷺ:
286	مسألة المرسل:
289	مسألة الأكثر على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف:
291	مسألة الصحيح يحتج بقول الصحابي: قال ﷺ:
293	خاتمة في مراتب التحمل:

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن (النجدي)

(أسكنه الفردوس)

فهرس الجزء الثاني

الثمار البوانع على جمع الجوامع للمسبكي

تأليف الشيخ العلامة خالد بن عبد الله الأزهرى

295 الكتاب الثالث في الإجماع:
305 مسألة الصحيح في الإجماع :
309 خاتمة: جاحد المجمع عليه للعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعاً:
309 الكتاب الرابع في القياس:
338 مسالك العلة:
353 مسألة المناسبة تنخرم بمفسدة :
358 خاتمة: في نفى مسلكين ضعيفين:
359 القولاح:
386 خاتمة: القياس من الدين
388 الكتاب الخامس في الاستدلال:
390 مسألة الاستقراء بالجزئي على الكلي إن كان تاماً:
391 مسألة قال علماؤنا استصحاب العدم الأصلي والعموم
393 مسألة لا يطالب النافي بالدليل إن ادعى علماً ضرورياً:
 مسألة اختلفوا هل كان للصطفى <small>عليه السلام</small> ،
394 متعبداً قبل النبوة
395 مسألة حكم للنافع وللضار قبل الشرع مرّ
396 مسألة الاستحسان قال به أبو حنيفة :
397 مسألة قول الصحابي على صحابي غير حجة :
400 مسألة الإلهام إيقاع شيء في القلب :
401 خاتمة: في قواعد ثبت مضمونها بالدليل:
402 الكتاب السادس في التعادل والتراجيح:
408 مسألة يرجح بعلو الإسناد :

- 421..... الكتاب السابع في الاجتهاد:
- 426..... مسألة للصيب في العقلیات واحد:
- 428..... مسألة لا ينقض الحكم في الاجتهاديات وفاقا:
- 429..... مسألة يجوز أن يقال لنبي أو عالم احكم بما تشاء:
- 431..... مسألة التقليد أخذ القول من غير معرفة دليله:
- 432..... مسألة إذا تكررت الواقعة وتجدد ما يقتضي الرجوع:
- 433..... مسألة يجوز تقليد للفضول:
- 435..... مسألة يجوز للقادر على التفریع والترجيح وإن لم يكن مجتهدا:
- 438..... ألفن الثاني في أصول الدين:
- 474..... خاتمة في مبادئ التصوف للصفي للقلوب:

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأعلام

فهرس للذهب والطوائف

فهرس الأبيات

فهرس الأمثال

فهرس الكتب

فهرس الأماكن والقبائل

فهرس الآثار

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن (البحراني) **فهرس الآيات القرآنية**
(سلكه النبي الموقر)

رقم الآية	سورة البقرة	رقم الصفحة
185	فمن شهد منكم الشهر فليصمه	53
065	كونوا قردة خاسئين	69
187	أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى	82
187	نساءكم... ثم أقوا الصيام إلى الليل	87
222	ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن	87
031	وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على للآفة	96
275	فمن جاءه موعظة من ربه	116
275	وأحل الله البيع وحرم الربا	116
019	يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصلوات	118
101	واتبعوا ما تتلوا الشياطين	119
017	ذهب الله بنورهم	131
041	ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا	132
195	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	132
253	فضلنا بعضهم على بعض	135
185	ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون	135
091	وهو الحق مصدقا لما معهم	138
175	فما أصبرهم على النار	143
215	وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم	143
220	والله يعلم للفسد من للصلح	144
282	ولستشهدوا شهيدين من رجالكم	150
172	كلوا من طيبات ما رزقناكم	151
043	وأقيموا الصلاة	30
067	وإذ قال موسى لقومه إن الله	158
	يامركم أن تذبحوا بقرة	
071	فذبحوها	158

043	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	160
267	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون	162
286	لا توالخذنا	162
021	يا أيها الناس	179
044	أتأمرون الناس بالبر	180
249	إن الله مبتليكم	192
228	و للطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	198
228	ويعولتهن أحق بردهن في ذلك	202
228	و للطلقات يتربصن	202
240	والذين يتوفون منكم	211
196	فصيام ثلاثة أيام في الحج	212
237	أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح	220
069	صفراء فاقع لونها	223
234	يتربصن بأنفسن أربعة أشهر وعشرا	228
240	متاعا إلى الحول	228
144	فول وجهك شطر المسجد الحرام	229
180	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	229
233	والوالدات يرضعن أولادهن	232
283	ومن يكتمها فإنه آثم قلبه	274
126	ومن كفر فأمتعه قليلا	288
178	كتب عليكم القصاص	326
179	ولكم في القصاص حياة	326
237	فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون	342
185	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر	395
029	خلق لكم ما في الأرض جميعا	397
238	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	417
006	ختم الله على قلوبهم	449
	فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم	451
023	من دون الله إن كنتم صادقين	
024	أعدت للكافرين	459

رقم الآية	سورة آل عمران	رقم الصفحة
007	وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم	79
007	إلا الله والراسخون في العلم	95
007	آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشبهات	95
053	ومكروا ومكر الله والله خير للماكرين	121
075	ومنهم من إن تأمنه بدینار	132
043	كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل	137
179	وما كان الله ليطلعكم على الغيب	138
118	ودوا ما عنتم	143
092	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون	143
116	لن تنفي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا	144
159	وشاورهم في الأمر	147
093	فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين	151
169	ولا تحسبن الذين قتلوا	162
134	والله يحب للحسنين	170
032	فإن الله لا يحب الكافرين	170
097	ولله على الناس حج البيت	197
161	ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة	275
110	كنتم خير أمة أخرجت للناس	286
159	فيما رحمة من الله لنت لهم	340
068	إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه	392
037	كلما دخل عليها زكرياء للحراب وجد عندها رزقا	456
133	أعدت للمتقين	459

رقم الآية	سورة النساء	رقم الصفحة
001	خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها	32
010	إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما	82
023	وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم	84
160	فبظلم من الذين هادوا	131
170	قد جاءكم الرسول بالحق	131
153	فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أئنا لله جهرة	136
168	لم يكن الله ليغفر لهم	138
171	إنما الله إله واحد	143
092	فإن كان من قوم عدو لكم	144
123	من يعمل سوءا يجز به	144
011	يوصيكم الله في أولادكم	169
023	حرمت عليكم أمهاتكم	172
023	وأن تجمعوا بين الأختين	174
124	ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى	180
171	يا أهل الكتب لا تغلوا في دينكم	181
176	والله بكل شيء عليم	181
054	أم يحسدون الناس	184
092	ومن قتل مؤمنا خطئا	192
092	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات	207
058	ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من	
051	الكتاب يؤمنون بالجبت	207
092	فتحرير رقبة مؤمنة	211
043	فتيمموا صعبا طيبا	212
023	حرمت عليكم أمهاتكم	217
115	ويتبع غير سبيل للذين نوله ما تولى ونصله	307
011	ولأبويه لكل واحد منهما السدس	323

الصفحة	سورة النساء	رقم الآية
445	وكلم الله موسى تكليما	164
446	إن الله لا يغفر أن يشرك به	048
446	إن الله لا يظلم مثقال ذرة	040
449	طبع الله عليها بكفرهم	155

رقم الصفحة	سورة المائدة	رقم الآية
23	اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون	008
79	اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي	003
98	إنما الخمر واليسر والانصاب والازلام	090
105	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	038
126	أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا	007
130	يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر	041
150	وإذا حللتم فاصطادوا	002
150	ربنا أنزل علينا مائدة من السماء	114
154	وإن كنتم جنبا فاطهروا	006
162	لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم	101
226	يا أيها الرسول بلغ	067
132	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة	006
253	ويعثنا منهم إثني عشر نقيبا	012
276	إنما جزاء الذي يحاربون الله ورسوله	033
332	أو لمستم النساء	006
339	من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	032
340	لذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء	020
342	لا يواخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن	089

الصفحة	سورة الأنعام	رقم الآية
32	لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل	103
117	ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	121
150	كلوا مما رزقكم الله	142
151	أنظروا إلى ثمره إذا أثمر	099
162	ولا تقتلوا النفس	151
194	كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده	141
275	قل لا أجد في ما أوحى إلي محرما	
	على طاعم يطعمه	145
408	أو لحم خنزير	145
448	ولو شاء ربك ما فعلوه	112
448	من يشاء الله يضلله ومن يشاء يجعله	039
	على صراط مستقيم	

الصفحة	سورة الأعراف	رقم الآية
25	لأعواربكم تضربا وخفية إنه لا يحب المعتدين	055
121	أفأمنوا مكر الله فلا يامن مكر الله إلا	
	القوم الخاسرون	098
130	ولاذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم	086
133	ولقد خلقنكم ثم صورناكم	011
137	ولقد درأنا لجهنم كثيرا	179
253	واختار موسى قومه سبعين	155
275	فلا يامن مكر الله إلا القوم الخاسرون	099
402	خذ العفو وأمر بالعرف	199
447	قال رب أرني أنظر إليك	143
454	فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا	
	يستقدمون	034
464	سنستدرجهم من حيث لا يعلمون	082
475	أو لم ينظروا في ملكوت السماوات	
	والارض وما خلق الله	185

الصفحة	سورة الأنفال	رقم الآية
118	وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً	002
128	وإن تعودوا نعد	
234	فإن تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين	019
253	إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين	066
253	ومن اتبعك من المؤمنين	065
		064

الصفحة	سورة التوبة	رقم الآية
105	فاقتلوا للمشركين حيث وجدتموهم	005
134	حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت	118
143	فما استقاموا لكم	007
143	من أول يوم	108
143	أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة	038
154	فإذا أسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا للمشركين	005
162	لا تعتذروا قد كفرتم	066
175	وإن أحد من للمشركين استجارك فأجره	006
176	فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم	004
181	خذ من أموالهم صدقة	103
196	قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر	029
215	إنما الصدقات للفقراء	060
425	عفا الله عنك لم أذنت لهم	043
445	حتى يسمع كلام الله	006

الصفحة	سورة يونس	رقم الآية
128	إن عندكم من سلطان بهذا	068
139	فلولا كانت قرية آمنت	098
151	لقوا ما أنتم ملقون	080
229	قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي	015
446	إن الله لا يظلم لناس شيئاً	044

الصفحة	سورة هود	رقم الآية
136	لركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها	041
146	أتعجبين من أمر الله	073
147	وما أمر فرعون	097
448	وما من دابة في الأرض إلى على الله	
	رزقها	006

الصفحة	سورة يوسف	رقم الآية
27	ونغير أهلنا ونحفظ أخانا ونزد لا كيل بعير	065
69	وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين	103
118	وسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا	082
118	إني أراني أعصر خمرا	036
122	إنا أنزلناه قراءنا عربيا	002
132	وشروه بثمن بخس	020
132	وقد أحسن بي	100
136	فذلكن الذي لمتني فيه	032
138	إن كنتم للرؤيا تعبرون	043
275	إنه لا يباس من روح الله إلا القوم الكافرون	087
340	إن النفس لأمارة بالسوء	053
441	تا الله إنك لفي ضلالك القديم	095

الصفحة	سورة الزعد	رقم الآية
135	وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم	006
144	ولله يسجد من في السماوات	015
443	وإذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له	011
447	يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم	039
	الكتب	

الصفحة	سورة إِبْرَاهِيمَ	رقم الآية
23	لئن شكرتم لأزيدنكم	007
24	إلى صراط العزيز الحميد	001
97	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم	004
136	فردوا أيديهم في أفواههم	009
150	قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار	030

الصفحة	سورة الحجر	رقم الآية
150	أدخلوها بسلم آتين	046
275	ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون	056

الصفحة	سورة النحل	رقم الآية
33	سرليل تقيكم الحر وسرليل تقيكم بأسكم	081
85	لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية	014
119	أتى أمر الله فلا تستعجلوه	001
129	كلمح البصر أو هو أقرب	077
138	والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا	072
143	ما عندكم ينفد	096
198	ومن أضرقها وأربارها وأشعارها أثنا ومتعا	080
198	لتبين للناس ما نزل إليهم	044
449	ولو شاء الله لجعلكم أمة وحدة ولكن	093
464	يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها	083

الصفحة	سورة الإسراء	رقم الآية
30	ولا تقربوا الزنا	032
33	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا	015
80	فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما	023
130	أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	110
138	أقم الصلاة لدلوك الشمس	078
143	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	001
151	أنظر كيف ضربوا لك الأمثال	048
172	وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه	023
339	إذا لأذقنك ضعف الحياة وضعف للمات	075
390	ولقد كرمتنا بني آدم	070
445	ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي	085
476	ويرجون رحمته ويخافون عذابه	057

الصفحة	سورة الكهف	رقم الآية
32	ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة	047
446	ولا يظلم ربك أحدا	049
449	جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه	057

الصفحة	سورة مريم	رقم الآية
130	ولذكر في الكتب مريم إذ انتبذت	016
143	وأوصني بالصلاة والزكاة	031
177	وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة	055
462	وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا	009

الصفحة	سورة طه	رقم الآية
87	إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علما	098
119	ولأصلبكم في جذوع النخل	071
143	وما تلك بيمينك يا موسى	017
146	وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	132
151	فاقض ما أنت قاض	072
162	ولا تمدن عينيك	131
395	وأقم الصلاة لذكري	014

الصفحة	سورة الأنبياء	رقم الآية
92	قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد	108
127	بل فعله كبير هم هذا	063
138	ونضع الموازين القسط ليوم القيامة	047
140	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	022
144	قد كنا في غفلة من هذا	097
144	ونصرنه من القوم	077
442	ونبلوكم بالشر والخير فتنة	035

الصفحة	سورة الحج	رقم الآية
110	واقبلوا الخير لعلكم تفلحون	077
143	أساور من ذهب	023
143	من غم أعيدوا فيها	022
145	لركعوا وسجدوا	077
395	وما جعل عليكم في الدين من حرج	078
462	إن زلزلة الساعة شيء عظيم	001

الصفحة	سورة المؤمنون	رقم الآية
128	لبيثنا يوما أو بعض يوم فسأل العادين	114
133	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	070
133	ولدينا كتب ينطق بالحق	063
136	ولعلا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون	031
143	عما قليل	040
174	والذين هم لفروجهم حافظون إلا على	
174	أزواجهم أو ما ملكت	06

الصفحة	سورة النور	رقم الآية
22	يوم تشهد عليهم ألسنتهم	024
87	فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا	004
87	ولا تكرهوا فتيبتكم على البغاء أن أردن تحصنا	033
98	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما	002
150	فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وأتوهم	
194	من مال الله الذي آتاكم	033
169	قل للمؤمنين	030
169	وقل للمؤمنات	031
171	فليحذر الذين يخالفون عن أمره	063
172	إن الذين يرمون للمحصنات	023
460	إن الذين باعوا بالآفك عصبه	011

الصفحة	سورة الفرقان	رقم الآية
132	فسأل به خبيرا	059
192	والذين لا يدعون مع الله إلها آخر	70-69-68
450	ليكون للظالمين نذيرا	001

الصفحة	سورة الشعراء	رقم الآية
142	فلو أن لنا كرة فنكون	102

الصفحة	سورة النمل	رقم الآية
130	أيكم يأتيني بعرشها	038
139	لولا تستغفرون الله	046

الصفحة	سورة القصص	رقم الآية
132	وما كنت بجانب الغربي	044
135	ودخل المدينة على حين غفلة	015
136	فركزه موسى ففضى عليه قال هذا من عمل الشيطان	015
136	فخرج على قومه في زينته	059
137	فرددناه إلى أمه كي تقر عينها	013
142	قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين	017
455	كل شيء هالك إلا وجهه	088

الصفحة	سورة العنكبوت	رقم الآية
189	فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما	014
445	بل هو آيات بينت في صدور الذين أوتوا العلم	027

الصفحة	سورة الروم	رقم الآية
136	في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون	003
136	في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد	004
460	وهو الذي يبدؤا الخلق ثم يعيده	027

الصفحة	سورة لقمان	رقم الآية
104	هذا خلق الله فأروني ماذا خلق للذين من دونه	010

الصفحة	سورة السجدة	رقم الآية
39	أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستترون	014
51	ولو شئنا لآتينا كل نفس هديها	027

الصفحة	سورة الأعراف	رقم الآية
80	من ذا الذي يعصمكم من الله	017
31	يا أيها النبي اتق الله	001
70	إن للمسلمين وللسلمات	035
111	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم اللواتي ثم طلقتموهن	049
201	وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليما	040
304	إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت	
	ويظهركم	033
400	والصائمين والصائمات	035
401	ولكن رسول الله وخاتم النبيين	040

الصفحة	سورة سبأ	رقم الآية
302	وإننا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين	024

الصفحة	سورة فاطر	رقم الآية
104	أروني ماذا خلقوا من الأرض لم لهم شرك في السماوات	040

الصفحة	سورة يس	رقم الآية
35	كن فيكون	082
45	قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من الكرمين	26 و 27

الصفحة	سورة الصافات	رقم الآية
138	وتله للجبين	103
151	فانظر ماذا ترى	102

الصفحة	سورة الزمر	رقم الآية
104	إنك ميت وإنهم ميتون	030
197	الله خلق كل شيء	062
455	إلا من شاء الله	068
460	فإذا هم قيام ينظرون	068
480	يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا	
	تقنطوا من رحمة الله	053

الصفحة	سورة غافر	رقم الآية
130	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل	071
135	وعليها وعلى الفلك تحملون	080
137	كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار	035
453	ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع	018

الصفحة	سورة فصلت	رقم الآية
70	وويل للمشركين الذين لا يوتون الزكاة وهم بالآخرة	007
148	اعملوا ما شئتم	040
446	وما ربك بضالام للعبيد	046

الصفحة	سورة الشورى	رقم الآية
24	وإذك لتهدى إلى صراط مستقيم	52
118	ليس كمثله شيء	11
144	ينظرون من طرف خفي	45
395	شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا	13

الصفحة	سورة الدخان	رقم الآية
150	ذق إنك أنت العزيز الكريم	049

الصفحة	سورة الأحقاف	رقم الآية
119	فهل يهلك إلا القوم الفاسقون	034
138	وقال الذين كفروا للذين آمنوا	011
139	فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا	028
340	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون	011

الصفحة	سورة محمد	رقم الآية
38	ولا تبطلوا أعمالكم	033
82	ولتعرفنهم في لحن القول والله يعلم	030
146	فضرب الرقاب	004
197	أم على قلوب أقفالها	024

الصفحة	سورة الفتح	رقم الآية
444	يد الله فوق أيديهم	010

الصفحة	سورة الذاريات	رقم الآية
448	إن الله هو الرزاق	058

الصفحة	سورة الطور	رقم الآية
137	كل امرئ بما كسب رهين	021
150	فليأتوا بحديث مثله	034
150	فاصبروا أو لا تصبروا	016

الصفحة	سورة النجم	رقم الآية
229	وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى	3 و 4

الصفحة	سورة القمر	رقم الآية
132	نجينهم بسحر	034

الصفحة	سورة الرحمن	رقم الآية
445	كل من عليها فان	026
	تبارك اسم ربك	077

الصفحة	سورة الواقعة	رقم الآية
246	إنا أنشأناهم إنشاء	037

الصفحة	سورة الحديد	رقم الآية
137	لكيلا تأسوا	023

الصفحة	سورة المجادلة	رقم الآية
143	ما هن أمهاتهم	002
211	فتحري رقة	003
212	فصيام شهرين متتابعين	004
214	فإطعام ستين مسكينا	004
214	إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نحواكم صدقة	012
234	فإذا لم تفعلوا وتاب الله	013
234	وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا	002

الصفحة	سورة الحشر	رقم الآية
313	فاعتبروا يا أولي الأبصار	002
339	كي لا يكون دولة	007

الصفحة	سورة الجمعة	رقم الآية
131	وإذا رأوا تجارة أو لهوا تنفصوا إليها	011
343	فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع	009

الصفحة	سورة المنافقون	رقم الآية
372	لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين	008

الصفحة	سورة الطلاق	رقم الآية
146	لينفق ذو سعة من سعته	007
179	يا أيها النبي إذا طلقتم النساء	001
194	فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف	002
198	وأولت الأحنال أجلهن أن يضعن حملهن	004
202	واللاتي يشن من الحيض	004
233	وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى	006
443	أحاط بكل شيء علما	012

الصفحة	سورة التحريم	رقم الآية
162	لا تعتذروا اليوم	007

الصفحة	سورة الملك	رقم الآية
138	سمعوا لها شهيقا	007

الصفحة	سورة القلم	رقم الآية
118	بأييكم للفتون	006
340	أن كان ذا مال وبنين	014
340	ولا تطع كل حلف مهين	010

الصفحة	سورة المزمل	رقم الآية
37	فاقرءوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة	020

الصفحة	سورة الإنسان	رقم الآية
59	ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً	024
132	عينا يشرب بها عباد الله	006

الصفحة	سورة النازعات	رقم الآية
446	فأما من طغى	037

الصفحة	سورة عبس	رقم الآية
136	أما ته فأقبه	021

الصفحة	سورة الانفطار	رقم الآية
173	إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي	13 و 14

الصفحة	سورة المطففين	رقم الآية
273	ويل للمطففين	001
447	كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون	015

الصفحة	سورة البروج	رقم الآية
442	فعال لما يريد	016

الصفحة	سورة الأعلى	رقم الآية
340	الذي أخرج للرعى فجعله غثاء	005
462	سبح لسر ربك	001

الصفحة	سورة الغاشية	رقم الآية
401	أفلا ينظرون إلى الإبل	017

الصفحة	سورة الفجر	رقم الآية
130	يا أيتهما النفس للطمننة	027

الصفحة	سورة الليل	رقم الآية
131	والليل إذا يغشى	001

الصفحة	سورة العلق	رقم الآية
23	اقرأ باسم ربك الذي خلق	001

الصفحة	سورة القدر	رقم الآية
134	سلام هي حتى مطلع الفجر	005

الصفحة	سورة الزلزلة	رقم الآية
130	يومئذ تحدث أخبارها	004
138	بأن ربك أوحى لها	005

الصفحة	سورة العصر	رقم الآية
170	إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا	2 و 3

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الأحاديث الشريفة

الراوي	أطراف الحديث	الصفحة
أبو دلوود عن عائشة	إذا ذهب أحدكم إلى الغائط	41
البخاري عن عمر	إنما الأعمال بالنيات	71
البخاري عن أبي هريرة	أنا عند ظن عبدي بي	74
مسلم عن ابن عباس	إنما الربا في النسبة	91
مسلم عن عائشة	إنني إذن أحسن يوم	124
أبو دلوود بلفظ من قال صه فقد تكلم	أنا أقص من نطق بالضاد	133
مسلم عن جرير	إذا أبق العبد من مولى له	165
البخاري عن سالم	إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة	177
البخاري عن أنس	إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلوتين في السفر	177
مسلم عن ابن عباس	إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين الظهر والعصر إلى	178
مسند الشافعي	أمسك أربعاً وفارق سائرهن	178
النسائي عن ابن عمر	إذا بلغ للماء قلتين لا يحمل الخبث	182
مسلم عن ابن عباس	إذا دبغ الإهاب فقد طهر	203
مسلم عن ابن عباس	إنما حرم أكلها	203
النسائي عن أبي عائشة	أن تتوضأ من بئر بضاعة	201
النسائي عن أنس	أما امرأة نكحت بغير إذن وليها إلخ	214
النسائي عن مالك بن أويس	أمر بلال أن يشفع الآذن ويوتر الإقامة	214
مسلم عن أبي سعيد	الأيام أحق بنفسها	222

الراوي	أطراف الحديث أ	الصفحة
مسلم عن أبي سعيد	إنما الماء من الماء	232
ابن ماجه عن عائشة	إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل	232
	أنت الخليفة من بعدي	252
الشيخان عن سعد بن أبي وقاص	أنت مني بمنزلة هارون من موسى	255
مسلم عن أنس	أنتم أعلم بأمر دنياكم	256
أبو دلوود عن أبي هريرة	إننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء	265
ابن منده عن عبد الله بن سليمان	إني أسمع منك الحديث	291
البخاري عن جابر	إنما للدينونة كالكير تنفي خبيثها	299
ابن ماجه عن جابر	اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر	300
الترمذي عن ابن عمر	إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة	302
	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها	333
أبو دلوود عن عائشة	فنكاحها باطل	
	أرأيت لو كان عليه دين فقضيته	334
مسلم عن ابن عباس بمعناه	أكان ينفعه	
ابن ماجه عن أبي سعيد	إنما البيع عن تراض	377
	إن قوما يأتون باللحم لا ندري	379
البخاري عن عائشة	أذكر لسم الله عليه	
الإمام أحمد وغيره	اقتدوا بالذين من بعدي	400
البخاري في التاريخ	اتقوا فراسة المؤمن	401
مسلم عن أبي هريرة	إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا	402
الترمذي ومسلم عن ابن عباس بلفظ إلا	أيما إهاب دبغ فقد طهر	407
البخاري عن ابن عمر	إنما الأعمال بالنيات	403

الراوي	أطراف الحديث أ	الصفحة
أبو دلوود عن طلق بمعناه	إنما هو بضعة منك	415
أبو حنيفة عن مقسم	لارؤوا الحدود بالشبهات	416
الحاكم في المستدرک	أفرضكم زيد لعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأفضاكم علي	417
البخاري عن عمرو بن العاص	إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران	429
مسلم عن عبيد الله	إن بين يدي الساعة أياما	437
مسلم عن عمرو بن العاص	إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين	444
مسلم عن ابن عمر	من أصابع الرحمن	452
البخاري ومسلم عن أبي هريرة	أن تشهدوا أن لا إله إلا الله	453
مسلم عن أنس بمعناه	أن تعبد الله كأنك تراه	454
نسائي عن ابن عباس بمعناه	أنا أول شافع وأول مشفع	454
مسلم عن عائشة	إن للقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة	464
الطبراني عن الحسن بن علي	إنا إن شاء الله بكم لاحقون	476
البخاري عن أبي هريرة	إن الله يحب معالي الأمور	479
	إن الله تجاوز لآمتي عما حدثت به أنفسها	

الراوي	أطراف الحديث ب	الصفحة
البخاري عن أبي هريرة	بينما رجل يسوق بقرة	456

الراوي	أطراف الحديث ت	الصفحة
أبو دلوود عن علي	تحريمها التكبير وتحليلها التسليم	291

الراوي	أطراف الحديث ث	الصفحة
مسلم عن ابن عباس	الطيب أحق بنفسها من وليها	222
الحاكم عن ابن عمر	ثلاثة لا يدخلون الجنة	274

الصفحة	أطراف الحديث ج	الراوي
263	جعلت لي الأرض مسجداً وجعلت نزلها طهوراً	مسلم عن حذيفة
264	جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً	البخاري عن جابر
317	جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته كشهادة رجلين	أبو داود عن عمارة بن خزيمة
342	جعل للفرس سهمين ولصاحبها سهماً	البخاري عن ابن عمر

الصفحة	أطراف الحديث خ	الراوي
222	خذوا عني مناسككم	مسلم عن جابر بمعناه
286	خير أمتي قرني	البخاري عن عمر بن حصين
290	الخراج بالضمان	ابن ماجه عن عائشة
291	خمس يقتلن في الحل والحرم	البخاري عن عائشة
370	الخال ولث من لا ولث له	الترمذي عن عائشة

الصفحة	أطراف الحديث د	الراوي
125	دعي الصلاة أيام أقرئك	جامع الأصول عن علي بن عدي بلفظ تدع الصلاة

الصفحة	أطراف الحديث ذ	الراوي
215	ذكاة الجنين ذكاة أمه	ابن ماجه عن أبي سعيد
215	ذكاة الجنين بذكاة أمه	البيهقي
215	ذكاة الجنين في ذكاة أمه	البيهقي أيضاً
266	الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء	البخاري عن ابن عمر
298	الذهب بالذهب والفضة بالفضة	مسلم عن عبادة بن الصامت

الصفحة	أطراف الحديث - و -	الراوي
81	رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان	ابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ إن الله
142	ردوا النسيان ولو بظلف	النسائي عن أبي بجيد
268	رب حامل فقه غير فقيه	الطبراني في الكبير عن ابن عمر
454	رب ظلمني وقتلني وقطع أجلي	النسائي

الصفحة	أطراف الحديث - س -	الراوي
123	سنة سنة	البخاري
204	سأل عن بيع الرطب بالتمر	أبو دلوود عن زيد بن أبي عياش
340	سهي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد	أبو دلوود عن عمران بن حصين
377	السنور « الهرة » سبع	الإمام أحمد عن أبي هريرة

الصفحة	أطراف الحديث - ش -	الراوي
74	الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما	النسائي عن أبي أمامة

الصفحة	أطراف الحديث - ص -	الراوي
222	صلوا كما رأيتموني أصلي	البخاري عن مالك بن الحويرث
274	صنفان من أهل النار	مسلم عن أبي هريرة
431	صلوا قبل للغرب ركعتين	البخاري عن عبد الله للزني

الصفحة	أطراف الحديث	الراوي
221	الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام	الترمذي عن طاوس
317	الطعام بالطعام مثلاً بمثل	مسلم عن معمر

الصفحة	أطراف الحديث	الراوي
228	عشر رضعات معلومات إلخ	مسلم عن عائشة
290	العجيماء جبار	البخاري عن أبي هريرة
299	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي	أبو داود عن العرياض

الصفحة	أطراف الحديث - ف -	الراوي
172	في سائمة الغنم الزكاة	البخاري عن أنس
174	فيما سقط السماء أو كان عثريا العشر	البخاري عن سالم
214	فإن أصابها فلها مهر مثلها	أبو داود عن عائشة
366	في بضع أحدكم صدقة	مسلم عن أبي ذر

الصفحة	أطراف الحديث - ق -	الراوي
198	القاتل لا يرث	ابن ماجه عن أبي هريرة
204	قضى بالشفعة للجوار	ابن أبي شيبة عن علي بن يلفظ للجوار
444	القرآن كلام الله غير مخلوق	موقوف على البخاري

الراوي	أطراف الحديث - ك -	الصفحة
الترمذي عن معاذ	كف عنك هذا	147
البخاري عن كعب بن عجرة	كسيف نصلي عليك	153
مسلم عن جابر	كنا نتمتع مع رسول الله بالعمرة فنذبح البقرة	177
النسائي عن جابر	كان آخر الأمرين من رسول الله ترك الوضوء مما مست طائر	238
مسلم عن ابن أبي بريدة	كل مسكر حرام	172
البخاري عن عمران بن حصين بمعناه	كان الله ولا شيء معه	442
البخاري ومسلم عن أبي هريرة	كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك	453

الراوي	أطراف الحديث - ل -	الصفحة
البخاري عن أبي سعيد	لا تسبوا الصحابي	274
مسلم عن أبي سعيد	لا تسبوا أحداً من أصحابي	274
ابن ماجه عن ابن عمر	لعن الله الراشي والمرشئ	274
مسلم عن عمر بن ثابت	لن يرى أحدكم ربه حتى يموت	291
ابن ماجه عن أنس بن مالك	لا تجتمع أمتي على ضلالة	302
مسلم عن عبد الرحمن بن بكرة	لا يحاكم أحد بين اثنين وهو غضبان	332
البخاري عن ابن عباس	لا تمسوا طيباً ولا تخمروا رأسه	340
ابن ماجه عن أبي هريرة	لا يرث القاتل	198
مسلم عن عبادة	لا تبيعوا البر بالبر	342
النسائي عن ابن عباس	لو كان عليه دين أفتقضيه	343
ابن ماجه عن ابن عمر	لا يبولن أحدكم في الماء الراكد	358
ابن ماجه عن عبادة بن الصامت	لا ضرر ولا ضرار	396

أبو دلود عن عبد الله بن حكيم	لا تنتفعوا من الليثة بإهاب ولا عصب	407
البخاري عن أبي هريرة	لولا أن أثنى على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة	431
البخاري عن المغيرة	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق	437
البخاري عن عبد الله بن عمر	لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو	445
مسلم عن أبي هريرة	لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة	446
البخاري عن أبي هريرة	ليس من الإنسان شياً إلا يبلى إلا عظما	455
البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	37
البخاري عن أبي موسى	لا أحلف على يمين	135
البخاري عن أم حبيبة	لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي	141
البخاري عن أبي هريرة	لا يمشين أحدكم في نعل واحد	162
البخاري عن أبي هريرة	لا تصروا الغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين	165
مسلم عن أبي هريرة	لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث	165
اللتقي بلفظ لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	لا تجزئ صلاة لم يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن	165
أبو دلود عن قيس بن عباد	لا يقتل مسلم بكافر	176
البخاري عن أبي سعد	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	198
البخاري عن أسامة	لا يرث للمسلم الكافر ولا الكافر للمسلم	199
ابن ماجه عن عمر بن الشريد	لي الواجد يحل عرضه وعقوبته	201
البخاري عن ابن عمر بمعناه	لا تقتلوا أهل الذممة	208
البخاري عن أبي هريرة	لعن الله السارق يسرق البيضة	216
الترمذي عن أبي موسى	لا نكاح إلا بولي	218
البخاري عن عبادة	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب	219

220	لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره	مسلم عن أبي هريرة
221	لا ينكح المحرم ولا ينكح	مسلم عن عثمان
229	لا وصية لورث	الترمذي عن خارجة
251	لا نبي بعدي	مسلم عن سعد بن أبي وقاص
265	لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق	مسلم عن أبي سعيد
272	لا يدخل الجنة غمام	البخاري عن حذيفة
273	لا يدخل الجنة قاطع رحم	البخاري عن جبير

الصفحة	أطراف الحديث - م -	الراوي
157	من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها	البخاري عن أنس ومسلم عن أبي هريرة
157	مروهم بالصلاة لسبع	أبو داود عن عمرو بن شعيب
157	مره فليرجعها	البخاري عن ابن عمر
180	من بدل دينه فاقتلوه	البخاري عن عكرمة
198	ما أبين من حي فهو ميت	ابن ماجه عن ابن عمر بمعناه
201	لماء طهور لا ينجسه شيء	النسائي
201	للماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب	ابن ماجه عن أبي أمامة
214	من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له	أبو داود عن عائشة
216	من ملك ذا رحم محرم عتق عليه	عبد الرزاق عن عمر
216	من ملك ذا رحم محرم فهو حر	أبو داود عن سمرة
255	من كنت مولاه فعلي مولاه	الإمام أحمد عن أبي بريدة
273	من حلف على مال امرء مسلم بغير حق	مسلم عن ابن مسعود
273	من جمع بين الصلاتين من غير عذر	الترمذي عن ابن عباس

274	من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار	البخاري عن الزبير
317	من شهد له خزيمة فحسبه	الطبراني عن زيد بن الحباب
334	من قاء أو رعف فليتبوضاً	ابن ماجه عن عائشة
345	من أعتق مسلماً أعتقه الله من النار	مسلم عن أبي هريرة
345	ومن أعتق أمة من مسلمين أعتقه الله من النار	البخاري عن أبي هريرة
349	من شرب الخمر فاجلدوه	المتقي عن ابن عمر
351	من مس ذكره فليتبوضاً	المتقي عن بسرة
359	من أعتق شركاً في عبده	البخاري عن ابن عمر
413	من صام يوم لشك فقد عصى أبا القاسم	أبو داود عن عمار
453	من كذب بالشفاة لم يكن له فيها نصيب	ميزان الاعتدال قال لا يصح
477	من فارق الجماعة قيد شبر	الإمام أحمد عن حذيفة
479	من هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب	مسلم عن أبي هريرة
476	ما زال عبيد يتقرب إلي بالنواقل	البخاري عن أبي هريرة

الصفحة	أطراف الحديث - ذ -	الراوي
124	نهى عن صوم يومين	مسلم عن أبي سعيد
133	نحن لآخرين السابقون	البخاري عن أبي هريرة
163	نهى عن بيع الطعام حتى يجر فيه الصاعان	ابن ماجه
265	نهى عن بيع الثمر حتى يزهى	مسلم عن ابن عمر
206	نهى عن قتل النساء	الشيخان عن ابن عمر

الصفحة	أطراف الحديث - ه -	الراوي
408	هو الظهور ماؤه الحل ميتته	أبو داود عن أبي هريرة

الصفحة	أطراف الحديث - و -	الراوي
207	الولد للفـ	البخاري عن عائشة

وقعت على امرأتي في رمضان	البخاري عن أبي هريرة	341
--------------------------	----------------------	-----

الصفحة	أطراف الحديث	الراوي
123	يكنى الهرج	البخاري
134	يا رب كاسية في الدنيا	البخاري عن أم سلمة
251	يكون في آخر الزمان دجالون	مسلم عن أبي هريرة
458	يضرب الصراط بين ظهري جهنم	البخاري عن أبي هريرة
477	اللهم كلاءة كلاءة الوليد	أبو يعلى عن ابن عمر بعناه

الصفحة	الأعلام - أ-
24	أبو حنيفة
26	الأخفش سعيد بن مسعدة
39	الأمدي سيف الدين علي بن محمد
40	الأبياري علي بن إسماعيل
46	الأشعري علي بن إسماعيل
48	الأستاذ الاسفرائني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد
50	إمام الحرمين الجويني عبد الملك
57	الأسنوي عبد الرحيم بن الحسن
75	أبي بن كعب الصحابي
92	الكيا الهرلي أبو الحسن علي بن محمد
94	الأصفهاني محمود بن عبد الرحمان
108	الأيهري للفضل بن عمر
132	الأصمعي عبد الملك بن قريب
151	امرئ القيس بن حجر الكندي
177	أنس بن مالك الصحابي خادم الرسول عليه السلام
230	أبو إسحاق اللوزي

إسماعيل بن يحيى للزني	194
الأخطل	245
الإصطخري	253
الأشجعي أبو مالك	264
إسرائيل بن يونس	264
أبو إسحاق السبيعي	264
الأزهري أبو منصور	11
إبراهيم بن إسحاق الحربي	295
الحصيص بن الفرج المالكي	297
أسامة بن زيد الحب	406
الأوزعي عبد الرحمن بن عمر	461
إسحاق بن راهويه	461
أرسطاطاليس	470
أفلاطون	470

الصفحة	الأعلام - ب -
27	ابن الحاجب عثمان بن عمر
27	البيضاوي عبد الله بن عمر
30	ابن مالك محمد بن عبد الله
31	ابن عبد البر يوسف بن عبد الله
31	ابن حنبل الإمام أحمد
31	ابن عبد الحكم محمد بن عبد الله
37	البغوي الحسين بن مسعود
201	ابن ماجه محمد بن يزيد
43	البرماوي محمد بن عبد الدائم
22	ابن مكي علي بن أحمد الرلزي
54	ابن السمعاني عبد الكريم بن محمد بن أبي اللفظ السمعاني
54	ابن الرفعة أحمد بن محمد

55	بن الصباغ عبد السلام بن محمد
56	بن كج يوسف بن أحمد
68	بن دقيق العيد محمد بن علي
73	بن سريج أحمد بن عمر
73	بن لللقن عمر بن علي
75	بن كثير عبد الله الدلوي أحد القراء
75	بن عامر عبد الله اليحصبي أحد القراء
77	بن لصلاح عثمان بن عبد الرحمان
89	بن الهمام محمد بن عبد الواحد
96	بن فورك أبو بكر محمد بن الحسن
98	بن أبي هريرة الحسن بن الحسين
102	بن جني
102	بن فارس أحمد أبو الحسين
102	بن عصفور علي بن مومن
103	البخاري محمد بن اسماعيل
104	بن سناء الحسين بن عبد الله
108	البليخي أحمد بن سهل
108	بن دلوود محمد الظاهري ابن الإمام
112	بن برهان أحمد بن علي
114	بن حزم علي بن أحمد
119	بن عبد السلام عز الدين عبد العزيز
120	بن الأنباري محمد بن عبد الكريم
122	بن جرير الطبري محمد
123	بن المبارك عبد الله
129	أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
129	بن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين
133	بن حبان محمد أبو حاتم
134	بن درستويه عبيد الله بن جعفر

بن خروف علي بن محمد	135
بن ذكوان عبد الرحمان بن أحمد	137
بن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد	137
بن مسعود	139
بن هشام محمد بن يحيى الخضرلوي	140
بنت أم سلمة هند بنت سهل	141
بن هشام اللخمي محمد بن أحمد	141
بن السراج محمد بن السري	142
بهاء الدين ابن السبكي أخو المصنف	146
بن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب	292
بلال بن أبي رباح الصحابي الجليل	177
بن عباس عبد الله الصحابي الجليل	178
بن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الخليم	181
بن حلولو أبو العباس أحمد بن خلف	183
أبو بكر عبد الله بن طلحة الإمام الغرناطي	190
بن ماجة	201
البهقي	214
بن أم مكتوم	217
بن خزيمه	217
أبو عبد الله الجعل	126
بن قتيبة	250
بن عبدان	253
أبو بردة	277
البزار	264
البلقيني أبو بردة بن نيار	272
بن شعبان المالكي	279
بن معين يحيى	283

ببن ءلوء ءوسى	283
ببن الاءبر على بن ءءء	284
ببن البوزى	284
ببن الساعاى	260
ببن منءة	291
ببن سىرىن	292
الابىارى على بن إسماعىل	120
أبو بكر البزءى	293
أبو بكر الصءىق	299
البنءنبى	304
بشر بن غىاا الرىسى	305
ببن ىحبى أبو سعىء	328
ببن علىة إسماعىل بن إبرهىم	355
ببن أبى بن سلول للناقق	372
ببن القاسم عبء الرءمان للالكى	397
ببن القاص أحمد بن أحمد	401
ببن الزملكانى ءءء بن على	441
ببن عىبنة	461
ببن زكرىاء الطىىب	473
ببن الءلمسانى شرف الءىن	476
ببن الرلونءى	483
ببن عطاء الله	484

الصفحة	الأعلام - ت -
29	التفتازاني مسعود بن عمر
204	الترمذي محمد بن عيسى

الصفحة	الأعلام - ث -
106	ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى
186	أبو ثور إبراهيم بن خالد البغدادي

الصفحة	الأعلام - ج -
24	الجوهري إسماعيل بن حماد
54	الجصاص أبو بكر الرازي أحمد بن علي
77	أبو جعفر يزيد بن القعقاع
49	الرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمان
75	البحدري عاصم بن أبي الصباح
177	جابر بن عبد الله الأنصاري
247	الجاحظ
285	جرير بن عبد الله البجلي
456	الجنيد بن محمد أبو القاسم الصوفي

الصفحة	الأعلام - د -
75	حمزة بن حبيب أحد القراء
79	الحسن البصري بن سيار
87	أبو الحسين بن القطان أحمد بن محمد
91	أبو حيان محمد بن يوسف
109	أبو الحسين البصري محمد بن علي للعتزلي
129	الحريري القاسم بن علي

الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري	174
حاتم الطائي الجولا	177
الحافظ بن حجر	206
حماد بن زيد	250
الحافظ الدمياطي	253
الخليمي	272
أبو حازم سلمة	287
الحري إبراهيم بن إسحاق	295
الحسن بن علي	299
الحسين بن علي	299
حذيفة بن اليمان	305
أبو حامد للروروذي أحمد بن عامر القاضي	404
حبان بن عطية	445
أبو حاتم القزويني	154

الصفحة	الأعلام - خ -
21	الخطيب البغدادي
37	الخولزمي محمود بن محمد
75	خلف بن هشام البزار أحد القراء العشرة
90	أبو الخطاب الحنبلي محفوظ بن أحمد الكلوثاني
123	أم خالد بن الزبير
176	أخو عاصم الفضل بن جعفر
233	الخطابي
317	خزيمة بن ثابت

الصفحة	الأعلام - د -
41	أبو دلوود سليمان بن الأشعث
144	الدمايني محمد بن أبي بكر
165	الدلقطني أبو الحسن علي بن عمر
88	الدقاق أبو بكر
198	دلوود الظاهري
445	أبو الدرداء

الصفحة	الأعلام - ذ -
270	الذهبي
284	أبو ذئيب

الصفحة	الأعلام - و -
22	الرزقي الإمام محمد بن عمر
43	الروياتي عبد الواحد بن إسماعيل
60	الرقعي عبد الكريم بن محمد
129	الرضي محمد بن الحسن شارح كافية ابن الحاجب
145	الربيعي أبو الحسن علي بن عيسى
248	الراغب
289	أبو رجاء العطاردي
295	الربيع بن سليمان
411	أبو رافع مولى رسول الله
417	رافع بن خديج
478	رابعة العدوية

الصفحة	الأعلام - ز -
23	الزمخشري محمود
40	الزركشي محمد بن بهادر
106	الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري
145	الزاهد محمد بن عبد الرحمان
207	زمنة
281	الزهري

الصفحة	الأعلام - س -
27	سبيويه
49	السيد الجرجاني علي بن محمد
75	الموسي صالح بن زياد
119	السكاكي يوسف بن أبي بكر
135	السيرافي الحسن بن عبد الله أبو سعيد
148	السمعاني أبو اللفظ منصور بن محمد
156	سليم الرزازي أبو الفتح بن أيوب
10	السبكي أبو نصر عبد الوهاب بن علي صاحب الكتاب
188	سعيد بن جبير التابعي الجليل
201	سفيان الثوري
249	أبو سعيد الهروي
277	السروجي الحنفي
272	السراج البلقيني
285	سعيد بن السيب
286	سنين أبو جميلة
289	أبو سلمة بن عبد الرحمان
328	أبو سعيد النيسابوري محمد بن يحيى

السهروردي عمر بن محمد بن عمويه	401
أبو سعيد الخدري الصحابي	407
سعد بن معاذ	426
السمرقندي شمس الدين محمد	474

الصفحة	الأعلام - ش -
24	الشافعي
68	الشيخ أبو حامد الأسفرائني أحمد بن محمد
60	الشيخ أبو محمد الجويني عبد الله والد إمام الحرمين
61	الشيخ الإمام والد للصنف علي بن عبد الكافي السبكي
76	أبو شامة عبد الرحمان بن إسماعيل
58	الشيخ أبو إسحاق الشيرازي
128	الشلوين أبو علي عمر بن محمد
156	شمس الأئمة السرخسي أبو بكر محمد بن أحمد
239	الشهرستاني أبو الفتح
264	شعبة بن الحجاج
271	شرح الرويانى
288	الشعبي
295	أبو الشيخ ابن حبان الأصفهاني

الصفحة	الأعلام - ص -
216	الصنعاني الحسن بن محمد
83	الصفى الهندي محمد بن عبد الرحيم
88	الصيرفي أبو بكر محمد بن عبد الله
140	صهيب ابن سنان الصحابي الجليل
206	صفولن بن أمية

الصفحة	الأعلام - ض -
216	ضميرة بن ربيعة

الصفحة	الأعلام - ط -
122	الطبري أبو جعفر
350	الطوفي سليمان بن عبد القوي الصرصري
55	أبو الطيب الطبري
454	الطبراني
486	أبو الطيب للتنبي

الصفحة	الأعلام - ع -
21	عبد القادر الراوي
33	العنبري عبيد الله
63	أبو علي الجبائي محمد بن عبد الوهاب المعتزلي
75	أبو عمر زيان بن عمار أحد القراء
75	عاصم: بن أبي النجود أحد القراء
89	أبو عبد الله محمد بن خوزر مندلا
406	عباد بن سليمان الصيمري أبو سهل للمعتزلي
133	أبو عبيدة معمر بن اللثني
133	العبادي أبو عاصم محمد بن أحمد
139	عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل
141	عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين
173	عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها
186	عيسى بن إبان أبو موسى القاضي الحنفي
188	عطاء بن أبي رباح التابعي الجليل
126	أبو عبد الله الجعل البصري
94	أبو عيسى الأصفهاني

العراقي الحافظ	38
عطاء بن السائب	264
العبدري شارح المستصفى	279
عبد الله بن الحارث بن نوفل	283
عبد الله بن ثعلبة	283
عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين	287
علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين	287
أبو عثمان النهدي	289
عبد الله بن سليمان الليثي	291
عبد الله بن عمر	292
أبو علي السنجي	303
عمار بن ياسر	305
عثمان بن مسلم البتي	314
عمران بن حصين الصحابي	340
العلائي خليل بن كيكليدي	402
عبادة بن الصامت الصحابي	406

الصفحة	الأعلام - غ -
39	الغزالي حجة الإسلام محمد
178	غيلان بن سلمة الثقفي

الصفحة	الأعلام - ف -
102	أبو الفتح ابن جني عثمان
114	الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد
113	الفراء يحيى بن زياد
156	فخر الإسلام البزدوي أبو الحسن علي بن محمد
226	فاطمة الزهراء

الصفحة	الأعلام - ق -
22	القطب الرززي
404	القاضي الحسين للروودي
42	القاضي عضد الدين الأبيي عبد الرحمان
47	القاضي أبو بكر الباقلائي محمد بن الطيب
48	القطان عبد الله بن سعيد
55	القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله
58	قطب الدين الشيرازي محمود بن مسعود
63	القاضي عبد الجبار شيخ للعتزلة
76	قالون عيسى بن ماء
87	القرقي أحمد بن إدريس
88	القاضي أبو بكر الدقاق محمد بن محمد
112	القشيري الإمام عبد الكريم
145	قطرب أبو علي بن المستنير
147	القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي
29	القزويني أبو حاتم محمود بن حسن
156	القاضي أبو زيد الدبوسي عبد الله بن عمر
182	القفال الأكبر الشاشي أبو بكر محمد بن علي
239	القاضي عياض
272	القرطبي المفسر
276	قيس بن سعد
289	قيس بن أبي حازم

الصفحة	الأعلام - ك -
56	الكعبي أبو القاسم عبد الله للعتزلي
63	الكرخي عبيد الله بن الحسين
75	الكساني عبي بن حمزة
207	كعب بن الأشرف اليهودي
465	الكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الفيلسوف

الصفحة	الأعلام - ل -
148	أبو لهب عبد العزى بن عبد للطلب
463	ليبيد بن ربيعة

الصفحة	الأعلام - م -
22	للولى زلاه
24	مالك بن أنس الإمام ء
38	مسلم بن الحجاج
43	للتولى عبد الرحمان بن مامون
66	أبو منصور ابن أخي ابن الصباغ أحمد بن محمد
249	للاوردي علي بن محمد
123	أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس الصحابي
129	للبرد محمد بن يزيد
152	للاتريدي أبو منصور محمد بن محمد
152	للمرتضى محمد بن يحيى الزيدي
183	للحلى جلال الدين محمد بن أحمد
188	مجاهد بن جبر التابعي إسماعيل بن يحيى
227	أبو مسلم الأصفهاني محمد بن بحر
285	معاوية بن الحكم

معاذ بن جبل الصحابي الجليل	407
ميمونة أم المؤمنين	411
محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة	428
ميمون بن مهران أبو أيوب القاضي	461
للعري	486

الصفحة	الأعلام - ذ-
22	النووي يحيى بن شرف
75	نافع بن عبد الرحمان أحد القراء
112	أبو نصر ابن الإمام القشيري عبد الرحيم
119	النقشواني
142	النسائي أحمد بن علي
247	النظام
451	النسفي
475	أبو نعيم أحمد بن عبد الله

الصفحة	الأعلام - هـ-
63	أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي
106	أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله
139	الهروي أبو الحسن محمد بن علي
251	أبو هريرة
387	أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاق للعتزلي
249	الهروي أبو سعد

الصفحة	الأعلام - و -
38	الوالي العراقي أبو زرعة
76	ورث عثمان بن سعيد من كبار القراء
285	الواقدي
285	ولل بن حجر

الصفحة	الأعلام - يا -
77	يعقوب بن إسحاق أحد القراء العشرة
144	يونس بن حبيب الضبي
125	أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي خنيفة
216	يحيى بن أكثم

الصفحة	المذاهب والطوائف - أ -
35	الأشاعرة
311	الإمامية

الصفحة	المذاهب والطوائف - ث -
440	الثنوية

الصفحة	المذاهب والطوائف - ح -
24	الحنفية
78	الحشوية
24	الحنابلة

الصفحة	المذاهب والطوائف - ح -
250	الخطابية
307	المولج
360	الخراسين

الصفحة	المذاهب والطوائف - ر -
252	الرافضة

الصفحة	المذاهب والطوائف - ز -
255	الزيدية

الصفحة	المذاهب والطوائف - ش -
24	الشافعية
311	الشيعة

الصفحة	المذاهب والطوائف - ص -
456	الصوفية

الصفحة	المذاهب والطوائف - ظ -
198	الظاهرية

الصفحة	المذاهب والطوائف - م -
360	العراقيين

الصفحة	المذاهب والطوائف - ف -
442	الفلاسفة

الصفحة	المذاهب والطوائف - ق -
79	القدرية
426	بنو قريظة

الصفحة	المذاهب والطوائف - ك -
251	الكرامية

الصفحة	المذاهب والطوائف - م -
32	للعنزلة
79	للرجئة
24	للالكية

الصفحة	الآيات الواردة في الكتاب	القائل
114	عارضتنا أصلاً فقلنا الرب رب	البحري
	حتى أضاء الأبحون الأثيب	
117	يقدم تخصيص مجاز ومضمر	
128	بني غدانة ما إن أنتم ذهب	
128	جاء الخلافة أو كانت له قدرا	جرير
128	فقالوا لنا اثنتان لا بد منهما	جعفر بن علي
	صدور رماح أشرعت أو سلاسل	
128	لا ستسهلن الصعب أو أدرك للنبي	
129	وترمينني بالطرف أي أنت مذهب	
130	إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أبهم أفضل	غسان
132	أو تحلفي بربك لعلي	رؤبة
	أني أبو ذبالك الصبي	
132	شرين بماء البحر ثم ترفعت	أبو ذؤيب
	متى لجج خضر لهن نثيج	
134	حتى ماء دجلة أشكل	جرير
134	ليس العطاء من الفضول سماحة	
	حتى تجود وما لديك قليل	اللقنع
134	ألا رب مولود وليس له أب	رجل من أزد السرة
135	غدت من عليه بعد ما تم ظمأها	مزاحم العقيلي
135	إذا رضيت علي بنو قشير	القحيف
136	ويركب يوم الروح منا فولس	
	بصيرون في طعن الأباهر والكلبي	زيد الخيل
136	ثلاثين شهرا في ثلاثين أحوال	لمرو القيس
137	وإني لتعروني لذكراك هزة	أبو صغر الهذلي
138	وملكت ما بين العرق ويترب	بن ميادة
	ملكا أجار لمسلم ومعاهد	
138	يا بوس للحرب التي وضعت أراهم	سعد بن مالك

	ونعم من هو سفي سر وإعلان	145
أنس بن مدرک	لأمر ما يسود من يسود	147
امرو القيس	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	151
الأخطل	إن الكلام لفي الفؤاد وإنا	245
	جعل اللسان على الفؤاد دليلا	
أبو العتاهية	فيا ليت الشباب يعود يوما	246
	القدح ليس بغيبة في سته	273
	لا تقاتل بواحد أهل بيت	289
	فضعيفان يغلبان قويا	
ليسد بن ربيعة	إلى الحول ثم لسم السلام عليكما	463
	زيد الطويل الأزرق بن مالك	467
	ألا لا يجهلن أحد علينا	477
عمرو بن كلثوم	فنجعل فوق جهل الجاهلينا	477
المتنبي	أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي	486
	وأسمعت كلماتي من به صمم	486
المعري	وإني وإن كنت الأخير زمانه	
	لأت بما لم تستطعه الأوائل	486
عمارة اليمني	حلف الزمان ليزتين بمثله	

الصفحة	الأمثال	القائمه
147	لأمر ما جدع قصير أنفه	الزباء

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - أ -	المؤلف
35	الأشباه والنظائر	لابن السبكي
60	الأم	للشافعي
140	الأمالى	لابن الحاجب
142	الانموذج	للزمخشري
161	أحكام الأحكام	الآمدي
158	الأمالى	ابن عبد السلام
249	الإشراق	الهروي
271	الإرشاد في الكلام	إمام الحرمين
284	أسد الغابة	ابن الأثير

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ب -	المؤلف
36	البحر للحيط	الزركشي
79	البرهان	إمام الحرمين
91	البحر للحيط	أبو حيان
249	البحر	الرويانى
260	البديع	ابن الساعاتى
458	البهجة	ابن أبي جمرة

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ت -	المؤلف
77	التيبان	النووي
112	التقريب	الباقلانى
112	التلخيص	إمام الحرمين
140	التسهيل	ابن مالك
89	التحرير	ابن الهمام
274	التتمة	برهان الدين الخنفي

156	التقريب	سليم الرزقي
392	التلويح	التفتازاني
395	تنقيح الأصول في الأصول	القرافي
97	التفسير	للماوردي
122	التفسير	الطبري

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - م -	المؤلف
37	الحاصل من الحصول	للأرموي
59	حاشية الكشف	إمام الحرمين
249	الحاوي	أبو حيان
475	الحلية	الرويانى

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - خ -	المؤلف
78	الحادى	الزركشى

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - د -	المؤلف
197	الرسالة	الشافعي
457	الرسالة	القشيري
58	روضة الطالبين	النووي

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - و -	المؤلف
58	زيادة الروضة	النووي

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ش -	المؤلف
29	الشمسية	القزويني الكاتبي

بن السبكي	شرح المختصر	29
بن مالك	شرح الكافية	30
البرماوي	شرح الألفية	30
إمام الحرمين	الشامل	466
بن الحاجب	شرح للفصل	91
الأبياري	شرح البرهان	79
التفتازلي	شرح التلخيص	29
القراقي	شرح تنقيح الفصول	395
التفتازلي	شرح عقائد النسفي	451
بن السبكي	شرح للنهاج	29
النوري	شرح للهدب	31
المجرجاني	شرح للمواقف	448
عباض	الشفاء بتعريف حقوق للصطفى	452
بن دقيق العيد	شرح عنوان الأصول	436
إمام الحرمين	الشامل	466
بن سينا	الشفاء	474
الأبياري	شرح البرهان	352

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ص -	المؤلف
24	الصالح	الجوهري
52	الصلاحية	بن مكّي علي بن أحمد
474	الصحائف	السمرقندي

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ط -	المؤلف
466	طوالع الأنوار	البضاوي

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - م -	المؤلف
258	العدة	بن الصباغ

العقائد	451
عولوف للعارف	478
النسفي	
السهروردي	

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ف -	المؤلف
66	فتاوي	بن الصباغ
77	لفتاوي	أنووي

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - هـ -	المؤلف
163	لقواعد	بن عبد السلام
148	لقواع	السمعاني أبي الظر
42	لقواعد	العلاني

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ز -	المؤلف
23	الكشاف	الرمخشري
67	الكامل	بن الصباغ

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ح -	المؤلف
266	اللمع	الشيرازي
266	لمع الأدلة	إمام الحرمين

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - ط -	المؤلف
49	للطول	التفتازاني
24	للحكم	بن سيده
31	للهدب	الشيرازي
34	للحصول	الرازي
29	للختصر	بن الحاجب

البيضاوي	للنهاج	36
ابن الرفع	للطلب	62
الغزالي	للمستشفى	68
النووي	للجموع	77
الذي جمعه زيد	للمصحف الإمام	77
عضد الدين الأيجي	للوأقف	448
التفتازاني	للقاصد	475
السكاكي	للفتاح	127
ابن هشام	للغني	130
فخر الرازي	للعالم	172
ابن طلحة	للدخل	190
النووي	منهاج الطالبين	193
ابن قتيبة	مختلف الحديث	250
أبو الحسين للعتزلي	للعتمد	261
ابن منده	معرفة الصحابة	291
الشيرازي	للعونة	381
الشيرازي	للملخص	381
القاضي عبد الوهاب	للملخص ويسمى التلخيص	419
إمام الحرمين	مدرك العقول	466
ابن السبكي	منع اللواتع	10
الأرموي	للطالع	474

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - د -	المؤلف
84	نهاية الطلب	إمام الحرمين

الصفحة	الكتب الواردة في الكتاب - و -	المؤلف
73	الودائع	ابن شريح

الصفحة	الأماكن والقبائل - ب -
271	بلخ
299	البصرة
310	بغداد
426	بنو قريظة

الصفحة	الأماكن والقبائل - ج -
281	الجيزة
481	جوين

الصفحة	الأماكن والقبائل - خ -
360	خرلسان

الصفحة	الأماكن والقبائل - د -
156	دبوس

الصفحة	الأماكن والقبائل - هـ -
474	سمرقند
104	سهرورد

الصفحة	الأماكن والقبائل - و -
94	صير
461	صنين

الصفحة	الأماكن والقبائل - م -
237	العراق

الصفحة	الأماكن والقبائل - ك -
299	الكوفة

الصفحة	الأماكن والقبائل - م -
299	مكة للكرمة
299	للدبنة للنورة

الصفحة	الآثار	القائل
132	ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة	رافع الزرقاني
276	إن الكبائر إلى السبعين أقرب	ابن عباس
141	لو لم يخف الله لم يعصه	عمر بن الخطاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

